



جامعة أم القري
الكلية الشرعية والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية
فروع العقيدة

الإمامة

عند أهل السنة والجماعة

رسالة مقدمة
لنيل درجة التخصيص الأول «الماجستير» في العقيدة الإسلامية

اعداد الطالب
عبدالله بن محمد بن سليمان الديلمي

رأى السيد الدكتور
٢٥٠٤
أ. ش. ب. ر. ج. الشرف
مدير جامعة أم القري

عام ١٤٠٣ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى :

أَفَحُكْمَ الظَّالِمِينَ لْيُخَوِّفُوا ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَخُفُّهُمْ
حَتَّى الْقَوْمِ يَوقِنُونَ .

سورة المائدة آية ٥٤

وقال تعالى :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ
وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ، فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ
وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَكْسَبُ
تَأْوِيلًا)

سورة النصار آية ٥٩

وقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم :

لِيَنْقُضَ عَمْرِي الْإِسْلَامَ عُرْوَةُ عُرْوَةٍ ، فَكُلَّمَا انْقَضَتْ عُرْوَةٌ
تَشَبَّهَ النَّاسُ بِالْحَيِّ قَلْبُهَا ، وَأُولَئِكَ نَقَضُوا الْحُكْمَ وَآخِرُهَا الصَّلَاةُ .

(حديث شريف استاده صحيح)^(١)

وقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم :

(الطَّاعَةُ لِلْمَخْلُوقِ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ)

(حديث شريف استاده صحيح)^(٢)

(١) انظر تخرجه من
(٢) " " " "

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور
انفسنا ومن سيئات اعمالنا * من يهده الله فلا مضل له * ومن يضل الله فلا
هادي له * واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له * واشهد ان محمدا
عبده ورسوله * يا ايها الذين امنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وانتم
مسلمون * (١) * يا ايها الذين امنوا اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس
واحدة * وخلق منها زوجها * وثبت بينهما رجلا كثيرا ونساء * واتقوا الله
الذي تعالى عن به والارحام * ان الله كان عليكم رقيبا * (٢) * يا ايها
الذين امنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا * يصلح لكم اعمالكم ويغفر لكم
ذنوبكم * ومن يطع الله ورسوله فقد غلب فوزا عظيما * (٣)

اما بعد :

فان من انعام الله عز وجل على هذه الامة ان انزل اليها خير كتبه *
وارسل اليها افضل خلقه * وجعلها خير امة اخرجت للناس * تأمر بالمعروف *
وتنهى عن المنكر وتؤمن بالله * كما تكفل لها بحفظ دينها الذي ارتضاه
لها * وكلفها حمل هذه الرسالة * والجهاد في سبيلها * لتكون كلمة الله
هي العليا * وكلمة الذين كفروا السفلى * فحازت هذه الامة بشرف هذه
الرسالة زمام القيادة للبشرية جميعا .

(١) سورة ال عمران اية ١٠٢ .

(٢) سورة النساء اية ١ .

(٣) سورة الاحزاب اية ٧٠ - ٧١ .

الرموز والمصطلحات

=====

- | | |
|------------|---|
| ١ - ت . | : توفي سنة : |
| ٢ - أ . هـ | : انتهى كلامه . |
| ٣ - ب . | : باب . |
| ٤ - ك | : كتاب |
| ٥ - الخ . | : الى آخره . |
| ٦ - مآليه | : الى آخر الآيه |
| ٧ - حديث | : الى آخر الحديث . |
| ٨ - الفتح | : المراد فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر المسقلاني . |
| ٩ - عون . | : المراد عون المعبود شرح سنن أبي داود لأبي الطيب المظني أبي إمامة . |
| ١٠ - هـ | : من الهجرة النبوية |
| ١١ - م | : من السنة الميلادية |
| ١٢ - ن | : نشر |
| ١٣ - ط . | : طبعة |

ولقد كان هناك من الامم والطوائف من يدّعي انه شعب الله المختار ،
 وانه المهيمن على هذه البشرية ، وانها لم تخلق الا من اجله ولخدمته ،
 فلما جاء الاسلام ، واستضاءت بنوره مشارق الارض ومفارسها ، وتدفقت
 افواج البشرية من كل حذب وصوب في الدخول في هذا النور الجديد ، ثم
 قلمت هذه الامة على يد رعيها الاول بايصال كلمة الحق الا اطراف المعمورة ،
 عند ذلك تقوضت هيمنة تلك الشعوب ، وافتلت البشرية من تحت يدها ،
 ودخلت في دين الله افواجا .

وعندئذ وقعت تلك الامم المهزومة تنظر بحسرة وحقد وحسد السي
 هذا الامر الذي افقدها زمام سلطتها وسيطرتها على البشرية . وهو
 الاسلام الذي اختاره الله لهذه البشرية ديناً ، ولتتمتع المؤمنين به
 الى اخراج السباد من عبادة المباد الى عبادة الله وحده ، ومن ضيق
 الدنيا الى سعة الدنيا والاخرة ، ومن جور الاديان الى عدل الاسلام .

بعد ذلك علم اعداء هذا الدين انه لا بد من طمس معالم هذا
 النور الجديد ، ليقتنعهم انه لا بقاء لهم ولا قرار مع وجوده ، فجربوا عدة
 طرق للقضاء عليه منها المواجهة بالسيف ومنها الدس الرخيص والتخريب
 واثارة الفتن في صفوف المسلمين ، ومنها التشكيك واثارة الشبهات حول حقائق
 هذا الدين وتشويش تصورها في نفوس المؤمنين به ، ومنها اقصاده عن
 السيطرة والحكم بتصريف امور المؤمنين به . الى غير ذلك من الوسائل .

لذلك فلا تكاد توجد حقيقة من حقائق هذا الدين الا تعرضت
 للدس والتشويه من قبل اعدائه الذين الظاهرين ، ومن قبل من دخلوا
 فيه بتصورات غريبة عنه ارادوا ادخالها فيه وجعلها من حقائقه .

ولما كان موضوع " الامامة " من اهم الامور واطورها لأنه الحارس لهذا الدين ، واليد الطولى لنشره والذود عن حماه من عبث العابثين وطمع الطامعين ، فقد كان لهذا الموضوع وافر الحظ والنصيب من هذا التشكك والتدنيس منذ اول عصر هذه الامه والى يومنا هذا .

اما فى العصور المتقدمة فلا يخفى ما لعبد الله بن سبأ اليهودي واعوانه من ادخال تصورات وثنية قديمه على هذا الموضوع . ومن ثم تقبلها وتتلذذ عليها وآمن بها الرافضة من بعده ، حتى جعلوها الركن الاساسى من اركان دينهم . وجعلوا الائمة فى سالة معينه من آل البيت ، وجعلوا لهم من الاوصاف ما لا يليق الا بالله عزوجل او بانبيائه صلى الله عليهم وسلم كالحرم بالمفقيات والمعصمه ، بل جعلوهم فى منزلة فوق النبوة واعتقدوا فيهم الرجعة وتناسخ الارواح وما الى ذلك من التصورات الوثنية البحتة .

واستمر هذا الاعتقاد سائرا حتى يومنا هذا واصبح يجاهد فى سبيله ومقاتل فى نشر بالمدافع والطائشات .

اما ما تمضى له هذا الموضوع فى اذهان غير الرافضة ممن يدعون انهم من اهل السنة فى العصر الحديث فلا يقل خطرا عن سابقه .

فاعبداء هذا الدين حينما عزموا على الاطاحة بالدولة العثمانية عندما انتابها الهمف والانهار بقدر بعدها عن التمسك بحقائق هذا الدين ، كانوا يعبرون انهم وان اطاحوا بها فان الطاقة التي فى نفوس هذه الشعب ستتحول الى حركة والى مجاهدة ، فلا بد من العمل الدائب على اخماد هذه الطاقة بالحيلة تارة وبالدرس اخرى والقوة حينما اخر ، فنشأت

فكرة فصل الدين عن الدولة، وقام بها اناس يحملون اسم الاسلام واسماء اسلامية اخذوها عن الغرب الجاهلي وديانته الباطلة . فبدأت الحملة الشرسة في تقرير ان الدين ما هو الا علاقة بين العبد وربّه ، لا دخل له في الحياة ، او انه مجرد ركيمات تؤدي في المسجد او ادعية واذكار تردد ، او طقطقة مساج في زوايا معزولة ، او سياحة دينية (!) تقام الى اماكن مخصوصة من هذه الارض . واستمرت هذه المعركة حتى آمن بها كثير من ضمّاف العقول من المسلمين .

ولما مات هذا الرجل المريض " الدولة العثمانية " تقاسمت كسلاّب الدنيا هذه التركة وقرست الفركة والنفور بين ابناء المسلمين ، وصرفت الولاء الى التراب او الى العسوق والقبيلة بدلا من الولاء والحب في الله والله . واستمر ذلك فترة حتى تتلمذ على ايديهم من لا يعرف من الاسلام الا اسمه ، فانسحبوا سوريا واعلنوا استقلال هذه الدولات الصغيرة السوري - وذلك بعد مقاومة عنيفة من ابناء المسلمين - وان كانوا جعلوا مكانهم عبيدا لهم ربوهم على ايديهم وافتكارهم يأمرؤنهم فيطيعون ، وينصحبونهم فيستجيبون ، فكانوا خدما لهم ، ورعاة على مصالح اسيادهم المقدمة على مصالح شعوبهم . وهذا احكموا السيطرة على بلاد المسلمين ، وفرضوا العلمانية اللادينية على هذه الشعوب المغلوبة على امرها ، وابعدوا الدين عن كل شيء اسمه الحكم .

لكن هذه الطاقة الكامنة في قلوب الفئة المؤمنة لم تنطفئ ، وانمسا بدأت التحركات وعلت الصيحات تنادي في كل مكان : لا يد من حكم اسلامي ، ولا يد من سياسة الدنيا بهذا الدين ، ولا يد من تحرير الولاء لله وحده ، لا لشرق ولا لغرب .

بعد هذه الصيحات تنبه اعداء الله الى انه لابد من القضاء على هذه الفكرة وطمس مفاهيمها، بعد القضاء على حقيقتها وواقعها . ولم يكتفوا بتجنيد ابناء دينهم - المستشرقين - بل استخدموا بعض ادعياء العلم والدين ، كما انضمت اليهم طوائف من المتطوعين المنتسبين للإسلام . فهرعت الاقلام لتكتب عن نظام الحكم في الاسلام ، فهناك من انكر أن يكون في الاسلام نظام حكم اوانه يدعو الى اقامة دولة اسلامية (١) ، واخبر لم يمانع من أن يكون الشعب مسلماً والحكومة لا دينية (٢) ، ومنهم من قال بان قيام حكومة اسلامية في هذا العصر من المستحيلات (فمن ينظر نفسه كتب الشريعة الاصلية بعين البصيرة والحدق يجد انه من غير المعقول ان تضع قانونا او كتابا او مبدأ في القرن الثاني من الهجرة ، ثم تجي بعد ذلك لتطبق هذا القانون سنة ١٣٥٤ هـ) (٣) .

ويقول آخر : " ان قيام نظام الخلافة بالشروط والصورة التي بينهنا رجال الفقه الاسلامي يُعدّ - في عصرنا هذا - شأنه شأن الاجماع ضرباً من ضرب المحال " (٤) .

وأحد الدعاة الى الوحدة الاسلامية يقول : (اننا لا نرى ان تكون الوحدة قائمة على دولة واحدة لها حكومة مهيمنة على المسلمين) (٥) ويقول

(١) انظر ص من هذا البحث .

(٢) ينقل مصطفى صبري عن شيخ الازهر - المراغي - قوله : " بان نفسه لممكن اي حكومة اسلامية أن تخرج من دينها فتصبح حكومة لا دينية ، وليس في هذا مانع من ان يبقى الشعب على اسلامه ، كما هو الحال في تركيا الجديدة " موقف العقل والعلم والدين ٢٨٥/٤ .

(٣) موقف العقل والعلم والدين ٣٥٩/٤ " الهامش " كلام الشيخ المراغي مع

وفد الشبان العراقيين المنشور في جريدة الاهرام فبراير ١٩٣٦ م .

(٤) مبادئ نظام الحكم في الاسلام لعبد الحميد متولي ص ١٦٢ ط ٠ ثانية .

(٥) الوحدة الاسلامية لابي زهرة ص ٢٥١ ط ٠ ثانية ١٣٩٧ هـ ، ن ٠ دار الفكر .

" ان الوحدة التي نهتفئها لا تمس سلطانا - اى سلطان - يقوم بالحق .. ولا تمس شكل الحكم فى أي اقليم اسلامي " (١) .

اما عقلاء هؤلاء - إن كان لهم عقلاء - فقالوا : لا . انكم قد أبعدتم النجعة ، وافترىتم على الاسلام ، فالاسلام له نظام حكم ، ودعوا الى اقامة دولة ، فنحن معشر المسلمين سبقنا الغرب الى الديمقراطية (٢) ، فنظام الحكم فى الاسلام هو الديمقراطية بل ان الاسلام هو (ابو الديمقراطية) . وقابلهم الآخرون فقالوا : لا . بل انتم مخطئون فنظام الحكم فى الاسلام هو الاشتراكية ، وامتلات المكتبات والمؤلفات بالحديث عن ديمقراطية الاسلام واشتراكيته .

هذا وقد ساهم بعض الكتاب المحدثين فى الكتابة فى هذا الموضوع بفكر متميز واهداف نبيلة ، لأنهم قد ساءهم ما لاحظوه فى تلك الكتابات من انحراف وفكر معوج ، لكنهم بحثوا المسألة بتصورات متأثرة بالوقائع المعاصر الذى يعيشونه ، فتأثرت كتاباتهم بتلك التصورات ، واغلبهم كانت كتابته مقارنة بين نظام الاسلام والنظم المعاصرة ، وكأن بينهما شيئا من التكافؤ فيكون للمقارنة مكان ، ونسوا انه لا وجه للمقارنة بين الشمس فى رابعة النهار وبين سمعة صغيرة لا تكاد ترى ، فما بالك بمن يقارن النور الذى لاحد له باللمعة الدامسة .

لهذا كله رأيت من الواجب علي مع قسرباعي وضعف ساعدي أن أخوض فى هذا البحر الخضم لعلي اسهم فى رفع الستار وازالة هذا الوهم

(١) الوحدة الاسلامية لابي زهره ص ٢٥٢ ، ط . ثانية ١٣٩٧ هـ . ن - دار الفكر .

(٢) اسلام بلا مذاهب لمصطفى الشكعة ص ٥٧ ، ط . رابعة ، ن . دار النهضة المصرية .

والطين الذي غطى على اذهان كثير من المسلمين وتصوراتهم لهذه الحقيقة الناصعة والموضوع الخطير " الامامة " ولأن أُبين حقائقه صافية نقية ، خالصة من أي شائبة او تصور غريب - بقدر استطاعتي المحدودة - لعلها تتضح لطالب الحق ، ولكل ذي لُبٍّ ولكل ساع الى معرفة دينه كما انزله الله عز وجل ، وكما سار عليه السلف الصالح رضوان الله عليهم اجمعين ، ليشمروا عن ساعد الجد في اقامة هذا الصرح العظيم الذي حُطِّمَ وأُبعدَ عن الواقع العملي في هذه الحياة المعاصرة .

وفي بداية عملي هذا تطلعت الى تحقيق هدفي بهمة كبيرة وامل قوى ، وارتدت ان اتمرض لهذه المسألة من جميع جوانبها ، وادرس الانحرافات التي اعترتها ، القديم منها والحديث ، فقدمت الخطة لهذه الاطروحة بعنوان : " الامامة بين اهل السنة والجماعة وبين الشيعة الاثني عشرية " . وثابرت في البحث والتنقيب وجمع المراجع والمصادر ، السني منها والشيعة ، وهذا ما حدا بي الى السفر الى القاهرة والكويت لهذا الغرض ، والفعل جمعت الكثير من المصادر من الجانبين . كما عرَّجت على الاتجاهات المعاصرة المتأثرة بالفكر الغربي .

ثم دخلت الموضوع ، وبعد سنتين من العمل الدائب ، نظرت الى نفسي فاذا بي في منتصف الطريق ، فاستخرت الله وشاورت مشرفي الفاضل في موضوع الاختصار في هذه المرحلة على " الامامة عند اهل السنة والجماعة " وارجاء الجانب الاخر الى مرحلة اخرى ان شاء الله ، اذا كان في المصير فسحة ، خصوصاً وقد جمعت أغلب مراجعه وجمعت فيه مادة علمية لا بأس بها ، وبعد الحصول على الموافقة اللازمة رجعت الى لَمَّ شمل ما جمعت في هذا الجانب وهو " الامامة عند اهل السنة والجماعة " وها هو ذا الذي اقدم له الان .

منهجى فى هذا البحث :-

=====

اما عن المنهج الذى سرت عليه فى هذا البحث ، فقد حاولت قدر استطاعتي ان ادخل الى بحث الموضوع بدون اى تصور سابق ، او فكرة معينة اراها صوابا وادافع عنها واحاول تأويل النصوص لتوافقها ، سواء كان هذا التصور او هذه الفكرة عصرية او قديمة ، كما حاولت ان ادخل اليه مجردا عن الهوى والشهوة ، وهذه ما تعرف الانسان عادة عن الحق وان كان اوضح من الشمس ، كذلك حاولت قمع العاطفة والا يكون لها سبيلا الى التدخل فى تفسير موضوعات البحث الا عاطفة الاسلام التى يجب ان تكون فى ضمير كل مسلم فى كل لحظة من لحظاته ، بشرط الا تجزه الى الاعتداء او الافتراء على من يخالفه فى الراى .

بعد ذلك اخذت اجمع النصوص الشرعية ، من كتاب ومن سنة صحيحة ، وما كان منها يحتاج الى تفسير او ايضاح حاولت اخذه عن السلف الصالح والرعيل الاول الذين كانت تصوراتهم صافية نقية لم يصبها غش ولم يصرنها انحراف .

فحاولت جمع فتاوى الصحابة والتابعين واقوال ثقات العلماء قديما وحديثا فى تفسير ذلك .

مع ارجاع كل نقل الى اصله - قدر المستطاع - مع تخرج الايات والاحاديث ، وذكر اقوال علماء الجرح والتعديل فى صحة ذلك الحديث من عدمه .

وحيث ان بعض المسائل قد لا تسعف النصوص الشرعية في ايضاحها ،
لذلك حاولت تتبع سيرة الخلفاء الراشدين - رضوان الله تعالى عليهم -
اجمعين - وسنتهم من قولية او فعلية ، خاصة الشيخين ابو بكر وعمر ،
لان سنتهم سنة شرعية لأمر النبي صلى الله عليه وسلم باتباع سنتهم ، وخص
الشيخين بالاعتداء بهما . (١)

ثم بعد ذلك اقوال ثقات علماء المسلمين قديما وحديثا .
كما اني حاولت ان اظهر بحثي هذا من أن آخذ عن انسان لا يدين
بهذا الدين ، فطرحت كل ما كتبه المستشرقون جنبا . وان كان فيه بعض
الحق الا اننا في غنى عنه ، ويكفي ما جرّه الاخذ عنهم من ويلات نفس
انحراف الفكر الاسلامي خاصة في مثل هذا الموضوع الخطير .

من كل ما سبق كانت المادة العلمية لهذا البحث ، وقد ادخلت
فيه نقولات عن بعض كبار العلماء الذين قد يخالفون اهل السنة والجماعة
في بعض مسائل العقيدة كالصفات ونحوها ، لكنهم يوافقونهم في موضوع الامامة ،
لذلك فهم من اهل السنة فيما وافقوا فيه السنة ، وليسوا من اهل السنة
فيما خالفوها فيه .

وعندما انقل عن احد من المستتلة فاني انص على مذهبه .

كما اني لم احاول التعمد في كثير من الاحيان الى الاراء الشاذة
المخالفة لرأي اهل السنة والجماعة الا بالتلميح والاشارة في اكثر
الاحيان .

اما ما كان بينهم من اختلافات في الرأي او اراء يقول بها بعضهم فاني
اذكر الرأيين وادلة كل منهما . ثم الترجيح بين هذه الاراء . مؤيدا ذلك
بالدليل وسبب الترجيح .

خطة البحث :-

=====

اما عن الخطة التي سرت عليها في كتابة هذه الاطروحة المتواضعة فقد قسمتها الى مقدمة وباين وخاتمه .

اما المقدمة فقد ذكرت فيها سبب اختيار هذا الموضوع ولمحة سريعة عن الكتابة فيه ، ثم عن منهجي في الرسالة والخطة وبعض الصعوبات التي لاقيتها اثناء البحث . ثم تحدثت عن صلة هذا الموضوع بالمعقده .

اما الباب الاول فقد قسمته الى اربعة فصول ، الفصل الاول نفي تعريف الامامة ، فتكلمت عن التعريف اللغوي ثم الاصطلاحي والتعريف المختار ، وورود لفظ الامامة في الكتاب والسنة ، ثم الترادف بين الفاظه الامامة والخلافة ، وامارة المؤمنين ، ثم الحديث عن استعمال لفظي الامامة والخلافة . ثم للفرق بين الخلافة ~~عالمية~~ ولخير جواز اطلاق لفظ الخليفة على من سوى الراشدين .

اما الفصل الثاني فممن وجوب الامامة وادلة ذلك من الكتاب والسنة والاجماع والقواعد الشرعية ونحوها ، ثم عرجت الى مناقشة القائلين بعدم وجوب الامامة من قداما او معاصرين ، ثم اتبعت بالحديث عن المكلف باقامة هذا الواجب المنسي .

اما الفصل الثالث فخصصته للحديث عن مقاصد الامامة وهي باختصار (اقامة الدين وسياسة الدنيا به) ، وفيه تحدثت عن حكم من لم ^{يس} يسو الدنيا بالدين وارااء العلماء في ذلك .

اما الفصل الرابع فتحدثت فيه عن طرق انعقاد الامامة . فتحدثت في البداية عن مشروعية الطرق التي انعقدت بها الامامة للخلفاء الاربعين الراشدين ، ثم الحديث عن النصيحة على ابي بكر رضي الله عنه وارا العلماء فيها ، وادلة كل رأي ، ثم الرأي الراجح . ثم الكلام عن دعوى النصيحة على علي رضي الله عنه ، وبيان بطلانها ، وانها لا اصل لها . ولم يدعيها علي ولا غيره من الائمة . والنصوص الواردة عنه رضي الله عنه في ذلك . ثم ثبوت مبايعته لابي بكر رضي الله عنه بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم وان لم يحضر السقيفة .

ثم قمت باستعراض تاريخي لطرق انعقاد الامامة لهم رضوان الله عليهم . وبعد كل طريقة احدد النتائج المستخلصة من هذه الطريقة . بعد ذلك اتضح لنا الطرق الشرعية للانعقاد وهي الاول : الاختيار من قبل اهل الحل والمقد ، ثم تحدثت عن اهميته وعن مشروعيته ثم الحديث عن اهل الحل والمقد وما يتعلق بهم من احكام .

ثم الحديث عن الطريقة الثانية وهي الاستخلاف ، وبينت ادلة جوازها وانها مشروطة برضا اهل الحل والمقد ، ومبايعتهم للمستخلف الذي تتوفر فيه شروط الامامة .

ثم انتهت بمبحث عن البيعة وما يتعلق بها من احكام . بعد ذلك تحدثت عن طريقة القهر والظلمة وارا العلماء فيها .

اما الباب الثاني فقد قسمته الى اربعة فصول ايضا فالفصل الاول نسي الحديث عن شروط الامام . ووقفت عند شرط القرشية وبينت منهم قيس . وادلة اشتراط هذا الشرط . وارا العلماء فيه ثم الرأي الراجح ثم الحكمة من

هذا الشرط ، مع مناقشة رأي بن خلدون والدهلوي ورشيد رضا ، ثم انتهت به بالحديث عن اشتراط الافخمية وارااء العلماء في هذا الشرط ، وادلتهم ، والرأي الراجح في ذلك ، ثم تضمنت هذا الفصل بحثا عن المفاضلة بين الخلفاء الراشدين والادلة على ذلك ، مع نبذة يسيرة من الاحاديث الواردة في فضل كل واحد منهم ، ثم ختمته بموقف بعض الفرق الاسلامية من ذلك .

اما الفصل الثاني فخصصته عن الحديث عن واجبات الامام وحقوقه ، وهذا قسمته الى ثلاثة مباحث ، المبحث الاول عن واجبات الامام ، والثاني عن حقوقه ، ووقفت عند حق الطاعة وسينت قيم تكون الطاعة ؟ وحدودها وما يتعلق بذلك من احكام .

اما المبحث الثاني فخصصته بالحديث عن الشورى وحكمها ومدى التزاميتها للامام والرأي الراجح في كل ذلك .

اما الفصل الثالث فكان عن العزل والخرج على الائمة ، وهذا قسمته الى ثلاثة مباحث ايضا .

المبحث الاول عن اسباب العزل وارااء العلماء فيه .
المبحث الثاني عن وسائل العزل ووقفت عند مسألة السيف والثورة المسلحة وسينت تطبيق الاسلام لهذه الوسيلة لخطورتها ، ولانها تجر عادة الى منكر اكبر من المنكر المراد ازالته وانها سبب للفتن واراقة دماء للمسلمين من غير مصلحة .

اما المبحث الثالث فخصصته عن الخروج على الائمة وقسمته الى قسمين :

الاول في الحديث عن الخارجين واقسامهم .

والثاني في الحديث عن المخروج عليهم واقسامهم .

ورفت طويلا عند الخروج على الاثمة للفسقة الظلمة الذين لم يصلوا الى حشد
الكفر ومذاهب الملما في المسألة ، وادلة كل مذهب ، ثم ناقشت هذه الادلة
وعقبت على تلك بالرأي الذي اراه صوابا والله اعلم .

اما الفصل الرابع فكان عن موقف اهل السنة من تعدد الاثمة فبينت
الاراء في هذه المسألة ، وادلة كل مذهب ، ثم الراى الراجع .
واخيرا ختمت البحث بما امكنني استنتاجه من كل الموضوعات السابقة .

من الصعوبات التي واجهتني في البحث : -
=====

ان كل عمل يحمله المسلم يبتغي به وجه الله تعالى لا بد وان يواجهه
في طريقة ذلك شيئا من الصعوبات والمشقة ، فمنهم من تعيقه عن استكمال
طريقه ، ومنهم من يتجاوزها ، وهذه الصعوبات منها ما يمكن تجاوزه ، ومنها
ما لا يمكن ، ومن اهم الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث واعانى اللبس
عز وجل وحده على تجاوزها ما يلي :-

١ - سعة الموضوع وتشعبه ، وكثرة مسأله ، وكل مسألة فيه تحتاج الى بحوث
بالاضافة الى تحديد الوقت الذي يجب ان تُقدَّم فيه الرسالة .

٢ - إبعاد الموضوع عمن التطبيق في الواقع منذ زمن بعيد ، فأول انحراف
وقع في الفكر الاسلامي هو الانحراف في الحكم ، وصرفه عن مجراه الصحيح ،
ولا يزال هذا الانحراف مستمرا ، لذلك فنحن لا نعالج هذا الموضوع من
حيث الواقع المعاصر اليوم ، وانما نعالجه من حيث هو مبادئ نظرية
اولا ، ثم من حيث هو مبادئ قليلة للتطبيق العملي في نفس الوقت .

٣ - صعوبة جمع المعلومات واراها العلماء الاقدمين في هذه المسألة
لان الموضوع يُبحث في اماكن متفرقة من كتبهم ، فمنهم من بحثه في كتب

المقائد في لمهولب الامامة ^{فيها} ومنهم من بحثه في الفقه في مواطن مختلفة
منه ، فمنهم من خصه بباب معين ، ومنهم من بحثه في احكام النفاذ ،
ومنهم من بحثه في الحدود ، والقضاة ، ومنهم من تكلم فيه عند
الحديث عن الصلاة وفي الجمعة وفي الوكالة وفي الزواج وفي الجهاد
والسير وهكذا .

اما كتب الحديث وشرحه فمنهم من خصه باب معين ، ومنهم
من بحثه في المناقب ، ومنهم من اورد في الجهاد والسير ، او في
الشروط والصلح ، ونحو ذلك ، اما كتب اصول الفقه فقد تعرض له
احيانا في الامر او المحرم او فرض الكفاية او الاجتهاد او الاستمجا ب
او المصلحة ، اما كتب التاريخ فكثر الاحيان في اول كتبهم او في التراجم
او في ثنايا الكتب عند بعض الاحداث ، لهذا كله فمن الصعب
الوقوف على رأي العالم من كتابه في يسر وسهولة ، اما ما كتبه علماءنا
الاقدمون في هذا الموضوع فقليل جدا ويبحث في طيات الكتب ،
ولعل من اكثر من كتب في هذا الموضوع هما صاحب كتاب الاحكام
السلطانية للماوردي ولا يبي يعلى في الصفحات الاولى من كتابيهما .

صلة الموضوع بالمقيدة : -

=====

الاسلام كل لا يتجزأ ، انزله الله عز وجل ليخرج الناس من الظلمات
الى النور ، وربط فيه بين الاحكام للعملية ومسائل المقيدة مثل الايمان بالله
واليوم الآخر والمقاب الاخرى الذي يلحق المخالف ونحو ذلك ، وهذا واضح
في كتاب الله عز وجل والامثلة على ذلك منها قوله تعالى .

" الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر .. " (١).

وقال عن عقوبة السارق " والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما نكالا من الله " والله عزيز حكيم " (٢) وقال في الطلاق " يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة واتقوا الله " (٣).
والامثلة على ذلك اكثر من ان تحصر.

لجميع الاحكام متصلة بالمقيدة وقائمة عليها ، وكلها احكام عملية ^{للا}احكام الفقهية من اعمال الجوارح والقلوب ، والمقيدة من اعمال القلوب وكل عمل لا يكون عن نية خالصة - وهي عمل القلب - فمردود .

وما تقسيم الدين الى مسائل اصولية وفرعية - والمراد بالاصولية الاحكام العملية المتعلقة باعمال القلوب ، والفرعية الاحكام العملية المتعلقة باعمال الجوارح - الا تقسيم حادث (٤) قد يقصد منه التسهيل والتنويع وان كان الاصل واحداً لا فرق بينهما ، لكن هذا التفصيل قد جرّ الى الوقوع في التفريق بينهما ، ومنه احكام تخص احدهما دون الآخر . يقول ابن القيم رحمه الله عن هذا التقسيم : " انه لم يرد في كتاب ولا سنة .. " قال " وكل تقسيم لم يشهد له الكتاب والسنة واصول الشرع بالاعتبار فهو تقسيم باطل يجب الفأوه ، وهذا ^{التقسيم} التقسيم اصل من اصول ضلال القسوم ،

(١) سورة النور اية ٢٠

(٢) سورة المائدة اية ٣٨

(٣) سورة الطلاق الاية الاولى

(٤) قال شيخ الاسلام ابن تيمية (فان هذه تسمية محدثة ، قسمها طائفة من الفقهاء والمتكلمين ، وهي على المتكلمين والاصوليين اغلب) ..

فانهم فرقوا بين ما ساموه اصولاً وما ساموه فروعاً " قال " وقد وضعوا عليه احكاماً وضعوها بحقولهم وارائهم منها التكثير بالخطأ في مسائل الاصول دون الفروع وهذا من ابطال الباطل كما سذكروه ، ومنها اثبات الفروع بأخبار الاحاد دون الاصول وغير ذلك .. " ثم تتبع رحمه الله الفروق التي جعلوها بين الاصول والفروع وابطلها بالحجة والبرهان " (١) .

وقد تبع ابن القيم شيخه ابن تيمية رحمه الله في ذلك حيث لم يسلّم شيخ الاسلام بهذا التقسيم فيقول : " بل الحق ان الجليل من كل واحد من الصنفين " مسائل اصول " والدقيق مسائل فروع " (٢) .

والذى يهمنا في هذا الامر هو ما يتعلق بموضوع الامة وهل هي من مواضع العقيدة ام من مواضع الفقه ، والحق ان لها جوانب عقديه ، ولها جوانب فقهيه ، كما ان لها جوانب تاريخيه ، ولذلك فعلماء السلف رحمهم الله عند ذكرهم لمعانيدهم يذكرون ذلك ، فلا تكاد نجد احدا يذكر عقيدته الا وينص على الترتيب بالخلفاء الاربعة وان ترتيبهم في الخلافة على ترتيبهم في الفضل ، كما ينصون على ان الامة في قرش لا يحاديهم احداً الا كه الله في النار وينصون على الصلاة خلف كل امام بر او فاجر والجهاد والحج معه ، وعلى تحريم الخروج على الائمة وعلى السمع والطاعة لهم في غير معصيه ، وهذه كلها من مباحث الامة ، ولذلك نجد للمتكلمين

(١) انظر مختصر الصواعق المرسله ص ٤١٣ .

(٢) مجموع الفتاوى ٥٦ / ٦ - ٥٧ .

ينصون على باب الامامة في اواخر كتبهم في العقيدة.

كما انهم يوردون ذلك في مسائل العقيدة للرد على الانحرافات والبدع التي نشأت حول هذا الموضوع كبدعة الروافض واعتقاداتهم الفاسدة في الامامة وانها من اركان الدين واعتقاد العصمة ، والرجعة ، وعلم الغيب ونحو ذلك في اثبتهم فيذكرها علماء السلف للرد عليهم ولتبين مخالفتهم في ذلك ، ومع بدعة الروافض بدعة الخوارج في وجوب الخروج على الائمة الفسقة ونحو ذلك ، وكذلك ما يجعلها من المسائل المتعلقة بالعقيدة في العصر الحاضر هو انكار بعض المنتسبين للدين انها من الدين ، وهذه من اخطر المسائل الفكرية المعاصرة .

اما الجوانب الفقهية في موضوع الامامة فكثيرة من ذلك شروط الائمة وكيفية اختيار امام المسلمين واهل الحل والمقد وشروطهم وعددهم والشورى واحكامها ، والبيعة واحكامها ، ونحو ذلك .

اما الجوانب التاريخية في الموضوع فهو دراسة الموضوع من ناحية سيرة الخلفاء الراشدين ثم من بعدهم رضوان الله عليهم ، والاحداث التي حصلت في عهودهم ، والنتائج والمبرر والاحكام المستخلصة من ذلك .

ولذلك فموضوع الامامة هذا من ادلة الترابط والتلازم من الاحكام العقديّة والفقهية وان كلاً منها ملازم للآخر وقائم عليه . ولذلك فقد جعل الله عز وجل طاعة الائمة والنصح لهم وعدم الخروج عليهم بنير مبرر شرعي من العبادة التي يشع فاعلمها ، ويماقب تاركها بالعناب الاخرى يوم القيامة .

واخيرا : -

=====

وهذا الجهد المتواضع لا أدعي أنني قد وفيت الموضوع حقاً ، واستكملته من جميع جوانبه ، ولكن حسبي اننى لم ادخر فى سبيل ذلك وسعاً . واقول كما قال الفاروق رضى الله عنه : " رحم الله من اهدى الى عيسى " . فمن وجد فيه خطأ او عثر على نقص حرف او كلمة او معنى يجب تغييره فانى انا شدة الله فى اصلاحه واداء حق النصيحة فيه فان الانسان ضعيف لا يعلم من الخطأ الا من عصه الله بتوفيقه ، ونحسن نسأل الله ذلك ونزغب اليه فى تحقيقه .

واخيرا فانى اشكر الله عز وجل واحمده اولا واخرا وظاهرا وباطنا على نعمه والائه التى لا تعد ولا تحصى .

ثم اشكر بعد ذلك استاذي وشيخي الفاضل معالى الدكتور راشد بن راجع الشريف المشرف على هذه الرسالة والذي منحني الكثير من وقته وتوجيهاته مع اعبائه الجسام فى حمل امانة ومسؤولية هذه الجامعة الفتية ، واسأل الله عز وجل ان يجزيه عني خير الجزاء .

كما اشكر جميع الاخوة الزملاء الذين قدّموا لى يد المون والمساعدة فسي اخراج هذه الاطروحة .

كما اشكر عمادة كلية الشريعة والدراسات الاسلامية والقائمين عليها وعمادة كلية الدعوة واسول الدين والقائمين عليها الذين هبوا لنا سول مواصلة الدراسات العليا الشرعية سائلا .

الله عز وجل ان يجزيهم عني خير الجزاء ^{وأن يسدد} خطاهم .

واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين . صلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى اله واصحابه واتباعه الى يوم الدين .

الطالب

عبد الله بن عمر بن سليمان الدبيجى

مكة المكرمة : ١٤٠٣ / ٦ / ٥ هـ

الباب الأول

الامامة عند أهل السنة والجماعة

ويحتوي على الفصل التالي

=====

الفصل الأول : تعريف الامام

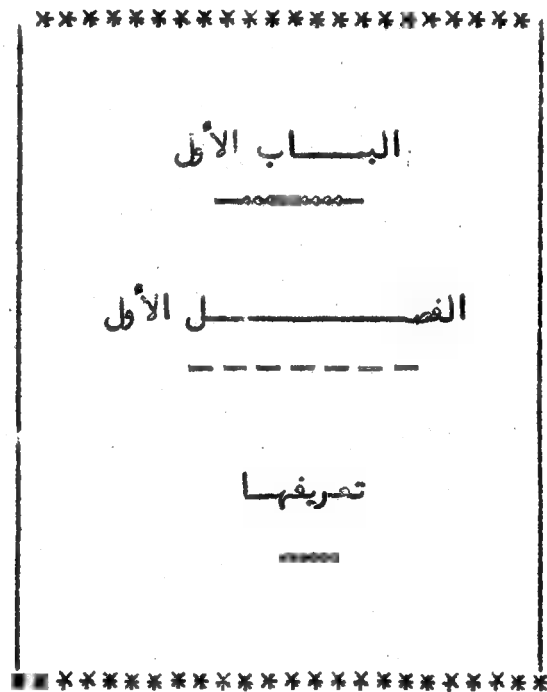
الفصل الثاني : وجوه

الفصل الثالث : مقاصد

الفصل الرابع : طرق انعقاد

=====

= ١ =



الفصل الأول

=====

تعريفها

ممنمم

التعريف اللغوي :

الامامة في اللغة : مصدر من الفعل « أَمَّ » تقول : « أَمَّهم وأَمَّهمهم :

تقدمهم » وهي الامامة ، والامام : كل ما ائتم به من رئيس أو غيره » (١) .

ويقول ابن منظور : ((الامام كل من ائتم به قوم كانوا على الصراط المستقيم

أو كانوا ضالين ... والجمع أئمة ، وامام كل شيء قيمه والمصلح لــــه ،

والقرآن امام المسلمين ، وسيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم امام الأئمة ،

والخليفة امام الرعية ، وأمت القوم في الصلاة امامة « وائتم به : اقتدى به .

والامام : المثال ، وامام الفلام في المكتب ما يتعلمه كل يوم . وامام المثال

ما امثل عليه ، والامام : الخيط الذي يمد على البناء فيبنى عليه ويسوى

عليه ساف البناء « (١٠٠٠٠) هـ (٢) .

وقال صاحب تاج العروس : ((والامام : الطريق الواسع ، وبه فســــر

قوله تعالى : (وانهما لباام مبين) (٣) أي : بطريق يؤم أي يقصد فيتميز

قال : (والخليفة امام الرعية ، قال أبو بكر : يقال فلان امام القوم معناه : هو

المتقدم عليهم ، ويكون الامام رئيسا لقولك : امام المسلمين .) قال (والدليل : امام

السفر ، والهادي : امام الابل وان كان وراءها لأنه الهادي لها ...) هـ (٤) .

(١) القاموس المحيط للفيروز آبادي : مجد الدين محمد بن يعقوب (٧٨ / ٤) ن

دار الجيل : بيروت .

(٢) لسان العرب لابن منظور : جمال الدين محمد بن مكرم (٢٤ / ١٢) مادة

(أم) ن . دار صادر ودار بيروت - بيروت ط ١٣٨٨ هـ .

(٣) سورة الحجر آية : ٧٦ .

(٤) تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي (١٩٣ / ٨) ن . دار

مكتبة الحياة : بيروت لبنان .

وقال الجوهرى في الصحاح : ((الأم بالفتح القصد • يقال : أمه وأممه
وتأممه اذا قصده •)) (١) • الى غير ذلك من المعاني المقاربة •
ومن جميع ما سبق نلاحظ تقارب مدلول هذه الألفاظ عند أصحاب اللغة •

التعريف الاصطلاحي :

أما من حيث الاصطلاح : فقد عرفها العلماء بعدة تعريفات ، وهي وان -
اختلفت في الألفاظ فهي متقاربة في المعاني ، ومن هذه التعريفات ما يلي :-

(١) ما ذكره الماوردى حيث قال : (الامامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة

الدين وسياسة الدنيا به) (١٠ هـ • (٢)

(٢) ويقول امام الحرمين الجويني : (الامامة رئاسة تامه ، وزعامه تتعلق بالخاصة

والعامه في مهمات الدين والدنيا) (١ هـ • (٣)

(٣) وعرفها النسفي في عقائده بقوله : (نيابة عن الرسل عليه السلام في اقامة

الدين بحيث يجب على كافة الأم الاتباع) (٤) •

(٤) ويقول صاحب المواقف : (هي خلافة الرسول صلى الله عليه وسلم في اقامة

الدين بحيث يجب اتباعه على كافة الأمه) (٥) •

(١) تاج اللغة وصحاح العربية لاسماعيل بن حماد الجوهرى (١٨٦٥/٥) تحقيق

أحمد عبد الخفور عطار ، ط • ثانيه ١٣٩٩ هـ ن • دار العلم للملايين : بيروت

(٢) الأحكام السلطانية لعلي بن محمد الماوردى ص ٥ ط • الثالث ١٣٩٣ هـ ن •

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة •

(٣) غياث الأم في التياث الظلم لأبي المعالي الجويني ص ١٥ ط • أولى ١٤٠٠ هـ

ن • دار الدعوة الاسكندرية تحقيق د • مصطفى حلمي ، د • فؤاد عبد المنعم

(٤) العقائد النسفية ص ١٧٩ ط • ١٣٢٦ هـ ن • شركة صحافة عثمانية •

(٥) المواقف للإيجي ص ٣٩٥ ط • بدون ، ت • بدون ، ن • عالم الكتب

بيروت •

(٥) أما العلامة ابن خلدون فيصرفها بقوله : (هي حلل المكافئة على مقتضى النظر

الشرعي في مصالحهم الآخروية والدنيوية الراجعة اليها ، إذ أحوال الدنيا

ترجع كلها عند الشارح الى اعتبارها بمصالح الآخرة ، فهي في الحقيقة

خلافه عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به) أ . هـ (١) .

(٦) ويقول الأستاذ محمد نجيب الميطعي (٢) - : (المراد بها - أي الامامة

الرئاسة العامة في شؤون الدنيا والدين) (٣) .

الى غير ذلك من التعريفات التي تدور حول هذه المعاني .

التعريف المختار

والمختار من هذه التعريفات ما ذكره ابن خلدون لأنه الجامع المانع فـ

نظري وبيان ذلك أنه في قوله (حلل الكافه) يخرج به ولايات الأمراء والقضاة وغيرهم

لأن لكل منهم حدوده الخاصة به وصلاحياته المقيدة ، وفي قوله (على مقتضى النظر

الشرعي) قيد لسلطته ، فالامام يجب أن تكون سلطاته مقيدة بموافقة الشريعة

الاسلامية ، وفيه أيضا وجوب سياسة الدنيا بالدين لا بالأهواء والشهوات والمصالح

الفردية . وهذا القيد يخرج به الملك .

وفي قوله (في مصالحهم الآخروية والدنيوية) تبين لشمول مسؤولية الامام

لمصالح الدين والدنيا لا الاقتصار على طرف دون الآخر .

(١) المقدمة للعلامة ابن خلدون ص ١٩٠ ط . الرابعه ١٣٩٨ هـ ن . دار

الباز للنشر والتوزيع مكة .

(٢) محمد بخيت بن حسين الميطعي الضفي مفتي الديار المصرية ومن كبار فقهاءها

ولد سنة ١٢٧١ هـ وتوفي ١٣٥٤ هـ (الاعلام ٦ / ٥٠) .

(٣) المجموع شرح المذهب للنووي ، التكملة لمحمد بخيت الميطعي ح ٥ من التكملة

واسابع عشر من المجموع ص ٥١٧ ن . زكريا على يوسف .

لفظ (الامام) في الكتاب والسنة :

هذا وقد ورد لفظ (الامام) في القرآن الكريم بصيغة الافراد فسي عدة مواضع منها : قوله تعالى : حكاية عن ابراهيم عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام : (قال اني جاعلك للناس اماما) قال : ومن ذريتي ؟ قال : لا ينال عهدى (الظالمين) (١) والمعنى : (اني مهيك للناس اماما يؤتم به ويقتدى به) (٢) . كما ورد في قوله تعالى حكاية عن دعاء المؤمنين : (واجعلنا للمتقين اماما) (٣) أى : ائمة يقتدى بنا من بعدنا) (٤) وقال البخارى : (ائمة يقتدى بن قبلنا ، ويقتدى بنا من بعدنا) (٥) .

وورد اللفظ بصيغة الجمع في قوله تعالى (وجعلناهم ائمة يهدون بأمرنا) (٦) أى : (ائمة يؤتم بهم في الخير في طاعة الله في اتباع أمره ونهيه ويقتدى بهم ويتبعون عليه) (٧) .

وفي قوله تعالى (وجعلهم ائمة وجعلهم الوارثين) (٨) أى ولاية وملوكا (٩) كما ورد اللفظ بمعنى من يؤتم بهم في الشرف قال تعالى : (فقاتلوا ائمة الكفر انهم لا ايمان لهم) (١٠) أى (رؤساء الكفر باللاه) (١١) وقوله : (وجعلناهم ائمة يدعون الى النار ويوم القيامة لا ينصرون) (١٢) أى : (جعلنا فرعون وقومه

-
- (١) سورة البقرة آية ١٢٤ .
 - (٢) تفسير الطبرى المسمى (جامع البيان عن تأويل أى القرآن) لمحمد بن جرير الطبرى ٥٢٩/١ ط ٠ ثالثه ١٣٨٨ هـ ن . مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي القايره
 - (٣) سورة الفرقان آية ٧٤ .
 - (٤) تفسير الطبرى ٥٢/١٩ صحيح البخارى : الاعتصام ب : الاقتداء بسنن الرسول صلى الله عليه وسلم (فتح البارى ٢٤٨/١٣) .
 - (٥)
 - (٦) سورة الانبياء آية : ٧٣
 - (٧) تفسير الطبرى ٤٩/١٧
 - (٨) سورة القصص آية : ٥
 - (٩) تفسير الطبرى ٢٨/٢٠
 - (١٠) سورة التوبة آية : ١٢
 - (١١) تفسير الطبرى ٨٧/١٠
 - (١٢) سورة القصص آية : ٤١

أئمة يأتهم بهم أهل الفتوى على الله والكفر به (١) .

وورد اللفظ أيضا في مواطن كثيرة من الحديث النبوي الشريف منها قوله صلى الله عليه وسلم : (الإمام الأعظم الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيتهم . . . الحديث) (٢) . وقوله صلى الله عليه وسلم : (الأئمة من قريش) (٣) والمراد الحاكم أو الخليفة .

إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة .

وهكذا أخذت الإمامة معنى اصطلاحيا اسلاميا فقصده بالامام : خليفة المسلمين وحاكمهم ، وتوصف الإمامة أحيانا بالامامة العظمى أو الكبرى تمييزا لها عن الإمامة في الصلاة ، على أن الإمامة إذا أطلقت فأنها توجه إلى الإمامة الكبرى أو العامة كما أوضح ذلك ابن حزم رحمه الله (٤) .

الترادف بين الفاظه : الامام والخليفة وأمير المؤمنين :

كل ما يدل على كونه راعا له صفة الامامة
فكل منها معنى مفردا لا يترادف

والذي يبدو من استعراض الأحاديث الواردة في باب الخلافة والامارة أن الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين الذين بعدهم لم يفرقوا بين لفظ خليفة وامام ومن بعد تولية عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أضافوا اليها لفظ : أمير المؤمنين - وإلى ذلك ذهب العلماء فجعلوها من الكلمات المترادفة المؤدية إلى

(١) تفسير الطبري ٢٠/٧٩ .

(٢) رواه البخاري - واللفظه - ك . الأحكام ب ١ = ١ (انظر فتح الباري ١٣/١١١) ورواه مسلم أيضا في ك . الاماره ج : ١٨٢٩ (٣/١٤٥٩) وابوداود في ك . الاماره ب ١ (عون ٨/١٤٦) والترمذي ك . الجهاد ب : ٢ ج ١ ١٧٠٥ (٤/٢٠٨) ورواه أحمد في مسنده ٥٤/٢ .

(٣) رواه أحمد في مسنده ٣/١٨٣ ورواه البخاري ومسلم بغير هذا اللفظ وسيأتي زيادة تخريج وايضا للفاظ في ذكر الشريط .

(٤) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٤/٩٠ ط ١٣٩٥ هـ ن . دار - المعرفة للطباعة والنشر بيروت - لبنان .

معنى واحد **يقول النوى** : (يجوز أن يقال للامام : الخليفة والامام وأمير المؤمنين) (١) . ويقول ابن خلدون : (وأن قد بينا حقيقة هذا المنصب وأنه نيابة عن صاحب الشريعة في حفظ الدين وسياسة الدنيا به تسمى خلافة وامامه والقائم به خليفة وامام) (٢) هـ . (٣) . ويعرف ابن منظور الخلافة بأنها الامارة (٣) .

والى ذلك ذهب الاستاذ محمد بخيت المطيعى فى تكلمته للمجموع للنوى حيث قال : (الامامة والخلافة وامرة المؤمنين مترادفة) (٤) وكذلك الاستاذ محمد رشيد رضا (٥) ، ويفسر الشيخ أبوزهرة الترادف بين لفظي الخلافة والامامة بقوله : (المذاهب السياسية كلها تدور حول الخلافة وهي الامامة الكبرى وسميت خلافة لأن الذى يتولاها ويكون الحاكم الأعظم للمسلمين يخلف النبى (٦) صلى

(١) روضة الطالبين ليحيى بن شرف الدين النوى ٤٩/١٠ ن : المكتب الاسلامى

وانظر نحوه فى مغنى المحتاج للشرينى ١٣٢/٤ .

(٢) المقدمة ص ١٩٠ .

(٣) لسان العرب ٨٣/٩ .

(٤) المجموع ٥١٧/١٧ .

(٥) الخلافة أو الامامة العظمى لمحمد رشيد رضا ص ١٠١ .

(٦) أجاز الفقهاء تسمية الامام خليفة باطلاق وخليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم

واختلفوا فى تسميته خليفة الله ، فأجازه بعضهم اقتباسا من الخلافة العامة

التي للأدبيين فى قوله تعالى : (وأن قال ربك للملائكة اني جاعل فى الأرض

خليفة ١٠٠ آية) (البقرة آية ٣٠) قال الطبرى : أى مني ، يخلفني فى الحكم

بين خلقي ، وذلك الخليفة هو آدم ومن قام مقامه فى طاعة الله والحكم بالعدل

بين خلقه) ونسب هذا القول الى ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما

(تفسير الطبرى ٢٠٠/١) .

ومنع الجمهور ذلك لأن معنى الآية ليس عليه قال ابن كثير (أى قوما يخلف

بعضهم بعضا قرنا بعد قرن وبيلا بعد جيل) (تفسير ابن كثير ٩٩/١ ط ٠ كتاب

الشعب) قال شيخ الاسلام ابن تيمية : (فالمقصود أن الله تعالى لا يخلفه

غيره فان الخلافة انما تكون عن غائب ، وهو سبحانه شهيد مدبر لخلق لا يحتاج

فى تدبيرهم الى غيره) (منهاج السنه النبويه ١٣٨/١ ن ٠ دكر الكتب العلمية

بيروت) قال : (بل هو سبحانه يكون خليفة لغيره قال النبى صلى الله عليه وسلم =

صلى الله عليه وسلم في ادارة شؤونهم • تسمى امامة لأن الخليفة كان يسمى
اماماً • ولأن طاعته واجبه • ولأن الناس كانوا يسرون وراءه كما يصلون وراء من
يؤمهم الصلاة (١) أى يأتون به وقد كان الخلفاء هم الذين يتولون امامة
الصلاة خاصة الجمع والأعياد لكن لما اتسعت رتبة الدولة الاسلاميه • وضعفت
الناحية العلمية عند الخلفاء أخذوا ينصبون عوام من يقوم مقامهم في امامة الصلاة
وخطب الجمع والأعياد •

كما يفسر الاستاذ محمد المبارك رحمه الله سبب اختيار هذه الالفاظ
(الامام والخليفة وأمير المؤمنين) بأنه : امتدادا بالمفهوم الاسلامي للدولة
ورياستها عن النظام الملكي بمفهومه القديم ع. الأم الأخرى من الفرس والرومان
المختلف اختلافاً أساسياً عن المفهوم الاسلامي الجديد (٢) •

= اللهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل • اللهم أضحينا في سفرنا
واخلفنا في أهلنا (مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيميه ٤٥ / ٣٥ ط ٠ أولى
١٣٨٦هـ الرياس والحديث صحيح رواه مسلم في الحج رقم ١٣٤٢ وأبو داود
في الجهاد ج ٢ : ٢٢ (عون ٢١٠ / ٧) والترمذي في الدعوات ج ٢ : ٤٢ رقم
٣٤٣٨ (٤٩٧ / ٥) وأحمد ٢٥٦ / ١ والنسائي والدارمي والامام مالك فى
الموطأ ٩٧٧ / ٢

واستدل بعضهم على ذلك بما روى عن ابي بكر رضي الله عنه انه قال : (لست
خليفة الله ولكني خليفة رسول الله) (انظر مقدمة ابن خلدون ص ١٩٠) وهذا
نص فى المسألة لوضح ولكنه ضعيف فقد رواه ابن سعد فى الطبقات عن ابي
مليكة قال : قيل لأبي بكر . . الخبير (الطبقات ١٨٣ / ٣) ورواه الامام
أحمد فى المسند حديث رقم ٥٩ بتحقيق أحمد شاكر عن ابن ابي مليكة قال
قيل لابي بكر . . . ورواه الخلال بنفس السند (انظر المسند من مسائل الامام
أحمد ورقه ٣٧ مخطوط) لكن ابن ابي مليكة هذا لم يسمع من ابي بكر فالخبير
ضعيف لانقطاع السند انظر زيادة تخريج له المسند بتحقيق أحمد شاكر (١٧٩ / ١)
ومجموع الزوائد ١٩٨ / ٥ •

(١) تاريخ المذاهب الاسلاميه لابي زهره الجزء الأول فى السياسة والعقائد ص ٢١

ن • دار الفكر العربي •

(٢) نظام الاسلام (الحكم والدولة) ج ٦١ ط ٠ ثالثه ١٤٠٠ هـ ن • دار الفكر

هذا وقد كان الخلفاء الأول يلقبون بالخلفاء كما يلقبون بالأئمة ، ومنذ خلافة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه استعمل المسلمون لقب " أمير المؤمنين " فيذكر ابن سعد في طبقاته أنه لما مات أبو بكر رضي الله تعالى عنه وكان يدعى خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل لعمر : خليفة خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال المسلمون : من جاء به ، عمر قيل له خليفة خليفة خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيطول هذا ، ولكن اجتمعوا على اسم تدعون به الخليفة يدعي به من بعده من الخلفاء ، قال بصري : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نحن المؤمنون وعمر أميرنا ، فدعي عمر " أمير المؤمنين " فهو أول من سمي بذلك (١)

وروي أن لبيد بن ربيعة وعدي بن حاتم رضي الله عنهما لما قدما من المدينة ، قال لعمرو بن العاص : استأذن لنا أمير المؤمنين ، فقال : أنتم واللله أصبما اسمه ، فهو الأمير ونحن المؤمنون ، فدخل عمرو على عمر فقال : السلام عليك يا أمير المؤمنين ، فقال عمر ما هذا ؟ قال أنت الأمير ونحن المؤمنون ، فجرى الكتاب من يومئذ (٢) .

وقيل في سببها غير ذلك (٣) .

أما لفظ الأمير باطلاق فقد كان مستعملا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لكن لم يكن مقصورا على الخليفة ، وإنما يسمى به أمراء الجيوش والأقاليم والمدن ونحو ذلك ، وقد ورد في الحديث (من أطاعني فقد أطاع الله ، ومن عصاني فقد عصى الله ، ومن أطاع أميري فقد أطاعني ، ومن عصى أميري فقد عصاني) (٤) .

- (١) الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٨١ / ٣ ط ١٣٩٨ هـ ن . دار بيروت .
- (٢) رواه الطبراني وقال الهيثمي رجال رجال الصحيح مجمع الزوائد ٦١ / ٩ .
- (٣) انظر مناقب عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص ٩٥ ط ١٤٠٠ هـ ن . دار الباز للنشر والتوزيع تحقيق د . نب إبراهيم القاروط .
- (٤) متفق عليه رواه البخاري - واللفظ - في ك : الأحكام ب : قول الله تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول) (فتح الباري ١١١ / ١٣) ومسلم في ك : الأما ب : وجوب طاعة أمراء في غير معصية ج : ١٨٣٥ (٣ / ١٤٦٦) ورواه النسائي في البيعه ب : الترغيب في طاعة الامام (١٥٤ / ٧) وغيرهم .

استعمالات لفظي الخلافة والامامة

=====

ومن الملاحظ أن لفظ الامامة يغلب استعماله عادة عند أهل السنة فسي
مباحثهم العقديّة والفقهية ، بينما الغالب استعمالهم لفظ (الخلافة) في كتاباتهم
التاريخية ولعل السبب في ذلك يعود الى أن هذه المباحث - خاصة العقديّة -
قد كتبت للرد على المبتدعة في هذا الباب كالشيعة والخوارج .

فالشيعة يستخدمون لفظ الامامة دون الخلافة ويعتبرونها احدى أركان
الايان عند هم ويفرقون بين الامامة والخلافة ، فهم يعتبرون الامامة رئاستيـن
والخلافة رئاستيـة (١) ، ويريدون من ذلك اثبات أن عليا رضي الله تعالى عنه
كان اماما زمن خلافة الثلاثة الذين سبقوه .

ومن ذهب الى التفريق بينهما أيضا الرافضة الباطنية (٢) ، وبعض
المعتزلة (٣) .

وأرجع بعض الكتاب المعاصرين سبب استعمال لفظ (الامامة) عند أهل السنة
الى تأثر أهل السنة بالشيعة (٤) ، ويرى بعضهم أن هذه التسمية من اختراعات
الشيعة (٥) وهذا غير صحيح لا استعمال المسلمين هذا اللفظ قبل انشقاق الشيعة
عن الجماعة ولوروده في بعض الآيات والأحاديث كما سبق ولا استعمال الصحابة رضوان
الله عليهم له .

(١) انظر الامامة لمحمد حسين آل ياسين ص ١٩ ط ٠ ثانيه ن ٠ المكتب العالي
بيروت .

وانظر نظرية الامامة لدى الشيعة الاثني عشرية د ٠ أحمد محمود صبحي ص ٢٤ ط ٠ بدون
ن ٠ دار المعارف .

(٢) انظر الامامة وقائم الفياض د ٠ مصطفى غالب ص ١٩ ط ٠ ١٩٨١ م ن ٠ مكتبة
الهلال .

(٣) المثنى في ابواب التوحيد والمدل ح ٢٠ ق ١ ص ١٢٩ .

(٤) نظرية الامامة لدى الشيعة الاثني عشرية ص ٢٣ د ٠ أحمد محمود صبحي .

(٥) المجتمع الاسلامي وأصول الحكم د ٠ محمد السادق غيفي ص ١٢٣ ط ٠ أولى ١٤٠٠ هـ
ن ٠ دار الاعتصام .

ومما سبق في تعريف الامامة يتضح لنا أن العلماء الذين تصدوا لتعريف
الامامة قدموا أمور الدين والعناية به وحفظه على أمور الدنيا ، بمعنى جعل الثانية
تابعة للأولى ، وبيان أن سياسة الدنيا يجب أن تكون بالدين وشرائعه وتعاليمه ،
وأن فصل الدين عن السياسة مخالفة صريحة لتعاليم الاسلام ولشريعته الربانية ■
وأن سياسة الدنيا بالقوانين الوضعيه أو بالآراء والشهوات النفسيه مخالفة أيها
للاسلام ، فلا يجوز أن يطلق على هذا النوع من الحكم بأنه حكم اسلامي أو متمشي
مع الشريعة الاسلاميه ، بل هو مخالفة صريحة لها لا يقهره الاسلام ..

الفرق بين الخلافة والملك

ولهذا فرق العلماء بين الخلافة والملك ، فيقول العلامة ابن خلدون فسي
ذلك ان الملك الطبيعي هو حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوه ، والسياسي
هو حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيويه ودفع المضار ،
والخلافة هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخرويـه
والدنيويه (الراجعة اليها) ١٠ هـ (١) .

والفرق بين الخلافة والملك ثابت في الأدب الصحيحه الصريحة عن النبي
صلى الله عليه وسلم من ذلك :

(١) قول حذيفه رضي الله عنه قال .. النبي صلى الله عليه وسلم : (تـكـوـن
النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون ، ثم يرفعها اذا شاء أن يرفعها ، ثم
تكون خلافة على منهاج النبوه فتكون ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها اذا شاء

ان يرفعها ، ثم تكون ملكا عازا (١) فيكون ما شاء الله ان يكون ، ثم يرفعها اذا شاء ان يرفعها ، ثم تكون ملكا جبرية فتكون ما شاء الله ان تكون ، ثم يرفعها اذا شاء ان يرفعها ، ثم تكون مخلوقة على النبوة ثم سكت (٢) .

(٢) ومنها الحديث الذي رواه اهل السنن وغيرهم عن سعيد بن جهمان عن سفيان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (خلافة النبوة ثلاثون سنة ثم يؤتى الله ملكه - او الملك - من يشاء) وفي رواية (ستكون الخلافة ثلاثون عاما ثم يكون الملك) (٣) .

(١) وفي بعض الروايات عضوا ، وملك عضوا : شديد فيه عسف ونف ومعنى الحديث : يصيب الرعية فيه عسف يظلم كالهم يعضون فيه عضا لسان العرب مادة (عضض) ١٩١/٧ .

(٢) الحديث رواه احمد (٢٧٣/٤) والطيالسي رقم ٤٣٨ وفيه داود بن ابراهيم الواسطي (وثقه الطيالسي وحدث عنه) ميزان الاعتدال ٢٠٣/٢ وفيه حبيب بن سالم : مولى النعمان وكاتبه وثقة ابو حاتم ، وقال البخاري فيه نظر ، وقال ابن عدي في اسناده اضطراب (ميزان الاعتدال ٤٥٥/١) والحديث قال عنه الهيثمي في مجمع الزوائد (١٨٩/٥) (رواه احمد البزار اتم منه والطبراني ببعضه في الاوسط ورجاله يقات) وحسنه الالباني (انظر سلسلة الاحاديث الصحيحة حديث رقم ٨/١) . وقد عزاه شيخ الاسلام ابن تيمية الى مسلم (انظر مجموع الفتاوى ١٩/٣٥) ولم اجده فيه .

(٣) هذا الحديث رواه ابو داود ك : السنة ب : ٨ (عون ٣٩٧/١٢) ورواه الترمذي ك : الفتن ب : ٤٨ ح : ٢٢٢٦ (٥٠٣/٤) وقال حديث حسن قد رواه غير واحد عن سعيد بن جهمان ولا نعرفه الا من حديث سعيد ، واحمد (٢٧٣/٤) والحديث صحة الامام احمد فقال الخلال : (اخبرنا المروزي قال ذكرت لابي عبد الله حديث سفيان صححه وقال هو صحيح ، قلت انهم يطعنون في سعيد ابن جهمان فقال سعيد ابن جهمان ثقة روى عنه غير واحد منهم حماد وحشيش والعمام وغير واحد . قلت لابي عبد الله : ان عياش بن صالح حكى عن علي بن المديني ذكره عن يحيى القطان انه تكلم في سعيد بن جهمان فغضب وقال : باطل ما سمعت يحيى تكلم فيه فقد روى عن سعيد بن جهمان غير واحد) =

(٣) وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : جلس جبريل الى النبي صلى الله عليه وسلم فظهر الى السماء فاذا ملك ينزل ، فقال له جبريل : هذا الملك ما نزل منذ خلق قبل الساعة ، فلما نزل قال : يا محمد أرسلني اليك ربك ! أملكك أجملك ، أم عبدا رسولا ؟ قال له جبريل : تواضع لربك يا محمد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ، بل عبدا رسولا (١) وهذا يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ملكا مع أنه امام المسلمين بسند منازع .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية : (لم يختار أن يكون ملكا لثلاثين من أئمة من أئمة شيئا - لما في ذلك من الاستمتاع بالرياسة والمال عن نصيبه من الآخره فان العبد الرسول أفضل عند الله من النبي الملك) (٢) .

(٤) ومن الآثار ما روى عن سلمان رضي الله تعالى عنه أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه سأل عن الفرق بين الخليفة والملك ، فقال سلمان : ان أنت جئت من أرض المسلمين درهما أو أقل أو أكثر ثم وضعته في غير حقه فأنت ملك ، وأما الخليفة فهو الذي يعدل في الرعية ، ويقسم بينهم بالسوية ويشفق عليهم شفقة الرجل على أهل بيته ، والوالد على ولد ، ويقضي بينهم بكتاب الله . فقال كعب : ما كنت أحسب في هذا المجلس من يفرق

= انظر المسند من مسائل الامام أحمد للخلال مخطوط - ورقة ٦٤) .
والحديث صححه من المعاصرين ناصر الدين الألباني وقد أضاف في تخريجه انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة حديث رقم (٤٦٠) (١٩٨ / ١) وذكر له طرقا كثيرة غير طريق سعيد بن جهمان .

(١) رواه الامام أحمد (٢٣١ / ٢) وابن حبان في صحيحه ج : (٢١٣٧) ص ٢٥٥ وقال عنه الألباني : صحيح على شرط مسلم انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة ج رقم ١٠٠٢ (٣ / ٣)

(٢) مجموع الفتاوى ٣٥ / ٣٤ .

بين الملك والخليفة ، ولكن الله أكرم سلطان الاجل (١) .

فهذا من الفروق في نوعية سياسة الرعية . ومن الفروق أيضا الطريق التي يتم بها الملك أو الخليفة ، فالملك يتم عادة عن طريق القهر والفلبة والمهد من الآباء للأبناء ، ونحو ذلك دون الرجوع إلى أهل الحل والعقد ، أما الخلافة فلا تكون إلا باقرار أهل الحل والعقد . سواء عن طريق الاختيار أو عن طريق الاستخلاف كما سيأتي :

لكن مما يجب التنبيه له أن كلامنا هنا لا يشمل الملك الذي ذكره الله لبعض أنبيائه كداود وسليمان وغيرهما عليهما السلام فقد قال الله تعالى عن داود : (وقتل داود جالوت وآتاه الله الملك وعلمه ما يشاء) (٢) وقال عن سليمان : (واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا) (٣) . وغيرهم من الأنبياء من سموا ملوكا فهو لا أنبياء معصومون ، ولا شك أن ملكهم على نهج الحق قطعا لذلك لا يرد عليه الذم الوارد في الأحاديث السابقة لعصمتهم عليهم السلام .

هذا وقد أجاز أهل السنة والجماعة إطلاق كلمة (خلفاء) على من جاءوا بعد الخلفاء الراشدين وإن كانوا ملوكا بشرط كبريتهم من قريب لقول النبي صلى الله عليه وسلم (الخلافة بعدى ثلاثين ثم يؤت الله الملك من يشاء) (٤) أجازوا ذلك بدليل ما رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (كانت بنو اسرائيل تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي خلفه نبي ، وأنه لا نبي بعدى ، وستكون خلفاء فتكثر ، قالوا فماتنا أم نرسل ؟

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ٣/ ٣٠٦ وانظر تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ١٤٠

ط ٠ أولى ١٣٧١ هـ ن ٠ المكتبة التجارية الكبرى بمصر .

(٢) سورة البقرة آية : ٢٥١

(٣) سورة البقرة آية : ١٠٢

(٤) سبق تحريجه قريبا ٠ ص ١٢

قال : فوا بببيعة الأول فالأول ، ثم أعطوهم حقهم فان الله سائلهم عما استرعاهم (١)
قال ابن تيمية رحمه الله : (قوله) (فتكر) دليل على من سوى الراشدين فانهم لم
يكونوا كثيرا ، وأيضا قوله (فوا بببيعة الأول فالأول) دل على انهم يختلفون ، والراشدون
لم يختلفوا (٢) .

ومن الأدلة على جواز اطلاق ذلك ما ورد في الحديث المتفق عليه أيضا
عن جابر بن سمرة رضي الله تعالى عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول : (يكون اثنا عشر خليفة ، ثم قال كلمة لم أسمعها ، فقلت لأبي : ما قال ؟ قال :
كلهم من قريش) (٣) . فهذا يدل أيضا على اطلاق الخلافة على من سوى الراشدين
وان كان فيهم بعض الانحراف والتقصير في بعض واجبات الدين بشرط القرشية لأنهم
لم يكونوا يطلقون الخلافة على من ليس بقريشي ، ولذلك سمو زعماء العثمانيين بالسلطين
ولم يسموهم الخلفاء .

قال ابن الأزرق : (قال البغوي : لا بأس ان يسمى القائم بأمر المسلمين أمير
المؤمنين والخليفة وان كان مخالفا لسيرة أئمة العدل لقيامه بأمر المؤمنين وتسميهم
المسلمين له) (٤) وذلك بشرط اقامة معالم الدين وان قصروا هم في أعمال أنفسهم
أو ظلموا أو جاروا في الأموال وضحوها ، أما اذا لم يقيموا الدين أو انحرفوا انحرفا
يؤدى الى الكفر فلا يجوز ذلك ، بل لا ولاية لهم على المسلمين أصلا بدليل قوله
تعالى (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا) (٥) والله أعلم .

(١) متفق عليه . رواه البخارى في ك : الأنبياء ، ب : ٥٠ (فتح البارى ٦ / ٤٩٥)
ورواه مسلم في ك : الاماره ، ب : الوفاء بببيعة الخليفة ، ح : ١٨٤٢ (٣ / ١٤٧١)
ورواه ابن ماجه في ك : الجهاد ، ب : ٤٢ ، ح : ٢٨٧١ (٢ / ٩٥٨) وأحمد فى
المسند (٢ / ٩٧) .

(٢) مجموع الفتاوى ٢٠ / ٣٥

(٣) متفق عليه . رواه البخارى ك : الأحكام ، ب : ٥١ بلفظ (أمير) بدلا من (خليفة)
(فتح البارى ١٣ / ٢١١) ومسلم ك : الاماره ، ب : الناس تبع لقريش ، ح : ١٨٢١
(٣ / ١٤٥٢) وغيرهما .

(٤) بدائع السلك ٩٢ / ١

(٥) سورة النساء آية ١٤١

الفصل الثاني

وجوب الامام

الفصل الثاني

وجوب الإمامة

اتفق السواد الأعظم من المسلمين على وجوب نصب الإمام ، ولم يشذ عن هذا الإجماع إلا النجدات من الخوارج (١) ، والأصم (٢) ، والخطوطي (٣) — — — — — المعتزلة (٤) . وفي هذا يقول الإمام ابن حزم : " اتفق جميع أهل السنة ، وجميع المرجئة ، وجميع الشيعة ، وجميع الخوارج على وجوب الإمامة ، وأن للأئمة واجب عليها الانقياد لإمام عادل يقيم فيهم أحكام الله ، ويسوسهم بأحكام الشريعة التي أتى بها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حاشا النجدات من الخوارج فانهم قالوا : لا يلزم الناس فرض الإمامة وانما عليهم أن يتعاطوا الحق بينهم " ١٠ هـ (٥)

وقال القرطبي : (ولا خلاف في وجوب ذلك بين الأمة والا بين الأئمة ، الا

(١) انظر مقالات الاسلاميين / ٢٠٥ ط ١٠ الثانية ١٣٨٩ هـ . مكتبة النهضة المصرية تحقيق محمد يحيى الدين عبد الحميد ومن يذكر عنه عدم وجوب الإمامة من الخوارج أيضا المحكمه ، لكنهم تراجعوا عن ذلك ، وينسب القول الى الأباضية أيضا لكنهم ينفون ذلك . انظر بتوسع رسالة (الخوارج تاريخهم وآراءهم الاعتقادية وموقف الاسلام منها) للطالب : غالب بن علي عواجي اشراف د . عثمان عبد المنعم عيسى ص ٣٦٢ لنيل الماجستير جامعة الملك بكة ١٣٩٩/٩٨ هـ .

(٢) أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان الأصم من كبار المعتزلة من الطبقة السادسة (فرق وطبقات المعتزلة ص ٦٥)

(٣) هو هشام بن عمر الخطوطي شيباني من أهل البصرة من الطبقة السادسة (طبقات المعتزلة ص ٦٩) ، واليه تنسب فرقة الهشاميه من المعتزلة (الفرق بين الفرق ص ١٥٩) .

(٤) أصول الدين للبغدادي ص ٢٧٢ ط ٠ الثانية ٤٠٠ هـ . دار الكتب العلمية بيروت .

(٥) الفصل في المثل والأهواء والنحل ٨٧/٤ .

ما روى عن الأصم حيث كان عن الشريعة أصم وكذلك كل من قال بقوله واتبعه على رأيه ومذهبه " (١) .

والموجبون لها منهم من يرى وجوبها عن طريق الشرع • وهم أهل السنة والجماعة وأكثر المعتزلة (٢) • ومنهم من يوجبها عقلا • والموجبون لها عقلا منهم من يوجبها على الله تعالى - تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا - وهم الشيعة • ومنهم من يوجبها على الناس وهم المعتزلة الذين ادّعين (٣) • والجاحظ مسن معتزلة البصرة • (٤)

الأدلة : .

قلنا : إن أهل السنة والجماعة يرون أن الإمامة واجبة • وأنه لا بد للمسلمين من إمام يقيم شعائر الدين وينصف المظلومين من الظالمين • ويستدلون على ذلك بأدلة من الكتاب والسنة والاجماع والقواعد الشرعية • واليك الآن تفصيل ذلك :-

أولا : الأدلة من القرآن الكريم :

(١) قول الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ٠٠٠ الآية) (٥) • أورد الطبري عن أبي هريرة رضي الله

(١) الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ٢٦٤/١ ط •
ثالثه ١٣٨٦ هـ • دار القلم •

(٢) المشنى في أبواب التوحيد والعدل • ٢٠ ص ٤١ ق ١ • وانظر العثمانيه للجاحظ ص ٢٦١

(٣) شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٣٠٨/٢ ط • أولى ١٣٧٨ هـ • دار
أحياء الكتب العربية - عيسى الحلبي الباني وشركاه : محمد أبو الفضل إبراهيم

(٤) العثمانيه للجاحظ ص ٢٦١ ط • ١٣٧٤ هـ • دار الكتاب العربي تحقيق

عبد الستار هارون

(٥) سورة النساء آية : ٥٩ .

تعالى عنه : (أن أولى الأمر هم الأمراء) (١) ثم قال الطبري : (أولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال : هم الأمراء والولاء فيما كان لله طاعة وللمسلمين مصلحة) (٢) وقال ابن كثير : (الظاهر - والله أعلم - أن الآية عامة في جميع أولى الأمر من الأمراء والعلماء) (٣) وهذا هو الراجح .

ووجه الاستدلال من هذه الآية : أن الله سبحانه أوجب على المسلمين طاعة أولى الأمر منهم وهم الأئمة . والأمر بالطاعة دليل على وجوب نصب ولي الأمر ، لأن الله تعالى لا يأمر بطاعة من لا وجود له ، ولا يفرض طاعة من وجوده مندوب ، فالأمر بطاعته يقتضي الأمر بإيجاده ، فدل على أن إيجاده امام للمسلمين واجب عليهم .

في نظر
رأيه
له
طاعتهم إذا
دعوا

(٢) ومن الأدلة أيضا قول الله تعالى مخاطبا الرسول - صلى الله عليه وسلم - (فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق) (١٠٠ الآية) (٤) وقوله تعالى (وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذروهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك) (٥) .

فهذا الأمر من الله تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم بأن يحكم بين المسلمين بما أنزل الله - أي بشرعه - ، وخطاب الرسول - صلى الله عليه وسلم - عليه وسلم خطاب لأئمة ما لم يرد دليل يخصه به ، وهنا لم يرد دليل

-
- (١) تفسير الطبري ٤٩٧/٧ تحقيق أحمد شاكر وقال عنه اسناده صحيح
(٢) نفس المرجع ٥٠٢/٧
(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٣/٢٠٣ ط . دار الشعب تحقيق د . محمد إبراهيم البنا ومحمد أحمد عاشور وعبد العزيز غنيم .
(٤) سورة المائدة آية : ٨٣
(٥) سورة المائدة آية : ٤٩

على التخصيص ، فيكون خطابا للمسلمين جميعا باقامة الحكم بما أنزل الله الى يوم القيامة . ولا يعني اقامة الحكم والسلطان الا اقامة الامامة لأن ذلك من وظائفها ولا يمكن القيام به على الوجه الأكمل الا عن طريقها ، فتكون جميع الآيات الآمرة بالحكم بما أنزل الله دليلا على وجوب نصب امام يتولى ذلك . . والله أعلم .

(٣) ومن الأدلة أيضا قول الله تبارك وتعالى (لقد أرسلنا رسلنا بالبينات ، وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ، وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب ان الله قوى عزيز) (١) .

فهمة الرسل عليهم الصلاة والسلام ومن أتى بعدهم من أتباعهم أن يقيموا العدل بين الناس على وفق ما في الكتاب المنزل وأن ينصروا ذلك بالقوة . وهذا لا يتأتى لأتباع الرسل الا بتقديم امام يقيم فيهم العدل وينظم جيوشهم المناصره ، ولهذا يقول شيخ الاسلام ابن تيميه رحمه الله (فالدين الحق لا بد فيه من الكتاب الهادي والسيف الناصر . . فالكتاب يبين ما أمر الله به وما نهى عنه ، والسيف ينصر ذلك ويؤيده) (٢) .

(٤) ومن الأدلة القرآنية أيضا جميع آيات الحدود والقصاص وضوحها من الأحكام التي يلزم القيام بها وجود الامام ، فالواقع أن جميع الآيات القرآنية التي نزلت بتشريع حكم من الأحكام التي تتعلق بموضوع الامامة وشؤونها جاءت على أساس قيام الامامة الشرعية والقيادة العامة في المجتمع الشرعي شئ مفروغ من اثباته ولا نقاش في لزومه وذلك لأن الأحكام المشار اليها من

(١) سورة الحديد آية : ٢٥

(٢) منهاج السنه النبويه في نقض كلام الشيعة والقدرية لشيخ الاسلام ابن تيميه (١ / ١٤٢) ن . دار الكتب العلميه بيروت وسهامه كتاب بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول للمؤلف نفسه .

الأمر التي يتوقف أمثالها وتنفيذها على وجود الإمام لأنها من مسؤولياته ووظائفه . فتشريع مثل هذه الأحكام يلزمه مسبقا المفروعية من تشريع حكيم لزوم الإمامه وقيام الدولة الاسلاميه في المجتمع المسلم ، وهذا ينهينا الى أن لزوم الإمامة وأقامة الدولة في المجتمع الاسلامي من بديهيات وضروريات الشريعة الاسلاميه .

ثانيا : الأدله من السنه :

١ - الأدله من السنه القوليّه :

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيره فيها دلالة على وجوب نصب الامام ومن هذه الأدلة ما يلي :-

(١) ما رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهليّة) (١) أي بيعة الامام وهذا واضح الدلالة على وجوب نصب الامام لأنه اذا كانت البيعة واجبه في حق المسلم ، والبيعة لا تكون الا امام فنصب الامام واجب .

(٢) ومنها ما رواه ابو سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (اذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم) ومثله عن أبي هريره وعن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يحل لثلاثة يكونون بخلافة من الأرض : الا أمروا أحدهم) (٢) قال شيخ الاسلام

(١) رواه مسلم ك : الامارة ب : وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء : ١٨٥١ (٣/ ١٤٧٨)

(٢) الحديث رواه ابو داود ك : الجهاد ب : ٨٧ (عون ٢٦٧/٧) وأحمد

١٧٢/٢ وأخرجه البزار من حديث عمر بن الخطاب بسند صحيح وأخرجه أيضا بسند صحيح من حديث ابن عمر مرفوعا بلفظ (اذا كانوا ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم) وأخرجه بهذا اللفظ الطبراني من حديث ابن مسعود =

ابن تيمية رحمه الله : (فإذا كان قد أوجب في أقل الجماعات وأقصر الاجتماعات ، أن يبلى أحدهم كان هذا تشبيهاً على وجوب ذلك فيما هو أكثر من ذلك) (١) .

(٢) ومنها الحديث الذي رواه أبو أمامة الباهلي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : (لينقض عرى الإسلام عروة عروة ، فكلما انتقضت عروة تشبهت الناس بالناس بالتي تليها ، وأولهن نقفاً - الحكم ، وآخرهن الصلاة) (٢) . قال الأستاذ عبد الكريم زيدان (والمقصود بالحكم ، الحكم على النهج الإسلامي ، ويدخل فيه بالضرورة وجود الخليفة الذي يقوم بهذا الحكم ، ونقصه يعني التخلي عنه وعدم الالتزام به . وقد قرن بنقض الصلاة وهي واجبة ، فدل على وجوبه) (٣) .

باسناد صحيح ، وهذه الأحاديث يذهب بعضها لبعض وقد سكت أبو داود والمندري عن حديث أبي سعيد وأبي هريرة ، وكلاهما رجالهما رجال الصحيح إلا علي بن بحر وهو ثقة قال في الخلاصة (وثقه ابن معين ولم يذكر فيه قاذحاً) انظر نيل الأوطا ٢٨٨/٨ والروض النضير للسيباني (التمه) ٢٣/٥ وقد صححه ناصر الدين الألباني في إرواء الغليل ج : ٢٤٥٤ (١٠٦/٨) والأستاذ أحمد شاكراً في تخريجه للمسند ج : ٦٦٤٧ (١٣٣/١٠) .

(١) الحسبه لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ١١ ط . أولى ١٩٧٦ م . دار الشعب تحقيق صلاح غزام .

(٢) رواه الإمام أحمد (٢٥١/٥) وابن حبان في صحيحه ج ٢٥٧ ص ٨٧ والحاكم في المستدرک (٩٢/٤) عن أبي أمامة رصحه ناصر الدين الألباني (انظر صحيح الجامع الصغير ج ١ ٤٩٥١ (١٥/٥) .

(٣) أصل الدعوى لعبد الكريم زيدان ص ١٩٥ ط . ثالثه ١٣٩٦ م . مكتبة المنار الإسلامية .

(٤) ومنها أيضا الحديث المشهور في انسنة عن المراضين سارية
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال - من حديث طويل -
(أنه من يعيش منكم فسيرى اختلافا كثيرا ، فليكن بسنتي وسنة
الخلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ
واياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة) (١) .

وقد تواتر عن الصحابة رضوان الله عليهم أنهم بايعوا أبا بكر
رضي الله عنه بالخلافة بعد لحاق النبي صلى الله عليه وسلم
بالرفيق الأعلى ، ثم استألف أبو بكر عمر رضي الله تعالى
عنهما ثم استخلف عمر أدهم الستة الذين اختاروا عثمان رضي
الله عنه ثم بعد استشهاد أبي بكر عليا بالخلافة فهذه سنتهم
رضي الله عنهم في الخلافة ، وعدم التهاون في منصبها فوجب
الاقتداء بهم في ذلك بأمر النبي صلى الله عليه وسلم .

الى غير ذلك من الأحاديث الدالة على وجوب طاعة الحكام
فيما لا معصية فيه ، وأحاديث البيعة ، والأمر بالوفاء بهما
للأول فالأول ، وحرمة الخروج على أئمة المسلمين والحث على
ضرب عتق من جاء ينازع الامام الحق ، والتي سترد ان شاء الله
في ثنايا البحث . كل هذه الأحاديث تقتضي وجود الامام المسلم
فدل ذلك على وجوب نصبه . والله أعلم .

(١) رواه الترمذي في ك : العلم ب : ١٦ : ح : ٢٦٧٦ (٤٤/٥) وقال حسن
صحيح وأبو داود في ك : السنن ب : ٥ : (عون ٣٥٩/١٢) وابن ماجه
في المقدمة ب : ٦ : ح : ٤٢ (١٥/١) وأحمد ١٢٦/٤ والدارمي
في المقدمة ب : ٦ : قال أبو نعيم : هو حديث جيد من صحيح الشاميين
انظر جامع العلوم والحكم ص ٢٤٣ .

ب - من السنة الفعلية :

ان الرسل صلى الله عليه وسلم أقام أول حكومة اسلامية في المدينة المنورة ، وصار صلى الله عليه وسلم أول امام لتلك الحكومة ، فبعد أن هيا الله لهذا الدين من ينصره ورسوله بدأ صلى الله عليه وسلم في تشييد أركانها ، فأصلح ما بين الأوس والخزرج من مشاكل وحروب طاحنة قديمة ثم آخى بين الأنصار والمهاجرين ، ونظم الجيوش المجاهدة لنشر هذا الدين والدود عن حماه ، وقد أرسل الرسل والدعوات الى ملوك الدول المجاورة يدعوهم الى الاسلام وعقد الاتفاقات والمعاهدات مع اليهود وغيرهم ، وأبان أحكام الأسرى وما يتعلق بهم ، وأحكام الحرب وأهل الذمة ، وقام بتدبير بيت مال المسلمين وتوزيعه كما أمر الله عز وجل ، وعين الأمراء والقضاة لتدبير شؤون المسلمين ، وأقام الحدود الشرعية والعقوبات ... الى غير ذلك من مظاهر الدولة ووظائف الامامه . يقول الامام الشاطبي رحمه الله : (ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يمض حتى أتى ببيان جميع ما يحتاج اليه من أمر الدين والدنيا وهذا لا مخالف عليه من أهل السنة) (١) .

ومن المعلوم أن قيام هذه الدولة وزعامته صلى الله عليه وسلم لها لم يكن هدفا له في حد ذاته ، وإنما هو من مستلزمات هذا الدين الذي لا يتم الا به ، كيف وقد عرضت عليه قريش من أهل وهلة التمليك عليها من دون تعب ولا جهاد ، وإنما بترك سب آلهم ، فرفض ذلك رفضا (٢) باتا . وإنما كان هدفه الوحيد صلى الله عليه وسلم

(١) الاعتصام للامام ابي اسحاق ابراهيم بن موسى الشاطبي ٤٩/١ ط . بدون ن .

المكتبة التجارية الكبرى - مصر .

(٢) سيرة ابن هشام ٢٩٣/١ ط . الثانيه ١٣٢٥ هـ ن . مصطفى الباي الحلبى

مصر . تحقيق : مصطفى السقا وابراهيم الابيارى وعبدالحفيظ شلبى .

القيام بتبليغ هذه الرسالة وحطها إلى الناس ، واتخاذ كافة الوسائل المؤدية إلى ذلك ومن هذه الوسائل قيام الدولة الإسلامية ، فهي واجبة لهذا الغرض ، ولأنها من مستلزمات هذا الدين .

يقول الاستاذ عبدالقادر عوده رحمه الله : (فالرسول صلى الله عليه وسلم كون من المسلمين وحدة سياسية ، والف منهم جميعا دولة واحدة كان هو رئيسها وامامها الأعظم وكان له وظيفتان : الأولى : التبليغ عن الله .

والثانية : القيام على أمر الله وتوجيه سياسة الدولة في حدود الاسلام وقد انتهى عهد التبليغ بوفاة الرسول صلى الله عليه وسلم وانقطاع الوحي وإذا لم يكن بالناس حاجة إلى التبليغ (١) بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم لوجود القرآن والسنة ، فإنهم في أشد الحاجة إلى من يقوم على القرآن والسنة ويسوسهم في حدود الاسلام بعد أن كون الرسول صلى الله عليه وسلم ... منهم وحدة سياسية ، واستن لهم رئاسة الدولة وامامة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها ، بل ان التأسى بالرسول صلى الله عليه وسلم واتباع سنته يقتضي من المسلمين جميعا أن يكونوا من أنفسهم وحدة سياسية واحدة ، وأن يقيموا لهم دولة واحدة تجمعهم وأن يقيموا على رأسها من يخلف الرسول صلى الله عليه وسلم في إقامة الدين وتوجيه سياسة الدولة توجيها اسلاميا خالصا (٢) هـ (٢)

فالمقصود أن فعل النبي صلى الله عليه وسلم في تولية زعامته الدولة الإسلامية الأولى دليل على وجوب الامامة ، حيث أن النبي صلى

(١) أي تبليغ شرع جديد ، أما تبليغ القرآن والسنة فهذا واجب على علماء الأمة اتفاقا .

(٢) الاسلام وأوضاعها السياسية للاستاذ عبدالقادر عوده ص ١٢٧ ط ٠ مؤسسة

الله عليه وسلم - كان مبينا للأحكام الشرعية بقوله وفعله وإقراره وفعله
 صلى الله عليه وسلم يقتضي الوجوب (١) إذا لم يكن مختصا به صلى
 الله عليه وسلم ولا جبليا ولا شروفا بين الجبلي وغيره ، ولا بيانا لمجمل
 كقطع يد السارق ونحوه لقوله تعالى (فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي
 الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه لعلكم تهتدون) (٢) . ولقوله تعالى :
 (وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا ١٠٠٠ الآية) (٣)
 ولقوله عز من قائل كريما (فلما قضى زيد منها وطرا زوجنا بها لكبي
 لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا قضوا منها -
 وطرا ١٠٠٠٠ الآية) (٤) قال ابن النجار : (فلو لا الوجوب لما رفع
 تزويجه الحرج عن المؤمنين في أزواج أدعيائهم) (٥) .

ثالثا : الاجماع :

ومن أهم الأدلة الدالة على وجوب الإمامة - الاجماع على ذلك من قبل
 الأمة ، وأول ذلك اجماع الصحابة رضوان الله عليهم على تعيين خليفة للنبي
 صلى الله عليه وسلم بعد وفاته بل حتى قبل دفن ، وتجهيزه (٦) .

-
- (١) على خلاف بين علماء الأصول لكن هذا هو الراجح لقوة الدليل انظر تفصيل
 المسألة في شرح الكوكب المنير لابن النجار الضبلي ١٨٩/٢ منشورات مركز
 البحث العلمي بجامعة أم القرى تحقيق د . محمد الزحيلي ود . نزيه حماد .
 - (٢) سورة الأعراف آية ١٥٨ .
 - (٣) " التنوير " - ٦٣ .
 - (٤) " الاحزاب " - ٣٧ .
 - (٥) شرح الكوكب المنير ١٩٠/٢ .
 - (٦) كانت وفاته عليه الصلاة والسلام يوم الاثنين بعد أن زادت الشمس لاثنين عشرة
 خلت من ربيع الأول وكان دفنه - كما يقول ابن هشام - من وسط الليل ليلة
 الأربعاء انظر سيرة ابن هشام ٦٦٤/٤ وانظر سبل السلام (١١١/٢) ن . دار الفكر .

وقد ورد في ذلك عدة روايات منها دارواه البخاري في صحيحه عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مات ، وأبو بكر بالسنح (١) قال اسماعيل يعني بالعالية - فقام عمر يقول والله ما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قالت : وقال عمر : والله ما كان يقف في نفسي إلا ذاك وليبعثه الله فليقطعن أيدي رجال وأرجلهم ، فجاء أبو بكر فكشف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبله فقال : بأبي أنت وأمي طبت حيا ربيتا ، والذي نفسي بيده ، لا يذيقك الله الموتين أبدا ، ثم خرج فقال : أيها الناس على رسلك ، فلما تكلم أبو بكر جلس عمر ، فحمد الله أبو بكر وأثنى عليه وقال : ألا من كان يعبد محمدا صلى الله عليه وسلم فإن محمدا قد مات ، ومن كان عبد الله فإن الله حي لا يموت وقال : (انك ميت وانهم ميتون) (٢) وقال : (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ، أفان مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ، ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا وسيجزي الله الشاكرين) (٣) . قال : فشج الناس ييكونون قال : واجتمعت الأنصار إلى سعد بن عباد في سقيفة بني ساعدة فقالوا منا أمير ومنكم أمير ، فذهب اليهم أبو بكر وعمر وأبو عبيد ، ابن الجراح ، فذهب عمر يتكلم ، فأُسكته أبو بكر ، وكان عمر يقول : (والله ما أردت بذلك إلا أني قد هيات كلاما قد أعجبني خشيت ألا يبلغه أبو بكر) ثم تكلم أبو بكر ، فتكلم أبلغ الناس ، فقال في كلامه : نحن الأمراء وأنتم الوزراء ، فقال حباب بن المنذر : والله لانفعل منا أمير ومنكم أمير ، فقال أبو بكر : لا ولكنا الأمراء وأنتم الوزراء ، هم أوسط العرب دارا وأعزهم أنسابا فبايعوا عمر أو أبا عبيده ، فقال عمر : بل نبايعك أنت ، فأنت سيدنا وخيرنا وأحبنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ عمر بيده فبايعه وبايعه الناس (٤) .

(١) السنح : قيل بتسكين النون وقيل بضمها : منازل بني الحارث من الخزرج

بالعوالي بينه وبين المسجد النبوي ميل (فتح الباري ٢٩٧/٢) .

(٢) سورة الزمر آية : ٣٠

(٣) سورة آل عمران آية : ١٤٤

(٤) رواء البخاري ك : مناقب الصحابة ، ب : (٥) قول النبي صلى الله عليه وسلم

لو كنت متخذًا خليلا . . . (فتح الباري ١٩٧/٢) .

وهذا يتبين أنه قد ثبت أن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين بمجرد أن بلغهم نبأ وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بادروا إلى عقد اجتماع السقيفة الذي ضم كبار المهاجرين والأنصار ، وتركوا أهم الأمور لديهم ذلك الوقت وهو تجهيز الرسل صلى الله عليه وسلم وتشيعه (١) ، وراحوا يتداولون ويتشاورون في أمر الخلافة ، وهم وإن اختلفوا أهل الأمر حول الشخص الذي ينبغي أن يبايع فأنهم أجمعوا على وجوب وجود امام ، ولم يقل أحد أبدا لا حاجة لنا إلى ذلك . وقد وافق بنية الصحابة الذين لم يكونوا حاضرين على ما أقره المجتمعون من قبل عند ما جرت البيعة في المسجد في اليوم التالي . وفي هذا يقول القرطبي رحمه الله تعالى : (أجمعت الصحابة بعد اختلاف وقع بين المهاجرين والأنصار في سقيفة بني ساعدة في التعمين حتى قالت الأنصار : منا أمير ومنكم أمير) (٢) . قال : (فلو كان فرض الإمامة غير واجب لافي قريش ولا في غيرهم لما ساءت هذه المناظرة والمحاورة عليها - يقصد ما جرى بينهم من نقاش في مسألة التعمين - ولقال قائل (أنها ليست راجية لافي قريش ولا في غيرهم فما لتنازعكم وجه ، ولا فائدة في أمر ليس بواجب) (٢) .

- (١) في تقدمهم اختيار الخليفة وبعليته قبل تجهيز النبي صلى الله عليه وسلم دلالة على أن ذلك من أهم الواجبات ، وإلا لما ساءت تقديمه على دفن الرسول صلى الله عليه وسلم خصوصا وقد أمر بالأسراع في دفن الجنازة كما في الحديث عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (اسرعوا بالجنازة فان تلك سالحة فخير تقدموها إليه ، وإن يك سوى ذلك) فشر تضمنه عن رقابكم (متفق عليه رواه البخاري واللفظ له ك : الجنائز : ب : ٥١ : السرعة بالجنازة (فتح الباري ٣ / ١٨٣) ومسلم في ك : الجنائز ب : الأسراع بالجنائز ج : ٩٤٤ (٢ / ٦٥٢) وهذا وإن كان الظاهر منه الأسراع في المشي ولكنه عام وقد روى أبو داود أن طلحة بن البراء مرض فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم يعود عه فقال : اني لا أرى طلحة قد حدث فيه الموت فأذنوني به وعجلوا ، فانه لا ينبغي لجيفة مسلم أن تحبس بين ظهرائي أهله) (ك : الجنائز ب : تعجيل الجنازة وكراهية حبسها) لكنه ضعيف انظر عن المعبود (٨ / ٤٣٥ - ٤٣٦) .
- (٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١ / ٢٦٤) ط . ثالثه ١٣٨٦ هـ . دار القلم .

ويقول الشهرستاني : (ولما قرئت وفاة أبي بكر فقال : تشاوروا في هذا الأمر ثم وصف عمر بصفاته وعهد إليه واستقر الأمر عليه ، وما دار في قلبه ولا فسي قلب أحد أنه يجوز خلوا الأمر من أمام ، ولما قرئت وفاة عمر جعل الأمر شـورى بين ستة . وكان الاتفاق على عثمان رضي الله عنه ، وبعد ذلك الاتفاق على علي رضي الله عنه فدل ذلك كله على أن الصحابة رضوان الله عليهم ، وهم الصدر الأول كانوا على بكرة أبيهم متفقين على أنه لا بد من إمام مع (٠٠٠) ثم يقول : (فذلك الإجماع على هذا الوجه دليل قاطع على وجوب الإمامة) (١) .

ويقول الهيثمي : (اعلم أيضا أن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعوا على أن نصب الإمام بعد انقراض زمن النبوة واجب . بل جعلوه أهم الواجبات حيث اشتغلوا به عن دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم) (٢) .

وقد نقل هذا الإجماع طائفة من العلماء ، منهم الماوردي حيث قال : (وعقدها أي الإمامة لمن يقوم بها واجب بالإجماع ، وإن شذ عنهم الأصم) (٣) . ويقول النووي (وأجمعوا على أنه يجب على المسلمين نصب خليفة (٠٠٠) (٤)) ويقول ابن خلدون : (نصب الإمام واجب . وقد عرف وجوبه في الشرع بإجماع الصحابة والتابعين لأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عند وفاته بادروا إلى بيعة أبي بكر رضي الله عنه وتسليم النظر إليه في أمورهم ، وكذا في كل عصر من الأعصار ، واستقر ذلك إجماعا دالا على وجوب نصب الإمام) (٥) .

وقد سبق كلام ابن حزم في اتفاق الأمة على ذلك ولم يخالف إلا من لا يمتد بمخالفتهم (٦) .

- (١) نهاية الأقدام في علم الكلام للشهرستاني ص ٤٨٠ ط بدون ن . مكتبة المثنى ببغداد .
- (٢) الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة لأحمد بن حجر الهيثمي ص ٧ ط ثانيه ١٣٨٥ هـ ن . مكتبة القاهرة ، مصر .
- (٣) الأحكام السلطانية للماوردي ص .
- (٤) شرح النووي على صحيح مسلم ٢٠٥ / ١٢ ط بدون ن . المطبعة المصرية ومكتبتها
- (٥) المقدمة ص ١٩١ .
- (٦) انظر ص ١ من هذا الفصل .

رأيها : القاعدة الشرعية (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب) .

ومن الأدلة على وجوب الامامة القاعدة الشرعية القائلة بأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، وقد علم أن الله سبحانه وتعالى أمر بأمر ليس في مقدور آحاد الناس القيام بها . ومن هذه الأمور إقامة الحدود وتجهيز الجيوش المجاهدة لنشر الاسلام واعلاء كلمة الله وجباية الزكاة وصرفها في مصارفها المحددة ، وسد الثغور وحفظ حوزة المسلمين ونشر العدل ودفع الظلم وقطع المنازعات الواقعة بين العباد . . الى غير ذلك من الواجبات التي لا يستطيع أفراد الناس القيام بها ، وإنما لابد من إيجاد سلطة وقوة لها حق الطاعة على الأفراد . تقوم بتنفيذ هذه الواجبات ، وهذه السلطة هي الامامة .

فبناءً على ذلك يجب تعيين امام يخضع له ويطاع ويكون له حق التصرف في تدبير الأمور حتى يتأتى له القيام بهذه الواجبات ، وفي هذا يقول أمير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه (لا بد للناس من ائمة مبررة كانت أم فاجرة ، قالوا يا أمير المؤمنين هذه البررة قد عرفنا ها ، فما بال الفاجرة ؟ قال : يقام بها الحدود ، وتأمين بها السبل ويجاهد بها العدو ، ويقسم بها الفيء) (١) .

ويقول شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله : (يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين . بل لا قيام للدين الا بها ، فان بني آدم لا تتم مصلحتهم الا بالاجتماع لحاجة بعضهم الى بعض) (٢) ويقول معللاً ذلك : (لأن الله أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولا يتم ذلك الا بقوة وامارة ، وكذلك سائر ما أوجبه من الجهاد والعدل واقامة الحج والجمع والأعياد ونصر المظلوم واقامة الحدود لا تتم الا بالقوة والامارة) (٣) .

(١) منهاج السنة ١ / ١٤٦ . والسياسة الشرعية ص ٦٣ ط ٠ رابعه ١٩٦٩ م ٠ دار

الكتاب العربي وغزاه صاحب كنز العمال الى البيهقي في شعب الايمان انظر

(٥ / ٧٥١) ح : ١٤٢٨٦٠

(٢) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ١٦١

(٣) نفس المرجع ص ١٦٢

ويقول ابن حزم (وقد علمنا بضرورة العقل ومديته أن قيام الناس بما أوجبه الله من الأحكام عليهم في الأموال ، والجنايات ، والدماء ، والنكاح ، والطلاق ، وسائر الأحكام كلها ، ومنع الظالم ، وانصاف المظلوم ، وأخذ القصاص على تباعد أقطارهم وشواغلهم ، واختلاف آرائهم ، وامتناع من تحرى في كل ذلك ممتنع غير ممكن . .) الى أن قال : (. . . وهذا الذي لا بد منه ضرورة . وهذا مشاهد في البلاد التي لا رئيس لها ، فإنه لا يقام هناك حكم حق ، ولا حد حتى قد ذهب الدين فـي أكثرها ، فلا تصح إقامة الدين الا بالسناد الى واحد أو أكثر . . .) (١) .

خامسا : دفع أضرار الفوضى :

كما أن من الأدلة على وجوب الامامة دفع أضرار الفوضى ، لأن في عدم اتخاذ امام معين من الأهرار والفوضى ما لا يعلمه الا الله . ودفع الضرر وحماية الضروريا الخمس - الدين ، والنفس ، والعرض ، والمال ، والنسل - واجب شرعا . ومن مقاصد الشريعة حفظها ، وهذا لا يتم الا باقامة امام للمسلمين ، فدل على وجوه ، قال الامام أحمد رحمه الله في رواية محمد بن عوف بن سفيان الحمصي (٢) : (الفتننة اذا لم يكن امام يقيم بأمر الناس) (٣) .

ويقول ابن المبارك رحمه الله :

ان الجماعة حبل الله فاعتصموا *** بصروته الوثقى ليزدانا

كم يدفع الله بالسلطان مظلمة *** في ديننا رحمة منه وديانا
لولا الخليفة لم تأمن لنا سبل *** وكان أضعفنا نهبا لأقوانا (٤)

(١) الفصل في الملل والنحل ٤ / ٨٦

(٢) أبو جعفر محمد بن عوف بن سفيان الطائي الحمصي قال عنه الخلال : انه حافظ امام في زمانه معروف بالتقدم في العلم والمعرفة على أصحابه سمع من ابي المغيرة وأهل الشام والعراق وكان أحمد بن حنبل يعرفه ذلك ويسأله عن الرجال من أهل بلده توفي سنة (٢٧٢هـ) عن شذرات الذهب ٢ / ١٦٣ ، وطبقات الحنابلة

٣١٠ / ١

(٣) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ١٩ والمسنود من مسائل الامام أحمد للخلال

مخطوط ورقة ١ وطبقات الحنابلة ٣١١ / ١ بلفظ (بأمر المسلمين) .

(٤) انظر الحلية لابي نعيم ٨ / ١٦٤ ط ١٣٩٤ هـ ن مطبعة السعادة القاهرة

وانظر بدائع السلك ١ / ١٠٨

ويقول ابو حامد الغزالي رحمه الله : (ان الدنيا والامن على الانفس والاموال لا ينتظم الا بسلطان مطاع فتشهد له مشاهدة اوقات الفتن بموت السلاطين والائمة ، وان ذلك لو دام ولم يتدارك بنصب سلطان اخر مطاع دام الهوى وهم الشيف وشمل القحط وهلكت المواشى ومطلت الصناعات ، وكان كل من غلب سلب • ولم يتفرغ احد للعبادة والعلم ان بقى حيا • والاكثر يهلكون تحت ظلال السيوف ، ولهذا قيل الدين والسلطان توأمان ، ولهذا قيل الدين لمن وال السلطان حارس وما لا لمن له فمهدوم وما لا حارس له ففائع (١) • وعلى الجملة لا يتماهى العاقل فى ان الغلق على اختلاف طبقاتهم • وما هم عليه من تشتت الالهواء • وتباين الاراء لو خلوا وشانهم • ولو لم يكن لهم راي مطاع يجمع شتاتهم لهلكوا من عند اخرهم • وهذا داء لاعلاج له الا بسلطان قاهر مطاع يجمع شتات الاراء • فبان ان السلطان ضرورى فى نظام الدين ونظام الدنيا • ونظام الدنيا ضرورى فى نظام الدين ونظام الدين ضرورى فى الفوز بسعادة الآخرة • وهو مقصود الانبياء قطعا • فكان وجوب الامام ضرورىات الشرع الذى لا سبيل الى تركه فاعلم ذلك " (٢) ١ • هـ •

قلت : وخير دليل على ذلك : الواقع المرير الذى تعيشه الامة الاسلامية اليوم ففسيه دلالة قاطعة على انه لن تقوم للاسلام قائمة الا بالرجوع الى الله ثم السعى الى اقامة الخلافة الاسلامية التى ما فتى اعداء الاسلام ينفخون فى جناباتها حتى قوضوها وصار لهم ما ارادوا • فبعد ان ابعدت الخلافة الاسلامية • ومحق الاسلام عن قيادة الامة عطلت الحدود • وانتهكت الاعراض والحرمان • وهطلت راية الجهاد • وقسمت بلاد المسلمين الى دويلات متناحرة يضرب بعضها رقاب بعض • وسلبت خيرات المسلمين من اراضيهم • وتكالبت عليهم الامم الكافرة من كل حذب وصوب (وما الذل الذى يخيم على المسلمين فيجعلهم يعيشون على هامش العالم وفى ذيل الامم ومؤخرة التاريخ الا قعود المسلمين عن العمل لاقامة الخلافة وعدم مبادرتهم الى نصب خليفة لهم

(١) ينسب هذا القول الى امير المؤمنين على بن ابي طالب رضى الله تعالى عنه • انظر الاداب الشرعية لابن مفلح الحنبلى (٢٠٠/١) ط • ١٩٧٢م • دار العلم للجميع •
(٢) الاقتصاد فى الاعتقاد للغزالي ص ١٩٩ ط • ١٠٩٣ هـ • مكتبة الجندى بمصر •

التزام بالحكم الشرعي الذي أصبح معلوما من الدين بالضرورة كالصلاة والصيام والحج ،
فالقعود عن العمل لاستئناف الحياة الإسلامية معصية من أكبر المعاصي ، لذلك
كان نصب خليفة لهذه الأمة فرضا لازما لتطبيق الأحكام على المسلمين وحمل الدعوة
الإسلامية إلى جميع أنحاء العالم (١) . لذلك فلا خلاص لهذه الأمة مما هي فيه
اليوم من انذل والهوان إلا بالانابة إلى الله ، ثم إقامة حكم الله على هذه الأرض وفق
ما ارتضى لها ربها عز وجل .

سادسا : الامامة من الأمور التي تقتضيها فطرته وعادات الناس :

ومن الأدلة أيضا أن النزوع إلى تنصيب رئيس للجماعة أمر فطري جبل الله
الخلق عليه . حيث أن الإنسان مدني بالطبع - كما يقال - فهو لا يستطيع أن -
يعيش بمفرده وحيدا مستقلا عن أخيه الإنسان الآخر ، بل لابد أن يعيش مع الناس
حتى تستقيم أمور حياته ، وتحقق مصالحه ، ونتيجة لمخالطة الناس الآخرين قد
تتعارض مصالحهم مع مصالحه . ويحدث الاحتكاك بينه وبينهم ويحصل التنازع ، فلا بد
من أمير يختصم إليه الناس ويرتضونه ليحكم في منازعاتهم وخصوماتهم . ومن هنا كان
تنصيب الإمام أمرا ضروريا للمحافظة على حقوق الناس ، وضمان استقرار الحياة ، وفي
هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : (كل بني آدم لا تتم صلاحهم لأفسى
الدنيا ولا في الآخرة إلا بالاجتماع والتناصر ، فالتعاون والتناصر على جلب منافعهم ،
والتناصر لدفع مضارهم ، ولهذا يقال : الإنسان مدني بالطبع . فإذا جمعوا فلا بد
لهم من أمور يفعلونها يجتلبون بها المصلحة . وأمور يجتنبونها لما فيها من المفسد .
ويكونون مطيعين للأمر بتلك المقاصد وللناهي عن تلك المفاصد . فجميع بني آدم لابد
لهم من طاعة أمر ونه ، فمن لم يكن من أهل الكتب الإلهية ، ولا من أهل دين فانهم
يطيعون ملوكهم فيما يرون أنه يعود بمصالح دنياهم مهيبين تارة ومخطئين أخرى (٢) ١٠ هـ

(١) قواعد نظام الحكم في الإسلام د . محمود عبد المجيد الخالدي ص ٢٤٨ ط ١٠ أ
٤٠٠ هـ ن . دار البحوث العلمية .

(٢) الحسبه لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ٨ .

والسلطة المسيرة للمجتمع هذه هي إحدى الأركان المكونة لأي مجتمع

كان (١) ، فلا يمكن أن يقوم أي مجتمع ما لم تشمل أركانه .

وقد يما قال الشاعر صلاه بن عمر بن مالك الأقفه الأودي (٢) :

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم *** ولا سراة اذا جهالهم سادوا

وقال قبل هذا البيت :

والبيت لا يبتنى الا له عمدا *** ولا عماد اذا لم ترس أوتاد

فان تجمع أوتاد وأعمدة *** يوما ، فقد بلغوا الأمر الذي كادوا

والنزوع الى اتباع قائد معين ليس مما فطر الله عليه بني الانسان فحسب ،

بل يشاركهم في ذلك بعض الحيوانات وحتى العشرات ، فانت ترى الابل تكون عادة

تابعة لقائد ها " الجمل الفحل " تتبعه حيث سار ، ولذلك لا يهتم راعي الابل الا

بتوجيه هذا القائد ، ومن ثم تتبعه البقية ، أما الحشرات فلا أدل من بروز تلك

الفطرية منها عند النحل الذي يتخذ له (ملك) (٣) من سلالة معينة يقوم بحمايتها

وتوفير ما يحتاجه ويتبعه حيث كان . فما بالك بالانسان الذي منحه الله العقل

وجعله يدرك الخطأ من الصواب ، ويعرف ما ينفعه مما يضره .

(١) فالمجتمع مكون من أفراد وصلا اجتماعيه يحدد ها المعروف وقوانين مرسومه

وأنظمة تتبعه وسلطة تسير أمور المجتمع ، وفوق هذا كله وأهم من هذا كله شعور
بالانتماء الى هيئة واحدة وجماعة واحدة ، وعقيدة يشترك جميع الأفراد في احترامها
والحفاظ عليها)

المجتمع الاسلامي لا محمد أمين المصري ص ٧ ط ٠ أولى ٤٠٠ هـ - ن : دار الارقم

(٢) انظر ديوان الأقفه الأودي ضمن مجموعة : الطرائف الأدبية ص ١٠ للميضى ن :

دار الكتب العلمية ط : بدون

(٣) انظر شفاء العليل لابن القيم ص ١٤٥ ط ٠ ثانيه ن : دار التراث تاريخ : بدون

مناقشة الآراء المخالفة

=====

ما سبق يتبين أن أهل السنة والجماعة ويرافقهم أكثر المعتزلة يذهبون إلى وجوب الإمامة شرطا - على خلاف في الأدلة التي استنبطوا منها هذا الحكم الشرعي - وتبين لنا أنها ثابتة وواجبة بالكتاب والسنة والاجماع والقواعد الشرعية كما سبق . ولم يشذ عن هذا إلا شذوذة قليلة من المعتزلة والشيعة وهم على آراء مختلفة كما سيأتي .

أولا : ففهم من أوجبها عقلا لا شرعا وهم فريقان :

- أحدهما : أوجبها على الناس ، وينسب هذا القول إلى معتزلة بغداد (١)
- والجاحظ (٢) من معتزلة البصرة (٣) ، ومن أقوى أدلتهم على ذلك هو : (أن أصل دفع المضره واجب بحكم العقل قطعا ، وكذلك المضره المظنونه يجب دفعها عقلا ، وذلك لأن الجزئيات المظنونه المندرجه تحت أصل قطعي الحكم ، يجب اندراجها في ذلك الحكم قطعا) (٤) .
- وللرد على هؤلاء نقول : كون هذا الدليل عقلي لا شرعي غير مسلم ، وقد استدلل أهل السنة بهذا الدليل على وجوب الإمامة شرطا ، لأن وجوب دفع السرر ثابت بالشرع فقد قال عز وجل (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ١٠ الآية) (٥)

(١) شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٣٠٨ / ٢

وانظر الروض النضير للسيافي - التتمه للعباس بن أحمد الحسيني (١٨ / ٥)

- (٢) هو عمرو بن بحر الجاحظ وكنيته أبو عثمان - من كبار المعتزلة واليه تنسب الجاحظيه من فرقهم وهو من الطبقة السابعة توفي سنة ٢٥٥ هـ في أيام المهدي (انظر فرق وطبقات المعتزلة ص ٧٣)
- (٣) شرح المواقف للجرجاني ٣٤٨ / ٨ ط . ١٣٢٥ هـ من مطبعة السعادة مصر .
- (٤) العثمانية للجاحظ ص ٢٦١
- (٥) سورة البقرة آية ١٢٥

وقال صلى الله عليه وسلم : (لا ضرر ولا ضرار) (١) .
كما أن العقل لا يستقل بتحليل شئ * ولا تحريره فهذا من أخص خصائص
الشرع يقول القاضي أبو يعلى رحمه الله : (أن العقل لا يعلم به فرض شئ *
ولا إباحته ، ولا تحليل شئ * ولا تحريره) (٢) قلت : ولو كان كذلك
لما كان هناك حاجة إلى إرسال الرسل وانزال الوحي .

كما أن ما ينبني التنبية عليه أنه لا تعارض بين الشرع الصحيح والعقل
السليم . فكل ما أثبتته الشرع فالعقل السليم يوافق . وكل ما نفاه الشرع فالعقل
السليم ينفى فلا يتصور التعارض بينهما . وإذا وقع التعارض فاما أن النقل
للشرع غير صحيح واما أن العقل مريض ، يقول شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه
الله : (أن الحجة العقلية الصحيحة لا تناقض الحجة الشرعية الصحيحة ،
بل يمتنع تعارضهما الحجج الصحيحة سواء كانت عقلية أو سمعية أو سمعية
وعقلية) (٣) . ويقول العلامة ابن القيم رحمه الله : " أن ما علم بصريح
العقل الذي لا يختلف فيه العقلاء لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة ،
ومن تأمل ذلك فيما تنازع العقلاء فيه من المسائل الكبار وجد ما خالف
النصوص الصريحة الصحيحة شبهات فاسدة ، يعلم بالعقل بطلانها ، بل يعلم

(١) رواه ابن ماجه عن عبادة بن الصامت ك : الأحكام ب : ١٧ ح : ٢٣٤٠ (٢ / ٢٨٤)

والدارقطني . ورواه مالك في الموطأ مرسلًا عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي
صلى الله عليه وسلم فأسقط أبا سعيد قال النووي في أرمينه : حديث حسن
وقال : له طرق يقوى بعضها بعضها (انظر جامع العلوم والحكم لابن رجب
الحنبل ص ٢٨٦) والحديث رواه عبد الله بن الإمام أحمد في المسند ٣٢٧ / ٥
فهو من زوائد المسند (وصححه ناصر الدين الألباني في سلسلة الاحاديث
الصحيحة رقم (٢٥٠) (١ / ٩٩)

(٢) الأحكام السلطانية لابي يعلى ص ١٩

(٣) رسالة في العقل والروح لشيخ الاسلام ابن تيمية ضمن مجموعة الرسائل المنيرة
المجلد الأول ح ٢ ص ٢٧ .

بالعقل ثبوت نقيضها ، فتأمل ذلك في مسائل التوحيد ، والصفات ، ومسائل
القدرة ، والنبوات والمعاد ، تجد ما يدل عليه صريح العقل لم يخالفه
سمع قط ، بل السمع الذي يخالفه ، أما أن يكون حديثا موضوعا أولا تكون
دلالاته مخالفة لما دل عليه العقل ، ونحن نعلم قطعا أن الرسل لا يخبرون
بمحالات العقول ، وإن أخبروا بمجازات العقول ، فلا يخبرون بما يحيل به
العقل (١) (١) هـ .

فالمقصود أننا لا نسلم بتعارض النقل الصحيح مع العقل السليم وإذا كان
هناك تعارض فاننا نراجع النص ، فإذا ثبت صحته قدمناه على ما يتصور
أنه معقولا (٢) .

بـ - والفريق الثاني : قالوا بوجوب الإمامة عقلا على الله سبحانه وتعالى
عما يقولون علوا كبيرا : وهو لا هم الرافضة (٣) من إمامية واسماعيليه
واستدلوا على ما ذهبوا إليه بما يلي : قالوا : (الإمامة لطف ، واللفظ
واجب على الله تعالى) (٤) ومرادهم باللفظ الواجب : (هو ما يقرب

(١) مختصر الصواعق المرسله لابن القيم ١٤١/١ ط . بدون ن . مكتبة الرياض
الحدِيث .

(٢) وهذا خلاف ما عليه المتكلمين من المعتزلة والأشاعره ، فهم في هذه الناحية
يقدمون العقل على الشرع ويؤولون النصوص المصريحة حتى توافق عقولهم
المريضة ، وقد أدى بهم هذا إلى مزالق خطيرة من التأويل والتعطيل والتحريف
وهذا ناشئ عن فساد في تصورهم للإسلام : فالمسلم يجب ألا يضع أمام عينيه
رأيا أو نظاما يلوى رقاب النصوص الشرعية حتى يسوقها إليه ولكنه يستوحى
النصوص الشرعية حكمها في هذه الآراء والنظم ثم يأخذ به ، وهذا الاعوجاج
في التفكير والغيب في التصور الذي وقع فيه أولئك . وقع فيه اليوم
أرباب النظر العقلي المعاصرون الذين يحاولون إخضاع الشريعة لمتطلبات العصر
المتجدد في زعمهم .

(٣) انظر كشف المراد شرح تجريد الاعتقاد (نصير الدين الطوسي والشرح للحسين بن
يوسف المطهر الحلي ص ٣٨٨ وانظر عقائد الإمامية الاثنى عشرية لابراهيم
الموسوي ص ٧٣ ط ثانيه وشرح السعد على العقائد النسخية ص ١٨٣ ن . شركه
الصحافه العثمانية ١٣٢٦ هـ .

(٤) كشف المراد ص ٣٨٨

المبدى الى طاعة الله تعالى ويبيعه عن معصيته بخير الجاء ولا اكراه
ولا اجبار (١) .

وللرد عليهم نقول : ان دعواهم الا يجاب على الله تعالى مأخوذة عن
المعتزلة في وجوب فعل الاصلح على الله تعالى . وهذا من قلة معرفتهم بالله
وسوء ادبهم معه سبحانه وتعالى (وما قدروا الله حق قدره ان الله لقوى عزيز) (٢)
فالمبيد المخلوقون ليس لهم حق الاجاب على الله تعالى لأنه تعالى
(لا يسأل عما يفعل وهم يسألون) (٣) ولأنه عز وجل (يفعل ما يشاء) (٤)
و (يحكم ما يريد) (٥) لا اراد لقضاء ولا معقب لحكمه .

ومن اراد الله هدايته بفضله ونهه وكرمه ومن اراد غوايته فبيعه لله
وحكمته (يضل من يشاء ويهدي من يشاء) (٦) . والله أن يوجب ويحرم
على نفسه كيف شاء متى شاء كما قال تعالى (كتب ربكم على نفسه الرحمة
ليجمعنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه) (٧) أى أوجبها وقضاها بطريق
التفضل والاحسان على ذاته المقدسه (٨) .

(١) عقائد الامامية ص ٣٨ وانظر الفرق الاسلاميه للفراي ص ١٧٣ ط . ثانيه

ن : مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح . ميسر .

(٢) سورة الحج آيه ٧٤

(٣) سورة الانبياء آيه ٢٣ .

(٤) سورة ابراهيم آيه ٢٧ .

(٥) سورة المائدة آيه ١ .

(٦) سورة المدثر آيه ٣١ .

(٧) سورة الانعام آيه ١٢ .

(٨) محاسن التائيد لجمال الدين القاسمي ٤٧٠ / ٦ ط . الثانيه

١٣٩٨ هـ ن . دار الفكر بيروت .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لما قضى الله الخلق كتب في كتابه وهو يكتب على نفسه • وهو وضع (١) عبده على العرش : ان رحمتي تغلب غضبي) (٢) وقال صلى الله عليه وسلم في الحديث القدسي قال الله تعالى : (يا معادي لى حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا الحديث) (٣) •

أما دعوى أن الإمامة عندهم لطف يقرب العبد الى الله • وهم يقولون بإمامة المهدي المنتظر الذي ينتظره منذ أكثر من ألف سنة فممنوع وذلك لأن : (اللطف الذي لا كرمه لا يحصل الا بإمام قاهر قادر ظاهر غير مختف عن الناس • يخشاه أفراد الأمة فيرجون ثوابه ويخشون عقابه • يدعونه الى الطاعات ويزجرهم عن المعاصي فيقيم بينهم القصاص والحدود ويعمل على الانتصاف من الظالم للمظلوم • وأنتم لا توجبون هذا اللطف على الله كما في زماننا هذا • فان الامام الذي تؤمنون به مختف غير ظاهر • وغائب غير حاضر • لا يتأتى منه قهر الناس حتى يخشوا عقابه ويرجوا ثوابه • ولا يتأتى منه دعوتهم الى الطاعات ويزجرهم عن المعاصي • فالواقع الذي تقولون بوجوده وهو الامام المعصوم المختفي ليس لطفًا لأنه لا يتصور منه تقرب الناس الى الصلاح وابتعادهم عن الفساد مع اخفائه بعيدا عنهم • والمختفي والمعدوم - سواء (.....) (٤) والواقع ان جميع الأحكام الشرعية التي فرضها الله على عباده هي لطف منه سبحانه على هذا المعنى • فكيف تجب عليه الإمامة دون غيرها من الاحكام •

- (١) بفتح فسكون أى موضوع وورد في بعض الروايات بلفظ (موضوع) (فتح الباري ١٣ / ٣٨٥)
- (٢) متفق عليه رواه البخاري - واللفظه - فسى ك : التوحيد ب : ويحذر كم الله نفسه (فتح الباري ١٣ / ٣٨٤) ومسلم في ك : التوبة ب (<) سعة رحمة الله ح : ٢٧٥١ (٤ / ٢١٠٨)
- (٣) رواه مسلم في ك : البر ب : تحريم الظلم ح : ٢٥٧٧ (٤ / ١٩٩٤) •
- (٤) شرح المواقف للجرجاني ٣٤٨ / ٨ وانظر منهاج السنة ٢٠ / ١ •

ثانياً : ومنهم من ظن بعدم وجوبها :

وهم كما سبق النجدات من الخوارج ، والأصم ، والسفوطي من الممترليه ، فالأصم كما قال عنه البغدادي يقول (اذا تناصحت الأمة استغنت عن الامام) (١) والسفوطي يقول : (بسقوط الامامة عند الفتنه) (٢) ويعلق البغدادي على هذا القول فيقول : (انما أراد الطعن في امامة علي لأنها عقدت في حال الفتنه وبعد مقتل امام قبله) (٣) .

ثالثاً : وهناك صنف آخر لم ينازعوا في حاجة الناس الى قياده ولكنهم أنكروا أن الاسلام

جاء بالأمر باقامة الخلافة وان هناك ما يسمى بالحكومة الاسلاميه أمرنا الله باقامتها وأن الاسلام دين ودوله ، بل هو دين فقط يضي لنا الطريق الى الله وليس قوة سياسيه تتحكم في الناس . ومن هؤلاء علي عبدالرازق في (الاسلام وأصول الحكم) (٤) حيث ذهب الى أن الاسلام دين دعوة فقط ، ولا دخل له في الدوله وسياسة أمر الدنيا وأن محمدا صلى الله عليه وسلم " ما كان الا رسولا لدعوة دينيه خالصة للدين لا تشوبها نزعة ملك ولا دعوة لدوله) (٥) ويقول (والحق أن الدين الاسلامي يرى من تلك الخلافه والخلافه ليست في شيء من المخطط الديني) (٦) .

(١) أصول الدين للبغدادي ص ٢٧٢

(٢) نفس المرجع ص ٢٧٢ وانظر مقالات الاسلاميين للاشمري ١٣٣/٢

(٣) الفرق بين الفرق ص ١٦٣

(٤) ان صحت نسبة الكتاب اليه والا فهناك من يقول انه كتبه أحد المستشرقين الانجليز وتبناه عبدالرازق ، وقد توصل الاستاذ ضياء الدين الرئيس الى أن مؤلف الكتاب أحد اثنين اما (مرجليوت) اليهودي الذي كان استاذا للعربيه في ايربطينيا وتدل كتاباته عن الاسلام على أنه كان صهيونيا معاديا للاسلام والمسلمين أو انه (توماس أرنولد) المستشرق المعروف ، وقد ذهب علي عبدالرازق الى بريطانيا وبقي فيها عامين (انظر الاسلام والخلافه ص ١٧٥ وغيرها .

(٥) الاسلام وأصول الحكم علي عبدالرازق ص ١٣٦ ط ١٩٧٨ م . دار مكتبة الحياة

بيروت تعليق ممدوح حقي .

(٦) نفس المرجع ص ٢١٠

وقد ظهر هذا الكتاب بعد الفاء مصطفى كمال الخلافة والمسلمون يكلمون -
يجمعون على تسفيه حنيفه ، وظهر حين كان كثير من المسلمين - ومن بينهم
الملك فؤاد - يطمعون في الخلافة ويسمون اليها (١) ، وظهر حين كان
الأزهر - والمدعي تأليفه أحد علمائه المتخرجين منه - يبدى نشاطا واضحا
في الدعوة الى المؤتمر الاسلامي أو مؤتمر الخلافة (٢) .

وقد ترجم هذا الكتاب الى اللغة الانجليزية ، واخير أحد المراجع
الأساسية لعلم الاجتماع الاسلامي في دراسة الجامعات الأمريكية على
الخصوص للإسلام ومعاليمه (٣) .

لكن على عبد الرازق المؤلف لهذا الكتاب حوكم عليه من قبل
الجامع الأزهر فمثل للمحاكمة أمام هيئة كبار العلماء ، وصدر في حق المحكم
التالي : (حكما نحن شيخ الجامع الأزهر - وكان اذ ذاك الشيخ محمد
أبو الفضل - باجماع أربعة وعشرين عالما معنا من هيئة كبار العلماء باخراج
الشيخ على عبد الرازق أحد علماء الجامع الأزهر والقاضي الشرعي بمحكمة
النصوريه الابتدائية الشرعيه ومؤلف كتاب (الاسلام وأصول الحكم) من زمرة
العلماء) صدر هذا الحكم بدار الادارة العامة للمعاهد الدينية في يوم
الأربعاء ٢٢ المحرم سنة ١٣٤٤ هـ (١٢ أغسطس سنة ١٩٢٥ م) (٤)

-
- (١) مبادئ نظام الحكم في الاسلام عبد الحميد متولى ط . ثانيه ١٩٢٤ م ن :
منشأة المعارف بالاسكندرية .
 - (٢) انظر الاتجاهات الوطنية في الادب المعاصر . محمد محمد حسين
(٨٦/٢) ط . ثالثه ١٣٩٢ هـ ن . دار النهضة العربية .
 - (٣) انظر هامر ص ٢٣٢ من الفكر الاسلامي وصلته بالاستعمار الغربي . محمد
البهي ط . ثامنه ١٣٩٥ هـ ن : مكتبة وهبه .
 - (٤) انظر كتاب حكم هيئة كبار العلماء في كتاب الاسلام وأصول الحكم ص ٣٢ ط :
ثانيه ١٣٤٤ هـ ن : المطبعة السلفية .

وقد سبقه الى هذا الصنيع في ثوب خادم كتاب (الخلافة وسلطة الامة) (١)
وان كان يهدف في ظاهر امره الى ما أقدم عليه مصطفى كمال من الفصل
بين الخلافة والحكومة (٢) .

ثم تابعه في دعوته تلك عبد الحميد متولي حيث يقول : (فالواقع أن الخلافة
ذات صبغة دينية أكثر منها دنيوية ، وما يدل على ذلك أننا لانجد
في القرآن أو السنة كما قدمنا نصا صريحا يشير الى شيء من أحكامها بل
ولا عن وجوبها أو عدم وجوبها) (٣) .

ثم جاء بعد ذلك الاستاذ خالد محمد خالد مقتف آثارهم فسي
كتابه (من هنا نبداً) ولكنه تراجع عن مقاله ذلك والف كتابا ناسخا لما سبق
وهو كتابه (الدولة في الاسلام) .

هذا ولورد على دعوى القائلين بعدم وجوب الخلافة مطلقا ، والقائلين
بأنه لم يرد في الاسلام أمر بإقامة الامامة فنقول : هذا الفصل جميعه
رد عليهم ، وهم لا يعتمد بمخالفتهم ولا يؤيد بقولهم لأنهم قد كابروا بدعواهم
وأنكروا ما لا ينكر ، ولم يحكموا الشرع فيما ذهبوا اليه ، ولو فعلوا ذلك

(١) نقله الى العربية عبد الفتى سني (نزيل القاهرة والسكرتير العام بولاية بيروت
ومتصرف اللاذقية سابقا) حسب ما هو مذكور في غلاف الكتاب ، والكتاب
مجهول المؤلف لكن يقول د . محمد محمد حسين (المعروف أن لجنة
من الترك قد وضعت باشارة الكماليين - مصطفى كمال أتاتورك وأتباعه وأن
حكومتهم هي التي اشرفت على تأليفه وأعانت على نشره) (الاتجاهات الوطنية
٦٨ / ٢) وهذا واضح حيث أشار اليه المترجم في التمهيد بقوله : (وهو لا
الافاضل بعد أن قتلوا المسألة بحثا وتدقيقا جمعوا الاحكام الشرعية أخذوا
من الكتب الفقهية والوثائق والمستندات أخذوا من الكتاب والسنة والقياس والاجماع
ونشرت حكومة المجلس تلك المجموعة بعنوان (الخلافة وسلطة الامة) انظر
التمهيد ص ١ - ٣ من الكتاب .

(٢) انظر ص ١ - ٣ من كتاب الخلافة وسلطة الامة ط . ١٣٤٢ هـ . مطبعة الهلال

(٣) مبادئ نظام الحكم في الاسلام عبد الحميد متولي ص ١٥٧

مطلبين يتقوى الله سلعين لمرضاته لأدركوا أن نصب الخليفة واجب على
الأمّة شرعا بالكتاب والسنة والاجماع والعوائد الشرعية كما مر (١) !

المكلف بإقامة هذا الواجب

=====

بعد هذا كله يتضح جليا ثبوت وجوب الامامة ، ولكن لسئّل أن يسأل مانوعية
هذا الوجوب ؟ ومن المكلف بإقامته ؟ هل هو فرض عين واجب على كل مسلم ومسلمه
أو فرض كفايه ؟ وعلى هذه التساؤلات يجيب علماء السنة وفقهاؤها ، فيقول القاضي
أبو يعلى : (وهى فرض على الكفاية ، مخاطب بها طائفتان من الناس ، أحدهما :
أهل الاجتهاد حتى يختلروا ، والثانية : من يوجد فيه شرائط الامامة حتى ينتصب
أحدهم للامامة) (٢) .

ويقول الماوردى الشافعى رحمه الله (فإذا ثبت وجوبها ففرضها على الكفاية
كالجهاد وطلب العلم ، فإذا قام بها من هو من أهلها سقط (فرضها على الكفاية) (٣)
وان لم يقم بها أحد خرج من الناس فريقان : أحدهما أهل الاختيار حتى يختلروا
اماما للامّة ، والثانى أهل الامامة حتى ينتصب أحدهم للامامة . وليس على من عدا

(١) هذا وقد تصدى للرد على عبد الله الرازق وكتابه كثير من علماء المسلمين

والف في ذلك كتابا ولمسئّل من أبرزها :

١ - كتاب (نقد كتاب الاسلام وأصول الحكم) للشيخ محمد الخضر حسين شيخ
الجامع الأزهر السابق .

٢ - كتاب (الاسلام والخلافة فى العصر الحديث - نقد كتاب الاسلام وأصول
الحكم) للدكتور ضياء الدين الرئيس .

٣ - كتاب (نقد علمى لكتاب الاسلام وأصول الحكم) محمد الطاهر عاشور
وغيرهم من العلماء .

(٢) الأحكام السلطانية لآبى يعلى ص ١٩

(٣) كذا ، ولعلها زائدة

هذين الفريقين من الأمة في تأخير الامامة حرج ولا مانع (١) ، واذا تميز هذان -
الفريقان من الأمة في فرض الامامة ، وجب أن يعتبر كل فريق منهما بالشروط المستترة
فيه (٢) .

ويقول النووي : (تولى الامامة فرض كفاية فان لم يكن من يصلح الا واحدا
تعيين عليه ولزمه طلبها ان لم يتدبر) (٣) هذا اذا كان الدافع له الحرج على
مهلة المسلمين والا فان من شروط الامام الا يطلبها لنفسه كط سياتى في الشروط .
والحق أنه لا شك أن وجوبها على الطائفتين أكد من غيرها ، ولكن اذا لم
تقوما بهذا الواجب فان الائم يلحق الجميع ، وهذا هو المفهوم من كونها فرض كفاية
اى اذا قام بها بعضهم سقطت عن الباقيين ، ولكن اذا لم يقم بها أحد ائمة الجميع
كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وكالجهاد والعلم وغير ذلك ، واليوم وقد تقاعست
هاتان الطائفتان عن القيام بهذا الواجب ، أو حبل بينهما وبين ما يشتهون ، فمبين
على كل مسلم - كل بحسب استطاعته العمل لاقامة الخلافة الاسلامية المأمومة
التي تجمع شمل المسلمين تحت راية التوحيد الصادقة ، وترد لهذا الدين هيئته
وقيادته ، وترد للمسلمين كيانهم ومكانتهم التي فقدوها بسبب تقصيرهم في القيام
بهذا الواجب العظيم ، والله المستعان .

(١) ذهب بعض العلماء الى تحديد الفترة التي تمهل فيها الأمة بثلاثة أيام
وذلك لعمل الخلفاء الأربعة ولقول عمر رضى الله عنه : (فاذا مت فتشاوروا ثلاثة
أيام . ولا يأتين اليوم الرابع الا وعليكم أمير منكم) تاريخ الطبرى ٢٩٣/٣ ،
وانظر زيادة تفصيل في قواعد نظام الحكم فى الاسلام للخالد ص ٢٥٤ .

(٢) الأحكام السلطانية للماوردى ص ٦٤٥

(٣) روضة الطالبين للنووى ٤٣/١٠

الفصل الثالث

مقاصد الإمامة

مقاصد الإمامة :- =====

الإمامة والحكم في الإسلام وسيلة لا غاية ، وسيلة إلى مقاصد معينة يستطيع الإمام بماله من صلاحيات خاصة أن يحقق ويبلغ ما يعجز عن بلوغه أفراد المسلمين .

وجماع هذه المقاصد هو إقامة أمر الله عز وجل في الأرض على الوجه الذي شرع والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . الأمر بكل معروف ونشر الخير والرفع من قدره ، والنهي عن كل منكر والقضاء على كل فساد والخط من شأنه وأهله ، وهذا هو الهدف والمقصد الأساسي للإمامة في الإسلام ، وقد أوضح الله عز وجل هذا الهدف في كتابه الكريم حيث قال : " الذين ان مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر والله عاقبة الأمور " (١)

فهذا هو الجامع لمقاصد الإمامة جميعا كما قال ابن تيمية رحمه الله : " وجميع الولايات الإسلامية إنما مقصودها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " (٢) . وقال : المقصود والواجب بالولايات إصلاح دين الخلق الذي متى فاتهم خسرنا خسارنا مبينا ولم ينقصهم ما نعموا به في الدنيا وإصلاح ما لا يقوم الدين إلا به من أمر دنياهم " (٣)

وهذه المقاصد والأهداف - كما هو واضح من تعريف أهل السنة السابق - للإمامة تتمثل في مقصدين كبيرين هما إقامة الدين وسياسة الدنيا به :

(١) سورة الحج آية ٤١ .

(٢) الحسبة لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ١٤ .

(٣) مجموع الفتاوى ٢٦٢/٢٨ .

المقصد الأول : إقامة الدين : —————

والمراد به الدين الحق ، وهو الاسلام ، وهو المقصد الأول والأهم
كما قال ابن الهمام " والمقصد الأول إقامة الدين أى جعله قائما الشعار
على الوجه المأمور به من اخلاص الطاعات واحياء السنن وامانة البدع ليتوفر
المبالا على طاعة المولى سبحانه " (١) :

وتتضمن إقامة الدين فى أمرين :

أولا : بحفظه : —————

من المعلوم أن الله عزوجل قد تكفل بحفظ القرآن الكريم كما قال تعالى :
" إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون " (٢) . ولم يكمل حفظه للمينا كما
وكلف الى الأم السابقة حفظ كتبها فغلبها للتحريف والتبديل كما قال جل
شأنه " إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا
للذين هادوا والربانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه
شهداء " ... الآية) (٣) .

وهيا الله عزوجل للسنة النبوية جهابذة العلماء والنقاد الذين حفظوها
فى صدورهم ودونوها فى الكتب مروية بأسانيدها ، وميزوا بين الصحيح
والضعيف والموضوع منها وهذا من حفظ الله سبحانه لهذا الدين ، وحفظ
القرآن والسنة يبقى الدين محفوظا عزيزا منيعا الى أن يرث الله الأرض ومن
عليها ، وهذا من فضل الله علينا ومنه .

(١) المسامرة للكمال بن أبى شريف فى شرح المسامرة للكمال بن الهمام فى علم
الكلام ص ١٥٣ ط . ثانية ١٣٤٧ هـ . ن . مطبعة السعادة بمصر .

(٢) سورة الحجر آية ٩ .

(٣) سورة المائدة آية ٤٤ .

والنبل المراد هنا بحراسة الدين وحفظه هو حراسة المقيمة الإسلامية
 في صدور المؤمنين^{بها} وحفظ تصور المؤمنين لهذا الدين صافيا سالما من
 الفبش • وأبقيا حقائقه ومعانيه كما أنزله الله عز وجل • وكما بلغها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وسار عليها صحابته الكرام ونقلوها الى الناس من
 بعده • وتطبيقها في الواقع المحسوس وحكم الناس بها لا أن تبقى في بطون
 الكتب للتبرك بها فقط •

لذلك يكون حفظ الدين بهذا المعنى ممثلا في :

١ - نشره والدعوة اليه بالقلم واللسان والسنان •

فمن أهم المقاصد نشر هذا الدين والدعوة اليه في داخل الأمة
 الإسلامية وفي المجتمعات الأخرى التي لا تدين به وتبين حقائق هذا
 الدين ناصحة نقيصة •

والدعوة الى الله هي أشرف المقامات وأعلاها لأنها وظيفة الرسل
 عليهم الصلاة والسلام وأتباعهم • وقد قام بها نبينا محمد صلى الله
 عليه وسلم خير قيام من حين بعثه الله عز وجل حتى تولاها قال شيخ
 الاسلام ابن تيمية : " والرسول صلى الله عليه وسلم قام بهذه الدعوة
 فانه أمر الخلق بكل ما أمر الله به • ونهاهم عن كل ما نهى الله عنه •
 أمر بكل معروف ونهى عن كل منكر " (١) • وذلك امثالا لأمر الله عز
 وجل حيث قال : " وادع الى ربك • ولا تكونن من المشركين " (٢) •
 وقال : " قل هذه سبيلي أدعوا الى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني • الآية " (٣) •

(١) مجموع الفتاوى ١٥ / ١٦١ •

(٢) سورة القصص آية ٨٧ •

(٣) سورة يوسف آية ١٠٨ •

وهذا الواجب واجب على مجموع الأمة كما قال ابن تيمية : " وهو الذى يسميه العلماء فرض كفاية ، إذا قلم به طائفة منهم سقط عن الباقيين . فالأمة كلها مخاطبة بفعل ذلك ، ولكن إذا قام به طائفة سقط عن الباقيين " (١) .

وحيث إن الامام هو النائب عن مجموع الأمة ، فإن هذا الواجب يكون فسى حقه أكد عليه فرض عين ، لأن له القدرة والسلطان أكثر من غيره من أفراد المسلمين . فعلى الدولة - ممثلة فى شخصه - أن تقوم بتنفيذ هذا الهدف الجليل فى داخل البلاد وخارجها والدعوة الى الاسلام تكون بطريقتين : باللسان واللسان أو بتبشير أبى المعالى الجوينى : " فللدعاة الى الدين الحق مسلكان : أحدهما الحجة و ايضاح المحجة . والثانى : الاقتهار بفرار السيوف وايراد الجاحدين الجاهرين مناهل الحثوف (٢) . وذلك لأن الاسلام لم يأت لقوم دون قوم ، أو لمجتمع دون مجتمع ، أو لزم من دون آخره ، بل جاء خاتما لما قبله من الشرائع ومخاطبا به كل افراد البشر ، من حين بعثة محمد صلى الله عليه وسلم الى أن تنتهى الدنيا .

فعلى الدولة الاسلامية أن تعمل بشتى الوسائل على نشر شريعة الاسلام وتبليغها لمن لم تصل اليه . فاذا لم يستجب المجتمع الذى أبلغ بها فتعرض عليه الجزية - ان كانوا من أهلها - فيسكنون فى ذمة المسلمين عليهم الحماية لهم ، وتبييّن حقائق الدين لهم ، حتى يدخل من يدخل فى الاسلام منهم عن طوعية ورغبة وقناعه لأنه لا اكراه فى الدين . فاذا رفض المجتمع هذين الأمرين فلا سبيل الا الحرب ، فعلى الدولة مقاتلتهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله كما قال عز وجل " وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ، ويكون الدين لله " (٣) .

(١) مجموع الفتاوى ١٦٥/١٥ .

(٢) غياث الأمم فى التياك المظلم لأبى المعالى الجوينى ص ١٤٤ .

(٣) سورة البقرة آية ١٩١ .

قال السبكي : " فمن وظائف السلاان تجنيد الجنود ، واقامة فرض
الجهاد لاعلاء كلمة الله تعالى ، فان الله تعالى لم يوله على المسلمين ليكون
رئيسا أكلا شارباً مستريحاً . بل احرص الدين ، ويعلى الكلمة ، فمن
حقه الأيدع الكفار يكفرون أنعم الله ولا يؤمنون بالله ولا رسوله " (١) .

والى تحقيق هذا المقصد سلك إمام المسلمين الأول صلى الله عليه
وسلم هذا المسلك ، فبعد أن شرفه الله بالرسالة ، وأمره بالتبليغ ، ومكثه
الله فى الأرض . أخذ يرسل الرسل (٢) الى المدائن يدعونهم الى الدخول
فى دين الله ، ويبينون لهم طريق الحق ، يقرؤونهم القرآن ، وأخذ يرأسل
الملوك والزعماء ويكاتبتهم (٣) ، يدعوهم الى الاسلام ، فان أبوا فالجزية ، عن
يدوهم صاغرون ، فان أبوا فالحب والقتال ، قاتل المشركين من الفرس والسرور
وفيرهم وسير الجيوش لنشر هذا الدين . حتى توفاه الله عز وجل .

وعلى سنته سار خلفاؤه الراشدون رضي الله عنهم من بعده حتى
لم يمض قرن من الزمان الا وقد عم الاسلام أرجاء المعمورة ، ودخل الناس فى
دين الله أفواجا ، وحقق لهارون الرشيد رحمه الله أن يخاطب السجاسة :
(أمتري حيث شئت فسيأتيني خراجك .

(١) معيد النعم وبيد النقم للسبكي ص ١٦ .

(٢) انظر فتح البارى ١٣/٢٤١ .

(٣) انظر كتاب النبی صلى الله عليه وسلم لى كسرى فى صحيح البخارى
ك : العلم ، ب : ٧ (فتح البارى ١/١٥٤) وكتابه الى قيصر لى
البخارى أيضا ك : الجهاد ، ب : ٩١ (فتح البارى ٦/١٠٧) وكتابه
الى بعض رؤساء اليمن فى سنن أبى داود ك : الخراج والامارة
ب : ٢٧ (عون ٨/٢٦٨) وكتابه الى أهل هجر فى طبقات ابن سعد
١ ق ٢١ والى المقوقس فى الطبقات أيضا ١ ق ٢ ص ١٦ ، والى
أكيدر دومة فى مسند أحمد ٣/١٣٣ والى ملوك مصر فى الطبقات ٢ ق ١
ص ١٢ والى بنى بكر بن وائل فى مسند أحمد ٥/٦٨ وفيرهم .

والجهاد لنشر الدين وإن كان من فرض الكفايات (١) على آحاد المسلمين إلا أنه في حق الإمام من فرض الأعيان كالدعوة كما قال إمام الحرمين رحمه الله : " وأما الجهاد فهو كل إلى الإمام ، ثم يتعين عليه ادامة النظر فيه - على ما قد سبق ذكره - فيصير أمر الجهاد بمثابة فرائض الأعيان ، والسبب فيه : أنه تطوق أمور المسلمين ، وصار مع انحاد شخصه كأنه المسلمون بأجمعهم ، فمن حيث اتساع (٢) (كذا) جر الجنود وعقد الألوية والبنود بالإمام ، وهو نائب عن كافة أهل الاسلام ، صار قيامه بها على أقصى الامكان به كصلواته التي يقيمها (٣) (٠٠٠) (٣)

(١) ذهب بعض العلماء إلى أن الجهاد فرض عين على الأفراد ، وحكى هذا عن سعيد بن المسيب استدلالاً بقوله تعالى (انفروا خفافاً وثقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ٠٠ الآية) سورة التوبة آية ٤١) ثم قال (الا تنفروا يذهبكم عذابا اليما) ويقول تعالى (كتب عليكم القتال وهو كره لكم ٠٠ الآية) (سورة البقرة آية ٢١٦) ويقول صلى الله عليه وسلم (من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو مات على شعبة من النفاق) رواه مسلم في ك : الاماره ا ب : ذم من مات ولم يغز ح : ١٩١٠ (١٥١٢/٣) ورواه أبو داود في ك : الجهاد ب : ١٨ (عون ١٨١/٧) والنسائي ك : الجهاد ب : ٢ (٨/٦) وأحمد في المسند ٣٧٤/٢ والدارقطني وغيرهم .

لكن جمهور العلماء على أنه من فرض الكفاية لقوله تعالى (وما كان المؤمنون لينفروا كافة ٠٠ الآية) (سورة التوبة آية ١٢٢) لكنه يتعين في بعض المواضع على تفصيل في كتب الفقه (أنظر على سبيل المثال المفتي والشرح الكبير ٣٦٤/١٠) وقال ابن القيم : (التحقيق أن جنس الجهاد فرض عين إما بالقلب وإما باللسان وأما بالمال وإما باليد ، فعلى كل مسلم أن يجاهد بنوع من هذه الانواع (زاد المعاد ١٦/٢) . (٢) لعلها من باب (نوط) تقول : نيط به الشيء : وصل به [لسان العرب مادة نوط (٤٢٠/٧)] فيكون المعنى أن جر الجيوش منوط به أي معلق وموصول به لأنه المسؤول الأول عنها . (٣) غياث الأمم ص ١٥٦ .

وقد حدد بعض الفقهاء المدة الزمنية التي يسقط الوجوب فيها فقالوا :
 إن أقل ما يفعل مرة في كل عام ولا يسقط الفرض إلا بذلك واستدلوا على
 ذلك : " بأن الجزية تجب على أهل الذمة في كل عام وهي بدل من النصرة
 فكذلك مبدلها وهو الجهاد فيجب في كل عام مرة إلا من عذر " (١) . وتفصيل
 المسألة في كتب الفقه .

٢ - دفع الشبه والبدع والأباطيل ومحاربتها : =====

ومن مقاصد الإمامة أيضا العمل بشئى الوسائل على أن يكون الدين
 مصونا عن كل ما يسيء إليه سواء في هذا ما يتعلق بالمعقيدة الإسلامية
 أو غيرها ، وقد أشار الفقهاء إلى هذا المعنى فقال أبو يعلى أن على الإمام :
 " حفظ الدين على الأصول التي أجمع عليها سلف الأمة ، فإن زاغ ذو شبهة
 عنه بين له الحجة ، وأوضح له الصواب ، وأخذ به يلزمه من الحقوق والحدود ،
 ليكون الدين محروسا من خلل ، والأمة منوعة من الزلل " (٢) .

فعلى الدولة الإسلامية محاربة البدع ودحض الشبه والمفتريات والأباطيل
 التي يروجها أعداء الإسلام ، وعليها محاربة الأفكار الهدامة بشئى الوسائل ،
 وتبيين ما فيها من أباطيل ، حتى يبقى الناس في سلامة وأمن في دينهم
 وأفكارهم ، وإن من أخطر الأمور أن يتبنى الولاة هذه البدع والأفكار
 وفي ذلك من فساد الدين ما فيه يقول الفضيل رضي الله عنه : " من
 أعان صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام " (٣) . ويقول ابن الأزرقي :

-
- (١) المسكنى والشرح الكبير ١٠/٣٦٨ . ن . المكتبة السلفية بالمدينة
 ومكتبة المؤيد بالطائف . انظر شرح منتهى الارادات ٢/٩٢ ، ن : دار الفكر
 (٢) الأحكام السلطانية لابي يعلى ص ٢٧ ضحوة عند الماوردي ص ١١ .
 (٣) تلبس إبليس لابن الجوزي ص ١٤ ط . الثانية ١٣٦٨ هـ . ن . دار الكتب
 العلمية

" ركـون المبتدع الى الولاة من أعظم ما يخل الحفظ ^{بهذا} أي حفظ الدين —
لأمرين

أحدهما: لما فيه من الاخافة لمن أوى من الاجابة له سجنًا وضربًا وقتلاً
الثانى: ما ينشأ عن ذلك من كثرة المجيبين للدعوة ، لأن سوق أكثر
النفوس لما يراود منها بسواز السلطان أمكن مما هو بمجرد
الباعث الدينى وعند ذلك فيجب على ولاة الأمر ابعاد
هذا الصنف المشؤم واسلامهم لاجراء أحكام السنة عليهم مخافة
الفتنة بهم أولا وادخال الضرر بهم على الدين ثانيا . (١)

ووسائل دفاع ذلك كثيرة منها التعليم لهم واقامة الحجة عليهم كما
فعل على رضى الله عنه مع الخوارج حينما بعث عبد الله بن عباس رضى الله
عنهما لمناظرتهم فرجع منهم خلق كثير . ومنها تفسير المتعنت منهم وتفريبه
وهجره كما فعل عمر رضى الله عنه بصبيغ الذى أخذ يسأل عن مشابهة
المقرآن فضربه عمر وقال : احملوه على قتب ثم أخرجوه حتى تقدموا به
بلاده ، ثم ليقم خطيبا ، ثم ليقل ان صبيغا طلب العلم فأخطأه (٢) .
ومنها القتل كما قاتل على رضى الله عنه الخوارج . والواقع أن الوسيلة تختلف
باختلاف البدع والداعى اليها والظروف المحيطة بأصحابها .

فالمقصود أن صيانة الأفكار من غش البدع والأفكار الهدامة من مقاصد
الامامة ، ومن مسئوليات الامام نشر الدين وتوعية المجتمع وثقيفهم بأموور
دينهم حتى يكونوا فى حصن منيع من الأفكار الهدامة . وعليه الايدع لها مجالا
للوصول الى أفكارهم وأن يحاربها بكل وسيلة تجدى .

(١) بدائع السلك ١٣١/٢ .

(٢) رواه الأجرى فى الشريعة مسندا ص ٧٣ . ط . أولى ١٣٦٩ هـ تحقيق

محمد حامد الفقي ن . مطبعة السنة المحمدية .

٣ - حماية البيضة وتحصين الثغور (١):

من مقاصد الإمامة أيضا توفير الأمن للمسلمين في المجال الثقافي وهو ما تحدثنا عنه في النقطة السابقة ، وللمجال العسكري مواه كان داخليا أو خارجيا حتى يكون الناس في أمن وسلام على دينهم وأرواحهم وعقولهم وأعراضهم وأموالهم ، قال الماوردي في تعداد مسؤوليات الامام (الثالث : حماية البيضة والذب عن الحرم لتصرف الناس في المعاش وينتسروا في الأسفار آمنين من تفرير بنفس أو مال) (٢) وقال إمام الحرمين : (وأما اعتناء الامام بسد الثغور فهو من أهم الأمور وذلك بأن يحصن أساس الحصون والقلاع ، ويستظهر لها بنخائس الأطمعة ومستنقعات المياه ، ويحافظ الخنادق والعتاد وآلات القصد والسدفع ويرتب على كل ثغر من الرجال ما يليق به) (٣) . وقد ورد الحث على المراقبة في سبيل الله والأمر بها في كتاب الله حيث قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم ترحمون) (٤) قال ابن كثير : (قيل : المراد بالمراقبة هنا مراقبة الثغور في نحو للعدو وحفظ ثغور الاسلام وصيانتها عن دخول الأعداء حوزة بلاد المسلمين وقد وردت الاخبار بالترغيب في ذلك) (٥)

(١) البيضة : أصل القوم ومجتمعهم ، وبيضة القوم : ساجتهم لسان العرب

مادة (بيض) (١٢٦/٧)

والثغور جمع ثغر وهو ما يلي دار الحرب ، والثغر : موطن المخافة من فروج البلدان نفس المرجع مادة (ثغر) (١٠٣/٤) .

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٦ ونحوه عند أبي يعلى ص ٢٧ .

(٣) غياث الأم ١٥٦ .

(٤) آخر سورة آل عمران .

(٥) تفسير القرآن العظيم ١٧١/٢ .

وورد في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة في ذلك منها :

١ - ما رواه البخاري في صحيحه عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله

تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : * رباط يوم في

سبيل الله خير من الدنيا وما عليها * (١) ،

٢ - ومنها ما رواه مسلم في صحيحه عن سليمان الفارسي رضي الله تعالى

عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : رباط يوم ليلة خير من

صيام شهر وقيامه ، وان مات جرى عليه عمله الذي كان يعمله ، وأجرى

عليه رزقه ، وأمن من الفتان (٢) .

٣ - ومنها ما رواه أحمد بسنده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من

رابط في شيء من سواحل المسلمين ثلاثة أيام أجزأت عنه رباط سنة) (٣) .

ثانيا : تنفيذ : -

=====

وذلك يكون بالأمور التالية :

١ - إقامة الشرائع والحدود وتنفيذ الأحكام : -

من لوازم حراسة الدين أيضا تنفيذ أحكامه من جباية الزكاة

وتقسيم الفى وتنظيم الجيوش المجاهدة وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر

واقامة الحدود التي شرعها الله عز وجل ، وأمر بتنفيذها ، وحيث إن اقامتها

(١) صحيح البخارى ك : الجهاد • ب : ٧٣ (فتح البارى ٦ / ٨٥) ونحوه

عند النسائى ك : الجهاد ب : ٣٩ وابن ماجه ك : الجهاد ب : ٧ وأحمد

٦٢ / ١ وغيرهم .

(٢) صحيح مسلم ك : الامارة • ب : فضل الرباط في سبيل الله • ح : ١٩١٣

(٣ / ١٥٢٠) .

(٣) قال صاحب الفتح الربانى : أورده الهيثمى وقال : رواه أحمد والطبرانى

من رواية اسماعيل بن عياش عن المدنيين ومقية رجاله ثقات (الفتح الربانى ١٤ / ١٠) .

من اختصاصات الولاية أو من ينبغي عنه من القضاة الشرعيين ونحوهم ، حيث لا يستطيع أحد الناس إقامتها ، ولا كانت هناك الفتن والإحز ، لذلك فهي من مقاصد الإمامة المختصة بها ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (وإقامة الحدود واجبة على ولاية الأمور ، وذلك يحصل بالمعقوبة على ترك الواجبات وفعل المحرمات) (١) ،

والمعقوبات الشرعية نوحان : عقوبة مقدرة وهي الحدود ، كحد السرقة وجلد المفتري ، وعقوبة غير مقدرة وهي التعزير وهذه راجعة إلى اجتهد الحاكم أو من ينبغي من القضاة الشرعيين ، وتختلف صفاتها ومقاديرها بحسب كبر الذنب وصغره وبحسب حال المذنب .

وهذه الحدود لم تشرع إلا للتطبيق ، فيجب إقامتها على الشريف والوضيع ، والقوى والضعيف لا يحل تعطيلها لا بشفاعة ولا بهدية ولا بغيرها كما قال صلى الله عليه وسلم : (أقيموا حدود الله في القريب والبعيد . ولا تأخذكم في الله لومة لائم) (٢) وقال عليه أفضل الصلاة والسلام : " من حالت شفاعته دون حد من حدود الله ، فقد ضار الله في أمره " (٣)

(١) الحسبة ص ٥٥ .

(٢) رواه ابن ماجه في ك : الحدود ، ب : ٣ ، ح : ٢٥٤٠ (٨٤٩/٢) قال في الزوائد : هذا اسناد صحيح على شرط ابن حبان . فقد ذكر جميع رواته في ثقاته .

(٣) رواه أبو داود في ك : الأقضية ، ب : ١٤ (عون ٥/١٠) ورواه الإمام أحمد في مسنده (٧٠/٢) وصححه أحمد شاكر انظر تخريجه للمسنده (٢٠٤/٧) ح : ٥٣٨٥ ، كما صححه الألباني انظر سلسلة الأحاديث

الصحيحة ح : ٤٣٨ .

وقال صلى الله عليه وسلم : (حد يعمل به في الأرض خير من أن يمتطروا
أرضين صباحاً) (١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله معلقاً على
هذا الحديث : (وهذا لأن المعاصي سبب لنقص الرزق والخوف من
المدو كما يدل عليه الكتاب والسنة ، فإذا أقيمت الحدود ظهرت طاعة
الله ونقصت معصية الله تعالى فحصل الرزق والنصر) (٢) .

وان من أعظم المنكرات في هذا الشأن أن يترك الوالي انكار المنكر
أو قامة الحد بما لا يأخذه كما قال ابن تيمية : (وولى الأمر إذا ترك
انكار المنكرات واقامة الحدود عليها بما لا يأخذه كان بمنزلة مقدم الحرامية
الذى يقاسم المحاربين على الأخيذة ، ومنزلة القواد الذى يأخذ ما يأخذه
ليجمع بين اثنين على فاحشة ، وكان حاله شبيهاً بحال عجوز السوء
امراً لوط) (٣) .

٢ - حمل الناس عليه بالترغيب والترهيب :

=====

ومن مقاصد الامامة في تنفيذ الدين حمل الناس على الوقوف عند
حدود الله ، والطاعة لأوامره وترغيبهم في ذلك ، ومعاقبة المخالفين
بالمقوبات الشرعية كما سبق . لأن بعض الناس لا يصلح الا بالقوة
كما أن بعضهم لا يصلحه الا اللين والسماحة كما قال الشوكانى
رحمه الله : " فان من الناس من يصلح بالهسلان ، ويفسد بالاكرام

(١) رواه النسائي في ك : حد السارق ، ب : (٧٦/٨) وابن ماجه فى
ك : الحدود ، ب : ٣ ، ج : ٢٥٣٨ (٨٤٨/٢) ورواه أحمد فى
مسنده (٣٦٢/٢) وصححه الحسينى عبد المجيد هاشم فى تكملة لتهذيب
المسند ج : ٨٧٢٣ (٣٠١/١٦) . وحسنه الألبانى انظر سلسلة الأحاديث
الصحيحة ج : ٢٣١ .

(٢) السياسة الشرعية ص ٦٨ .

(٣) " = ص ٧٣ .

كما هو معلوم لكل من يعرف أحوال الناس ولختلاف طبقاتهم* (١) . فمثل هؤلاء يجب أطهرهم على الحق أطرا كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : (إن بني اسرائيل لما وقع ^{فيهم} الكفص ، كان الرجل يرى أخاه على الذنوب فينهاء عنه ، فإذا كان من الفد ، لم يمنعه ما رأى منه أن يكون أكيله وشربه وخليطه ، فضرب الله قلوب بعضهم ببعض ، ونزل فيهم القرآن فقال : (لمن الذين كفروا من بني اسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم ... حتى بلغ) ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل اليهم ما أخذوهم أولياء ولكن كثيرا منهم فاسقون) (٢) - فقال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم متكئا فجلس - وقال (لا ، حتى تأخذوا على يد الظالم فتأطروه (٣) على الحق أطرا) (٤) .

ولكن هذا الأسلوب لا يمكن استعماله الا بعد ازالة عوامل الفساد والمنكرات من المجتمع ، وهو من وسائل حفظ الدين وتنفيذه ، ومن مقاصد الامامة ، فلا يمكن الا دعاء بحفظ الدين وجبر للناس عليه مع ترك المفساد

(١) من كتابه (قطر الولي على حديث الولي) أو (ولاية الله والطريق اليها) تقديم وتحقيق د . ابراهيم هلال ص ٢٥٩ ط ١٣٩٧٠ هـ . دار الكتب الحديثه . مصر .

(٢) سورة المائدة آية ٨٠ ، ٨١ .

(٣) الأطر : عطف الشيء ، تقبض على أحد طرفيه فتعوجه (لسان العرب مادة أطر ٢٤/٤) والمعنى : تعطفونه على الحق .

(٤) رواه ابن ماجه في ك : الفتن ، ب : الأمر بالمعروف ٠٠ ح : (٤٠٠٦) (١٣٢٨/٢) واللفظ له .

ورواه الترمذى فى تفسير سورة المائدة ح : (٣٠٤٧) (٢٥٢/٥) وقال حسن غريب . ورواه أبو داود في ك : الملاحم ٠ ب : ١٧ (عون ٤٨٨/١١) وقال المنذرى : ذكر أن بعضهم رواه عن أبي عبيدة عن النبي صلى الله عليه عليه وسلم مرسلًا . . . وقد تقدم ان ابا عبيد بن عبد الله بن سعود لم يسمع من ابيه فهو منقطع (عون المعبود ٤٨٨/١١) . ورواه الامام أحمد في المسند ٣٩١/١ وقال عنه أحمد شاكراً ضعيف لانقطاعه ح : ٣٧١٧ من المسند (٢٦٨/٥) تحقيق أحمد شاكراً

والمعجزات بلا اوتالة ولا ابعاد مع توفر القدرة على ذلك كما انه ينهض
تيسير طوق الخير لطم العامة والترغيب فيه بكل ممكن.

كما ان من وسائل حفظ هذا الدين ومن تنفيذه بالاضافة الى ما سبق
المقصد التالي (١) :

المقصد الثاني

=====

ثانيا : سياسة الدنيا به : أو الحكم في شؤون هذه الحياة بما أنزل الله
=====

المقصد الثاني من مقاصد الامة هو سياسة الدنيا بالدين او الحكم
في هذه الحياة بما انزل الله عز وجل . وقد تكلنا فيما سبق
في " حراسة الدين " عن إقامة الحدود والمقويات ، وهي ولا شك
من الحكم بما أنزل الله ولكنها ليست وحدها المراد بـ " الحكم
بما انزل الله " بل المراد به ادارة وتدبير جميع شؤون الحياة
وفقا لقواعد الشريعة وبيادتها واحكامها المنصوص عليها او المستنبطة
منها وفقا لقواعد الاجتهاد السليم ، فالحدود جزء من الحكم بما
انزل الله وليس قاصرا عليها كما يتصور اكثر الناس .

وقد بين الله عز وجل في كتابه الكريم القاعدة الاساسية في التصور
الاسلامي للحكم فقال " ان الحكم الا لله " في اكثر من اية (٢) فهو
سبحانه الحاكم المهيمن وكل ما في الوجود تحت هيمنته وتدبيره .
فالحاكمية المطلقة له وحده عز وجل دون غيره . فيجب

(١) افردت هذا المقصد مستقلا عن سابقه وان كان داخلا في تنفيذ هذا الدين ،
بل هو التنفيذ الفعلي له ولا شك ايضا انه من اهم وسائل حفظ هذا الدين
افردته مقصدا مستقلا لاهميته . نظرا لابعاده عن التطبيق في العصر الحاضر
واستبداله بالقوانين الوضعية والانظمة الجاهلية المستمدة من اهواء البشر وميولاتهم

الشخصية .
ووللرد على القائلين بان الدين ما هو الا شعائر تعبدية تقام في
المسجد واخلاق واذكار ترد في المناسبات لا دخل له في الحياة العامة للناس .
(٢) في ثلاث آيات ، الاولى في سورة الانعام اية ٥٧ والثانية والثالثة في
سورة يوسف اية ٤٠ ، ٦٧ .

على كل مسلم أن يمي هذه القلعة ويقفها جيدا يطبقها على أكمل وجه
لأنها مضمون الاسلام ومقتضى كلمة " لا اله الا الله " فلا يملن بشيون الايمان
بها .

ومما يجب الايمان به أيضا عمومية الرسالة المحمدية وشمولها لكل
مطلبات الحياة • وأنها الشريعة الخاتمة والصالحة للبشرية جمعاء • حتى
قيام الساعة • حيث قال عز وجل " اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي
ورضيت لكم الاسلام ديناً " (١) ويقول عز وجل " ما فرطنا في الكتاب من
شيء " (٢) ويقول سبحانه " ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء • وهدى
ورحمة وبشرى للمسلمين " (٣) •

وليس معنى شمول الشريعة وكمالها بجميع مطلبات الحياة هو النصية
على كل جزئية بعينها • فهذا أمر متعذر وتحميل للنصوص ما لا تحتمله • وإنما
المراد أنها جاءت بتفصيل بعض الأمور التي لا تتغير ولا تتأثر بالزمان والمكان
والظروف المحيطة • أما ما يتأثر بموامل الحياة المحيطة فقد جاءت الشريعة
له بالقواعد الكلية التي منها يمكن أستنباط الأحكام المختلفة بالوسائل المشروعة •
وفي هذا يقول الامام الشاطبي رحمه الله " لو كان المراد بالآية - اليوم
أكملت لكم دينكم • - الكمال بحسب تحصيل الجزئيات بالفعل فالجزئيات لا
نهاية لها فلا تنحصر بمرسوم وقد نص العلماء على هذا المعنى • فانما
المراد الكمال بحسب ما يحتاج اليه من القواعد الكلية التي يجرى عليها
ما لا نهاية له من النوازل " (٤) • هـ •

(١) سورة المائدة آية ٣ •

(٢) سورة الأنعام آية ٣٨ •

(٣) سورة النحل آية ٩ •

(٤) الاعتصام ٣٠٥/٢ ط • التجاريم •

فما يحدث وجد من أقضية لا بد وأن يوجد في الشريعة من القواعد الكلية أو الجزئية التي يمكن أن يرد إليها حكم هذه القضية ، أو يقاس عليها . وهذه هي مهمة المجتهد كما قال عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه " يجد للناس من الأقضية بقدر ما أحدثوا من فجور " . ولا فلا معنى لعموم الشريعة وشمولها لجميع ما تحتاجه البشرية من أحكام .

ويقول شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله : (الصواب الذي عليه جمهور أئمة المسلمين أن النصوص وافية بجمهور أحكام أفعال المباد . ومنهم من يقول انها وافية بجميع ذلك ، وانما أنكر ذلك من أنكره لأنه لم يفهم معاني النصوص العامة التي هي أقوال الله ورسوله وشمولها لأحكام أفعال المباد وذلك أن الله بعث محمدا صلى الله عليه وسلم بجوامع الكلم فيتكلم بالكلمة الجامعة العامة التي هي قضية كلية وقاعدة عامة تتناول أنواعا كثيرة ، وتلك الانواع تتناول أعيانا لا تحصى . فـ بهذا الوجه تكون النصوص محيطة بأحكام أفعال المباد " (١) ١٠١ هـ . وقد وصف تلميذه ابن القيم رحمه الله هذه النقطة بأنها : " موضع مزية أقسام ، ومضله أنهم ، وهو مقام ضنك ، ومعترك صعب . فرط فيه طائفة فمطلوا الحدود وضيعوا الحقوق وجروا أهل الفجور على الفساد . وجعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم بمصالح المباد محتاجة الى غيرها وسدوا على نفوسهم طرقا صحيحة من طرق معرفة الحق والتنفيد له مع علمهم وعلم غيرهم قطعا أنه حق مطابق للواقع ، ظنا منهم منافاتها لقواعد الشرع ، ولعمر الله انها لم تناف ما جاء به الرسول - صلى الله عليه وسلم - وان نافيت ما فهموه من شريعته باجتهادهم والذي أوجب لهم ذلك نوع تقصير في معرفة

(١) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية . ١٩ ص ٢٨٠ .

وقريب من هذا النص في منهاج السنة ١٦٣/٣ .

الواقع ، وتنزيل أحدهما على الآخر ، فلما رأى ولاية الأمور نلتك وإن المناس لا يستقيم لهم أمرهم إلا بأمر وراء ما فهمه هو لا من الشريعة أحدثوا من أوضاع سياستهم شرا طويلا وفسادا عريضا .. " إلى أن قال " وأفرطت طائفة أخرى قابلت هذه الطائفة فسوغت من ذلك ما ينافي حكم الله ورسوله وكلا الطائفتين أتيت من تقصيرها في معرفة ما بعث الله به ورسوله - صلي الله عليه وسلم - وأنزل به كتبه . " (١) ١٠ هـ .

فالمقصود أن شريعة الله وانية بكل ما تحتاجه البشرية وما من قضية إلا ولها في كتاب الله وسنة رسوله صلي الله عليه وسلم حكم ، إما نصا أو ظاهرا أو استنباطا أو غير ذلك من الدلالات علم ذلك من علمه وجهله من جهله (٢) ، والا لكان ذلك تكديبا . الله عز وجل القائل " اليوم

(١) الطرق الحكيمة لابن القيم ص ١٣ ، ١٤ وانظر اعلام الموقعين لسه ٣٧٥ / ٤ .

(٢) يقول ابن رجب الحنبلي رحمه الله " ما ينبغي أن يعلم أن ذكر الشيء بالتحليل والتحريم ما قد يخفي فهمه من نصوص الكتاب والسنة فان دلالة هذه النصوص قد تكون بالنص والتصریح ، وقد تكون بطريق المصوم والشمول ، وقد تكون بطريق الفحوى والتنبيه .. وقد تكون دلالاته بطريق مفهوم المخالفة ... وقد أخذ الأكثرون بذلك وجعلوه حجة ، وقد تكون دلالاته من باب القياس فاذا نص الشارع صلي الله عليه وسلم على حكم في شيء لمعنى من المعاني وكان ذلك المعنى موجودا في غيره فانه يتمدى الحكم الى كل ما وجد فيه ذلك المعنى عند جمهور العلماء وهو من باب العدل والميزان الذي أنزله الله وأمر بالاعتبار به . فهذا كله ما يعرف به دلالة النصوص على التحليل والتحريم " ١٠ هـ .
جامع العلوم والحكم ص ٢٦٧ .

أكملت لكم دينكم ٠٠ الآية (١) واستقصاه لشرعه وليبيان الله ورسوله موحكما عليه بعدم الكلفة للناس عند المتنازع وقد قال عز وجل " فإن تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر نلتك خير وأحسن تأويلا " (٢) وملاحظ في التعبير انه قال " في شئ " وهي نكرة في سياق الشرط فتدل على العموم أي كل شئ صغيرا كان أو كبيرا، والتنازع شامل لأمر الدين والدنيا - وكذلك الآية الأخرى : " فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ٠٠ الآية (٣) فان اسم الموصول مع صلته من صيغ العموم عند الأصوليين وغيرهم ، وذلك العموم والشمول هو من ناحية الأجناس والأنواع ، كما أنه من ناحية القدر فلا فرق هنا بين نوع ونوع كما أنه لا فرق بين القليل والكثير .

والمراد بالتحاكم الى الله والرسول أي الى كتاب الله وسنة رسوله (٤)

صلى الله عليه وسلم .

وبعد أن تبين لنا هذا كان لزاما علينا معرفة ما هي الأمور التي بينت الشريعة فيها الكليات والجزئيات التفصيلية الدقيقة ، وما هي الأمور التي أعطت فيها القواعد الكلية للمعاملة وسفوت التفصيلات لمجتهدى الأمة ينظرون في القواعد الشرعية الكلية والأحكام الأخرى ويقيسون بعضها على بعض مع مراعاة المصالح والقواعد الأصولية العامة التي راعتها الشريعة عموما ، وما هي المسائل التي أباح الله لنا إشغال العقول فيها والبحث عنها وعن دقائقها . كان لزاما علينا معرفتها وتفصيلها حتى لا يلتبس علينا الأمر ونكون على بينة من أمرنا .

(١) سورة المائدة آية ٣ .

(٢) سورة النساء آية ٥٩ .

(٣) سورة النساء آية ٦٥ .

(٤) كما فسره بذلك مجاهد وغيره من السلف انظر تفسير القرآن العظيم لابن كثير

لهذا نستطيع أن نقسم الحياة البشرية الى ثلاثة أقسام لا تـُخلو
من أحدها (١) وهى :

- ١ - جوانب ثابتة متعلقة بحقيقة الانسان ذاته : لا تتغير ^{بتفسير} الظروف والأحوال ولا تتبدل إطلاقاً ، فهذه جاءت الشريعة لها بأحكام تفصيلية دقيقة وواضحة وذلك كالأحكام الأسرة والحدود والشعائر التعبدية ونحو ذلك .
- ٢ - جوانب ثابتة الجوهر والهدف ولكنها متجددة الصور ومتغيرة الأساليب لارتباطها بتغيرات الزمان والمكان ، فهذه جاءت الشريعة لها بأحكام كلية وقواعد عامة تحفظ الجانب الثابت فيه وتبقي الجوانب ذات العلاقة بالتفسير مسموح المجال فيها للمجتهد الذى ملك أدوات الاجتهاد أن يبين جزئياتها الدقيقة المناسبة لتلك الفترة ، وذلك كالمناهج الاقتصادية للدولة والخطة التعليمية والادارية والانظمة المرورية وقوانين السير ونحو ذلك ، فمثلا المنهج الاقتصادي قد وضعت له الشريعة قواعد عامة وكمليات ثابتة لا تتغير ولا بد من مراعاتها والسير على ضوئها عند رسم أى منهج فى أى عصر أو عصر . فقد أوضحت الشريعة أن المالك لله عز وجل والبشر مستخلفون فيه . وأوضحت وجوب تأمين الضروريات لكل فرد ، وتحريم أكل أموال الناس بالباطل فى أى صورة من صورها ، وتحريم الميراث والمكوس والنهي عن الاحتكار والجشع وتقرير حق الملكية الفردية ، والنهي عن أن يكون لدولة بـيـن الأغنياء والحث على الانفاق ووجوبه فى بعض الأحيان (٢) ، وأوجبت

(١) انظر العلمانية نشأتها وتطورها وآثارها فى الحياة الاسلامية المعاصرة . سفر بن عبد الرحمن الحوالي ص ٦٩٥ " بتصرف " من مطبوعات مركز البحث العلمى و احياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى ط ٠ أولى ١٤٠٢ هـ .

(٢) قياسات من الرسول لفضيلة الاستاذ محمد قطب ص ١٩١ .

الزكاة وينت أنصبتها ومصارفها وجميع دقائقها .. الى غير ذلك ..
أما وضع الخطط الاقتصادية وطرق الاستثمار وتحديد الأنظمة
الكفيلة باعطاء كل ذي حق حقه وحفظ أموال المسلمين من عبث
المابثين وكيفية التعامل المباح بين المؤسسات العامة والخاصة
واشراف الدولة .. الخ فهذا راجع الى اجتهاد الأمة في إطار تلك
القواعد والقيود العامة يقول الدكتور محمد عبد الجواد محمد " من
الواجب أن تؤخذ معظم (بل : كل) الأحكام والقواعد التي
وضعتها هذه النظم (أى الوضعيه) من الأحكام والقواعد التي استنبطها
الفقهاء المسلمون في المذاهب الفقهية المختلفة .. لما المعاملات التي
جدت بسبب المخترعات الحديثه فمن الممكن وضع أحكام لها بطريق
القياس أو الاقتباس في حدود القواعد الأصولية في الفقه الاسلامي (١)
وهذا تأخذ الصبغة الشرعية .

لكن يشترط في هذا المجتهد المستنبط أن يكون مالكا لأدوات
الاجتهاد وأهله (٢) كما يشترط الايصادم نصا شرعيا ، فليس
من حق أى موظف أو مستشار قانوني لا يعرف من الاسلام الاسمه ان
يقوم برسم هذه الخطط والانظمة .

(١) التطور التشريعي في المملكة العربية السعودية د . محمد عبد الجواد

محمد ص ١٨ .

(٢) اشترط علماء الأصول في المجتهد عدة شروط نجملها فيما يلي :

- ١ - أن يكون عارفا بالكتاب والسنة بأن يعرف مظاهر الأحكام وكيفية
استنباطها ، وان يكون عارفا بأسباب النزول وما ورد في تفسيرها
وتأويلاتها وبالناسخ والمنسوخ وصحة الحديث من ضعفه .
- ٢ - أن يكون عارفا بالاجماع وحججه ومضان وجوده .
- ٣ - ان يكون عالما بوجوه القياس وعقل الأحكام والحكم التشريعية التي شرعت
من أجلها الأحكام .
- ٤ - أن يعرف من النحو والفقه ما يكفيه في معرفة ما يتعلق بالكتاب
والسنة من نص ظاهر ومجمل وحقيقة ومجاز وعام وخاص =

وقد وضع الامام الشافعي قاعدة جلية دقيقة في نحو هـ
ولكنه لم يضعها في الدين يشرعون القوانين عن مصادر غير اسلامية
فقد كانت بلاد الاسلام اذ ذاك بريئة من هذا المار ، ولكنه وضعها
في المجتهدين العلماء من المسلمين الذين يستنبطون الأحكام قبل
أن يثبتوا ما ورد في الكتاب والسنة الصحيحة ، ويقسرون ويجتهدون
برأيهم على غير أساس صحيح حتى ولو وافق الصواب حيث يقسول :
(ومن تكلف ما جهل ، وما لم تثبت معرفته كانت موافقته للصواب -
ان وافقه من حيث لا يعرفه - غير محمود) والله أعلم ، وكان بخطه
غير معذور اذا ما نطق فيما لا يحيط علمه بالفرق بين الخطأ والصواب
فيه) (١) يقول الاستاذ أحمد شاکر تعليقا على هذا : " ومعنى
هذا واضح أن المجتهد في الفقه الاسلامي على قواعد الاسلام لا يكون
معذورا اذا ما كان اجتهاده على غير أساس من معرفة ، وعن غير
ثبت في البحث عن أدلة الكتاب والسنة حتى لو أصاب في الحكم
اذ تكون إصابته مصادفة لم تبين على دليل ولم تبين على يقين
ولم تبين على اجتهاد صحيح -
أما الذي يجتهد ويتشيع على قواعد خارجة عن قواعد الاسلام
فانه لا يكون مجتهدا ولا يكون مسلما إذ قصد إلى وضع ما يراه من

= ومطلق وقيد .. الخ .

هـ - أن يكون عنده ملكة الاستنباط وأن يكون ذكي الفؤاد متوقفا
الذهن وأن يكون خبيرا بوقائع وأحوال الناس ومعاملاتهم
ومصالحهم .. فاذا تعذرت هذه الشروط فالأمثل الأمثل

أنظر في ذلك روضة الناظر لابن قدامة ص ١٩٠ والمدخل إلى
مذهب الامام أحمد لابن بدران ص ١٨١ وعلم أصول الفقه لعبد الوهاب

خلاف ص ٢١٨

(١) الرسالة للامام الشافعي تحقيق أحمد شاکر ص ٥٣ ط . ثانية ١٣٩٩ هـ . ن .
مكتبة دار السترات ..

الأحكام وافقت الاسلام أم خالفته ، فكانت موافقة للصواب ان وافقه من حيث لا يعرفه بل من حيث لا يقصده غير محمود ، بل كانوا بها لا يقلون عنهم كفرا حين يخالفون هذا وهذا بديهي (١) (٢) .

٣ - أما الأمور الدنيوية المحضة كأساليب تطوير الزراعة والصناعة والتمسرف على خصائص المادة والاستفادة منها في عمارة الأرض وسائر الأنشطة البشرية التي لا علاقة لها بالتحليل أو التحريم ولا بالهدى والضلال فهذه قد وكلها الله الى نفس الانسان ليجد ويجتهد ويبحث ويعمل فيها بحسب ما يوصله عقله وتفكيره . وهذه هي التي قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم " أنتم أعلم بأمور دنياكم " (٢) وهذه مندرجة تحت حكم الاباحة الا أنها تبقى خاضعة للغاية الاساسية من الوجود وهي العبادة كما قال تعالى " وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون " (٣) فاذا أريد بهذه الأعمال وجه الله والتقوى على طاعته ونصره دينه فانها تكون داخله في مفهوم العبادة وثاب المبد على فعلها وان اريد بها المكابرة والسرمان والتعلي على الله ومحاربة الله ورسوله فانه يحاقب عليها .

والآن بعد أن عرفنا شمولية الشريعة لجميع جوانب الحياة بقى علينا أن نعرف حكم من لم يسوس الدنيا بهذا الدين — أو بعبارة أخرى من لم يحكم دين الله في شؤون هذه الحياة واستبداله بالقوانين الوضعية التي وضعها البشر ، ولن نجد كبير عنا في البحث عن هذا الحكم فقد بينه الله عز وجل في العديد من الآيات الصريحة .

-
- (١) انظر تعليقة على مسند الامام أحمد (٣٠٤ / ٦) .
 (٢) رواه مسلم ك (الفضائل) ب : وجوب امثال ما قاله صلى الله عليه وسلم شرعا دون ما ذكره من معاش الدنيا ح : ٢٣٦٣ (١٨٣٦ / ٤) وابن ماجه قى ك : الرهون ب : (١٥) تلقيح النخل ح : ١٤٧١ (٨٢٥ / ٢) وأحمد في المسند ١٥٢ / ٣
 (٣) سورة الذاريات آية ٥٦ .

١ - فمنها قوله عز وجل : " ألم تر الى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا الى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا " (١) والذي يظهر من أول وهلة من التعبير بقوله " يزعمون " التكذيب لهم فيما ادعوه من الايمان فيكون الله قد نفى عنهم الايمان بسبب التحاكم الى غير شرع الله وذلك لأنه لا يجتمع التحاكم الى غير شرع الله مع الايمان في قلب عبد أصلا ، بل أحدهما ينافي الآخر ولا يكون هناك إيمان حقا الا بعد الكفر بالطاغوت كما قال عز وجل " فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم " (٢) وهذا هو معنى " لا اله الا الله " .

والطاغوت : " مشتق من الطفيان وهو مجاوزة الحد فكل من حكم بغير ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم أو حاكم الى غير ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم فقد حكم بالطاغوت وحاكم اليه وذلك أن من حق كل أحد أن يكون حاكما بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم فقط لا بخلافه كما أن من حق كل أحد أن يحاكم الى ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم فمن حكم بخلافه أو حاكم الى خلافه فقد طفى وجاوز حده أو تحكما فصار بذلك طاغوتا لتجاوزه حده " (٣) .

(١) سورة النساء آية ٦٠ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٥٦ .

(٣) تحكيم القوانين للشيخ محمد بن إبراهيم ص ٣٠

٢ - ومن الأدلة أيضا قوله عز وجل " فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما " (١) فهنا نرى أن الله عز وجل يقسم بذاته العلية علي نفي الايمان عن من لم يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يكتف بمجرد التحكيم فقط بل أضاف اليه عدم وجود شيء من الحرج في نفوسهم ، ولم يكتف بذلك أيضا بل لا بد من الانقياد المطلق والتسليم التام لحكمه صلى الله عليه وسلم .

ونجد أيضا أن الله عز وجل قد أطلق على من لم يحكم بما أنزل الله الكفر والظلم والفسوق فقال عز وجل " ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون " (٢) " ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون " (٣) و " ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون " (٤) وقد روى انها نزلت في أهل الكتاب لما حرفوا دينهم وهي - وان ثبت ذلك - فهي عامة في كل من لم يحكم بما أنزل الله لأن المبره بمصوم اللفظ بخصوص السبب ، وقد رد علي المقائلين بهذا القول حذيفة رضى الله عنه فقال " نعم الاخوة لكم بنو اسرائيل ، ان كانت لهم كل مرة ، ولكم كل حلوه ، كلا والله لتسلكن طريقهم قدر الشراك " (٥) وقيل فيها أيضا انها " كفر دون كفر " أى غير ناقل من الملة كما روى ذلك عن ابن عباس وطاوس وغيرهما (٦) .

(١) سورة النساء آية ٦٥ .

(٢) سورة المائدة آية ٤٤ .

(٣) سورة المائدة آية ٤٥ .

(٤) سورة المائدة آية ٤٧ .

(٥) تفسير الطبرى ٢٥٣/٦ .

(٦) انظر تفسير الطبرى ٢٥٦/٦ .

والحق أنها تبقى على إطلاقها فقد يخرج من الملة وقد يكسبون
كفرا أصغر بحسب حال الحاكم كما قال شارح الطحاوية " انه ان اعتقد
- أى الحاكم - أن الحكم بخير ما أنزل الله غير واجب ، وأنه مخير
فيه ، أو استهان به مع تيقنه أنه حكم الله فهذا كفر أكبره
وان اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله ، وعلمه في هذه الواقعة ،
وعدل عنه مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة ، فهذا عاص ويسمى
كافرا كفرا مجازيا أو كفرا أصغر " (١) . قلت وعلى هذا يحمل تفسير
ابن عباس وطاوس رضي الله عنهما الكفر بأنه كفر دون كفر .

وقد أوسع الموضوع بحثا الشيخ محمد بن ابراهيم رحمه الله
تعالى - مفتي الديار السعودية سابقا - فقال : " ومن الممتنع
أن يسيي الله سبحانه وتعالى الحاكم بخير ما أنزل الله كافرا ولا يكون
كافرا ، بل هو كافر مطلقا اما كفر عمل أو كفر اعتقاد . . .
قال : " أما الأول : وهو كفر الاعتقاد فهو أنواع
أحدها : أن يجحد الحاكم بخير ما أنزل الله أحقية حكم الله
ورسوله ، وهو معنى ما روى عن ابن عباس واختاره ابن جرير
أن ذلك جحود ما أنزل الله من الحكم الشرعي ، وهذا
لا نزاع فيه بين أهل العلم . . .

الثانى : أن لا يجحد الحاكم بخير ما أنزل الله كون حكم الله
ورسوله حقا لكن اعتقد أن حكم غير الرسول صلى الله عليه
وسلم أحسن من حكمه وأتم وأشمل لما يحتاجه الناس من

الحكم بينهم عند المتنازع اما مطلقا أو بالنسبة إلى ما استجلبه من الحوادث التي نشأت مع تطور الزمان وتغير الأحوال ، وهذا أيضا لا ريب أنه كفر لتفضيله أحكام المخلوقين التي هي محض زبالة الأذهان وصرف حثالة الأحكام عن حكم الحكيم الخبير ...

الثالث - الا يعتقد كونه أحسن من حكم الله ورسوله - صلى الله عليه وسلم - لكن اعتقد أنه مثله فهذا كالتويعين الذين قبله في كونه كانوا الكفر الناقل عن الملة لما يقتضيه ذلك من تسوية المخلوق بالخالق ...

الرابع - الا يعتقد كون حكم الحاكم بغير ما أنزل الله مماثلا لحكم الله ورسوله فضلا عن أن يعتقد كونه أحسن منه لكن اعتقد جواز الحكم بما يخالف حكم الله ورسوله فهذا كالذى قبله يصدق عليه ما يصدق عليه لاعتقاده جواز ما علم بالنصوص الصريحة القاطعة تحريمه .

الخامس - وهو أعظمها وأشملها وأظهرها معاندة للشرع ومكابرة لأحكامه ومشاقة لله ورسوله ومضاهاة بالمحاكم الشرعية اعدادا وامدادا وارصادا وتأصيلا وتقريرا وتشكيلا وتنهجا وحكما والزاما ومراجع ومستندات ، فكما أن للمحاكم مراجع مستندات مرجعها كلها إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، فلهذه المحاكم مراجع هي القانون المطلق من شرائع شتى وقوانين كثيرة كالقانون الفرنسي والقانون الأمريكي والقانون البريطاني وغيرها من القوانين ومن مذاهب بعض المذهبين المنتسبين إلى الشريعة وغير ذلك . فهذه المحاكم الآن في كثير من أمصار الاسلام مهيأة مكلمة مفتوحة الابواب والناس إليها أسراب إثر أسراب يحكم حكمها بما يخالف حكم السنة والكتاب من أحكام ذلك القانون وتلزمهم به وتقرهم

عليه وتختتمه عليهم ، فأى كفر فوق هذا الكفر وأى مناقضة
لله شهادة بأن محمدا رسول الله بعد هذه المناقضة...

السادس : ما يحكم به كثير من رؤساء العشائر والقبائل من البوادي ونحوهم
من حكايات آبائهم وأجدادهم وعاداتهم التي يسمونها (سلوهم)
يتوارثون ذلك منهم ويحكمون به ويحصلون على التحاكم اليه عند
النزاع بقاء على أحكام الجاهلية وأعراضا ورغبة عن حكم الله
ورسوله فلا حول ولا قوة الا بالله .

وأما القسم الثاني من حى كفر الحاكم بغير ما أنزل الله وهو
الذى لا يخرج عن الملة فقد تقدم تفسير ابن عباس رضي الله عنهما
لقول الله عز وجل " ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون " .
قد شمل ذلك القسم وذلك في قوله رضي الله عنه في الآية " كفر
دون كفر " وقوله ليس بالكفر الذى تذهبون اليه " ا . هـ وذلك أن
تحمله شهوته وهواه على الحكم في الأقضية بغير ما أنزل الله مع اعتقاده
أن حكم الله ورسوله هو الحق واعترافه على نفسه بالخطأ ومجانبة
الهدى . " ا . هـ (١)

والآيات في حكم الحاكم بغير ما أنزل الله كثيرة يصعب استقصاؤها
منها قوله تعالى في سورة التوبة " اتخذوا أبنائهم ورهبانهم أربابا
من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا الا ليعبدوا الله واحدا
لا اله الا هو سبحانه عما يشركون " (٢) ويفسرهما حديث عدى بن حاتم

(١) تحكيم القوانين لمحمد بن ابراهيم ص ٥ - ٨ وقد نقلته بطوله مع
الاختصار قدر الامكان لأهميته وقوته العلمية وللحاجة الماسة اليه خصوصا

في عصرنا الحاضر .

(٢) سورة التوبة آية ٣١ .

رضي الله عنه عندما سمع النبي صلى الله عليه وسلم يتلوها فقال :
يا رسول الله لسنّا نعبدهم ، قال : أليسوا يحلون لكم ما حرم الله
فتحلونه ؟ ويحرمون ما أحل الله فتجربونه ؟ قال : بلى ، قال : فتلك
عبادتهم " (١) .

فالحاكم الذى يشرع للناس فيحصل لهم ما حرم الله ويحرم عليهم ما أحله
الله قد جعل نفسه ربا لهم .

ومنها كذلك في سورة النور " .. ويقولون آمنا بالله وبالرسول
وأطعنا ثم يتولى فريق منهم من بعد ذلك وما أولئك بالمؤمنين ، وإذا
دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فريق منهم معرضون .. " الس
قوله " إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم
أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون " (٢) .

ومنها قوله تعالى في سورة محمد صلى الله عليه وسلم : " إن الذين
ارتدوا على أديبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى الشيطان سول لهم
وأملى لهم ، ذلك بأنهم قالوا للذين كرهوا ما نزل الله سنطيعكم فسي
بعض الأمر ... " (٣)

(١) رواه الترمذى في ك : التفسير تفسير سورة التوبة ح : ٣٠٩٥ (١٥ / ٢٧٨)

وقال هذا حديث غريب ، ورواه ابن جرير في تفسيره (١١٤ / ١٠) وابن
سعد وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبو الشيخ وابن
مردويه والبيهقي . انظر تحفة الأحوذى ٤٩٤ / ٨ وحسنه شيخ
الاسلام ابن تيمية في كتاب الايمان ص ٦٤ وحسنه من المعاصرين الألبانى
في كتابه غاية المرام في تخریج أحاديث للحلال والحرام ص ٢٠ رقم (٦) .

(٢) سورة النور الآيات (٤٧ - ٥١)

(٣) سورة محمد الآيات (٢٥ - ٢٦) .

وقد سى الله سبحانه وتعالى هذا النوع من الحكم بأنه "حكم
الجاهلية" وذلك في قوله "أفحكم الجاهلية يبغون" ومن أحسن
من الله حكما لقوم يوقنون" (١) فجعل الحكم حكيمين لا ثالث لهما :
حكم إسلامي وهو الحكم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم
وحكم جاهلي وهو ما خالف ذلك .

وليس الجاهلية فترة محددة من الزمان والمكان انتهت ، إنما
كل مجتمع يحكم بغير ما أنزل الله فهو مجتمع جاهلي مهما أوتوا من
قوة مادية ومن كشافات علمية خارقة ، وقد قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : " أبغض الناس الى الله ثلاثة " وذكر منهم (مـ)
في الاسلام سنة الجاهلية (٢) وقال الحسن البصري رضي الله عنه
" من حكم بغير ما أنزل الله فحكم الجاهلية " (٣) . وقال ابن حجر :
" كل معصية تؤخذ من ترك واجب أو فعل محرم فهي من أخلاق
الجاهلية " (٤) .

ومن ذلك ما ابتلي به المسلمون اليوم من تسلط بعض الطغاة
على مقاليد الحكم واتخاذهم حكم الجاهلية شرعة ومنهاجا لهم وتركهم
حكم الله ورواهم ظهريا كأنهم لا يعلمون ، يقول الاستاذ أحمد شاكـر
رحمه الله : " نرى في بعض بلاد المسلمين قوانين ضرت عليها
نقلت عن أوروبا الوثنية الملحده ، وهي قوانين تخالف الاسلام مخالفة
جوهرية في كثير من أصولها وفروعها ، بل ان في بعضها ما ينقض الاسلام

(١) سورة المائدة آية ٥٥ .

(٢) رواه البخارى في ك : الديات ، ب : ٩ (فتح البارى ١٢ / ٢١٠) .

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ١ / ٥١٠ .

(٤) فتح البارى ١ / ٨٥ .

ويهدمه وذلك أمر واضح بديهي لا يخالف فيه الا من يخالط نفسه
ويجهل دينه أو يعاديه من حيث يشعر أو لا يشعر • وهي في كثير
من أحكامها أيضا توافق التشريع الاسلامي أو لا تنافيه على الأقل •
وان العمل بها في بلاد المسلمين غير جائز حتى فيما يوافق
التشريع الاسلامي • لأن من وضعها حين وضعها لم ينظر الى موافقتها
للاسلام أو مخالفتها • انما نظر الى موافقتها الى قوانين أوروبا
أو لمبادئها وقواعدها وجعلها هي الأصل الذي يرجع اليه فهو آثم
مرتد بهذا سواء أوضع حكما موافقا للاسلام أم مخالفا له • (١) •

ويرى فضيلته أن الواقع في هذا الجرم العظيم من الناس ثلاثة وهم :

١ - المتشريع : (ويقصد بها في مصطلحاتهم الهيئة التشريعية • وعلى رأسهم
الأمير ذلك • وهو الحاكم الأعلى للدولة • الذي يعين الهيئة ويأمرها بذلك
ويحدد لها مهمتها ويصادق على ما تتبناه من تشريعات) قال عنه : " فانه

يضع هذه القوانين وهو يعتقد صحتها وصحة ما
يحمل • فهذا أمره بين وان صام وصلى وزعم
أنه مسلم " (٢) •

٢ - الدافع : (وهو الذي يدافع عن هذه القوانين ويغذيها)
قال عنه : " فانه يدافع بالحق وبالباطل فإذا ما
دافع بالباطل المخالف للاسلام معتقدا صحته فهو
كزميله المتشريع وان كان غير ذلك كان منافقا خالصا
مهما يعتذر بأنه يؤدي واجب الدفاع " (٣) •

(١) انظر تعليقه على مسند الامام أحمد ٣٠٣/٦ •

(٢) انظر تعليقه على المسند ٣٠٥/٦ •

(٣) نفس المرجع •

٣ - الحاكم : وهو الذى يقضى ويحكم بين الناس بهند
القوانين فمن هذا يقول الاستاذ أحمد شاكرو:
" قد يكون له في نفسه عذر حين يحكم
بما يوافق الاسلام من هذه القوانين وان كان
التحقيق الدقيق لا يجعل لهذا العذر قيمة .
أما حين يحكم بما ينافي الاسلام مما نص عليه
الكتاب والسنة ، وما تدل عليه الدلائل منها
فانه على اليقين ما يدخل في هذا الحديث
(يقصد حديث وعلى المرء السمع والطاعة
فيما أحب أو كره الا أن يؤمر بمعصية فلا سمع
ولا طاعة) قد أمر بمعصية القوانين التي
يرى أن عليه واجبا أن يطيعها أمرته بمعصية
بل بما هو أشد من المعصية أن يخالف كتاب
الله وسنة رسوله فلا سمع ولا طاعة ، فان سمع
وأطاع كان عليه من الوزر ما كان على أمره الذى
وضع هذه القوانين وكان كمثله سواء " (١) .

كما يمكن أن يضاف الى ما ذكره الشيخ منصف رابع وهو " المحكوم " خاصة اذا رضي وتابع ، فعلى المحكوم الا يتحاكم اليها وأن يبين حرمة ذلك وأن يسعى في سبيل مقاومتها والتحاكم الى شرع الله قدر استطاعته ولا يكلف الله نفسا الا وسعها وقد قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الذى روته أم سلمة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال : انه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون فمن كره فقد برئ ومن أنكر فقد سلم ولكن من رضي وتابع " (١) أما في حالة الاجبار والضرورة الشرعية فالضرورة تقدر بقدرها .

والآن بعد أن عرفنا وجوب سياسة الدنيا بشرح الله المنزل ، وأنه لا مجال للتردد ولا للتخيير ، فالقضية قضية إيمان أو كفر ، قضية اسلام أولا اسلام . فلا غرابة أن يكون هذا من أهم مقاصد الامامة العظمى وهو غايتها وهدفها الذي من أجله شرعت ، نود أن نتصرف على بعض المقاصد الفرعية الناتجة عن هذه الحقيقة الكلية فمنها :

١ - العدل ورفع الظلم :

وهذا من أهم المقاصد وأسمى المطالب التي أمر الاسلام بتطبيقها . ولم يجعل للاسلام الالتزام بهذا الأمر خلاصا بالحكام فحسب ، بل أمر كل انسان بالعدل في جميع أموره التي يزاولها سواء في ذلك ما يتصل بالأسرة أو بالجار أو بغير ذلك .

وقد تطابق على وجوب العدل آيات الكتاب الحكيم وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . أما الآيات فكثيرة جدا منها :

قوله عز وجل : " إن الله يأمر بالعدل والاحسان وايتساء ذى القربى ومنهى عن المنكر والمنكر والمنكر والمنكر والمنكر لمنكم تذكرون " (٢) .

(١) رواه مسلم ك : الامارة ، ب : وجوب الانكار على الأمراء فيما يخالف الشرع

ح : ١٨٥٤ (١٤٨١/٣)

(٢) سورة النحل آية ٩٠ .

ومنها قوله عز وجل : " ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات السليمة إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعا بصيرا " (١) .

ومنها قوله عز وجل " إذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى وبعهد الله أوفوا ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون " (٢) .

بل قد أوجب الله العدل حتى مع الأعداء قال تعالى (ولا يجزمنكم خيبان قوم على ألا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب للتقوى ، واتقوا الله ان الله خبير بما تعملون) (٣) وأمر نبيه داود عليه السلام بالحكم بالعدل - وهو الحق - ونهاه عن اتباع الهوى مع أنه نبي معصوم فقال عز وجل " يا داود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله " ان الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب " (٤) الى غير ذلك من الآيات .

أما الأحاديث النبوية فكثيرة أيضا منها .

١ - حديث السبعة الذين يظلمهم الله يوم لا ظل الا ظله وذكر منهم

" امام عادل " (٥) .

(١) سورة النساء آية ٥٨ .

(٢) سورة الانعام آية ١٩٥ .

(٣) سورة المائدة آية ٨ .

(٤) سورة ص آية ٢٦ .

(٥) متفق عليه رواه البخاري في ك : الحدود ، ب : (١٩) (فتح الباري

١١٢/١٢) ومسلم في ك : الزكاة ب : اخفاء الصدقة ح : ١٠٣١ (١٥٥/٢)

ورواه الترمذي في ك : الزهد ب : في الحب في الله : ٢٣٩١ (٥٩٨/٤)

والنسائي في ك : آداب القضاة ب : ٧٨ (٢٢٢/٨) ومالك في الموطأ

في ك : الشعر ب : ما جاء في المتحابين في الله (٩٥٢/٢) .

٢ - ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : " ليس من وال أمة قلت أو كثرت لا يعدل فيها الا كبسه الله تبارك وتعالى على وجهه غسي النار " (١) .

٣ - ومنها ما روى عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (ما من أمير عشرة الا يؤتى به يوم القيامة مفلولا لا يفكه الا العدل أو يوقفه الجور) (٢) .

٤ - ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : " المقسطون على منابر من نور على يمين الرحمن وكلتا يديه يمين هم الذين يعدلون في حكمهم وأهملهم وما ولوا " (٣) .

٥ - وقد روى أبو عبيد بسنده الى أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لعمل الامام العادل نفسى رعيته يوما واحدا أفضل من عبادة العابد في أهله مائة عام أو خمسين عاما " (٤) شك هشيم (وهو شيخ أبي عبيد) الى

(١) رواه الامام أحمد في المسند (٢٥/٥) والبخارى بنحوه (الفتح الرباني ١٤/٢٣) .

(٢) رواه الامام أحمد في المسند وقال الهيثمي : اسناده جيد ورجاله رجال الصحيح وقال المنذرى : أخرجه البزار باسناد رجاله رجال الصحيح انظر الفتح الرباني ١٤/٢٣ ورواه الدارمي في سننه (٢٤٠/٢) .

(٣) رواه مسلم في ك : الاشارة ب : فضيلة الامام العادل ح : ١٨٢٧ (١٤٥٨/٣) وأخرجه النسائي في ك : أدلب القضاة ب : فضل الحاكم العادل في حكمه (٢٢١/٨) ورواه أحمد نفسى المسند ١٦٠/٢ .

(٤) الأموال ص ١٣ .

غير ذلك من الأحاديث الكثيرة .

وفي مقابل ذلك ندد الاسلام بالظلم والظالمين وتوعدهم ، والآيات والأحاديث في هذا كثيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم : " ان الله ليملي للظالم حتى إذا أخذه لم يفلته " (١) .

وقد جعل الله الظلم من أسباب هلاك الأمم فما من دولة يتفشى فيها الظلم الا ويبدأ فيها الالهيّار وحلت عليها عقوبة الله تعالى قال تعالى " وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهي ظالمة إن أخذه ^{اليوم} شديد " (٢)

قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله : " ان العدل نظام كل شئ ، فاذا أقيم أمر الدنيا بسعدل قامت وان لم يكن لصاحبها في الآخرة من خلاق وان لم تقم بسعدل لم تقم وان كان لصاحبها من الايمان ما يجزى به في الآخرة " (٣) .

والعدل الحق لا يكون الا بتطبيق أحكام الشريعة التي تضمنت العدل كل العدل في إعطاء الحقوق لأصحابها وتنظيم العلاقات بين الناس تنظيماً عادلاً . وان من أكبر الظلم وأخطره أن يتعدى حاكم من الحكام على حق من حقوق الله تعالى فيقوم بالتشريع للأمة التي يرعاها . وفي هذا يكون ظالماً لنفسه بأن عرضها لفضب الله وسخطه وأجلها دار البوار فتعدى حدوده وطمس على حق من حقوق الله عز وجل لا يجوز الا له . وكذلك يكون ظالماً للرعية التي تحت يده حيث حرّمهم من عدل الله وشرعه ، وحملهم من الآثام والاوزار بسبب إجبارهم

(١) رواه البخارى في تفسير سورة هود (فتح البارى ٨/٣٥٤) ومسلم فسي

ك : السبب : تحريم الظلم ح : ٢٥٨٣ (١٩٩٧/٤) .

(٢) سورة هود آية ١٠٢ .

(٣) الحسبه ص ٩٤ .

على التحاكم الى الطائفتين^{ورضاهم} وقد رأينا فيما سبق ما في ذلك من الوعيد .

وللمعدل صور شتى منها القيام بمنع الظلم وإزالته عن المظلوم ومنع انتهاك حرمت الناس وحقوقهم المتعلقة بأنفسهم وأعراضهم وأموالهم وإزالة آثار التعدي الذي يقع عليهم وإعادة حقوقهم اليهم ومعاينة المعتدى عليها بما يستحقه من العقوبة .

ومن صورهِ أيضاً فض الخصومات والمنازعات بين المسلمين وإعطاء كل ذي حق حقه وتعيين القضاة الأكفاء للتحقيق ذلك . ومراعاة حقوق أهل الذم .

ومن صورهِ أيضاً القيام بحق أفراد الشعب في كفالة حرياتهم وحياتهم المعاشية حتى لا يكون فيهم عاجز متروك ولا ضعيف مهمل ولا فقير بائس ولا خائف مهدد .

ومن صورهِ أيضاً التسوية بين الناس في المعاملة ومكافأة جهودهم بحسبها وإسناد الأعمال والوظائف لمن يستحقونها ، وعدم المفاضلة والتمييز بينهم تبعا للهوى و المصلحة أو غير ذلك من الأسباب غير الشرعية .

ومن صورهِ أيضاً ألا تتدخل مراكز الناس الاجتماعية وأنسابهم في خضوعهم لمقتضى العدل فالشرعية الإسلامية تطبق على كل أحد لا فرق في ذلك بين شريف وغيره ولا بين حاكم ومحكوم وفي ذلك يقول الرسول صلى الله عليه وسلم " إنما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق الشريف تركوه ، وإذا سرق الضعيف أقاموا عليه الحد ، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها " (١) الى غير ذلك

(١) رواه البخارى ك : الجهاد ب ١٢ (١٢) انظر فتح البارى ٨٧/١٢ ورواه ابو

داود ك : الحدود ب : الحد يفسع فيه .

(عون ٣١/١٢) ورواه أيضا الحاكم وغيره .

من الصور التي لا حصر لها .

وقد رسم الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم أسمى الصور وأرفعها فهي إقامة العدل في الرعية فهذا أبو بكر رضي الله عنه يقول لرجل شكاه إليه أحد عماله انه قطع يده ظلما : لئن كنت صادقا لأقيدنك منه (وروى أبو داود وغيره عن عمر رضي الله عنه : أنه خطب الناس فقال : أني لم أبعث عمالي ليضربوا أبقاركم ولا ليأخذوا أموالكم ولكن أرسلهم اليكم ليعلموكم دينكم وسنتكم - فمن فعل به ذلك فليرفعه الى أقصاه منه فقال عمرو بن العاص : لو أن رجلا أدب بعض رعيته تقصه منه ؟ قال : أي والذي نفسي بيده أقصه ، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقص من نفسه (١) .

الى غير ذلك من الصور الرائعة التي يضيق المقام عن ذكرها . ولا غرابة في ذلك فهم الذين تربوا على يد سيد البشرية محمد صلى الله عليه وسلم .

٢ - جمع الكلمة وعدم الفرقه : - =====

كما أن من غايات الامامة ومقاصدها جمع الكلمة وعدم الفرقه وتوحيد صفوف المسلمين ، ولا يكون هذا الا تحت قيادة واحدة . وقد ورد الأمر بذلك في كتاب الله عزوجل وفي سنة رسوله صلى الله عليه وسلم فقال تعالى : " **إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُون** " (٢) وأمرهم

(١) رواه ابو داود في سننه ك : الديات ب : القود من الضربة ...
(عون ٢٦٩/١٢) . رواه الامام أحمد في المسند وصححه أحمد شاكر
ح : ٢٨٦ (٢٧٨/١) . وانظر الطبقات ٢٩٣/٣ .

(٢) سورة الأنبياء آية ٩٢ .

بالاتحاد والالتفاف حول راية واحدة فقال تعالى : " واعتصموا بحبل
الله جميعا ولا تفرقوا " (١) وحرم التنازع بينهم وبين أنه يفرض على
الاخفاق والضعف فقال تعالى : " ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم
.. (الاية) (٢) وحذرهم من أن يؤدي بهم الاختلاف الى الفرقة
كما حدث للذين من قبلهم : (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا...
الاية " (٣) الى غير ذلك من الايات الكثيرة .

يقول الاستاذ عبد القادر عوده رحمه الله : (لقد صنع الاسلام
للموحدة الاسلامية كل ما يقتضيه التوحيد واقام الوحدة على دعائم ثابتة
لا يتطرق اليها الخلل ما دلم المسلمون متمسكين بدينهم حريصين على
طاعة ربهم ، وحد الاسلام بين المسلمين جميعا بما اوجب عليهم من
الايمان برب واحد ، والخضوع لاله واحد واتباع كتاب واحد ، ومشروع واحد ،
وما جعل للامة الاسلامية على تعدد أفرادها من هدف واحد وتفكير
واحد ومنهج واحد ، وما طبع عليه المسلمين من اداب واخلاق موحدة
وما جعل للامة كلها من قبله واحدة وسياسة واحدة وسلوك واحد وامر لا
يختلف على اصوله اثنان " (٤) .

ومن حقومات جمع الكلمة هذه أنه آخى بين المسلمين وجعل
الرابطة بينهم رابطة العقيدة ، العقيدة وحدها قال تعالى " انما المؤمنون
اخوه " (٥) قال عز وجل " واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداءً فآلف
بين قلوبكم فاصبحت بنعمته إخوانا .. (الاية) (٦) وقال صلى

(١) سورة ال عمران آية ١٠٣ .

(٢) سورة الانفال آية ٤٦ .

(٣) سورة ال عمران آية ١٠٥ .

(٤) الاسلام واطرافنا السياسية ص ٢٧٤ .

(٥) سورة الحجرات آية ١٠ .

(٦) سورة ال عمران آية ١٠٣ .

الله عليه وسلم : " المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يحقره ، والتقوى
ها هنا - ويشير الى صدره - بحسب امرئ من الشر لمن يحقر أخاه
المسلم كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه " (١) وقضى
على الحواجز الجفرائية والعصبيات الوطنية والقبلية ، وقضى على
اختلافات اللغة والجنس واللون ، وجعل الميزان والمقياس الثابت
لقياس الافضلية هو التقوى والعمل الصالح " يا أيها الناس إنا خلقناكم
من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله
أتقاكم " (٢) وجعلهم في التسمية بينهم كأسنان المشط الواحد قال
صلى الله عليه وسلم " الناس سواسية كأسنان المشط الواحد " (٣) . أما
التفاخر بالاحساب والانساب والعصبيات والاجناس والالوان فقد عدّه
من أعمال الجاهلية وليس من الاسلام في شيء قال صلى الله عليه
وسلم " يا أيها الناس إن ربكم واحد وإن أباكم واحد ، ألا لا فضل
لعربي على عجمي ولا لمجمي على عربي ولا لأحمر على أسود ولا لأسود
على أحمر إلا بالتقوى " (٤) . ويقول عليه الصلاة والسلام " ان الله
عز وجل أذهب عنكم عسبة الجاهلية وفخرها بالآباء ، الناس بنو

(١) رواه مسلم في ك : البر ، ب : تحريم ظلم المسلم وخذله ٢٥٦٤ : ح ١٩٨٦/٤ .

وروى أبو داود بعضه في ك : الادب ، ب : المؤاخاة (عون ٢٣٦/١٣)
ورواه الترمذی في ك : البر ، ب : ١٨ : ح ١٩٢٧ (٣٢٥/٤) .

وروى ابن ماجه بعضه في ك : الزهد ، ب : ٢٣ : ح ٤٢١٣ (١٤٠٦/٢)
وأحمد في المسند ٤٩١/٣ .

(٢) سورة الحجرات آية ١٣ .

(٣) أخرجه الديلمي عن سهل بن سعد انظر كشف الغطاء ومزيل الالتباس
عما اشتهر من الاحاديث على السنة الناس للعجلوني ٤٥١/٢ . (وهو حديث ضعيف)

(٤) رواه الامام أحمد في المسند ٤١١/٥ .

أدم وآدم من تراب ، مؤمن تقي ، وفاجر شقي ، لينتهيبن أقدام يلقون
بالرجال انما هم لحم من لحم جهنم ، أوليكنن أهون على الله
من الجعلان التي تدفع السنن بأنوفها * (١) .

ويقول أيضا : (من قتل تحت راية عمية يدعو الى عصبية
او يفض للصبية تقتله جاهلية) (٢) وفي رواية (تقتله) (٣) الى
غير ذلك من الاحاديث .

هذا هو حكم الاسلام في المسلمين ، جعلهم أمة واحدة ، وجعل
منهم دولة واحدة وأمرهم أن يجعلوا لهم إماما واحدا يحكم هذه الدولة ،
ويجمع شمل الأمة ، ويصرف عنها كل أسباب الفرقة ، والفعل كان لها
ذلك عدة قرون ، فكانت تحت لواء واحد ، وقيادة واحدة حتى أخطر

(١) رواه الامام احمد في المسند ٥٢٤/٢ وحسنه الألباني وقال : رواه
الطحاوي وابن منده والبيهقي

أنظر صحيح الجامع الصغير ١١٩/٢ ح : ١٧٨٣ .

(٢) رواه مسلم في ك : الاماره ب : وجوب ملازمة جمعة المسلمين
ح : ١٨٥٠ (١٤٧٨/٣)

والنسائي في ك : تحريم الدماء ب : التغليب فيمن قاتل تحت
راية عمية (١٢٣/٧) .

واحمد في المسند ٣٠٦/٢ ٤٨٨ بالفاظ متقاربة .

(٣) رواه ابن ماجة في ك : الفتن ، ب : ٧ ح : ٣٩٤٨ (١٣٠٢/٢) .

الخلافة العباسية في مصر ثم غزو التتار للبلاد الاسلامية ثم قيام
العباسيين في مصر ثم قامت الدولة العبيدية في مصر ايضا
كما ظهرت في نفس الوقت الخلافة الاموية في بلاد الاندلس ، فاصبح
في العالم ثلاث حكومات العباسية في الشرق ومركزها بغداد ، والعبيدية
في مصر ومركزها القاهرة ، والاموية في الجناح الغربي ومركزها قرطبة ،
ثم غربت شمس الدولة العباسية في بغداد لتشرق مرة اخرى في القاهرة
في عصر دولة المماليك ، وظلت تحمل لواء الزعامة الدينية حتى كان
الحكم العثماني للعالم العربي فتم تنازل آخر الخلفاء العباسيين
بالقاهرة عن الخلافة للسلطان العثماني سليم الاول (٢) ، واستمرت
الدولة العثمانية الى سنة ١٩٢٤ م حيث أعلن إلفاءها مصطفى

(١) لم يورد السيوطي أحدا من الخلفاء العبيديين في كتابه (تاريخ
الخلفاء) قال : لان إمامتهم غير صحيحة لامور :
منها أنهم غير قرشيين وانما سمتهم بالفاطميين جهلة العوام والافجدهم
مجوسي ...
ومنها لان اكثرهم زنادقة خارجون عن الاسلام ... انظر تاريخ الخلفاء
ص ٤ - ٥ .

قال المحشي : اسم جد الفاطميين مختلف فيه اختلافا كثيرا
والذي يترجع عندهنا انهم جهلة فجار مجوسي أو يهود كما ذكره المؤلف
ولم نجد احدا عنهم كالمقرئى صاحب الخطط والتاريخ وهو متهم لان
نسبه متصل بهم كما قيل . حاشية تاريخ الخلفاء ص ٤ والمحشي هو
محمد محي الدين عبد الحميد وانظر ملحق كتاب العواصم من القواصم
لابن العربي ص ١٩٩ تحقيق المحشي نفسه .

هذا وقد منع الشيخ ابي عمرو عثمان بن مرزوق - لما قدم مصر
ايام العبيديين - اصحابه من الصلاة الا خلف من يعرفون . وعلل ابن
تيمية ذلك بقوله : (لان ملوكها في ذلك الزمان - العبيديون - مظهرين
للتشيع وكانوا باطنية ملاحدة . مجموعة الرسائل والمسائل ١٩٩/٦ .

(٢) بتصرف من كتاب الاسلام والخلافة) للدكتور علي حسني الخربوطلي ص ٧٠ .

كمال أتاتورك (١) بعد الفناء السلطنة العثمانية سنة ١٩١٨م وإنشاء الجمهورية التركية . فكان آخر عهد العالم الاسلامي بالدولة الجامعة (٢) وتم القضاء على الدولة الاسلامية فانقرض عقدها وتمزقت أشلاكها ، وأصبحت فريسة سهلة للاعداء الذين كادوا لها حتى اطاخوا بها ثم تكالبوا عليها من كل جانب واخذوا يتقاسمون تركة هذا " الرجل المريض " على ما أسموه .

فقطعوها اربا ورسوموا بينها الحدود (٣) . فشتتوا امر المسلمين واهدانهم وزرعوا بذور النقرة والبغضاء بينهم فاخذوا يتطاحنون فيما بينهم هذا يحترق بولائه الشرقي والاخر بالغربي وهذا بقوميته والاخر بوطنيته والثالث بفرعونيته . . . الى غير ذلك من النعرات الجاهلية .

(١) مصطفى كمال اتاتورك (١٨٨٠ - ١٩٣٨ م) ولد بسالونيك من طائفة والدومنا اليهودية وخدم في الجيش التركي وصدر أمر من السلطان محمد الخامس بقتله ، كان صديقا للانجليز فهدموا لزعامة الشعب التركي عن طريق جمعية الاتحاد والترقي التي تسيرها اليهودية والماسونية . وهم للانجليز ما ارادوا سنة ١٩٢١م واعلن الفاء الخلافة سنة ١٩٢٤م وفصل الدين عن الدولة وحارب الاسلام ومنع تطبيق الشريعة الاسلامية وجعل القانون المدني الاوروبي بدلا منها .

كان فاسقا مدمنا للخمر مات في سن الثامنة والخمسين بعد مرض بسبب الخمر ، صدرت فتوى بخروجه عن العقيدة الاسلامية وانه مات كافرا . ويذكر مصطفى صبرى انه قد الف في اوربا المعادية للاسلام ما ينيف عن ستمائة كتاب تكريما لمصطفى كمال اتاتورك . انظر (الموسوعة العربية ٤٤/١) ونظام الخلافة في الفكر الاسلامي . مصطفى حلمي ص ٥٤٠ . وموقف العقل والعلم والدين لمصطفى صبرى ٣٠٠/٤ ■ ٣٠١ .

(٢) الاسلام والخلافة ص ٧ .

(٣) بعد ان كان العالم الاسلامي دولة واحدة وتحت زعامة واحدة اصبح اليوم اكثر من اربعين دولة لكل دولة زعامتها وحدودها وولاؤها وهدفها الخاص بها . .

حتى وصلت الى ما وصلت اليه الان من الذل والهوان فلا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم .

٣ - القيام بعمارة الارض واستغلال خيراتها فيما هو صالح للاسلام والمسلمين :-
=====

كذلك من مقاصد الامة ومن مظاهر سياسة الدنيا بالدين القيام
بعمارة الارض التي استعمرنا الله فيها قال تعالى : " هو أنشأكم من
الارض واستعمركم فيها ٠٠ الاية " (١)

ولا يكون ذلك الا بان تقوم الدولة الاسلامية بتهيئه جميع ما يحتاجه
الناس من مختلف الصناعات والحرف والعلوم وتوفير سبل البحث العلمي
والاختراع وقد جعل الفقهاء ذلك من فروض الكفاية التي يجب وجودها
في الامة قال ابن عابدين : " من فروض الكفاية الصنائع المحتاج اليها " (٢)
ويترتب علي هذا لحقوق الائم بالامة والائمة اذا قصروا في تحصيلها
ولذلك جعل الفقهاء من حق الامام اجبار أصحاب الصناعات الضرورية
على القيام اذا امتنعوا عنها يقول العلامة ابن القيم رحمه الله " ومن
ذلك ان يحتاج الناس الى صناعة طائفة كالزراعة والنساجه والبناء
 وغير ذلك ، فلولي الامر ان يلزمهم بذلك باجرة مثلهم ، فانه لا تتم مصلحة
الناس الا بذلك ، ولهذا قالت طائفة من أصحاب أحمد والشافعي ان تعلم
هذه الصناعات فرض كفاية " (٣) ٠ ١٠ هـ .

وكذلك من عمارة الارض ايضا استثمار خيرات البلاد بما يحقق مصالح
المسلمين العامة كشق الطرق واقامة المصانع واستخراج المعادن وتنظيم

(١) سورة هود اية ٦١ .

(٢) رد المحتار على الدر المختار ٠ ٣ .

(٣) الطرق الحكيمة ص ٢٢٦ .

الرى واقامة للسدود وتحسين وسائل الزراعة التى تزيد فى المحصول •
وايجاد سبل العمل الشريفة للامة التى غير ذلك من الامور التى لا حصر
لها • وقد شعر بهذه المسؤولية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى
الله عنه فقال : لو أن بغلة عثرت فى سواد العراق لخشيت أن يسأل
عنها عمر لماذا لم يسو لها الطريق •

وقد كتب أبو يوسف الى هارون الرشيد رحمهما الله تعالى يبين
له ان على الخليفة أن يأمر بحفر الانهار واجراء الماء فيها وتحصيل
بيت المال وحده نفقات ذلك فقال : (فاذا اجتمعوا - اى اهل الخبرة -
على ان فى ذلك صلاحا وزيادة فى الخراج أمرت بحفر تلك الانهار
وجعلت النفقة من بيت المال ولا تحمل النفقة على أهل البلد ••• وكل
ما فيه مصلحة لأهل الخراج فى أرضهم وأنهارهم وطلبوا لمصلحة ذلك
اجيبوا اليه اذا لم يكن فيه ضرر على غيرهم • (١)

يقول الاستاذ عبد الكريم زيدان • كما يمكن القياس على ما ذكره ابو
يوسف جميع الأعمال اللازمة لاستئصال ثروات البلاد وخيراتها على وجهه
يعمود بالنفع العميم على الجميع • (٢) • والله اعلم •

(١) الخراج لابي يوسف ص ١١٩ •

(٢) اصول الدعوة ص ٢٢٢ •

الفصل الرابع

=====

طريق اعتقاد الإمام

الفصل الرابع

=====

طرق انعقاد الامامة

=====

عند النظر الى نصوص الكتاب والسنة فاننا لا نجد هناك نصا صريحا
في تعيين الطريقة التي تثبت بها الامامة للامام، وليس ثمة الا النصوص العامة
المتعلقة بالولاية والتولية، سواء اكانت صغرى أم كبرى، كالشورى ونحوها .

لذلك لم يبق امامنا الا استعراض الطرق التي انعقدت بها الامامة
للخلفاء الراشدين رضي الله عنهم اجمعين .

ونحن نعتقد أن هذه الطرق تعتبر شرعية للأدلة التالية :-

١ - ما ورد في حديث المراض بن سارية الطويل ومنه قوله صلى الله
عليه وسلم : " .. فمليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي
عضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الامور .. الخ " (١) .

فهذا أمر صريح منه صلى الله عليه وسلم بوجوب الالتزام بسنته
وسنة الخلفاء الراشدين ، ومن سنتهم الطريقة التي تمت توليتهم بها .
يقول ابن رجب الحنبلي رحمه الله : " وفي أمره صلى الله عليه وسلم
باتباع سنته وسنة الخلفاء الراشدين من بعده (و) (٢) أمره بالسمع
والطاعة لولاة الامور عموما دليل على أن سنة الخلفاء الراشدين متبعة
كاتباع السنة بخلاف غيرهم من ولادة الامور " (٣) .

(١) حديث صحيح وسبق تخريجه في فصل أدلة الوجوب ص ٢٣

(٢) ليست في الاصل لكن السياق يقتضيها .

(٣) جامع العلوم والحكم ص ٢٤٩ .

٢ - ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : " اقتدوا باللذين من بعدي ،
ابى بكر وعمر " وفي لفظ " إني لا أدري ما بقائي فيكم فاقتدوا
باللذين من بعدي ، وأشار الى ابى بكر وعمر (١) ، وهذا نص
صريح في وجوب الاقتداء بابى بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما ، ومن
ذلك الاقتداء بهما في طريقة تعيين الخليفة ، ومن جاء من بعدهم
من الخلفاء الراشدين لا يخرج عن طريقتهما في التعيين ، والامر
بالاقتداء هنا أخص من الامر باتباع سنتهم في الحديث السابق كما
قال شيخ الاسلام ابن تيمية : " امر - أى النبي صلى الله عليه
وسلم - باتباع سنة الخلفاء الراشدين وهذا يتناول الائمة الاربعه
وخص ابا بكر وعمر بالاقتداء بهما ومرتبة المقتدى به في افعاله وفيما
سنه للمسلمين فوق سنة المتبع فيما سنه فقط " (٢) .

٣ - الاجماع على ذلك
والاجماع حجة شرعية فما بالك اذا كان من الصحابة والرعيل
الاول منهم فانه لم يرد في الروايات الكثيرة التي وصفت لنا وصفا
دقيقا كل ما حدث من ظروف وملابسات ومراجعات ومناقشات بين
الصحابة في تعيين الخلفاء الراشدين ، لم يرد في هذه الروايات
أية رواية عن أحد من الصحابة تطعن في الطريقة التي تم بها تعيين

(١) رواه الإمام أحمد في المسند (٣٨٢/٥) والترمذي وحسنه ك : المناقب
ب : ١٦ (٦٠٩/٥) ح : ٣٦٦٢ وابن ماجه في المقدمة ب : ١١ (٣٧/١)
ح : ٣٧ وابن ابى عاصم في السنة ٥٤٥/٢ ، واخرجه الحاكم وصححه
ووافقه الذهبي ٧٥/٣ وابن سعد في الطبقات (٩٨/٢) وابن
عساكر كما في الدر المنثور (٣٣٠/١) وصححه ناصر الدين الالبانى
أنظر صحيح الجامع الصغير : ح : ١١٥٣ (٣٧٢/١)
(٢) مجموعة الفتاوى ٤٠٠/٤

أحد من الخلفاء وما كان هناك من خلاف - وهو قليل جدا وانتهى
 باجتماع السقيفة - لا كما يصوره بعض المؤرخين - فانما هو في
 الشخص المولى لا في طريقة التولية ، وينتهي هذا الخلاف بعد الاقتناع
 ووضوح الحجة ، وتبيين الدلائل .

وعصر الخلفاء الراشدين هو التطبيق العملي للإسلام كاملا ، وهم
 الذين جاهدوا مع الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقدموا المنهج والارواح
 في سبيل الله ، وعاشوا مع التنزيل لحظة بلحظة لذلك فهم أنفقه
 الناس وأعرفهم بقواعد الشرع ومقاصده ، وقد عملوا أعمالا كثيرة واجمعوا
 عليها وهذه الأعمال لم يكن معهم دليل معين عليها ، وإنما مستندهم
 في ذلك المصلحة التي تتلاءم مع مقاصد الشريعة كجمع القرآن وتدوين
 الدواوين وتولية أبي بكر لعمر وجعل عمر امر الخلافة في سنة
 التي ظهر ذلك من المصالح التي لا يشك عاقل أنها معتبرة شرعا
 ومن أنكرها فهو لا يعرف ولا يفقه منهج السلف رضوان الله عليهم .

لذلك كان لا بد لنا من استعراض تاريخي صريح لمبايعة كل
 من الخلفاء الأربعة ، وقبل الشروع في ذلك علينا أن نحقق هل هناك
 نص صريح من رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على أن أبا بكر
 الصديق هو الخليفة من بعده أم أنها ثبتت بالاختيار ؟ وكذلك زعم
 الرافضة بالنصية على علي رضي الله تعالى عنه هل له أصل في
 كتاب الله وسنة رسوله أو أنه مجرد الافتراء من الرافضة على الله وعلى
 رسوله وعلى الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين فنقول :-

الكلام في النصية على أبي بكر رضي الله
تعالى عنه
=====

ذهب بعض أهل السنة إلى القول بالنصية على خلافة أبي بكر
وأن النبي صلى الله عليه وسلم قد عهد إليه وهم على قولين : من قال بالنص
الخفي ومن قال بالنص الجلي :-

المذهب الاول :-
=====

من قال بالنص الخفي والاشارة على أبي بكر ومنسب هذا القول إلى
الحسن البصري رحمه الله وجماعة من أهل الحديث (١) ، وهو رواية عن
الامام أحمد (٢) .

واستدلوا على ذلك بعدة ادلة هي :-

١ - بتقديم النبي صلى الله عليه وسلم له في الصلاة ، فقد روى البخاري
في صحيحه بسنده عن أبي موسى قال : مرض النبي صلى الله عليه
وسلم فاشتد مرضه فقال : مروا أبا بكر فليصل بالناس ، قالت عائشة :
إنه رجل رقيق إذا قام مقامك لم يستطع أن يصلي بالناس ، قال :
مروا أبا بكر فليصل بالناس فعمدت فقال : مروا أبا بكر فليصل بالناس

(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ص ٤٧١
ط . الثالثة .

(٢) المعتمد في أصول الدين لأبي يعلى الفراء ص ٢٢٦ . ط . دارالشرق

فانكن صواحب يوسف ■ فأتاه الرسول فصلى بالناس في حياة النبي صلى الله عليه وسلم . (١)

قال المروزي : قيل لابي عبد الله - أحمد بن حنبل - قول النبي صلى الله عليه وسلم : يؤم القوم أقرؤهم ، فلما مرض قال : قدموا أبا بكر يصلي بالناس ، وقد كان في القوم من هو أقرأ من أبي بكر ؟ فقال أبو عبد الله : إنما أراد الخلافة . (٢)

وقال السيوطي : قال العلماء : هذا الحديث - أي حديث تقديمه في الصلاة برواياته المتعدده - اوضح دلالة على أن الصديق أفضل الصحابة على الاطلاق وأحقهم بالخلافة وأولاهم بالامامة . (٣)

٢ - واستدلوا أيضا بما روى في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم لما خطب قرب وفاته وقال : (إن عبدا خيره الله . . . الحديث وفي آخره) (ولا يبين باب الاسد الا باب أبي بكر) وفي لفظ (لا يبين في المسجد خوخة الا سدة خوخة أبي بكر) (٤) .

-
- (١) متفق عليه رواه البخاري في ك : الأذان ب ٤٦ (واللفظه) أنظر فتح الباري (١٦٤/٢) ومسلم في ك : الصلاة ب : استخلاف الامام .
 ح : ٤١٨ (٣١٤/١) والترمذي في المناقب ب ١٦ (٦١٣/٥) والنسائي في الامامة ١٥ وابن ماجة في ك : اقامة الصلاة ب : ١٤٣ ح : ١٢٣٤ (٣٩٠/١) وأحمد ٤١٢/٤ .
 (٢) المسند من مسائل الامام احمد للخلال ورقة ٤٣ . وقال الاشعري : قد علم بالضرورة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر الصديق أن يصلي بالناس مع حضور المهاجرين والانصار مع قوله (يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله) فدل على أنه كان أقرأهم (تاريخ الخلفاء ص ٦٣ وهو الذي ذهب اليه ابن حجر فتح الباري (٥٢/٩) لكن يعضد قول الامام احمد قول عمر (اقرانا ابي . . .) رواه البخاري (في التفسير ب : ٧) فأبو بكر أقرأ الصحابة بمعنى أعلمهم وأفقههم أما في التلاوة فأبي أقرأهم . والله أعلم .
 (٣) تاريخ الخلفاء ص ٦٣ .
 (٤) متفق عليه رواه البخاري في المناقب ب : ٤٥ فتح الباري (٢٢٧/٧) ومسلم في فضائل الصحابة ح : ٢٣٨٢ (١٨٥٤/٤) وغيرهما .

قال السيوطي : (قال العلماء : هذا إشارة إلى الخلافة) (١)
كما استدلوا بالأحاديث التي استدول بها من قال بالنص للمجلسي وهي
كالتالي : -

المذهب الثاني : - =====

من قال بالنص الجلي على خلافة أبي بكر الصديق رضي الله تعالى
عنه وهذا قول جماعة من أهل الحديث ، وإليه ذهب ابن حزم الظاهري (٢) ،
ورجحه ابن حجر الهيتمي . (٣)

واستدلوا على ذلك بما يلي : -

١ - بما رواه الشيخان عن جبير بن مطعم قال : أتت امرأة النبي صلى
الله عليه وسلم فأمرها أن ترجع إليه قللت : أرايت إن جئت فلم أجده
كأنها تريد الموت قال : إن لم تجديني فلي أبا بكر (٤) ، قال ابن
حزم " وهذا نص جلي على استخلاف أبي بكر " (٥) .

٢ - وما رواه الشيخان أيضا واللفظ 'المسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت :
قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : ادعي لي أباك وأخاك حتى
أكتب كتابا فاني أخاف أن يتمنى مستمن فيقول قائل أنا أولى ، وبأبي

(١) تاريخ الخلفاء ص ٦١ .

(٢) انظر الفصل في الملل والأهواء والنحل ١٠٨/٤ .

(٣) الصواعق المحرقة ص ٢٦ .

(٤) البخاري في ك : الأحكام ، ب : ٥١ (فتح الباري ٢٠٦/١٣) ومسلم

في ك : الفضائل أبي بكر ح : ٢٣٨٦ (١٨٥٦/٤) وانظر السنة

لابن أبي عاصم ٢/ ٥٤٧ تحقيق الألباني .

(٥) الفصل ١٠٨/٤ .

الله والمؤمنون إلا لها بكر (١) وأخرج أحمد وغيره من طرق وفي بعضها : قالت : قلل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي مات فيه : " ادعي لي عبد الرحمن بن أبي بكر لمكتب أبي بكر كتابا لا يختلف عليه أحد بعدى ثم قلل " دعيه ، معاذ الله أن يختلف المؤمنون في أبي بكر " (٢) . قال ابن حزم : " فهذا نص جلي على استخلافه عليه الصلاة والسلام أبا بكر على ولاية الأمة بعده " (٣) .

٣ - وما أخرجه الحاكم وصححه عن أنس رضي الله تعالى عنه قال : سمعتني بنو المصطلق إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن سله إلى من نفع صدقاتنا بعدك ؟ فأتيتهم فسألته فقال : " إلى أبي بكر " (٤) .

٤ - وما رواه حذيفة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إقتدوا بالذنين من بعدى أبي بكر وعمر " (٥) .

إلى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة المشيرة إلى خلافة رضي الله تعالى عنه كأحاديث الرؤى وغيرها وهناك أحاديث صريحة في استخلافه لكنها لا تسلم من مقال في أسانيدنا أثرتنا المصح عنها (٦) .

(١) البخاري في ك : الأحكام ، ب : ٥١ (فتح الباري ١٣/٢٠٥) بلفظ (ياي الله صدق المؤمنون) .

ومسلم في ك : فضائل الصحابة ، ب : فضائل أبي بكر ج ١ ٢٣٨٧/٥ (١٨٥٧) .

(٢) انظر مسند الإمام أحمد (١٠٦/٦) ، (١٤٤/٦) .

(٣) الفصل ١/١٠٨ .

(٤) رواه الحاكم (٣/٢٧٧) وصححه ووافقه الذهبي وفيه مصر بن منصور المروزي لم

أجد له ترجمه إلا في تاريخ بغداد ١٣/٢٨٦ ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا أما

بقية رجاله ثقات ، وعلي بن مسهر ثقة لكنه اختلط بعدما أضر قاله في التقريب

(٥) حديث صحيح سبق تخريجه في هذا الفصل ص ٩٢

(٦) أنظر على سبيل المثال كتاب السنه لابن أبي عاصم ٢/٥٤٦ .

رأى شيخ الاسلام ابن تيمية فسي

هذه المسألة

=====

يقول ابن تيمية في هذه المسألة : " التحقيق أن النبي صلى الله عليه وسلم دل المسلمين على استخلاف أبي بكر وأرشدهم إليه بأمر متعدد من أقواله وأفعاله ، وأخير بخلافته إخبار راض بذلك حامد له ، وعزم على أن يكتب بذلك عهدا ثم علم أن المسلمين يجتمعون عليه فترك الكتاب اكتفاء بذلك ، فلو كان التحيين مما يشبهه على الأمة لبينه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيانا قاطعا للمعذر لكن لما دلهم دلالات متعددة على أن أبا بكر هو المتعين وفهموا ذلك حصل المقصود ، ولهذا قال عمر بن الخطاب فسي خطبته التي خطبها بمحضر من المهاجرين والانصار : " وليس فيكم من تقطع إليه الاعناق مثل أبي بكر " رواه البخارى ومسلم ١٠٠ (١) " (٢) الى أن قال " فخلافة أبي بكر الصديق دلت النصوص الصحيحة على صحتها وثبوتها ورضا الله ورسول الله صلى الله عليه وسلم له بها وانعقدت بمبايعة المسلمين له واختيارهم اياه اختيارا استندوا فيه الى ما علموه من تفضيل الله ورسوله بها وانها حق وان الله امر بها وقدرها ، وان المؤمنين يختارونها وكان هذا ابلغ من مجرد العهد بها لانه حينئذ يكون طريق ثبوتها العهد ، واما اذا كان المسلمون قد اختاروه من غير عهد ودلت النصوص على صوابهم فيما فعلوه ورضا الله ورسوله بذلك كان ذلك دليلا على ان الصديق كان فيه من الفضائل التي بان بها عن غيره ما علم المسلمون به انه احقهم بالخلافة فان ذلك لا يحتاج الى عهد خاص " (٣) .

(١) وسيأتى تخريجه قريبا في تولية أبي بكر

(٢) منهاج السنة ١/١٣٩ .

(٣) منهاج السنة ١/١٤٠ ، ١٤١ .

فابن تيمية إذ ن يرى أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يصدر عنه أمر
إلى المسلمين بأن يكون أبوبكر هو الخليفة من بعده، وإنما علم من الله
سبحانه أن المسلمين سيختارونه لمزاياه التي يتمتع بها وفوق بها غيره.

الرأى الراجع

=====

وهذا هو الرأى الراجع في نظرى لأن القول بأنها قد ثبتت بالنص
قد يصعب الاستدلال عليه لأن أقواله صلى الله عليه وسلم وأفعاله التي
يستدل بها على أن خلافة أبي بكر ثابتة بالنص لا تغيد هذا إنفاذ
صريحة، فتقديم الرسول صلى الله عليه وسلم أبا بكر للصلاة بالناس ليس نصا
على خلافته لا جليا ولا خفيا وإنما هو إرشاد للامة إلى أن أبا بكر أولى
بأن ينوب عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وكذلك أحاديث سد الأبواب والخروج
الاباب أبي بكر ففيه إشارة إلى فضله وتميزه عن غيره لا أكثر.

أما الاحاديث الدالة على أنه أراد أن يكتب عهدا ثم تركه فقد ترك ذلك
لعلمه بأن المؤمنين سيختارونه من دون عهد منه صلى الله عليه وسلم فدل
على أنه ليس هناك عهد.

وكذلك حديث المرأة السائلة وبموت بنى المصطلق ففيه ~~أخبار~~
بأن الذى سيكون وليا هو لبوبكر فسلطات المرأة وتسأل وليدفع بنو المصطلق
إليه زكاتهم. وكذلك حديث الامر بالاعتداء ليس نصا في الخلافة.

فهذه الاحاديث التي يظن بعض الناس أنها تغيد النص على إمامة
أبي بكر رضي الله تعالى عنه إنما تدل على علم رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن طريق الوحي بأن المسلمين سيجتمعون على خلافة أبي بكر لمزاياه

التي لا يضارعه فيها احد كما تدل على رضا الله ورسوله بذلك دون غيرهم
وهذا هو الذي فهمه الصحابة رضوان الله تعالى عليهم منها * يدل على ذلك
ما يلي :-

١ - اجتماع السقيفة : حيث لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم
اجتمع الانصار في سقيفة بني ساعدة لاختيار خليفة للمسلمين - وسيلتس
بيان ذلك مفصلا قريبا ان شاء الله - فلو كان هناك نص ما اجتمعوا
لسذلك ولما يعموا المعهود اليه مباشرة وهم احرص الناس على اتباع
رسول الله صلى الله عليه وسلم *

٢ - كما يدل على ذلك ايضا اخذ ابي بكر رضي الله تعالى عنه بيدي
عمر وابي عبيده ابن الجراح وقوله " قد اخترت لكم احد هذين الرجلين
فبايعوا ايهما شئتم " (١) فلو كان هناك عهد له لم يجز له ان يختار
ولا يعقل ان لا يعلم هو بذلك وهو المعهود له *

٣ - ومنها قول عمر رضي الله تعالى عنه حينما طلب منه ان يختار خليفة
للمسلمين بعده فقال : " ان استخلف فقد استخلف من هو خير مني
يعني ابا بكر - وان اترك فقد ترك من هو خير مني يعني الرسول
صلى الله عليه وسلم " (٢) . وهذا نص في المسالة بان النبي صلى
الله عليه وسلم لم يستخلف احدا بعده *

(١) رواه البخارى ك : الحدود ب : رجم الحبلى رقم (٣١) فتح البارى (١٢/١٤٤)
وسيرة ابن هشام (٤٦٠/٤) ومسند الامام احمد انظر الفتح الرباني
٥ (٥٨/٢٣)

(٢) متفق عليه رواه البخارى ك : الاحكام ب : (٥١) وفتح البارى (١٣/٢٠٦) ،
ومسلم ك (اماره ١١) (٢٠٤/١٢) ب شرح الثووى وابو داود بنحوه
(اماره ٨٧٧ عون المعهود ٨/١٥٧) والترمذى (فتن ٤٨) (٥٠٢/٤)
تحقيق شاكر واحمد (٤٣/١) ..

٤ - وما يدل على ذلك أيضا قول عائشة رضي الله تعالى عنها حينما سئلت من كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مستخفا لو استخلف؟ فقالت: أبو بكر، قيل ثم من؟ قالت: عمر، قيل ثم من؟ قالت: أبو عبيدة ابن الجراح * (١) فقول السائل * لو استخلف * دال على انه لستم يستخلف والسؤال عما لو كان مستخفا فمن سيستخلف؟ *

• ومنها ما رواه الامام أحمد بسنده الى ابن عباس رضي الله عنهما قال: مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يوص * (٢) فهذا دليل صريح في المسألة على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوص بالخلافة لأبي بكر ولا لعلي رضي الله عنهما ولا لغيرهما •

٦ - ومنها ما رواه الامام أحمد بسنده الى علي رضي الله عنه قال: قيل يا رسول الله من تؤمّر بحدك؟ قال: إن تؤمّروا أبا بكر تجددوه أمينا زاهدا في الدنيا راغبا في الآخرة، وإن تؤمّروا عمر تجددوه قويا آمينا لا يخاف في الله لومة لائم، وإن تؤمّروا عليا ولا أراكم فاعلين تجددوه هاديا مهديا ياخذ بكم الطريق المستقيم * (٣)

(١) رواه مسلم (فضائل الصحابة ٩) (١٥٤/١٥) بشرح النووي وأحمد في المسند (٦٣/٦) بلفظ * لا استخلف أبا بكر أو عمر •

(٢) رواه أحمد بسند قال عنه أحمد شاکر: صحيح. أنظر المسند تحقيق أحمد شاکر ج : ٣١٨٩ (٦٨/٥) •

(٣) رواه أحمد وصححه أحمد شاکر ج : ٨٥٩ (١٥٧/٢) وقال الهيثمي رواه أحمد والبزار والطبراني في الأوسط ورجال البزار ثقات (مجمع الزوائد ١٢٦/٥) •

وقال صاحب كنز العمال : رواه أحمد وابن أبي خيثمة في فضائل الصحابة والحاكم في المستدرک وأبي نعیم في الحلیة وابن الجوزی في الواهيات فأخطأ وابن عساکر وسعيد بن منصور •
أنظر الكنز ٧٩٩/٥ ج : ١٤٤١٩ •

فقول صلى الله عليه وسلم : (إن تؤمروا) دليل على أنه لم يؤمر
أحد وإنما وكل ذلك الى المسلمين ثم استعرض صلى الله عليه وسلم بعض أفاضل
الصحابة مبتدئا بأبي بكرين ما في كل واحد منهم من الخصال الحميدة الميزة له .

دعوى النصيحة على علي : -

=====

أما دعوى النصيحة من النبي صلى الله عليه وسلم بالخلافة لعلي رضي الله
عنه والوصية له بذلك فليس هناك من كتاب ولا سنة يدل على ذلك لأنها
لم تقع ، وإنما ابتدع هذه المقالة عبد الله بن سبا اليهودي اللعين (١) ليفتن
بها شمل المسلمين وتلقفها من بعده الشيعة (٢) وجعلوها من أصول الايمان
عندهم ، بل هي أصل الايمان ، ثم ادخلوا عليها كثيرا من التحريفات فجعلوها
متسلسلة في عقبة ، اى ان كل امام يوصي بها لمن بعده من ال البيت
وزعموا ان النبي صلى الله عليه وسلم نص على كل واحد منهم بالتلميح تارة وبالتصریح
اخرى ، كما ادخلوا عليها القول بالعصمة والرجعة وعلم الغيب واكمال الشريعة
الى غير ذلك من الكفریات .

(١) ذهب بعض علماء الرافضة المعاصرين الى القول بان عبد الله بن سبا
شخصية وهمية لا حقيقة لها ليتبرؤا من القول بأن أصل التشيع
من اليهود ومن هؤلاء عبد الله فياض في كتابه تاريخ الامامية واسلاتهم
من الشيعة ص ٩٥ ومرتضى العسكري في : عبد الله بن سبا ص ٢٨ وما
بعدها) ومن غير الشيعة طه حسين في الفتنة الكبرى حيث يقول :
(إن ابن السوداء لم يكن الا وهما وان وجد فلم يكن ذا خطر) ١٣٢/١
وما علم هؤلاء المنكرون ان ائمة الشيعة انفسهم قد ترجموا له وبينوا
مقالاته مثل الناشئ الأكبر في كتاب مسائل الامامة ص ٢٢ والقي ففى
المقالات والفرق ص ٢٠ والنهضتى في فرق الشيعة ص ١٩ والكششى ففى
رجالہ ص ٩٨ - ٩٩ والطوسي وغيرهم .

(٢) وبعض المعتزلة كالنظام ومن وافقه انظر الملل والنحل للشهرستاني ٥٧/١ .

ولكي يدللو على ما ذهبوا اليه وليستميلوا جهلة المسلمين وعوامهم
ذهبوا الى كتاب الله العزيز ، فاخذوا يختارون منه الآيات العامة المادحة
للمؤمنين ولأولياء الله المتقين ويخصونها بعلي رضي الله عنه وأصفهم
في ذلك كثير من وضاع الحديث . والمؤرخين وبعض الروايات غير الثابتة
والمطمون في صحتها .

ثم ذهبوا الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعلوا يتأولون الاحاديث
الواردة في مناقبه رضي الله عنه ويزيدون فيها وينقصون ليدلوا على بدعتهم
الكبيرة ووضعوا بسبب ذلك كثيراً من الاحاديث ونسبوها الى النبي صلى الله
عليه وسلم زورا وسهتانا والنبي منها برئ ، وقد تصدى لها علماء السنة ونبهوا
وضعها ، كما الف الرافضة كثيراً من الكتب الكفرية الهدامة لدين الاسلام
ونسبوها الى آئمة البيت البراء من ذلك ككتاب الجعفر الجامع الذي ينسبونه
الى ابي عبد الله جعفر الصادق رضي الله عنه (١) .

ولسنا الان في هذا المقام بصدد مناقشتهم في دعواهم بل نرى أن
مناقشتهم في هذا العصر والخوض معهم في الرد عليهم عديم الفائدة ومن
إضاعة الوقت بلا طائل (٢) ، والسبب في ذلك انه ليس هناك حكم يتراجع
اليه الخصمان ويقران بما يحكم به عند التنازع ، فالمسلمون مأمورون - اذا حصل

(١) انظر اصول الكافي للكليني ٢٣٩/١ ط . ثالثه ١٣٨٨ هـ . دار الكتب الاسلامية

(٢) انها الواجب ^{طهر} ان هو تحذير المسلمين من خطرهم ، وكشف مذهبهم على حقيقته
وابانة عيوبه ومزالقه السخيرة ومعه عن الاسلام ، وايضاح خطرهم على
الاسلام والمسلمين حتى لا يفتر بهم جهلة المسلمين كما هو حاصل اليوم
خصوصا وقد تصدى لابانة الحق لهم كثير من علماء السنة قديما وحديثا
ولعل من اشم الكتب التي ناقشتهم مناقشة علمية دقيقة هو كتاب شيخ
الاسلام ابن تيمية المعنى منهاج السنة النبوية في نقض كالم الشيعة القدرية .

بينهم نزاع - أن يجعلوا كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم هرا الحكم
 الفصل بينهم كما قال تعالى " وما اختلفتم فيه من شئ فحكمه الى الله " (١)
 وقال (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ٠٠ الآية) (٢) .
 ولكن هؤلاء الرافضة لا يسمون به ، بل يزعمون أنه محرف ، وان الصحيح هو
 كتاب فاطمة - رضي الله عنها - الذي عند ائمتهم ، والذي يعادل ثلاثة
 اضعاف المصحف الذي في ايدينا حيث يروي شيخهم الكليني في كتابه
 (الكافي) - وهو بمنزلة صحيح البخارى عند المسلمين (٣) - بسنده السلي
 أبي عبد الله جعفر الصادق - رضي الله عنه - أنه يقول - وحاشاه
 الله أن يقول مثل هذا - : وإن عندنا لمصحف فاطمة عليها السلام ، وما
 يدرهم ما مصحف فاطمة ؟ قال : قلت : - أي الراوي أبو بصير - وما مصحف
 فاطمة عليها السلام ؟ قال : مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات ، والله
 ما فيه من قرآنكم حرف واحد ٠٠ (٤) . وقد ألف أحد علمائهم الكبار

(١) سورة الشورى آية ١٠ .

(٢) سورة النساء آية ٥٩ .

(٣) يقول احمد بن مكي - من كبار علماء الرافضة - عن الكافي : " كساب
 الكافي في الحديث لم يعمل الامامية مثله ويقول شيخهم المجلسي
 (كتاب الكافي اضبط الاصول واجمعها واحسن مؤلفات الفرقة الناجية
 واعظمها) ويقصد بالفرقة الناجية فرقته الرافضة .

انظر هذه النصوص وغيرها في مقدمة اصول الكافي ٢٧/١ .

(٤) أصول الكافي (٢٣٩/١) ومن تناقضهم عليهم لعائن الله أنهم
 يطعنون في القرآن ويؤمنون تحريفه ومع ذلك فهم يحاولون الاستدلال به
 على مذهبهم ، وكذلك السنة يقولون لا نقبل الا ما كان عن طريق الشيعة
 الى آل البيت ولكن إذا وجدوا خبرا ضعيفا أو موضوعا أو رواية تاريخية
 لا سند لها ولا أصل تؤيد مذهبهم استدلو بها ٠٠

— النورى الطبرسي — كتابا كبيرا سماه " فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الارباب " (١) جمع فيه نصوصا كثيرة عن علماء الرافضة وبجتهديهم في مختلف العصور وزعم من خلالها أن القرآن قد زيد فيه ونقص ، وذكر فيه سورة الولاية (٢) التى تكاد تجمع الرافضة على حذفها من القرآن الكريم وهى أشبه ما تكون بقرآن مسيئة الكذاب الذى زعم أنه أوحى إليه به .

أما عن السنة فهم لا يؤمنون ؛ إلا بما في كتبهم وبأسنادهم الى أئمتهم من آل البيت المطهر الذين هم من هذا الهراء برءاء ، وما ورد عن طريق ثقات المسلمين من غير الرافضة فلا يقبلونه ، لذلك فلا مجال للالتقاء والمناقشة إلا اذا تم الاتفاق على الأصول التى يتحاكم اليها وهى كتاب الله تعالى كما فهمه الصحابة والتابعون والسنة الصحيحة ، وتبرأت الرافضة بصدق من ذلك النفاق الذى يتخذونه ديننا ويسمونه (تقية) (٣) لانه مع التقية يظل النقاش عملا لا قيمة له مهما وصل اليه من نتائج في الظاهر .

يقول سليمان بن جرير — من الزيدية — : (ان ائمة الرافضة قد وضعوا

مقاتلين لشيعتهم لا يظهر احد قط عليهم)

(١) هو ميرزا حسين بن محمد تقي النورى الطبرسي طبع في ايران عام ١٢٩٨ هـ وعندى منه صورة وهو مصور في مكتبه مركز البحث العلمى والمكتبة المركزية بجامعة ام القرى والجامعة الاسلامية .

(٢) يذكر السيد محب الدين الخطيب انه وجد هذه السورة التى يزعمون انها من القرآن مطبوعة في مصاحفهم في ايران واخذ لها صورة وجعلها في كتابه الخطوط المريضة ص ١٢ .

(٣) ينسب شيخهم الكليني الى جعفر الصادق رضي الله عنه انه يقول :
التقية ديني ودين آبائي ولا إيمان لمن لا تقية له . أصول الكافي ٢/٢١٩ .

أحداهما : القول بالبداء فاذا أظهروا قولاً : لئنه سيكون لهم قوة وشوكية وظهور ثم لا يكون الامر على ما أظهروه . قالوا : بدا لله تعالى في ذلك . (١)

والثانيه : التقية فكلما أرادوا تكلموا به ، فاذا قيل لهم في ذلك : انه ليس بحق ، وظهر لهم البطلان قالوا : انما قلناه تقية ، وعلنا به تقية . (٢)

ولكن لزيادة الفائدة نذكر بعض الآثار الدالة على براءة أمير المؤمنين علي رضي الله عنه ما نسب اليه الرافضة من دعوى النصية والاحقية بالخلافة من أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم والمروية عنه نفسه فمنها : -

١ - روى مسلم - وغيره - بسنده الى أبي الطفيل قال : سئل علي : أخصم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشئ ؟ فقال : ما خصنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بشئ لم يعم به الناس كافة الا ما كان في قراب سيفي هذا فأخرج صحيفة مكتوباً فيها : (لمن الله من ذبح لغير الله ، ولمن الله من سرق منار الارض ولمن الله من لعن والده ، ولمن الله من آوى محدثاً) . (٣)

٢ - وعن عمرو بن سفيان قال : لما ظهر علي يوم الجمل قال : أيها الناس ! إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعهد في هذه الاماره شيئاً حتى

(١) انظر قولهم في البداء اصول الكافي ١٤٦/١ ومسنودون الى جعفر الصادق - البرى - قوله : ما عظم الله بمثل البداء وفي رواية : (ما عبد الله بشئ مثل البداء) .

(٢) الملل والنحل للشهرستاني (١٦٠/١) .

(٣) رواه مسلم في صحيحه ك : الاضاحي ب : تحريم الذبح لغير الله ح : ١٩٢٨ (١٥٦٧/٣) والنسائي في الطهارة ١٠٥ واحمد المسند ١١٨/١

رأينا من الراي أن نستخلف أبا بكر فأقام واستقام حتى مضى سبيلسه ■
ثم إن أبا بكر رأى من الراي أن يستخلف عمر فلعلم واستقام حتى
ضرب الدين بجرائسه ■ ثم إن أقواما طلبوا الدنيا فكانت أمور يقضي
الله فيها (١) .

٣ - وقال ابن سعد في الطبقات : أخبرنا وكيع بن الجراح عن أبي بكر
الهذلي عن الحسن قال : قال علي لما قبض النبي صلى الله عليه وسلم
نظرنا في أمرنا فوجدنا النبي صلى الله عليه وسلم قد قدم أبا بكر ففى
الصلاة فرضينا لديننا من رضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لديننا
فقدمنا أبا بكر (٢) .

٤ - وعن أبي وائل قال : قيل لعلي ألا تستخلف علينا ؟ قال : ما استخلف
رسول الله صلى الله عليه وسلم لاستخلف ، ولكن إن يرد الله بالناس خيرا
فسيجمعهم على خيرهم كما جمعهم بعد نبيهم على خيرهم (٣) .

٥ - وعن قيس بن عباد قال : كنا مع علي فكان إذا شهد مشهدا أو أشرف
على أكمة أو هبط واديا قال : سبحان الله ، وصدق الله ورسوله . . الى

ان قال فسالناه فقلنا : (فهل عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اليك شيئا فى
ذلك ؟ قال : فأعرضنا ، والحضا عليه ، فلما رأى ذلك قال : (والله ما عهد الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم عهدا الا شيئا عهدا الى الناس ولكن الناس وقفوا على عثمان رضى

(١) قال المباركفوري ■ أخرجه أحمد والبيهقي في دلائل النبوه بسند

حسن تحفة الاحوذى ٤٧٨/٦ .

(٢) طبقات ابن سعد ١٨٣/٣ . وأخرجه ابن عساكر بأطول منه . انظر تاريخ

الخلفاء للسيوطي ص ١٧٧ ■ وأخرجه الخلال فى المسند من مسائل

الامام أحمد ورقة ٣٧ .

(٣) قال المباركفوري : أخرجه الحاكم في المستدرك وصححه البيهقي فى

الدلائل (تحفة الاحوذى ٤٧٨/٦)

وقريب منه ما رواه الامام أحمد بإسناده الى عبد الله بن سبيع قال خطبنا علي . .

الحديث وصححه أحمد شاكرج : ١٣٣٩ (٣٤٠/٢) .

لله عليه فقتلوه ، فكان غيري فيه اسوأ حالا فعلا مني . ثم اني رأيت
أني أحقهم بهذا الاثر فوثبت عليه . قاله اعلم لصينا لم اخطانا . (١)
فكل هذه النصوص تدل دلالة قاطعة على ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم لم يوص بالخلافة ولم يعهد بها لاحد بعده لا أبى
بكر ولا علي ولا غيرهما ، وإنما ظهر منه اقوال وافعال تدل على أنه يريد
لا بى بكر بعده ويقر ذلك ويرضى به وأنه يعلم ان المسلمين لن يختاروا عليه
غيره كما مر .

ثبوت مبايعة علي والزبير لا بى بكر رضي الله عنهم :
=====

ثبت بالأسنيد الصحيح مبايعة علي والزبير لا بى بكر رضي الله عنهم
بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وقبل دفنه من ذلك :
(١) ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قبض رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، واجتمع الناس في دار سعد بن عباد ، فبينهم أبو بكر وعمر
الى أن قال : فصعد أبو بكر المنبر ، فنظر في وجوه القوم فلم ير الزبير .
قال : فدعا بالزبير فجاء ، فقال : قلت ابن عم رسول الله صلى الله عليه
وسلم وحواريه ، أردت أن تشق عصا المسلمين فقال لا تشرب يا خليفة رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقام فبايعه ، ثم نظر في وجوه القوم . فلم ير عليا .
فدعا بعلي بن أبي طالب ، فجاء ، فقال : قلت ابن عم رسول الله
صلى الله عليه وسلم . وختمه على ابنته ، أردت أن تشق عصا المسلمين .

(١) رواه أحمد في مسنده وقال صاحب الفتح الرباني : فيه علي بن زيد وهو
ابن جده ان وثقه بعضهم وضعفه آخرون واسناده جيد (الفتح الرباني
١١٦ / ٢٣) صححه أحمد شاكر انظر المسند ج : ١٢٠٦ (٢ / ٢٨٧) .

قال : لا تشرب يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم غيايعة (١) .

(٢) ويحضره ما سبق قبل موسى بن عقبه في مخايلهم عن سعد بن إبراهيم محدثي أبي أن أباه عبد الرحمن بن عوف كان مع عمر وأن محمد بن مسلمة كسر سيف الزبير ، ثم خطب أبو بكر واعتذر الى الناس وقال : ما كنت حريصا على الامارة يوما ولا ليلة ، ولا سألتها في سر ولا علانية ، فقبل المهاجرون مقاتله وقال علي والزبير : ما غضبنا الا أن أخبرنا عن المشروة وأنا نرى أن أبا بكر أحق الناس بها ، انه لصاحب الفار ، وأنا لنعرف شرفه وخبره ، ولقد أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلى بالناس وهو حي (٢)

والمعذر في ذلك - وهو عدم مشورتهم - كما قال المازري : (انه خشي من التأخر عن المبيعة الاختلاف لما وقع من الانصار) (٣) وسياشي في حديث السقيفة .

(١) قال الحافظ ابن كثير : (رواه البيهقي عن الحاكم وأبي محمد بن حامد المقرئ وقد رواه علي بن عاصم عن الجريدي عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري (٠٠) قال (وهذا إسناد صحيح محفوظ من حديث أبي نضرة المندرجين مالك عن أبي سعيد سعد بن مالك بن سنان الخدري) ، قال : (وفيه فائدة جلية وهي مبايعة علي بن أبي طالب أما في أهل يوم أو اليوم الثاني من الوفاة) قال : (وهذا حق فان علي بن أبي طالب لم يفارق الصديق في وقت من الاوقات ولم ينقطع في صلاة من المصلوات خلفه) انظر البداية والنهاية ٢٤٩/٥ .

(٢) البداية والنهاية لابن كثير (٢٥٠/٥) وقال : إسناد جيد .

(٣) فتح الباري (٤٩٥/٧) وقد صرح بذلك أبو بكر رضي الله عنه كما في الحديث الذي رواه الامام احمد وغيره وفيه : ٠٠٠ فبايعوني لذلك وقبلتها وتخوفت أن تكن فتنة بعد هارثة) .

قال ابن كثير هذا اسناد جيد قوي (انظر البداية والنهاية ٢٤٨/٥)

أما ما ثبت في الصحيحين (١) أن علياً رضي الله عنه بليغ الجاهل بكر
 رضي الله عنه بعد وفاة فاطمة رضي الله عنها - بعد ستة أشهر من وفاة
 النبي صلى الله عليه وسلم - فما ذلك إلا لأنها رضي الله عنها كانت قد
 أخذت في خاطرها على أبي بكر رضي الله عنه بعض المعتب ، لتوهمها أن
 لها في ميراث النبي صلى الله عليه وسلم حق - والصواب خلاف ذلك
 لورود النص ، وكذلك في صدقة الأرض التي بخيبر (فلم تكلم المصديق
 حتى مات فاحتاج علي أن يراعي خاطرها بعض الشيء ، فلما مات بعد
 ستة أشهر من وفاة أبيها صلى الله عليه وسلم رأى علي أن يجدد البيعة
 مع أبي بكر رضي الله عنها مع ما تقدم له من البيعة قبل وفاته
 رسول الله صلى الله عليه وسلم) (٢) .

(١) انظر البخاري في المفلزي ب : غزوة خيبر (فتح الباري ٤٩٣/٧) وسلم

ك : الجهاد والمسير ب : قوله صلى الله عليه وسلم لا نحرث ما تركناه صدقه

ج : ٢١٧٥٩ (٣ / ٢٣٨٠) .

(٢) البدلية والنهاية (٢٤٩/٥ و ٢٥٠) وانظر فتح الباري ٤٩٥/٧ .

استعراض تاريخي لطرق تولية الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم :
=====

بمعرفة المستعصرين طرق تولية الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم

لنأخذ منها للطرق الشرعية لتولية الامام من بعدهم وهي كالتالي :-

تولية أبي بكر الصديق رضي الله عنه

=====

روى البخاري في صحيحه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حديثاً طويلاً منه : (.....) وأنه قد كان من خبرنا حين توفي النبي صلى الله عليه وسلم ان الانصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة ، وخالف عاتق والزبير ومن معهم ، واجتمع المهاجرون الى أبي بكر ، فقلت لأبي بكر: انطلق بنا الى اخواننا هؤلاء من الانصار فلنطلقا نريدهم ، فلم يـ ...
... منقلا منهم لقينا منهم رجلا صالحا (١) ، فذكر ما تملا عليه القوم ، فقالا :

(١) وردت تسميتهما في بعض الروايات وهما : عمر بن ساعدة ومهـ ...
بن عدي انظر سيرته ابن هشام (٦٦٠ / ٤) وفتح الباري (١٥١ / ١٢) ،
والفتح الرباني (٦٠ / ٢٣) .

لمن تريدون يا معشر المهاجرين ؟ فقلنا : نريد إخواننا هؤلاء من الانصار ،
 فقلا : لا عليكم ان لا تقربوهم لقضوا امركم ، فقلنا : والله لنا منهم فليطلقنا
 حتى اتيناهم في سقفة بني ساعدة ، فاذا رجل مزمحل بين ظهرانيهم ،
 فقلت : من هذا ؟ فقالوا : هذا سعد بن عباد ، فقلت : ماله ؟ فقالوا :
 بهوك ، فلما جلسنا قليلا تشهد خطيبهم (١) فاثني على الله بما هو
 اهله ثم قال : اما بعد : فنحن انصار الله وكتيبة الاسلام ، وانتم
 - معشر المهاجرين - رهط ، وقد دافقت دافعة (٢) من قومكم فاذا هم
 يريدون ان يختزلوا من اصلنا وان يحتضنوا (٣) من الامم ، فلما سكت
 اردت ان اتكلم وكنت ادرى منه بعض الحد ، فلما اردت ان اتكلم قال
 ابو بكر : على رسلك ، فكرهت ان اغضبه فكتلم فكان هو احلم مني وأوقر ،
 والله ما ترك من كلمة أعجبتني في تزويري الا قل في بديهة مثلها
 أو افضل منها حتى سكت ، فقال : ما ذكرتم فيكم من خير فأنتم له اهل
 ولن يعرف هذا الامر الا لهذا الحي من قريش هم اوسط العرب سببا ودارا
 وقد رضيت لكم أحد هذين الرجلين فبايعوا أيهما شئتم - فأخذ بيدي
 ود أبي عبيدة عامر بن الجراح وهو جالس بيننا - فلم اكره ما قال غيرها ،
 كان والله أن أقدم فتضرب عنقي لا يقريني من ذلك إثم أصبا الي من
 أن أتامر على قوم لهم أبو بكر ، اللهم الا ان تسول الي نفسي عند

(١) قال الحافظ ابن حجر : لم اقل على اسمه وكان ثابت بن قيس شماس

يدعى خطيب الانصار فالذي يظهر انه هو ، فتح الباري ١٥١/١٢ .

(٢) الدافعة : العدد القليل واصله من الدف وهو السير البسطي في

جماعه فتح الباري ١٥١/١٢ .

(٣) حضنه واحتضنه عن الامر اخرجه من ناحية عنه واستبد به او حبسه

عنه ، فتح الباري ١٥٢/١٢ .

السوت شيئاً لا أجده إلا أن ، فقل قائل من الانصار (١) : انا جذيلها
 المحكك وعنديها المرجب (١) . منا أمير ومنكم أمير يا معشر قرش ، فكثير
 اللفظ وارتفعت الاصوات حتى فرقت من الاختلاف فقلت : ابسط يدك يا أبا
 بكر ، فبسط يده فبايعته وبايعه المهاجرون ثم بايعته الانصار ونزونا على
 سعد بن عباد فقال قائل منهم : فقتلتم سعد بن عباد ، فقلت : قتل
 الله سعد بن عباد (٢) ، قال عمر : وانا والله ما وجدنا فيما حضرنا
 صمن أمر أقوى من مبايعة أبي بكر خشينا أن نارقنا القوم ولم تكن بيعة
 أن يبايعوا رجلاً منهم بعدنا . فاما بايعناهم على ما لا نرضى واما تخالفهم

(١) في الروايات الاخر هو الحباب بن المنذر انظر مثلاً الفتح الرباني
 ٥٨/٢٣ . وعند البخاري نفسه في ك : فضائل الصحابة باب قول
 النبي صلى الله عليه وسلم : لو كنت متخذاً خليلاً لفتح للمبارى ٢٠/٧ وغيرهما .
 (٢) الجدل : عود ينصب للابل الجرباء لتحتك فيه فاراد انه يستشفى براه .
 والمصدق تصغير عنق والمرجب لمى يدعم للنخلة لذا كثر حملها انظر
 فتح البارى ٣١/٧ .

(٣) هناك روايات أخر تذكر تراجع سعد رضى الله عنه فقد روى الامام أحمد
 في مسند الصديق عن عثمان عن أبي معاوية عن داود بن عبد الله
 الاودى عن حميد بن عبد الرحمن هو الحميرى ، فذكر حديث السقيفة
 وفيه : ان الصديق قال : قرش ولا هذا الامر فبر الناس تبع لبرهم وفاجرهم
 تبع لفاجرهم قال فقال له سعد صدقت نحن الوزراء وانتم الامراء . (المسند
 ٥/١) قال شيخ الاسلام ابن تيمية : فهذا مرسل حسن ولعل حميداً
 اخذه من بعض الصحابة الذين شهدوا ذلك . قال : وفيه جليسة
 جدا وهي ان سعد بن عباد نزل عن مقامه الاول في دعوى الامارة
 واذعن للصديق بالامارة فرضي الله عنهم اجمعين . منهاج السنة ١٤٣/١
 اما احمد شاكر فقد ضعف هذا الحديث لا نقطاعه قال : فان حميد
 ابن عبد الرحمن الحميرى التابعي الثقة يروي عن امثال ابي هريرة
 وابي بكرة وابن عمر وابن عباس . . . ولم يصرح هنا بمن حدثه هذا
 الحديث وظاهر انه لم يدرك وفاة الرسول وحديث السقيفة (١٦٤/١) .
 قال الهيثمي : رجاله ثقات الا أن حميد بن عبد الرحمن لم يدرك ابا بكر
 انظر مجمع الزوائد ١٩١/٥ .

فيكون فساداً فمن يلهج رجلاً من غير مشورة من المسلمين فلا يتابع هو
ولا الذي بايعه تفرقة (١) ان يقتل (٢) •

فهذه هي البيعة الاولى كما تذكرها المصادر وهي بيعة فضلاء وكبار
المهاجرين والانصار له رضى الله عنه، ثم تبعها البيعة الثانية وهي بيعة
عامة المسلمين في المسجد على المنبر ، روى البخارى في صحيحه عن انس
ابن مالك رضى الله عنه انه سمع خطبة عمر الاخوة حين جلس على المنبر
وذلك الفد من يوم توفى النبي صلى الله عليه وسلم فتشهد وابو بكر صامت
لا يتكلم قال : كنت ارجو ان يعيش رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يدبرنا
— يريد بذلك ان يكون اخرهم — فان يكن محمد صلى الله عليه وسلم قد مات
فان الله قد جعل بين اظهركم نوراً تهتدون به بما هدى الله محمداً صلى الله
عليه وسلم وان ابا بكر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثاني اثنين فانه
اولى باموركم فقوموا فبايعوه ، وكانت طائفة منهم قد بايعوه قبل ذلك في سقيفة
بني ساعدة وكانت بيعة العامة على المنبر •

قال الزهرى عن انس بن مالك سمعت عمر يقول لابي بكر يومئذ اصعد
المنبر فلم يزل به حتى صعد المنبر فبايعه الناس عامة • (٣)

(١) قال في النهاية : مصدر غررته اذا القيته في الضرر ، وهي ممن
التفريق كالتعله من التعليل وفي الكلام مضاف تقديره : خوف تفرقه ان يقتل
اي خوف وقوعهما في القتل • انظر النهاية في غريب الحديث والاثار (٣/٢٥٦) طولى ١٣٨٣ هـ
(٢) البخارى ك : الحدود ب : رجم الحبلى رقم ٣١ . انظر فتح البارى
١٤٤٦/١٢ وسيرة ابن هشام ٦٦٠/٤ ومسند الامام احمد انظر الفتح
الرباني ٥٨/٢٣ ومناقب عمر بن الخطاب لابن الحوزي ص ٥١ •

(٣) رواه البخارى في ك : الاحكام : ب : الاستخلاف (٥١) (فتح البارى
٢٠٦/١٣) والبداية ٣٠١/٦ وسيرة ابن هشام ٦٦١/٤ •

قال ابن كثير : " قال ابن مسلق ثم تكلم ابو بكر محمد بالله
واثنى عليه بالذى هو اهل له ثم قال : ايها الناس اني قد وليت عليكم وليست
بخيركم ، فان احسنت فاعينوني وان اسأت فقوموني • الصدق امانة والكذب
خيانه ، والمضعف فيكم قوى عندي حتى ارجع اليه حقه • والقوى فيكم ضعيف
حتى آخذ الحق منه ان شاء الله ، لا يدع قوم الجهاد الا خذلهم الله
بالذل ولا تشيع الفاحشة في قوم الا عصبهم الله بالهلاك • اطيعوني ما اطعت
الله ورسوله فاذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم قوموا الى صلاتكم يرحمكم
الله " قال ابن كثير : اسئلده صحيح (١) •

هذه زبدة الروايات التي وردت في بيعة ابي بكر رضي الله عنه
بالمخالصة ولنا من نستنتج من مجموع هذه الروايات بعض الفوائد المخلصة
بموضوعنا فمن هذه الفوائد ما يلي : -

- ١ - الدلالة على ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينص صراحة على المخلصة
من بعده وان اخبر بمن سيتولى وفي هذا دلالة على ان الخلافة
ان يترك الاختيار للمسلمين من بعده •
- ٢ - ان بيعة ابي بكر رضي الله تعالى عنه تمت بعد مشاورات بين
فضلاء المهاجرين والانصار وفي هذا دلالة على ان الذى يقوم
بالاختيارهم فضلاء القوم وعلماؤهم ورؤساؤهم وهم من يسمون " اهل
الحل والعقد " وسيتاتي دراسة مفصلة لاهل الحل والعقد قريبا
ان شاء الله

- ٣ - لا يشترط الاجماع التلم على اختيار الخليفة فلا تضر مخالفة بعض القوم كما لم تضر مخالفة سعد بن عباد رضي الله عنه .
- ٤ - مشروعية البيعة للخليفة المختار من قبل أهل الحل والعقد أولا ثم من قبل عامة المسلمين ثانيا كما تم لابي بكر رضي الله عنه .
- ٥ - لا يشترط في الانتخاب حضور جميع أهل الحل والعقد كما لم يضر تخلف علي بن ابي طالب والزيير بن العوام رضي الله عنهما حيث تخلفا عن الاختيار - كما ذكرت بعض الروايات (١) - لتجهيز النبي صلى الله عليه وسلم وان كانا بايعا بعد ذلك (٢) .

وعلى ضوء هذه النقاط ستضع لنا الطريقة الاولى لانعقاد الخلافة وهي الانتخاب من قبل أهل الحل والعقد والتي سنوضحها بعد هذا للمعرض التاريخي لمبايعة الاربعة رضي الله تعالى عنهم .

ثانيا : تولية عمر رضي الله عنه :-
=====

اما انعقاد الخلافة لمعروفة بطريقة اخرى مفايضة الى حلها - ولكنها شرعية ايضا بالادلة السابقة وهي طريقة الاستخلاف " العهد " قال ابن الجوزي : " عن الحسن بن ابي الحسن رضي الله عنه قال : لما ثقل ابو بكر رضوان الله تعالى عليه واستبان له من نفسه جمع الناس فقال : انه قد نزل بي ما ترون ولا اظنني الا لما نسي وقد اطلق الله ايمانكم من بيعتي وحلّ عنكم عقدتي ورد عليكم

(١) انظر سيرة ابن هشام ٦٥٨/٤ والبداية والنهاية ٣٠١/٦ .

(٢) البداية والنهاية ٣٠٢/٦ وانظر مبايعتهما لابي بكر رضي الله عنهم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بيوم او يومين ص ١٠٨ من هذا الفصل .

امركم فامروا عليكم من أحببت فإنكم إن أمرتم عليكم في حياة مني كان أجدر
 ألا تختلفوا بعمدي، فقاموا في ذلك وحملوا عليه فلم تستقم لهم . فقالوا :
 إرأ لنا يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فلعلمكم تختلفون قالوا :
 لا . قال : فعليكم عهد الله على الرضا ؟ قالوا : نعم . قال : فامهلوني
 انظر لله ولدينه ولعباده . فارسل ابوبكر الى عثمان بن عفان رضى الله
 عنه فقال : امر علي برجل والله انك عندى لها لاهل وموضع فقال - اقم -
 عثمان - : عمر فقال : اكتب فكتب حتى انتهى الى الاسم ففشي عليه ثم
 افاق فقال : اكتب عمر * (١) .

وذكر انه لما اراد العقد دعا عبد الرحمن بن عوف فيما ذكر ابن سعد
 عن الواقدي عن ابن ابي سبرة عن عبد المجيد بن سهيل عن ابي سلمة
 ابن عبد الرحمن قال - وذكر طرقا اخر : ان ابا بكر الصديق لما استعز به
 دعا عبد الرحمن بن عوف فقال اخبرني عن عمر بن الخطاب . فقال عبد الرحمن :
 ما تسالني عن امر الا وانت اعلم به مني فقال ابوبكر : وان . فقال
 عبد الرحمن : هو والله افضل من رايك فيه . ثم دعا عثمان بن عفان فقال
 اخبرني عن عمر فقال : انت اخبرنا به فقال : على ذلك يا ابا عبد الله
 فقال عثمان : اللهم علي به ان سريره خير من علانيته وانه ليس فينا مثله
 فقال ابوبكر يرحمك الله والله لو تركته ما عدتكم وشاور معهما سعيد بن زيد
 ابا الاعور واسيد بن الحضير وخيرهما من المهاجرين والانصار فقال أسيد :
 اللهم علمه الخيره بعدك يرضى للرضى ويحفظ للسخط الذي يصر خير من
 الذي يعلن ولم يل هذا الامر احد اقوى عليه منه . وسمع بعض اصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم يدخول عبد الرحمن وعثمان على ابي بكر وخلقهم به .

فدخلوا على أبي بكر فقال له قائل منهم : ما أنت قائل لربك اذا سألك
عن استخلافك عمر علينا وقد ترى غلظته ؟ فقال أبو بكر اجلسوني أبا لله
تخوفوني : خاب من تزود من امركم بظلم أقول : اللهم إني استخلفت عليهم
خير أهلك ، ابلغ ما قلت لك من وراءك ثم اضطجع ودعا عثمان بن عفان فقال :
اكتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عهد أبو بكر بن أبي قحافة في آخر
عهده بالدنيا خارجا منها وعند أول عهده بالآخرة داخلا فيها حيث يؤمن
الكافر ويوقن الفاجر وصدق الكاذب إني استخلفت عليكم بعدى عمر بن الخطاب
فاستموا له واطيعوا واني لم آل الله ورسوله ودينه ونفسي وإياكم خيرا ،
وان بدل لكل امرئ ما اكتسب من الأثم ، والخير أردت ، ولا أعلم الغيب ،
وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .
ثم أمر بالكتاب فحتمه . ثم قال بعضهم لما أملى أبو بكر صدر هذا الكتاب
وفي ذكر عمر : فذهب به قبل أن يسمي أحدا فكتب عثمان إني قد استخلفت
عليكم عمر بن الخطاب ثم أفاق أبو بكر فقال اقرأ علي ما كتبت فقرأ عليه
فذكر عمر بن الخطاب فكبر أبو بكر وقال أراك خفت ان اقبلت نفسي نفسي
غشبي تلك يختلف الناس ، فجزاك الله عن الاسلام واهله خيرا ، والله
ان كنت لها لأهلا . ثم أمره فخرج بالكتاب مختوما وعده عمر بن الخطاب
واسيد بن سعيد القضي ، فقال عثمان للناس : أتبايعون لمن في هذا
الكتاب . فقالوا : نعم وقال بعضهم : قد علمنا به ، قال ابن سعد : علي
القائل وهو عمر فاقروا بذلك جميعا ورضوا به وبايعوا ثم دعا أبو بكر عمر
خاليا فأوصاه بما أوصاه به ثم خرج من عنده فرفع أبو بكر يديه مدا فقال :
اللهم إني لم أرد بذلك الاصلاحهم وخفت عليهم الفتنة فعملت فيهم بما أنت
اعلم به . واجتهدت لهم رأسي فوليت عليهم خيرا وأقواهم عليهم وأحرصهم على
ما أرشدهم وقد حضرني من امرك ما حضر فآخلفني فيهم فمهم عبادك ونواهيهم

بيدك اصلح لهم واليهم واجعله من خلفائك الراشدين يتبع هدى نبي الرحمة
وهدى الصالحين بعده واصلح له رعيته. (١)
فهذه مباحة عمر رضى الله عنه ويمكننا الآن ان نستنتج منها على
غرار ما تقدم ما يلي :-

- ١ - جواز الاستخلاف لشخص معين .
- ٢ - مشاوره اهل الحل والعقد قبل العزم على تعيين الخليفة .
- ٣ - كتاب العقد للخليفة المعهود اليه .
- ٤ - العهد لا يكفي لتولية الامام وانما لا بد من البيعة للامام المعهود اليه .

وعلى ضوء هذه النقاط متضح طريقة الاستخلاف قريبا ان شاء الله
تعالى . فلنرجى التفصيل عنها الى موضعه .

ثالثا : تولية عثمان بن عفان رضى الله عنه :-

=====

روى البخارى في صحيحه عن عمرو بن ميمون حديثا طويلا ذكر
فيه تفاصيل طعن عمر رضى الله تعالى عنه ثم حمله الى بيته ثم

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٠٠/٣ وانظر الرواية هذه مختصرة فى
كل من تاريخ الطبرى ٤٢٨/٣ الطبعة الثانية ومناقب عمر بن الخطاب
لابن الجوزى ص ٥٤ .

دخولهم عليه وفيه : " فقالوا : أوص يا أمير المؤمنين ، استخلف (١) - فقال : ما أجد أحق بهذا الأمر من هؤلاء النفر - أو الرهط - الذين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض : فسمى عليا وعثمان والزبير وطلحة وسعدا وعبد الرحمن (٢) ، وقال يشهدكم عبد الله ابن عمر وليس له من الأمر شيء - كهيئة التعمية له - فان أصابته الأمانة سمدا فهو ذاك والا فليستعن به أيكم ما أمر ، فاني لأم أعزله عن عجز ولا خيانه . . . الى ان قال الراوى : فلما فرغ من دفنه اجتمع هؤلاء الرهط فقال عبد الرحمن : إجعلوا أمركم الى ثلاثة منكم : فقال الزبير قد جعلت امرى . فقال طلحة : قد جعلت امرى الى عثمان وقال سعد قد جعلت امرى الى عبد الرحمن بن عوف فقال عبد الرحمن أيكما تبرا من هذا الأمر فجهله اليه والله عليه

(١) ثبت عنه رضى الله عنه انه قيل له : الا تستخلف يا أمير المؤمنين ؟ فقال : ان استخلف فقد استخلف خير مني - يعني ابوبكر - وان أترك فقد ترك خير مني يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم فاثبتوا عليه فقال : راغب وراغب وددت اني نجوت منها كفافا لا لي ولا علي لا أتحملها خيا وميتا ، متفق عليه وسبق تخريجه ص ١٢٠ والجمع بين هذا واستخلافه احد الستة : يحتمل ان يكون ذلك في صحته قبل طعن المجوسي له ويحتمل ان يكون قاله ثم تراجع ونص على هؤلاء الستة .

(٢) هؤلاء هم بقية العشرة المبشرين بالجنة منهم ابوبكر وابو عبيدة وقد توفوا ومنهم عمر بن الخطاب ومنهم سعيد بن زيد وهذا لم ينص عليه في اهل الشورى ولعل السبب في ذلك لانه ابن عم عمر فلم يسمه عمر مبالغة في التبري من الأمر (والله اعلم) (فتح الباری ٦٧/٢) .

والاسلام لينظرون افضلهم في نفسه . فاسكت الشيخان فقال عبد الرحمن
افتجملونه الي والله على أن لا للو عن افضلكم . قالوا : نعم فأخذ
بيد أحدهما فقال : لك قرابة من رسول الله صلى الله عليه وسلم
والقدم في الاسلام ما قد علمت . فאלله عليك لكن أمرتك لتعدلن ولئن
أمرت عثمان لتسمعن ولتطيعن .

ثم خلا بالآخر فقال مثل ذلك فلما أخذ الميثاق قال ارفع يدك ابايعك
يا عثمان فبايعه فبايعه على وولج اهل الدار فبايعوه " (١) .

وفي بعض الروايات انها لما انحصرت بين عثمان وعلى رضي الله
عنهما : " نهض عبد الرحمن بن عوف يستشير الناس فيهما وجمع
رأى المسلمين برأى رؤوس الناس واخيارهم جميعا وأشتاتا مشى وفرا دى
وجتمعين . . . نعى في ذلك عبد الرحمن ثلاثة أيام بلياليهن
لا يفتسفن بكثير نوم الا صلاة ودعاء واستخارة وسؤالا من ذوى الراى
عنهم فلم يجد احدا يميل بعثمان بن عفان رضي الله عنه . (٢) .

وهكذا تمت البيعة لعثمان رضي الله عنه بإجماع الصحابة رضوان
الله عليهم كما قال الامام أحمد رحمه الله تعالى " لم يجتمعوا على
بيعة أحد كما اجتمعوا على بيعة عثمان . (٣) .

(١) البخارى كتاب فضائل الصحابة باب ٨ قصة البيعة والاتفاق على عثمان
وانظر فتح البارى (٥٩/٧) ونحوه في المسند رقم ٨٩٠ . بامسناد
صحيح انظر المسند ١٩٢/١ تحقيق شاكر . وتاريخ الطبرى ٢٢٨/٤ .
وتاريخ الخلفاء ص ١٣٥ والبداية والنهاية ١٤٥/٧ على اختلاف نسي
الالفاظ . .

(٢) انظر البخارى كتاب الاحكام باب فتح للبارى ١٩٣/١٣ والبداية والنهاية
١٤٦/٧ . واللفظ له .
(٣) منهاج السنة ١١٦/٣ .

والذى يمكن ان نستنتجه من هذه الطبيعة ما يلي :-

جواز العهد الى اشخاص معينين دون تعيين المصهور اليه بعينه اذا كان ذلك هو الاصلح ، ويرى ابن تيمية رحمه الله سبب عدم تعيين واحد بعينه من الستة حتى لا يحدث الاختلاف والمنازعة . ولانه رأى الفضل متقاربا في الستة ورأى أيضا انه اذا عين واحدا قد لا يحسن القيام بالامامة المسلمين فيصبح عمر نفسه مسؤولا عنه لنفسه اليه فترك التعيين خوفا من التقصير . (١)

أما ابن بطال فهو يرى - كما نقل عنه ابن جرير - ان نفس هذه الطريقة جمع بين طريقة الرسول صلى الله عليه وسلم في ترك الاختلاف وتفويض الامر للمسلمين ، وبين طريقة صاحبه أبي بكر رضي الله عنه في الاختلاف قال : فآخذ من فعل النبي صلى الله عليه وسلم طرفا وهو ترك للتعيين ، ومن فعل أبي بكر طرفا وهو العهد لأحد الستة وان لم ينص عليه . (٢) فهي طريقة جامعة بين للعهد والاختيار .

تولية علي رضي الله عنه :-

=====

بعد حادثة استشهاد الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه ظهر الاختلاف في صفوف المسلمين ، وهو بحق - كما يرى ابن تيمية - أول نزاع ظهر على الامامة ، حيث ما جرى من قبيل لم يكن نزاعا بالمعنى الحقيقي " الا ما جرى في اجتماع السقيفة " وما اتصلوا حتى اتفقوا ، ومثل هذا لا يسمى نزاعا " (٣) . وكما قال حذيفة

(٢) فتح الباري ٢٠٧/١٣

(١) نفس المرجع ١٦٢/٣

(٣) منهاج السنة ٢٩/١

رضي الله عنه * انها - أي حادثة استشهاد عثمان - كنت لبول الفتن ،
واخرها فتنة المسيح " (١) . كما تصوير بعض المؤرخين وأصحاب
الافراض ما كان في السقيفة بانه : للصراع للرهب والفتاح على
الامامة (فلا أساس له من الصحة .

وقد واجه استخلاف علي رضي الله عنه صعوبات كثيرة . لم تواجهه
من سبقه ، منها حادثة استشهاد عثمان رضي الله عنه ، ودخول القتل
المجرمين في صف علي ، ومطالبة بعض المسلمين بالاقتصاص منهم ،
وانكار اهل الشام الجماعي لمبايعته (٢) . وكخرج بعض كبار الصحابة
رضي الله تعالى عنهم كطلحة والزبير وعائشة وغيرهم .

والآن نرى القصة الكاملة لتولية علي رضي الله تعالى عنه : -

قال الخلال : (اخبرني محمد بن علي بن محمود قال : حدثنا
ابو بكر الانم - ائلام علينا من كتابه - حدثنا ابو عبد الله ، حدثنا
اسحاق بن يوسف قال حدثنا عبد الملك عن سلمة بن كهيل عن سالم
ابن أبي الجعد عن محمد بن الحنفية قال : كنت مع علي رحمه الله
وعثمان محصر ، قال : فأتاه رجل فقال : إن أمير المؤمنين مقتول ،
ثم جاء آخر فقال : إن أمير المؤمنين مقتول الساعة ، قال : فقام
علي رحمه الله ، قال محمد فاخذت بوسطه فخوفنا عليه فقال : خل
لا أم لك ، قال : فأتى علي الدار وقد قتل الرجل رحمه الله فأتى
داره فدخلها فاغلق بابها ، فأتاه الناس فضربوا عليه الباب فدخلوا عليه

(١) المسند من مسائل الامام أحمد للخلال ق ٤٨ .

(٢) انظر نظام الخلافة في الفكر الاسلامي ص ١٠٦ .

فقالوا : ان هذا قد قتل ، ولا يد للناس من خليفة ولا نعلم احدا
 احق بها منك فقال لهم علي : لا تهديوني فاني لكم وزير خير مني
 لكم أمير ، فقللوا ، لا والله لا نعلم احدا احق بها منك قل : فان ابستم
 علي فان بيعتي لا تكون سرا ، ولكن اخرج الى المسجد فمن
 شاء يبايعني بايعني ، فخرج الى المسجد فبايعوه للناس
 قال ابو عبد الله ما سمعته الا منه ما اعجبه من حديث (١)

وفي رواية : (فقال عبد الله بن عباس : فكرهت ان ياتي
 المسجد كراهية ان يشغب عليه ، وابي هو الا المسجد فلما دخل جاء
 المهاجرون والانصار فبايعوا وبايع الناس) (٢) .

وقال ابن كثير : ذكر سيف بن عمر عن جملة من شيوخه قللوا :
 بقيت المدينة خمسة أيام بعد مقتل عثمان وأمرها الفأقي من حرب
 يلتمسون من يجيبهم الى القيام بالامر ، والمصريون يلحون على علي
 وهو يهرب منهم الى الحيطان ، ويطلب الكوفيون الزبير فلا يجدونه ،
 والمصريون يطلبون طلحة فلا يجيبهم ، فقالوا فيما بينهم لا نولي احدا
 من هؤلاء الثلاثة فمضوا الى سعد بن ابي وقاص فقالوا انك من اهل
 المشورى فلم يقبل منهم ، ثم راحوا الى ابن عمر فابى عليهم فحاربوا
 في امرهم ثم قالوا ان نحن رجعنا الى امصارنا بقتل عثمان من غير
 امره اختلف الناس في امرهم ولم نسلم ، فرجعوا الى علي فالحوا عليه
 وأخذ الاشر النخعي بيده فبايعه ، وذلك يوم الخميس الرابع والعشرين
 من ذي الحجة وذلك بعد مراجعة الناس لهم في ذلك وكلهم يقول : لا

يصلح لها الا علي . فلما كان يوم الجمعة وصعد المنبر بايعه من
لم يبايعه بالامس . (١)

وروى سيف عن ابي حارثه محرز العبشمي وعن ابي عثمان يزيد
ابن اسيد الفساني قالا : لما كان يوم الخميس على رأس خمسة
أيام على مقتل عثمان جمعوا أهل المدينة فوجدوا سعدا والزبير خارجين
ووجدوا طلحة في حائط له . . . فلما اجتمع لهم أهل المدينة قال لهم
أهل مصر انتم أهل الشورى وانتم تمقدون الامامة وامركم هابسر على
الامة فانظروا لكم رجلا تنصبونه ونحن لكم تبع فقال الجمهور: علي بن
ابي طالب نحن به راضون . . . فقال علي دعوني واتمسوا غيري . . .
فقالوا ننشدك الله الا ترى الفتنة الا تخاف الله ؟ فقال ان احببتم
ركبت بكم ما اعلم وان تركتموني فانما انا كاحدكم الا اني اسمعكم واطوعكم
لمن وليتموه امركم . ثم افترقوا على ذلك واتعدوا الفد . فلما
اصبحوا يوم الجمعة حضر الناس المسجد وجاء علي حتى صعد المنبر
فقال " يا ايها الناس عن ملا واذن . ان هذا امركم ليس لاحد فيه
حق الامر امرتم ، وقد افترقنا بالامس علي امر فان شئتم قمعت لكم والا فلا
اجد على احد " فقالوا نحن على ما فارقناك عليه بالامس " (٢) .

وهكذا تمت البيعة لعلي رضي الله عنه ولكن وجود المفسدين
داخل الصف ادى الى تصدعه ، وبدأت الفرقة بين المسلمين حيث وقعت

(١) البداية والنهاية ٢٢٧/٢ وهو عند الطبري ٤٣٤/٢ .

(٢) انظر تاريخ الطبري ٤٣٤/٤ - ٤٣٥ " مختصرا " .

موقعة الجبل المشهورة وأعلن معاوية رضي الله عنه وأهل الشام عدم
دخولهم في الطاعة حتى يؤخذ بثأر عثمان فصار اليهم على بجيشه
ووقعت موقعة صفين وغيرها من المعارك ثم انشق عليه صفه بعد التحكيم
وخرجت عليه الخوارج وقاتلهم وكثرت الفتن في عصره رضي الله تعالى
عنه .

والذي يهمنا في هذا البحث هو الطريقة التي تمت بها مبايعته
وهي كما رأينا طريقة الاختيار كالتى ثبتت بها امامة ابي بكر حيث
ان عثمان رضي الله تعالى عنه لم يستخلف احدا بعده (١) ، فبعد
حادثه استشهاد بقي الناس في غيبة من امام حتى اختاره اهل الحل والعقد
وعقدوا الامامة له بعد مشاورات ومناقشات طويلة .

وملاحظ ايضا انه لم يكن هناك احد يدعى الامامة لنفسه بمسند
عثمان ، ولم يكن علي رضي الله تعالى عنه خريفا عليها وإنما قبلها
بعد الحاج خوفا من ازدياد الفتن ومع ذلك فلم يسلم منها رضي الله
عنه وأرضاه . وكذلك لم يدع ان هناك نصا على امامته كما تقول الرافضة
فدل على كذبهم .

طرق انعقاد الامامة :-

بعد هذا العرض التاريخي الموجز للطرق التي تمت بها تولية
الخلفاء الراشدين وعلى ضوءها يمكننا أن نحدد الطرق الشرعية الثابتة

(١) روى الامام أحمد بسنده في مسند عثمان انه طُلب من عثمان ان يستخلف
فسكت .

انظر المسند ح : ٤٥٥ وقال احمد شاكر اسناده صحيح قال : ورواه البخاري
والحاكم (٣٥٨ / ١) .

لتوليهِ الامم وهما طريقتان فقط :-

الطريقة الاولى : الاختيار :-

=====

والذى يقوم به هم اهل الحل والعقد • وهى الطريقة التى تمت
بها تولية ابي بكر الصديق وعلي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنهما
كما رأينا :

اهمية الاختيار :-

=====

قلنا ان الامامة وسيلة لا غاية، وسيلة إلى إقامة الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر بمفهومه اللواسع - كما مر في مقاصد الامامة - وهذا
واجب على جميع أفراد الأمة الاسلامية • وحيث انه لا يمكن القيام به
على وجهه الاكمل الا بعد تنصيب امام للمسلمين يقودهم وينظم لهم
طريق الوصول الى القيام بهذا الواجب العام • لذلك فالامة مسؤولة
عن اختيار من تنبئ عنها وتسلم له زمام الازعان والانقياد ليقودها
الى تحقيق هذا الهدف العظيم الذى هو واجب على المسلمين عموماً
فالامام ما هو الا نائب ووكيل عن هذه الامة وليس له في نظر الاسلام
أية ميزة أو قداسة أو صفة من الصفات التى يتعالى بها عن بقية
أفراد المسلمين • فمسئولية الاختيار لهذا النائب راجعة الى الامة نفسها
لانه النائب عنها وحيث ان الامة متفرقة في الاصقاع والامصار فيها القوى
والضعيف والمالم بالمصلحة والجاهل والمعلق وغيره وصاحب الهوى والغرض
الى غير ذلك من الاختلافات التى يصعب معها - التمييز
بين الصالح والطالح والذى يتوسم فيه حمل هذه الامانة وغيره • لذلك
تكون المسؤولية في هذا المجال واقعة على أعناق عقلاء الامة وعلمائها

وفضلائها ، فهم الذين يختارون من مبرونه اهلا للقيام بهذا الواجب الشرعي الذي توجبه الله عليهم وهو إقامة شرع الله في ارضه والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في جميع أنحاء المعمورة .

لذلك تبدو أهمية الامة في اختيار من تلزمه عنانها ليمير بها الى اداء ما اوجبه الله عليها والقيام باعباء الخلافة الآدمية على هذه الأرض .

كما تبدو أهمية عقلاء الامة - اهل الحل والعقد - الذين تثق فيهم وتسلمهم مسؤوليتها وتحملهم الامانة ليختاروا لهم من يقودهم بكتاب الله الى ما يرضى الله .

لهذه الفئة - اهل الحل والعقد - تتحمل المسؤولية من جهة اختيارها من تسلم له قيادها باعتبارهم افرادا من أفراد المسلمين . ومن جهة امانة الامة لهم وثقتهم فيهم ليختاروا من يكون اهلا لمثل هذا المنصب العظيم . ومن جهة ثالثة انهم شركاء من يختارونه في الاثر اظم لله اذا لم يجهدوا انفسهم في اختيار الاصلح .

ومع شعورهم بثقل هذه المسؤوليات مع انهم افاضل الامة وعقلاؤها وعلمائها فان اختيارهم سيكون بعد ترو وتحري بعيدا من ان تدنسهم أهواء شهواته أو مطامع شخصية أو تعصبات قبلية أو مذاهبية ، وسيكون موقفا واضحا إن شاء الله خاصة اذا شعروا ازاء ذلك بان الذي سيختارونه سيقرب على المسلمين عموما له من الواجبات والحقوق الشيء الكثير وستكون طاعته في غير معصية واجبة على جميع أفراد الامة ، واذا قصر في شيء من ذلك فان الفئة التي اختارته سيكون عليها من وزره نصيب اذا لم تكن لجهدت نفسها في اختيار من تراه مناسبا .

كل ما سبق يدلنا على أهمية هذا الطريق " الاختيار " وأنه أقرب الطرق بل هو الطريق ^{الأصل} لاختيار الامام في الشريعة الاسلامية على اعتبار ان الاستخلاف مشروط بموافقة أهل الحل والعقد على المستخلف كما سيأتي :-

وهذه الطريقة ثابتة المشروعية بالسنة والاجماع :

فمن السنة : -
=====

١ - فعل النبي صلى الله عليه وسلم : فقد توفي ولم يلق لها صريحا على الخليفة من بعده (وانما اخبر بمن سيتولى كما رأينا) والذي يدل على ذلك قول عمر الآف الذكر :

" ان استخلف فقد استخلف من هو خير مني - يعني ابوبكر - وان ترك فقد ترك من هو خير مني - يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم ... (١) وتوجيه الدلالة من ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم قد اوجب تنصيب الامام - كما مر - وقد توفي ولم يعهد الى احد بعده فكان لابد من الاختيار فدل على مشروعيته .

٢ - ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لما قيل له من تؤمر بحدك ؟ فقال : ان تؤمروا ابا بكر تجدوه امينا زاهدا في الدنيا راغبا في الآخرة . وان تؤمروا عمر تجدوه قويا امينا لا تأخذه في الله لومة لائم ، وان تولوها عليا تجدوه هاديا مهديا " (٢) .

(١) متفق عليه رتب تخرجه ص ١٤١ من هذا الفصل .

(٢) قال أبو يعلى : رواه ابن بطة باسناده عن علي (انظر المعتمد ص ٢٢٥) قلت ورواه أيضا الامام احمد في مسند (٢٠٩/١) بلفظ : وان تؤمروا عليا ولا اراكم فاعلين تجدوه هاديا مهديا ياخذكم السراط المستقيم وانظر زياد : التخرج ص ١٠١

وجه الدلالة : انه لو لم يجز الاختيار لم يقل : إن تولوا فلاناً فكذا
أو تولوا فلاناً فكذا أو تولوها فلاناً فكذا .

٣ - ومنها فعل الخلفاء الراشدين رضى الله تعالى عنهم كما سبق وقد أمرنا
باتباع سنتهم والاقتداء بابي بكر وعمر - كما مر - وقد قال عمر بن الخطاب
رضى الله تعالى عنه : " من بايع رجلاً من غير مشورة من المسلمين
فلا يتابع هو ولا الذى بايعه تنفراً ان يقتل " (١) .

ومن الاجماع -
=====

رأينا فيما سبق في العرض التاريخي كيفية اختيار الصحابة لابي
بكر ثم لعلي رضى الله تعالى عنهما ولم تذكر الروايات احداً اعترض على
هذه الطريقة وخالف فيها فدل على إجماعهم . ومن حكي هذا الاجماع
من العلماء النووى وغيره فقال النووى في شرحه لصحيح مسلم " وأجمعوا
على انعقاد الخلافة بالاستخلاف وعلى انعقادها بمقد أهل الحل والعقد
لانسان اذا لم يستخلف الخليفة " (٢) .

ولم يخالف فى هذا الا الرافضة لانه يتنافى مع عقيدة النص عندهم
الباطلة ولذلك وجهوا اليه نقداً مبرراً ولكن لا عبرة بمخالفاتهم .
قلنا : والذى يقوم بهذا الاختيار هم أهل الحل والعقد . ولنا ان
نتساءل من هم أهل الحل والعقد ؟ وما هى الشروط التى يجب أن تتوفر
فيهم ؟ وهل يشترط عدد معين أم لا ؟ وما هى وظائفهم ؟ .. الخ
وللاجابة على هذه التساؤلات نقول :

(١) رواء البخارى وغيره انظر تخريجه ص ١١٤ من هذا الفصل .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووى ٢٠٥/١٢ .

أهل الحل والعقد

=====

هم فئة من الناس على درجة من الدين والخلق والعلم بأحوال الناس وتدبيرهم الأمور ويسمون أهل الاختيار ، وأهل الشورى ، وأهل الرأي والتدبير ، كما حددهم بعض العلماء بأنهم : " العلماء والرؤساء ووجهاء الناس الذين يتيسر اجتماعهم " (١) . إلى غير ذلك . من المسميات التي أطلقت على هذه الجماعة .

وهذه الفئة يوكل إليها النظر في مصالح الأمة الدينية والدنيوية ومنها اختيار الامام للمسلمين ، فهي المسؤولة عن تصفح أحوال الذين يمكن صلوحهم لتولي هذا المنصب المهم والاجتهاد في ذلك فمن راوه صالحا لتولي هذا المنصب بإيموه على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ولزوم طاعته فيما ليس فيه معصية . وهذه الفئة تقوم باختيار الامام نيابة عن الأمة جميعا فهم بمباشرتهم هذا الاختيار لا يمثلون انفسهم فقط ، بل يمثلون الأمة كلها . ولهذا فانه عند مبايعة أهل الحل والعقد الامام تجب مبايعته والانقياد له على سائر أفراد الأمة " (٢) .

شروط أهل الحل والعقد :

=====

وقد حدد العلماء بعض الشروط التي يجب أن تتوفر في من يكون أهلا للدخول في هذه الفئة من الناس . وهذه الشروط تنقسم الى قسمين :-

(١) نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ٣٩٠/٧ .

(٢) أنظر رئاسة الدولة في الفقه الاسلامي د . محمد رانت عثمان ص ٢٥٧ .

أ - شروط الولاية العامة وهي :-

=====

١ - الاسلام :

وهذا شرط أساسي في كل ولاية في البلاد الاسلاميه
فلا يجوز فيها تولية من ليس بمسلم وذلك لقوله تعالى : " ولن
يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا " (١) . ولانه لا ولاية
لكافر على مسلم قال ابن المنذر : " أجمع كل من يحفظ عنه
من أهل العلم ان الكافر لا ولاية له على مسلم " (٢) ولانه لا تجب
طاعة غير المسلم ولا انقياد له ولا تعززه ولا توقيره وقد أدله
الله بسبب كفره فلا تجوز توليتهم على شيء من شؤون المسلمين
قال ابن القيم رحمه الله تعالى : " لما كانت التولية شقيقة
الولاية كانت توليتهم نوعا من توليتهم ، وقد حكم تعالى بـان
من تولاهم فهو منهم ، ولا يتم الايمان الا بالبراءة منهم ، والولاية
تنافي البراءة فلا تجتمع الولاية والبراءة أبدا ، والولاية اعزاز
فلا تجتمع هي واذلال الكفر ابدا والولاية صلة فلا تـجامع معاداة
الكافر ابدا " (٣)

٢ - العقل :-

فلا يجوز تولية غير العاقل سواء كان لصغره - اى لم يبلغ -
أو لطارئ طرأ فأدى الى زوال عقله أو نقصانه . وهو ما يؤشر

(١) سورة النساء اية رقم ١٤١ .

(٢) أحكام أهل الذمة لابن القيم ٤١٤/٢ تحقيق د . صبحي الصالح .

(٣) أحكام أهل الذمة ٢٤٢/١ .

فى مقدرة الشخص على التمييز - فهذا لا يولى من أمور المسلمين شيئاً فكيف باختيار خليفة لهم

٣ - الذكورة : -

يشترط كثير من الفقهاء الذكورة فى الولايات العامة وذلك لقوله تعالى " الرجال قوامون لى النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم " (١) .
ولقوله صلى الله عليه وسلم إن كسرى خلفته ابنته قال : لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة " (٢) .

ولان الولايات يحتاج فيها الى الدخول فى محافل الرجال وهذا محظور على النساء . ولانه يحتاج فيها الى كمال الراى وتمسك العقل والفتنة والمرأة ناقصة العقل قليلة الراى لا تقبل شهادتها ولو كان معها الف امرأة مثلها ، لم يكن معهن رجل وقد نبه الله على ضلالهن ونسيانهن بقوله تعالى : (أن تضل إحداهما - فتذكر إحداهما الأخرى) " (٣) قال ابن قدامة فى المشنى : ولهذا لم يول النبى صلى الله عليه وسلم ولا أحد من خلفائه ولا من بعده امرأة قضاء قط ولا ولاية ، فبما بلغنا ولو جاز ذلك لم يخل منه جميع النعمان غالباً " (٤) .

(١) سورة النساء اية رقم ٣٤ .

(٢) رواه البخارى (ك : الفتن ب : ١٨) . (فتح البارى ٥٣ / ١٣) والنسائى

(قضاة ٨) والترمذى (فتن ٧٥) وقال حديث حسن صحيح (٤ / ٥٢٨)

تحقيق احمد شاكر واضعوه مصر

(٣) سورة البقرة اية رقم ٢٨٢ .

(٤) المشنى والشرح الكبير ٣٨٠ / ١١ .

فإذا كان ذلك في القضاء والولاية الصغيرة غير وارد ففى
الولاية الكبيرة والحل والمقد أولى .

ولا عبرة بما يتشدد به أكثر الكتاب المحدثين من ضرورة خروج
المرأة وإشراكها في البرلمانات والمجالس العامة وأن هذا من
حقوقها التي منحها إياها الاسلام . لان هؤلاء لا ينظرون الى
هذه المسألة بمنظار الاسلام الصافي والا فالحق أبلج وانما
ينظرون اليها وقد تشعبت افكارهم بالتيارات الشرقية او الغربية
الملحده وهم في موقف ضعف وانهزامية وانبهار بتلك الامم
ومدنياتها الزائفة ، ثم ياتون ليؤلون النصوص ويضعونها في غير
مواضعها ويحرفون الكلم عن مواضعه حتى توافق اهواءهم ثم
يقولون هذا هو الاسلام الذي أرسل به المرسلون .

٤ - الحرية :-

الحرية شرط أساسي في أدنى الولايات ، ومن ثم يجب
توافرها في أهل الحل والمقد لان اكتمال الاهلية شرط فيهم
ولانه مولى لغيره فكيف يكون واليا على موله وغيره من الناس .
قال امام الحرمين : " وكذلك لا يناف هذا الامر - أى عقـد
الامامة والاختيار - بالمبيد وان حازوا قصب السبق في العلوم " (١)

(١) غياث الأمم ص ٤٩٠

ومما يدل على اشتراط هذا الشرط حديث جابر رضي الله عنه
قال : جاء عبد يبايع النبي صلى الله عليه وسلم على الهجرة
ولا يشعر النبي صلى الله عليه وسلم انه عبد فجاء سيده يريد
فقال النبي صلى الله عليه وسلم بعني فاشتراه بمبدين اسودين
ثم لم يبايع احدا حتى يساله أعبد هو ؟ (١) فهذا يدل على
اشتراط الحرية في المبايعه وحيث إن مهمة أهل الحل والعقد
هي اختيار الخليفة ومبايعته فدل على اشتراط الحرية في أهل
الحل والعقد .

فهذه هي الشروط العامة في جميع الولايات في الدولة
الاسلامية . أما الشروط الخاصة فبالإضافة إلى ما سبق :

٥ - العدالة : -

وهي هيئة كامنة في النفس توجب على الانسان اجتناب الكبائر
والصغائر والتعفف عن بعض المباحات للخارطة للمروءة ونسائه
على هذا الشرط فلا يجوز توليه الفاسق ولا من فيه نقص يمنع
الشهادة .

ومن شأن اشتراط العدالة أن يؤدي إلى ثقة افراد الامة
في اختيار العدل ، ويكون اختيار الخليفة عن طريق من تتوفر
فيه هذه الشروط مدعاة إلى ثقة الناس فيه والانقياد له .

(١) رواه مسلم في ك : المساواة ب : جواز بيع الحيوان بالحيوان من جنسه

مقنن : ١٦٠٢ (١٢٢٥ / ٣)

والنسائي في ك : البيعة ب : بيعة الماليك ١٥٠ / ٧ والترمذي ك البيوع

ب : ٢٢ وابن ماجه في ك الجهاد ب : ٤١ .

وثبتت العدالة بالاستفاضة والشهرة قال النووي : " فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم وشاع الثناء عليه بها كفى فيها " (١) .

٦ - العلم :

يشترط في أهل الحل والعقد درجة معينة من العلم تؤهلهم الى حسن الاختيار للخليفة قال الماوردي : " اما أهل الاختيار فالشروط المعتبرة فيهم ثلاثة أحدها العدالة الجامعة لشروطها والثاني : العلم الذي يتوصل به الى معرفة من يستحق الامامة على الشروط المعتبرة فيها " (٢) وقال الجويني : " فلو لم يكن المعين المتخير عالما بصفات من يصلح لهذا الشأن لا وشك ان يضعه في غير محله ويجر اليه ضررا بسوء اختياره ، ولهذا لم يدخل في ذلك المومنين ، ومن لا يعد من أهل البصائر " (٣) . اما ان يكون هناك تحديد لدرجة معينة من العلم ، كأن يكون مجتهدا فالذي يظهر انه لا يشترط الاجتهاد ، ولكل عصر ما يناسبه .

٧ - الرأي والحكمة :

بالإضافة الى العلم بالاحكام الشرعية فانه يشترط أيضا أن يكون المختار من ذوي الرأي السديد والنظر الثاقب الذي يعرف حاجات الدول وطبائع الرجال ويكون عنده من القدرة الى التمييز الكافي في الاختيار ليوافق الأصل لتولي الخلافة قال الماوردي : " الثالث

(١) تدريب الراوى شرح تقريب النواوى (٣٠١/١) .

(٢) الاحكام السلطانية ص ٦ وانظر الاحكام السلطانية لابي يعلى الفراء ص ١٩ .

(٣) غياث الامم ص ٥٥ .

— اى من الشروط — الراى والحكمة للمؤيدان الى اختيار من

هو للإمامة أصلح ، ومتدبير المصالح أقوم وأعرف " (١) .

فهذه هي شروط أهل الاختيار التى يتبني ان تتوفر

فيهم وهم أول من ياثم في تأخير تولية الامام كما قال الماوردى :

" فانه اذا أهل القيام بهذا الامر فانه ياثم فريقان من

الناس ، الفريق الاول : أهل الاختيار حتى يختاروا اماما

للأمة ... والثاني : أهل الإمامة حتى ينتصب أحدهم للإمامة " (٢) .

وقد سبق أن بينا أن الأمة أيضا تاثم لانها من فرض الكفايات

فاذا لم يقم بها بعضهم اثم الجميع .

هل لأهل العاصمة مزية على غيرهم فى الاختيار ؟ : —

=====

ولقد ذهب بعض العلماء الى تحميل أهل الاختيار المقيمين فى العاصمة

التي يسكنها الامام السابق والتي مات فيها مسؤولية أخص فى اختيار الامام

الجديد دون منعه ادهم من أهل الاختيار فى المدن الأخرى وباقى الاصقاع لانهم

هم الذين يبلغهم النبا أولا ولأن من يصلح للإمامة يوجد عادة فى العاصمة

أكثر مما يوجد فى غيرها من البلاد والى ذلك ذهب الجبائي من المستزلة

فقال : " إن نصب الإمامة واجب على أهل المدينة التي مات فيها الامام

وهم بوجوب ذلك أولى من بعد " (٣) .

ولكن هذا الراى غير مقبول عند الآخرين فهذا أبو يعلى يقول : " وليس

(١) الاحكام السلطانية ص ٦ وانظر ايضا ابو يعلى فى الاحكام السلطانية ص ١٩ .

(٢) الاحكام السلطانية ص ٦٥٥ .

(٣) المغني فى أبواب التوحيد والعدل ج ٢ ق ٢ ص ٦٨ .

لمن كان في بلد مزنة على غيره من أهل البلاد يتقدم بها • وانما صار من يختص ببلد الامام متوليا لعقد الامامة لسبق علمه بموته • ولان من يصلحون للخلافة في الغالب موجودون في بلده" (١) • واعتبر الماوردي ذلك الاختصاص عرفا لا شرعا وذكر الاسباب التي ذكرها أبو علي الآنف الذكر • (٢) • وعلق ابن حزم على ذلك الرأي بقوله : " اما قول من يقول إن عقد الامامة لا يصح الا بعقد أهل حضرة الامام وأهل الموضع الذي فيه • • • هو قول فاسد لا حجة لاهله وكل قول في الدين عرى من ذلك من القرآن أو من سنة الرسول صلى الله عليه وسلم أو اجماع الامة المتيقن فهو باطل بيقين " (٣) • والواقع انهم لم يقولوا لا يصح الا بعقدهم وانما قالوا (هم بوجوب ذلك اولى ممن بعقد) •

قلت : وربما يكون ذلك مناسبا لتلك المصور التي يصعب فيها التنقل ووسائل الاتصال، اما اليوم فقد تقدمت وسائل الاتصال، وأمكن انتشار الخبر والاجتماع في لحظات قليلة فلا مزنة لأهل العاصمة على غيرهم •

وظائف أهل الحل والعقد :-

=====

بعد أن عرفنا أهل الحل والعقد وشروطهم نود أن نستعرض بايجاز

أهم الوظائف المناطة بحائقي هذه الفئة من الناس وهي :-

١ - اختيار الخليفة وعقد البيعة له :-

وهو موضوع الفصل وقد سبق أن بينا أنهم أول من ياثم عند

تأخيرهم لا اختيار إمام المسلمين ومبايعتهم له وأنه منوط بهم يقول الماوردي :

(١) الاحكام السلطانية ص ١٩ •

(٢) الاحكام السلطانية للماوردي ص ٦ •

(٣) الفصل في الملل والنحل ٦٦٨/٤ •

* فإذا اجتمع أهل الحل والعقد للاختيار تصفحوا أحوال أهل الإمامة الموجودة فيهم شروطها • فقدموا للبيعة منهم أكثرهم فضلا واكملهم شروطا ومن يسرع الناس الى طاعته ولا يستوفون عن بيعته فإذا تبين لهم من بين الجماعة من اداءم الاجتهاد الى اختياره عرضوها عليه فان أجاب اليها بايعوه عليها راعى عقدت ببيعتهم له الإمامة وان لم يجب اليها لم يجبر عليها لأنها عقد مراضاة واختيار لا يدخله إكراه ولا إجبار ومسؤول عنه الى من سواه من مستحقيها • (١)

٢ - التمييز بين المتقدمين للإمامة : -

كما أن من المهام المنوطة به الفقه هو التمييز بين الذين يتقدمون للإمامة وتتوفر فيهم شروطها • فإذا تكافأ في شروطها اثنان قدم أسنهما قال الماوردي * وان لم تكن زيادة السن مع كمال البلوغ شرطاً فان بوجع أصفرهما سنا جاز " (٢) •

فإذا كان أحدهما أعلم والاخر أشجع روعي في الاختيار ما يوجب الوقت قال صاحب الاحكام السلطانية : * فان كانت الحاجة الى فضل الشجاعة ادعى لانتشار الثغور وظهور البغاة كان الأشجع أحقء وان كانت الحاجة الى فضل العلم ادعى لسكون الدهماء وظهور أهل البدع كان الأعلم أحق " (٣)

أما إذا كانا متكافئين في جميع الامور فتسارعا في ذلك فقد قال بعض العلماء يكون قدحا في منعهما منها والذي عليه جمهور العلماء

(١) الاحكام السلطانية للماوردي ص ٧ وانظر الاحكام السلطانية لابي يعلى

ص ٢٤ •

(٢) نفس المرجعين السابقين ••

(٣) ص ٧

والفهاء كما قال الماوردي " ان التنازع فيها لا يكون قدحا مانعا
لقد تنازع أهل الشورى (١) لما رد عنها طالب ولا منع عنها راغب " (٢) .

واختلف الفقهاء فيما يقطع به هذا التنازع على رأيين : —

الاول :

القرعة ، قال أبو يعلى " فقياس قول أحمد رحمه الله : أنه يقرع
بينهما فيبايع من قرع منهما لانه قال في رواية ابنه عبد الله (٣) فني
مسجد فيه رجلان تداعيا الاذان فبه " يقرع بينهما " واحتج بقول
سعد ولفظ الحديث ما رواه أبو حفص العبكري بإسناده عن أبي
شبرمة " ان الناس تشاطوا في الاذان يوم القادسية فأقرع بينهم
سعد " (٤) .

الثاني :

الاختيار فيكون أهل الحل والمقد بالخيار فيبيعة أيهما شاؤا .

٣ — مبايعة الأنفع : —

ومن وظائف أهل الحل والمقد أنه عند اجتماع عدد تتوفر فيهم
شروط الامامة فانه لا يجب عليهم اختيار الأفضل بل الاولى ان يختاروا
الانفع والاصح والمناسب للمقام فان اجتمع الفضل والمصلحة في شخص

(١) نفس المسند ص ٧٠ .

(٢) الحق انه لم يكن هناك تنازع كما مر ، وإنما اجتمعوا فتنازل بعضهم عن
بعض حتى بقيت بين اثنين وحكم فشاورة الحكم الناس واختار من اختاروه .

(٣) مسائل الامام احمد رواية ابنه عبد الله ص ٥٧ تحقيق زهير الشاوش
ن . المكتب الاسلامي .

(٤) الاحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٥ .

واحد كان ذلك هو المطلوب كما توفر ذلك في الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم فان ترتيبهم في الخلافة موافق لترتيبهم فسي الأفضليه ، فأفضلهم أبوبكر ثم عمر - باتفاق أهل السنة - ثم عثمان ثم علي رضي الله تعالى عنهم أجمعين ، وهم كذلك مرتبين على حسب المصلحة والمنفعة فمن مصلحة المسلمين أن يتولى الأمر بمسند رسول الله صلى الله عليه وسلم أبوبكر لقوة إيمانه وعزيمته على الذود عن الاسلام وقد كان في عصر ارتدت فيه بعض القبائل عن الاسلام ومنعت أخرى الزكاة بحجة وفاة النبي صلى الله عليه وسلم فكان لا يصلح لمثل هذا المقام الا ابوبكر رضي الله تعالى عنه ، ثم جاء عمر رضي الله تعالى عنه وكان سيفاً مسلولاً على أعداء الاسلام الخارجين فكان هو المناسب لهذا المقام ثم من بعده عثمان ثم علي رضي الله تعالى عنهم اجمعين وسياتي زيادة بيان ان شاء الله عن المفاضلة بينهم .

فالمقصود ان الاولى تولية الانفع وان لم يكن الافضل ، وهذا أمر واضح في سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وتأثيره الامراء على الجيوش ، قال ابن القيم رحمه الله : " والمقصود ان هديه صلى الله عليه وسلم تولية الانفع وان كان غيره أفضل منه " (١) .

وسياتي زيادة بيان لهذه النقطة عند ذكر شروط الامام ان شاء الله .

٤ - عزل الخليفة :-

الذي يقوم بحقد الامامة للخليفة نيابة عن الامة هم أهل الحل والمقد فكذلك إن طرأ أي حدث على الامام المنصب فالذي يعلن عزله

ويستبدله بغيره هم هؤلاء الفئة من الناس ولا دخل للدهماء في مثل هذه الأمور ، فلو طرأ مثلاً على الإمام المنصب جنون أو مرض شديد لا يرجى برؤه ، أو وقع في أيدي الأعداء ولا يرجى له فكك أو ارتداد عن الدين - والعيان بالله - أو نحو ذلك ففي هذه الحالة تقوم هذه الفئة بإعلان عزله واستبداله بغيره .

وسياتي زيادة بيان لهذا الموضوع إن شاء الله . .

عدد أهل الحل والعقد ؛ - =====

اختلف العلماء في تحديد العدد الذي تثبت به الإمامة من أهل الحل والعقد اختلافاً كبيراً ويمكننا حصر هذا الاختلاف في ثلاثة مذاهب نستعرضها أولاً ثم نرى الرأي الراجح منها .

المذهب الأول ؛ - =====

وهؤلاء اشترطوا الإجماع التام على الخليفة المختار ولم يحددوه

بعدد معين . .

وانقسموا إلى قسمين :-

- ١ - قوم اشترطوا الإجماع التام من قبل الأمة على الخليفة المختار الذي يختاره أهل الحل والعقد وقد عزا الأشعري هذا القول إلى الأصم من المعتزلة فقال : " لا تتعقد إلا بإجماع المسلمين " (١) . وحكي هذا القول رواية عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى فقال في رسالة عبدوس بن مالك

(١) مقالات الإسلاميين ١٩٤/٢ وانظر الفرق بين الفرق ص ١٧٦ .

المطار " أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم " الى ان قال : " ومن ولي الخلافة فاجمع عليه الناس ورضوا به (١) (١٠٠٠) " .

وقال في رواية اسحاق بن منصور لما سئل عن حديث النبي صلى الله عليه وسلم من مات وليس له امام مات ميتة جاهلية ما معناه ؟ فقال : ائدرى ما الامام ؟ الامام الذى يجمع عليه المسلمون كلهم يقول هذا امام فهذا معناه " (٢) " .

٢ - وقوم اشترطوا إجماع أهل الحل والعقد : وحكى ابن خلدون أن هذا هو السبب الذى جعل بعض الصحابة يعدلون عن بيعة علي رضي الله تعالى عنه الى المطالبة بدم عثمان رضى الله تعالى عنه فقال : " رأى آخرون أن بيعته - اي علي - لم تتعقد لانفراق الصحابة أهل الحل والعقد بالآفاق ، ولا تلزم بعقد من تولاها من غيرهم او من القليل منهم " . الى ان قال " ذهب الى ذلك معاوية وعمر بن العاص وام المؤمنين عائشة والزبير وابنه " الخ " (٣) رضى الله تعالى عنهم أجمعين " .

ونذهب الى ذلك أيضا ابو يعلى في كتابه " المعتمد فى أصول الدين " حيث قال : " لان الامام يجب الرجوع اليه ولا يسوغ خلافه والمدول كالاجماع^{عنه} ، ثم إن الاجماع يعتبر فى انعقاده جميع أهل الحل والعقد كذلك عقد الامامة له " (٤) .

(١) و (٢) منهج السنة ١/١١٢ .

(٣) المقدمة ص ٢١٤ .

(٤) المعتمد ص ١٣٩ .

وعند النظر في هذا المذهب نجد مردوداً بشطريه للأسباب التالية :-

أ - أما اشتراط إجماع الدهماء فلا يلتفت إليه لان طبقة الدهماء لا بد أن تكون مقلدة لفئة فيها ، تؤثر عليها بالدعاية والضجيج فلا تستطيع أن تحكم في أناة وتعقل لتختار الامام العادل ومن ثم فان أهل الحل والعقد وهم الطليعة الواعية والفئة المستبيرة من أهل الاجتهاد من الامة هم الجديرون باختيار الامام لانهم سيحتملون وزره اذا لم يتحركوا لي اختياره الصواب وسيكونون شركاءه في مأثمه ومظالمه (١) .

ب - ولانه كما يقول ابن حزم رحمه الله : " تكليف ما لا يطاق وما ليس في الوسع وما هو أعظم الحرج والله تعالى لا يكلف نفسا الا وسعها وقال تعالى : " وما جعل عليكم في الدين من حرج " (٢)

ج - وهو مدفوع أيضا بما حدث بين الصحابة في سقيفه بني ساعدة اذ التقى في تلك السقيفه بعض أهل الحل والعقد ولم ينتظروا حضور الجميع . وفي ذلك المقام بايعوا أبا بكر رضي الله تعالى عنه دون انتظار لرأى الآخرين .

د - اما قياس ذلك على الاجماع فهو قياس مع الفارق .

المذهب الثاني :-

=====

وهناك من حدد أهل الحل والعقد بعدد معين واختلفوا في

هذا التحديد الى عدة آراء هي :-

(١) المجموع شرح المذهب - التكملة للمطيعي ١٦٩/١٧ .

(٢) الفصل ٤/١٦٧ .

١ - قوم قالوا " إن أقل ما نتعقد به أربعون لا دونهم لان عقد

الامامة فوق عقد الجمعة ولا نتعقد بأقل من أربعين " (١) .

٢ - وذهب آخرون الى القول بان أقل ما نتعقد به خمسة يجتمعون

على عقدها أو يعقدها أحدهم برضا الأربعة ، واحتجوا لذلك

بانبيعة أبي بكر انعقدت بخمسة ولان عمر قد جعلها شورى

في شأنه " (٢) . ونسب هذا القول الى شيخ المعتزلة الجبائين

والقاضي عبد الجبار (٣) . وقال الماوردي وهذا قول أكثر الفقهاء

والمكلمين من أهل البصرة " (٤) .

٣ - وذهب آخرون الى انعقادها بأربعة قياسا على أكثر نصاب

الشهود (٥) .

٤ - وذهب الفريق الآخر الى اشتراط ان يكونوا ثلاثة لانهم جماعة

لا تجوز مخالفتهم (٦) .

٥ - وذهب آخرون الى انعقادها برضا اثنين لثالث لان الاثنين

أقل الجمع وليكونوا حاكما وشاهدين كما يصح عقد النكاح بولي

وشاهدين (٧) .

(١) مائر الانافة ٤٢/١ .

(٢) انظر مائر الانافة ٤٣/١ .

(٣) الفصل ١٦٧/١ وانظر المفنى فى ابواب التوحيد والعدل ح ٢٠ ق ١

ص ٢٥٢ ، ٢٥٤ .

(٤) الاحكام السلطانية ص ٧ .

(٥) مائر الانافة ٤٣/١ ونهاية المحتاج للرملي ٤١٠/٧ .

(٦) نهاية المحتاج ٤١٠/٧ .

(٧) نفس المصدر .

وعزا الماوردي هذا القول إلى علماء الكوفة (١) - ونسبه البغدادي

إلى سليمان بن جرير الزيد وطائفة من المعتزلة (٢).

٦ - وقالت طائفة تتمدد بواحد واستدلوا على ذلك بأن العباس قال

لعلي رضي الله تعالى عنهما (٣) امدد يدك ابا يعك فيقول الناس

عم رسول الله صلى الله عليه وسلم بايع ابن عمه فلا يختلف عليك

اثنان " . ولأن عمر لما بايع ابا بكر رضي الله تعالى عنهما تبعه

الصحابه على ذلك ووافقوه " . وأنه حكم وحكم واحد نافذ (٣) وقد

عزا البغدادي هذا القول إلى ابي الحسن الاشعري (٤) واليه

ذهب الايجسي في المواقف (٥) والغزالي في فضاء الباطنية

حيث يقول " والذي نختاره ان يكتفى بشخص واحد بمقد البيعة

للإمام " (٦) . وهذا القول قال امام الحرمين حيث ذكر ان " اقرب

المذاهب ما ارتضاه القاضي ابو بكر وهو المنقول عن شيخنا ابي

الحسن رضي الله عنهما وهو أن الامامة تثبت بنهاية رجل واحد

من أهل المقد " (٧) لكنه اشترط بعد ذلك أن يكون ذا شوكة

والأفلا (٨) . واليه ذهب ابو عبد الله القرطبي في تفسيره (٩).

(١) الاحكام السلطانية ص ٧٠

(٢) اصول الدين ص ٢٨١

(٣) الاحكام السلطانية للماوردي ص ٧٠

(٤) اصول الدين ص ٢٨١

(٥) المواقف للايجسي ص ٤٠٠

(٦) فضاء الباطنية ص ١٧٦

(٧) غياث الام في التيماث النظم ص ٥٤

(٨) نفس المصدر ص ٥٦

(٩) احكام القران ١/٢٦٩

وهو مذهب الزيدية (١) ، ومن قال بهذا الرأي من المحدثين
 د . ضياء الدين الريس في كتابه النظريات السياسية والاسلامية (٢) .
 وذهب جمهور الشافعية الى انها تتمتع بمن تيسر حضوره
 وقت المباشرة في ذلك الموضع من العلماء والرؤساء ووجهاء الناس
 المثقفين بصفات الشهود حتى لو تعلق الحل والمقد بواحد كفى
 قال القلقشندي : " وهو الاصح عند اصحابنا الشافعية " (٣) ،
 والى ذلك ذهب القلانسي شيخ البغدادى (٤) ومن المحدثين
 د . صلاح الدين دبوس في كتابه الخليفة توليته وعزله (٥) .
 وملاحظ ان هناك فرقا بين ما ذهب اليه الاشعرى واتباعه وما
 ذهب اليه الشافعية ، وهو ان جمهور الشافعية تشترط لانعقادها
 بواحد ان لا يكون ثمة غيره ممن يمكن ان يوصف بصفات اهل
 الحل والمقد ، اما الاشعرية فلا تشترط ذلك وانما تكفي بواحد
 من اهل الحل والمقد (٦) .

وعند النظر في هذه الاقوال والآراء وادلتها نجد انها مرجوحة
 لما يلي : -

-
- (١) انظر تنمية الرض النضير للسيد احمد الحسني ٢٨/٥ ط ٢٠ ن .
 المؤيد بالطائف .
 - (٢) النظريات السياسية والاسلامية ص ٢٢٧ .
 - (٣) مائر الانافه ٤٤/١ ونحوه انظر روضة الطالبين للنووي ٤٣٤/١٠ ن . المكتب
 الاسلامي وانظر نهاية المحتاج للرملي وغيرها من كتب الشافعية .
 - (٤) اصول الدين ص ٢٨١ .
 - (٥) ص ١٢٦ .
 - (٦) لقيادة الايضاح يراجع كتاب رئاسة الدولة في الفقه الاسلامي ص ٢٦٨ .

١ - قياس عدد أهل الحل والعقد على عدد من تصح بهم الجمعة أو الشهود أو النكاح أو غيرها غير مسلم به لأنه قياس مع الفارق ، ولا يصح انفراد عدد قليل باليت في أمر يهم الأمة كلها ، اللهم إلا إذا قل أفراد جماعة أهل الحل والعقد فحينئذ تكون الضرورة هي الملجئة إلى القول بانعقاد الإمامة بالعدد القليل .
 * ولأنه ليس قول من قال تنعقد باثنين بأولى من قول من قال تنعقد بأربعة ولا قول من قال تنعقد بأربعة بأولى من قول من قال تنعقد بالجماعة . . . (١)

٢ - أما الاحتجاج بببيعة أبي بكر فمرضى الله تعالى عنهما فلا يصح لأن بيعة أبي بكر لم تنعقد بببيعة الخمسة الذين ذكروهم فقط وإنما تمت بببيعة كبار المهاجرين والانصار كما مر معناه في حديث السقيفة . قال ابن تيمية عند قول الرافضي : انهم يقولون الامام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر بببيعة عمر برضا أربعة قال فيقال له : " ليس هذا قول ائمة السنة وان كان بعض أهل الكلام يقولون إن الإمامة تنعقد بببيعة أربعة كما قال بعضهم تنعقد بببيعة اثنين وقال بعضهم تنعقد بببيعة واحد فليست هذه اقوال ائمة السنة بل الإمامة عندهم تثبت بموافقة أهل الشوكة عليها ، ولا يصير الرجل إماما حتى يوافقه أهل الشوكة الذين يحصل بطاعتهم له مقصود الإمامة " . إلى أن قال : " ولو قُدِّرَ أن عمر وطائفة معه بايعوه - أي ابنا بكر - وامتنع الصحابة

(١) المعتمد في أصول الدين لأبي يعلى ص ٢٣٩ .

عن البيعة لم يصر إماما بذلك وإنما صار إماما ببهاية جمهور
الصحابه الذين هم أهل القدرة والشوكة" (١) ٠ هـ

٣ - وكذلك فعل عمر في حصر الخلافة في الستة الذين اختارهم فنقول
هذا ليس حصرا لعدد أهل الحل والعقد الذين يختارون وإنما
لمن يختار منهم ، فهم جميعا مرشحون للخلافة ويختار أحدهم
يدل على ذلك ما مر معنا أن عبد الرحمن بن عوف رضي الله
عنه بقي ثلاثا لا تعتصم عينه بكثير نوم وهو يشاور كبار المهاجرين
والانصار ، قال ابن تيمية : " عثمان لم يصر إماما باختيار بعضهم
- أي بعض الستة - بل ببهاية الناس له وجميع المسلمين بايعوا
عثمان لم يتخلف عن بيعته أحد " (٢) . وقد مر معنا قول
الامام احمد في ذلك عند الكلام على مبايعة عثمان رضي الله
تعالى عنه .

٤ - اما الاستدلال على صحةبيعة الواحد بمبادرة عمر في بيعته
أبي بكر ثم تبعه الصحابة ووافقوه على ذلك فلا يصح لأن سبب
اتباعهم له هو رضاهم بما ذهب اليه لأنه قد ألزمتهم مبايعته
اتباعه والا لو فرض انه لم يبايع غير عمر لما ثبتت إمامة أبي بكر
خصوصا وهو القائل : " من بايع رجلا من غير مشورة المسلمين
فلا يتابع هو ولا الذي بايع نفسه ان يقتل " (٣) .

(١) منهاج السنة ١/١٤١ .

(٢) منهاج السنة ١/١٤٢ .

(٣) رواه البخاري وغيره وسبق تخريجه ص ١١٤ .

أما كون عمر هو السابق الى البيعة ففي كل بيعة لا بد من سابق كما قال ابن تيمية (١) .

١ - أما الاستدلال على صحة بيعة الواحد بان العباس قال لعلي بن ابي طالب بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم : امدد يدك ابايكم فيقول الناس عم رسول الله بايع ابن اخيه . . . الخ فلا يصح لامور منها : -

أ - الحاجة الى اثبات نسبة هذا القول الى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وهذا متعذر لان القائل لم يذكر السند ولا حتى المصدر ولم اعثر انما على سند له (٢) .

ب - ولو فرض صحته فانه لم يتم ولم يفعله .
ج - ولو فعله فلا يكون ذلك الا تحبيبا وتشجيما لغيره ففي المبايعة وتكون مبادرة منه لعلهم يتابعونه على ذلك .

٦ - وأما ما ذهب اليه جمهور الشافعية من انعقاد الامامة بالواحد اذا انحصر فيه أهل الحل والعقد فكما قال د . محمد رائف عثمان : " لم يحصل في عصر من المصور انحصار الحل والعقد في واحد ويندر أن يحصل ذلك " (٣) . والنادر لاحكم له .

(١) منهاج السنة ١/١٤٢ .

(٢) ثم وجدت عند ابن سعد في الطبقات لفظا قريبا من هذا المعنى وهو : . . قال العباس لعلي : قم حتى ابايكم ومن حضر فان هذا الامر اذا كان لم يرد مثله والامر في ايدينا . . الخ (الطبقات الكبرى ٢/٢٤٦) لكن في اسناده محمد بن عمر وهو الواقدي وعلماء الجرح والتمديد يضمنون روايته انظر تهذيب التهذيب ١/٣٦٩ قال الذهبي استقرار الاجماع على توهين الواقدي (ميزان الاعتدال ٣/٦٦٦) ومع ذلك فهو امام التاريخ والسير والاخبار انظر ميزان الاعتدال ٣/٦٦٣ .

(٣) رئاسة الدولة في الفقه الاسلامي ص ٢٧٣ .

٧ - وما يدل على أنها لا تنعقد بالواحد ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :
 " من أراد بحبوة الجنة فليأثم الجماعة فإن الشيطان مع الواحد وهو من الأثمين أبعد " (١) .

المذهب الثالث : -

=====

ذهب أصحاب المذهب الثالث الى الاعتدال في تحديد أهل الحل والعقد فلم يشترطوا الاجماع كما قال اصحاب المذهب الاول ، ولم يشترطوا عددا معيناً كما قال اصحاب المذهب الثاني وإنما اشترطوا جمهور أهل الحل والعقد والاعلبية الذين هم أهل الشوكة ، والذين يباهمهم ولختيارهم للامام يحصل مقصود الامامة وطبقاً لهذا الاتجاه لا يؤدي تخلف ^{بعضهم} الى الطعن في صحة الاختيار ، كما لا يؤدي موافقة القلة ان تعطى للخليفة السند الشرعي للسلطة لان تخلف القلة لا يؤثر في مقصود الولاية وموافقة القلة ليس من شأنه ان يحققها وإنما العبرة بموافقة الاغلبية (الجمهور) لانه بموافقتهم يتحقق المقصود من السلطة العامة المثلة في الخليفة . (٢)

قال الماوردي : " قالت طائفة لا تنعقد الا بجمهور أهل الحل والعقد من كل بلد ليكون الرضا به عاماً والتسليم لامامته إجماعاً " (٣) . ومن ذهب

(١) رواه الامام أحمد (١٨/١) والترمذي (٤٤٦/٤) وقال حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه ورواه ابن ماجه والطيالسي وغيرهم وصححه الالباني انظر سلسلة الاحاديث الصحيحة ١٧٣/١ حديث رقم ٤٣١ كما صححه احمد شاكراً في تخرجه للمسند ح : ١١٤ (٢٠٤/١) وللرساله للشافعي رقم ١٣١٥ .

(٢) أنظر طرق اختيار الخليفة د . النادي ص ١٩٢ .

(٣) الاحكام السلطانية ص ٧٠٠ .

الى هذا القول أبو يعلى في الأحكام السلطانية فقال: " أما انعقادها -
 باختيار أهل الحل والعقد فلا تنعقد الا بجمهور أهل الحل والعقد - قال
 أحمد في رواية اسحاق بن إبراهيم: " الامام الذي يجتمع قول أهل الحل
 والعقد (١) عليه كلهم يقول هذا اماماً " قال وظاهر هذا انها تنعقد
 بجماعتهم " (٢) .

ونذهب الى ذلك أيضا شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله حيث قال:
 وانما صار اماما - أي أبو بكر رضي الله تعالى عنه - بمبايعة جمهور الصحابة
 الذين هم أهل القدرة والشوكة ، ولهذا لم يضر تخلف سعد بن عباد (٣)
 رضي الله تعالى عنه لان ذلك لا يقدح في مقصود الولاية ، فان المقصود
 حصول القدرة والسلطان اللذين بهما تحصل مصالح الامامة وذلك قد حصل
 بموافقة الجمهور على ذلك فمن قال يصير اماما بموافقة واحد او اثنين او اربعة
 وليسوا هم ذوى القدرة والشوكة فقد غلط كما ان من ظن ان تخلف الواحد
 او الاثنين او العشرة يضر فقد غلط " (٤) .

الرأى الراجع وأدلة الترجيح :

وهذا هو الرأى الذى نميل اليه ، ورجحه : لما يلى :-

١ - لاتفاقه مع ما حصل فى بيعة الخلفاء الراشدين رضى الله تعالى عنهم

- كما مر - فانهم لم يشترطوا إجماع أهل الحل والعقد ولم يحددوا

الفئة الناجبة بعدد معين كما ذهب الى ذلك أصحاب المذهب

(١) الرواية السابقة بنفس العبارة الا انه بدل (أهل الحل والعقد) جمع -

(المسلمون) وفي هذه الرواية جعل الناشر (أهل الحل والعقد) بين قوسين

ثم علق عليها في الحاشية بقوله بياض بالاصل . ولا ادرى من أين أتى بها .

(٢) الاحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٣ .

(٣) سبق معنا روايه تفيد تراجع سعد عن موقفه هذا رضى الله تعالى عنه .

ص ١١٣

(٤) منهاج السنة ١/١٤١ .

الثاني ، ولم يكتفوا في المبايعة بأي عدد ممكن بل كانوا يكثرون الاستشارة واستطلاع الراي العام - كما مر - .

٢ - وكذلك من المرجحات لهذا المذهب تحقيقه لمبدأ الشورى الذى حث عليه القرآن الكريم ووجب فيه الرسول صلى الله عليه وسلم في أكثر من موضع - كما سيأتى - فهو يتفق مع قواعد الفقه الاسلامي وما يقضي به العقل والمنطق والى هذا الراي ذهب من الكتاب المحدثين د . محمد رافت عثمان في كتابه رئاسة الدولة في الفقه الاسلامي (١) ، والدكتور فؤاد محمد النادى في كتابه طرق اختيار الخليفة (٢) ، والدكتور محمد فاروق النبهان في كتابه نظام الحكم في الاسلام (٣) ، والدكتور محمد عماره في كتابه الاسلام وفلسفة الحكم (٤)

الطريقة الثانية

=====

المهد " الاستخلاف " :-

=====

ومن طرق انعقاد الامامة المهد من الخليفة السابق الى من يختاره من المسلمين وراء لائقا بهذا المنصب من بعده ، فاذا احسن الخليفة بقرب أجله وأراد أن يستخلف على القوم أحدهم فإنه يقوم بمشاورة أهل الحل والعقد فيمن يختار ، فاذا وقع رأيه على شخص معين يصلح لهذا المقام

(١) ص ٢٧٤ .

(٢) ص ١٩٣ الكتاب الاول .

(٣) ص ٤٢٥ .

(٤) ص ٤٤٤ .

ووافقه اهل الحل والعقد فانه يمهّد اليه من بعده.

والان لا بد لنا من التعرف على العهد وحكمه وهل يعتبر المعهود له اماماً بمجرد الـمهّد أم لا بد من مبايعة اهل الحل والعقد ثم مبايعة جمهور المسلمين له بالخلافة ؟ وما هي شروط صحة هذا العهد ؟ الى غير ذلك من البحوث المتصلة بالموضوع.

فنقول : -

تعريف العهد :

=====

العهد كل ما عوّد الله عليه وكل ما بين العباد من المواثيق فهو عهد ، والعهد الوصية كقول سعد حين خاصم سعد بن زمعة في ابن امته فقال : ان اخي عهد الي فيها اي اوصى ومنه الحديث " تمسكوا بعهد ام عبد " (١) اي ما يوصيكم وامركم وهو عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه ، والعهد التقدم الى المرء في الشئ ، والعهد الذي يكتب للولاء مشتق منه ، والجمع عهود والعهد الموثق واليمين يحلف بهما الرجل ، وقيل ولي العهد لانه ولي الميثاق والذي يؤخذ على من بايع الخليفة (٢) . . . الى غير ذلك من المعاني الاخر كالوفاء والامان . . . وغيرها مما ليس له صلة بموضوعنا . .

(١) رواه الترمذى ضمن حديث (اقتدوا بالذين من بعدى . . وفيه وتمسكوا بعهد ابن مسعود " عن ابن مسعود نفسه في ك : المناقب : (٣٨) مناقب عبد الله بن مسعود (٦٧٢/٥) وقال حسن غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه .

وعند احمد عن حذيفة يرفعه (. . . وتمسكوا بعهد عمار وما حدثكم ابن مسعود فصدقوه) المعتمد ٣٨٥/٥ .

(٢) لسان العرب مادة " عهد " ٣/٣١١ .

والعهد في الاصطلاح :-

=====

هو اختيار المعاهد انساناً معيناً لعمل معين من أعمال الدولة يبدأ من رئاسة وينتهي الى أدنى درجة من درجاتها ، ويسمى هذا الاختيار عهداً ، ثم انتقل المصدر " عهد " الى الوثيقة المكتوبة التي يطبقها أو يكتبها المعاهد لغيره ، فإذا ما قيل عهد انصرف المفهوم الى أحد المعنيين وفقاً لسياق العبارة أو لكليهما معاً (١) .

أدلة مشروعيته :-

=====

الاستخلاف جائز شرعاً ومن الطرق المشروعة لانعقاد الامامة ومن الأدلة

على ذلك ما يلي :-

١ - قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه البخاري : " لقد هممت " او اردت " ان ارسل الى ابي بكر وابنه فاعهد ان يقول القائلون او يتمنى المؤمنون ثم قلت يا بى الله ويدفع المؤمنون او يدفع الله ويأبى المؤمنون " (٢) .

وفى رواية أخرى عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : في مرضه : ادعي لي اباك واخاك حتى اكتب لابي بكر كتاباً ، فاني أخلف ان يتمنى متين ويقول قائل : أنا أولى ، ويأبى الله والمؤمنون الا ابا بكر (٣) .

(١) نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الاسلامي . طاهر القاسبي ص ١٦٨ .

(٢) متفق عليه وسبق تخريجه عند الحديث عن النصيحة على ابي بكر

من هذا الفصل ص ٩٦ .

(٣) رواه مسلم واللفظ في ك : فضائل الصحابة ب : فضائل ابي بكر

ح : ٢٣٨٧ (٤/ ١٨٥٢) وروى نحوه الامام أحمد في مسنده (٦ / ١٠٦)

و (١٤٤/٦) .

ففى هذين الحديثين دلالة واضحة على ان النبى صلى الله عليه وسلم هم ان يعهد ثم تركه لعلمه ان الناس لن يختاروا غير ابي بكر رضى الله تعالى عنه فدل على جوازه .

وقد قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعليقاً على هذا الحديث : " فبين صلى الله عليه وسلم انه يريد ان يكتب كتاباً خوفاً ثم علم ان الامر واضح ظاهر ليس مما يقبل النزاع فيه . . قال : وتركه - اى العهد والكتابة - لعدم الحاجة اليه وظهور فضيلة الصديق واستحقاقه وهذا ابلغ من العهد " (١)

٢ - ومن الأدلة على جوازه ايضا فصل الخلفاء الراشدين رضى الله تعالى عنهم فقد استخلف ابوبكر عمر بن الخطاب ، وعهد بالامر الى الستة الذين توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض لا استخلاف من يرونه منهم ، وقد قال عمر رضى الله عنه : إن استخلف فقد استخلف من هو خير منى - يعنى أبو بكر - وان أترك فقد ترك من هو خير منى يعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم " (٢) . وقد مر معنا صيغة استخلاف كل من أبى بكر لعمر ثم عمر للسته رضى الله تعالى عنهم ، وقد سبق هذا الاستخلاف مشاورات طويلة مع كبار المهاجرين والأنصار .

٣ - ومن الأدلة على جواز الاستخلاف اجماع الصحابة ، فلم تذكر الروايات أحداً خالف واحتج بان العهد لا يبرر حينما عهد ابوبكر الى عمر ثم حينما عهد عمر بالامر شورى الى الستة من بعده فدل ذلك على الجواز .

(١) منهاج السنة ١/١٤٠ .

(٢) متفق عليه وسبق تخريجه ص ١٠٠ من هذا الفصل .

وقد حكى هذا الاجماع كثير من العلماء فقال الماوردي : " ولما
انعقاد الامامة بعهد من قبله فهو مما انعقد الاجماع على جوازه ورفع
الاشفاق على صحته " (١) .

وقال النووي في شرحه لصحيح مسلم : " حاصله ان المسلمين اجمعوا
على ان الخليفة اذا حضرته مقدمات الموت وقبل ذلك يجوز لـ
الاستخلاف ويجوز له تركه فان تركه فقد اقتدى بالنبي صلى الله عليه
وسلم في هذا والا فقد اقتدى بابي بكر رضي الله تعالى عنه ، وجمعوا
على انعقاد الخلافة بالاستخلاف " (٢) . وقال ابن حزم " واتفقوا
أن إسلاماً أن يستخلف قبل ام لا (٣) ولم يختلف في جواز ذلك
لابي بكر رضي الله تعالى عنه أحد ، وجمعهم هو الاجماع (٤) ، بل
اعتبر ان هذه الطريقة هي أحسن الطرق وأفضلها فقال : " فوجدنا
عقد الامامة يصح بوجوه اولها وأفضلها وأصحها ان يعهد الامام
الميت الى انسان يختاره اماما بعد موته ، وسواء فعل ذلك في صحة
أو في مرضه أو عند موته ، ان لا نص ولا إجماع على المنع من أحد هـ
الوجوه كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بابي بكر (٥) وكما فعل
أبو بكر بعمر ، وكما فعل سليمان بن عبد الملك بعمر بن عبد العزيز
(٥٠) قال : (وهذا هو الوجه الذي نختاره ونكره غيره لما في هذا
الوجه من اتصال الامامة وانتظام أمر الاسلام وأهله ، ورفع ما يتخوف

(١) الاحكام السلطانية ص ١٠ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ٢٠٥/١٥ .

(٣) كذا ولعل المراد انهم اشفقوا على ان للامام ان يستخلف قبل موته وله
ان يترك .

(٤) مراتب الاجماع لابن حزم ص ١٤٥ .

(٥) سبق ان ابن حزم ممن يقول بالنصية على ابي بكر رضي الله تعالى عنه
ولذلك رجع هذه الطريقة وقصر التولية الصحيحة عليها .

من الاختلاف والشغب مما يتوقع في غيره من بقاء الأمة فوضى ومن انتشار الامر وارتفاع النفوس وحدوث الاطماع " ١٠ هـ (١)

قلت : والمراد بالاجماع فيما سبق هو اجماع اهل السنة فقط ، لانه قد خالف المعتزلة اهل السنة في هذه الطريقة (الاستخلاف أو العهد ") حيث قصرواها على الاختيار فقط (٢) ، ونسب الشوكاني هذا القول الى الاشعرية ايضا (٣) ، ولكن في هذه النسبة نظر لان اكثر الاشاعرة يوافقون اهل السنة في هذا المقام .

٤ - ومن الأدلة على جواز الاستخلاف أيضا قياسه على استخلاف النبي صلى الله عليه وسلم على جيش مؤنته وإذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك في الامارة على الجيش جاز مثله في الخلافة ، فقد ذكر الامام البخارى رحمه الله تعالى من رواية عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر علي بن أبي طالب فان قتل فعبد الله ابن حارثه وقال : ان قتل فجعفر بن ابي طالب فان قتل فعبد الله ابن رواحه وفي رواية " وان قتل فليرضى المسلمون رجلا " فتقدم زيد فقتل فأخذ الراية جعفر وتقدم فقتل ، فأخذ الراية عبد الله بن رواحه فتقدم فقتل فاختار المسلمون بعده خالد بن الوليد " (٤)

ومناه على ما سبق فان طريقة الاستخلاف جائزه شرعا لا عبرة بما ذهب اليه بعض المحدثين من محاولة الطعن في هذه الطريقة الشرعية

(١) الفصل في الملل والنحل ١٦٩/٤ .

(٢) انظر المغني في ابواب التوحيد والعدل ٢٠٥/٢٠ ق ١٠ .

(٣) نيل الاوطار ٥٦/٦ .

(٤) رواه البخارى (مغازي ٤٤) انظر فتح الباري ١٠/٧ بدون (وان قتل

فليرضى . . .) .

ونحوه عند الامام احمد في مسنده ٢٦٥/١ .

وزعمهم أنها تؤدي إلى الاستبداد والمظلم وتحوها . وما علموا أن الكفاءة شرط أساسي في المستخلف وأنه لا يتم إلا بعد مشاورة أهل الحل والعقد ومبايعتهم له وأنه يشترط في المعهود له أن يكون مستكملاً لشروط الإمامة كما سيأتي :-

البيعة للمعهود له :-
=====

لكن هل تنعقد الخلافة بمجرد العهد من الإمام السابق أم لا بعد من البيعة للمعهود له من قبل أهل الحل والعقد ؟ للملما في ذلك قولان ، والذي يرجح لنا أنه لا بد من البيعة للمعهود له وذلك لقول الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم ، فأبو بكر لما أراد أن يستخلف عمر شاور كبار المهاجرين والانصار في ذلك فكلهم وافقه على العهد لعمر حيث أخذ منهم الميثاق على أن يبايعوا من يختاره بعد أن طلبوا منه الاستخلاف فأخذ يستشير كبارهم في عمر وكلهم أيدى على رأيه فيه فعهد إليه فبايعوه وبايعه الناس - كما مر - في المسجد .

وكذلك شأن عمر فإنه لم يكن ينوى الاستخلاف وقال " لا أتحمّلها حياً وميتاً " فالح عليه الصحابة فجعلها في الستة وهم بقية العشرة المبشرين بالجنة والذين توفي . النبي صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض . ولا شك أنهم أفضل الموجودين من الصحابة ثم رأينا مشاورة عبد الرحمن بن عوف الناس وأنه أخذ ثلاث ليال لا يفتض بكثير نوم يشاور الناس حتى أشاروا عليه بعثمان ورأى أنهم لا يعدلون به أحداً فبايعه وبايعه الناس " (١) .

(١) أنظر مبايعة أبي بكر وعثمان رضي الله تعالى عنهما من هذا الفصل ص ١١١ ص ١١٩

وكذلك قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه فيما رواه عنه زيد بن علي رحمه الله في مجموعه مسنده الى علي قال (ولا تنعقد الامامة الا ببيعة المسلمين " (١) .

فلو كانت البيعة غير لازمة لما فعلها الصحابة رضوان الله تعالى عليهم . قال ابو يعلى الفراء " الامامة لا تنعقد للمعهود له بنفس العهد وانما تنعقد بعهد المسلمين وعلى هذا فيمكن ان يفسر العهد ترويحاً بلفظة المصير . وقال الماوردي " وذهب بعض علماء البصرة الى ان رضا اهل الاختيار لبيعته شرط في لزومها للامة " (٣) . وقال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى " . . . وكذلك عمر لما عهد اليه ابو بكر انما صار اماماً لما بايعوه وطاعوه ولو قدّر أنهم لم ينفذوا عهد ابي بكر ولم يبايعوه لم يصير اماماً " (٤) وهذا يحصل التقارب بين طريق الاختيار وطريق العهد ، في ان كلا منهما مشروط بموافقة اهل الحل والعقد وببايعة ، اما القائلون بعدم اشتراط رضا اهل الحل والعقد والبايعة فمنهم الماوردي حيث يقول : " والصحيح ان بيعته منعقد وان الرضا بها غير معتبر " (٥) وقال صاحب السلافة في معرفة الخلافة " حكم الامام في العهد حكم اهل الاختيار في العقد " (٦) .

(١) السروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير للسيافى (التتمة لاحمد للحسنى) ١٨/٥ .

(٢) الاحكام السلطانية ص ٢٥ .

(٣) الاحكام السلطانية للماوردي ص ١٠ .

(٤) منهاج السنة ١٤٢/١ .

(٥) الاحكام السلطانية ص ١٠ .

(٦) نشأة السلافة في معرفة الخلافة لعبد القادر احمد الطبرى " مخطوط " .

ورقه ٢٣ في المكتبة المركزية بجامعة ام القرى تحت رقم التسلسل ١٢٢٥ رقم

التسجيل ١٨١٨ .

واحتجوا لذلك بأن بيعة عمر لم تتوقف على رضا الصحابة ولأن الامام

أحق بها فكان اختياره فيها امضى . (١)

ويُردُّ على ذلك بأن بيعة عمر حصلت بموافقة جمهور الصحابة رضوان

الله تعالى عليهم - كما مر بنا - وان من اعترض على ذلك لزعمه انه خائف

من غلبة عمر تراجع وبيع كما بايع غيره كما مر ، ونحن لا نشترط الاجماع

من قبل اهل الحل والعقد لافي الاختيار ولا في الاستخلاف .

اما احقية الامام بها دون غيره فهذا ما لا تقوم له حجة بل الحق لعامة

المسلمين ينوب عنهم في ذلك كبارهم وعقلائهم وعلماؤهم - اهل الحل

والعقد - وما الامام الا ساع لهم فيما يصلحهم في دينهم ودنياهم فان هو

وافق الصلاح واستخلف المناسب ستوافقه جماعة الحل والعقد وان هو اخطأ

في ذلك فخطأ غير ملزم للبقية المسلمين ، خاصة بعد موته وسقوط بيعته

من رقابهم . فلا بد من الرجوع اليهم واستشارتهم في ذلك . فاذا اختار من

يصلح ووافقه اهل الحل والعقد على ذلك فهو المطلوب بل هو لقصر الشر

وامانة الفتنة أقرب والله اعلم .

شروطه : -

=====

هذا وقد حدّد العلماء بعض الشروط الواجب توفرها ليكون الاستخلاف

صحيحا نجعلها فيما يلي : -

١ - ان تكون الشروط المطلوبة في الامام متحققة في المعهود اليه كالاسلام

والحرية والبلوغ والعقل والذكورة والعدالة والقرشية وغيرها . وناء على

هذا فانه لا يجوز ان يعهد الى صغير ولا الى فاسق ولا الى غيـر

الكف* وغيرهم ممن لا تتوفر فيه شروط الامام المعتبره شرعا وستأتى
مفصله قريبا ان شاء الله.

٢ - ان يقبل المصهود اليه ويرضاه فان لم يقبل المصهود اليه فلا ينعقد
عهده ولا يجبر على ذلك . لان العهد عقد بين طرفين لا بد من
موافقة كل من الطرفين ورضاها . قال النورى : * ويشترط لانعقاد الامامة
ان يجيب المبايع فان امتنع لم تنعقد امامته ولم يجبر عليها * (١) .

٣ - ان يكون المصهود له حاضرا او فى حكم الحاضر بحيث يكون معلوم
الاقامة، اما اذا كان المصهود اليه مفقودا او مجهولا فلا يجوز العهد
اليه ولا استخلافه . (٢)

٤ - ان يكون الامام المعاهد قد قام بهذا العهد والامامة لا زالت معقودة
له، فان عهد بالامامة في حال طرؤ غرض يخرج به عن الامامة لم يصح
العهد (٣) .

هذا وقد يكون العهد الى واحد وقد يكون الى اثنين فاكتر
وهذا يكون على ضربين :-

الاول

ان يجعل الامامة شورى بينهم كما فعل عمر بن الخطاب رضي
الله تعالى عنه، ففي هذه الحال يجب ان يختار اهل الحل والعقد
احد المصهود اليهم ثم يبایعونه اماما للمسلمين . (٤)

(١) روضة الطالبين ٤٣/١٠ .

(٢) النظام السياسي في الاسلام ص ٢٤٧ . محمد عبد القادر ابو فارس .

(٣) رئاسة الدولة في الفقه الاسلامي ص ٢٨٧ .

(٤) لم يعتبر بعض المحدثين هذا من العهد ، وانما اعتبره طريقا ثالثا وهو : التولية
عن طريق الثقة ، انظر (الخليفة توليته وعزله للدكتور صلاح . بوس ص ١٥٩) ونحن
لا نرى ان هناك فرقا بين العهد وهذا ، بل الامام المعاهد المستكمل شروط الامامة
هو من الثقات أيضا . والله اعلم .

الثنائي :- =====

ان يمهّد الامام بالامامة الى اكثر من واحد يرتبها فيهم فيقول
مثلاً: إن ميت فلان هو الامام، فإن مات فلان، فان مات
فالامام فلان، وهكذا، فالامامة يستند يجب أن يراعى فيها
الترتيب المذكور. وقد استدل العلماء على هذا بفعل النبى
صلى الله عليه وسلم في غزوة مؤتة وتولية الامارة لثلاثة على
الترتيب كما مرّ .

المهّد الى الآباء والابنائه :- =====

اختلف العلماء في جواز ذلك على ثلاثة اراء:

الاول :- =====

عدم جواز المهّد الى أصول العاهد او فروعه، وذلك لان المهّد
كالشهادة والحكم، فلا تقبل شهادة الرجل لأصوله ولا لفروعه،
لوجود التهمة بحقه، فلانسان بائعه يحب نفسه ويؤثرها على
غيرها في أكثر الاحيان، ويحب أصوله وفروعه لانه جزء منهم وهم
جزء منه، فلا تحمله العاطفة على مجانبة الصواب وتزكية والده او ولده
لأمر الخلافة وهو لا يستحقها وليس كفوا لها . والمسلم مأمور بالابتعاد
عن الشبهات ومواطن التهم، فان من اتقى الشبهات فقد استبرأ
لدينه وعرضه .

الثنائي :- =====

جواز المهّد الى الأصول والفروع وذلك . لانه أمير الامه نافع
الامر لهم وعليهم، فغلب حكم المنصب على حكم النسب، ولم يجزئ

للتهمة عليه طريقاً * (١) قال ابن خلدون " ولا يُتَّهم إلا بما
 نسي هذا الأمر وإن عهد إلى أبيه أو لغيره، لأنه ملمون بالنظر
 لهم في حياته، فأولى أن لا يحتمل فيها تبعة أبعد مآلته،
 خلافاً لمن قال باتهامه في الولد والوالد * أول من خصص اتهامه
 بالولد دون الوالد، فإنه بعيد عن الظن في ذلك كله، سيما
 إذا كانت هناك داعية تدعو إلى إثارة مصلحة أو توقع
 مفسده فتنتفي الظن عند ذلك رأساً كما وقع في عهد معاوية
 لإثارة ابنه يزيد بالعهد دون سواء ... إنما هو مراعاة المصلحة
 في اجتماع الناس " (٢) .

الثالث :

=====

أن له الأفراد بذلك للوالد دون الولد، لأن الطبع إلى الولد
 أميل منه إلى الموالدة، ولذلك كان ما يقتنيه في الأغلب مذخوراً
 لولده دون والده * (٣) .
 والذي يترجح عندي من هذه الآراء هو الرأي الأول لسببين
 اثنين هما : -

١ - اقتداءاً بالخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم، حيث كانوا
 يعيبدون كل البعد عن مواطن المشبهاء فلم يعهد أبو بكر

(١) مآثر الانافة ٥٢/١ ، وانظر الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٥ وللماوردى
 ص ١٠ .

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٢١٠ بشي * من الاختصار .

(٣) مآثر الانافة ٥٢/١ والأحكام السلطانية للماوردى ص ١٠ .

رضي الله تعالى عنه لابنه ، ولم يعهد عمر لابنه عبد الله وكان ممن فضلاء الصحابة وقد اقترح ذلك عام ٣٠٠ عمر بعض الصحابة رضوان الله تعالى عليهم ، فقد ذكر ابن سعد في الطبقات قال اخبرنا وكيع بن الجراح عن الاعمش عن ابراهيم قال قال عمر : من استخلف ؟ لو كان ابو عبيدة ابن الجراح ، فقال له رجل : يا امير المؤمنين اين انت ممن عبد الله بن عمر ؟ فقال : قاتلك الله ، والله ما أردت بها الله . . . (١) . وكما مرّ بنا انه جعله من المشوري ولكن نصّ على انه لا يتولى الخلافة زياد في الورع واليحد عن الشبهة .

وكذلك حصر الخلافة في هؤلاء الستة وهم بقية العشرة الا سميـد ابن زيد لانه كان يمّـت له بصله - فهو ابن عمّ عمر - فلم يسمّه بمعدا عن الشبهة ، ومبالغة في التبرّي من الامر . (٢)

وكذلك عثمان رضي الله تعالى عنه لم يعهد الى أحد من اقاربه مع ان اكثر المؤرخين يتهمونه بحبه لهم !

وكذلك علي رضي الله تعالى عنه لم يعهد الى الحسن وقد طُلب منه ذلك ، فعند وفاته رضي الله تعالى عنه سأله الناس : أتبايع ابنك الحسن ؟ فردّ عليهم " لا آمركم ولا انهلكم أنتم أبصر " . وحينما طُلب منه ان يوصي بالخلافة سأل رجل فقال : الا تعهد يا أمير

(١) طبقات ابن سعد ٣/٣٤٣ .

ومنفرد السند ذكر هذا الاثر الخلال في المسند من مسائل احمد وورقه ٣٩ .

(٢) راجع ص ١٢٠ من هذا الفصل .

المؤمنين فأجابهم : لا ولكنى اترككم كما ترككم رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(١) وذلك مبالغة منه رضى الله عنه فيه التبرى .

فالأولى الاقتداء بهؤلاء الأبطال والسير على منوالهم لنحسوز الفوز في الدنيا والاخرة .

٢ - ان الانسان مهما بلغ من التقوى والورع والصلاح يبقى انسانا فيفسه ميول وغرائز وطباع ونوازع نحو الخير واخرى نحو الشر فهو يخطئ ويصيب ويذنب ويستغفر ليس بمعصوم وتأثر بمعامل جهلته فطرح عليها كحسب آبائهم وابنائهم ومحاباتهم غالبا . فالأولى له الابتعاد عن مواطن التهمة والشبهة والاستبراء لدينه وعرضه من ذلك وهي امانة يجب التحرز منها وادائها على وجهها الأكمل . وقد حذر الله تعالى من عاطفة الهوى فقال : إنما أموالكم واولادكم فتنه " (٢) أى فلا تقوده عاطفة البهوى الى الهلاك .

اما من سبق واجاز العهد للولد فانه اشترط ان يكون الهدف مصلحة المسلمين لا غرض دنيوى رخيص . بل اعتبر ذلك بعض الكتاب من شروط صحة العهد عموما فقد قال د . صلاح ديموس : " (الشرط الثامن) : ان يستوحي العاهد من عهده مصلحة المسلمين . وهذا ما يكشف عنه عمل ابي بكر عند توليته لعمر رضى الله عنهما كما هو ظاهر من عهده له (٣) والذي سبق ان عرضناه آنفا . وكذلك عهد معاوية لابنه يزيد يدافع مصلحة المسلمين وإلا فهناك من هو أحقُّ منه وافضل

(١) مسند احمد ج ٢ حديث رقم ١٠٧٨ عن عهد الله بن سبيع قال احمد

شاكر اسناده صحيح (٢٤٢/٢) والحديث فى مجمع الزوائد ٩ : ١٣٧ وقال فيه : " رواه احمد وابو يعلى ورجالهم رجال الصحيح غير عهد الله ابن سبيع وهو ثقة ورواه البزار باسناد حسن " .

(٢) سورة الانفال آية ٢٨ .

(٣) الخليفة توليته وعزله ص ١٤٩ .

واصلح ولكن خشي إن تركهم بدون عهد أن تعود الفتنة مرة أخرى
يقول ابن خلدون في هذا الصدد : " وكذا لك عهد معاوية السى
يزيد خوفا من افتراق الكلمة لما كانت بنو امية لم يرضوا تسليم الامر
الى من سواهم ، فلو قد عهد الى غيره اختلفوا عليه مع ان ظنه به
كان صالحا ، ولا يرتاب احد في ذلك ولا يظن بمعاوية غيره فلم يكن
ليمهد اليه وهو يعتقد ما كان عليه من الفسق ، حاشا الله لمعاوية
من ذلك " (١) .

وذلك من باب مبايعة الفضول مع وجود الافضل - كما سيأتي في
الشروط - فلا يصار الى العهد الى الاقارب الا اذا ما رجحت مصلحة
المسلمين ذلك ، وتيقن تحقق هذه المصلحة . وبناء على هذا فهم
متفقون على ان الامامة لا تورث ، فليس من الاسلام في شيء ان يكون
الامامة في أسرة معينة او طائفة خاصة ، قال ابن خلدون : " واما ان يكون
القصد بالعهد حفظ التراث على الابناء ، فليس من المقاصد الدينية .
اذ هو امر من الله يخص به من يشاء من عباده ، وينبغي ان تحسن
فيه النية ما أمكن خوفا من العبث بالمنصب الدينية وللملك للميؤتية
من يشاء " (٢) وقال عبد القاهر البغدادي " كل من قال بها بامامة
ابي بكر - رضى الله عنه - قال إن الامامة لا تكون موروثه " (٣) ومعلوم
أن كل أهل السنة يقولون بامامة ابي بكر رضى الله عنه ولم يخالفهم

(١) المقدمة ص ٢٠٦ .

(٢) نفس المرجع ص ٢١٢ .

(٣) اصول الدين ص ١٨٤ .

الا تُلزافه من الشيمه ، وقال ابن حزم (لا خلاف بين أحد من أهل
الاسلام في أنه لا يجوز التوارث فيها) (١) فنظام المحكم الوراثي غير
معترف به إذن في الاسلام مطلقا، وقد قال عز وجل : " واذ ابتلى
ابراهيم ربه بكلمات فاتمهن قال اني جاعلك للناس اماما قال ومن
ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين " (٢) .

البيعة

=====

وأينا فيما سبق الطرق الشرعية لانعقاد الامامة وهي الاختيار والاستخلاف
ورأينا أن كلا منهما لا بد فيه من البيعة من قبل أهل الحل والعقد، ثم
من قبل عموم المسلمين الذين يتيسر حضورهم ، ولان نود أن نتعرف على
ماهية البيعة وانواعها وشروطها واقسامها وغير ذلك مما يتعلق بها
من احكام فنقول : -

تعريفها : -

=====

البيعة بفتح الباء تطلق ويراد بها الصفقة على إيجاب البيع ، وعلى
المبايعه والطاعة، قال ابن منظور : " والبيعة المبيعة والطاعة " وقد تعبايعوا
على الامر كقولك : أصفقوا عليه ، وبايعه عليه مبايعه : عاهدوه ، وبايعته مسن
البيع والبيعة جميعا والتبايع مثله ، وفي الحديث انه قال : الاتبايعوني على
الاسلام ؟ هو عبارته عن المعاقده والمعاهدته، كان كل واحد منهما باع ما عنده

(١) الفصل في الملل والنحل ١٦٧/٤ .

(٢) سورة البقرة اية رقم ١٢٤ .

من صاحبه ولعطاء خالصه نفسه وطلعته ودخيلة أمره * (١) .

فالبيعة إذن تعني : اعطاء العهد من المبيع على المصنع والطلاء
للامير في غير معصيه في المنشط والمكره والعسر واليسر وعدم منازعته للامر
وتغويض الامور اليه . قال ابن خلدون : " إعلم أن البيعة هي العهد على
الطاعة كأن المبيع يحاهد اميره على أنه يَسَلِّمُ له النظر في أمر نفسه وامور
المسلمين ، لا ينازعه في شيء من ذلك ويطيعه فيما يكلفه به من الامر على
المنشط والمكره ، وكانوا اذا بايعوا الامير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم نفس
يده تأكيداً للعهد ، فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري نفس بيعة مصدر باع
وصارت البيعة مصافحة بالايدي هذا مدلولها في عرف اللغة ومعهود الفروع
وهو المراد في الحديث في بيعة النبي صلى الله عليه وسلم ليلة العقبة
وعند الشجرة * (٢) .

انواع البيعة : —

=====

تتنوع البيعة في الشرع بحسب الامر المبيع عليه . وأهم الامور التي

بايع النبي صلى الله عليه وسلم لصحابه عليها اربعة : —

اولا : البيعة على الاسلام ، وهي اوجب الانواع واكدها ، ولا شيء من
البيعات نكته كفر الا هذه ، اما غيرها فكبيرة من الكبائر
وذنب عظيم ، وأكثر ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يبايع الناس
على الاسلام وذلك أن يأتي الرجل الذي يريد الدخول فسي

(١) لسان العرب مادة (بيع) ٢٦/٨ .

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٢٠٩ .

الاسلام فيسلم على النبي صلى الله عليه وسلم يده ويتشبهه
او يتعهد بالتزلم الاسلام، فيصير بذلك مسلماً ما يحل للرسول صلى
الله عليه وسلم . وكل هذا ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم
بإدله صحيحه كثيرة منها :-

١ - قول الله عز وجل : " يا ايها النبي اذا جاءك المؤمنات يبائعنك
على الا يشركن بالله شيئاً ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن اولادهن
ولا ياتين ببهتان يفتريه بين ايديهن وارجلهن ولا يعصينك نهي
معروف فبائعهن واستغفر لهن الله ان الله غفور رحيم " (١) .

٢ - حديث جرير بن عبد الله رضى الله عنه قال : بايعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم على شهادة الااله الا الله وان محمداً
رسول الله ، واقام الصلاة ، وايتاء الزكاة ، والسمع والطاعة والنصح
لكل مسلم " (٢) .

وهذا الحديث شامل لهذا النوع ولغيره من انواع البيعات كما
سيأتى .

٣ - حديث ضماد رضى الله تعالى عنه الطويل وفيه انه قال للنبي
صلى الله عليه وسلم : هات يدك ابايك على الاسلام . فبايعه ،
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وعلى قومك . قال : وعلى قومي " (٣) .

(١) سورة الممتحنة اية ١٢ .

(٢) متفق عليه ، رواه البخارى في ك : البيوع ب : (٦٨) هل يبيع حاضر
لباد بنخير اجر ؟ (فتح البارى ٤ / ٢٧٠) .

ورواه مسلم في ك : الايمان ب : بيان انه لا يدخل الجنة الا المؤمنون
ح : ٥٦ (٧٥ / ١) .

ورواه الترمذى في البر ١٧ والنسائى في البيعة ١٦ والدارى في البيوع
واحمد في المسند ٣٥٨ / ٤ .

(٣) رواه مسلم في ك : الجمعة ب : تخفيف الصلاة والخطبة ح : ٨٦٨ (٥٩٣ / ٢) .

٤ - حديث جابر بن عبد الله رضى الله تعالى عنه قال : جاء
أعرابي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا يَٰعَنِي عَلَى
الاسلام ، فبايعه على الاسلام ، ثم جاء من القُدِّ محموا فقال :
أَقْلَنِي . فابى ، فلما وَلَّى قال : المدينة كالكبير تنفي خبثها ،
وتنصع طيبتها " (١) .

ثانيا : البيعة على النصرة والمنعة :- =====

وهذه تتضح فى البيعة التى اخذها النبي صلى الله عليه وسلم
على وفد الانصار ، وهي بيعة العقبة الثانية (٢) ، وكان عددهم
اذ ذاك ثلاثة وسبعين رجلا وامراتين : " فواعدهم النبي صلى الله
عليه وسلم سِرّاً بالعقبة من أوسط ايام التشريق ، فلما حضروا تكلم
النبي صلى الله عليه وسلم فتلا القران ودعا الى الله ورغب فى الاسلام ،
ثم قال : أبا يعكم على ان تمنعوني ما تمنعون منه نساءكم وابنائكم
قال : فأخذ البراء بن معمر يديه ثم قال : نعم والذي بعثك
بالحق نبيا لنمنعنك ما تمنع منه أئزنا فبايعنا رسول الله . الخ " (٣) .

(١) رواه البخارى ك : الاحكام ، ب : (٥٠) من نكث بيعته (فتح
البارى ٢٠٥/١٣) .

(٢) كانت بيعة العقبة الاولى على الاسلام كما فى بيعة النساء (يا ايها
النبي اذا جاءك المؤمنات) .

انظر البخارى ك : الايمان ب : ١١ (فتح البارى) . وسيرة ابن
هشام ٤٣٣/١ .

(٣) مسند الامام احمد ٣٢٥/٥ . وسيرة ابن هشام ٤٤٣/١ .

البیعة علی الجهاد :-

ثالثاً :

=====

=====

وقد وردت فی القرآن الکریم وحی السنة للشریفة فی عدة مواضع منها :-

١ - قول الله تعالى : " ^{لله} إِنْ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ، وَعَسَىٰ عَلَيْهِمْ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ ، وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ ، فَلَسْتُ بِمُبَشِّرٍ بِالْبَيْعَةِ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ ، وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ " (١) .

فالله سبحانه وتعالى إلتاح من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة وعدا عليه حقا في كسبه المنزلة ان يغي لهم ما وعدهم اذا هم وفوا ما عاهدوا الله عليه فقاتلوا في سبيل الله فقتلوا او قتلوا ، وذكر ابن جرير عن شحر بن عطية قال : " ما من مسلم الا ولله في عنقه ببيعة وثي بها او مات عليها في قول الله تعالى : (ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم ... الآية) (٢) . قال الشيخ حافظ حكسي رحمه الله : ولو لم يكن في ذلك الا قول ربي عز وجل - وذكر الآية - لكانت هذه الآية كافية في نعيم القلوب وتهيج النفوس وتشويقهم وحملها على تلك البيعة الرابعة التي لا خطر لها ولا محاط بمعظم فضلها والله المستعان (٣) .

(١) سورة التوبة اية ١١١ .

(٢) تفسير الطبري ٣٥/١١ .

(٣) معارج القبول ٣٠٠/١ ن . جماعة احياء التراث مصر . ط . بدون .

فهذه البيعة في عنق كل مسلم، وهي الجهاد في سبيل الله
وهي مستمرة لأن الجهاد ماض الى يوم القيامة وهي في هذا
الموطن تحتل البيعة بمعنى الشراء وتحتل لأن تكون بمعنى
المهد.

٢ - ومنها ما ورد في الحديبيه من قول الله تعالى : " ان الذين
ييايمونك إنما ييايمون الله يد الله فوق ايديهم ، فمن نكث
فإنما ينكث على نفسه ، ومن أوفى بما عاهد عليه الله فیسؤتيه
اجرا عظيما " (١) فهذه التي كانت في الحديبيه وذكر في سببها
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارسل عثمان بن عفان رضى
الله عنه الى مكة للتفاوض مع المشركين واخبارهم ان الرسول جاء
معتبرا لا غازيا فاحتبسته قريش في مكة ، واشيع عند النبي
صلى الله عليه وسلم انه قد قتل فقال النبي صلى الله عليه وسلم
" لا نهج حتى نناجز للمقوم ودعا الى البيعة وكلنت بيعة
الرضوان تحت الشجرة " (٢) وقد نزل في هذه البيعة قرانا
يتلى الى يوم القيامة وهو قوله تعالى في نفس السورة : " لقد
رضي الله عن ^{المؤمنين} ييايمونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم
فانزل السكينة عليهم واشابهم فتحا قريبا " (٣) وفي هذه
الاية يمتدح الله صنيعهم في هذا الموقف ومنحهم رضاء عز
وجل وهو هدفهم المنشود رضوان الله عليهم .

(١) سورة الفتح اية ١٠ .

(٢) انظر بتوسع سيرة ابن هشام ٣/٣٤٥ وتفسير ابن كثير ٧/٣١٤ .

(٣) سورة الفتح اية ١٨ .

٣ - وروى البخارى عن يزيد بن أبى عبيد قال : قلت : لسلامة بن
الأكوع : على أي شيء بايعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم
يوم الحديبية ؟ قال : على الموت * (١) وفى روايه عن
البخارى : على الصبر) وفى رواية مسلم عن جابر قال : لم نبايع
رسول الله صلى الله عليه وسلم على الموت ، وإنما بايعناه على
الانفسر * (٢) .

٤ - وروى البخارى في باب البيعة في الحرب ٠٠٠ احاديث في ذلك
حتى كان ما يردده المهاجرين والانصار يوم الجندق من الرجل :
لعن الذين بايعوا محمدا * على الجهاد ما حيننا أبدا (٣)

رابعا : البيعة على الهجرة : -
=====

وكانت أول الامر فرض عين على من أسلم ، ثم انتهت بعد الفتح
ومن ادلة ذلك حديث مجاشع بن مسعود رضي الله عنه قال : اتيت
بأخى بعد الفتح فقلت يا رسول الله ، جئتك بأخى لتبايعه على الهجرة ،

(١) رواه البخارى في له : المفازى ب : ٣٥ غزوة الحديبية (فتح
البارى ٤٤٩/٧) .

ومسلم في ك : الاماره ب : استحباب مبايعة الامام الجيش
ج ١٨٦١٠ (١٤٨٦/٣) .

(٢) صحيح مسلم ك : الاماره ب : استحباب مبايعة الامام الجيش : ١٨٥٦
(١٤٨٣/٣) .

(٣) البخارى ك : الجهاد ب : (١١٠) في البيعة في الحرب (فتح
البارى ١١٧/٦) .

قال : ذهب أهل الهجرة بما فيها ، فقلت : على أي شيء ؟ نهايته ؟ قال
أبايعه على الاسلام والجهاد والخير " (١) والراد الهجرة من مكة إلى المدينة
أما الهجرة من بلد الكفر إلى بلد الإسلام فهذه حكمها مستقر إلى قيام الساعة .
خامسا : البيعة على السمع والطاعة : -
=====

وهذه هي التي اذا اطلقت البيعة انصرفت اليها ، والتي كانت
تعطى للائمة عند تعيينهم خلفاء للمسلمين - وهي المراد في هذا
الباب - ولادلة عليها كثيرة منها :

١ - حديث عبادة بن الصامت رضى الله تعالى عنه قال : بايعنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في السر
والسر والمنشط والمكره وعلى اثرة علينا وعلى الا ننازع الامر اهله .
الا ان تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان . وفي رواية
(وعلى ان نقول بالحق أينما كنا) لا نخاف في الله لومة
لائم " (٢) .

٢ - حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : كنا نبايع
رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة يقول لنا :
فيما استطعتم (٣) . وتقدم حديث جرير بن عبد الله وفيه

(١) متفق عليه : رواه البخارى في ك : الجهاد ب : (١١٠) في البيعة
في الحرب (فتح البارى ١١٦/٦) .

ومسلم في ك الاماره ب : تحريم رجوع المهاجر الى استيطان وطنه
ح ١ ١٨٦٣ ١٤٨٧/٣ .

(٢) متفق عليه رواه البخارى في ك : الفتن ب : (٢) قول النبي صلى الله عليه
وسلم : سترون بعدى امورا تنكرونها (فتح البارى ١٣/٥) . ومسلم في ك : الامارة
ب : وجوب طاعة الامراء في غير معصية ح : ١٧٤٩ (١٤٧٠/٣) .

(٣) رواه مسلم في ك : الامارة ب : البيعة على السمع والطاعة فيما استطاع
ح : ١٨٦٧٩ (١٤٩٠/٣) .

المبايعه على السمع والطاعة فلَقِّنَهُ رسول الله صلى الله عليه وسلم : فيما استطعت ، والنصح لكل مسلم .

ونحن في بحثنا هذا سنقتصر على هذا النوع من البيعات، وهو بيعة الامام رعيته على السمع والطاعة .

شروط صحة البيعة :
=====

ذكر العلماء أَنَّ هناك بعض الشروط التي يجب توافرها لصحة عقد البيعة : ومن ثمَّ يجب على المسلم ان يبايع لمن توفرت فيه هذه الشروط وهي : -

- ١ - ان يجتمع في المأخوذ له البيعة شروط الامامه - وستأتي مفصّله - فلا تتمعد مع فوات واحد منها الا مع الشوكة والغلبة كما سيأتي .
- ٢ - أن يكون المتولّي لمعد البيعة - بيعة الانعقاد - اهل الحل والمقد كما سبق ان بيّنّا أَنَّ ذلك من وظائفهم . قال الرملي : (اما بيعة غير اهل الحل والمقد من الموام فلا عبره لها) (١) قلت : ذلك في بيعة الانعقاد، اما البيعة العامه فلهم ذلك كما سيأتي . لكنّه يشترط في المبايع التكليف، بدليل ان زينب بنت حميد ذهبت بابنهما عبد الله بن هشام - وكان قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم - الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله بايعهم . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : هو صغير، فمسح رأسه ودعا له " (٢) .

(١) نهاية المحتاج ٣٩٠/٧
(٢) رواه البخاري في ك : الاحكام ب : (٤٦) بيعة الصغير
(فتح الباري ٢٠٠/١٣) .

ودليل هذا الشرط هو فعل الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم
 كما مرَّ وقيل عمر رضي الله عنه كما ثبت في الصحيح : (من بايع رجلاً
 من غير مشورة المسلمين فلا يبايع) وفي رواية فلا يتابع " هو ومن
 بايعه تخيرة أن يقتلوا (١) وقال عمر رضي الله عنه وهو على فراش
 الموت : " أمهلوا فإن حدث بي حدث فليصل بالناس صهيب مولي
 بني جدعان ثلاث ليالٍ ثم لجمعوا في اليوم الثالث اشرف الناس
 وامراء الاجناد فأمروا أحدكم - لاحظ الخطيب للسنّة - فمن تأمّر
 من غير مشورة فاضربوا عنقه (٢)

٣ - ان يجيب للمبايع الى البيعة - فلو امتنع لم تنعقد امامته ولم يجبر
 عليها قال النووي في الروضة (الا ان يكون من لا يصلح للامامة
 الا واحد فيجبر بلا خلاف) (٣) .

٤ - ان يتحد المقود له بان لا تعقد البيعة لكثر من واحد ، يدل على
 ذلك ما رواه مسلم في صحيحه بسنده الى ابي سعيد الخدري رضي
 الله عنه قال : (اذا بيع لخليفتين فاقتلوا الاخر منهما (٤) وقوله

(١) رواه البخاري في ك : للحدود ب : رجم الحبلى من الزنا اذا احصنت
 (فتح الباري ٤٤٥/١٢) ورواه الامام احمد في المسند
 ٥٦/١ وانظر ص ١١٤ .

(٢) سنن البيهقي ١٥١/٨ .

(٣) مآثر الانافه ٤٥/١ .

(٤) رواه مسلم في ك : الاماره ب : اذا بيع لخليفتين ح : ١٨٥٣ (٣/١٤٨٠)
 وغيره .

صلى الله عليه وسلم : (فَوَا بِيَهْمَةَ الْاَوَّلِ فَاَلَاوِل) (١) وَلِفُلْسِك
أَبَى سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيْبِ رَحِمَهُ اللهُ لَمَّا دُعِيَ إِلَى الْبِيَهْمَةِ لِلْمَوْلِدِ وَسَلِيْمَانَ
ابْنِي عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ فَقَالَ : (لَا أَبَايَحُ اثْنَيْنِ مَا اخْتَلَفَ اللَّيْلُ
وَالنَّهَارُ قُلَّ : فَقِيلَ : ادْخُلْ مِنَ الْبَابِ وَاخْرُجْ مِنَ الْبَابِ الْآخَرِ فَقَالَ
لَا وَاللَّهِ لَا يَقْتَدِي بِي أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ فُجِّلِدَ وَالْبَيْسُ الْمَسِيحُ) (٢) .

هـ - ان تكون البيعة على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم قسولا
وعملا وهذا الشرط واضح في خطب الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى
عنهم كما مر، حيث قال ابو بكر رضي الله عنه : (اطيعوني ما اطعتم
الله ورسوله) (٣) وتبعه عمر فقال : (فَوَرَبِّ الْكُعْبَةِ لِأَحْمِلَنَّ
الْمَرْبَ عَلَى الطَّرِيقَيْنِ) وقلل عبد الرحمن بن عوف لعثمان رضي الله
عنهما : (ابايحك على سنة الله وسنة رسوله والخليفتين من بعده) (٤)
فوافقهم عثمان وبايعهم على ذلك .

وكما كتب عبد الله بن عمر رضي الله عنهما لعبد الملك بن مروان
بعد ان اجتمع عليه الناس : (لَنِي لِقَرَّ بِالْمَسِيحِ وَالطَّاهِرِ لِعَبْدِ الْمَلِكِ

- (١) متفق عليه وسبق تخريجه في التصريف ص ٧٥
- (٢) حلية الاولياء لابن نعيم (١٧٠/٢) قال العراقي : اسناده صحيح انظر حاشيته احياء علوم الدين (١٤٥/٢) .
- (٣) سيرة ابن هشام (٦٦١/٤) والبداية والنهاية (٣٠١/٦) قال ابن كثير اسناده صحيح انظر ص ١١٥ من هذا الفصل .
- (٤) صحيح البخارى ك : الاحكام ه ب : (١٤٣) كيف يبایع الامام الناس ؟
(فتح البارى ١٣/١٩٤) .

عبد الملك بن مروان أمير المؤمنين على سنة الله وسنة رسوله ما استطعت
وان بني قد أقروا بمثل ذلك (١) .

قال : « ظافر القاسي : (وهذا الشرط مستند الى صريح القرآن
الكريم حيث ترددت آية واحدة (٢) في سورة واحدة ولم يتغير فيها
الا جزء واحد : (ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون (٣)) .
فاذا خالف المبيع هذا لم يجر بيع بل بيع بغير سنة
او عمل بما يناقضهما فقد انتقضت بيعته لقوله صلى الله عليه وسلم "المسلمون
على شروطهم" (٤) .

٦ - الحرية الكاملة للمبايع في البيعة ، كما فعل الصحابة رضوان الله تعالى
عليهم في بيعة الخلفاء الراشدين ، فلم تذكر الروايات انهم اجبروا احدا
على بيعة قط ، وانما يبايع باختياره او يترك ، وقد كانوا يدون اعتراضاتهم
ولكنهم يتراجعون بعد الاقتناع بالحجة والبرهان ، وبناء على هذا
الشرط فبيعة المكره لا تلزم فقد قال ابن كثير : (روى ابن جرير عن
الامام مالك انه افقى الناس ببايعته - اي محمد بن عبد الله بن حسن
الذي خرج سنة ١٤٥ هـ - فقبل له : فان في أعناقنا بيعة للمنصور

(١) صحيح البخارى ك : الاحكام ، ب : (٤٣) كيف يبايع الامام الناس ؟ (فتح
البارى ١٩٤/١٣) .

(٢) الحق انها جزء من اية وليست اية مستقلة في المواضع الثلاث ، انظر
سورة المائدة الايات ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٧ .

(٣) نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الاسلامي ص ٢٧٤ .

(٤) رواه البخارى تعليقا في ك : الاجاره ب : اجر السمره ... فتح البارى
٤٥١/٤ .

ورواه ابو داود في ك : الاقضية ب : في الصلح (عون ٥١٦/٩) ونحوه
ع د الترمذى ك : الاحكام ب : في الصلح وزاد : الا شروطا حرم - لا
لو احل حراما (٦٢٦/٣) وقال حسن صحيح .

فقال : إنما كنتم مكرهين، وليس لمكره بيعه ، فبايعه الناس عند ذلك
ولزم مالك بيعته (١) وكان هذا هو سبب محتته رحمه الله
وجلده ٠ (٢)

وما يدل على هذا الشرط ايضا أن البيعة عقد مراضاة واختيار
لا سبيل فيها الى الاجبار والاكراه .

٧ - الاشهاد على البايعة : -
=====

من العلماء من شرط الاشهاد على البايعة (٣) وذلك لثلاث
يَدْعِي مدَّعٍ ان الامامة عقدت له سرا فيؤدي ذلك الى الشقاق والفتنة .
والذين قالوا بوجوب الاشهاد على عقد الامامة قالوا : يكفي شاهدان
خلافا للجبائي في اشتراطه اربعة شهود وعاقدا ومعقودا له مستنبطا
من ذلك من ترك عمر الامر شورى بين ستة فوق الامر على عاقد وهو
عبد الرحمن بن عوف ومعقود له وهو عثمان بن عفان وفي الاربعه
الاخرون شهودا ، قال الشنقيطي رحمه الله : (ولا يخفى ضعف هذا
الاستنباط كما نبّه عليه القرطبي وابن كثير والعلم عند الله تعالى) (٤)
اما جمهور العلماء فقد قالوا بأنه لا يجب الاشهاد لان ايجاب
الاشهاد يحتاج الى دليل من النقل وهذا لا دليل عليه منه .
قلت : والذين قالوا بايجاب الاشهاد هم القائلون بجواز ان يكون
العاقد واحدا فهنا يجب الاشهاد وسبق ان بينّا الراجع في هذه

(١) البداية والنهاية ٨٤/١٠

(٢) اداب الشافعي ومناقبه للرازي ص ٢٠٣

(٣) انظر مآثر الانافه للقطشندي ٤٥/١

(٤) اضواء البيان ٦١/١

المسألة وهو أن الذي يقوم بالعقد هم أهل الحل والعقد، فهم جماعته لا يحتاج معهم إلى شهود وسبق أن ناقشنا الأقوال المحددة لأهل الحل والعقد (١). فالحاصل : أن هذا الشرط غير واجب اشتراطه، ^{وليس} أعلم.

حكم نكث البيعة : —
=====

الاسلام دين الالتزام والنظام ، ومن بديهيات هذا الدين الوفاء بالمعهود سواء كانت بين المسلمين بعضهم مع بعض أو حتى مع الكفار ، وقد ورد في القرآن الكريم الوفاء بهذه المعهود سواء كانت عهودا خاصة بين الافراد أو بين جماعاتهم أو حتى بين المسلمين واعدائهم من الكفار . ومن هذه الايات : —

- ١ — قوله تعالى : (وأوفوا بالعهد ان العهد كان ^{مسؤولا}) (٢) .
 - ٢ — وقوله تعالى : (يا ايها الذين امنوا اوفوا بالعقود . . . الاية) (٣) .
 - ٣ — وقوله عز وجل : (واوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلا ان الله يعلم ما تعملون) (٤) .
- وهذا عام في كل عقد وعهد ، والبيعة بجميع أنواعها داخله في هذه العقود والمعهود وهذه الايات تدل على وجوب الوفاء بها .
- والبيعة نفسها لما كانت تختلف باختلاف المبيع عليه كما رأينا آنفا في تعداد انواعها، فانه لا يصح اطلاق حكم معين على من لم يلتزم بالبيعة، دون تقييده اما لفظا او بقرينه الحال بما يدل على النوع المراد من هذه البيعات،

(١) انظر ص ١٤٢ من هذا الفصل .

(٢) سورة الاسراء اية ٣٤ .

(٣) سورة المائدة الاية الاولى .

(٤) سورة النحل اية ٩١ .

ولكل نوع حكمه الخاص، فمنها ما هو كفر، ومنها ما هو معصية وكبيرة من الكبائر،
فالمسألة إذاً تحتاج الى تفصيل كما سيأتي :-

١ - البيعة على الاسلام :-

=====

فهذه إذا نقضها الممسح يحكون كافرا مرتداً عن الاسلام، كما فعل
الاعرابي في الحديث السابق، مع أنه من المحتمل أن يكون هذا
الاعرابي قد طلب الإقالة من البيعة على الهجرة لا على الاسلام عندما
استوخم المدينة وأصابته حمّاه ، فلا يكون بذلك مرتداً عن الاسلام،
بل يكون مرتكباً لكبيرة من الكبائر آنذاك وهي التّعزّب بعد الهجرة . (١)

وقد أثبت الله الايمان لمن لم يهاجر، وإن كان نفى عنه الولاية
كما في قوله تعالى : " . . . والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من
ولايتهم من شيء حتى يهاجروا وإن استصروكم في الدين فعليكم النصر
إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق . . . الآية " (٢) .

علماً بأن البيعة على الاسلام كانت خاصةً بالنبي صلى الله عليه
وسلم، لا نعلم من الصحابة ولا من بعدهم احداً أخذها ، وإنما كان
الرجل بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم يدخل في الاسلام دون بيعة
لأحد ، بل إن النبي صلى الله عليه وسلم نفسه لم يبايع جميع المسلمين
على الاسلام ، فان منهم من أسلم ولم يره ، وكثير منهم أسلم ولم يفسح
يده في يده صلى الله عليه وسلم .

(١) انظر فتح الباري ١٣ / ٢٠٠ .

(٢) سورة الانفال آية ٧٢ .

أما البيعة على الهجرة فقد انقطعت بانقطاع الهجرة بعد فتح مكة كما رآه.

٢ - أما من كثرت البيعة على النصرة أو الجهاد أو السمع والطاعة دون أن يصدر منه ما ينافي أصل الإيمان، فهذا يكون بذلك عاصيا مرتكباً لكبيرة من الكبائر وهي نقض العهد الذي تعدّ الله فاعله، وهذه تخالف حرمتها باختلاف موضوعها، فأشدّها حرمة نكث البيعة الإمام الشرعي على الدم والطاعة في غير معصية من دون مبرر شرعي، وهي عقد على الدوام إلا إذا حدث من المبايع أو قام به ما ينقضها كالموت أو الكفر أو الجنون ونحو ذلك، وهي المراد بالبيعة عند الإطلاق.

أما البيعة على النصرة والجهاد فهي تأتي في ظروف استثنائية ولذلك تذكر مقيدة، ويجب الوفاء بها عند انعقادها، ونكثها أخف من نكث بيعة الإمام على السمع والطاعة، فإنه يجوز أن يبائع القائد المسلم نفسه على الثبات والصبر، وقد يثبت وصبر هذا المبايع وقد لا يثبت.

وقد ورد أحاديث كثيرة في وجوب الوفاء ببيعة الإمام على السمع والطاعة في غير معصية، ويحرم نكث بيعته بدون مبرر شرعي، وهذه الأحاديث:

١ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من رأى من أمره شيئاً يكرهه فليصبر، فإنه ليس أحد يفارق الجماعة شبراً فموت إلا مات ميتة جاهلية" (١).

(١) متفق عليه رواه البخاري في ك : الأحكام ب : (٤) فتح الباري ١٣/١٢١ ومسلم في ك : الأماره ب : وجوب ملازمة جماعة المسلمين ح : ١٨٤٠ (٣/١٤٧٧) والدارمي (ك : السيرة ب : ٧) وأحمد في المسند (١/٢٧٥).

قال ابن أبي حمزة : المراد بالمفارقة السعي الى حل عقد البيعة التي حصلت لذلك الأمير (١)

٢ - حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من بايع اماما فاعطاه صفقة يده وثمره قلبه فليطعمه ما استطاع . فان جاء آخر ينازعه فاضربوا عنقه الاخر (٢) .

٣ - ومنها ما روى عن ابي حازم رضي الله عنه قال : قاعدت ابا هريرة خمس سنين فسمعتة يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : كانت بنو اسرائيل تسوسهم الانبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي، وانه لا نبي بعدى ، وستكون خلفاء فتكثر . قالوا فما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال : فوالبيعة الاول فالاول ، واعطوهم حقهم فان الله سائلهم عما استرعاهم (٣) .

٤ - حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية " (٤) اي عند وجود

(١) فتح الباري ١٣/٧٠

(٢) رواه مسلم في ك : الاماره ب : وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء ح : ١٨٤٤ (١٤٧٣/٣) وابو داود في ك : البيعة ب : ٢٥ (عون ٣١٩/١١) وابن ماجه ك : الفتن ب : ٩ (١٣٠٦/٢) ح : ٣٩٥٦ والنسائي في ك : البيعة ب : على من بايع الامام واعطاه صفقة قلبه (١٥٣/٧) واحمد (١٦١/٢) .

(٣) متفق عليه وسبق تخريجه في التفسير ص ١٤

(٤) رواه مسلم في ك : الامارة ب : وجوب ملازمة جماعة المسلمين عن ظهور الفتن . ١٨٥١ (١٤٧٨/٣) .

الامام الشرعي، وذلك لأنه قد يفهم بعض الناس من ظاهر هذا الحديث أنه يجب على المسلم أن يبايع الحاكم الموجود في عصره مهما كان هذا الحاكم، سواء كان فاسقا او ظالما بل ولو كافرا والعياذ بالله، حتى يسلم من هذا الوحيد وهو (البيعة الجاهلية) .

والحق خلاف هذا الفهم فالذى يفهم منه انه اذا كان هناك امام شرعي، توفرت فيه شروط صحة البيعة، وانتفت نواقضها، فإنه يجب على المسلم أن يبادر الى البيعة، ولا يجوز له ان يبيت ولا يراه اماما، اما اذا لم تكن شروط صحة البيعة متوفرة في هذا الحاكم، فليس عليه واجب البيعة . بل عليه ان يسعى لايجاد الامام الشرعي حسب طاقته ولا يكلف الله نفسا الا وسعها .

والذى يدل على ان الحديث خلاف ظاهره ما يلي : -

١ - فعل راوى الحديث عبد الله بن عمر رضى الله عنهما نفسه فهو أولى بفهم الحديث على وجهه الصحيح من غيره، فقد قال الله الحافظ ابن حجر انه (امتنع ان يبايع لعلي او معاوية ، ثم بايع لمعاوية لما اصطلح مع الحسن بن علي واجتمع عليه الناس ، وبايع لابنه يزيد بعد موت معاوية لاجتماع الناس عليه ، ثم امتنع من المبايعه لاحد حال الاختلاف الى ان قتل ابن الزبير وانتظم الملك كله لعبد الملك بن مروان فبايع له حينئذ) (١) .

(١) فتح البارى ١٢/١٦٥ وانظر اغترالة للحرب بين ابن الزبير والحجاج البداية والنهاية ١٢١/٩ وانكاره على ابي سعيد الخدرى مايعتبه لابن الزبير ثم لاهل الشام مسند احمد ٣/٣٠٠ .

فلو فهم الحديث على ظاهره لما بات ليلة الاخي عنقه بيعة لاحدهما يعطيها من يدله عليه لجهلده على أنه أقرب للصواب ، وقد روى عنه قوله : " ... لكني اكره ان اباع اميرين قبل ان يجتمع الناس على امير واحد " (١) .

فالمقصود انه اخذ مَذَّةً وليس في عنقه بيعة لأحد وهذا على خلاف ظاهر الحديث . لانقضاء أحد شروط صحة البيعة ، وهو أن يكون المبيع واحداً ، كما مر .
٢ - ما رواه اخذيفه بن الهمان رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (يكون دعاة على أبواب جهنم ، من أجابهم إليها قذفوه فيها) . فقلت يا رسول الله : صفهم لنا ؟ قال : هم قوم من جلدتنا يتكلمون بالسنتنا . فقلت : فما تأمرني إن أدركني ذلك ؟ قال : فالزم جماعة المسلمين وامامهم ، فان لم يكن لهم جماعة ولا امام فاعتزل تلك الفرق كلها ولو ان تعصَّ بأصل شجرة حتى يدركك الموت وانت كذلك " (٢) .

كما أمر صلى الله عليه وسلم عند الاختلاف بقوله (تاخذون بما تعزفون ، وتدعون ما تنكرون وتقبلون على خاصتكم وتذرون أمر عوامكم) " (٣) .

(١) المسند ٣٠/٣ .

(٢) متفق عليه رواه البخاري في ك : الفتن ب ١١ كيف الامر اذا لم تكن جماعة (فتح الباري ٣٥/١٣) ومسلم في ك : الاماره ب : وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن (١٤٢٥/٣) وابن ماجه في ك : الفتن ب : ١٣ في المصنف ٣٩٧٩:٢ (١٣١٧/٢) .

(٣) رواه ابن ماجه في ك : الفتن ب : ١٠ الشيباني في الفتن ح : ٣٩٥٢ ١٣٠٨/٢ وابو داود في ك : الملاحم ب : ١٧ (عون ٤٩٨/١١) .

وفي المسند ١٦٢/٢ .

فلو كانت البيعة واجبة في عنق كل مسلم في كل وقت لأمر ببايعة
امام احدى هذه الفرق • علما بان لكل فرقة امام • فلا يجوز مبايعة
الا الامام الشرعي متى وُجد • وقد رفع الله عنا الحرج والعنينة
وأرشدنا عند وقوع هذه الحالة ان نقبل على امر الخاصة • وهم
اهل الشخص وذويه واقاربه واخوانه • ونُدع امر العامة وهم من سوى
ذلك ••

٣ - كما أنه لو اخذ الحديث على الفهم السابق لما بقي شيء اسمه الولاء
والبراء أصلا وتوضح ذلك ان البيعة تعبير عن الولاء - او هي الولاء
نفسه - فاذا قلنا انه لا يَدُّ من إعطاء البيعة للموجود كائنا من
كان • بمعنى هذا اننا والبراء وعادينا من عداة سواء كان فاسقا
او ظالما او كافرا والعياذ بالله • وهذا يؤدي الى الوقوع في محذور
أكبر مما تُوعَد به ناقض البيعة الحقيقي، قال الله تعالى (ومن يتولَّهم
منكم فإنه منهم) (١) وهما ان يامرنا الله بمولاة أعدائه •
فالمقصود أن البيعة حكم شرعي، له شروط وموانع جاء الشرع بها
فمتى تحققت الشروط وانتفت الموانع وجب الحكم واما لا فلا • نحو الزكاة
فهي الركن الثالث من اركان الاسلام وتُوعَد الشارع من لم يؤدّها بأشدَّ
العذاب • ولكن هذا الوعيد لا يقع الا عندما يملك الانسان المال الذي
فيه زكاة، ويكتمل النصاب، ثم يحول عليه الحول، وغير ذلك من للشروط،
ثم يمنع زكاته، وكذلك هنا • فانما كان هناك امام شرعي، وامتنع المسلم
من البيعة عند ذلك يقع في الوعيد الذي نصَّ عليه الحديث • ولله اعلم

وقد سئل الإمام أحمد رحمه الله عن حديث (من مات وليس له من
إمام مات ميتة جاهلية) ما معناه ؟ نقل : أتدري ما الإمام ؟ الإمام
الذي يجمع المسلمون عليه ، كلهم يقول هذا إمام ، فهذا معناه (١) وقد
امتنع سميد بن المسيب رضي الله عنه عن المبايعة لعبد الملك بن
مروان وأوذى في ذلك وضرب متون سوطا وألّس ثيابا من شعير
وطيف به في المدينة ثم أودع السجن (٢) .

من يأخذها ؟ :

=====

والذي يأخذ البيعة من المسلمين هو الإمام في حاضرة الدولة
الإسلامية . أما الأقاليم البعيدة فقد يأخذها هو أو من ينهي عنه ، فقد
أخذ النبي صلى الله عليه وسلم البيعة بنفسه وكان أحيانا ينهي عنه
كما فعل في بيعة النساء ، فقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم :
أمر عمر بن الخطاب أن يأخذ البيعة من النساء عام الفتح ، وكان من
بين النساء هند بنت عتبة رضي الله تعالى عنها ، حيث قال صلى الله
عليه وسلم لعمر بن الخطاب : ~~لا تأخذ منهن~~ واستنفر ابن عمر رضي الله
تعالى عنه (٣) .

صور البيعة :

=====

وللبيعة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ثم من جاء من بعده عسدة

صور منها :

-
- (١) المسند من مسائل الإمام أحمد للخلال ق (١) .
(٢) انظر البداية والنهاية ٦٠ / ٩ و ١٠١ / ٩ مؤخر ص ١٧٨ من هذا البحث .
(٣) تفسير الطبري ٧٨ / ٢٨ وشرح ثلاثيات المسند للسفاري ١٢٧ / ٢ ط .
أولى .

١ - المصاحح والكلام :-

=====

وقد مرّ معنا بعض الاحاديث المصروفة بذلك (١) وهذا هو الغالب في بيعات النبي صلى الله عليه وسلم ومن ذلك بيعة الرضوان وقد قال الله تعالى فيها : " ان الذين يبايعونك إنما يبايعون الله بالله فوق ايديهم " (٢) .

٢ - الكلام فقط :-

=====

وهذا يكون عادة في مباحته صلى الله عليه وسلم للنساء ومن بيعه عاهه، فقد كانت مباحته لهن كلاما فقط ، لانه لا يجوز للمسلم ان يمس يد امرأة اجنبية، واحيانا يبايعهن من تحت الثياب ، والذي يدل على ذلك ما يلي :-

١ - لما روى أن أميمة بنت رقيقة دخلت في نسوة تباع فقلن : يا رسول الله : أبسط يدك نصائحك فقال : اني لا أصافح النساء، ولكن سأخذ عليكن، فاخذ علينا حتى بلغ : " ولا يمضينك نسي معروف) فقال : فيما اطقن واستطعن ، فقلن : الله ورسوله ارحم بنا من انفسنا " (٣) .

(١) انظر ص ١٦٠ من هذا الفصل .

(٢) الفتح اية ١٠ .

(٣) رواه ابن ماجه في ك : الجهاد ب : ٤٣ ، ح : ٢٨٧٥ (٩٥٩/٢)

والنسائي في ك البيعة ب : بيعة النساء (١٤٩/٧) ومالك نسي

الموطأ (تنوير الحوالك ٢٥٠/٢) واحمد في المسند ٣٥٧/٦ وغيرهم بالفاظ متاربة

وصححه الالباني انظر سلسلة الاحاديث الصحيحة ح : ٥٢٩ (٥٢/٢) .

ب - وقالت عائشة رضى الله عنها : " والله ما مسّت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم يد امرأة قط، غير أنه يبايعهن بالكلام " (١) .
ج - وكما بايع النبي صلى الله عليه وسلم الرجل للمجدوم حيث أرسل له وقال : إرجع فقد بايعتك " (٢) .

٣ - المكتات : -

=====

وهذا واضح في مبايعة النجاشي له صلى الله عليه وسلم حيث كتب اليه فقال : (بسم الله الرحمن الرحيم الى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم من النجاشي الا صحم بن أبيهره ، سلام عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته من الله الذي لا اله الا هو الذي هداني للاسلام ، اما بعد ؛ فقد بلغني كتابك يا رسول الله فيسما ذكرت من أمر عيسى ... الى ان قال (وقد بايعتك وبايعت ابنك عمك واصحابه وسلمت على يديه لله رب العالمين) (٣) .

وقد ثبت عن عهد الله بن عمر رضى الله عنهما أنه كتب السور عبد الملك بن مروان يبايعه فكتب : (بسم الله الرحمن الرحيم اما بعد ؛ لعبد الملك بن مروان أمير المؤمنين ، سلام عليك ؛ فاني احمد اليك الله الذي لا اله الا هو ، وأقرّ لك بالسمع والطاعة على سنة الله وسنة رسوله فيما استطعت) (٤) .

-
- (١) رواه البخارى في تفسير سورة المتتعه (فتح البارى ٦٣٦/٨) وابن ماجه في الجهاد ب : ٤٣ ح ٢٨٧٥ (٩٦٠/٢) .
(٢) رواه النسائى في : للبيهق ب : ٦٦٦ من به عاهه ١٥٠/٧ ومسلم في السلام ح : ٢٢٣١ (١٧٥٢/٤) .
(٣) البدايه والنهائيه ٨٤/٣ وانظر مجموعة الوثائق السياسية للمعهد النبوى والخلافه الراشدة ص ٧٨ . محمد حميد الله ط . ثالثه ١٣٨٩ هـ .
(٤) رواه البخارى وغيره سبق تخريجه ص ١٧٨

أما ما رَوَى في كتب التاريخ أن بعض الخلفاء يطلب الطلاق واليمين
والنذور عند مبايعتهم فهذا لا أصل له في الشرع الحنيف، وإنما هو
من فرط التثبت وخوفنا من أن نقضها . وعلى أي حال فهذا ليس
من الشرع المطهر في شيء . . .

أقسام البيعة : =====

وللبيعة قسمان :

١ - بيعة الانعقاد : =====

وهذه البيعة هي التي يقوم بها أهل الحل والمقدرة وموجبها
يكون للشخص البائع سلطان له حق الطاعة والنصرة والانقياد . وهذه
البيعة واضحة في سيرة الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم .
فقد كان أهل الاختيار يقومون باختيار الإمام ثم مبايعونه كما فصل
الصحابه رضوان الله عليهم في سقفة بني ساعدة وهذه بيعة الانعقاد .

٢ - أما البيعة العامة (بيعة الطاعة) : =====

فهى البيعة التي يؤديها سائر المسلمين بعد بيعة الانعقاد .
وهذا ما جرى عليه العمل في بيعة الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى
عنهم فهذا أبو بكر بعد أن بايعه أهل الحل والمقدرة في سقفة
بني ساعدة صعد المنبر اليوم الثاني ثم قَامَ عمر رضي الله عنه
فلأخبر الناس بأنهم قد اختاروه وبايعوه . وأمرهم بمبايعته فبايعه عامه
المسلمين (١) . وهذه هي البيعة العامة . ومثل أبي بكر بقية الخلفاء
الراشدين رضي الله عنهم كما مر معنا في استعراض بيعاتهم .

(١) كما سبق في طرق مبايعته من هذا الفصل ص ١٨٦

اسباب البيعة

=====

وقد ذكر القلقشندي (١) الأسباب والمواضع التي تؤخذ فيها للبيعة

نلخصها فيما يلي :-

السبب الاول : موت الخليفة المنتصب من غير عهد بالخلافة لأحد بعده،
=====

كما في قصة الصديق المتقدمة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، أو بتركها شورى في جماعة معينة كما فعل عمر.

الثاني : خلخ الخليفة المنتصب لموجب يقتضي الخلع، فتحتاج الامة
=====

الى مبايعة امام، يقوم بامورها، وتحمل اعباءها.

الثالث : أن يتوهم الخليفة خروج ناحية من النواحي عن الطاعة،
=====

فيوجه اليهم من يأخذ البيعة له عليهم، لينقادوا لامره، ويدخلوا تحت طاعته.

الرابع : أن تؤخذ البيعة للخليفة الممهور اليه بعد وفاة المأهده،
=====

الخامس : ان يأخذ الخليفة المنتصب البيعة على الناس لولي عهد،
=====

بالخلافة، بأن يكون خليفة بعده.

(١) صبح الاعشى في صياغة الانشاء لابي العباس احمد بن علي

القلقشندي ٢٧٤/١٠ مصوره عن المطبعة الاميرية.

القهر والغلبة

=====

بيناً فيما مضى الطرق الشرعية الصحيحة لانعقاد الامامة ، وهناك طريق آخر، تجب الطاعة بموجبه ، ويحرم الخروج عليه بسببها ، ولكنه ليس من الطرق الشرعية ، بل مصلحة المسلمين وحقق دمائهم هو الذي يوجب ذلك ، وهذا هو طريق القهر والغلبة والاستيلاء على الحكم بالقوة ، ومنه ما يسمى اليوم بالانقلابات العسكرية وما شابهها ، وهذا هو الغالب اليوم في العالم الاسلامي .
وهذا الطريق لم يجمع المسلمون على اعتباره مما تتعقد الامامة عن طريقه بل هم فيه مذهبان : -

الاول : قالوا لا تتعقد امامته ولا تجب طاعته لانه (لا تتعقد له الامامة بالبيعة الا باستكمال الشروط فكذا القهر) (١) وذهب الى هذا القول الخوارج والمعتزلة ووجه لبعض الشافعية (٢) .

الثاني : وهو مذهب أهل السنة والجماعة ان الامامة يصح ان تتعقد لمن غلب الناس ، وقعد بالقوة على كرسي الحكم ، قال الامام احمد في رواية عبد وس بن مالك العطار : " ومن غلب عليهم بالسيف ، حتى صار خليفة ، وسمي امير المؤمنين ، فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه اماما " (٣) وقال ايضا في رواية ابن الحارث في الامام يخرج عليه من يطلب الملك فيكون مع هذا قوم ومع هذا قوم تكون الجمعة مع من غلب " (٤) واجتنب

(١) مآثر الانافة ٥٩١/١

(٢) نفس المصدر وانظر رئاسة الدولة في الفقه الاسلامي ص ٢٩٣ .

(٣) و(٤) الاحكام السلطانية لابي يعلى ص ٢٣ .

بان ابن عمر صلى باهل المدينة زمن الحرة وقال (نحن مع
من غلب " (١) .

وهذا هو مذهب مالك والشافعي رحمهما الله تعالى، فأما مالك
فقد قال يحيى بن يحيى - من اصحاب مالك - حين سئل : البيعة
مكروهة ؟ قال : لا ، قيل له : وان كانوا ائمة جور ؟ فقال : قد بايع
ابن عمر لعبد الملك بن مروان والسيف اخذ الملك، أخبرني بذلك
مالك عنه أنه كتب اليه، وأمر له بالسمع والطاعة على كتاب الله وسنة
نبيه " (٢) .

اما الشافعي رحمه الله فقد روى البيهقي باسناده عن حرمله
قال : سمعت الشافعي يقول : كل من غلب على الخلافة بالسيف حتى
يسمى خليفة، ويجمع الناس عليه فهو خليفة " (٣) .

وقال النووي : (اما الطريق الثالث فهو القهر والاستيلاء ، فاذا
مات الامام فتصدى للامامة من جمع شرائطها من غير استخلاف ولا بيعه،
وقهر الناس بشوكة وجنوده، انعقدت خلافته، لينتظم شمل المسلمين،
فان لم يكن جامعا للشرائط، بان كان فاسقا او جاهلا فوجهان أصحهما
انمقادها لما ذكرناه وان كان عاصيا بفعله " (٤) . واليه ذهب ابو

(١) نفس المصدر ص ٢٣ وانظر في هذا المعنى قوله مسندا في طبقات ابن

سعد : (لا اقاتل في الفتنة واصلى وراء من غلب) ١٤٩/٤ وسنده صحيح

الى سيف المازني . اما هو فذكره ابن ابي حاتم ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا انظر
ارواء الفليل ٣٠٤/٢

(٢) الاعتصام للشاطبي ١٨٢/٢ وكتابة ابن عمر وبيعته هذه ثابتة في البخاري

وغيره وسبق تخريجها ص ١٧٨ من هذا الفصل .

(٣) مناقب الشافعي للبيهقي ٤٤٩/١ ط . اولي ١٣٩١ تحقيق السيد احمد صقر .

(٤) روضة الطالبين ٤٦/١٠ .

(٤)

عبد الله القرطبي ونسبه الى سهل بن عبد الله التستري وابن خويزمير

منه (١) .

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله : " فمتى صار قادرا على سياستهم اما بطاعتهم او بقهره فهو ذو سلطان مطاع اذا امر بطاعة الله " (٢) .

وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله : " الائمة مجمعون (٣) من كل مذهب على أن من تغلب على بلد او بلدان له حكم الامام في جميع الاشياء . ولولا هذا ما استقامت الدنيا لان الناس من زمن طويل قبل الامام احمد الى يومنا هذا ما اجتمعوا على امام واحد ولا يقرنون احدا من العلماء ذكر ان شيئا من الاحكام لا يصح الا بالامام الاعظم " (٤) .

ويلاحظ من كلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله : انه يعتبر المتغلب حاكما تجب طاعته لا اماما وخليفة للمسلمين ، لانه لم يستوف شروط الامامة غالبا ، ولم تنعقد له من طريق شرعي . بل بالقوة والقهر والاستيلاء والفصب والفصب حرام في الاسلام . فله حكم

-
- (١) منهاج السنة ١/١٤٢ . (٢) الجامع لاحكام القرآن ١/٢٦٩ .
 (٣) الدرر السنية ٢/٣٩٩ . ومن ذهب الى القول بالاجماع ايضا الحافظ ابن حجر حيث قال : (وقد اجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه ، وان طاعته خير من الخروج عليه لما في ذلك من حقن الدماء وتسكين الدهماء) فتح الباري ١٣/٧٠ . قلت : ولعلهما لم يعتبروا خلاف الخوارج والمعتزلة ومن معهم خارقا للاجماع ، وهو الصحيح . .

الامام يطاع في طاعة الله ويجاهد معه ويصلى خلفه ولا يجوز الخروج عليه، وان كان عليه إثم فإنه على نفسه والمسلمون منه بسراء، قال صاحب كتاب الخلافة وسلطة الامة : ولكن هذه لم تكن خلافة حقيقية، بل ملك وسلطانه وتغلب .. وفي التغلب يكون القول للسيف والحكم للفالسب ضرورة (١) . وقال : واطلاق اسم الامام على هؤلاء المتغلبين وعلى الملوك والسلاطين مطلقا باعتبار معناه العام " (٢) .

وقد بين الفزالي الحكمة في وجوب طاعته واعطائه حكم الامام فقال : " لو تعذر وجود الورع والعلم فمن يتصدى للامامة وكان في صرفة اثاره فتنه لاتطاق حكمنا بانعقاد امامته، لأننا بين أن تحرّك فتنه بالاستبدال، فما يلقي المسلمون منه من الضرر يزيد على ما يفوتهم من نقصان هذه الشروط التي اثبتت المزية المصلحة . فلا يهدم اصل المصلحة شغفا بمزاياها كالذى يهني قصرانهمرا . وبين ان تحكم بخلو البلاد من الامام وفساد الاقضية وذلك محال . ونحن نقض بنفوذ قضائهم اهل البقي في بلادهم لميسر حاجتهم . فكيف لا نقض بصحة الامامة عند الحاجة والضرورة ؟ " (٣) .

ومع أن المتغلب يُعطى حكم الامام نظرا الى حال الحاجة والضرورة كما قلنا . الا ان علماء المسلمين لم يجوزوا ان يكون للقهر طريقا لانعقاد امامة الكافر للمسلمين ، اذ حال القهر يمكن ان يتسامح فيه

(١) الخلافة وسلطة الامة ص ٢٧ .

(٢) نفس المرجع ص ٢٨ .

(٣) احياء علوم الدين ٢٣٣/٢ على هامش اتحاف السادة المتقين للزبيدي .

عن بعض شروط الامامة كالعلم والعدالة لقوله صلى الله عليه وسلم :
 أَلَا مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَال فَرَّاءَ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ فَلَئِكَرَهُ مَا يَأْتِي
 مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَلَا يَفْتَرِسَنَّ يَدَا مِنْ طَاعِهِ " (١) وكالحرية والقرشيته
 لقوله صلى الله عليه وسلم : .. لو استعمل عليكم عبد يفتدكم بكتساب
 الله فاسمعوا له واطيعوا " (٢) . ونحوها من الشروط .

أما شرط الاسلام فلا يمكن أبدا إسقاطه عن الامام (وعلى
 هذا فلو تغلب كافر على هذا المنصب فلا يجوز شرعا السكوت على هذا
 الوضع) ويجب خلع هذا المتغلب بقوة السلاح لان الله سبحانه يقول
 " وَلَنْ يَجْمَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا " (٣) " (٤) ولقوله
 صلى الله عليه وسلم للذي قال أفلا ننايذهم ؟ اى ائمة الجور -
 قال : لا ما أقاموا فيكم الصلاة لا ما أقاموا فيكم الصلاة " (٥) . والكافر
 غير مقيم للصلاة ، فوجبت منايذته ولقوله صلى الله عليه وسلم : .. إلا أن تروا
 كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان " (٦) .

(١) رواه مسلم في ك : الاماره ، ب : خيار الاثمة وشرارهم ، ح : ١٨٥٥

(١٤٨٢ / ٣) والداري في الرقاق ٧٨ واحمد في المسند ٢٤ / ٦ .

(٢) رواه مسلم واللفظ له في ك : الاماره ، ب : وجوب الطاعة في غير

معصية . ح : ١٨٣٨ (١٤٦٨ / ٣) والترمذي في ك : الجهاد ، ب :

٢٨ (٢٠٩ / ٤) وابن ماجه في ك : الجهاد ، ب : ٣٩ (٩٥٥ / ٢)

واحمد في المسند (٥٧٠ / ٤) .

(٣) سورة النساء اية ١٤١ .

(٤) رئاسة الدولة في الفقه الاسلامي ص ٢٩٤ .

(٥) رواه مسلم ك : الاماره ب : خيار الاثمة وشرارهم ح : ١٨٥٥ (١٤٨٢ / ٣)

وفيسره .

(٦) رواه مسلم ك : الاماره ب : وجوب طاعة الامراء في غير معصية

ح : ١٧٠٩ (١٤٤٠ / ٣) .

وهذا نكون قد تكلمنا على الطرق التي تتعقد بها الامامة عند جمهور المسلمين اهل السنة والجماعة وعلى الموضوعات المتعلقة بها .
هذا وقد خالف في ذلك الزيدية من الشيعة بحيث جعلوا الدعوة السي النفس هي الطريق لاعتقاد الامامة (١) ووافقهم الجبائي من المعتزلة (٢) .
اما الرافضة الامامية فهم لا يرون غير النصية طريقا للامامة على من بعده من آل البيت حتى الامام المستور في زعمهم الذي ينتظرونه الى اليوم وإلى قيام الساعة وسبق الحديث عن النصية في أول هذا الفصل بما يعني عن الاعاده . والله اعلم .

(١) نيل الاوطار ٥١/٦ وانظر الرض النضير - التتمة - للحسني ٢٢/٥ .

(٢) شرح المواقيت للجرجاني ٢٥٤/٨ .

الباب الثاني

=====

الامام عند أهل السنة والجماعة

=====

ويشمل الفصل التالي

—

الفصل الاول : شروط الامام

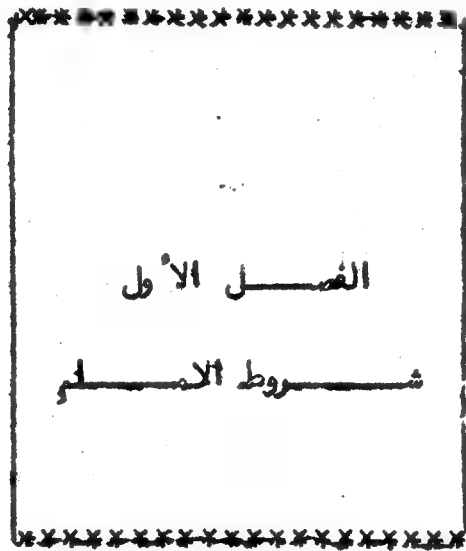
الفصل الثاني : واجباته وحقوقه

الفصل الثالث : عزله والخروج على الائمه

الفصل الرابع : موقفهم من تعدد الائمه

=====

=====



الفصل الأول شروط الامام =====

الامام هو الرئيس الاعلى للدولة الاسلاميه ، ومن الطبيعي أن تكون هناك شروط لابد من توفرها فيه ، نظرا للمكانة التي يشغلها والمسؤولية الكبرى التي ستلقى على عاتقه وليكون كفؤا لحمل هذه الأمانة الثقيله .

وهذه الشروط التي اشترطها العلماء فيمن يراد تولية رئاسة الدولة الاسلاميه هي شروط يجب مراعاتها في الحال التي تكون صفة الاختيار متوفرة للأمام فيها ، فيجب عليها في هذه الحال أن لا تولي أمورها الا من تحققت فيه هذه الشروط ، أما اذا انتفت حال الاختيار وألجئت الأمة الى حال لا اختيار لها فيه كتغلب ونحوه وتولى الأمر من لا يصلح له ولم يستكمل شروط الامامه ففي هذه الحال لا تشترط جميع تلك الشروط لأن ذلك سيؤدي الى فتن عظيمة ، الامه في غنى عنها ، لأن مصلحة المسلمين تقتضي ذلك وعلى قاعدة " ارتكاب أخف الضررين " فيتساهل في بعض هذه الشروط الى أن تتغير الأوضاع ويحين الوقت المناسب لتولية مكتمل الشروط ، فالحاصل أن فقدان بعض الشروط في الحاكم المتغلب لا يقتضي جواز الخروج عليه وعدم طاعته في غير محصيه .

وهذه الشروط منها ما هو شرط في كل ولاية اسلاميه كبيرة كانت أو صغيره ومنها ما هو خاص بالامامة المعظمي . وقد سبق الحديث عن شروط أهل الحسب والعقد ، وهي شروط واجب توفرها في الامام بالإضافة الى شروط أخرى خاصة به وهي شروط منها ما هو شرط كمال ومنها ما هو شرط صحه لا بد منه ويتضح ذلك عند الحديث عن كل شرط .

والآن نستعرض هذه الشروط ونبين آراء العلماء فيها وأدلة اشتراطها بالرأي الراجح في الشروط المختلف فيها فنقول :-

الشرط الأول : الاسلام :

وهذا شرط واجب في كل ولاية اسلامية صغيرة كانت أو كبيرة من سباب
أولى اشتراطها في الولاية العظمى ، والأدلة على هذا الشرط كثيرة منها :-
أ - قول الله عز وجل : " ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا " (١)
أى بأن يسلطوا عليهم في الدنيا (٢) ، ومعلوم أن الولاية العظمى هي
أعظم سبيل وأقوى تسليط على المحكوم .

ب - ومنها الآيات الدالة على النهي عن تولي الكفار قول الله عز وجل : " يا أيها
الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن
يتولهم منهم فانه منهم " (٣) . وقوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا لا
تتخذوا الكافرين أولياء من دون المؤمنين أتريدون أن تجعلوا لله عليكم
سلطانا مبينا " (٤) ومنها قوله تعالى : " لا يتخذ المؤمنون الكافرين
أولياء من دون المؤمنين ، ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء " إلا أن -
تتقوا منهم تقاة ١٠٠ الآية " (٥) الى غير ذلك من الآيات الناهية عن
تولي الكفار (٦) وتوليتهم نوع من التولي المنهي عنه لذا لا يجوز توليتهم
على شيء من أمور المسلمين وقد سبق أن ذكرنا كلام ابن القيم رحمه الله في
ذلك (٧) .

-
- | | |
|-------|---|
| (١) | سورة النساء آية : ١٤١ |
| (٢) | تفسير ابن كثير ٣ / ٣٨٨ |
| (٣) | سورة المائدة آية رقم ٥١ |
| (٤) | سورة النساء آية رقم ١٤٤ |
| (٥) | سورة آل عمران آية رقم ٢٨ |
| (٦) | جمع هذه الآيات العلامة ابن القيم رحمه الله في كتابه أحكام أهل الذمة ١ / ٢٣٨
فليراجعها من شاء . |
| (٧) | انظر ص ١٣٢ من الفصل الرابع من الباب الأول " طرق الانعقاد " . |

ج - ومن أدلة اشتراط الاسلام في الامام قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم " (١) فقوله تعالى " منكم " نص على اشتراط أن يكون ولي الأمر من المسلمين ، قال د . محمود الخالدي : " ولم ترد كلمة " أولى الأمر " الا مقرونة بأن يكونوا من المسلمين ، فدل على أن ولي الأمر يشترط فيه أن يكون مسلماً " (٢) . ومعلوم أن الكافر لا تجب طاعته في شيء أبداً بل تجب محاربه ومقاتلته بنص القرآن (٣) حتى يسلم أو يعطي الجزية عن يد وهو صاغر .

د - ومن الأدلة على ذلك أيضاً ما روت أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " أنا لا نستعين بمشرك " (٤) وفي رواية : ارجع فلن أستعين بمشرك " (٥) للذي تبعه يوم بدر وأراد أن يفزومه وهو على شركه فاذا ورد النهي عن الاستعانة بالكافر في بعض الأمور فكيف يستعان به على تدبير أمور المسلمين ويولي أمرهم ! ولقد امتثل لهذا الأمر خلفاء المسلمين فهذا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يعاتب أبا موسى الأشعري على اتخاذ كاتب نصراني

-
- (١) سورة النساء آية رقم ٥٩
 - (٢) قواعد نظام الحكم في الاسلام ص ٢٩٦
 - (٣) إشارة الى قوله تعالى : " قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدنين دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون " (التوبة - ٢٩)
 - وقوله (وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة) (١٠٠ الآية) (التوبة ٣٦)
 - (٤) رواه ابن ماجه كتاب الجهاد باب في الاستعانة بالمشركين (٢/٩٤٥) ح : ٢٨٣٢
 - (٥) رواه مسلم ك : الجهاد حديث رقم ١٨١٧ (٣/١٤٤٩) ورواه أبو داود (الجهاد في المشرك يسهم) (٣/٤٠٣) من عن المعهود وأحمد في المسند ٦٨/٦ والترمذي والنسائي والدارمي وغيرهم .

فقد قتل عبدالله بن أحمد : حدثنا أبي حدثنا وكيع حدثنا إسرائيل عن
سماك بن حرب عن عياض الأشعري عن أبي موسى رضي الله تعالى عنه
قال : قلت لعمر رضي الله عنه ان لبي كاتباً نصرانياً قال : مالك ؟ قاتلك
الله . أما سمعت الله يقول : يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود
والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم فانه منهم . (١)
ألا اتخذت حيفاً ، قال قلت : يا أمير المؤمنين لي كتابته وله دينه
قال : " لا أكرمهم ان أهانهم الله ولا أعزهم ان أدلهم الله ولا أدنيهم
ان أقصاهم الله " (٢) . وقال عمر رضي الله عنه أيضاً : لا تؤمنوهم
وقد خونهم الله ، ولا تقربوهم وقد أبعدهم الله ولا تعزوهم وقد أدلهم
الله " (٣) ودرج على ذلك الخلفاء الذين لهم شأن حسن في الأمس
كعمر بن عبد العزيز والمنصور والمرشيد والمهدي والمتوكل والمقتدر وغيرهم (٤)
الاجماع على ذلك :

أجمع المسلمون على عدم جواز تولية الكفار تدبير أمور المسلمين وأنه لا ولاية
لكافر على مسلم وقد حكى هذا الاجماع كثير من أهل العلم منهم ابن المنذر
حيث قال : " أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم أن الكافر لا ولاية له على
مسلم بحال " (٥) وقال القاضي عياض : " أجمع العلماء على أن الإمامة
لا تتعقد لكافر ، وعلى أنه لو طرأ عليه الكفر انزل . قال : وكذا لو ترك إقامة
الصلوات والدعاء إليها " (٦) .

-
- (١) سورة المائدة آية ٥١
(٢) أحكام أهل الذمة ٢١٠ / ١ ، وعيون الاخبار لابن قتيبة ٤٣ / ١ نسخة مصورة
عن ط . دار الكتاب : المؤسس للمصريح العامه للتأليف (٣٨٣ هـ)
وهذا الاسناد قال عنه الألباني : " اسناد حسن " انظر ارواء الغليل ٢٥٦ / ٨ .
(٣) أخرجه البيهقي وصححه الألباني انظر ارواء الغليل ٢٥٥ / ٨
(٤) انظر تفصيل ذلك في : أحكام أهل الذمة ٢١٢ / ١ .
(٥) أحكام أهل الذمة ٤١٤ / ٢
(٦) شرح النووي على صحيح مسلم ٢٢٩ / ١٢

ونناء على هذا فلا يجوز أن تعقد الإمامة للكافر أصلي أو مرتد لأن معنى إقامة دولة إسلامية هو أن تلتزم بالمنهج الإسلامي تطبقه وتعيش حياتها على وفق تعاليمه وهذا المنهج الإسلامي لا يتصور تطبيقه إلا من أناس يدينون بالولاء والخضوع التام لمشن هذا المنهج يقول الأستاذ محمد أسد : " اننا يجب ألا نتعالي عن الحقائق فحين لا نتوقع من شخص غير مسلم مهما كان نزيها مخلصا وفيما محبا لبلاده متفانيا في خدمة موطنه أن يعمل من صميم قواذه لتحقيق الأهداف الأيديولوجية للإسلام ، وذلك بسبب عوامل نفسه محضه لا نستطيع أن نتجاهلها ، اننى أذهب الى حد القول أنه ليس من الانصاف أن نطلب منه ذلك " (١) .

الشرط الثاني : البليوغ :

وهذا من الشروط البديهية واللازمه في كل ولاية إسلامية صغيرة كانت أو كبيرة ، فلا تتعقد السلطة للصبي لأنه مولى عليه في أموره وموكل به في شئره فكيف يجوز أن يكون ناظرا في أمور الأمة ؟ قال تعالى : ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفا " (٢)

والمراد بالسفهاء هنا " الصغار والنساء " (٣) فإذا نهينا عن إعطائهم أموالهم لأنهم لا يحسنون التصرف فمن باب أولى ألا يقلدوا تدبير أمور المسلمين ، ولأن الصغير غير مكلف لما روى عن علي بن ابي طالب رض الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) منهاج الإسلام في الحكم ص ٨٣ نقله الى المصريح منصور محمد ماضى .

(٢) سورة النساء آية ٥

(٣) أحكام القرآن لابن المصربى ٣١٨/١

وهذا ما به
التفسير الثالث
والأشبه بكثرة
سرايا السفهاء
وهذا لا يترتب
بالنساء والله

قل : ان القلم رفع عن ثلاثة : عن المجنون حتى يفيق ، وعن الصبي حتى يدرك ، وعن النائم حتى يستيقظ " (١) فمن رفع عنه القلم لا يصح تصرفه في الأمور لأنه غير مكلف شرعا فما دام لا يملك التصرف في خاصة نفسه فلا يجوز شرعا أن يكون مالكا للتصرف في جميع شؤون المسلمين ، ومن لا يلي أمر نفسه لا يلي أمر المسلمين من باب أولى .

هذا وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالتعوذ من أماره الصبيان فمن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "تعوذوا بالله من رأس السبعين ومن أماره الصبيان " (٢) قال ابن حزم " وجميع فرق أهل القبله ليس منهم أحد يجيز امامة امراء ولا امامة صبي لم يبلغ الا الرافضه فانها تجيز امامة الصغير " (٣) .

وقلت وكذلك الخوارج وخاصة الشيعة كما سيأتى .

(١) رواه البخارى (الحدود) ب : لا يرحم المجنون والمجنونه (١٢/١٢٠ من الفتح) وروى ايضا عن عائشه ورواه ابو داود (الحدود) ب : غسى المجنون يسرق أو يصلب حدا (عون ١٢/٧٢) والترمذى ك : الحدود ب : ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد (٣٢/٤) وابن ماجه ك : الطلاق ب : طلاق المعتوه ح : ٢٠٤١ (١/٦٥٨) والد ارمى وأحمد فى المسند ١٠٠/٦ .

(٢) رواه أحمد ٣٢٦/٢ وضعفه الالبانى انظر ضعيف الجامع الصغير (٣/٣٦) وقال الشوكانى : وقد أخرج ما يشهد له أحمد من حديث قيس الغفلى مرفوعا قال ورجله رجل للصحيح نيل الأوطار (٨/٢٩٨) .

(٣) الفصل فى الملل والنحل ١١٠/٤ .

الشرط الثالث : للمقل :

=====

وهذا أيضا من الشروط البديهية فلا تتعقد ولاية لذهاب عقل مجنون أو غيره
 " لان العقل آلة التدبير فاذا ذهب العقل ذهب التدبير " (١) . ولأن ذاهب
 العقل يحتاج في نفسه من يصرف اموره فكيف يوكل اليه تصريف أمور المسلمين .

واذا كان الصبي محروما من هذا المنصب لهذا السبب فمن باب أولى المجنون .
 وقد مر معنا حديث النبي صلى الله عليه وسلم : " رفع القلم عن ثلاثة وذكر منهم " والمجنون
 حتى يفيق " (٢) قال الفزاسي معللا عدم جواز امامة المجنون والصبي : " الثاني : العقل
 فلا تتعقد لمجنون فان التكليف ملاك الأمر وعصامه " (٣) .

هذا وقد قسم العلماء زوال العقل الى أقسام هي :-

(١) ما كان عارضا مرجوا زواله كالأغما فهذا قال عنه ابو يعلى : " لا يمنع عقدها
 ولا استدامتها لأنه مرض قليل اللبث ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم
 أغفى عليه في مرضه " (٤)

(٢) ما كان لازما لا يرجى زواله كالمجنون والخبل وهذا ينقسم الى ثلاثة أقسام
 أ - ما كان مطبقا لا يتخلله أفاقه فهذا يمنع الابتداء والاستدامه ،
 وإذا طرأ عليه أبطلها لأنه يمنع مقصود الولاية .

ب - ما كان أكثر زمانه الخبل فهذا كما كان مطبقا .

ج - ما كان أكثر زمانه الأفاقه فهذا يمنع من عقد الإمامه (٥) واختلف في
 منعه من استدامتها .

(١) مآثر الانافذة ٣٢/١

(٢) سبق تخريجه قريبا ص ٢٠٦ من هذا الفصل

(٣) فضائح الباطنية ص ١٨٠

(٤) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢١

(٥) الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٨ ، ولأبي يعلى ص ٢١

هذا ولا يكتفى في رئيس الدولة أن يكون عاقلاً فقط ، بل لا بد أن يكون عاقل
درجة عالية من الذكاء والفضيلة تمكنه من التفكير في قضايا الأمة وإيجاد الحلول المناسبة
لها .

الشرط الرابع : الحرية =====

وهذا الشرط أيضاً من الشروط الضرورية في الإمامة لأن المملوك لا يحق
له التصرف في شيء إلا بإذن سيده فلا ولاية له على نفسه فكيف تكون له الولاية
على غيره ، ويحلل الفخري هذا الشرط بقوله : " فلا تتعقد الإمامة لرقيق فإن منصب
الإمامة يستدعي استغراق الأوقات في مهمات الخلق فكيف ينتدب لها من هو كالمفقود
في حق نفسه الموجود لما لك يتصرف تحت تدبيره وتسخيره : كيف وفي اشتراط نسب
قريش ما يتضمن هذا الشرط إذ ليس يتصور الرق في نسب قريش بحال من الأحوال " (١) .
هذا وقد نقل ابن بطل عن المهلب الإجماع على ذلك فقال : " وأجمعت
الأئمة على أنها - أي الإمامة - لا تكون في العبيد " (٢) . وقال الشنقيطي
" لا خلاف في هذا بين العلماء " (٣) .

ولم يشذ عن هذا الإجماع إلا الخوارج ، فإنهم جوزوا أن يكون الإمام عبداً (٤)
وشذوذ الخوارج لا يعدّه العلماء قادراً في صحة الإجماع .

فان قيل : ورد في الصحيح ما يدل على إمامة العبد فقد أخرج البخاري
في صحيحه من حديث أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله

(١) فضائح الباطنية ص ١٨٠

(٢) فتح الباري ١٣ / ١٢٢

(٣) أضواء البيان ١ / ٥٥

(٤) الملل والنحل للشهرستاني ١ / ١١٦

عليه وسلم : اسعوا وأطعموا وان استعمل عليكم عبد حبشي كُنْ رأسه زبيبا (١)
 ونحوه عن العرياض بن سارية رضي الله تعالى عنه في الحديث الطويل : قال وعظنا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما بعد صلاة الغداة موعظة بليغة نفرت منها العيون
 ووجلت منها القلوب . فقام رجل فقال : ان هذه موعظة مودع . فماذا تعهد اليها
 يا رسول الله ؟ قال : أوصيكم بتقوى الله . . . والسمع والطاعة وان عبد حبشي . . .
 الحديث (٢) وما في معناهما .

فالجواب على ذلك من أوجه :-

(١) انه قد يضرب المثل بما لا يقع في الوجود عادة . فاطلاق العبد للحبشي
 لأجل المبالغة في الأمر بالطاعة . وان كان لا يتصور شرعا أن يلي ذلك .
 ذكر ابن حجر هذا الجواب عن الخطابى (٣) ، ويشبه هذا الوجه
 قوله تعالى : (قل ان كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين) (٤) على
 أحد التفسيرات (٥) .

(١) رواه البخارى فى ك : الأحكام ب : السمع والطاعة للأطام مالم تكن معصية (فتح
 البارى ١٢١/١٣) ونحوه عند مسلم فى ك : الاما مارب : وجوب طاعة الأمراء
 فى غير معصية ح : ١٨٣٤ (١٤٦٥/٣) وابن ماجه فى ك : الجهاد
 ب : طاعة الامام ح : ٢٨٥٩ (٩٥٥/٢) والنسائى فى البيعه (٢٦) وأحمد
 فى المستد ١١٤/٣ .

(٢) رواه أبو داود فى ك : السنه ب : فى لزوم السنه (عون ٣٥٩/١٢) والترمذى
 فى ك : العلم ب : ما جاء فى الأخذ بالسنه . . . (٤٤/٥) واللفظ له وقال
 حسن صحيح ورواه ابن ماجه فى مقدمه ب : اتباع سنة الخلفاء الراشدين :
 ح : ٤٢ (١٥/١) وانظر زياد التخيير فى ارواء الفليل ٥٧/٨ وهو صحيح .

(٣) فتح البارى ١٢٢/١٣

(٤) سورة الزخرف آيه ٨١

(٥) أضواء البيان ٥٦/١

(٢) ان المراد باستعمال المبد الحشبي أن يكون مأمورا من جهة الامام الأعظم على بعض البلاد ، قال الشنقيطي رحمه الله : (وهو أظهرها) (١) فليس هو الامام الأعظم .

(٣) أن يكون أطلق عليه اسم المبد نظرا لاتصافه بذلك سابقا مع أنه وقت الدولة حر . ونظيره اطلاق لفظ اليتيم على البالغ باختيار اتصافه به سابقا في قوله تعالى (وآتوا اليتامى أموالهم ٠٠٠ الآية) (٢) .

(٤) أن المراد بذلك المتغلب لا المختار ، ففي هذه الحالة تجب طاعته وإن كان عبدا حبشيا ولا يجوز الخروج عليه لمجرد عبوديته ، ويؤيد هذا الرأي لفظ (وإن تأمر عليكم ٠٠٠٠) فلفظ " تأمر " يدل على أنه تسلط على الامارة بنفسه ولم يؤمر من قبل أهل الحل والعقد .

والراجع من هذه الاجابات في نظري هو الجواب الثاني وهو الذي رجحه الشنقيطي رحمه الله وسبب الترجيح هو ورود بعض الأحاديث الدالة على ذلك منها ما أخرجه الحاكم من حديث علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الأئمة من قريش ، أبرارها أمراء ، أبرارها ، وفجارها أمراء فجارها ولكل حق وفاتوا كل ذي حق حقه ، وإن أمرت قريش فيكم عبدا حبشيا مجدعا فاسموا له وأطيعوا (٣) ومضد هذا الرأي أيضا الفاظ الحديث (وإن استعمل) و (إن أمر) ونحوها ٠٠٠ والله أعلم .

(١) أضواء البيان ٥٦/١

(٢) سورة النساء آية ٢

(٣) المستدرک (٢٥/٤ - ٢٦) قال ابن رجب الخبلي : اسناده جيد ولكنه روى عن علي موقوفا وقال الدارقطني هو أشبه . جامع العلوم والحكم ص ٢٤٨ وصححه الألباني انظر صحيح الجامع ج : ٢٧٥٤ (٢/٤٠٦)

ومما يدل على اشتراط الحرية ، وأن تصرف العبد باطل وإن كان
حاكما حكم العز بن عبد السلام رحمه الله ببيع أمراء الدولة الأيوبيه في
مصر - الممالك - لأنه لا يصح شرعا تصرفهم إلا إذا عتقوا فحكم ببيعهم
وإدخال أثمانهم إلى بيت مال المسلمين ، فلما حكم بذلك غضبوا وغضب
نجم الدين أيوب - حاكم مصر في ذلك الوقت - وقال : هذا ليس من اختصاصه
فقرر العز الرحيل عن مصر فجهز أمتعه وسار ، ثم لحقه جميع الناس وقالوا : إن
خرج خرجنا ، فلحق به نجم الدين في الطريق وترضاه وطلب منه أن يعصده
وينفذ ما حكم به فعاد ونفذ ما أراد (١) .

الشرط الخامس : الذكورية :

=====

من شروط الامام أن يكون ذكرا (ولا خلاف في ذلك بين العلماء) (٢) ويدل
عليه ما ثبت في صحيح البخاري وغيره من حديث أبي بكر رضي الله تعالى عنه أن النبي
صلى الله عليه وسلم لما بلغه أن فارسا ملكوا ابنة كسرى قال : لن يفلح قوم ولوا أمرهم
أمرأه (٣) وقد ورد في القرآن الكريم كثير من الآيات الدالة على تقديم الرجال على النساء
من ذلك قوله تعالى : (الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض
وبما أنفقوا من أموالهم ١٠٠٠٠ الآية) (٤) وأخير النبي صلى الله عليه

(١) انظر طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢١٦/٨ ، ٢١٧ ط : أولى ن : عيسى

السيابي الحلبي القاهرة - تحقيق عبد الفتاح محمد الحلود . محمود الطناحي

(٢) أضواء البيان (٥٥ / ١) وعد ما بن حزم من المسائل المجمع عليها انظر مراتب

الاجماع له ص ١٢٥

(٣) رواه البخاري وغيره وسبق تخريجه في ص ١٣٣ من طرق الانعقاد .

(٤) سورة النساء آية : ٣٤

وسلم بأن النساء ناقصات عقل ودين (١) والامامة تحتاج الى كمال الرأي وتماسق العقل والقطنة لذلك لا تقبل شهادتها الا اذا كان معها رجل . وقد نبه الله على ضلالهن ونسيانهن بقوله تعالى : (أن تضل احداهما فقد حرك احداهما الاخرى) (٢) وسبق أن ذكرنا كلام ابن قدامة في هذا المعنى (٣) .

كما أن امامة المسلمين تقتضي الدخول في المحافل ومخالطة الرجال وقياد الجيوش ونحو ذلك ، وهذا محظور على النساء شرعا بقوله تعالى : (وقرن في بيوتكن) (٤) وغيرهما .

(١) اشارة الى حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : خن رسول الله صلى الله عليه وسلم في اصحى أو فطر الى المصلى فمر على النساء فقال : يا معشر النساء تصدقن فاني أريتكن اكبر أهل النار فقلن وبم يارسول الله ؟ قال : تكفرن اللعن وتكفرن المشير ما رأيتم من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من احداكن ، قلن : وما نقصان ديننا وعقلنا يارسول الله ؟ قال : ليس شهادة المرأة على النصف من شهادة الرجل ؟ قلن : بلى قال : فذلك من نقصان عقلها ، اليس اذا حاضت لم تصل ؟ ولم تصم ؟ قلن : بلى قال : فذلك من نقصان دينها . (الحديث رواه البخاري في ك : الحيض ب : ترك الحائض الصوم (فتح الباري ١ / ٤٠٥) وروى مسلم نحوه عن ابن عمر في ك : الايمان ، ب : بيان نقصان الايمان بنقص الطاعات . ح : ٧٩ (١ / ٨٦) ورواه الترمذي في الايمان (١٠ / ٥) وابو داود في السنه (عون ١٢ / ٤٣٨) وابن ماجه في الفتن ح : ٤٠٠٣ وغيرهم .

(٢) سورة البقرة آية ٢٨٢

(٣) انظر ص ٣٣ من فصل طرق الانعقاد .

(٤) سورة الاحزاب آية ٣٣

يقول الفزالي : " الرابع الذكورية فلا تتعقد الاطمة لامرأه وان اتصفت بجميع صفات الكمال وصفات الاستقلال وكيف تترشح امرأه لمنصب الاطمة وليس لها منصب القضاء ولا منصب الشهادة في أكثر الحكومات " (١) . وقال البغوي : " اتفقوا على أن المرأة لا تصلح أن تكون اماما ولا قاضيا لأن الامام يحتاج الى الخروج لقتل مشرك الجهاد والقيام بأمور المسلمين والقاضي يحتاج الى البروز لفصل الخصومات ، والمرأة عورة لا تصلح للبروز وتعجز لضيقها عن القيام بأكثر الأمور ولأن المرأة ناقصة والامامة والقضاء من كمال المولات قد يصلح لها الا الكمال من الرجال " (٢) . والواقع يشهد لذلك فالتناس بتجارهم يعرفون أنه لا يصلح للامامة الا الرجال وان صار مثلهن في منصب رئاسة الدولة فلما كان نادرا وظروف استثنائه . وكذلك طبيعة المرأة النفسية والجسدية لا تتلاءم أبدا مع هذا المنصب . فكما هو معروف أن طبيعة المرأة تلاحظ عليها ارهاق العاطفة وسرعة الانفعال وشدة الحنان . وقد خلقت هذه الصفات في المرأة لتستطيع بها أن تؤدي وظيفتها الأولى وهي الامومة والحضانه " (٣) وإذا كانت هذه الصفات لازمة في مضمار الامومة والحضانه فقد تكون ضارة في مضمار القيادة والرئاسة أما الرجل فلا يندفع في الغالب - مع عواطفه ووجدانه كما تندفع المرأة - بل يغلب عليه الادراك والفكر والروي وهما قوام المسؤولية والقيادة .

لذلك قاله سبحانه وتعالى شرع للرجل ما يلائم بنيته الجسدية والنفسية كالجهاد والقيادة . وشرع للمرأة ما يلائم تكوينها أيضا من تربية وحضانه وأعمال أخرى تلائمها .

هذا وقد حكى الاجماع على عدم جواز تولية المرأة الامامة ابن حزم الظاهري حيث قال : " وجميع فرق أهل القبلة ليس منهم أحد يجيز امامة امرأة " (٤) وكذلك

(١) فضائح الباطنية ص ١٨٠

(٢) شرح السنه للبغوي ١٠ / ٧٧

(٣) الاسلام لاحمد شليبي ص ٢٢٦

(٤) الفصل ١١٠ / ٤

القرطبي (١) . وخالف في ذلك الخوارج فهناك فرقة منهم تقول بجواز ذلك وهي الشيبية (اتباع شبيب بن يزيد الشيباني) (٢) قال البغدادى عنهم "أنه مع اتباعه أجازوا إمامة المرأة منهم إذا قامت بأمرهم وخرجت على مخالفتهم وزعموا أن - غزاة أم شبيب كانت الامام بعد قتل شبيب الى أن قتلت " (٣)

هذا عن الامامه أما القضاء فلبعض العلماء فيه رأى ولكن جمهورهم يمنع ذلك قال ابن التين فيما حكاه عنه ابن حجر "أخرج بحديث أبي بكره - الأنسيف الذكر - من قال لا تجوز أن تولى المرأة القضاء وهو قول الجمهور وخالف ابن جرير الطبري فقال يجوز أن تقضى فيما تقبل شهادتها فيه وأطلق بعض المالكية الجواز (٤) وروى ذلك عن أبي خنيفة "أنها تلي الحكم فيما تجوز فيه شهادة النساء" (٥) . - ولنا بصدد بحث هذه المسألة فلها مجال آخر .

الشرط السادس : العلم :

من شروط الامام أن يكون لديه حصيلة علمية كافية لتدبير الأمور على وجهها الاكمل . وقد أشار القرآن الكريم في قصة طالوت الى هذا الشرط ، وجعله من الأمور

-
- (١) أحكام القرآن ٢٢١ / ١
 - (٢) هو شبيب بن يزيد بن نعيم بن قيس بن عمرو بن السلت الشيباني الخارجي خرج بالموصل في عهد عبد الملك بن مروان فبعث اليه الحجاج خمسة قواد فقتلهم واحدا بعد الآخر ، سار الى الكوفة وقاتل الحجاج وحاصره (غرق بد جيله سنة سبع وسبعين) تاريخ الاسلام للذهبي ١٦٠ / ٣
 - (٣) الفرق بين الفرق ص ١١٠ . وقد الذهبي أنها امراته استخلفها بعده فدخلت الكوفة وقامت خطيبة وصلت الصبح بهم في الجامع فقرأت في الركعة الاولى بالبقره وفي الثانية بآل عمران . . راجع الذهبي تاريخ الاسلام ١٦٠ / ٣ ، والخطط ٣٥٥ / ٢ ، والمعارف لابن قتيبه ص ١٨٠ .
 - (٤) فتح الباري ٥٦ / ١٣
 - (٥) نفس المرجع ١٢٨ / ٨

التي جعلته أحق بالملك دون غيره فقال تعالى : " وقال لهم نبيهم ان الله قد بعث لكم طالوت ملكا قالوا منى يكون له الملك علينا ونحن أحق بالملك منه ولم يؤت سعة من المال قال ان الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم والله يؤتي ملكه من يشاء " والله واسع عليم " (١) وقال عن سليمان عليه السلام : " وشددنا ملكه وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب " (٢) وقال يوسف عليه السلام : " قال اجعلني على خزائن الارض اني حفيظ عليم " (٣) وقد فضل الله الذين يعلمون على الذين لا يعلمون في آيات كثيرة منها : " قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون " (٤) . لكن العلماء اختلفوا في تحديد هذا العلم فهل يشترط في الامام أن يكون قد بلغ مرتبة الاجتهاد أم لا ؟ على قولين :

الأول : قالوا يشترط أن يكون بلغ مرتبة الاجتهاد وهم الجمهور فقد قال الشاطبي رحمه الله : " ان العلماء نقلوا الاتفاق على أن الامة الكبرى لا تتعقد الا لمن نال رتبة الاجتهاد والفتوى في علوم الشرع " (٥) وقال امام الحرمين الجويني : " فالشرط أن يكون الامام مجتهدا بالفا يبلغ المجتهدين مستجما صفات المفتين ولم يؤثر في اشتراط ذلك خلاف " (٦) . وقال الرملسي في سياق هذه لشروط الامام : " مجتهدا كالقاضي وأولى بـ ... حكي فيه الاجماع " قال : " وكون أكثر من ولي أمر الأمة بعد الخلفاء الراشدين غير مجتهد انما هو لتغليبهم فلا يرد " (٧) .

-
- | | |
|-------|---------------------|
| (١) | البقرة آية : ٢٤٧ |
| (٢) | سورة ص آية ٢٠ |
| (٣) | سورة يوسف آية ٥٥ |
| (٤) | سورة الزمر آية ٩ |
| (٥) | الاحصاء ١٢٦/٢ |
| (٦) | غيات الامم ص ٦٦ |
| (٧) | نهاية المحتاج ٤٠٩/٧ |

والى هذا القول ذهب الامام الشافعي (١) والماوردي (٢) والقاضي
ابو يعلى (٣) وعبد القاهر البغدادى (٤) والقرطبي (٥) وابن
خلدون (٦) والقلقشندي (٧) وغيرهم واستدلوا على ما ذهبوا اليه
بالأدلة التالية :-

١ - ان الصحابة رضوان الله عليهم قدموا للامامة من قدمه الرسول

صلى الله عليه وسلم للصلاة - كما مر - وقد قال صلى
الله عليه وسلم : " يؤم القوم اقرؤهم لكتاب الله " فان كانوا
في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة الخ الحديث " (٨)

٢ - واستدلوا أيضا بالقياس حيث قاسوا منصب الامام العظيم

على منصب القضاء قال الباقلاني " لأن القاضي الذي يكون
من قبله يفقر الى ذلك فالامام أولى " وقد سبق كلام الرملي
وقياسه على القضاء .

٣ - واستدلوا أيضا بطبيعة العمل الموكل الى الامام الأعظم قال

امام الحرميد الجويني " والدليل عليه أن أمور معظم الدين
تتعلق بالأئمة فأما ما يختص بالولاء وذوى الأمر فلا شك فى
ارتباطه بالامام وأما ما عداه من أحكام فقد يتعلق به من

(١) الام ١٦١/١ ط ١٠ الاولى ١٣٨١ هـ . مكتبة الكليات الازهرية

(٢) الاحكام السلطانية للماوردي ص ٦

(٣) لا يبي يعلى ص ٢٠

(٤) اصول الدين ص ٢٧٢

(٥) أحكام القرآن (٢٧١/١)

(٦) المقدمة ص ١٣٩

(٧) مآثر الانافة ٣٧/١

(٨) رواه مسلم فى ك : الصلاة م : من أحد بالامامه هـ : ٢٩٠ (١/٤٦٥) والبخارى

تمليقاً فى الاذان م : ٥٤ (الفتح ١٨٤/٢) وابوداود فى ك : الصلاة م : من

أحق بالامامه (عون ٢/٢٨٩) والترمذى فى باب من أحق بالامامه هـ : ٢٣٥ (١/٤٥٨)

والنسائى فى الامامه م : ٣ وابن ماجه فى الاذان م : ٥ واحد ٤٨/٣

جهة انتدابها للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فلو لم يكن الإمام مستقلاً يعلم الشريعة لا حاجة إلى مراجعة العلماء في تفاصيل الوقائع التي ترفع إلى الإمام ، وذلك يشتمل رأيه ويخرجه عن دائرته الاستقلال " (١)

ويقول القلقشندي : " لأنه محتاج لأن يصرف الأمور على النهج القويم ويجريها على السراط المستقيم ولأن يعلم الحدود ويستوفى الحقوق ويفصل الخصومات بين الناس وإذا لم يكن عالماً مجتهداً لم يقدر على ذلك " (٢) .

٤ - أما ابن خلدون فقد استدل على اشتراط الاجتهاد بقوله "لأن التقليد نقص ، والامامة تستدعي الكمال في الأوصاف والأحوال " وقال : " لأنه إنما يكون منفذا لأحكام الله تعالى إذا كان عالماً بها وما لم يعلمها لا يصح تقديمه لها " (٣)

الثاني :

ومن العلماء من لم يشترط الاجتهاد في الإمام قال الشهرستاني " ومالت جماعة من أهل السنة إلى ذلك حتى جوزوا أن يكون الإمام غير مجتهد ولا خبيراً بمواقع الاجتهاد ، ولكن يجب أن يكون معه من يكون من أهل الاجتهاد فيراجم في الأحكام ، ويستفتيه في الحلال والحرام ، ويجب أن يكون في الجملة ذا رأي متين وبصر في الحوادث نافذة " (٤) وأخيراً ابن حزم هذا الشرط من الشروط المستحبة لا الواجبة (٥) ، وإلى هذا القيل ذهب أكثر المجتهدين (٦)

-
- (١) غياث الامم ص ٦٦
 - (٢) مآثر الانافة ٣٧ / ١
 - (٣) مقدمة ابن خلدون ص ١٩٣
 - (٤) الملل والنحل ١٦٠ / ١
 - (٥) الفصل ١٦٦ / ٤
 - (٦) انظر رئاسة الدولة في الفقه الاسلامي ص ١٣٤

وبه قال الغزالي حيث يقول : " وليست رتبة الاجتهاد مما لا بد منه في الامامة
 ضرورة بل الورع الداعي الى مراجعة أهل العلم فيه كاف ، فاذا كان المقصود
 ترتيب الامامة على وفق الشرع فأى فرق بين أن يعرف حكم الشرع بنظره أو يعرفه
 باتباع أفضل أهل زمانه ؟ ! " (١) .

واحتج القائلون بعدم اشتراط الاجتهاد بما يلى :-

١ - بتعذر حصول هذا الشرط مع بقية الشروط في شخص واحد خصوصا
 في هذه الأزمان حيث ضعف الوازع الديني عند الناس ، وضعفت
 همهم عن طلب العلم وبلغ مرتبة الاجتهاد فيه .

٢ - كما استدلوا على ذلك أيضا بأنه طالما كان المقصود من تصريف
 الأمور أن يكون على وفق ما يقضى به الشرع الاسلامي ، فانه من الممكن
 حصول ذلك بالاستعانة بالعلماء المجتهدين واستفتائهم في كل
 أمر يحتاج فيه اليهم .

والذى يظهر - والله أعلم - أنه لا بد أن يكون الامام على
 درجة كافية من العلم الشرعي ومن العلوم الأخرى لأن طبيعة وظيفته
 تستلزم ذلك وفي بعض الأحيان يتعين عليه ابداء الرأي في ساعة
 حرجه لا يمكنه فيها جمع العلماء واستفتاءهم .

ولكن ليس من الضروري أن يبلغ درجة الاجتهاد المطلق
 لتعذرها في كثير من الناس اليوم بسبب ضعف الهم عن طلب العلم
 وانشغالهم بالدنيا وملذاتها .

وهذه المسألة من المسائل الاجتهادية لأنه لم يرد نص
 صريح فيها وانما مرجع ذلك الى الضرورة والحاجة والمصلحة ، فاذا

وجد مجتهد تتوفر فيه بقية الشروط والضرورة والمنصوص عليها فهو
المطلوب وان تعذر وجوده فلا تترك مصالح المسلمين تتعطل ويسدب
فيهم الفساد بسبب عدم وجود المجتهد الذي تتوفر فيه شروط
الامام والله اعلم .

الشرط السابع: العدالة

العدالة صفة كامنة في النفس توجب على الانسان اجتناب الكبائر والصفائر
والتعفف عن بعض المباحات الخارصة للمرءة . وهي مجموعة صفات أخلاقية من التقوى
والورع والصدق والأمانة والعدل ورعاية الآداب الاجتماعية ومراعاة كل ما أوجبت الشريعة
الالتزام به .

وبناءً على هذا الشرط فلا يجوز تولية الفاسق ولا من فيه نقص يمنع الشهادة
قال القاضي عياض (ولا تتعقد لفاسق ابتداءً) (١) وذكر مثله الحافظ في الفتح (٢)
وقال القرطبي : (ولا خلاف بين الأمة في أنه لا يجوز أن تعقد الخلافة لفاسق) (٣) .

ومن الأدلة على اشتراط هذا الشرط ما يلي :-

(١) ما ورد في قصة ابراهيم عليه السلام حينما قال له ربه " قال اني جاعلك للناس
اماماً قال ومن ذريتي " قال لا ينال عهدي الظالمين (٤) عن مجاهد
انه أراد أن الظالم لا يكون اماماً (٥) وقال الفخر الرازي : (اخرج
الجمهور على أن الفاسق لا يصلح أن تعقد له الامامة بهذه الآية) لا ينال
عهدي الظالمين (ووجه الاستدلال بها على وجهين :

الأول : ما بينا أن قوله (لا ينال عهدي الظالمين) جواب لقوله (ومن ذريتي)

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ٢٢٩ / ١٢

(٢) فتح الباري ٨ / ١٣

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٢٧٠ / ١

(٤) سورة البقرة آية ١٢٤

(٥) أحكام القرآن للجصاص ٦٩ / ١

طلب للإمامة التي ذكرها الله تعالى • فوجب أن يكون المراد بهذا العهد هو الإمامة ليكون الجواب مطلقا للسؤال فتصير الآية كأنه تعالى قال : لا ينال الإمامة الظالمون وكل عصى فانه ظالم لنفسه فكانت الآية دالة على ما قلناه (١) ونحوه ذهب الشوكاني فقال : (وقد استدل بهذه الآية جماعة من أهل العلم على أن الإمام لا بد أن يكون من أهل العدل والعمل بالشرع كما ورد لأنه اذا زاغ عن ذلك كان ظالما • ويمكن أن ينظر الى ما يصدق عليه اسم العهد وما تفيد الاضافة من المصوم فيشمل جميع ذلك احتيارا بعموم اللفظ من غير نظر الى السبب ولا السياق) الى أن قال : (فلا ولي أن يقال : ان هذا الخبر في معنى الأمر لأن أخبار متعالي لا يجوز أن تتخلف • وقد علمنا أنه قد نال عهده من الإمامة وغيرها كثير من الظالمين) (٢) • قال الفقيه الحنفي أبو بكر الجصاص (ثبت بدلالة هذه الآية بطلان امامة الفاسق وأنه لا يكون خليفة) (٣) وقال الزمخشري عند تفسير هذه الآية : (وقالوا : في هذا دليل على أن الفاسق لا يصلح للإمامة وكيف يصلح لها من لا يجوز حكمه وشهادته ولا تجب طاعته ولا يقبل خبره ولا يقدم للصلاة) قال (وعن ابن عيينة : لا يكون الظالم اماما قط • وكيف يجوز نصب الظالم للإمامة • والامام انما هو الكف الظلم • فاذا نصب من كان ظالما في نفسه فقد جاء المثل السائر : من استرعى الذئب ظلم) (٤)

-
- (١) التفسير الكبير للفخر الرازي ٤ / ٤٦ ط • مؤسسة المطبوعات الاسلاميه القايره •
 (٢) فتح القدير للشوكاني ١ / ١٣٨
 (٣) أحكام القرآن للجصاص ١ / ٧٠ ط • ١٣٣٥ هـ
 (٤) الكشاف ١ / ٣٠٩

(٢) وفيها قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ مِنْكُمْ فَوَيْحًا ﴾ .
 الآية (١) فالله سبحانه وتعالى أمر في هذه الآية بالتبين عند قول الفاسق
 (ولا يجوز أن يكون الحاكم معالاً يقبل قوله وجب التبين عند حكمه ، ولأن
 الفاسق لا يجوز أن يكون شاهداً فلأن لا يكون قاضياً أولى) (٢) ولأن لا
 يكون حاكماً للمسلمين أولى .

(٣) وفيها قوله تعالى : " ولا تطيعوا أمر المسرفين الذين يفسدون في الأرض ولا
 يصلحون " (٣) فالله سبحانه وتعالى ينهانا في هذه الآية عن طاعة المسرف
 وفي موطن آخر يأمرنا بطاعة الإمام في غير معصية فوجب ألا يكون الإمام ممن
 نهى الله عز وجل عن طاعتهم .

(٤) واستدل على ذلك أيضاً بأن المقصد الأساسي من نصب الخليفة هو رفع ظلم
 للظالم لا تحميله للظلم على الناس والظالم يخل به أمر الدين والدنيا
 فكيف يصلح للولاية وما الولاية إلا لدفع شره ! قال الجويني " والأب الفاسق
 على فرط حد به وأشداده على ولده لا يعتمد في مال ولده فكيف يؤتمن
 في الإمامة المظلم فاسق لا يثق الله ومن لم يقاوم عقله هو له وفساده
 الأماره بالسوء ولم ينهض رأيه بسياسة نفسه فأنى يصلح خطة الاسلام " (٤)

وقال ابن خلدون : " وأما السعدالة فلأنه منصب ديني ينظر في سائر
 المناصب التي هي شرط فيها فكان أولى باعتراطها فيه " (٥) وقال
 البغدادي : (وأقل ما يجب له من هذه المحضلة أن يكون ممن يجوز تمويل

-
- (١) سورة الحجرات آية ٦
 (٢) المغني والشرح الكبير ٣٨٢ / ١١
 (٣) سورة الشعراء آية ١٥١
 (٤) غياث الامم ص ٦٨
 (٥) مقدمة ابن خلدون ص ١٩٣

شهدته تحملاً وأصله (١) والحقيقة أنه لما كان الله تعالى قد جعل
العدالة شرطاً في أصغر ما يتصور من الولايات والأحكام مثل حضانة المصغير
والحكم في جزاء الصيد ، وأن الفاسق لا يصلح أن يكون والياً على صغير
أو يتيم ، ولا حكماً في مسألة قياسية فيكف يصلح والياً على الأمة جمعاء ،
وحكماً في قضايا في غاية الخطورة .

(٥) كما يدل على ذلك أن الفسق مدعاة للتساهل في تطبيق أحكام الشريعة
واقامة الدين فلو كان فسقه بهرب خمر مثلاً فالتصور عقلاً أنه لا بد أن يقع
منه التساهل في شأن الخمر وشاربها وهكذا في سائر الأحكام كما أن الأخيار
العدل في الأمة كثير والحمد لله فما الداعي لتولية الفاسق ؟

هذا وقد قسم الماوردي الفسق الذي تزول به العدالة الى قسمين :

الأول ما تابع فيه الشهوة .

الثاني ما تعلق فيه بشبهه .

فأما الأول منهما فمتعلق بأفعال الجوارح وهو ارتكابه للمحظورات
وأقدامه على المنكرات تحكيماً للشهوة وانقياداً للهوى فهذا - كما
يرى الماوردي - يمنع من انعقاد الإمامة ومن استدامتها . . . (٢)
وأما الثاني : فمتعلق بالاعتقاد والمثاؤل بشبهه تعترض فمتسائل
لها خلاف الحق ، فقد اختلف العلماء فيها ، فذهب فريق من العلماء
الى أنها تمنع من انعقاد الإمامة ومن استدامتها . . . وقال كثير من
علماء البصرة أنه لا يمنع من انعقاد الإمامة ولا يخرج به منها كما لا يمنع
من ولاية القضاء وجواز الشهادة . . . (٣) .

(١) أصول الدين ص ٢٢٢

(٢) سيأتي لقضية العزل بالفسق زيادة بيان ان شاء الله

(٣) الأحكام السلطانية ص ١٧

أما إذا تعذر للمعدل واضطرت الأمة إلى ولاية الفاسق* جاز ذلك
ولذا قال ابن عبد السلام: لو تعذرت العدالة في الأمة قدمنا لقلهم فسدا
قال الأفرغى وهو متعين أن لا سبيل إلى جعل الناس فوضى (١) *

هذا وما ينبغي التنبيه له أن اشتراط العدالة هو في حالة الاختيار
والمعهد فقط أما في حالة التغلب فلا يشترط والادلة على ذلك كثيرة جدا
منها :-

١ - ما روته أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قال : انه يستعمل
عليكم أمراء فصرفون وتنكرون فمن كره فقد برى ومن أنكر فقد سلم
ولكن من رضى وتابع قالوا يا رسول الله ألا نقاتلهم ؟ قال لا مصلوا^(٢)
قال النووي ان في قوله صلى الله عليه وسلم : (لا مصلوا) عدم جواز
الخروج على الخلفاء بمجرد الظلم أو الفسق ما لم يغيروا شيئا
من قواعد الاسلام " (٣)

٢ - ومنها ما رواه البخارى وغيره عن عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى
عنه قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : انكم ستسرون
بعدي أثره (٤) وأمورا تنكرونها قالوا فما تأمرنا يا رسول الله ؟
قال : أدوا اليهم حقهم وسلوا الله حقكم " (٥) الى غير ذلك من

-
- (١) نهاية المحتاج للرملي ٤٠٩/٧
(٢) رواه مسلم كالأمازه باب وجوب الانكار على الامراء فيما يخلف الشرع : ١٨٥٤
(٣) (١٤٨٠/٣) ورواه الترمذى فى الفتن باب رقم ٧٨ (٤/٥٢٩) بتحقيق شاكر
وأبو داود فى السنه باب فى قتل الخوارج (١٣/١٠٦ عون المعبود) وأخرجه
الإمام أحمد فى مسنده ٢٩٥/٦ بالفاظ متقاربه .
(٣) صحيح مسلم المشرح النووي ٢٤٣/١٢
(٤) الأثره : بفتح الهمزة والثاء : الاسم من أثر يؤثر ايثارا اذا أعطى فأراد أن يستأثر
عليكم فيفضل غيركم فى نصيبه من الغني ، والاشتتار : الانفراد بالشئ ، انظر لستان
المرب مادة (أثر) ٨/٤
(٥) الحديث رواه البخارى فى الفتن باب قوله عليه السلام (ستكون بعدى أمور تنكرونها
فتح البارى (١٣/١) واللفظ له . ورواه مسلم فى الاماره باب وجوب الوفاء ببيعة
الخلفاء ح : ١٨٤٣ (٣/١٤٧٢) ورواه الترمذى فى الفتن باب ما جاء فى الأثره
(٤/٤٨٢) بتحقيق أحمد شاكر وآخرون .

الأحاديث الكثيرة في هذا الموضوع ولذلك كان مذهب السلف رضوان الله عليهم الصلاة والجهاد مع كل امام برا كان أو فاجرا لأن هذا من طاعة الله فهم يطاعون في طاعة الله ويمضون في معصيته . وهذا ما أدى بأبي يعلى أن يقول : " وقد روى عن الامام أحمد الفاظ تقتضي اسقاط اعتبار العدالة والعلم والفضل فقال في رواية عبدوس بن مالك القطان : " ومن غلبهم بالسيف حتى صار خليفة وسمى أمير المؤمنين لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه اماما عليه برا كان أو فاجرا فهو أمير المؤمنين " وقال أيضا في رواية المروزي فان كان أميرا يعرف بشرب المسكر والغفل يفزومه انما ذاك له في نفسه " (١) .

فمقصود الامام أحمد الوالي المتغلب كما هو نص الرواية الأولى - لا في حالة الاختيار من قبل أهل الحل والعقد ، ويدل على ذلك - بالاضافة الى ما سبق قوله أيضا : " وان الامام لا تجوز الا بشروطها النسب والاسلام والحماية والبيت وحفظ الشريعة وعظم الأحكام وصحة التنفيذ والتقوى واتباع الطاعة وضبط أموال المسلمين فان شهد له بذلك أهل الحل والعقد من علماء المسلمين وثقاتهم أو أخذ هو ذلك على نفسه ثم رضيه المسلمون جاز له ذلك " (٢)

فهذا يدل على أن الامام أحمد يشترط كغيره العدالة والعلم فسي حالة الاختيار إما في حالة التغلب فلا يشترط كما سبق .

(١) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٠

(٢) طبقات الحنابلة ٣٠٥ / ٢

وهذا ما حله أيضا بالاختلاف لا يمدوا للمدالة من الشروط
لواجبه وأجزوا أن يلي الفاسق أمر الأمة لكنهم يكرهون ذلك (١)
لأنهم قد ثبت أن الصحابة صلوا خلف أئمة الجور من بني أمية ورضوا...
بمقلدهم رئاسة الدولة . والرد عليهم أن ذلك في حال التغلب
لا في حال الاختيار كما مر . وهناك من يجعل الفسق موجبا
للعزل وبناء أعليه فلا تلزم إمامة المتغلب الفاسق بل العدل فقط
وسياتى لها زيادة بيان ان شاء الله عند الحديث عن العزل .
وبهذا يتبين أن هذا الشرط واجب توفره في الإمام عند الاختيار دون
التغلب لتطابق الأدلة على ذلك .

كما أنه مما ينبغي التنبيه له أنه ليس المقصود بالعدل أن يكون
المرشح للإمامة معصوما في أقواله وأفعاله وتصرفاته خاليا من كل نقص
ميراث من كل عيب - كما تدعى الرفضه - . فهذه الصفات لا يدر كها
إلا الرسل عليهم الصلاة والسلام الذين أكرمهم الله بالعصمة من
الكبائر والذنوب وعدم إقرارهم على الصفات ان وقعت منهم .
أما المسلم العادي فقد يقع في بعض الذنوب والآثام ولكن
سرعه على الرجوع ويستغفر الله ما بدر منه ويمزم إلا يعود فهذه
لا تحرم مروه ولا تبطل عدالته .

وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : كل ابن آدم

خطاء وخير الخطائين التوابون " (٢) .

-
- (١) انظر المسامره في شرح المسايير ص ١٦٦ ١٦٧ ط ثانيه ١٣٤٢ هـ مطبعه
السعاده مصر .
(٢) رواه الترمذى ك : حقه القيله ب : ٤٩ ح / ٢٤٩٩ (٤ / ٦٥٩) وقال : غريب
لانعرفه الا من حديث على بن مسعود عن قتاده ورواه ابن ماجه في الزهد ب :
ذكر التوبه ح : ٤٢٥١ (٢ / ١٤٢٠) بنفس طريق الترمذى .
ورواه أحمد ١٩٨ / ٣ وفيه على بن مسعود هذا مختلف فيه والاكثر على تضعيفه
انظر تهذيب التهذيب ٣٨١ / ٧ وبقية رجاله ثقات .

كما أن العدالة معتبرة في كل زمان بأهله وإن اختلفوا في وجه
الاتصاف بها فحين نقطع بأن عدالة الصحابة لا تساويها عدالة
التابعين وعدالة التابعين لا تساويها عدالة من بعدهم وكذلك كل
زمان مع ما بعده إلى زماننا هذا ، فلو قيس عدل زماننا بعدول -
الصحابة والتابعين لم يعدوا عدولا لتباين ما بينهما من الاتصاف
بالتقوى والمروءة ولكن لا بد من اعتبار كل عدول زمان بحسبه ولا لم
يمكن اقامة ولاية يشترط فيها العدالة التامة . . . والله أعلم .

الشرط الثامن : الكفاءة النفسية : =====

ومما ينبغي توفره في الخليفة أيضا أن يكون شجاعا جريئا على اقامة الحدود
واقترام الحروب بصيرا بها كفيلا يحل الناس عليها عرقا بالدهاء قويا على معاناة السياسة
وحسن التدبير ليصبح له بذلك ما جعل له من حماية الدين وجهاد العدو واقامة الأحكام
وتدبير المصالح .

ودليل اشتراط هذا الشرط هو طبيعة هذا المنصب الذي يحتاج إلى كل
هذه الصفات حتى يكون قادرا على سياسة الرعيه وتدبير مصالحهم الدينية والدنيوية ،
ولأن الحوادث التي تحدث في الدولة ترفع اليه ولا يتسنى له البت فيها كما لا تتبين له
المصلحة إلا اذا كان على قدر من الحكمة والرأى والتعظيم ، ولذلك فلا يولى إلا من كان
عده القدرة على ذلك يدل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي ذر رضى الله عنه
حينما قال له : يا رسول الله ألا تستعملني ؟ قال : فضر بیده على منكبي ثم قال :
يا أبا ذر انك ضعيف وانها أمانة وانها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحقها
وأدى الذى عليه فيها " وفي رواية قال له : يا أبا ذر ، أني أراك ضعيفا وانسي
أحب لك ما أحب لنفسی ، لا تأمرن على اثنين ولا تولين مال يتيم " (١) فإذا كان هذا

(١) الحديث رواه مسلم في الاماره باب كراهية الاماره بغير ضروره ح : ١٨٢٥ (٣/ ١٤٥٧)

وابو داود في الوصايا باب ما جاء في الدخول في الوصايا (٨/ ٧٠) عون المعبود .

والنسائي كتاب الوصايا باب النهي عن الولاية على مال اليتيم وأحمد في المسند ١٧٣/٥

ففي الولاية الصفري وفي الأموال فمن باب أولى في الإمامة العظمى الشاملة للقيام بأعمال الولايات الصفري والكبرى والأموال وغيرها .

والى اشتراط هذا الشرط ذهب امام الحرمين الجوينى (١) وسبقه أبو يعلى حيث يقول : " الثالث : أن يكون قيما بأمر الحرب والسياسة واقامة الحدود لا تلحقه رافسة في ذلك والذب عن الامه " (٢) . وانه قال الماوردى : (الرابع الرأى المفضي الى سياسة الرعيه وتدبير المصالح ، الخامس : الشجاعه والنجده المؤديه الى حمايه البيضة وجهاد العدو) (٣) وانه قال البغدادي (٤) ، وابن خلدون (٥) ، ولا يلجى في المواقف (٦) والفزالي في فضائح الباطنيه (٧) وغيرهم كثير .

فهذا هو مذهب جمهور العلماء ، وهناك من العلماء من لا يشترطون هذا الشرط مجوزين الاكتفاء بأن يستشير الامام أصحاب الآراء الصائبه في كل ما يحتاج الى البت فيه من الأمور المهمه محللين ذلك بأنه يندر أن يتوفر هذا الشرط مع الشروط المطلوبه في الامامه من الاجتهاد وغيره .

والواقع أنه ليس هناك حد معين لهذا الشرط ، وإنما لكل زمان بحسبه فالمهم الا يكون هناك قصور يخل بالمقاصد التي من أجلها نصب الامام . . والله اعلم .

-
- (١) غياث الامم ص ٦٨
 - (٢) الاحكام السلطانيه لابي يعلى ص ٢٠
 - (٣) الاحكام السلطانيه للماوردى ص ٦
 - (٤) اصول الدين ص ٢٢٢
 - (٥) المقدمه ص ١٩٣
 - (٦) ص ٣٩٨
 - (٧) فضائح الباطنيه ص ١٨٥

الشرط التاسع : الكفاءة الجسمية =====

والمقصود بها سلامة الحواس والأعضاء التي يؤثر فقدانها على الرأي والمعمل كذهاب البصر والنطق والسمع فهذه تؤثر في الرأي ، وفقدان اليدين والرجلين يؤثر في النهوض وسرعة الحركة وتشوه المنظر وتضعف من هبة الامام في نفوس الرعية . وقد أشار القرآن الكريم الى هذا الشرط في قصة طالوت كما مر وذلك في قوله تعالى :
" ان الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم " (١) .

من أجل هذا قسم الفقهاء أوجه النقص الجسدي الى أربعة أقسام :
الأول : ما لا يمنع من عقد الامامة : وهو النقص الذي لا يؤثر فقده في رأى ولا عمل ولا يشين في المنظر فهذا نقص لا يحول دون قيام الخليفة بوظائفه لأنـه لا يؤثر في كفايته وقد رتبته على سياسة الأمور في الدولة اسلاميه .

الثاني : النقص الذي يمنع من اختيار الشخص لمنصب الخلافة كفقده اليدين أو عجز الرجلين الذي يضعه من النهوض ويؤثر في حركته . فهذا وذاك نقص يؤثر في الكفاءة اللازمة توفرها في المرشح للخلافة ويحوقه عن مباشرة سلطاته واختصاصاته فيما لو ولى أمر الأمة وهو ما يضر بحقوقها ومصالحها العامة لذلك فان هذا النقص يحول دون صلاحية الشخص لرئاسة الدولة كما أنه يؤدي في حالة طروء هذا النقص عليه بعد توليته الخلافة الى منع استدامتها .

الثالث : وهو النقص المؤدى الى المجزؤ الجزئي ويؤثر في أداء بعض الأعمال كقطع إحدى اليدين أو الرجلين ، وهذا من شأنه أن يحول دون اختياره للخلافة لمجزؤه عن كمال التصرف ولم يختلف الفقهاء في ذلك وإنما اختلفوا في استدامتها على ما سنوضحه ان شاء الله عند الحديث عن المنزل .

الرابع: وهو النفس الذي لا يمنع الخليفة من مباشرة الأعباء المقررة على المنصب بحول دون قيامه بمسائر اختصاصاته وسلطاته كالنقص المؤثر في المظهر كجذع الأنف وسمل إحدى العينين ، فهذا لا يخرج من الإمامة بعد عقد هذا اتفاقاً لمدى تأثيره في شيء من حقوقها ، أما في الاختيار فالعلماء فيه على رأيين منهم من أجاز ومنهم من منع ليسلم الولاية من شين يعاب ونقص يزدري فتقل هيئتهم ، وفي قلتها نفور عن الطاعة وما أدى الى هذا فهو نقص في حقوق الأمة .

أما عن شرط سلامة الحواس فلا سمع والنطق يشترطه كثير من الفقهاء لأن الوقوف على مصالح المسلمين والرأي والتدبير يتوقف عليهما ، ومنهم من لم يشترطهما لا مكان الفهم عن طريق الكتابة (١) وضحوها . لكن الراجح اشتراط توفرهما في الخليفة للحاجة اليهما ، وكذلك البصر فهو من الشروط التي يجب توافرها ضرورة لأن الأعشى لا يستطيع أن يدير أمر نفسه وهو حالاً يسمح له أن يدير أمر المسلمين أما في الولاية الصغرى فجائز لان النبى صلى الله عليه وسلم ولى ابن أم مكتوم وهو رجل أعشى على المدينة عدة مرات (٢) وقد خالف في اشتراط هذا الشرط ابن حزم رحمه الله فقَالَ (لا يضر الامام أن يكون في خلقه عيب كالأعشى والأصم والأجدع والأجذم والأحدب ، والذي لا يدان له ولا رجلان ، ومن بلغ الهرم مادام يعقل

(١) انظر الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٩ ولا يبي يعلى ص ٢١ ، ٢٢ وانظر مآثر الانام ٣٤/١ ومقدمة ابن خلدون ص ١٩٣ ومن الكتب الحديثه انظر طرق اختيار الخليفة د . فؤاد محمد النادى ص ٦٤ ورئاسة الدولة في الفقه الاسلامى ص ١٦٨ .

(٢) انظر سنن أبي داود ك : الخراج والامارة ج ١ : الضمير يولى (عون ١٤٩/٨) ومسند الامام أحمد ١٩٢/٣ وطبقات ابن سعد ٣١/٢ وسيرة ابن هشام وغيرهم .

ولو أنه ابن مائة علم . . . فكل هؤلاء إمامتهم جائزة لأنه لم يمنع منها خصص

المقرآن ولا سنة ولا إجماع ولا نظر ولا دليل أصلاً (١) .

ونحن لا نقول بأنه نص عليها قرآن ولا سنة ولا إجماع وإنما مقصود

الإمامة لا يتم إلا بمن كانت فيه هذه الشروط وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب

والله أعلم .

الشرط العاشر : عدم الحرص عليها :

=====

وقد نص النبي صلى الله عليه وسلم على هذا الشرط ، وجعل الحرص عليها

بغير مصلحة شرعية تهمة يعاقب عليها بمنعه منها . والأدلة على هذا الشرط كثيرة منها :

(١) عن عبد الرحمن بن سمرة رضي الله تعالى عنه قال قال لي رسول الله صلى

الله عليه وسلم : يا عبد الرحمن بن سمرة لا تسأل الأماره ، فإن أعطيتها

عن مسألة وكلت اليها ، وإن أعطيتها عن غير مسألة أغت عليها (٢) .

(٢) وعن أبي موسى رضي الله تعالى عنه قال : دخلت على النبي صلى الله

عليه وسلم أنا ورجلان من قومي فقال أحد الرجلين : آمراً يا رسول الله ، وقال

الآخر مثله فقال : أنا لا تؤلّي هذا من سأله ولا من حرص عليه (٣) .

(١) الفصل في الملك والاهواء والنحل ١٦٧/٤

(٢) متفق عليه رواه البخاري في ك : الأحكام ب : من سأل الأماره وكل اليها (فتح

الباري ١٢٤/١٣) ، ومسلم في ك : الأماره ب : النهي عن طلب الأماره

والحرص عليها ح : ١٦٥٢ (١٤٥٦/٣) .

(٣) متفق عليه رواه البخاري في ك : الأحكام ب : ما يكره من الحرص على الأماره

(فتح الباري ١٢٥/١٣) ومسلم في ك : الأماره ب : النهي عن طلب

الأماره ٠٠٠ ح : ١٧٣٣ (١٤٥٦/٣) .

ولذلك قال سفيان الثوري رحمه الله : (اذا رأيت الرجل يحرس على أن يؤمّر فأخبره) (١) أما اذا كان في تقديم الانسان نفسه مصلحة شرعية كأن يكون أهلا لهذا المنصب فيموت الوالي ولا يوجد غيره وخشي من التأخر الفتنة والضياع فله أن يقدم نفسه بنية المصلحة الشرعية لانية الحرس عليها قال الحافظ ابن حجر : (وهذا لا يخالف ما فوض في الحديث الذي قبله من الحصول بالطلب أو بغير طلب ، بل في التعبير بحرس اشارة الى أن من قام بالأمر عند خشية الضياع يكون كمن أعطي بغير سؤال لفقد الحرس غالبا عن هذا شأنه وقد يفتقر الحرس في حق من تعين عليه لكونه يصير واجبا عليه) (٢) وقد سبق أن نقلنا كلام النووي في ذلك (٣) .

هذا وقد سأل الولاية بعض الأنبياء المصطفين عليهم وعلى نبينا الصلاة والسلام حينما رأوا أنهم أكفأ من يقوم بها ، ولخطورة ما يترتب عليها لو وضعت في يد غير أمينة فهذا يوسف عليه السلام يقول للملك : (اجعلني على خزائن الأرض اني حفيظ عليم) (٤) وهذا سليمان عليه السلام يسأل الله عز وجل الولاية فيقول : (رب اغفر لي وهب لي ملكا لا ينبغي لأحد من بعدي . . الآية) (٥)

(١) شرح السنة للنووي ٥٨ / ١٠

(٢) فتح الباري ١٢٦ / ١٣

(٣) انظر فصل أدلة الوجوب من هذا المبحث ص ٤٤

(٤) سورة يوسف آية ٥٥

(٥) سورة ص آية ٣٥

النضر بن كنانة لا نقفوا أمنا ولا ننتفي من أيمننا (١) ■ فقل الاشعث
ابن قيس ■ هل فرغتم يا معشر كندة؟ والله لا أسمع رجلا يقولها الا ضربته
ثمانين * (٢) ■ قال البغدادي : (وهذا اختيار أبي عبيد معمر بن
المتنى وأبي عبيد القاسم بن سلام كونه قال الشافعي رضي الله عنه وأصحابه (٣)
وهو قول ابن حزم (٤) وابن منظور (٥) وقول الحافظ ابن حجر (٦)
وابن قيم الجوزية (٧) رحمهم الله تعالى ■

الثاني : أن قرشا هو فهر بن مالك ، قال الزبيرى (قالوا : اسم فهر بن مالك ،
قريشى ، ومن لم يلد فهر فليس من قريش) (٨) وقيل الزبيدي : (والصحيح
أن أئمة النسب أن قرشا هو فهر بن مالك بن النضر وهو جاع قريش وهو
الجد الحادى عشر (٩) لرسول الله صلى الله عليه وسلم فكل من لم يلد
فليس بقريشى) (١٠) قيل اسمه فهر ولقبه قريش وقيل العكس ، وقد روى عن
نسابي العرب أنهم قالوا من جاوز فهرا فليس من قريش (١١) ■ قال
الزهري : وهو الذى أدركت عليه من أدركت من نسابي العرب

- (١) قفى أمه أى رماها بالفجور ، وانتفى من أبيه أى انتسب الى غير أبيه .
- (٢) انظر سيرة ابن هشام ٥٨٥ / ٤ وطبقات ابن سعد ٢٣ / ١ بنحوه
- (٣) ١ صول الدين ص ٢٢٦
- (٤) جمهوره انساب العرب ص ١٢ ط . رابممن . دار المعارف تحقيق عبد السلام هارون .
- (٥) انظر مادة (قرش) من لسان العرب لابن منظور ٣٣٤ / ٦
- (٦) فتح البارى ٣٤ / ٦ ■
- (٧) زاد المعاد ٤٠ / ٣
- (٨) نسب قريش لابن المصعب الزبيرى ص ١٢ ط . ثانيه ن . دار المعارف بمصر
- (٩) لأن نسبه صلى الله عليه وسلم كالتالى : هو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب
ابن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب
ابن فهر بن مالك بن النضر . الخ . انظر سيرة ابن هشام ١ / ١ .
- (١٠) اتحاف السادة المتقين بشرح احياء علوم الدين ٣٣٠ / ٢
- (١١) شرح المواهب اللدنية للزرقانى ٢٥ / ١ ط . أولى ١٣٢٥ هـ ن : المطبعة
الأزهرية المصرية .

أن من جاوز فهدرا فليس من قريش (١) .

قال الشنقيطي : * فالفهدري قريشي بلا نزاع . ومن كان من أولاد مالك بن النضر ، أو أولاد النضر بن كنانة ففيه خلاف . ومن كان من أولاد كنانة من غير النضر فليس بقريشي بلا نزاع " (٢) . ويدل على ذلك ما رواه -
 واثلة بن الأسقع قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ان الله اصطفى كنانة من ولد اسماعيل ، واصطفى قريشا من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم " (٣) .

وهناك أقوال أخرى ضعيفة وهي :

ثالثا : قالت التميمية قريش أولاد الياس بن مضر وأد خطوا أنفسهم في جملة قريش لأنهم من ولد الياس بن مضر . وهذا اختيار أبي عمرو بن العلاء وأبي الحسن الأخفش وحماد بن سلمة الفقيه وعبد الله بن حسن القاضي وسوار بن عبد الله وروى مثله عن أبي الأسود الدؤلي " (٤) .

رابعا : وقالت القيسية : ان قريشا هم جميع ولد مضر بن نزار ، فأد خلت قيس غيلان في هذه الجملة . وبه قال من الفقهاء مسمر بن كدام وقد روى مثله عن حذيفة بن اليمان " (٥) .

-
- | | |
|-------|---|
| (١) | زاد المعاد لابن القيم ٤٠ / ٣ |
| (٢) | أضواء البيان ٥٢ / ١ |
| (٣) | رواه مسلم واللفظه كتاب الفضائل باب فضل نسب النبي صلى الله عليه وسلم |
| | ح : ٢٢٧٦ (٤ / ١٧٨٢) وروى للترمذي (٥ / ٥٨٣) نحوه وأحمد ٤ / ١٠٧ ورواه |
| | ابن سعد انظر الطبقات ٢٠ / ١ |
| (٤) | أصل الدين للبغدادي ص ٢٧٧ |
| (٥) | أصل الدين ص ٢٧٧ |

وسميت قریش قريشا من التقریش التجارہ والتقریش
يقال سميت قريش قريشا لتجمعها من بعد تفرقها (١) ، قال الزبيدي : وقد
حكى بعضهم في تسمية فهر يقريش عشرين قولا أوردتها في شرحي على
القاموس " (٢) وقيل غير ذلك (٣) .

أدلة أهل السنة والجماعة في اشتراط القرشيه =====

قلنا ان جماهير علماء المسلمين قاطبة ذهبوا الى اشتراط هذا الشرط وحكي
الاجماع عليه من قبل الصحابة والتابعين ، وبه قال الأئمة الأربعة ، فقال الامام أحمد
في رواية الاضطخري : " الخلافه في قريش ما بقي من الناس اثنان ، ليس لأحد من
الناس أن ينازعهم فيها ولا يخرج عليهم ، ولا نقر لغيرهم بها الى قيام الساعة " (٤)
"وقد نص الشافعي رضي الله عنه على هذا في بعض كتبه (٥) ، وكذلك رواه زرقان
عن أبي خليفه " (٦) وقال الامام مالك (ولا يكون أي الامام - الا قرشيا وغيره لا حكم له
الا أن يدعو الى الامام القرشي (٧) ولم يخالف في ذلك الا النزر اليسير من الخوارج
وبعض المعتزله وبعض الاشاعره (٨) ، واستدل المشتدل المبتنون بعدة أدلة من حجة صحيحة
من السنة والاجماع فمن السنة ما يلي :-

- (١) سيرة ابن هشام ٩٣/١ - ٩٤ وانظر لسان العرب مادة (قرش) ٣٣٤/٦ .
- (٢) انظر تاج العروس ٣٣٧/٤
- (٣) من شاء الاستزاد فليراجع نسب قريش لابن المصعب الزبيدي ص ١٢ ، ولسان العرب مادة
(قرش) ٣٣٥/٦ ، وفتح الباري (٥٣٤/٦)
- (٤) طبقات الخليله ٢٦/١ لابن أبي يعلى .
- (٥) الأم ١٤٣/١
- (٦) أصل الدين ص ٢٧٥
- (٧) أحكام القرآن لابن العربي ١٧٢١/٤
- (٨) سنياتي ذكر اسمائهم وآرائهم قريبا .

(١) طريقه البخارى فى صحيحه عن معلومه رضى الله تعالى عنه حدث قال البخارى " باب الامراء من قريش ، حدثنا ابو اليان اخبرنا شعيب عن الزهرى قال : كان محمد بن جبير بن مطعم يحدث انه بلغ معاوية - وهم عنه في وفاءه - من قريش - ان عبد الله بن عمرو يحدث انه سيكون ملك من قحطان (١) - فغضب فقام فأتى على الله بما هو أهله ثم قال : أما بعد فانه بلغنى أن رجلاً منكم يحدثون أحاديث ليست فى كتاب الله ولا تؤثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأولئك جهالكم قاياكم والاماني التي تضل أهلها فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ان هذا الأمر فى قريش لا يعادىهم أحد الا كبسه الله فى النار على وجهه ما أقاموا الدين " (٢) .

(١) قول عبد الله بن عمرو بن العاص - الذى انكره عليه معلومه فى الحديث المذكور - انه سيكون ملك من قحطان الخ ان أراد به القحطاني الذى صحت الرواية بملكه فلا وجه لانكاره لثبوت أمره فى الصحيح من حديث ابي هريره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان يسوق الناس بمصاه " أخرجه البخارى فى الفتن باب فى تغيير الزمان حتى يعبدوا الاوثان (١٣/٦٧ من الفتح) وذكره فى المتأقب فى ذكر قحطان (٥٤٥/٦) وأخرجه مسلم فى كتاب الفتن واشراط الساعة ب : لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيمتنى أن يكون مكان الميت من الألبان .
ح : ٢٢٣٢/٢ وهذا القحطاني لم يعرف اسمه عند الاكرمين
وقيل اسمه جهجاه وقيل شعيب بن صالح وقيل غير ذلك . والله اعلم .
انظر فتح البارى ١١٥/١٣ وأضواء البيان ٥٥/١ .

(٢) رواه البخارى فى كتاب الاحكام باب الامراء من قريش (١٣/١١٤ من الفتح) .

(٢) ومنها الحديث المتفق على صحته عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم لثنان " (١) قال الحافظ ابن حجر : " وليس المراد حقيقة العدد وإنما المراد به انتفاء أن يكون الأمر في غير قريش " (٢) .

(٣) ومنها ما رواه البخاري ومسلم في صحيحهما عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الناس تبع لقريش في هذا — الشأن مسلمهم تبع لمسلمهم وكافرهم تبع لكافرهم " (٣) .

(٤) وفي مسند الامام أحمد أن أبا بكر وعمر لما ذهبا الى سقيفة بني ساعدة حيث اجتمع الأنصار لا اختيار خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، تكلم أبو بكر ولم يترك شيئا أنتمزل في الانصار وذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم من شأنهم الا ذكره وقال : ولقد علمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لو سلك الناس واديًا وسلك الانصار واديًا سلك وادي الانصار . ولقد علمت يا سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وأنت قاعد : قريش ولاة هذا الأمر فبقر الناس تبع لبرهم وفاجرهم تبع لفاجرهم فقال له سعد اصدقت نحن الوزراء وأنتم الامراء " (٤) . وقد مر معنا في الرواية الواردة في الصحيح والتي أثبتناها في مبايعة ابي بكر رضى الله تعالى عنه ذكره لهذا الحديث بمعناه لا بلفظه حيث قلل . ولن يعرف هذا الامر الا لهذا الحي من قريش " (٥)

(١) متفق عليه رواه البخاري في ك الاحكام باب الامراء من قريش (١٣/١١٤ من الفتح) ومسلم كتاب الاماره باب الخلافة في قريش ج ١ : ١٨٢٠ (٣/١٤٥٢) .

(٢) فتح الباري ١١٧/١٣

(٣) متفق عليه البخاري كتاب الضايق باب (٢) ٥٢٦/٦

(٤) ومسلم في ك : الاماره ب : الناس تبع لقريش والخلافة في قريش ج : ١٨١٨ (٣/١٤٥١) ورواه الامام أحمد في مسنده ٢٤٣/٢ (٥/١) وله شواهد تقويه انظر تخریج —

في ص ١١٣ من طرق الانعقاد من هذا البحث .

(٥) انظر ص ١١٣ من فصل طرق انعقاد الامامه من هذا البحث .

(٥) ومنها ما رويته الامام أحمد بسنده عن أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام على باب البيت ونحن فيه فقال : " الاثم من قرئش ان لهم عليكم حقا ولكم عليهم حقا مثل ذلك ما لم يسترحموا رحموا وان عاهدوا وفوا وان حكموا عدلوا ، فمن لم يفعل ذلك منهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين " (١) قال ابن حزم وهذه روايته " الاثم من قرئش " جاءت مجى التواتر رواها أنس بن مالك وعبد الله بن عمر بن الخطاب ومعاوية وروى جابر بن عبد الله وجابر بن سمرة وعبد الله بن الصامت معناهما (٢) . قلت واكثر من هذا ما ذكره الحافظ ابن حجر حيث قال : " قد جمعت طرقه عن نحو أربعين صاحبيا لما بلغني أن بعض فضلا العصر ذكر أنه لم يرد الا عن أبي بكر الصديق " (٣) الى غير ذلك من الأحاديث للكثير في هذا الباب .

ثانيا : أما من الإجماع : فقد حكاه غير واحد من العلماء منهم :

النووي حيث قال في شرحه لحديث : الناس تبع لقرئش . الحديث من صحيح مسلم . " هذه الأحاديث وأشباهها دليل ظاهر على أن الخلافة مختصة

(١) رواه الامام أحمد في مسنده ١٨٣/٣ وقال الهيثمي رجاله مثقات انظر مجمع الزوائد ١٩٢/٥ وروى ابن أبي عاصم في السنة الشطر الاول منه وصححه الالباني انظر ٥٣١/٢ من كتاب السنة وقال ابن حجر وأخرجه الطبراني والطيالسي والبزار والمصنف في التاريخ - يعني البخاري - وأخرج النسائي وأبو يعلى نحوه وغيرهم (١١٤/١٣٠) من فتح الباري وسئل الامام أحمد عن هذا الحديث فقال : لا أعرفه الا ان ابن أبي ذئب قد حدث عنه معمر بن عبد الله بن مسعود عن مسائل الامام أحمد وقد صحح أحمد شاكرا هذا الاسناد في تخريج المسند : ٢٦٤٠ وصححه الالباني في صحيح الجامع الصغير ٢٧٥٥ (٢/٤٠٦) وانظر

زيادة تخريج في الروض النضير ١٨/٥ .

(٢) الفصل في الطل والأهواء والنحل ٨٩/٤

(٣) فتح الباري ٣٢/٧ .

عقريش لا يجوز عقد ها لأحد من غيرهم • وعلى هذا لنمقد الاجماع في زمن الصحابه والتابعين فمن بعدهم بالأحاديث الصحيحه" (١)

ومضهم للقاضي عياض فقد نقل عنه النووي قوله: " اشتراط كونه - أى الامام - قرشياً هو مذهب العلماء كافة ، قال : وقد احتج بمطبوكرهم رضى الله عنهما على الانصار يوم السقيفه فلم ينكره أحد ، قال القاضي : وقد عدها العلماء في مسائل الاجماع ، ولم ينقل عن احد من السلف فيها قول ولا فعل يخالف ما ذكرنا ، وكذلك من بعدهم في جميع الاعصار قال : ولا اعداد بقول النظام ومن وافقه من الخوارج وأهل البدع أنه يجوز كونه من غير قرشي ، ولا سخافة ضرار بن عمرو في قوله : ان غير القرشي من النبط وغيرهم يقدم على القرشي ليهوان ظلمه ان عرض منه أمر ، وهذا الذى قاله من باطل القول وزخرفه مع ما هو عليه من مخالفة اجماع المسلمين والله أعلم " (٢)

ومن حكى هذا الاجماع أيضا الماوردى (٣) والايحيى في المواقف (٤) وابن خلدون في المقدمة (٥) والغزالي في فضائح الباطنية (٦) وغيرهم •

ومن المحدثين الشيخ محمد رشيد رضا حيث قال : " أما الاجماع على اشتراط القرشيه فقد ثبت بالنقل والفعل ، رواه ثقات المحدثين • واستدل به المتكلمون وفقهاء مذاهب السنه كلهم • وجرى عليه العمل بتسليم

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ١٢ / ٢٠٠

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ١٢ / ٢٠٠

(٣) الاحكام السلطانيه ص ٦ •

(٤) ص ٣٩٨

(٥) ص ١٩٤

(٦) ص ١٨٠

الأنصار واذعانهم لبني قريش ، ثم اذعان السواد الأعظم من الأمة عـدـة قرون " (١) .

ولكن الحافظ ابن حجر يعترض على هذا الاجماع بقوله : " قلت : ويحتاج من نقل الاجماع الى تأويل ما جاء عن عمر من ذلك ، فقد أخرج أحمد عن عمر بسند رجاله ثقات أنه قال : " ان أدركني أجلي وقد مات ابو عبيده استخلفت معاذ بن جبل . . . الحديث " . ومعاذ بن جبل أنصاري لانـسـب له في قريش ، فيحتمل أن يقال : لعل الاجماع انمقد بعد عمر على اشتراط أن يكون الخليفة قرشياً ، أو تخيير اجتهاد عمر في ذلك والله أعلم " (٢) .

القاتلون بعدم اشتراط القرشية وأدلتهم =====

أول من قال بعدم اشتراط القرشية هم الخوان الذين خرجوا على علي رضي الله عنه " اذ جوزوا أن تكون الامامة في غير قريش وكل من نصبوه برأيهم وطاشر الناس على ما مثلوا له من العدل واجتناب الجور كان اماما " (٣) . وزعم ضرار بن عمرو - من شيوخ المعتزلة - أيضاً أن الامامة تصلح في غير قريش " حتى اذا اجتمع قرشي ونبطي قدمنا النبطي اذ هو أقل عددا وأضعف وسيلة فيمكننا خلعهم اذا خالف الشريعة " (٤) . قال الشهرستاني (والمعتزلة - أي جمهورهم - وان جوزوا الامامة في غير قرشي ، الا أنهم لا يجوزون تقديم النبطي على القرشي " (٥) .

- (١) الخلافة أو الامامة المعضى لرشيد رضا ص ١٩
- (٢) فتح الباري ١٣/١١٩ والواقع انه لا يرجع الى التأويل الا اذا صح الخبر في مخالفة عمر للاجماع ولكن هذا الاثر ضعيف لانقطاعه وسيأتي الكلام عليه قريباً ص ٢٤٣
- (٣) الملل والنحل ١/١١٦ .
- (٤) الملل والنحل للشهرستاني ج ١ ص ٩١
- (٥) الملل والنحل ١/٩١

وزعم الكمبي أن القرشي أولى بها من الذي يصلح لها من غير قریش ، فان خافوا الفقه جاز عقد ها لغيره " (١) .

ومن الأشاعرة امام الحرمين الجويني حيث مال الى عدم اشتراطه وزعم أنه من أخبار الآحاد ، وهو على مذهبه الباطل لا يحتج به في مثل هذه المسائل حيث قال : " وهذا مسلك لا أثره فان نقلة هذا الحديث معدودون لا يبلغون مبلغ عدد التواتر والذي يوضح الحق في ذلك : أنا لا نجد في أنفسنا ثلج الصدور واليقين المثبت بصدق هذا من فلسق في رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما لا نجد ذلك في شائر أخبار الآحاد ، فاذن لا يقتضي هذا الحديث العلم باشتراط النسب في الامامة (٢) وقال في كتابه (الارشاد) : (وهذا مما يخالف فيه بعض الناس ، وللاجمال فيه عندي مجال ، والله أعلم بالصواب) (٣) .

وقد اختلف قول أبي بكر الباقلاني ، فاشترط القرشيه في كتابه " الانصاف " فقال : (ويجب أن يعلم أن الامامة لا تصلح الا لمن تجتمع فيه شرائط منها : أن يكون قرشياً لقوله صلى الله عليه وسلم " الائمة من قریش ") (٤) ولم يشترطها في كتابه (التمهيد) حيث قال : (ان ظاهر الخبر لا يقضي بكونه قرشياً ، ولا العقول يوجب) (٥) .

-
- (١) أصول الدين ص ٢٢٥
 - (٢) غياث الأمم للجويني ص ١٦٣
 - (٣) الارشاد الى قواعد الادله في اصول الاعتقاد لابي المعالي الجويني ص ٤٢٢ ط ١٣٦٩ هـ ن : مكتبة الخانجي بمصر تحقيق : محمد يوسف موسي وعلي عبد المضع عبد الحميد .
 - (٤) الانصاف للباقلاني ص ٦٩
 - (٥) نقلا عن الاسناد عبد الوهاب عبد اللطيف في تعليقه على الصواعق المحرقة للمهيتي ص ٩ . ولم أقف على هذا الكلام في كتاب التمهيد لان النسخة الموجودة المتداوله الان من تحقيق جماعة من المستشرقين وقد حذفوا كتاب الامامة كاملاً . وقد نسب هذا لعموم الباقلاني الى هذا الكلام ابن خلدون ايضا انظر مقدمه ص ١٩٤ .

والى نفي اشتراط القرشيہ ذهب اکثر الكتاب المحدثين منهم: الشيخ محمد ابوزهره في كتابه " تاريخ المذاهب الاسلاميه " وذهب الى أن الأحاديث الواردة مجرد أخبار لا تفيد حكماً (١) ، ومنهم العقاد (٢) ، ومنهم د . علي حسني الخربوطلي في كتابه " الاسلام والخلافه " (٣) وتجراً على رمي الأحاديث المذكوره بالوضع ، ومنهم د . صلاح الدين د بوس في كتابه " الخليفه توليته وعزله " وذهب الى أن هذه الأحاديث (٤) مجرد أخبار ، ومنهم الاستاذ محمد المبارك رحمه الله وعفا عنه وأخبرها من باب السياسه الشرعيه المتغيره بتغير العوازل . (٥) .

واستدل من ذهب الى نفي اشتراط القرشيہ بما يلي :

=====

- (١) يقل الأنصار يوم السقيفه " منا أمير ومنكم أمير " (٦) قالوا : فلو لم يكن الأنصار يعرفون أنه يجوز أن يتولى الامامة غير قرشي لما قالوا ذلك .
- (٢) ومن أدلتهم أيضاً ما أخرجه البخارى في صحيحه من حديث أنس بن مالك رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اسمعوا وأطيعوا وان استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبه " (٧) فالحديث أوجب الطاعة لكل امام وان كان عبداً فدل على عدم اشتراط القرشيہ .

(١) ٩٠ / ١

(٢) الديمقراطيه فى الاسلام ص ٦٩ ط . رابعه ن : دار المعارف مصر .

(٣) ص ٤٢

(٤) ص ٢٧٠

(٥) نظام الاسلام فى الحكم والدوله ص ٧١

(٦) سبق تخريجه فى مبايعه ابي بكر ص ١٢ من فصل طرق الانعقاد الباب الاول

(٧) سبق تخريجه عند الحديث على اشتراط الحريه من هذا الفصل ص ٢٠٩ .

- (٣) واستدلوا أيضا بقول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه: "ان أدركني أجلى وأبو عبيدة حي استخلفته . . . فان أدركني أجلى وقدمت أبو عبيدة" استخلفت معاذ بن جبل " (١) والمعروف أن معاذ بن جبل أنصاري لانساب له في قريش (٢) ، فدل على الجواز . كما روى عنه رضي الله تعالى عنه انه قال : (لو أدركني أحد رجلين ، ثم جعلت هذا الأمر اليه لوثق به : سالم مولى أبي حذيفة ، وأبو عبيدة بن الجراح) (٣) .
- (٤) كما استتجوا من قول أبي بكر رضي الله تعالى عنه : (ان العرب لاتدين الا لهذا الحي من قريش . . .) أن هذا تحليل لطاعة العرب لهم فاذا تغير الحال تغير موضع الاختيار .
- (٥) ومنهم من قال : ان هذه الأحاديث التي يستدل بها أهل السنة انما هي على سبيل الاخبار ، وليس فيها أمر يجب امتثاله ، ذهب الى ذلك بعض الكتاب المحدثين كالشيخ محمد أبي زهرة (٤) ود . صلاح الدين دبوس (٥) وغيرهم .
- (٦) واستدلوا على ذلك أيضا بقوله تعالى : (ان أكرمكم عند الله أتقاكم) (٦) فجعل الأفضلية والاكرام بالتقوى لا بالمعايير الاخرى كالنسب ونحوه ، بل وردت أحاديث تحذر من التفاضل بالنسب والأحساب وتنتهي عن المعصية الجاهلية منها :
-
- (١) رواه أحمد في مسنده (١٨/١) وقال عنه الحافظ ابن حجر: رجاله ثقات (فتح الباري ١١٩/١٣) لكن في اسناده انقطاع لان شريح بن عبيد تابعي متأخر لم يدرك عمر وكذلك راشد بن سعد الحمصي لم يدرك عمر فالحديث ضعيف لانقطاع انظر المسند تحقيق أحمد شاكر ح : ١٠٨ (٢٠١/١) .
- (٢) انظر الاصابه لابن حجر ٢١٩/٩
- (٣) المسند (٢٠/١) وصحح الاستاذ احمد شاكر اسناده ح : ١٢٩ (١١٢/١) .
- (٤) تاريخ المذاهب الاسلاميه ٩٠/١
- (٥) الخليفة توليته وعزله ٧٠ ص ٩٧٠
- (٦) سورة الحجرات آية ١٣

١ - قوله صلى الله عليه وسلم : (أخرج من أمتي من أمر الجاهلية لا يتركونهن
الفخر بالأحساب • والطعن في الأنساب هو النباحه هو الاستسقاء
بالنجوم) (١) •

٢ - ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : (ان الله يأذنبكم عنبة (٢)
الجاهلية وفخرها بالآباء : الناس رجالان • مؤمن تقي • وفاجر
شقي • أنتم بنو آدم وآدم من تراب • ليدعن رجال فخرهم بأقوام
انما هم فحم من فحم جهنم • أو ليكونن أهون على الله من
الجمالان التي تدفع بأنفها النتن) (٣) •

مناقشة هذه الأدلة

=====

(١) أما استدلالهم بقول الأنصار " منا أمير ومنكم أمير " فواضح البطلان وذلك
لرجوعهم رضي الله عنهم عن هذا القول في تلك اللحظة بعد أن سمعوا النص
الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم الذي رواه أبو بكر رضي الله تعالى عنه

(١) رواه البخاري في ك : مناقب الانصار ، ب : القسامه في الجاهليه (فتح
البارى ١٥٦/٦) ورواه مسلم واللفظه في الجائز ب : التشديد فى
النباحه ح / ٩٣٤ (٢ / ٦٤٤) •

(٢) عيبة الجاهلية : بضم العين المهملة وكسر الموحدة المشددة وفتح المشاء
التحتية المشددة : أى فخرها وتكبرها قال الخطابي : العيبة الكبر والنخوة
يريد بهذا القول ما كان عليه أهل الجاهلية من التفاخر بالانساب والتباهى
بها وأصله مهموز من العيب وهو الثقل وفيه لغة أخرى وهى العيبة (بالكسر
انظر) غريب الحديث للخطابي ١٩٠/١ ط • مركز البحث العلمى بجامعة ام القرى
١٤٠٢ هـ •

(٣) عرواه ابو داود فى سننه له : الادب ع ب : التفاخر بالاحساب (٢١ / ١٤) عون
المعبود وأخرج نحوه الترمذى فى ك : المناقب • ب : فضل الشام واليمن
(٥ / ٧٣٥) وقال : حسن غريب • وسبق تخريجه ص ٨٤ من فصل مقاصد الامامه

في قوله : ولقد علمت يا سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : وأنت قاعد : قريش ولاية هذا الأمر قَبْرُ النَّاسِ تَبِعَ لِبَرِّهِمْ وفاجرهم تبع لفاجرهم فقال له سعد : صدقت نحن الزرارة وأنتم الامراء (١) فيحتل أنهم قالوا هذا القول قبل أن يعرفوا النص الذي يثبت الخلافة في قريش ولهذا رجعوا الى رشد هم لما عرفوا الحقيقة .

(٢) أما استدلالهم بأحاديث الأمر بالطاعة وإن كان عبدا حبشيا فقد سبق الجواب عليها مفصلا (٢) وأن المراد اما امامة المتغلب أو الامارة الصفري على بعض الولايات أو لأجل المبالغة في الأمر بالطاعة وَضَرَبَهُ مَثَلًا .

(٣) أما استدلالهم بقول عمر في ارادته استخلاف معاذ بن جبل الأنصاري رضي الله تعالى عنه فهذا لم يتم وإنما رشح عمر ستة قرشيين اختارهم وقال : - (ليختاروا أحدهم) وأيضا لو ثبت ذلك فإن النص مقدم على قول الصحابي وإن بلغ من الفضل ما بلغ ولعله اجتهد من عمر رضي الله تعالى عنه ثم تراجع عنه الى النص وقد أجاب الحافظ في الفتح (٣) على هذا الاحتراض باحتمالين هما : -

أ - أما أن يكون الاجتماع انعقد بعد عمر على اشتراط أن يكون الخليفة قرشيا .

ب - وأما أن يكون قد تغير اجتهد عمر في ذلك .

(١) رواء احمد (٥/١) وسبق تخريجه في طرق الانعقاد ص ١١٣

(٢) انظر الجواب على هذا الحديث مفصلا ص ٩٠-٩١ من هذا الفصل عند الحديث على اشتراط القرشية ففيه ما يغني عن الاعادة .

(٣) فتح الباري ١١٩/١٣

قلت : وأما أن يريد من قوله ذلك الولاية الصغرى ، أى على أحد الأقاليم ، وهذا لا يشترط فيه النسب اتفاقا . هذا على افتراض صحة الحديث والا فقد سبق أن بينا ضعفه لانقطاع سنده فلا يصلح للاحتجاج به .

أما الحديث الثانى والذى فيه ذكر سالم مولى أبي حذيفة وأبي عبيد . فيحتمل إرادة التولية الصغرى أيضا ، أو أنه يعتبر قرشيا لأن أبا حذيفة القرشي (١) قد تبناه وهو مولى له ، ومولى القوم منهم ، وقد أرضعته زوجته - وهو كبير - بعد تحريم التبني فأصبح ابنا له وقصة أرضاعه مشهورة وهي فى صحيح مسلم وغيره ، قال ابن عبد البر : (وهو يعدُّ فى قرشي لما ذكرنا) (٢) ويقصد قوله (لأنه لما اعتقته مولاته زوج أبى حذيفة تولى أبا حذيفة وتبناه أبو حذيفة ولذلك عُدَّ فى المهاجرين) (٣) أما أبو عبيد . فقرشي باتفاق (٤) .

(٤) أما استدلالهم بقول أبى بكر : (ان العرب لاتدين الا لهذا الحى من قرش) . وقولهم بأن هذا تعليل لطاعة العرب لهم ، فإذا تغير الحال تغير موضع الاختيار هكذا علومه وهو تعليل بعيد لأنه ظاهر فى أحقية قرش بالخلافة فهو بحق دليل على اشتراط القرشية لا على نفيها ، والنصوص التى ذكرت استدلال أبى بكر بمينة لهذا الظاهر ، وهذا ما فهمه الصحابة رضوان الله تعالى عليهم ، بدليل تسليمهم بالطاعة لأبى بكر رضى الله عنه حينما بين لهم هذا الدليل . . . والله أعلم .

(١) الاصابه ٨١ / ١١

(٢) ، (٣) الاستيعاب لابن عبد البر - على هامش الاصابه لابن حجر ١٠١ / ٤

(٤) الاصابه ٢٨٥ / ٥

(٥) وأما من قال بأنها على سبيل الاخبار وليس فيها أمر فمردود لأنها أمر في صيغة الخبر . وقد وردت بعض الأحاديث بالأمر الصريح كقوله صلى الله عليه وسلم : قدموا قرشاً ولا تقدموها * (١) فهذا أمر منه صلى الله عليه وسلم بذلك .

كما أنه لو كان اخبار من النبي صلى الله عليه وسلم لتحقق الخبر وهو أنه لن يتولّى الخلافة الا قرشي لأن خبر الصادق لا بد أن يتحقق ، لكن الواقع غير ذلك فقد تولّى الخلافة غير القرشيين منهم من يدعى كذا بأنه قرشي كالعبيديين الذين تسموا بالفاطميين ، (٢) ومنهم من لم يدع ذلك كسلاطين الدولة العثمانية قال ابن حزم : (هذان الخبران - يقصد حديث ابن عمر ومعاوية السابق ذكرهما - وان كانا بلفظ الخبر فهما أمر صحيح مؤكّد اذ لو جاز أن يوجد الامر في غير قرش لكان تكديماً لخبر النبي صلى الله عليه وسلم وهذا كفر من أجازة) (٣) .

(٦) وأما ما قالوه من أن الاسلام نهى عن المصيبة وأن تسود طائفة معينة على سائر المسلمين وأنه جاء بالمساواة بين المسلمين جميعاً لا فرق بين عربي ولا عجمي الا بالتقوى الخ) نقول ان الاسلام باشتراطه أن يكون الامام قرشياً لم يكن بذلك داعياً الى المصيبة القلبية التي نهى عنها في أكثر من موقع فان الامام في نظر الاسلام ليس له أي مزية على سائر أفراد الأمة ولا لأسرته أو نبي حق زائد على غيرهم . فالامام وغيره من أفراد المسلمين سواء في نظر الاسلام ، بل هو محتمل من التبعات والمسؤوليات ما لا يجعله من أشد الناس حملاً وأثقلهم حساباً يوم القيامة .

(١) أخرجه البيهقي وعبد الطبراني مثله انظر فتح الباري ١١٨/١٣ ورواه ابن أبي عاصم في السنة ٢٣٧/٢ وصححه الالباني انظر (إرواء الغليل ج : ٥١٤ (٢/٢٩٥)

(٢) انظر لكشف كذبهم وتبين أصلهم تاريخ السيوطي ص ٤

(٣) المحلى لابن حزم ٥٠٣/١٠

هذا وليس معنى أن الاسلام نهى عن المصيبة أن الناس لا تفاضل بينهم بل التفاضل بين الخلق في الدنيا من صميم الفطرة ووردت أدلة شرعية على ذلك • فجمهور العلماء (١) على أن جنس العرب خير من غيرهم • كما أن جنس قريش خير من غيرهم • وقد ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه سئل أي الناس أكرم ؟ فقال أتقاهم فقالوا ليس عن هذا نسألك • فقال : فيوسف نبي الله ابن يعقوب نبي الله ابن اسحاق نبي الله ابن ابراهيم خليل الله • قالوا ليس عن هذا نسألك • قال أفمن معادن العرب تسألوني ؟ خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا فقهوا • وفي روايه : " الناس معادن كمعادن الذهب والفضة خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا فقهوا " (٢) • قال شيخ الاسلام ابن تيميه : " ذهبت طائفة الى عدم التفضيل بين الأجناس وهذا قول طائفة من أهل الكلام كالقاضي ابي بكر ابن الطيب وغيره • • • • • وهذا القول يقال له مذهب الشمويه وهو قول ضعيف من أقوال أهل البدع " (٣) • وقال (لكن تفضيل الجملة على الجملة لا يستلزم أن يكون كل فرد أفضل من كل فرد فان في غير العرب خلق كثير خير من أكرم العرب • وفي غير قريش من المهاجرين والأنصار خير من أكرم قريش • • • • • قال : (والمقصود انه أرسل - صلى الله عليه وسلم - الى جميع الثقلين للانس والجن فلم يخص العرب دون غيرهم من الأئمة بأحكام شرعية • ولكن خص قريشا بأن الامامة فيهم • وخص بني هاشم بتحريم الزكاة عليهم • وذلك

(١) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيميه ٢٩/١٩

(٢) متفق عليه رواه البخارى في كتاب الانبياء باب قول الله تعالى (واتخذ الله

ابراهيم خليلًا) (٣٨٧/٦ من الفتح) ورواه مسلم في كتاب الفضائل ب: من

فضائل يوسف عليه السلام حديث رقم ١٣٧٨ (٤/١٨٤٦) •

(٣) منهاج السنة ٢/٢٦٠

لأن جسر قريش لما كانوا أفضل ، وجب أن تكون الإمامة في أفضل الأجاس مع الامكان وليست الإمامة أمرا شاملا وانما يتولاها واحد من الناس " (١) .
وقال شيخ الاسلام : (واذا فرضنا اثنين أحدهما أبوه نبي والآخر أبوه كافر
وتساويا في التقوى والطاعة من كل وجه كانت درجاتهما في الجنة سوا ،
ولكن أحكام الدنيا بخلاف ذلك في الإمامة والزوجة والشرف وتحريم الصدقة
ونحو ذلك . . .) قال (والخير في الأشراف أكثر منه في الأطراف) (٢) .

أما نفس ترتيب الثواب والعقاب على القرابة ، ومدح الله عز وجل
للشخص الممين وكرامته عند الله وفضله فهذا لا يؤثر فيه النسب ، وانما
المؤثر الوحيد هو التقوى والعمل الصالح كما قال عز وجل (ان أكرمكم
عند الله أتقاكم) (٣) .

وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة في فضل قريش
على سائر القبائل (٤) منها قوله صلى الله عليه وسلم ان الله اصطفى
كانة من بني اسماعيل واصطفى قريشا من كانه واصطفى بني هاشم من قريش
 واصطفاني من بني هاشم (٥) . فالحاصل ان هناك من الكفى فضيلة
الانساب مطلقا ، وهناك من يفضل الانسان بنسبه على من هو أعظم منه في
الايمان والتقوى فضلا عن هو مثله . قال ابن تيميه : (فكل القولين خطأ .
وهما متقابلان ، بل الفضيلة بالنسبة فضيلة جملة وفضيلة لأجل المظنة والسبب ،
والفضيلة بالايمان والتقوى فضيلة تعيين وتحقيق وغاية .

-
- (١) مجموع الفتاوى ٣٠ / ١٩ وانظر قريبا منه منهاج السنه ٢٦٠ / ٢
(٢) المنتقى من منهاج الاعتدال للذهبي ص ٥٣٠
(٣) سورة العجرات آية ١٣
(٤) من شاء الاستزاد فليرجع الى كتاب السنه لابي ابن عاصم ٢٣٢ / ٢
(٥) رواه مسلم والترمذي وأحمد وغيرهم وسبق تخريجه ص ٤٤٤ من هذا الفصل .

فالاول يفضل به لانه سبب وعالمة * ولان الجملة افضل من جملة تساويها
في العدد * والثاني يفضل به لانه الحقيقة والغاية ولان كل من كان اتقى
كان اكرم عند الله والثواب من الله يقع على هذا لان الحقيقة قد وجدت
فلم يعلق الحكم بالمظن (١) .

فالمقصود ان اشتراط القرشي في الامام ليس له علاقة بالمصيبة القبليه
التي نهى الاسلام عنها البته . كما ان النسب في حد ذاته في اصل
الشرعية لا قيمة له ذاته وانما هو صفة كمال .

هذا واهل السنة لم يقصروها على نوع بعينه من قرشي وانما كان من
انتسب الى قرشي جازت له الامامة اذا توفرت شروطها الاخرى وهناك من
المبتدعة من قصرها على فرع معين فقصرها بعضهم على بني هاشم وهؤلاء
انقسموا الى قسمين :-

- ١ - الراوندي (٢) : وهؤلاء يرون انها يجب ان تكون في العباس بن
عبد المطلب وولده الى ان ينتهوا بها الى ابي جعفر المنصور .
- ٢ - الرافضة : وهؤلاء يرون انها تكون في علي رضي الله عنه . ثم
في ولده من بعده ثم اختلفوا بعد ذلك الى مذاهب شتى :

فزعمت الزيدية منهم انها لا تكون الا في ولد علي رضي الله عنه
ومن خرج من ولد الحسن او الحسين شاهراً سيفه وفيه الات الامامه
فهو الامام وزعمت الامامية انها في واحد مخصوص من اولاد علي رضي الله عنه
وهو محمد بن الحسن العسكري الامام الثاني عشر الذي ينتظرونه حيث قالوا ان
الامامة في علي ثم الحسن ثم الحسين ثم تسلسلت في ابنائهم الى محمد بن الحسن
العسكري (المنتظر) وقال بعض الفلاة من الروافض ان الامامة في الاصل في علي وولده

(١) منهاج السنة ٢/٢٦١ .
(٢) هم اتباع ابي هريرة الراوندي من فرقة الكيسانية انظر المقالات ١/ ٩٦
واعقادات فرق المسلمين والمشرىين للرازي ص ٩٥ ط . جديد ١٣٩٨ هـ
ن . مكتبه الكليات الازهرية .

ثم أخرجوها الى جماعة من غير قريش لما بدعواهم وصية بعض الأئمة عليه السلام
 واما بدعواهم بتناسخ الأرواح من الامام الى من يزعمون أن الامامة انتقلت
 اليه كالبيان في دعواها انتقال روح . الاله من أبي هاشم بن محمد
 ابن الحنفية الى بيان وكدعوى من ادعى أن الروح انتقلت الى الخطاب
 الأسدى وكدعوى المنصوريه نبوة أبي منصور المجلى وامامته (١) .

تقييد سلطتهم والتعهد بخروج الأمر عنهم :
 =====

هذا ومع ذلك فلم ترد هذه السلطة مطلقه وانما هي مقيدة باقامة الدين
 وتوعدهم بخروج الأمر عنهم اذا لم يراعوا حقوقها ، فقد جاءت الاحاديث المشيروه
 الى ذلك على ثلاثة أنحاء :-

أولا : وعهدهم باللحن اذا لم يحافظوا على الأمور به كما في حديث : " الأئمة
 من قريش ما فعلوا ثلاثا ما ان استرحموا رحموا ، وان عاهدوا وفوا ، وان حكموا
 عدلوا ، فمن لم يفعل ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين " (٢)
 قال ابن حجر (وليس في هذا ما يقتضي خروج الامر عنهم) (٣) .

الثاني : وعهدهم بأن يسلط الله عليهم من يبالغ في أئمتهم فعند أحمد وأبي يعلى
 من حديث ابن مسعود يرفعه : (يا معشر قريش انكم أهل هذا الأمر

(١) انظر أصول الدين ص ٢٢٥

(٢) رواه أحمد وغيره وسبق تخريجه ص ٢٣ من هذا الفصل .

(٣) فتح الباري ١١٦/١٣

ما لم تعصوا الله ، فاذا عصيتموه بعث الله عليكم من يلاحكم كما يلحق هذنا
القضيب لقضيب في يده ، ثم لحي القضيب فاذا هو لبيض يصلد (١) وليس
في هذا تصريح بخروج الأمر عنهم أيضا وإن كان فيه اشعار به .

الثالث : الاذن في القيام عليهم وقتالهم (٢) والايذان بخروج الأمر عنهم ، كما أخرج
الطيالسي والطبراني من حديث ثوبان يرفعه (استقيموا لقريش ما استقاموا
لكم ، فإن لم يستقيموا فضعوا سيوفكم على عواتقكم فأبيدوا خضراءهم ، فإن لم
تفعلوا فكونوا زراعين أشقياء) (٣) قال الحافظ ابن حجر : " ويؤخذ من

(١) رواه أحمد في مسنده (٤٥٨/٤) وأبو يعلى وغيرهما قال غه الهيثمي : رواه
أحمد وأبو يعلى والطبراني في الأوسط ورجال أحمد رجال الصحيح ورجال
أبي يعلى ثقات مجمع الزوائد (١٩٢/٥) قال الحافظ ابن حجر : ورجاله
ثقات إلا أنه من رواية عبيد الله بن عبد الله بن حبه بن مسعود عن عم أبيه
عبد الله بن مسعود ولم يدركه ، قال وله شاهد من مرسل عطاء بن يسار
أخرجه الشافعي والبيهقي من طريقه بسند صحيح إلى عطاء ولفظه (قال
لقريش انتم أولى الناس بهذا الأمر ما كنتم على الحق إلا أن تعدلوا غه فتلحون
كما تلحق هذه الجريدة انظر فتح الباري (١١٤/١٣) والحديث صحيحه
أحمد شاكر في تخريجه للمسند ح : ٤٣٨٠ (٢٢٩/٦) .

(٢) ليس على إطلاقه وسيأتي تفصيل لهذه المسألة إن شاء الله .

(٣) قال الهيثمي : رواه الطبراني في الصغير والأوسط ورجال الصغير ثقات [مجمع
الزوائد ٩٥/٥] وقال الإمام أحمد : (حديث الأعشى عن سالم بن أبي الجعد
عن ثوبان : أطيعوا قريش . . (ليس بصحيح) سالم بن أبي الجعد لم يلق ثوبان)
المسند من مسائل الإمام أحمد ورقه ٨ وينحوه قال الحافظ ابن حجر ثم قال
وله شاهد في الطبراني من حديث النعمان بن بشير بمعناه (فتح الباري ١١٦/١٣)
فالحديث وإن كان رجاله ثقات إلا أنه ضعيف لانقطاعه . وقد طعن الإمام أحمد
في مثله فقال : الذي يروى من الأحاديث خلاف حديث ثوبان ، وما أورد ما وجهه ؟
(المسند من مسائل الإمام أحمد ورقة ٨) .

وروى عن أم هانئ مثله قال غه الإمام أحمد ليس بصحيح هو منكره نفس المرجع .

من بقية الاحاديث أن خروجه عنهم انما يقع بعد ايقاع ما هددوا به من
اللعن أولا وهو الموجب للخذلان وفساد التدبير وقد وقع . . . ثم الشهيد
بتسليط من يؤذيهم عليه ووجد ذلك . . . ثم طرأ عليهم طائفة بعد طائفة
حتى انتزع الامر منهم في جميع الأقطار ولم يبق للخليفة الا مجرد الاسم فسي
بعض الأمصار (١) أما اليوم فلم يبق اسم ولا جسم الا رسوم في طيات الكتب
وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم .

هل يجوز خلق قریش من هو صالح للامامة ؟
=====

وعلى هذا التساؤل يجيب القاضي ابو يعلى بقوله " لا يجوز خلق قریش
من يصلح للامامة خلافا للجبائي (٢) في قوله : يجوز واذا خطوا جاز نصب امام من
غيرهم يستوفي الحقوق ويقم الحدود ، والدلالة عليه أنه قد ورد الشرح بالامامة في قریش
فلو خلت قریش من يصلح للامامة كان فيه تكليف نصبه اماما مع عدم القدرة ولا يجوز
هذا (٣) .

قلت ويدل عليه أيضا حديث ابن عمر المتقدم (لا يزال هذا الأمر في
قریش ما بقى من الناس اثنان) (٤) . وهذا وان لم يرد حقيقه العدد وانما يدل على

(١) فتح الباری ١٣ / ١١٧

(٢) انظر المفنى في ابواب التوحيد والمعدل للقاضي عبد الجبار المعتزلى
٢٣٩ / ٢٠ القسم الاول . قلت : وعليه اكثر المعتزله كما يذكر ابن ابي الحديد
ذلك بقوله : " وقال اكثر اصحابنا معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم
" الاثم من قریش " ان القرشيه شرط اذا وجد في قریش من يصلح للامامة
فان لم يكن فيها فليست القرشيه شرطا " فيها " (شرح نهج البلاغه ٩ / ٨٧)

(٣) المعتمد في أصول الدين ص ٢٤١

(٤) رواه البخارى وغيره . وسبق تخريجه ص ٣٧ لكن هذا الفصل . وهذا لفظ مسلم ، أما البخارى
فلفظه (ما بقى منهم اثنان)

بقاء الوجوب الى قيام الساعة ولا يمكن أن يوجب الشرع شيئا لا وجود له يدل عليه أيضا
حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
" قريش ولا ة الناس في الخير والشر الى يوم القيامة " (١) .

ويستدل به أيضا على عدم وقوع ما فرضه الفقهاء من الشافعية وغيرهم انه اذا
لم يوجد قرشي يستخلف كاني فان لم يوجد فمن بنى اسماعيل فان لم يوجد منهم
أحد مستجمع الشروط فمجمي وفي وجه جرهي والا فمن ولد اسحاق (٢) قال
ابن حجر : " قالوا ولما فرض الفقهاء ذلك على عادتهم في ذكر ما يمكن أن يقع عقلا
وان كان لا يقع عادة أو شرطا " (٣) .

الحكمة من اشتراط القرشية

=====

من المسلم به أن كل تشريع من الله سبحانه وتعالى لابد له من حكمة ومقصد
شريف . علمه من علمه وجهله من جهله . ونحن لسنا مطالبين بمعرفة حكمة كل تشريع
يرد، بل مطالبون بالتحقق من صحة هذا التشريع ثم تنفيذه في واقع الحياة العملية
سواء اتضحت لنا حكمته أم لا . ومن هذا القبيل اشتراط القرشية في الامام .

(١) رواه الترمذى وقال حديث حسن صحيح غريب ك : القن ب : ما جاء أن الخلفاء
من قريش الى أن تقوم الساعة (٥٠٣/٤) ونحوه عند مسلم عن عبد الله بن مسعود
لا يزال هذا الامر في قريش ما بقى منهم اثنان (ك الاماره ب : الناس تبع لقريش
ج : ١٨٢٠ (٣/١٤٥٢) .

(٢) انظر على سبيل المثال نهاية المحتاج ٤٠٩/٧

(٣) فتح الباري ١١٩/١٣

رأى ابن خلدون :
=====

وقلنا حاول بعض العلماء الاهتداء الى هذه الحكمة والتعرف عليها عوسن
أشهر أولئك ابن خلدون حيث قال في مقدمته : " ان الأحكام الشرعية كلها لا بد لها من
مقاصد وحكم تشتمل عليها وتشرع لأجلها ، ونحن اذا بحثنا عن الحكمة في اشتراط النسب
القرشي ومقصد الشارع منه لم يقتصر فيه على التبرك بوصلة النبي صلى الله عليه وسلم
كما هو في المشهور ، وان كانت تلك الموصلة موجودة ، والتبرك بها حاصل لكن التبرك ليس
من المقاصد الشرعية كما علمت ، فلا بد ان من المصلحة في اشتراط النسب وهي
المقصود من مشروعيتها ، وان سبرنا وقسنا لم نجد الا اعتبار العصبية التي تكون بها
الحماية والمطالبة ويرتفع الخلاف والفرقة بوجودها لصاحب المنصب لتسكن اليه المطمئنة
وأهلها وينتظم حبل اللفة فيها وذلك أن قرشا كانوا عصبية مضر وأصلهم وأهل الغلب
فيهم وكان لهم على سائر مضر العزة بالكره والعصبية والشرف فكان سائر العرب يعترفون
لهم بذلك ويستكينون لغلبهم ، فلو جعل الأمر في سواهم لتوقع اخراق الكلمة
والشارع يحذر من ذلك حريص على اتفاقهم ورفع التنازع والشتات بينهم لتحصل للحمية
والعصبية وتحسن الحماية بخلاف ما اذا كان الأمر في (غير) (١) قرش لأنهم
قادرون على سوق الناس بعضا الغلب الى ما يراود منهم فلا يخشي من أحد من خلاف
عليهم ولا فرقة ، لأنهم كقيلون حينئذ بدفعها وضع الناس منها فاشتراط نسبهم القرشي
في هذا المنصب وهم أهل العصبية القوية ليكون أبلغ في انتظام المطمئنة واتفاق الكلمة (٢) (٣)
قال : " فاذا ثبت أن اشتراط القرشية انما هو لدفع التنازع بما كان لهم من العصبية
والغلب ، وعلمنا أن الشارع لا يخص الأحكام بجيل ولا عصر ولا أمة معينة علمنا أن ذلك
انما هو من الكفاية فرددناه اليها وطردنا العلة المشتبهة على المقصود من القرشية وهي
وجود العصبية فاشتراطنا في القائم بأمور المسلمين أن يكون من قوم أولي عصبية قوية
غالبه على من معها " (٣) .

-
- (١) ساقط من الأصل
(٢) مقدمة ابن خلدون ص ١٩٥
(٣) نفس المرجع ص ١٩٦

هذا هو كلام ابن خلدون في الحكمة «ولنت تلاحظ أنه جعل معارضة الشرط هو العصبيه فان وجدت وجد الشرط وان عدت عدم فاذا لم تكن لقريش عصبيه فعلى رأيه لا يلزم أن تكون الامامة فيهم » بل يجب أن تكون في الأقوى عصبيه في ذلك العصر وان كان من غير قريش (١) .

لكن عند استقراء النصوص لانجد أنها تدل على ذلك ، فالتشريع الاسلامي جاء تشريعا للحياة من أول النبوه المحمديه الى قيام الساعه فهو غير خاص بزمان معين أو مكان محدد . ولو كان المراد العصبيه لنص عليها النبي صلى الله عليه وسلم أو للزم أن تكون العصبيه دائما لقريش لأن النصوص نصت على قريش بالذات ، وهذا ما لا يقبل به أحد وخلاف الواقع فدل على بطلان ذلك . وكذلك لو كانت العلم هي العصبيه فقط لكانت الخلافه بعد النبي صلى الله عليه وسلم في أقوى بيوت قريش عصبيه . والواقع يخالف ذلك فالخليفه بعد النبي صلى الله عليه وسلم هو أبو بكر الصديق باجماع أهل السنه ، وهو من تيسم وليست بأقوى بطون قريش (٢) في ذلك العصر . ولا بأكثرهم عصبيه بل كانت بنو هاشم أقوى منهم شوكة وأكثر عصبيه ، ولم تكن الخلافه الاولى فيهم . فدل على أن المقصود ليس هو العصبيه . . . والله أعلم .

رأى ولي الله الدهلوى :

=====

ومن حاول التماس الحكمة أيضا شاء ولي الله الدهلوى حيث قال : « والسبب

المقتضي لهذا — أى اشتراط النسب القرشي في الامامه — أن الحق الذى أظهره

(١) ومن ذهب هذا المذهب من للكتاب المحدثين . محمد ضياء الدين الرئيسى

في كتابه النظريات السياسيه الاسلاميه ص ٣٠٢ ود محمد فاروق النبهان فى

كتابه نظام الحكم فى الاسلام ص ٤٧٠ ود محمد فؤاد النادى فى كتابه طرق

اختيار الخليفه ص ١٠٧ ومؤلفو الخلافه وسلطه الامه ص ٢٣ تعريب عبدالغنى

سنى . واليه ذهب الشيخ عبدالوهاب خلاف فى السياسه الشرعيه ص ٦ .

واستحسنه الاستاذ محمد يوسف موسى نظام الحكم فى الاسلام ص ٦٩

(٢) رئاسة الدوله فى الفقه الاسلامي ص ١٦٣

الله على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم انما جاء بلسان قريش وفي عاداتهم وكان اكبر ما تمين من المقادير والحدود ما هو عندهم ، وكان المعد لكثير من الأحكام ما هو فيهم ، فهم أقوى به وأكبر الناس تمسكا بذلك ، وأيضا فان قريشا قوم النبي صلى الله عليه وسلم وحزبه ولا فخر لهم الا بعلو دين محمد صلى الله عليه وسلم وقد اجتمع فيهم حمية دينية وحمية نسبية فكانوا مظنة القيام بالشرائع والتمسك بها ، و وأيضا فانه يجب أن يكون الخليفة ممن لا يستنكف الناس عن طاعته ، ولجلالة نسبه وحسبه ، فان من لا نسب له يراه الناس حقيرا ذليلا ، وأن يكون ممن عرف منهم الرئاسات والشرف ، وما رس قومه جميع الرجال ونصب القتال ، وأن يكون قومه أقويا ، يحمونه وينصرونه ويبدلون دونه الأنفس ولم تجتمع هذه الأمور الا في قريش ، لا سيما بعدما بعث النبي صلى الله عليه وسلم نبيه به أمر قريش (١) .

رأى محمد رشيد رضا :
=====

وقريب من هذا ما ذهب اليه الشيخ محمد رشيد رضا في مجال التماسه لهذه الحكمة حيث يقول : " ان الله تعالى ختم دينه وأكمله بكتابه الحكيم الذي أنزله قرآنا عربيا و " حكما عربيا " على خاتم رسله العربي القرشي ، واقتضت حكمته أن يكون نشره في مشارق الأرض ومغاربها بدعوة قريش وزعامتهم وقوة العرب وحماية هذه الدعوة به بسبب قوتهم ، وكل من دخل في الاسلام من الأعاجم وكان له عمل صالح فيه كان تابعا لهم متلقيا عنهم على مساواة الشرع في أحكامه بينهم ، ونبوغ كثير من مواليتهم الذين استعربوا لهم ، وكانت قريش في جملة بطونهم اكمل العرب خلقا وأخلاقا وفصاحة وذكاء وفهما وقوة عارضة كما كانت أصرح نسبا في سلالة اسماعيل وأشرف تاريخا في العرب بفضلهم وفواضلها وخدمتها لبيت الله تعالى فكان مجموع هذه المزايا التي كملت بالاسلام مؤهلا لها

(١) حجة الله البالغة لشيخ ولي الله الدهلوي ٢/ ٢٣٧ ن : دار الكتب الحديثية

لا اجتماع كلمة العرب عليها ثم كلمة من محمد خل في الاسلام من شعوب المعجم بالأولي
ولا سيما بعد النص من الرسل صلى الله عليه وسلم واجماع الصحابة عليه
ثم يقول : " فحكمة جعله صلوات الله وسلامه عليه خلافة نبوته فيها وسيه أمران :-

(١) كثرة المزايا التي تنتشر بها الدعوة وتكون بحسب طباع البشر سببا لجمع الكلمة

وضع المعارضه والمزاحمه أو ضعفها وكذلك كان .

(٢) أن تكون اقامة الاسلام متسلسله في سلاسل أول من تلقاها ودعا اليها ونشرها

حتى لا ينقطع اتصال سيرها المعنوى والتاريخى (١)

وهكذا يلاحظ أن كلا من الد هلوى ورشيد رضا يرى الحكمة من اشتراط القرشيه

لما لهذه القبيله من المنزلة والفضل والمكانه ، قد يكون هذا هو السبب وقد يكون غيره
على أننا لا نسلم بجميع هذه النقاط الجزئيه التى ذكرها ، وعلى سبيل المثال قول
الد هلوى : " الحق الذى أظهره الله على لسان نبيه انما جاء بلسان قريش وقسي
عادتهم " فهذا ليس بصحيح فأكثر عاداتهم حاربها الاسلام وحرّمها ولم يقبّر
من عاداتهم الا القليل جدا والتي تتلاءم وما جاء به الاسلام كأكرام الضيف ونحوه بعد
أن صيغها الاسلام . فلا يجوز أن نقول ان الاسلام جاء بمادات قريش .

ونحوها فى كلام الاستاذ محمد رشيد رضا رحمه الله فى عده خدمه قريش
لبيت الله الحرام من المزايا والفضائل فهذه لا ترفع منزلتهم على الذين آمنوا بالله
واليوم الآخر بنص القرآن : " أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن
بالله واليوم الآخر ١٠٠ الايه " (٢) وان كان لهذه الخدمه منزلة عند العرب وفضيلة لقريش
على غيرها وعمارة المساجد من أفضل الثريات عند الله لكنها لا تمنع صاحبها اذا دخلت
من الايمان " انما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر ١٠٠ الايه " (٣)

(١) الخلافه أو الامامة العظمى ص ١٢

(٢) سورة التوبة آية ١٩

(٣) سورة التوبة آية ١٨

وكذلك قوله : " واقتضت حكمته أن يكون نشره في مشارق الارض ومغاربها بدعوة قريش وزعامتهم " . فهذا غير مسلم به لأن الدعوة أول ما انتشرت كانت بمساهمة جميع المسلمين من قريش ومن الانصار ومن القبائل العربية الأخرى بل ومن الأعاجم أيضا فكان كل فرد يأتي فيسلم ويتعلم أمور الدين ينقلب الى قبيلته داعيا الى الله فيؤمن على يديه الخلق الكثير وقد تؤمن القبيلة بأكملها بسبب هذا الداعية فينضمون الى جند الله ناشرين لهذا الدين وداعين له وبذلك انتشرت الدعوة في مشارق الارض ومغاربها ، وكانوا تحت قيادات مختلفة قرشية وغير قرشية .

وكذلك اعتباره كونها في سلسلة واحدة متصلة من الأسباب التي خصت قريش بالامامة فهذا أيضا غير مسلم لانه قد يفهم من ذلك التوارث في الامامة وهذا قد اتفق العلماء على أنه ليس من الاسلام في شيء كما مر (١) ولم يقل به الا الروافض .

الرأي الرابع : =====

بقي الآن أن أدلي بدلوي في التماس هذه الحكمة فهي - فيما أرى والله أعلم - أن قريشا هي أفضل قبائل العرب بنصر الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فمن واثله بن الا سقع قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ان الله اصطفى قريشا من كنانة ، واصطفى من قريش بني هاشم ، واصطفاني من بني هاشم " (٢)

فالعرب في الأجاس وقريش في العرب مظنة أن يكون فيهم الخير أعظم مما يوجد في غيرهم ولهذا كان منهم أشرف خلق الله النبي صلى الله عليه وسلم الذي لا يماثله أحد في قريش فضلا عن وجوده في سائر العرب وغير العرب ، وكان منهم الخلفاء الراشدون وسائر العشرة المشرفين بالجنة رضى الله عنهم وغيرهم ممن لا يوجد له نظير في العرب وغير العرب ، وكان في العرب السابقون الأولون ممن لا يوجد لهم نظير في سائر الأجاس ، فلا

(١) انظر فصل طرق انعقاد الامامة ص

(٢) رواه مسلم والترمذي وغيرهما وسبق تخريجه ص ٢٣٤ .

بعد أن يوجد في الصنف الأفضل ما لا يوجد مثله في المفضل ، فقرش مثناة وجود الفضلاء فيها أكثر من وجوده في غيرها ، ولم يخص النبي صلى الله عليه وسلم بنى هاشم دون غيرهم من قرش وهم أفضل بطون قرش لأنها بطن من قبيلة فمدد ها محصور وقليل فلا يلزم أن يكون الفضلاء فيها كما أن أفضل الناس بعد النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن فيهم وإنما في بني تميم وهو أبو بكر ثم عمر من بنى عدى ثم عثمان من بنى أمية ثم علي من بنى هاشم وما يدل على فضل العرب على غيرهم : قول الامام أحمد في رواية الاضطحري عند ذكر عقيدته : (ويعرف العرب حقها وفضلها وسابقتها ويحبهم لحديث : (حبهم ايمان وبغضهم نفاق) ولا يغفل بقول الشعوبية وأراذل الموالي الذين لا يحبون العرب ولا يقرنون لهم بفضل فان لهم بدعا ونفاقا وخلافا) (١) وم .

ومن الحكمة أيضا أن الله سبحانه وتعالى قد ميزهم عن غيرهم من سائر القبائل بقوة النبيل وسداد الرأي وهما صفتان هامتان وضرورتان للامام يدل على ذلك الحديث الذي رواه أحمد بسنده عن جبير بن مطعم رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ان للقرشي مثلي قوة الرجل من غير قرش " فليل للزهري ما عسي بذلك قال : نبيل الرأي " (٢)

قد يكون هذا هو السبب في تخصيص قرش بالامامة وقد يكون غيره ولا أثر لعدم معرفتنا الحكمة من ذلك على الحكم العام والعمل به وهو اشتراط القرشي في المرشح للامامة .

وهذا الشرط كغيره من الشروط السابقة التي لا تشترط الا عند الاختيار من قبل أهل الحل والمقد ، أما اذا كان تولي الامام للامامة بغير هذه الطريقة فلا يشترط فيه القرشي كالمغلب مثلا ومن عهد اليه من امام سابق وخشيت الفتنة ان عزل في مثل

(١) طبقات الخابلة لابن أبي يعلى ٣٠ / ١

(٢) رواه أحمد في مسنده ٨١ / ٤ قال عنه السبكي اسناده صحيح انظر طبقات الشافعية الكبرى ١٩١ / ١ ، والحديث أخرجه الحاكم في المستدرک ٧٢ / ٤ ، صححه على شرط البخاري وسلم وأقره الذهبي ، وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٦ / ١٠) عن أحمد وأبي يعلى والبزار والطبراني ، ثم قال : رجال أحمد رجال الصحيح ، والحديث أخرج نحوه أبو نعيم في الحلية ٦٤ / ١ ، والبيهقي في مناقب الشافعي تحقيق السيد أحمد صقر (٢٢ / ١) .

هذه الحاله تجب طلعه في غير معصيه والجهالة معه ونحو ذلك وله من الحقوق ما للقرشي
بنص الأحاديث السابقه (١) والموجب له طاعة المتغلب وان لم تكمل فيه جميع هذه
الشروط والله أعلم .

الكلام في اشتراط الأفضليه =====

هذا الشرط مختلف فيه بين العلماء وهو هل يجب أن يكون الامام أفضل أهل
زمانه ؟ أو يجوز أن يولى المفضل مع وجود الفاضل ؟ . وفي هذا المبحث نحاول
أن نتعرف على آراء الفريقين وأدلة كل منهما ثم نرى الراجح من ذلك ونعقبه ببعض
موجز عن المفاضله بين الخلفاء الراشدين وموقف أهل السنة والفرق الاخرى من ذلك :

وقبل الخوض في الموضوع نريد أن نسحدد المعنى المقصود بالأفضل
وفي أى شئ تكون المفاضله ؟ وذلك لأنه قد يقع بعض الاختلاف نتيجة للاختلاف
في الاصطلاح والا فالنتيجة واحدة .

فالأفضل في نظري اذا أطلق انصرف الى الأفضل عند الله كمسائل التفضيل
بين الصحابه وبين الأنبياء وبينهم وبين الملائكه ونحو ذلك . هذا وان كان من علم
الغيب الذى لا يعلمه الا الله الا أننا نحكم على الناس بسبب أعمالهم الظاهره أما الباطنه
فلا علم لنا بها وحساب صاحبها عند ربه عز وجل فاذا رأينا من رجل الصلاح والتقوى
وكثرة التمسك بالفرائض والنوافل حكمنا بأنه أفضل من هو دونه في الظاهر من أعماله
وان كنا ما ندرى ما يخفى ضميره فهذا بينه وبين الله عز وجل وربما كان عند الله
الأقل أعمالا أفضل لعله خافيه لا يعلمها الا الله ، وهذا الحكم ظنى الدلاله ولا ينقطع الا
بما صح في الشرع تفضيله كالمفاضله بين الخلفاء الراشدين ونحوه .

والى هذا الرأى ذهب القاضي عبد الجبار المعتزلي ونسبه الى قومه حيث قال : والمعلوم أنهم لا يريدون بالتفضيل ما قد مضاه - أى كالنسب والمقل وإنما عوا في باب الدين الذى يرجع الى كثرة الثواب ومزيته على ثواب غيره وإذا قلنا زيد فاضل فالمراد أنه يستحق من الثواب قدراً كثيراً الى أن قال : " وإذا قلنا هو أفضل من غيره فالمراد أن له على غيره مزية في قدر الثواب " (١) .

أما اذا خص هذا الفضل كأن يقال الأفضل في العلم أو الأفضل في الشجاعة أو الأفضل في توفر الشروط فهذا ينصرف الى ما خصص به ويمكن أن يعبر عنه بالأصلح أو الأنفع للمسلمين .

وهذا خلاف ما ذهب اليه امام الحرمين الجوينى فقد اعتبر الأفضل هنا بمعنى الأصلح والأنفع للمسلمين حيث قال : " فالمعنى بالفضل استجماع الخلال التي يشترط اجتماعها في التصدى للامامة ، فإذا أطلقنا الأفضل في هذا الباب عينا به الأصلح للقيام على الخلق بما يستصلحهم " (٢) .

فالمراد بالأفضل عند الجوينى هو الأصلح في أمور الناس لا الأفضل في الدين .

بعد هذا نشرع في الموضوع فقول :-

القائلون باشتراط الأفضلية

=====

ذهب الى اشتراط أن يكون الامام هو أفضل أهل عصره طوائف من الأشاعرة

وبعض المعتزلة وبعض الخوارج (٣) وجميع الرافضة من الشيعة الا بعض الزيدية فمن

الاشاعرة أبو الحسن الأشعري رحمه الله حيث نسب البغدادى هذا المقل اليه فقل :

(١) المغنى في ابواب التوحيد والعدل ج ٢٠ ق ٢ ص ١١٦

(٢) غياث الامم ص ١٢٢

(٣) الفصل ص ١٦٣/٤

" قال أبو الحسن الأشعري يجب أن يكون الامام أفضل أهل زمانه في شروط الامامة (١) ولا تتمتع الامامة لأحد مع وجود من هو أفضل منه ، فان عدها قوم للمفضل كان المعقود له من الملوك دون الأئمة " (٢) .

ونسب هذا القول للنظام والباحظ من المعتزلة حيث قالوا : " ان الامامة لا يستحقها الا الأفضل ولا يجوز صرفها الى الفضل " (٣) .
والى هذا القول ذهب من أهل السنة أبو يعلى فقال : " وفي الابتداء لو عدلوا رأى لو عدل أهل الحل والمقد في ابتداء المقد - عن الأفضل لغير عذر لم يجوز وان كان لعذر من كون الأفضل غائباً أو مريضاً أو كان الفضل أطوع في الناس جاز " (٤) .

أما الشيعة فكلهم يذهبون الى اشتراط الأفضلية (٥) الا الجريه من الزيدية وهم أتباع سليمان بن جرير الزيدى فقد " أجاز امامة الفضل " (٦) والا البتريه منهم كذلك حيث قالوا بقل الجريه في الامامة (٧) وهو مذهب زيد بن علي الذي تنسب اليه الزيدية قال الشهرستاني : " وكان من مذهبه جواز امامة الفضل مع قيام الأفضل " (٨) .

-
- (١) لمه يقصد بالتفضيل هنا اجتماع شروط الامامة لا التفضيل عند الله وهو الذي ذهب اليه الجوينى وسبق ذكره .
 - (٢) أصول الدين ص ٢٩٣ وانظر الفرق بين الفرق ص ٣٥٢
 - (٣) نفس المرجع ص ٢٩٣ وانظر الاحكام السلطانية للماوردي ص ٨
 - (٤) الاحكام السلطانية لابي يعلى ص ٢٣ والمعتد له ص ٢٤٥
 - (٥) انظر كشف المراد شرح تحرير الاعتقاد لنصير الدين الطوسي والشرح للحلي ص ٣٩٢ وعقائد الاماميه الاثني عشرية ص ٧٨ ، وحق اليقين في معرفه اصول الديين
 - (٦) الفرق بين الفرق ص ٣٤
 - (٧) المثل والنحل ١/ ١٦١
 - (٨) نفس المرجع ١/ ١٥٩ .

أدلة القائلين بوجوب تولية الأفضل دون المفضل :

=====

استدلوا على ما ذهبوا اليه بعدة أدلة أهمها :-

(١) ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " أيما رجل استعمل رجلا على عشرة أنفس علم أن في العشرة أفضل ممن استعمل فقد غش الله وغش رسوله وغش جماعة المسلمين " (١) . وحقه ما رواه الحاكم وصححه عن ابن عباس مرفوعا " من استعمل رجلا من عاصبة وفيهم من هو أَرْضَى لله منه فقد خان الله ورسوله والمؤمنين " (٢) . فهذا في الجماعة الصغيرة أولى اشتراطه في الجماعة الكبيرة .

(٢) وضها ما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه أنه قال : لو علمت أن أحدا من الناس أقوى عليه مني - يعني الولايه - لكت أقدم فتضرب عقي أحب الي من أن اليه " (٣) .

(٣) ما روى عن عمر أيضا انه قال : " انى لأتخرج أن استعمل الرجل وأنا أجود من هو أقوى منه " (٤) وإذا كان هذا في الاماره ففي الامامة من باب أولى .

(٤) ومن الأدلة على ذلك أيضا أن الصحابة قد عقدوا الامامة للأفضل فالأفضل فالخلفاء الأربعة مرتبون على حسب الأفضلية ، أفضلهم أبو بكر ثم عمر

(١) رواه أبو يعلى في مسنده عن حذيفه بسند ضعيف انظر ضعيف الجامع الصغير ٢٦٥ / ٢

(٢) رواه الحاكم عن ابن عباس بسند ضعيف أيضا انظر ضعيف الجامع الصغير

للإلباني ١٦٢ / ٥ وقريب منه عبد ابي يعلى عن حذيفه انظر كنز العمال ١ / ٩ ح ١٤٦٥٣

وحقه في المسند عن ابي بكرج : ٢١ لكنه ضعيف لان في سنده مجهول (المسند ١ / ١٦٥

تحقيق أحمد شاكر قال الهيثمي : رواه أحمد وفيه رجل لم يسم (مجمع الزوائد

٢٣٢ / ٥)

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٢٥ / ٣

(٤) نفس المرجع ٣٠٥ / ٣

ثم عثمان ثم علي وقد احتج بهذا أبو الحسن الأشعري (١) رحمه الله تعالى .

أما الرافضة فلا يسلمون بذلك بل يدعون أن الأفضل هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

(٥) ومن الأدلة أيضا أن الأفضل من كان أقرب إلى انقياد الجماهير له واجتماع الآراء على متابعتها .

(٦) واستدلوا أيضا على ذلك بأن العقل يقضي بقبح تقديم المفضل على الأفضل في اقامة أحكام الشريعة وحفظ حوزة الملة ، وهذا الدليل قد احتجت به الشيعة وضرب الأيجي لذلك مثالا فقال : " فان من ألزم الشافعي - رحمه الله - حضور درس آحاد العلماء والعمل بفقواه عد سفيها قاضيا بغير قضية العقل " (٢) .

القاتلون بجواز امامة المفضل

=====

ذهب أهل السنة والجماعة وأكبر المعتزلة وأكبر الخوارج ومن الشيعة زيد ابن علي رضي الله عنه والجربيري والبتريه من الزيدية ، إلى جواز امامة المفضل مع وجود الفاضل وأن مدار ذلك راجع إلى مصلحة المسلمين . فان كانت المصلحة تقتضي تقديم المفضل قدام ، وان كانت تقتضي تقديم الفاضل قدم ولأنه " رب مفضل في علمه وعمله هو بالزعامة أعرف وبشرائطها أقوم " (٣) وذكر ابن حزم أن الاجماع

(١) أصول الدين للبغدادي ص ٢٩٣

(٢) المواقف للأيجي ص ٤١٣

(٣) المواقف ص ٤١٣ وانظر الجامع لأحكام القرآن ٢٧١ / ١

قد انعقد على جواز إمامة المفضل (١) وقال الإمام أحمد بن حنبل حينما سئل عن الرجلين يكونان أميرين في الغزو وأحدهما قويٌّ فاجراً والآخر صالحٌ ضعيفٌ مع أيهما يفزى ؟ قال : " أما الفاجر القوي ففوته للمسلمين وفجوره على نفسه ، وأما الصالح الضعيف فصلاحه لنفسه وضعفه على المسلمين ، فيفزى مع القوي الفاجر " (٢) .

أدلتهم على جواز إمامة المفضل =====

استدلوا على ما ذهبوا إليه بالأدلة التالية :-

- (١) فعل النبي صلى الله عليه وسلم في أمراءه ورؤساؤه أجاده ، فلم يكن يختار أفضلهم فيوليه الأمانة ، بل ولي الأمانة أناساً فيهم من هو أفضل منهم . -
- فاستعمل على أعمال اليمن معاذ بن جبل وأبا موسى الأشعري وخالد بن الوليد ، وعلى عمان عمرو بن العاص ، وعلى نجران أبا سفيان ، وعلى مكة عتاب بن أسيد ، وعلى الطائف عثمان بن أبي العاص ، وعلى البحرين العلاء بن الحضرمي وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين ، ولا خلاف في أن أبا بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وسعيد ابن زيد وعمار بن ياسر وأبا عبيدة وابن مسعود وأبا ذر رضي الله عنهم أجمعين أفضل ممن ذكر ، قال ابن حزم (فصح يقينا أن الصفات التي يستحق بها الإمامة والخلافة ليس منها التقدم في الفضل * (٣) لذا فقد كان ممن هداه الله عليه وسلم " تولية الأئمة للمسلمين وإن كان غيره أفضل منه " (٤) وعلى هذا سار خلفاء الراشدين رضي الله عنهم في توليتهم الأمراء فهم

(١) الفصل ٤ / ١٦٤

(٢) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ١٦

(٣) الفصل ٤ / ١٦٥

(٤) اعلام الموقعين لابن القيم ١ / ١٠٧

لا يشترطون الأفضل قال ابن حجر عن عمر رضي الله عنه : " والذي يظهر من سيرة عمر في أمراءه الذين كان يؤمرهم في البلاد أنه كان لا يراعي الأفضل في الدين فقط • بل يضم إليه مزيد المعرفة بالسياسة مع اجتناب ما يخالف الشرع فيها ، فلاجل هذا استخلف معاوية والمغيرة بن شعبه وعمر بن العاص مع وجود من هو أفضل من كل منهم في أمر الدين والعلم كأبي الدرداء في الشام وابن مسعود في الكوفة " (١) •

فهذا وإن كان في الإمامة الصغرى فإنه يقاس عليه الإمامة الكبرى فلا تشترط الأفضلية • بل قد روى عنه رضي الله عنه قوله : (اني لأتخرج أن أستعمل الرجل وأنا أجد أقوى منه) (٢) •

(٢) قول أبي بكر رضي الله عنه يوم السقيفة " قد رضيت لكم أحد هذين الرجلين — يعني أبا عبيدة وعمر — فبايعوا أيهما شئتم " (٣) ومن المعلوم أن أبا بكر أفضل من عمر وعمر أفضل من أبي عبيدة فدل على أن أبا بكر يرى إمامة المفصل مع وجود الأفضل •

(٣) عهد عمر رضي الله عنه إلى الستة كولا بد أن لبعضهم على بعض فضلاً كفضل ف لك على أن عمر قد أجاز أن يعقد لواحد منهم إذا اجتمعوا عليه ورأوا — مصلحتهم في توليته وهذا يدل على أنه لا يشترط أن يكون الإمام أفضل الناس (٤) •

(٤) إجماع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم على إمامة معاوية رضي الله عنه — بعد تسليم الحسن رضي الله عنه الأمر إليه وسي ذلك العلم علم الجماعة وفي

(١) فتح الباري ١٣ / ١٩٨

(٢) طبقات ابن سعد ٣ / ٢٨٤

(٣) سبق تخريجه في مبايعة أبي بكر • ص ١٢٠

(٤) انظر الصواعق المحرقة ص ٩

بقايا الصحابة من هو أفضل منهما بلا خلاف ممن أنفق من قبل الفتح وقاتل
قال ابن حزم " فكلهم أولهم عن آخرهم بايع معاوية ورأى امامته وهذا اجماع
متيقن بعد اجماع » يقصد ما سبق من كلام أبي بكر وعهد عمر الى الستة فلم
يخالف في ذلك أحد من الصحابة » فدل على اجماعهم عليه) على جواز
امامة من غيره أفضل بيقين لا شك فيه الى أن حدث من لا وزن له عند الله
تعالى فخرقوا الاجماع بأرائهم الفاسدة بلا دليل نعوذ بالله من الخذلان " (١)

(٥) ومن أدلتهم أيضا أنه لا سبيل الى معرفة الأفضل الا بنص أو اجماع وهذه
ممتنعة الآن فلا يدري أحد فضل انسان على غيره ممن بعد الصحابة الا بالظن
والحكم بالظن لا يحل (٢) لقوله تعالى ذاماً لقوم (ان نظن الا ظنا وما
نحن بمستيقنين) (٣) ونحوها من الآيات .

(٦) ومن الأدلة أيضا أنه تكليف بما لا يطاق والزام بما لا يستطاع وهذا باطل لا يحل .
وذلك لأن قريشا مفرقون في البلاد فمعرفة أسمائهم ممتنع فكيف معرفة أحوالهم
فكيف معرفة أفضلهم !! . وأيضا فالناس متباينون في الفضائل فيكون الواحد
أزهد ويكون الآخر أروع ويكون الثالث أعظم وهكذا فكيف يبين التفاوت بينهم ؟ (٤)

(١) الفصل ١٦٤ / ٤

(٢) نفس المرجع ١٦٥ / ٤

(٣) سورة الجاثية آية ٣٢

(٤) الفصل ١٦٥ / ٤

مناقشة الأدلة

=====

وبعد هذا العرض والنظر في أدلة كل من الطرفين نرى رجحان أدلة

المجيزين لما يأتي :-

أما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : أيما رجل استعمل رجلا . . . الخ الحديث وكذلك حديث ابن عباس فهما حديثان ضعيفان لا تقوم بهما حجة الأول ضعفه الشيخ ناصر الدين الألباني في تخرجه للجامع الصغير للسيوطي (١) والثاني ذكر ضعفه أيضا في ضعيف الجامع الصغير (٢) ولا عبرة بتصحيح الحاكم له لأن مشهوره معروف بتساهله رحمه الله في ذلك وربما صحح ما لا يصح ويمكن أن تحمل هذه الأحاديث وما شاكلها على من ترك الأفضل غشاً للمسلمين ومحاباة لأحد ، أما من ولى المفضل لمصلحة المسلمين فهذا قد نصح لله ولرسوله وقام بما أوجبه الله عليه والله أعلم .

أما الحديث الثالث فإن صح فهو حجة لأصحاب الرأي الثاني لأنه لم يشترط الأفضل بل الأصح ، وكذلك قول عمر رضي الله عنه فإنه لم ينص على الأفضل بل قال الأقوى أي على سياسة الناس والقول بأعلاء هذا المنصب فلا حجة لهم فيها . وإنما هم حجة للقائلين بالقول الثاني .

أما استدلالهم بترتيب الخلافة للخلفاء الراشدين على حسب أفضليتهم فهذا صحيح ومسلم بما لا أنه ليس فيه دلالة على منع تولية المفضل بل هناك الشواهد من أقوالهم تدل على خلاف ذلك كما مر في ذكر أدلة الآخرين .

أما قولهم أن الأفضل أقرب إلى انقياد الجماهير له فهذا غير مسلم به إذ ربما يكون المفضل أقدر على القيام بمصالح الإمامة ، ونصبه أوقع لانتظام حال الرعية وأوثق في اندفاع الفتنة .

(١) ضعيف الجامع الصغير ٢ / ٢٦٥

(٢) نفس المرجع ٢ / ٢٦٢

أما كون العقل يقبح تقديم المفضل على الأفضل فخير مسلم لان الهدف من إقامة الخلافه هو تحقيق مقاصدها فلا قدر على تحقيق هذه المقاصد هو الأولسي بالتصيب سواء كان هو الأفضل أم المفضل .

الرأى الرابع : =====

فالذى يترجح عندى هو أن الأقدر على تحقيق أهداف الامامة هو الأولسي بالتصيب سواء كان فاضلاً أو مفضلاً ، لأنه اذا كان صالحاً في نفسه ضعيفاً في تدبيره الأمور أثر هذا الضعف على جميع الأمة ، أما اذا كان قويا في سياسته وحسن تدبيره وعنده شيء من التقصير في الطاعة فان هذا التقصير ترجع مضرته على نفسه دون الأمة فهو أولى بالتقديم ولذلك منع رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا ذر رضي الله عنه من التولييه وبين له السبب في منعه فنه رضي الله عنه قال : قلت يا رسول الله ألا تستعملني ؟ قال : فضر بیده على منكبي ثم قال : يا أبا ذر انك ضعيف ، وانها أمانه ، وانها يوم القيامة خزي وندامة الا من أخفها بحقها وأدى الذى عليه فيها) (١) هذا أبو ذر الذى قال فيه النبى صلى الله عليه وسلم : (ما تقل الفبراء ولا تظلل الخضراء على ذى لهجة أصدق وأوفى من أبى ذر شبيه عيسى بن مريم على نبينا وعليه السلام قال : فقام عربن الخطاب فقال يابني الله : أضمر فذلك له ؟ قال نعم فاعرفوا له) (٢) .

أما اذا اجتمع الفضل والصلاح في شخص واحد فهو الأولي بالتقديم بلا شك

-
- (١) رواه مسلم وأبو داود والنسائي وأحمد وسبق تخريجه ص ٤٦ من هذا الفصل .
(٢) رواه الترمذى بلفظ (ما أظلت الخضراء ... الخ) في المناقب : ب : مناقب ابى ذر ح : ٣٨٠١ وقال حديث حسن ٦٦٩/٥ ورواه ابن ماجه في المقدمة ب ١١ وأحمد ١٦٣/٢ وابن سعد ١٦٨/٤ وابن حبان في صحيحه ص ٥٦٠

وانما يصار الى الثاني لأجل المصلحة العامة وخوف وقوع الفتن وهذا ما حدا بمصنفنا
عبد العزيز رضي الله عنه أن لا يولي رجلاً صالحاً بعده كما قال مالك رحمه الله للعمري
(أندري ما الذي منع عمر بن عبد العزيز أن يولي رجلاً صالحاً ؟ قال العمري لا أدري -
قال مالك ! لكي أنا أدري : انما كانت البيعة ليزيد بعده فخاف عمران ولي رجلاً
صالحاً أن لا يكون ليزيد ^{٢٩} بعد من القيام فتقوم هجمة فيفسد ما لا يصلح) (١) قال الشاطبي
تعليقاً على هذه الرواية : (فظاهر هذه الرواية انه اذا خيف عند خلق غير المستحق

واقامة المستحق أن تقع فتنه وما لا يصلح ، فالصلحه في الترك) (٢) .
علماً بأن الصلاح هذا يختلف من ولاية لأخرى ، فينبغي أن يجعل فسى
في كل ولاية الاصلح لها ، فان الولاية لها ركنان كما قال شيخ الاسلام ابن تيميه وهما
" القوة والأمانة " ، والقوة في كل ولاية بحسبها فالقوة في ولاية الحرب ترجع
الى شجاعة القلب والى الخبرة بالحروب والمخاض فيها ، والقوة في الحكم بين الناس
ترجع الى العلم بالعدل الذى دل عليه الكتاب والسنة والى قدره على تنفيذ الأحكام
والامانة ترجع الى خشية الله . . . وترك خشية الناس) (٣) قال (فالواجب في كل ولاية
الاصح بحسبها ، فاذا تمين رجلان أحدهما أعظم أمانة والآخر أعظم قوة قدم أنفسهما
لتلك الولاية وأقلهما ضرراً فيها) (٤) وقد سبق كلام الماوردى وأبي يعلى في أنه يراعى
ما يقتضيه العصر " فاذا كانت الحاجة الى فضل الشجاعة أدعى لانتشار الثغور وظهور
البغاء كان الأشجع أحق ، وان كانت الحاجة الى فضل العلم لسكون الدهماء وظهور
البدع كان الاعلم أحق) (٥) وهذا هو مذهب أهل السنة كما قرره شيخ الاسلام ابن
تيميه فقال : " أهل السنة يقولون ينبغى أن يولى الأصلح للولاية اذا أمكن ، ما وجوباً

(١) (٢) الاعتصام للشاطبي ١٢٨/٢ وذكرها استدلالاً على العمل بالمصالح المرسله

(٣) السياسة الشرعية لابن تيميه ص ١٤ ، ١٥

(٤) نفس المرجع ص ١٦

(٥) الأحكام السلطانية للماوردى ص ٧ ولا يى يعلى ص ٢٤

عند أكثرهم ولما استحباباً عند بعضهم وان عدل عن الاصلاح مع قدرته لهواه فهو ظالم ومن كان طاجراً عن توليته الاصلاح مع محبته لذلك فهو معذور (١) •

أما القاضي عبد الجبار من المعتزلة فقد حدد أسباباً معينة تقتضي
 ذرائع جواز (٢) المدول عن امامة الفاضل الى المفضل اذا وجد أحد هذه الأسباب
 وهي :-

- ١ - أن يكون في الأفضل علة تخرجه من أن يصح كونه اماماً نحو أن تكون بعض
 الشرائط التي يحتاج اليها الامام مفقودة كالعلم والمعرفة بالسياسة •
- ٢ - أن يكون الأفضل من غير قرين فيقدم المفضل من قرين عليه لثبوت السمع
 الدال على أن الامامة في قرين •
- ٣ - أن يقتضي الى حال المفضل ما يجعله بالتقديم أحق وان كان الأول سليم
 الحال وذلك بحق شهرة فضله وصلاحه عند الخاص والعامة دون الأفضل
 فيكون بالتقديم أولى لأن النفوس اليه أسكن • ولأن الفضل المطلوب
 في الامامة انما يراد لما يعود على الكافة من المصلحة ••
- ٤ - كذلك القول في من يعرف أن انقياد الناس لما أكثر واستقامتهم اليه أكثر
 وشكواهم اليه أعظم فهو بالتقديم أحق من هو أفضل منه اذا لم يكن هذا
 حاله •
- اذا كان في حال المقدار يقتضي تقديم المفضل نحو أن يكون المفضل
 في البلد الذي مات فيه الامام ومشت الحاجة الى نصب آخر وان آخر نصب
 المفضل ادنى الى فتنه أو ما شاكلها أو أن يكون الفاضل غائباً أو مريضاً أو نحو
 ذلك •

(١) منهاج السنه ١/١٤٧

(٢) المفني في ابواب التوحيد والمعدل ج ٢٠ قسم اول ص ٢٢٧ - ٢٢٨ (باختصار)

أما إذا لم يوجد هناك أي سبب يؤدي إلى تقديم المفضل على المفضل
فالأولى تقديم الأفضل لأنه الأصلح قطعاً ، وإذا بايع أهل الحل والعقد المفضل
ولو لم يكن هناك أي سبب فالإمامة له منعقدة وطاعته واجبه .
وبهذا تنتهي إلى أن الأفضلية ليست شرطاً في الإمامة ولا يجب أن يكون
أفضل أهل زمانه ... والله أعلم ..

مبحث

فسي

المفاضلة بين الخلفاء الراشدين

مبحث

في

المفاضلة بين الخلفاء الراشدين

=====

بعد الحديث عن المفاضلة ، وهل الأفضلية شرط من شروط الإمامة أم لا ؟ ،
وبعد ذكرنا أن الخلفاء الراشدين مرتبون في الخلافة حسب ترتيبهم في الأفضلية ،
أحبنا زيادة بيان وتدليل على هذه القضية ، فذكر مذهب السلف أهل السنة والجماعة
ثم نذيل باختصار لآراء الفرق الضالة وموقفهم من ذلك فنقول :

مذهب السلف أهل السنة والجماعة في المفاضلة بين الخلفاء الراشدين :

اتفق أهل السنة والجماعة على تفضيل أبي بكر وعمر على عثمان وعلي رضي
الله تعالى عنهم أجمعين قال شيخ الاسلام ابن تيمية : " فهذا متفق عليه بين أئمة
المسلمين المشهورين بالإمامة في العلم والدين من الصحابة والتابعين وتابعيهم وهو
مذهب مالك وأهل المدينة ، والليث بن سعد وأهل مصر ، والأوزاعي وأهل الشام ،
وسفيان الثوري وأبي حنيفة وحمام بن زيد وحمام بن سلمة وأمثالهم من أهل العراق ،
وهو مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وغير هؤلاء من الأئمة " (١) .

وحكى مالك أجماع أهل المدينة على ذلك فقال : ما أدركت أحدا ممن يقتدى

به يشك في تقديم أبي بكر وعمر (٢) .

ونقل البيهقي في الاعتقاد بسنده إلى أبي ثور عن الشافعي أنه قال : (أجمع

الصحابة وأتباعهم على أفضلية أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي) (٣) .

(١) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ٤ / ٤٢١

(٢) نفس المصدر ٤ / ٤٢١

(٣) فتح الباري ٧ / ١٧ وانظر منهاج السنة ١ / ١٦٨ وشاغب الشافعي للبيهقي

والأدلة على ما ذهبوا اليه مستفيضة منها على سبيل المثال :

(١) ما رواه البخارى وغيره عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما قال :
كان خير بين الناس في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، فخير أبا بكر ثم عمر
ابن الخطاب ثم عثمان بن عفان رضى الله عنهم (١) .

(٢) وفي رواية قال سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر قال كان نفل ورسول الله
صلى الله عليه وسلم حي : أفضل أمة النبي صلى الله عليه وسلم بعده أبو بكر
ثم عمر ثم عثمان رضى الله عنهم (٢) .
وكلا الخديثين في المسألة .

(٣) وقد روى آثار مستفيضة عن علي رضى الله تعالى عنه نفسه ففي صحيح البخارى
عن محمد ابن الحنفية انه قال : قلت لأبي : أى الناس خير بعد رسول الله
صلى الله عليه وسلم ؟ قال : أبو بكر ، قلت : ثم من ؟ قال : عمر ، وخشيت
أن يقول عثمان قلت : ثم أنت ؟ قال : ما أنا الا رجل من المسلمين (٣) .
قال ابن تيمية : (وروى هذا عن علي بن أبي طالب من نحو ثمانين وجهاً
وأنه كان يقوله على منبر الكوفة ، بل قال : لا أوتى بأحد يفضلني على أبي
بكر وعمر الا جلسته حد المفتوى ، فمن فضله على أبي بكر وعمر جلد بمقتضى
قوله رضى الله عنه - ثمانين سوطاً) (٤) .

قلت وفي هذا أكبر حجة على بطلان قول الرافضة بأنهم لم يبيع الا تقيّة وكان
مكرهاً والا فهو أفضل منهما كولو كان الأمر كذلك لما أعلنه على رؤوس الأشهاد

-
- (١) رواه البخارى - واللفظه - في فضائل الصحابة باب : (فتح البارى ١٦ / ٢)
وابو داود في كتاب السنة باب فى التفضيل (عون المعبود ٢٨٠ / ٨) والترمذى .
(٢) رواه ابو داود في كتاب السنة باب فى التفضيل (عون المعبود ٣٨١ / ٨) .
(٣) البخارى كتاب فضائل الصحابة باب رقم ٤ (فتح البارى ٢٠ / ٧)
(٤) مجموع الفتاوى ٤ / ٤٢٢

على المنبر ولما جلد من يقول ذلك حد الافتراء . ومنها ما رواه البخاري أيضا وغيره عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال : " اني لواقف في قوم فدعوا الله لعمر بن الخطاب وقد وُضِعَ على سريرته فاذا رجل من خلفي قد وضع مرفقه على منكبي يقول : رحمك الله ان كنت لأرجو أن يجعلك الله مع صاحبك لأنني كثيرا ما كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : كنت وأبو بكر وعمر . وفعلت وأبو بكر وعمر ، وانطلقت وأبو بكر وعمر فان كنت لأرجو أن يجعلك الله معهما . فالتفت فاذا هو على بن أبي طالب (١) .

(٤) وروى عن سفيان الثوري أنه قال : من زعم أن عليا كان أحق بالولاية منهم فقد خطأ أبا بكر وعمر والمهاجرين والأنصار رضي الله عن جميعهم وما أراه . يرتفع له مع هذا عمل الى السماء (٢) وفي رواية (٠٠٠) فقد أزرى على اثني عشر ألفا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وما أراه . الخ الحديث (٣) هذا بالاضافة الى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في كل منهم من الفضائل .

من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه

=====

فقد ورد في فضائل أبي بكر الصديق أحاديث كثيرة صحيحة صريحة فسي تفضيله على الأمة بعد نبيها صلى الله عليه وسلم ومن هذه الأحاديث :-

- (١) متفق عليه البخاري في فضائل الصحابة باب (٤) (الفتح ٢٢/٧) .
- ومسلم في ك : فضائل الصحابة ج ١ : من فضائل عمر ح : ٢٣٨٩ (٤/١٨٥٨)
- (٢) رواه ابو داود في كتاب السنه باب في التفضيل (عون المعبود ٣٨٢/٨) .
- (٣) المسند من مسائل الامام أحمد للخلال (مخطوط) ورقة ٥٥ وصحح النووي اسانيد عن سفيان انظر الصواعق المحرقة لابن حجر الهيتمي ص ١٦ .

(١) عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قل : لو كنت متخذاً خليلاً لا اتخذت أباً بكر ولكن أخى وصاحبي (وفي رواية) ... لكن أخوة الاسلام أفضل (١) .

(٢) ومنها ما ورد في الصحيح أيضاً أنه كان بين أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما كلام ، فطلب أبو بكر من عمر أن يستغفر له فلم يفعل ، فجاء أبو بكر الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك فقال : اجلس يا أبا بكر يغفر الله لك (ثلاثاً) ثم ان عمر ندم ، فجاء الى منزل أبي بكر فلم يجد ، فجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فجعل وجه النبي يتممر حتى أشفق أبو بكر فجاء على ركبتيه فقال : يا رسول الله والله أنا كنت أظلم (مرتين) فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ان الله بعثني اليكم فقلتم كذبت وقال أبو بكر : صدق وواساني بنفسه وماله ، فهل أنتم تاركوالي صاحبي (مرتين) فما أودى - بعدها (٢) .

(٣) ما روى عن عمرو بن الحارث رضي الله عنه أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم أي الناس أحب اليك ؟ قال : عائشة ، قلت من الرجال ؟ قال أبوها - قلت ثم من ؟ قال : عمر بن الخطاب (٣) .

الى غير ذلك من الأحاديث التي يجب استقضاؤها . وقد سبق الحديث

(١) متفق عليه رواه البخاري في فضائل الصحابة باب قول النبي (لو كنت متخذاً خليلاً) فتح الباري ١٨/٧ ومسلم عن ابن مسعود في فضائل الصحابة : من فضائل أبي بكر ح : ٢٣٨٣ (٤ / ١٨٥٥) والترمذي في كتاب المناقب باب مناقب أبي بكر حديث رقم ٣٦٥٥ (٥ / ٦٠٦) وغيرهم .

(٢) صحيح البخاري في فضائل الصحابة باب قول النبي (لو كنت متخذاً خليلاً) فتح الباري ١٨/٧ .

(٣) البخاري في الفضائل ب سلوكت متخذاً خليلاً فتح الباري ١٨/٧ ومسلم في فضائل الصحابة ب : من فضائل أبي بكر ح : ٢٣٨٤ (٤ / ١٨٥٦) وقريب منه عند الترمذي عن عائشة إلا أنها لم تذكر نفسها رضي الله عنها انظر كتاب المناقب باب مناقب أبي بكر حديث رقم ٣٦٥٧ (٥ / ٦٠٧) وقال : حسن صحيح .

عن بعض الأدلة على أفضليته واستحقاقه الامامة عند الكلام على النصية (١)
 قال ابو الحسن الأشعري : (واذا وجبت امامة أبي بكر بعد الرسل صلى
 الله عليه وسلم وجب أنه أفضل المسلمين) (٢) وقد استدل على امامته بعدة
 آيات من القرآن الكريم منها قوله تعالى (لقد رضي الله عن المؤمنين اذ يبايعونك
 تحت الشجرة . الآية) (٣) فقال : (وقد أجمع هؤلاء الذين أنشئ الله
 عليهم ومدحهم ، على امامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه وسموه خليفة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وبايعوه وانقادوا له وأقرروا له بالفضل وكان
 أفضل الجماعة في جميع الخصال التي يستحق بها الامامة من العلم والزهد
 وقوة الرأي وسياسة الامة وغير ذلك) (٤) .

من فضائل الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه

=====

أما فضائل عمر فبالإضافة الى أنه من العشرة المبشرين بالجنة هو وأبو بكر

وعثمان وعلى ؓ ورد فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة منها :-

(١) ما رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لقد كان فيمن قبلكم

محدثون ^{وَشَوَّاهُونَ} كان يكن في أمتي أحد فانه عمر (٥) .

(١) انظر ص ٩٤ فما بعدها .

(٢) الا بانه ص ٢٥٥ تحقيق د . فوقيه حسين محمود .

(٣) سورة الفتح آية ١٨

(٤) الا بانه ص ٢٥٢

(٥) متفق عليه رواه البخاري في فضائل الصحابة باب فضائل عمر (الفتح ٤٢/٧)

ومسلم عن عائشة في مناقب عمر ح : ٢٣٩٨ (٤/١٨٦٤) ورواه الترمذي

في المناقب باب مناقب عمر رقم الحديث ٣٦٩٣ (٥/٦٢٢) .

(٢) ومنها ما رواه سعيد بن أبي وقاص ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مخاطباً عمر رضي الله عنه : والذي نفسي بيده ما لقيك الشيطان سالكا فجاً الا سلك فجاً غير فجع (١) .

(٣) ومنها ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : لو كان بعدى نبي لكان عمر (٢) .

وقد ورد له فضائل أخرى مقروناً مع أبي بكر منها :

(١) عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان أهل الدرجات العلا ليراهم من تحتهم كما ترون النجم الطالع في أفق السماء ، وان أبا بكر وعمر مناهم وانما (٣) .

(١) متفق عليه رواه البخاري في فضائل الصحابة باب فضائل عمر (فتح الباري ٤١/٧) ومسلم في فضائل عمر ج : ٢٣٩٦ (٤/١٨٦٣) وقريب منه عند الترمذي ٦٢٢/٥ .

(٢) رواه الحاكم في المستدرک وصححه ووافقه الذهبي ج : (٣/١٥) ورواه الترمذي في المناقب باب مناقب عمر حديث رقم ٣٦٨٦ وقال حسن غريب (٥/٦١٩) .

(٣) رواه الترمذي في المناقب ب : مناقب أبي بكر ح : ٣٦٥٨ وقال حديث حسن ٦٠٧/٥ ورواه ابن ماجه في المقدمة ب : من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ح : ٩٦ (١/٣٧) ورواه الامام أحمد في المسند ٢٦/٣ ورواه ابن حبان في صحيحه كلهم عن أبي سعيد الخدري . ورواه الطبراني عن جابر وابن عساكر عن أبي هريرة (انظر الصواعق المحرقة ص ٧٧) وقريب منه عند الطبراني عن أبي هريرة قال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح غير سلم بن قتيبة وهو ثقة (مجمع الزوائد ٥٤/٩) .

(٢) وضها ما روى عن علي رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أبو بكر وعمر سيدا كهمل أهل الجنة من الأولين والآخرين — الا النبيين والمرسلين (١) .

المفاضلة بين عثمان وعلي رضي الله تعالى عنهما

=====

أما المفاضلة بين عثمان وعلي فهذه دون تلك ، وقد حصل فيها نزاع بين السلف قال ابن تيمية : (فان سفيان الثوري وطائفة من أهل الكوفة رجحوا عليا على عثمان . ثم رجح عن ذلك سفيان وغيره ، وبعض أهل المدينة توقف في عثمان وعلي وهي إحدى الروايتين عن مالك ، لكن الرواية الأخرى عنه تقديم عثمان على علي كما هو مذهب سائر الأئمة كالشافعي وأبي حنيفة وأصحابه وأحمد وأصحابه وغير هؤلاء من أئمة الاسلام) (٢) .

أما أبو حنيفة رحمه الله فقد روى عنه (تقديم علي على عثمان) (٣) وجاء في السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني : (روى نوح بن أبي مريم عن أبي حنيفة رضي الله عنه انه قال : سألت عن مذهب أهل السنة فقال أن تفضل أبا بكر وعمر وتحب عليا وعثمان وترى المسح على الخفين (٤) ولا تكفرا أحدا من أهل القبلة وتؤمن بالقدر ولا تنطق في الله بشيء . . ثم قال الشارح (ومن الناس من يقول : قبل الخلافه كان عليا مُقَدَّمًا على عثمان بن سعيد الخلافة عثمان أفضل من علي (٥) ثم اعتذر

(١) رواه الترمذي في المناقب ح : ٣٦٦٤ وقال حسن غريب (٥/٦١٠) ورواه ابن ماجه في المقدمة ب : من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : ١٠٠ (١/٣٨) ورواه ابن حبان في صحيحه (موارد الظمان ص ٥٣٨) ورواه أحمد وقال صاحب الفتح الرباني : اسناده صحيح ورجاله ثقات (٢٢/١٨٤) .

(٢) مجموع الفتاوى ٤٢٦/٤

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٨٦

(٤) مخالفة للرافضة لأنهم لا يرون المسح على الخفين ولا الصلاة فيها ولذلك درج علماء السلف على ذكر هذه المسألة الفرعية في عقائدهم للدلالة على مخالفتهم للرافضة .

(٥) شرح السير الكبير ١٥٨/١

المُشارِع عن كلام الاطام السابق بقوله : (ولم يرد أبو حنيفة رضى الله عنه بما ذكر —
تقديم علي علي عثمان • ولكن مراده أن محبتهم من مذهب أهل السنة ظالوا وعسده •
لا توجب الترتيب) (١) • قلت بل قد صرح في الفقه الأكبر بتقديم عثمان علي علي فقال :
(وأفضل الناس بعد النبيين عليهم الصلاة والسلام أبو بكر ثم عمر بن الخطاب الفاروق
ثم عثمان بن عفان ذو النورين ثم علي بن أبي طالب المرتضى رضى الله تعالى عنهم —
أجمعين) (٢) • وهو ظاهر المذهب قال السرخسي : (فأما المذهب عندنا أن عثمان
أفضل من علي رضوان الله عليهما قبل الخلافة وبهذا) (٣) •

وبما سبق يتضح أن الغالبية العظمى من أهل السنة والجماعة علي تقديم
عثمان علي علي ولم يخالف الا القليل ويدل علي صحة ما ذهبوا اليه ما يلي :

(١) ما تقدم من قول عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : كنا نقول ورسول الله
صلى الله عليه وسلم حي • أفضل الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر ثم عثمان
رضي الله عنهم) (٤) •

(٢) وكذلك في قصة بيعة عثمان الثابتة في الصحيح — كما مر — انه لما لم يبق
في الشورى الا عثمان وعلي والحكم عبد الرحمن بن عوف • وبقي عبد الرحمن
ابن عوف ثلاثة أيام بلياليها يشاور المهاجرين والأنصار والتابعين لهم باحسان
ويشاور أمهات المؤمنين • ويشاور أمراء الأمصار — فانهم كانوا بالمدينة
حجوا مع عمر وشهدوا موته — حتى قال عبد الرحمن : ان لي ثلاثا ما اغتمضت
بنوم) بعد هذا كله وبعد أخذ الموثيق منهما علي أن يبائع من بايعه • أعلن
النتيجة بعد هذا الاستفتاء وهي قوله : (اني رأيت الناس لا يعدلون بعثمان)

(١) شرح السير الكبير ١/ ١٥٨

(٢) انظر متن الفقه الأكبر لابي حنيفة ص ١٦٨ من الفقه الأكبر مع شرحه للملا علي القاري

(٣) شرح السير الكبير ١/ ١٥٨ وانظر شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٨٦

(٤) متفق عليه وسبق تخريجه قريبا — ص ٢٧٦ •

فبايمه علي وعبد الرحمن وسائر المسلمين بيعة رضي واختيار (١) فـدـل
ذلك على تقديمه في الأفضلية عليه قال ابن تيمية : (وهذا اجماع منهم
على تقديم عثمان على علي) (٢) ولما سأل رجل عبد الله بن المبارك
أيهما أفضل علي أو عثمان قال : قد كفانا ذاك عبد الرحمن بن عوف (٣) ،
وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حينما ولي عثمان الخلافة (أمرنا
خير من بقي ولم نأل) (٤) .

ولهذا قال أيوب وأحمد بن حنبل والدارقطني (من قدم علينا على عثمان
أزرى بالمهاجرين والأنصار) (٥) ويفسر ابن تيمية ذلك بأنه (لو لم
يكن عثمان أحق بالتقديم وقد قدموه كانوا أما جاهلين بفعله ، وأما ظالمين
بتقديم المفضل من غير ترجيح ديني ، ومن نسبهم الى الجهل والظلم
فقد أزرى بهم) (٦) .

والسلف وإن كان بعضهم يرى التوقف بعد ذكر عثمان لا يقدمون على
علي أحدا بعد الثلاثة كما قال الامام أحمد (من لم يرتع بعلي فهو أضل من
حمار أهله) (٧) وإنما من قال بالتوقف في التفضيل عند عثمان يريد الاقتداء
بحدیث ابن عمر السابق فيذكرون الثلاثة ثم يجملون بقية أصحاب الشورى كما

(١) انظر تفصيل ذلك طرق الانعقاد ص ١٣ وهذه الرواية من البخاري ك ٩٣ باب
٤٣ (فتح الباري ١٣ / ١٩٣) ومن البداية والنهاية (١٤٦ / ٧) بتصرف
يسير .

(٢) مجموع الفتاوى ٤ / ٤٢٨

(٣) المسند من مسائل الامام أحمد للخلل ورقة ٥٧

(٤) قال في مجمع الزوائد رواه الطبراني بأسانيد ورجال أحدها رجال الصحيح

(٥) (٨٨ / ٩) وذكره الخلل في المسند من مسائل الامام أحمد ورقة ٥٧ .

(٦) مجموع الفتاوى ٤ / ٤٢٨ وانظر شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٨٦ .

(٧) مجموع الفتاوى ٤ / ٤٢٨

(٨) منهاج السنة ٢ / ٢٠٨

هي رواية عن الامام أحمد نفسه فقد ذكره اللالكائي قوله (وخير الأئمة بعد نبيها) صلى الله عليه وسلم (أبو بكر الصديق ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان تقدم هؤلاء الثلاثة كما قدمهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يختلفوا في ذلك ، ثم بعد هؤلاء الثلاثة أصحاب الشورى الخمسة علي بن أبي طالب وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد كلهم يصلح للخلافة وكلهم امام ونذهب الى حديث ابن عمر (كما نعد ورسول الله صلى الله عليه وسلم حي وأصحابه متوافرون أبو بكر ثم عمر ثم عثمان) (١) وينحوه تماما عن علي بن المديني (٢) .

وان كان ورد عنه نفسه رحمه الله روايات ينص فيها على التبريع بعلي منها الرواية السابقة (من لم يبرع بعلي فهو أضل من حمار أهله) ومنها رواية الاصطخري حيث قال فيها (وخير الأمة بعد نبيها صلى الله عليه وسلم أبو بكر وعمر بعد أبي بكر وعثمان بعد عمر وعلي بعد عثمان ووقف قوم علي عثمان) (٣) .

ولذلك كانت خلاصة رأى الامام أحمد رحمه الله في التفضيل - علي ما يراه الخلال - هي قوله : من قال (أبو بكر وعمر وعثمان فقد أصاب وهو الذي العمل عليه) قال : أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضى الله عنهم فصحيح أيضاً جيد لا بأس به وبالله التوفيق (٤) .

-
- (١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ص ١٥٧
 - (٢) نفس المرجع ص ١٦٣
 - (٣) طبقات الخنابلة لابن أبي يعلى ٣٠ / ١
 - (٤) المسند من مسائل الامام أحمد للخلال مخطوط ورقة ٦٢

قلت : لكنه ورد عنه رحمه الله تكذيبه لمن نسبته الى التوقف عند عثمان فقال
في رواية محمد بن عوف الحمصي : (وخير الناس بعد رسول الله صلى الله
عليه وسلم : أبو بكر . ثم عمر ثم عثمان ثم علي فقلت له يا أبا عبد الله ،
فانهم يقولون : انك وقفت على عثمان ؟ فقال : كذبوا والله علي انما حدثتهم
بحديث ابن عمر - وذكر الحديث - ولم يقل النبي صلى الله عليه وسلم : لا
تخايروا بعد هؤلاء بين أحد ليس لاحد في ذلك حجة ، فمن وقف على عثمان
ولم يرتفع بملي فهو علي غير السنه يا ابا جعفر (١)

فالحاصل أن من نص الترييح على علي كومن توقف عن التنصيص عند عثمان
كلهم لا يقدمون على علي بعد الثلاثة أحدا ولا يلزم من عدم التنصيص عليه
بعد عثمان أنهم يقدمون عليه أحدا قال ابن تيميه (فليس في أهل السنة
من يقدم عليه - أي علي - أحدا غير الثلاثة بل يفضلونه على جمهور أهل بدر
وأهل بيعة الرضوان وعلى السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ، وما في
أهل السنة من يقول ان طلحة والزبير وسعدا وعبد الرحمن بن عوف أفضل
منه بل غاية ما يقولون السكوت عن التفضيل بين أهل الشورى) (٢) وقد
حكى الحافظ ابن حجر الاجماع على أن ترتيب الخلفاء في الفضليه كترتيبهم
في الخلافة) (٣) .

لكن من قدم عليا على عثمان هل هو مبتدع أم لا ؟ وعلى هذا التساؤل يجيب
الخلال فقد قال بعد ذكره لعدة روايات مسنده عن امام أهل السنة أحمد
ابن حنبل فيمن قدم عليا على عثمان قال : (فاستقر القول من أي عبد الله أنه
يكره هذا القول ولم يجزم في تبديعه ، وان قال قائل هو مبتدع لم ينكر عليه

والله التوفيق) (٤) .

-
- | | |
|-------|--|
| (١) | طبقات الحنابلة ٣١٣/١ |
| (٢) | منهاج السنه ٢٠٦/٢ |
| (٣) | فتح الباري ٣٤/٧ |
| (٤) | المسند من مسائل الامام أحمد للخلال ورقة ٥٦ . |

من فضائل عثمان رضي الله عنه

=====

والان نورد بعض الاحاديث الواردة في فضل ذي النورين عثمان بن

عثمان رضي الله عنه منها .

١ - قول النبي صلى الله عليه وسلم : من يحفر بئر رومة (١) فله الجنة .

فحفرها عثمان . وقال صلى الله عليه وسلم : من جهز جيش العسرة

فله الجنة فجهزه عثمان (٢) زاد الترمذي فقال النبي صلى الله

عليه وسلم : ما ضر عثمان ما عمل بعد اليوم " مرثين " (٣) .

٢ - ومنها ما روته عائشة رضي الله تعالى عنها عن النبي صلى الله عليه

وسلم انه قال : الا استحي من رجل تستحي منه الملائكة (٤) يعني

عثمان .

(١) كانت عيناً لرجل من غفل يبيع منها القريب بمد فعرض عليه النبي

صلى الله عليه وسلم شراؤها بيمين في الجنة ؟ (فقال يا رسول الله

ليس لي ولا لعيالي غيرها) فبلغ ذلك عثمان رضي الله عنه فاشتراها بخمس

وثلاثين الف درهم ثم اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اتجعل لى

ما جعلت له ؟ قال نعم قال قد جعلتها للمسلمين قال ابن حجر وان كانت

اولا عيناً فلا مانع ان يحفر فيها بئراً ولعل العين كانت تجرى

الى بئرفوسمها وطواها فنسب حفرها اليه انظر فتح الباري ٥/٤٠٨ .

(٢) ذكرهما البخارى تعليقا في كتاب فضائل الصحابة باب مناقب عثمان

(فتح الباري ٧/٥٢) ووصلهما في قصة عثمان لما حوضر عنه رضي الله

عنه انظر الوصايا باب نفقة القيم للوقف (فتح الباري ٥/٤٠٦) .

(٣) سنن الترمذي في المناقب باب مناقب عثمان حديث رقم ٣٧٠١ (٥/٦٢٦)

(٤) رواه مسلم في ك : فضائل الصحابة ب : من فضائل عثمان ح : ٢٤٠١

(٤/١٨٦٦) .

ومن الا حادىث الداله على فضائله رضى الله عنه الذى شارك فيها ابا بكر وعمر
رضى الله تعالى عنهما ما يلى :-

(١) ما رواه انس بن مالك رضى الله تعالى عنه قال : صعد النبى صلى الله
عليه وسلم اُحدًا ومعه أبو بكر وعمر وعثمان فرجف بهم فقال صلى الله عليه
وسلم : اسكن أحد - أظنه ضربه برجله - فليس عليك الا نبى وصديق
وشهيدان (١) .

(٢) ومنها ما رواه أبو موسى الأشعرى رضى الله تعالى عنه أن النبى صلى الله عليه
وسلم دخل حائطًا وأمرني بحفظ باب الحائط فجاء رجل يستأذن . فقال :
اأذن له وبشره بالجنة فإذا أبو بكر ، ثم جاء آخر يستأذن فقال : اأذن له
وبشره بالجنة فإذا عمر ، ثم جاء آخر يستأذن فسكت هنيهة ثم قال : ائمنن
له وبشره بالجنة على بلوى تصيبه فإذا عثمان بن عفان (وعنده مسلم !) فقال :
اللهم صبرا أو الله المستعان (٢) .

من فضائل على بن أبى طالب رضى الله عنه
=====

ورد في حق أمير المؤمنين علي بن أبى طالب رضى الله عنه كثير من
الأحاديث الصحيحة الداله على فضله وكثرة مناقبه حتى قيل انه لم يرد في حق أحد

(١) رواه البخارى - واللفظه - في كتاب فضائل الصحابة باب مناقب عثمان
(٥٣/٢ من الفتح) والترمذى في المناقب باب مناقب عثمان رقم الحديث
٣٦٩٧ (٦٢٤/٥) وقال حسن صحيح .

(٢) متفق عليه رواه البخارى في كتاب الفضائل باب مناقب عثمان (٥٣/٢ من الفتح)
ورواه مسلم في الفضائل ب : من فضائل عثمان ح : ٢٤٠٣ (١٨٦٧/٤) ورواه -
الترمذى في مناقب عثمان حديث رقم ٣٧١٠ (٦٣١/٥)

من الصحابة بلا سند الجياد الكرماء جاء في علي (١) ومن هذه الأحاديث ما يلي :-

(١) ما رواه البخاري ومسلم عن سعد بن أبي وقاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى تبوك واستخف علياً ، فقال : أتخلفني في الصبيان والنساء ؟

(١) انظر المستدرک (١٠٧/٣) وروى هذا القول عن الإمام أحمد وعن إسماعيل القاضي والنسائي وأبو عبيس النيسابوري ، ذكر ذلك الطائفة ابن حجر في فتح الباري (٢١/٧) وظل ذلك بأنه تأخر ووقع الاختلاف في زمانه ، وخروج من خرج عليه فكان ذلك سبباً لانتشار مناقبه من كثرة من كان بينها من الصحابة رداً على من خالفه فكان الناس طائفتين لكن المبتدعة قليلة جداً ثم كان من أمر علي ما كان فجمت طائفة أخرى حاربه ثم اشتد الخطب فتقصوه ، واتخذوا لعنه على المنابر سنة ووافقهم الخوارج على بغضه وزادوا حتى كفروه مضموماً ذلك منهم إلى عثمان فصار الناس في حق علي ثلاثة : أهل السنة والمبتدعة من الخوارج والمحاريين له من بني أمية وأتباعهم ، فاحتاج أهل السنة إلى بث فضائله فكثر الناقل لذلك لكثرة من يخالف ذلك ، ولا فالذي في نفس الأمر أن لكل من الأربعة من الفضائل إذا حبر بميزان العدل لا يخرج عن قتل أهل السنة والجماعة أصلاً (فتح الباري ٢١/٧) فلا يلزم من ذلك أفضليته على الثلاثة الذين سبقوه بالخلافه ، قلت : وقد يكون من هذه الأسباب أيضاً ظهور بعض التشيع له الذي قد يؤدي ببعضهم إلى وضعه بما ليس فيه وهذا أدى بأهل السنة إلى إيضاح وتبيين ما ورد في الرجل عن النبي صلى الله عليه وسلم على حقيقته لكن الأسباب السابقة تؤدي إلى كثرة طرق هذه الأحاديث لكثرة الأحاديث نفسها والله اعلم .

هذا وقد يعتبر بعض العلماء أن السبب هو وضع الروافض للحديث في فضائله قلت : لا شك أنهم قد وضعوا الشيء الكثير في ذلك ولكن هذا معروف عند أهل السنة ولا يندرج عليهم لأن الله قد هيا لهذا السنة جهابذة العلماء والنقاد فبينوا الصحيح من الضعيف من الموضوع فكل الأحاديث الموضوعه من الروافض معروفه عند علماء السنة فلا يد رجونها في كتبهم وإن ادرجوها بينوا ما فيها أو عرف ذلك من بعدهم من السند والحمد لله الذي حفظ لنا ديننا ولا فقد قال الخليلي في الإرشاد قال بعض الحفاظ تأملت ما وضعه أهل الكوفة في فضائل علي وأهل بيته فزاد على ثلاثمائة ألف والله اعلم (انظر تنزيه الشريعة المرفوعة عن الاختصار الشنيعة الموضوعه لابن عراق ١/٤٠٢)

قال : الا ترضى أن تكون مني بمنزلة هرون من موسى ^{لله} الا أنما نبي بعدى (١)

وهذا الحديث ما تعلقت به الروافض في أن الخلافة كانت حقا لعلي وأنه
وصى له بها • ولا حجة لهم فيه • بل غاية ما في الأمر اثبات فضيلة من فضائل
علي رضي الله عنه ولم يتعرض الحديث لكونه أفضل من غيره أو مثله • وليس فيه
أية دلالة على استخلافه بعده • لأن النبي صلى الله عليه وسلم اتفق على
هذا تطيبا لخاطره حين استخلفه على المدينة في غزوة تبوك • ويؤيد هذا
أن هارون المشبه به لم يكن خليفة بعد موسى عليهما السلام بل توفي في
حياته • وإنما استخلفه حينما ذهب لميقات ربه للمناجاة والله أعلم • علما
بأنه لا يلزم من التشبيه المساواة في كل الأحوال •

(٢) ومنها ما روى عن سهل بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
يوم خيبر : لأعطين هذه الراية رجلا يفتح الله على يديه يحب الله ورسوله
ويحبه الله ورسوله • قال : فبات الناس يدركون (٢) ليلتهم أيهم يعطاها
قال : فلما أصبح الناس غدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم يرجون
أن يعطاها • فقال أين علي بن أبي طالب ؟ فقالوا هو يارسول الله يشتكي
عينيه • قال : فأرسلوا إليه فأتى به فبصق رسول الله صلى الله عليه وسلم في
عينيه ودعا له وبرأ حتى كأن لم يكن به وجع فأعطاه الراية • • • الحديث (٣)

-
- (١) البخارى في المغازى باب غزوة تبوك (فتح البارى ١١٢/٨) وسلم في الفضائل
ب • من فضائل علي ح : ٢٤٠٤ (٤/١٨٧٠) والترمذى في مناقب علي رقم
(٢٧٢١) ٦٤١/٥ وابن حبان (موارد الظمان ص ٥٤٣ وغيرهم •
(٢) أى يخوضون ويتحدثون في ذلك انظر شرح النووى لصحيح مسلم ١٧٨/١٥
(٣) رواه مسلم واللفظ له في كتاب فضائل الصحابة ب • من فضائل علي ح : ٢٤٠٦
(٤/١٨٧٢) ورواه البخارى مختصرا عن سلمة بن الأكوع في كتاب الفضائل
باب مناقب علي (فتح البارى ٢٧٠/٧) وغيرهما •

فهذه الأحاديث غيض من فيض من الأحاديث الصحيحة الواردة في مناقب
الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم أوردت بعضها نموذجاً لا استقصاءً والا -
فمناقبتهم قد صنف فيها مجلدات .

هذا وممن أهل السنة قد خص بالخلفاء الراشدين ولكن اختلفوا في
الخامس فمنهم من جعله عمر بن عبد العزيز روى ذلك عن سفيان الثوري (١)
وروى عن الشافعي (٢) أيضاً . ومنهم من جعله الحسن بن علي لخلاقته
التي مدتها سنة أشهر قبل الصلح واستدلوا على ذلك بحديث سفيان
السابق (الخلافة بعدى ثلاثون سنة . . . الحديث) وقد . . . وهذه الأشهر
الستة من الثلاثين سنة (٣) .

وهذا القول أقوى من سابقه لأن معاوية رضي الله عنه أفضل من عمر بن عبد العزيز
ولم يعد منهم مكفيه فضلاً صحة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكتابته الوحي
بين يديه وغيرهما (٤) وإنما اشتهر فضل عمر بن عبد العزيز لأنه أتى
بعد سنوات من الظلم والعسف فرفع المظالم ورد الأمانات إلى أهلها . أما
معاوية رضي الله عنه فقد جاء بعد أفضل خلق الله بعد الأنبياء وهم الخلفاء
الأربعة الراشدون رضي الله تعالى عنهم أجمعين ومع ذلك فقد كان له من
الفضل والأمانة وحسن سياسة الرعية ومحبتهم له الشيء الكثير روى الأثر
بسند إلى أبي هريرة المكتب قال : كما عهد الأعشى فذكروا عمر بن عبد العزيز
وعدله فقال الأعشى : (فكيف لو أدركتم معاوية ؟ قالوا في حلمه ؟ قال :

(١) أبي داود ك . السنه ب ٧ . عن (٣٨٣ / ١٢)
وحلية الأولياء (٣٢٢ / ٧)

(٢) مناقبه لابن أبي حاتم ص ١٨٩ ومناقب الشافعي للبيهقي ٤٤٨ / ١

(٣) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٩

(٤) من شاء الاستزاده في هذا الموضوع فليرجع إلى كتاب العواصم من القواصم -

وحاشية ص ١٥١ فما بعدها .

لا والله بل في عدله (١) . قال شيخ الاسلام ابن تيمية : (اتفق العلماء على أن معاوية أفضل ملوك هذه الأمة) (٢) . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث في فضله رضي الله عنه هذا من ناحية الخلفاء أما أفضل الصحابة عموماً بعد الاربعة فهم بقية أهل الشورى .

هذا ومناسبة حديثنا عن التفضيل بين الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم قد يعترض معترض فيقول : الأولى أن نحب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم جميعاً ولا نفاضل بينهم ، ولهذا المعترض نقول : السنة المفاضلة بينهم على ما جاءت به الأحاديث الصحيحة . وسار عليه السلف الصالح من تفضيل أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله تعالى عنهم أجمعين على سائر الصحابة . وقد سئل الامام أحمد عن رجل يحب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يفضل بعضهم على بعض وهو يحسبهم قال : (السنة أن يفضل أبا بكر وعمر وعثمان وعلي من الخلفاء) (٣) .

وانما الذي ذموا التحدث فيه والتمرض له هو ما شجر بين الصحابة من قتال وقتل بعد مقتل الشهيد عثمان رضي الله عنه ثم النزاع الذي حصل بين علي ومعاوية رضي الله عنهما ومن معهما من الصحابة (٤) .

(١) منهاج السنة ١٨٥/٣ وقد سئل الامام أحمد : أيما أفضل معاوية أو عمر بن عبد العزيز فقال معاوية أفضل لسننا نقسم بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير القرون قرني ثم الذي يلونهم الحديث (متفق عليه) وفي رواية قال : كان معاوية أفضل من ستمائه مثل عمر بن عبد العزيز واستدل بحديث : لو انفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحداً ولا نصيفه . . رواه مسلم في فضائل الصحابة ج : ٢٥٤٠ (٤/١٩٦٣) انظر المسند من مسائل الامام أحمد ورقة ٦٨ .

(٢) مجموع الفتاوى ٤٧٨/٤

(٣) المسند من مسائل الامام أحمد للخلال (مخطوط) ورقة ٤ .

(٤) انظر من أقوالهم في ذلك ص ٥٠١ من الفصل الثالث .

موقف بعض الفرق الإسلامية من التفضيل

=====

الأشاعرة مع أهل السنة في هذا الموضوع بل مخالفتهم لأهل السنة في باب (الإمامة) عموماً قليل جداً ولذلك ينتحلون السنة ويلطونها في مثل هذا الموضوع (١) وهناك فرق أخرى خالفت في هذه المسألة نستعرض آراءهم باختصار ومن هذه الفرق:

(١) المعتزلة :

=====

وافقت المعتزلة أهل السنة في تولي جميع الصحابة والترحم عليهم وعلي صحة إمامة الخلفاء الأربعة على الترتيب وعلى أن أبا بكر أفضل من عمر وأفضل من عثمان . ولكنهم اختلفوا في أيهما أفضل أبو بكر أم علي رضي الله - عنهما على أقوال ثلاثة :

- ١ - منهم من يرتب الخلفاء الراشدين في الخلافة أبو بكر فمصر فعثمان فعلي وكذلك في الفضل وهذا قول قدماء البصريين ومنهم من عمرو ابن عبيد والنظام والجاحظ وماتقن أشرس والفوطي والشحام وغيرهم (٢)
- ٢ - ومنهم من قال بفضل أبي بكر فمصر فعثمان ولكنه توقف في أمر علي ونسبة فضله إلى فضل أبي بكر أيهما أفضل . . فمنهم من فضل علياً على عثمان وتوقف في التفضيل بينه وبين أبي بكر ومن هؤلاء واصل ابن عطاء (٣) . وأبو هذيل الملاف . وتبعهم من المتأخرين أبو هاشم بن أبي علي الجبائي وأبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري (٤) في أهل حياتهما .

(١) انظر نقض المنطق لابن تيمية ص ١٦ .
 (٢) الاسلام وفلسفة الحكم د . محمد عماره ص ٥١٦ .
 (٣) شرح الاصل الخمسة للقاضي عبد الجبار ص ٧٦٧ .
 (٤) الاسلام وفلسفة الحكم ص ٥١٦ .

٣ - ومنهم من ذهب الى تفضيل علي على أبي بكر وهذا مذهب الممثلة
 البغداديين ، (وذهب هذا المذهب من متأخري البصريين ابو علي
 الجبائي بعد أن كان متوقفاً والتزم التوقف في مصنفاته ثم اعتسق
 تفضيل علي عند وفاته) (١) وكذلك لمبو الحسين محمد بن علي البصري
 في آخر حياته (لأنه يقطع أن أمير المؤمنين - أي عليا - أفضل
 الجماعة) (٢) ، ومن ذهب الى تفضيل علي على أبي بكر القاضي
 عبد الجبار حيث قال : (فأما عندنا : أي أفضل الصحابة أمير
 المؤمنين علي ثم الحسن ثم الحسين عليهم السلام) (٣) .

(٢) الخوارج :

أما الخوارج فهم يقولون بأفضلية وإمامة أبي بكر وعمر وعثمان حتى
 انقضاء الست السنوات الأولى من حكمه ثم علي حتى قبله التحكيم ، وما يجمع
 عليه الخوارج كما قال الأشعري (اكفار علي وعثمان) (٤) .

(٣) الروافض :

أما الروافض فهم مجمعون على تفضيل علي على سائر أصحاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وعلى أنه ليس بعد النبي صلى الله عليه وسلم أفضل
 منه . (٥)

-
- (١) الاستبصار وفلسفة الحكم (ص ٥١٦)
 - (٢) المغنى في أبواب التوحيد والعدل ج ٢٠ ق ١ ص ٢١٦
 - (٣) شرح الأصل الخمسة ص ٢٦٧
 - (٤) الفرق بين الفرق ص ٧٣ وانظر المقالات ١٦٢/١
 - (٥) مقالات الاسلاميين ١٥٠/١

وجميع هذه الفرق الضالة المخالفة لأهل السنة والجماعة ليس عند
أحد منها دليل صريح من كتاب الله أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم الصحيحة
التي يمكنها أن تقابل الأحاديث السابقة الدالة على مذهب الحق في هذه
المسألة وهو مذهب أهل السنة والجماعة .

أما أن نخوض معهم في مجادلات عقلية لا تتركز على أساس ولا تصل
إلى قرار فهذا يحتاج إلى بحث أوسع ومدة زمنية أطول . ولو اردنا استقصاء
كل مبحث في هذه الرسالة لبلغت المجلدات . لكن نبين مذهب الحق -
مذهب أهل السنة والجماعة - ونُدلل عليه بالأدلة الصريحة الصحيحة وشهير
إشارة مختصرة إلى من خالف من الفرق على حسب ما يسمح لنا به الوقت وحجم
الرسالة والله المستعان . .

الفصل الثانی

=====

واجبات الامام وحقوقه

=====

المبحث الأول : واجبات الامام

=====

الفصل الثاني

=====

واجبات الامام وحقوقه

=====

المبحث الأول : واجبات الامام

=====

تمهيد :

الحكم في نظر الاسلام تبعة ومسؤولية ، لم يُشرع لتحقيق أهداف وبلوغ مقاصد ، وتحقيق هذه الأهداف وبلوغ هذه المقاصد مسؤولية مشتركة بين الحكام والمحكومين وهم مسؤولون عنها جميعا .

وحيث كان مقصود جميع الولايات في الاسلام أن يكون الدين كله لله وأن تكون كلمة الله هي العليا، وأن تكون العباد لله وحده ، فإن الله سبحانه وتعالى إنما خلق الخلق لذلك وه أنزل الكتب وه أرسل الرسل ومن أجله جاهد الرسل صلى الله عليه وسلم والمؤمنون قال تعالى : ﴿ وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ﴾ (١) . وجماع الدين وجميع الولايات هو الأمر والنهي ، والذي بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهضمت المؤمنين في كتاب الله تعالى (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر . . . الآية) (٢)

وحيث أن الامام هو النائب أو الوكيل (٣) عن الأمة في تحقيق هذه المقاصد الشرعية وقد أعطته زمام السلطة للسير بها الى تحقيق هذه المقاصد عند بيعتها له ،

(١) الذاريات آية ٥٦

(٢) التوبة آية ٧١

(٣) على خلاف بين الفقهاء هل هو ولي أو وكيل ؟ انظر القواعد لابن رجب ص ١١٦

ط ٠ أولى ١٣٩٢ هـ ن ٠ مكتبة الكليات الازهرية .

لذلك كان عليه من الواجبات ما ليس على غيره ، ولأن مناط الوجوب فيها هو القدرة وقد حصلت له بعد مبايعتهم له ، فلزمه القيام بهذا الواجب الثقيل .

لكنه لا يستطيع وحده القيام بتحقيق هذه المقاصد مهما بلغ من الذكاء والفظنة ، لذلك أوجب الاسلام على المحكومين أيضا واجبات وحقوقا للامام مقابل تلك الواجبات المطلقة على عاتقه ، وعن طريق هذه الحقوق تكمل له قدره في القيام بما أوجبه الله عليه من تحقيق لهذه المقاصد .

وجريا على القاعدة الاسلامية في تقديم الواجب على الحق فانني سأحدث أولا عن الواجبات المطلقة على عاتق الامام ، ثم أتبع ذلك بالحديث عن حقوقه على الرعية ، ثم الحديث عن الشورى ، وهل هي واجب من الواجبات المطلقة على عاتقه ؟ أم أنها حق من حقوقه على رعيته .

واجبات الامام

=====

حُملُ الامامة ثقیل ، وواجباتها كبيرة لا يستطيع القيام بها على وجهها الأكمل الا أولو العزم من الرجال ، لذلك كانت من أعظم القربات عند الله لمن احتسب القيام بها وقصد التقرب اليه تعالى . ولذلك قال صلى الله عليه وسلم : سبعة يظلهم الله تحت ظله يوم لا ظل الا ظله . . . وذكر منهم إمام عادل (١) .

ومما يدل على ثقل هذا الحمل ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له في الامارة : (إنها أمانة وإنها يوم النيامة خزي وندامة الا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها) (٢) . وعن عبد الله

(١) متفق عليه رواه البخاري في ك : الاذان ب : من جلس في المسجد ينتظر الصلاة

(فتح الباري ١٤٣/٢) ومسلم في ك : الزكاة ب : فضل اخفاء الصدقة ج : ١٠٣١

(٢/٢١٥) والترمذي في ك : الزهد ب : ٥٣ والنسائي في القضاة ب (٢) والموطأ

في الشعر (١٤) وأحمد (٤٣٩/٢) .

(٢) رواه مسلم في صحيحه ك : الاماره . ب : كراهة الاماره بخير ضروره / ١٨٢٥ (٣/١٤٥٢)

ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته . فالإمام الأعظم الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته والرجل راع على أهل بيته وهو مسؤول عن رعيته . والمرأة راعية على أهل بيت زوجها وهي مسؤولة عنهم ، وعبد الرجل راع على مال سيده وهو مسؤول عنه ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته (١) .

ومن أهم هذه الواجبات ما يلي :

أولا : واجبات أساسية

الواجب الأول والأساسي والجامع لكثير من الواجبات الشرعية هو السعي إلى تحقيق مقاصد الإمامة التي من أجلها شرعت ، وهي بمبارة مختصرة : (إقامة الدين وسياسة الدنيا به) وقد أفردت فيما سبق للحديث عن هذه المقاصد فصلا كاملا ، ولا مانع هنا من إعادة مختصره للنقاط التي بحثتها هناك في هذا الفصل :

المقصد الأول : إقامة الدين : وتتمثل في :

أولا : حفظه وذلك بما يلي :

- ١ - نشره والدعوة إليه بالقلم واللسان والسنان (الجهاد) .
- ٢ - دفع الشبه والباطيل ومحاربتها .
- ٣ - حماية البيضة وتحصين الثغور حتى يكون المسلمون في أمن على دينهم وأنفسهم وأموالهم وأعراضهم .

ثانيا : تنفيذ ذلك بما يلي : =====

- ١ - إقامة شرائعه وحدوده وتنفيذ أحكامه : وذلك يشمل جباية الزكاة وتقسيم الفيء وتنظيم الجيوش المجاهدة لأجل رفع راية الاسلام وإقامة قضاة الشرع للحكم بين الناس بما أنزل الله وتنفيذ هذه الأحكام والحدود التي شرعها الله لمبادءه . الخ .
- ٢ - حمل الناس عليه بالترغيب والترهيب :

المقصد الثاني : سياسة الدنيا بهذا الدين : وهو الحكم بما أنزل الله
=====

في جميع شؤون هذه الحياة . وينتج عن هذا المقصد بعض المقاصد الفرعية منها :

- ١ - العدل ورفع الظلم
- ٢ - جمع الكلمة وعدم الفرقة .
- ٣ - القيام بصيانة الأرض واستغلال خيراتها فيما هو صالح للاسلام والمسلمين . وقد سبق بسط هذه الموضوعات ومناقشتها فلا داعي للاعادة (١) .

ثانيا واجبات فرعية : =====

لكن بالإضافة الى هذه الواجبات الرئيسية هناك بعض الواجبات اللازمة على الامام وان لم يكن بعضها من الأهداف الرئيسية للامامه وانما هي وسائل الى تحقيق هذه الأهداف ، وبناءً على القاعدة الأصولية " ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب " فهي واجبة على الامام اذا نوى هذه الواجبات ما يلي :

(١) انظر فصل مقاصد الامامه من الباب الاول ص ٤٥ فما بعدها .

أولا : إستيفاء الحقوق المالية لبيت المال وصرفها في مصارفها الشرعية :
=====

من واجبات الامام ومسؤولياته الجسام إستيفاء الحقوق المالية أو -
الموارد أو كما يقول أبو يعلى " جباية الفيء " والصدقات على ما أوجبه الشرع
نصا واجتهادا من غير عسف " (١) وكذلك المصروفات والنفقات والعطاءات
وعلى حدّ قول القاضي أبي يعلى " تقدير العطاء وما يستحق من بيت
المال من غير سرف ولا تقصير ودفعه في وقت لا تقديم فيه ولا تأخير " (٢) .

و الواقع أن هذا الواجب وان كان من مقاصد الامامه ومن الواجبات
الأساسية وداخل في مقصد " تنفيذ الاسلام " الا أنني ذكرته هنا مفردا
ومفصلا لما للامام فيه من دور اجتهادي فيما لا نص فيه من تقدير العطاءات
ونحوها . كما ذكرته لزيادة تفصيل ما سبق مجملا .

وفي هذا المقام يحسن بنا أن نأخذ لمحة سريعة في الحديث
عن موارد بيت المال ومصارفه ووجوه صرفها .

موارد بيت المال :
=====

١ - الزكاة :

وهي الركن الثاني من أركان الاسلام ثابتة بالكتاب والسنة
والاجماع تجب على كل مسلم ومسلمه ملك نصابا وحال عليه الحصول
فيما يشترط فيه ذلك . وقد حدّدت الشريعة الاسلامية نصاب
كل صنف من أصناف الاموال المزكاة .

وقد اتفق الصحابة على قتال ما نهيها ، وعلى هذا فمن أنكر وجوبها كفر ومن منعها معتقدا وجوبها وقدر الامام على أخذها منه أخذها منه جبرا وعزرا على امتناعه . وان كان خارجا عن قبضة الامام قاتله كما فعل أبو بكر الصديق رضي الله عنه وقال قولته المشهورة " والله لو منعتني عقالا - وفي رواية غاقا - كانوا يؤذونني الى رسل الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه " (١) .

وهي ليست حقا موكولا للأفراد يؤديه منهم من شاء ويدعه من أراد كما أنها هي حق عام يتولاه الامام وولاته فيقومون بجبايته ممن تجب عليه ، ويصرفونه الى من تجب له .
والأدلة على ذلك كثيرة منها :-

١ - قول الله تعالى : " إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والعلم من سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم " (٢)

فالشاهد من الآية قوله (والعاملين عليها) قال الفخر الرازي في تفسيره " دلت هذه الآية على أن هذه الزكاة يتولى أخذها وتفرقتها الامام ومن يلي من قبله والدليل عليه أن الله جعل للعاملين سهما فيها وهذا يدل على أنه لابد في أداء هذه الزكوات من عامل والعامل هو الذي نصبه الامام لأخذ

(١) البخاري كتاب الاغصام باب الاقتداء بسنة الرسل صلى الله عليه وسلم (فتح الباري ٢٥٠ / ١٣) ومسلم كتاب الايمان باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ج : ٢٠ (٥١ / ١) .

(٢) سورة التوبة آية ٦٠

الزكوات فدلّ هذا النص على أن الامام هو الذي يأخذ

الزكوات " (١) .

كما يدلّ على ذلك أيضا أن بعض المصارف المذكورة لا يمكن أن يصرفها الا الامام مثل مصرف المؤلّفة قلوبهم فهذا لا يقوم به الا الامام فدلّ على استحقاق دفعها اليه . ومثّل اعداد المدّة والعُدّة للجهاد في سبيل الله فلا يمكن تنظيم ذلك الا بتصرف الامام .

٢ - قوله تعالى " خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها

وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ (٢)

فالخطاب في قوله " خذ " للنبي صلى الله عليه وسلم ولكل

من يلي أمر المسلمين من بعد . كما فهم الصحابة رضوا ن

الله عليهم ذلك (٣) .

٣ - ومنها ما رواه ابن عباس في الصحيحين وغيرهما أن النبي

صلى الله عليه وسلم حين بحث معاذنا الى اليمن قال له

" أَطْعَمَهُمْ أَنْ اللَّهُ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ لِيْ أَمْوَالَهُمْ صَدَقَتُهُ

تَوْخَذَ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَرَدَّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ " فان هم أطاعوك

لذلك فإياك وكرائم أموالهم الحديث " (٤)

(١) التفسير الكبير للرازي ١١٤/١٦ ط . ثانية

(٢) سورة التوبة آية ١٠٣

(٣) انظر تفسير القرآن العظيم لابن كثير ١٤٥/٤

(٤) البخاري كتابه الزكاة باب أخذ الصدقة من الاغنياء وترد في الفقراء (فتح

الباري ٣٥٧/٣)

والشاهد من الحديث قوله " تؤخذ من أغنيائهم فتـُـرد على فقرائهم " فَبَيَّنَ الحديث (أن الشأن فيها أن يأخذها وردّها رادٌّ ، لا أن تترك لاختيار من وجبت عليه) (١) .

قال الحافظ ابن حجر " استدل به على أن الامام هو الذي يتولى قبض الزكاة وصرفها ، أما بنفسه وأما بنائيه فمن امتنع منهم أخذت منه قهرا " (٢) .

ومعروف في السيرة والتاريخ سعاة النبي صلى الله عليه وسلم الذين بعثهم الى الأمصار ، وكذلك سار على نهجه خلفاؤه من بعده . وللصحابة فتاوى كثيرة في هذا الموضوع (٣) ولهذا قال العلماء " يجب على الامام أن يبعث السعاة - لأخذ الصدقة لأن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء من بعده كانوا يبعثون السعاة ، ولأن في الناس من يملك المال ولا يعرف ما يجب عليه فيه ، ومنهم من ييخل فوجب أن يبعث من يأخذ " (٤) .

الحكمة في دفعها للامام :

ولقيام الامام بجمعها ثم توزيعها ، ون قيام المالك بتوزيعها بنفسه على مستحقيها حكيمٌ كثيره منها :-

١ - أن كثيرا من الأفراد قد تمت ضمايرهم أو يصيبها السقم والهزال فلا ضمان للفقير اذا ترك حقه لمثل هؤلاء .

-
- | | |
|-----|--------------------------------------|
| (١) | فقه الزكاة للقرضاوى ٢/٢٤٩ |
| (٢) | فتح البارى ٣/٣٦٠ |
| (٣) | راجع بتوسع فقه الزكاة للقرضاوى ٢/٢٥٤ |
| (٤) | المجموع ٦/١٦٢ والروضه ٢/٢١٠ للنووى |

٢ - في أخذ الفقير حقه من الحكومة لا من الفنى نفسه حفظ
لكرامته وصيانة لِمَا وجهه أن يراق بالسؤال كورعاية لمشاعره
أن يجرحها المَن والأذى •

٣ - أن ترك الأمر للأفراد يجعل التوزيع فوضى فقد ينتهب أكثر
من غني لا عطاء فقير واحد على حين يفتل عن آخر لا يظن
له أحد وربما كان أشد فقرا • (١) •

كامل ما سبق يدل على أن على الامام أن يطلب الزكاة وجبها
من أصحابها ثم يقوم بتوزيعها على مستحقيها الذين ذكرتهم
الآية السابقة • وعلى الأمة أن تدفعها إليه أو إلى عماله
الذين يرسلهم لجبايتها •
أما إذا لم يطلبها أو زعم المالك أنه قد دفعها لنفسه وصرفها،
أو كان الامام غير عادل كمصرفها في غير وجوها المستحقه
فهل يجوز أن يوزعها المالك بنفسه في مثل هذه الحال ؟
يحتاج الأمر الى تفصيل •

أضرب الأموال الزكاة :

=====

الأموال الزكاة ضربان ظاهره وباطنه ، فالأموال الظاهرة هي ما لا
يمكن إخفاؤه من الزروع والثمار والمواشي الخ ، والباطنة هي ما أمكن إخفاؤه
من الذهب والفضة وعروض التجارة ونحو ذلك ، واختلف في زكاة الفطر فمن
الفقهاء من جعلها من الأموال الظاهرة ومنهم من جعلها من الباطنة •

١ - الأموال الظاهرة :

ذهب الامام مالك وأبو حنيفة وأبو عبيد الى أنه لا يفرق الأموال الظاهرة

الا امام لقل الله تعالى (خذ من أموالهم صدقة) ولأن أبا بكر طالبهم بالزكاة وقاتل ما نعيمها عليها . . ووافقهم الصحابة على هذا ، ولأن ما للامام قبضه بحكم الولاية لا يجوز دفعه الى المولى عليه كولي اليتيم (١) ، وللشافعي قولان في المذهب (أظهرها وهو الجديد - يجوز - والقديم لا يجوز بل يجب صرفها الى الامام ان كان عادلا " (٢) وروى عن الامام أحمد قوله " أما صدقة الأرض فيعجبني دفعها الى السلطان . . . " (٣) وقال ابو الخطاب من الخبايا : دفع الزكاة الى الامام العادل أفضل . ومن قال بدفعها الى الامام : الشعبي ومحمد بن علي - الباقر - وأبو رزين والأوزاعي " (٤) .

قال ابو عبيد : " وهذا عندنا هو قول أهل السنة والعلم من أهل الحجاز والعراق وغيرهم في الصامت ، لأن المسلمين مؤتمنون عليه كما أئتمنوا على الصلاة وأما المواشي والحب والثمار فلا يليها الا الأئمة وليس لربها أن يغيبها عنهم وان فرقها ووضعها مواضعها فليست قاضية عنه وعليه أعادتها اليهم فرق بين ذلك السنة والآثار " (٥) .

(١) المغني والشرح الكبير لابن قدامة ٥٠٨/٢

(٢) انظر الروضة ٢٠٥/٢

(٣) (٤) المغني والشرح الكبير ٥٠٨/٢

(٥) الأموال لأبي عبيد ص ٥٠٩

ب : الأموال الباطنة :

أما الأموال الباطنة من نقود وعروض تجارة فلم يظهر خلاف بين الفقهاء في أنها إذا دُفِعت زكاتها إلى الإمام أجزأت ، ولكن هل يجب عليه أخذها ؟ وهل عليه أن يجبر الناس على دفعها إليه أم لا ؟ • وللاجابة على ذلك نقول :

قد كانت في الأصل تُدفع للإمام في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ثم خليفته من بعده - لأنه لم يرد في الأدلة تفريق بين الأموال الظاهرة والباطنة - لكنه اختلف في أدائها اليهم بعد مقتل عثمان رضي الله عنه (١) • فكان منهم من يدفعها اليهم ومنهم من يقسمها فصار أرباب الأموال كالوكلاء عن الإمام وإن لم يطل ذلك حقه في أخذها ولهذا قالوا : (لو علم السلطان من أهل بلدة على أنهم لا يؤمنون زكاة الأموال فإنه يطالبهم بها) (٢) •

ومن ذهب إلى أنها موقوفة إلى أرباب الأموال الحنفية والشافعية قال الماوردي : " ليس لوالي الصدقات نظر في زكاة المال الباطن ، وأربابه أحق باخراج زكاته منه ، إلا أن يبذلها أرباب الأموال طوعا فيقبلها منهم ويكون في تفريقها عونا لهم (٣) أما الحنابلة فقد قال ابن قدامة " يستحب للإنسان أن يلي تفرقة الزكاة بنفسه ليكون على يقين من وصولها إلى مستحقها سواء كانت من الأموال الظاهرة أو الباطنة • قال الإمام أحمد " أعجب إلي أن يخرجها ، وإن دفعها إلى السلطان فهو جائز " • قال : وقال الحسن

(١) انظر نفس المرجع ص ٥٠٤

(٢) شرح فتح القدير للكمال بن الهمام ٤٨٢/١ ط • بولاق سنة ١٣١٥ وفي طبعة

الخطي (١٦٢/٢) عام ١٣٩٨ هـ •

(٣) الأحكام السلطانية ص ١١٣ •

ومكحول وسعيد بن جبير وميمون بن مهران : يضعها رب المال في موضعها " (١) وقال ابو يعلى - من الحنابلة - " وليس لوالي الصدقات نظر في زكاة المال الباطن وأربابه أحق باخراج زكاته منه الا أن يبذلها أرباب الأموال طوعا فيقبلها منهم ويكون في تفرقتها عونا لهم ، ونظرة مخصوص بزكاة المال الظاهر ، يؤمر أرباب الأموال بدفعها اليه اذا طلبها ، فان لم يطلبها جاز دفعها اليه (٢) وفي رواية عبد الله بن الامام أحمد قال : " سألت أبي عن الزكاة تدفع الى السلطان أو يقسمها هو ؟ قال : يقسمها هو " (٣) وما يدل على جواز اخراجها بنفسه ما رواه أبو سعيد المقبري قال : جئت عمر بن الخطاب رضي الله عنه بمائتي درهم ، فقلت يا أمير المؤمنين هذا زكاة مالي ، قال : وقد عثقت يا كيسان ؟ قال : قلت : نعم قال : بها أنت فاقسمها " (٤) كما يدل على ذلك حديث : سبعة يظلهم الله تحت ظله يوم لا ظل الا ظله . . . وذكر منهم : ورجل تصدق بيمينه حتى ما تعلم شماله ما أنفقت بيمينه (٥) وهذا عام في صدقة التطوع والزكاة الواجبة .

فالذي يظهر مما سبق أن الامام المصايل اذا طلب الزكاة وجب دفعها اليه سواء كانت ظاهرة أو باطنة ، أما اذا لم يطلبها ولم يرسل عما له لجبايتها ، ففي هذه الحال لأصحاب المال الحق في توزيعها على من يرون أنه من أهلها وإن دفعها الى الامام

-
- (١) المغني والشرح الكبير ٥٠٧/٢
 (٢) الأحكام السلطانية لابي يعلى ص ١١٥
 (٣) مسائل الامام أحمد برواية ابنه عبد الله ص ١٥٢ تحقيق زهير الشاويش
 (٤) رواه البيهقي (١١٤/٤) وأبو عبيد في الأموال ص ٥٠٧ وحسنه الالباني
 ارواء الغليل ٣/٣٤٢
 (٥) متفق عليه وسبق تخريجه في هذا الفصل ص ٩٧

جاز ذلك وأجزأ عنهم ، كما أنها لا تَسْقُطُ بعدم مطالبته الامام لها ،
فهي حق في غنق كل مسلم وان رفض الامام أخذها أو عوزيها أو كان
الناس في زمان لا امام فيهم .

دفعها الى أئمة الجور :

=====

هذا اذا كان الامام عادلاً ، أما اذا لم يكن كذلك فهل يجب
دفعها اليه عند طلبها أم لا ؟ وهل تجزى اذا أخذها وان كان
يضعها في غير موضعها ؟
والواقع اننا عند استعراض الأدلة والفتاوى والنصوص الواردة في المسألة
نجد منها ما يوجب الدفع ومنها ما يمنع ذلك فلنستعرضها ونرى الراجع
منها :

الأدلة الموجبة لدفع الزكاة لأئمة الجور :

١ - عن جرير بن عبد الله قال " جاء ناس من الأعراب الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : " ان أناساً من المصدقين
(جباة الصدقة) يأتوننا فيظلموننا فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم أرضوا مصدقكم " (١) .

٢ - وعن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رجلاً قال لرسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا أدت الزكاة الى رسولك فقد برئت
منها الى الله ورسوله ؟ قال نعم اذا أديتها الى رسولي
فقد برئت منها الى الله ورسوله ولك أجرها وأثمها على من
بدلها " (٢) .

(١) رواه مسلم في ك : الزكاة ب : أرضاء السعاة ح : ٩٨٩ (٢/٦٨٦) وأبو داود

في ك : الزكاة ب : أرضاء المصدق (عون ٤/٤٧٣) والنسائي في الزكاة
١٤ وأحمد في المسند ٣٦٢/٤ .

(٢) رواه أحمد ١٣٦/٣ وعزه ابن حجر في تلخيص الحبير الى الحارث (بن ابي
اسامه) وابن وهب (تلخيص الحبير ٢/١٧٤) .

٣ - كما يدل على ذلك فتاوى الصحابة والتابعين ، وكلام الفقهاء من ذلك :

١ - ما روى عن سهل بن أبي صالح عن أبيه قال : اجتمع عندي نفقة فيها صدقة - يعني بلغت نصاب الزكاة - فسألت سعد بن أبي وقاص وابن عمر وأبا هريرة وأبا سعيد الخدري أن أقسمها أو أدفعها إلى السلطان ؟ فأمروني جميعاً أن أدفعها إلى السلطان ، ما اختلف عليّ منهم أحد " وفي رواية فقلت لهم : هذا السلطان يفعل ما ترون (كان هذا في عهد بني أمية) فأدفع إليهم زكاتي ؟ فقالوا كلهم نعم فادفعها " (١) .

ب - وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : " ادفعوا صدقاتكم إلى من ولاه الله أمركم فمن برّ فلنفسه ومن أثم فعليها " (٢) وفي رواية عن قزعة مولى زياد بن أبيه أن ابن عمر قال : " ادفعوا إليهم وإن شربوا بها الخمر " (٣) .

ج - وعن المغيرة بن شعبه أنه قل لمولى له - وهو على أمواله بالطائف - كيف تصنع في صدقة مالي ؟ قال : منها ما أتصدق به ومنها ما أدفع إلى السلطان ، قال : وفيهم أنست من ذلك ؟ (أنكر عليه أن يفرقها بنفسه) فقال : إنهم يشترون بها الأرض ويتزوجون بها النساء !! فقال : ادفعها إليهم فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا أن ندفعها إليهم " (٤) .

-
- (١) رواه سعيد بن منصور في مسنده وابن أبي شيبة (١٥٦/٣) ط ٠ السلفي والبيهقي ١١٥/٤ وأبو عبيد في الأموال ص ٥٠٤ قال الألباني : وهذا سند صحيح على شرط مسلم (أرواء الفليل ٣٨٠/٣) .
- (٢) رواه أبو عبيد في الأموال ص ٥٠٥ .
- (٣) رواه البيهقي (١١٥/٤) بإسناد صحيح قاله النووي في المجموع ١٦٣/٦ .
- ضحوه عند أبي عبيد ص ٥٠٦ وصحح الألباني إسناده أرواء الفليل ٣٨٠/٣ .
- (٤) رواه البيهقي في السنن الكبرى ١١٥/٤ .

قال ابن قدامة : " روى عن الامام أحمد أنه قال : قيل لابن عمر :
إنهم يقدّمون بها الكلاب وشربون بها الخمر ؟ قال ادفعها اليهم
قال : وكان ابن عمر يدفع زكاته الى من جاءه من سماء ابن الزبير
أو نجدة الحروري " (١) من الخواص .

د — أما أقوال الفقهاء : فللشافعية في دفع الأموال الظاهرة الى الامام
الجائر وجهان ، أحدهما يجوز ولا يجب . قال النووي وأصحها يجب
الصرف اليه لنفاذ حكمه وعدم انعزاله " (٢) .
أما الحنابلة فقد قال ابن قدامة في المغني : " لا يختلف المذهب
أن دفعها الى الامام جائز سواء كان عادلاً أو غير عادل وسواء كانت
في الأموال الظاهرة أو الباطنة ويرأى بدفعها اليه " (٣) .

القائلين بعدم جواز دفعها الى أئمة الجور :
=====

وفي المقابل نجد من الصحابة والتابعين والفقهاء من أفتى بعدم
جواز دفعها الى أئمة الجور اذا علم أنهم لا يضعونها في مواضعها فمنهم : —
١ — يروي رجوع ابن عمر عن قتادة السابغة وأفتاؤه بعدم دفعها اليهم
يدل على ذلك : —

١ — ما رواه عبد الله بن الامام أحمد بسنده عن أبيه الى خيثمه قال :
سألت ابن عمر عن الزكاة فقال : ادفعها اليهم ، وسألته
مرة أخرى فقال : " لا تدفعها اليهم فقد أضعوا الصلاة " (٤)

(١) المغني والشرح الكبير ٥٠٨/٢

(٢) المجموع ١٠٧/٦ ط : المدني ن . مكتبة الارشاد بجدة .

(٣) المغني والشرح الكبير ٥٠٩/٢

(٤) مسائل الامام أحمد يرواية ابنه عبد الله ص ١٥٢

- ب - روى أبو عبيد بسنده عن ميمون قال : لن صديقاً لابن عمر أخبرني أنه قال لابن عمر ما ترى في الزكاة فإن هؤلاء لا يضعونها مواضعها ؟ فقال : أدفعها اليهم قال فقلت : أرايت لو آخروا الصلاة عن وقتها أكنت تصلي معهم قال : لا قال فقلت : هل الصلاة الا مثل الزكاة ؟ فقال : " لبسوا علينا لبس الله عليهم " (١)
- ج - روى أبو عبيد بسنده الى حبان بن أبي جبله عن ابن عمر أنه رجع عن قوله في دفع الزكاة الى السلطان وقال " ضموها في مواضعها " (٢)
- ٢ - وقال الثوري " إْحْطِفْ لَهُمْ وَاكْثِرْ بِهِمْ وَلَا تُعْطِهِمْ شَيْئاً إِذَا لِهَضَمُوهَا مواضعها " وقال : لا تعطهم " (٣)
- ٣ - وقال عطاء : أعطهم اذا ضموها مواضعها " فمفهومه كما قال ابن قدامة " أنه لا يعطيهم اذا لم يكونوا كذلك " (٤)
- ٤ - وقال الشعبي وأبو جعفر : اذا رأيت الولاة لا يعدلون فضمها في أهل الحاجة
- ٥ - وقال إبراهيم " ضموها في مواضعها فان أخذها السلطان أجزاءك " (٥)
- وروى عنه قوله : (لا تؤدوا للزكاة لمن يجور فيها) (٦)

-
- (١) الأموال لابي عبيد ص ٥٠٨
- (٢) الأموال ص ٥٠٨
- (٣) (٤) (٥) المفنى والشرح الكبير لابن قدامة ٥٠٧/٢ ، ٥٠٨
- (٥) المرجع السابق ٥٢٨/٢ وانظر موسوعة ابراهيم النخعي الفقيه د . محمد رواس قلعه جي الكتاب الثاني ص ٣١٨ م . مركز البحث العلمى جامعه أم القرى .
- (٦) مصنف عبد الرزاق ٤/٤٨ وانظر الموسوعة أيضا ص ٣١٨

٦ - ^{أقوال} ومن الفقهاء ما ذهب اليه البهوتي بقوله: " وان لم يكن يضمها
أى الامام - مواضعها (حرم) دفعها اليه (ويجوز) وعبارة الاحكام
السلطانية وكثير من النسخ يجب (كتبها اذن) وهذا قول القاضي
في الاحكام السلطانية " (١)

وعند النظر في هذه الادلة يتضح رجحان قول القائلين بجواز دفع
الزكاة الى سلاطين الجور واجرائها اذا طلبوها وخيفت الفتنة
علا بالأحاديث المذكورة وعموم الأحاديث الموجهة لطاعتهم وان -
جاروا، وأن عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم، وأدوا اليهم حقهم وسلوا
الله حقكم، ونحوها، والتي ستأتي مفصلة عند الحديث عن حقوق
الطاعة ان شاء الله.

وقد روى عن بشير بن الخصاصيه قال قلنا: يا رسول الله ان قوما
من أصحاب الصدقة يعتمدون علينا أفنكتهم من أموالنا بقدر
ما يعتمدون علينا ؟ فقال لا " (٢) . أما اذا لم يلحوا في طلبها
وأمنت الفتنة أو أمكن اخفاؤها، فعلى صاحبها تحري الأحق بها
من أهلها ودفعها اليه . . . والله أعلم .

(١) كشف القناع للبهوتي ٣٠٢/٢

(٢) رواه ابوداود في ك : الزكاة ب : رضا المصدق (عون المعبود ٤٧٠/٤)

قال الشوكاني : أخرجه أيضا عبد الرزاق وسكت عنه أبوداود والمندري وفي
اسناده وديسم السدوسي ذكره ابن حبان في الثقات وقال في التقريب مقبول كميل الاوطار

١٧٦/٤ وترجمته في الميزان ٢٩/٢ وهو في معنى حديث مسلم السابق ص ٣٠٨ من

هذا الفصل (أرضوا مصدقكم)

(٢) الجزية :

المورد الثاني من موارد بيت مال المسلمين هو الجزية ، وهي المال المقدر
الماخوذ من الذمي ، يلتزم اذا ما دخل في ذمة المسلمين بأدائها التي
الدولة الاسلاميه اذا أحبّ البقاء على دينه قال تعالى (قاتلوا الذين
لا يؤمنون بالله واليوم^{رد} الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون
دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم
صاغرون " (١) .

وتسقط الجزية بعد وجوبها اذا أسلم الذمي ، أو عجزت الدولة عن
حمايتهم ، ولهذا ردّ أبو عبيد ، ابن الجراح رضى الله عنه الجزية الى الذميين
في بعض مدن الشام عند عجز الجيش الاسلامي عن حمايتهم . ولا تجب
الجزية في السنة الا مرة واحدة . (٢) .

(٣) الخِراج :

وهو ما ضرب على أراضي الكفار المغنومة غنوة التي تركت بيد أصحابها ،
وأول من فعل ذلك الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضى الله عنه ان فرض
على أرض العراق الخراج وتركها بيد أصحابها بعد مشاورة منه للصحابه
رضي الله عنهم موافقتهم له على رأيه ، وأما قدر الخراج المضروب فيعتبر بما
تحتله الأرض (٣) . نصّ عليه أحمد في رواية محمد بن داود وقد سئل

(١) سورة التوبة آية ٢٩

(٢) الاحكام السلطانيه للماوردي ص ١٤٥

(٣) الاحكام السلطانيه للماوردي ص ١٤٨

عن حديث عمر (وضع على جريب (١) المكرم كذا وعلى جريب كذا كذا)
هو شي " موصوف على الناس لا يزداد عليه أو إن رأى الامام غير هذا زاد ونقص؟
قال " بل هو على رأى الامام إن شاء زاد وإن شاء نقص وقال هو بين فسي
حديث عمر (ان زدت عليهم كذا الا يجهد هم ؟) انما نظر عمر الى ماتطبيق
الأرض " (٢) .

المشور :

(٤)

وهي ضريبة تؤخذ من الذميين والمستأمنين على أموالهم المعدّة
للتجارة اذا دخلوا بلاد المسلمين ، ومقدارها نصف المشر على الذمي والمشر
على الحرابي ، لأنهم يأخذون على تجار المسلمين مثله اذا قدموا بلادهم (٣)
أما الذميين فلأنهم صلحوا على ذلك قاله أبو عبيد والكنه أنس (٤) ،
وقد روى أبو عبيد باسناد الى الشعبي قال : " أرى من وضع المشور
في الاسلام عمر " (٥) .

والخفيه
وشترط فيه النصاب كما ذهب الى ذلك الخابله (٦) ، أما

مالك فلم يشترط ذلك (٧) .

(١) الجريب لغة الوادي ، واستعير ليكون اسما لمساحة مربعة من الأرض ، فهو وحدة

قياس مربعة أو مكسرة وهو أيضا وحدة تكيل كبيره ومساحة الجريب المصميه تعادل

٤١٦ ر ٣٦٦ م (انظر الايضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان لابن

الرفعه الانصارى ط . المركز الحاشيه للدكتور الخاروف ص ٨٠ - ٨١) أما

جريب الكيل فيعادل (١٠٤٤٨) غراما من القمح انظر ص ٨٧ نفس المرجع

والمراد هنا وحدة المساحة .

(٢) الاحكام السلطانيه للفراء ص ١٦٥

(٣) الاموال لابي عبيد ص ٤٧٣

(٤) نفس المرجع ص ٤٧٦

(٥) نفس المرجع ص ٤٧٦

(٦) المفني والشرح الكبير ٥٩٩/١٠

(٧) الاموال ص ٤٧٨ .

الفنائم

(٥)

الغنيمة هي المال المأخوذ من الكفار بالقتال ، وقد سماها الله تعالى أنفالاً لأنها زيادة في أموال المسلمين * (١) وهي أربعة أصناف: أسرى وسيى وأرضون وأموال منقولة، وهذه هي الغنائم المألوفة .

الفي

(٦)

وهو كل مال أخذ من الكفار بغير قتال قال تعالى : (وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشاء والله على كل شيء قدير) (٢)

وسمي فيثاً لأن الله تعالى أفاءه على المسلمين، أي رده عليهم من الكفار (أن الله تعالى إنما خلق الأموال إعانة على عبادته، لأنه إنما خلق الخلق لعبادته . فالكافرون به أباح أنفسهم التي لم يعبدوه بها وأموالهم التي لم يستعينوا بها على عبادته لمعباده المؤمنين الذين يعبدونه) (٣) .

الموارد الأخرى

(٧)

ومن موارد بيت المال الأموال التي ليس لها مالك معين مثل من مات من المسلمين وليس له وارث معين وكالفصوب والمواير والودائع التي تعذر معرفة أصحابها ، والأراضي التي تستغلها الدولة أو تؤجرها . والمعادن التي تستخرجها الدولة من باطن الأرض وخمس الركاكز وهي المعادن المستخرجة من باطن الأرض كالذهب والفضة والنحاس والملح ونحوها . أما إذا استخرجتها الدولة فهي لبيت مال المسلمين . ومنها ما يفرضه الامام على الأغنياء عند الضرورة وعجز بيت المال ، لمصرفه على شؤون الدولة والرعية الضرورية مثل نفقات الجند والسلاح وسد حاجات المحتاجين ونحو ذلك .

(١) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٣٢

(٢) سورة الحشر آية ٦

(٣) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٤٠

مصارف بيت المال

=====

(١) الزكاة :

وتصرف لمن ساءهم الله في كتابه في قوله تعالى : " إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم " (التوبة آية ٦٠) ولا يجوز صرفها لغير هؤلاء الثمانية ولا إلى بني هاشم ولا لسوايهم لقوله صلى الله عليه وسلم " أن الصدقة لا تنبغي لأل محمد إنما هي أوساخ الناس " (١) .

أما بنو المطلب ففيهم روايتان عن الإمام أحمد بالفتح والجواز ، وإلى الجواز ذهب أبو حنيفة (٢) واستدل المانسون بحديث جبير بن مطعم رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنا وبنو المطلب لا نفرق في جاهلية ولا اسلام ، وإنما نحن وهم شي " واحد " (٣) قال ابن حزم : فصَحَّ أنه لا يجوز أن يُفرَّق بين حكمهم في شي " أصلاً ، لأنهم شي " واحد بنص كلامه عليه الصلاة والسلام ، فصَحَّ أنهم آل محمد وإن هم آل محمد فالصدقة عليهم حرام (٤) .

(١) رواه مسلم في كتاب الزكاة باب ترك استعمال آل النبي على الصدقة حديث

رقم ١٠٧٣ (٢/٧٥٢) .

(٢) المغنى والشرح الكبير ٥٢٠/٢

(٣) رواه ابو داود في سننه ك : الاماره ب : بيان مواضع الخمس وسهم ذرى القريب

(عن ٢٠٢/٨) ورواه البخارى بلفظ (إنما بنو المطلب ومنو هاشم شي " واحد)

عن جبير نفسه في ك : فرض الخمس ، ب : الدليل على أن الخمس للإمام فتصح

البارى (١٤٤/٦) ورواه النسائي وابن ماجة أيضا .

(٤) المحلى لابن حزم ٢١٠/٦

(٢) الجزية والخراج والعشور ونحوها :

فهذه تدخل الى بيت مال المسلمين وتصرف في العطايات والنفقات المستحقه ومصرفات بيت المال الأخرى على حسب ما يراه الامام ، ونحوها موارد بيت المال الخاصة بالدولة كالأراضي المؤجرة والأموال التي لاصحاب لها ونحو ذلك .

(٣) الفنائم :

وهذه تصرف كما قال تعالى (يسألوك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول الآية) (١) وقوله : (وأعلموا أن ما غنمنا من شيء فأن لله خمسة وللرسول ولذی القربى والیتامى والمساكين وابن السبيل الآية) (٢) فالواجب في المقتسم تخصيصه ، وصرف الخمس الى من ذكره الله تعالى ، وقسمة الباقي بين الفانمين ، قال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه : (الفنيمة لمن شهد الوقعة ، وهم الذين شهدوها للقتال سواء قاتلوا أو لم يقاتلوا " (٣) .

وجب قسمها بالعدل ، فلا يحايى أحد لا لرياسة ولا لجاء ولا لفضل كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وخطأ من بعده ، ففي صحيح البخارى أن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه رأى له غزلاً على من دونه فقال النبي

(١) سورة الأنفال آية (١)

(٢) سورة الأنفال آية (٤١) .

(٣) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٣٣

صلى الله عليه وسلم " هل تُنصرون وترزقون الا بضعفائكم " (١) والمدل
في القسمة أن يُقسم للرجل سهم وللفرس سهمان كما فعل النبي صلى الله
عليه وسلم عام خيبر " (٢) .

أما إن رأى الامام أن في تفضيل بعض المجاهدين على بعض مصلحة
دينيه يعلمها هؤلاء لهوى النفس فله ذلك كما فعل النبي صلى الله عليه
وسلم غير مرة (٣) .

الفتاوى :

(٤)

وهذا يقسم على من ذكرهم الله في سورة الحشر قال تعالى : (ما
أتاكم الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذو القربى واليتامى
والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم وما أتاكم الرسول
فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله ان الله شديد العقاب . للفقراء
المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله
ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون ، والذين تبوءوا الدار

(١) رواه البخارى في الجهاد باب (٧٦) من استعان بالضعفاء والصالحين
في الحرب . بدون (وترزقون) انظر فتح البارى ٦/٨٨ . ورواه أحمد
في مسنده (١٧٣/١) وروى نحوه الترمذى في الجهاد باب في الاستفتاح
بصالحيك المسلمين ح : ١٧٠٢ (٢٠٦٢٤) وابوداود جهاد ٧٠ والنسائى
جهاد (٤٣) وأحمد في مسنده (١٩٨/٥) .

(٢) البخارى في الجهاد باب سهام الفرس (٥١) (فتح البارى ٦/٦٧) وسلم
في الجهاد باب كيفية قسم الغنيمه بين الحاضرين ح : ١٧٦٢ (١٣٨٣/٣) وابو
داود في الجهاد باب في سهام الخيل (عون المعبود ٧/٤٠٤) وأحمد
في مسنده ٦٢/٢ .

(٣) السياسة الشرعية ص ٣٥

مقبلهم

والايمان احيون من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما اوتوا
وؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة • ومن يوق شح نفسه فإِنَّ لَهُ هِمًّا
المفلحون • والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين
سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم
(الحشر ٧ - ١٠) •

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : (كانت أموال بني النضير
ما أفاء الله على رسوله مما لم يوجب المسلمون عليه من خيل ولا ركاب فكانت
للنبي صلى الله عليه وسلم فكان ينفق على أهله نفقة سنته " وفي لفظ
" يحبس لأهله قوت سنتهم وجعل ما بقي في الكراع والسلاح عدة في سبيل
الله " (١) •

وعلى هذا فيصرف النبي " - بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم
في جميع مصالح المسلمين ومنها الانفاق على ذوي الحاجات ودفع الارزاق للجدد
والعلماء والقضاة وسائر موظفي الدولة كما يعطي منه الى عموم المسلمين •
وهذا هو المأثور عن الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم في سيرتهم
وهديهم ولذلك قلل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه " والله ما أحد
أحق بهذا المال من أحد ، والله ما من المسلمين أحد الا وله في هذا المال
نصيب الا عبدا مملوكا ولكنا على منازلنا من كتاب الله تعالى وقسمنا من رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، فالرجل ولأهله في الاسلام • والرجل

(١) متفق عليه رواه البخاري في الجهاد باب المجن ومن يتربس يتربس صاحبه (٨٠)

انظر الفتوح ٦/١٣ ورواه مسلم في الجهاد باب حكم النبي " ح : ١٧٥٧ -

وقدمه في الاسلام والرجل وفتاؤه في الاسلام والرجل وحاجته " (١) .

وقد روى عنه أيضا " والله لئن بقيت لهم الى قابل لياتين المرءى

بجبل صنعا " حظّه من هذا المال وهو يرى مكانه " (٢) .

وفهم من هذا كله أن عموم المسلمين لهم نصيب من مال الفيء فيعطون

منه بعد سدّ النفقات الضرورية للدولة .

(٥) ولحق بالفيء " ويكون مصرفه هو مصرف الفيء " الأموال التي ليس لها مالك

معين، مثل من مات من المسلمين وليس له وارث وكالغصب والعواري والودائع

وغير ذلك من أموال المسلمين التي تعذر معرفة أصحابها " (٣) أو التي

لا صاحب لها .

(١) رواه أحمد في مسنده تحت رقم (٢٩٢) من الجزء الاول وصححه أحمد شاكر

انظر تخريجه للمسند (٢٨١/١) وفي مسنده محمد بن اسحاق صاحب السيرة

قال فيه أحمد شاكر ثقة تكلم فيه بغير حجه انظر تخريج المسند (١٩٣/١)

قلت : جمهور المحدثين على تحسين حديثه اذا انفرد به والله أعلم .

كما روى الحديث ابوداود في كتاب الاماره باب ما يلزم الامام من أمر الرعية

(انظر عون الممهد ١٦٦/٨) بزيادة (والرجل وعياله) وفي اسناد محمد

ابن اسحاق ايضا . ورواه ابن سعد في الطبقات ٢٩٩/٣ عن السائب بن يزيد

(٢) جزء من الاثر السابق

(٣) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيميه ٢٧٦/٨ - ٢٧٧ وقريب منه فسي

٥٦٨/٢٨ من نفس المرجع .

وجوب صرف الأموال

التواجب على الإمام عند صرف الأموال أن يتتبع في القسمة بالأهـم فالأهم من مصالح المسلمين، كمطاع من يحصل للمسلمين منهم منفعة عامة أو المحتاجين فمن هؤلاء :-

(١) المقاتلة

وهم أهل النصرة والجهاد، وهم أحق الناس بالفيء، فإنه لا يحصل إلا بهم حتى اختلف الفقهاء في مال الفيء هل هو مختص بهم أو مشترك في جميع المصالح ؟ " على قولين للشافعي ووجهين في مذهب أحمد، لكن المشهور في مذهبه وهو مذهب أبي حنيفة ومالك : أنه لا يخص به المقاتلة بل يصرف في المصالح كلها " (١) كما سبق ذكره ، وكذلك إذا قتل أو مات من المقاتلة فإنه ترزق امرأته وأولاده الصغار حتى يكبروا (٢) .

(٢) ذو الولايات كالولاية والقضاة والعلماء والسعاة على المال جميعا وحفظا وقسمة ، وجميع القائمين على مصالح المسلمين .

(٣) كذلك يصرف في الأمان والأجور لما يعم نفعه من سداد الثغور بالكرع والسلاح وعمارة ما يحتاج إلى عمارته من طرقات الناس كالجسور والمقناطر وطرقات المياه والأنهار ونحو ذلك .

(٤) ومن المستحقين ذوو الحاجات : فان الفقهاء قد اختلفوا هل يقدمون - في غير الصدقات من الفيء ونحوه - على غيرهم ؟ على قولين في مذهب الإمام أحمد وغيره منهم من قال يقدمون ومنهم من قال لا، المال أمتحق بالاسلام فيشتركون

(١) مجموع الفتاوى ٥٦٥/٢٨

(٢) نفس المرجع ٥٨٢/٢٨

فيه كما يشترك الورثة في الميراث ، قال ابن تيمية " والصحيح أنهم
يقدّمون فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقدّم ذوي الحاجة كما قدّمهم
في مال بني النضير ، وقال عمر رضي الله عنه " ليس أحد أحق بهذا المال
من أحد " (١) وذكر كلام غير الآنف الذكر (٢) .

(٥) كما يجوز - بل يجب - الاعطاء لتأليف من يحتاج الى تأليف قلبه وإن كان
هو لا يحل له أخذ ذلك ، كما خصّص الله في القرآن نصيبا للمؤلفة قلوبهم
من السدقات ، وكما كان يمطيهم صلى الله عليه وسلم من الفيء ، وشحوه
فقد أعطى الأقرع بن حابس وعيينة بن حصن السرايري وعلقه المامري وزيد
الخير الطائي وقال " اني انما فعلت ذلك لتألفهم " (٣) .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية " وهذا النوع من المعطاء وإن كان ظاهره
اعطاء الرؤساء وترك الضعفاء كما يفعل الملوك فالأعمال بالنيات ، فإذا كان
القصد بذلك مصلحة الدين وأهله كان من جنس عطاء النبي صلى الله عليه
وسلم وخلفائه وإن كان المقصود الملوف في الأرض والفساد كان من جنس
عطاء فرعون " (٤) .

-
- (١) السياسة الشرعية ص ٥١
(٢) سبق تخريج هذا الاثر قريبا ص ٣١٩
(٣) متفق عليه عن أبي سعيد رواء البخاري في كتاب التوحيد باب قوله تعالى
(تصرح الملائكة والروح اليه) انظر فتح الباري (١٣/ ٤١٥) ورواه مسلم في
الزكاة باب ذكر الخواص وصفاتهم حديث رقم ١٠٦٤ (٢/ ٧٤١) ورواه ابوداود
في كتاب السنه ب : ٢٨ والنسائي في الزكاة ب : ٢٩
(٤) السياسة الشرعية ص ٥٥

(٦) أما ما فضل عن منافع المسلمين فإنه يقسم بينهم ، لكن مذهب الشافعي وبعض أصحاب أحمد أنه ليس للأغنياء الذين لا منفعة فيهم حق - كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما كثر المال أعطى منه عامة المسلمين فكان لجميع المسلمين فرض في ديوان عمر بن الخطاب غنيهم وفقيرهم ومع هذا فالواجب تقديم الفقراء على الأغنياء الذين لا منفعة فيهم ، فلا يعطى شيئاً حتى يفضل عن الفقراء . هذا مذهب الجمهور كما لك وأحد في الصحيحين من الروايتين عنه ، (١) ويدل على ذلك قوله تعالى (كي لا يكون دُولَة بين الأغنياء منكم) (الحشر آية ٧) .

لكن هل يجب التساوي في العطاء أم لا ؟ ورد في السنن أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أتاه مال أعطى أهل قسيتين والعزب قسماً (٢) فيفضل المتأهل على الأعزب .

أما عمر فمذهبه في قسمة الفيء هو التفضيل في العطاء بالنضائل الدينية وحاجات الرعية كبدل على ذلك كلامه الآنف الذكر (٣) ، أما أبو بكر الصديق رضي الله عنه فقد كان مذهبه التسوية في العطاء إذا استووا في الحاجة ، وإن كان بعضهم أفضل في دينه وقال " إنما أسلموا لله وأجورهم على الله وإنما هذه الدنيا بلاغ " .

(١) مجموع الفتاوى ٥٦٧/٢٨

(٢) رواه أبو داود في الاماره باب في ارزاق الذرية (١٦٩/٨) من عون المبرور

عن عوف بن مالك الأشجعي ورواه أحمد في مسنده (٢٥/٦) ورواه ابن أبي حاتم

في صحيحه وحسنه ابن تيمية مجموع الفتاوى ٥٨٤/٢٨

(٣) ص ٣١٩ من هذا الفصل

وروي عنه قال : " استوى فيهم ليلتهم - يعني ان حاجتهم
في الدنيا واحدة - فأعطيتهم لذلك لا للسابقة والفضيلة في الدين ، فان
أجرهم يقيس على الله " فاذا استروا في الحاجة سوى بينهم في العطاء " (١)

أما عن حقوق العاملين في الدولة فعلى الدولة تأمين الزواج للموظف
والمسكن والخدام والمركب كما في الحديث الذي رواه ابو داود باسناد الى
جبير بن نفير عن المستورد بن شداد قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم
يقول : " من كان لنا عاملا فليكتسب زوجه فان لم يكن له خادم فليكتسب
خادما فان لم يكن له مسكن فليكتسب مسكنا " قال قال أبو بكر : أَخْبَرْتُ
أَن النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ اتَّخَذَ غَيْرَ ذَلِكَ فَهُوَ غَالٍ أَوْ سَارِقٌ " (٢)

وكذلك من ملك وعليه دين وليس له مال يفي بدينه أولاده قُصَّرَ
فان الامام يؤدي ما عليه من دين من بيت مال المسلمين ، كما في الحديث
الذي رواه أبو هريره قال صلى الله عليه وسلم " من ترك مالا فلورثته ومن ترك
كلا فملينا " وفي رواية عن جابر بن عبد الله " أنا أولى بكل مؤمن من نفسه
فأيما رجل مات وترك ديننا فالي ، ومن ترك مالا فلورثته " (٣) .

-
- (١) يراجع بتوسع وتفصيل مجموعة فتاوى ابن تيميه ٥٨٣/٢٨ وما بعدها .
(٢) سنن أبي داود كتاب الاماره باب في ارزاق العمال (٨/١٦١ من عون المعبود)
والحديث سكت عنه المنذرى كما قال صاحب عون المعبود .
(٣) متفق عليه رواه البخارى كتاب الفرائض باب (١٥) (فتح البارى ٢٧/١٢) عن
ابي هريره ورواه مسلم في الفرائض باب من ترك مالا فلورثته ١٢٣٧/٣ حديث
رقم ١٦١٩ وابن ماجه في الصدقات باب (١٣) من ترك ديننا أو ضياعا فعلى
الله ورسوله (ح : ٢٤١٥) (٢/٨٠٧) والنسائى فى الجنائز ٦٧

ومن واجبات الامام بالاخافه الى ما سبق

اختيار الأكفيا للمناصب القيادية :-

ثانياً :

نظرا لثقل الأعباء المنوطة بالامام فإنه لا يستطيع وحده القيام بتدبيرها جميعا ولذلك كان لابد له من ولاية ومعاونين يقومون بمساعدته ولهم بمهم بعض المهام ومعض الجهات . فيكونون فيها نوابا عنه يوافقونه بأخبارهم ويقومون بتدبيرها نيابة عنه على حسب ما يأمرهم به . لذلك كان لزاما عليه أن يختار من الولاية من تبرا بهم ذمته لأنه المسؤول الأول عن كل مظلمة أو خطأ يقع منهم على الرعية .

والأول وأقرب هؤلاء هم الوزراء والمستشارون والمطائفة فيجب أن يكون حصيما يقظا في اختيارهم ، قال الله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام " واجعل لي وزيرا من أهلي هارون أخي أشدّ به أزرى وأشركه في أمري " (١) وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لاتخذوا بطانة من .. ونكم لا يالكفكم خبالا الآية " (٢) وقال تعالى : (واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه ، ولا تعدّ عيناك عنهم تريد زينة الحياة الدنيا ، ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطا) (٣) وروى البخارى بسنده عن أبي سعيد الخدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ما استخلف خليفة الا له بطانتان بطانة تأمره بالخير وبطانة تحضه عليه وبطانة تأمره بالشر وتحضه عليه والمعصوم من عصم الله " (٤)

- | | |
|-----|---|
| (١) | سورة طه آية ٢٩ |
| (٢) | سورة آل عمران آية ١١٨ |
| (٣) | سورة الكهف آية ٢٨ |
| (٤) | البخارى كتاب القدر باب (٨) فتح البارى ٥٠١/١١ ورواه المنسائي في كتاب البيعه (٣٨) وأحمد في مسنده ٢٨٩/٢ = ٣٩/٣ |

وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 " إذا أراد الله بالأمير خيرا جعل له وزير صدق؛ إن نسي ذكره، وإن ذكر
 أعانه، وإذا أراد الله به غير ذلك جعل له وزير سوء؛ إن نسي لم يذكره،
 وإن ذكر لم يمنه " (١) .

ورفع صلى الله عليه وسلم قال : إن الله لم يبعث نبيا الا وله بطانتان،
 بطانة تأمره بالمعروف وتنهيه عن المنكر وطانة لا تأكله خبالا، ومن يوق بطانة
 السوء فقد وقى (٢) .

وهو دخل في حكم الوزراء والبطانة جميع الولاة الذين يقوم بتوليتهم،
 كالقضاة وولاة الحرب والحسبة والمال وغيرهم، قال شيخ الاسلام ابن تيمية
 " فيجب على ولي الأمر أن يولي على كل عمل من أعمال المسلمين أصلح
 من يجد، لذلك العمل " (٣) كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
 قال : " من ولي من أمر المسلمين شيئا فولي رجلا وهو يجد من هو أصلح
 للمسلمين منه فقد خان الله ورسوله " وفي رواية " من قلّد رجلا عملا على
 عصابة وهو يجد في تلك العصابة أرضى منه فقد خان الله وخان رسوله
 وخان المؤمنين " (٤) وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه " من ولي من

(١) رواه أبو داود في الامار باب في اتخاذ الوزير (٨ / ١٥٠ عن المعبود) قال
 الشارح: (والحديث سكت عنه المنذرى) ورواه النسائي في البيهقي ٣٣ وأحمد
 ٧٠ / ٦ من المسند .

(٢) رواه الترمذى في حديث طويل ك: الزهد ع: معيشة أصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم ح: ٢٣٦٩ (٤ / ٥٨٥) وابن حبان والحاكم والنسائي / تحفة
 الاحوذى (٣٩ / ٧) .

(٣) السياسة الشرعية ص ٦

(٤) رواه الحاكم وصححه وروى بعضهم انه من قول عمر لابنه وسبق تخريجه ص ٢٦٤

أمر المسلمين شيئاً فولى رجلاً لمودة أو قرابة بينهم، فقد خان الله ورسوله
والمسلمين " (١) فليس على الإمام إلا أن يستعمل أصلح الموجود، وقد لا يكون
في موجوده من هو صالح لتلك الولاية فيختار الأمثل فالأمثل في كل منصب
بحسبه، وإذا فعل ذلك بعد الاجتهاد التام وأخذ الولاية بحقها، فقد
أدى الأمانة وقام بالواجب في هذا، صار في هذا الموضع من أئمة العدل
المقسطين عند الله .

هذا وابن تيمية - رحمه الله - لم يقصر واجب ولي الأمر على تولية الأصلح
فقط، بل تعدى ذلك إلى وجوب الإعداد والتأهيل ليتوفر لأعمال الدولة
من يتولاها من القادرين على القيام بها حيث يقول " ومع أنه يجوز تولية
غير الأهل للضرورة إذا كان أصلح الموجود، فيجب مع ذلك السعي في إصلاح
الأحوال، حتى يكمل في الناس ما لا بد لهم من أمور الولايات والامارات وحوزها،
كما يجب على المعسر السعي في وفاء دينه، وإن كان في الحال لا يطلب
منه إلا ما يقدر عليه " (٢) .

كما استنبط رحمه الله شروط التوظيف الأساسية من الآيات القرآنية

التالية :

(إن خير من استأجرت القوي الأمين) (٣) وقيل صاحب مصلح يوسف
عليه السلام (انك اليوم لدينا مكين أمين) (٤) وقوله تعالى في صفة جبريل
(انه لقليل رسل كريم ، ذى قوة عند ذي العرش مكين مطاع ثم أمين) (٥)
وهذه الشروط هي : القوة والأمانة ، وتمنيان العلم والخبرة في العمل الموكل

(١) السياسة الشرعية ص ٧

(٢) السياسة الشرعية ص ٢١

(٣) سورة القصص آية ٢٦

(٤) سورة يونس آية ٤٤

(٥) سورة التكوين آية ١٩

اليه والقدرة عليه ، والخشية لله لا للناس (١) .

هذا ولا يقدّم الرجل لكونه طلب الولاية أو سبق في الطلب ، بسبب ذلك سبب في المنع لقل النبي صلى الله عليه وسلم : انا والله لا نؤلّي هذا العمل أحدا سألته أو أحدا خول عليه (٢) . وقال لعبد الرحمن ابن سمره : (يا عبد الرحمن لا تسأل الاماره فإنك ان أعطيتها من غير مسألة أعنت عليها ، وإن أعطيتها من مسألة وكلت اليها) (٣) .

فان عدل عن الأحقّ الأصلح الى غيره لأجل قرابة بينهما أو صداقة أو موافقة في بلد أو مذهب أو طيبيهة أو جنس كالعربية والفارسية والتركية والرومية ونحو ذلك . أو لرشوة يأخفاها من مال أو منفعة أو غير ذلك من الأسباب ، أو لضغن في قلبه على الأحق ، أو عداوة بينهما ، فقد خان الله ورسوله والمؤمنين ودخل فيما نهى الله عنه في قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون) (٤) . لذلك تعتبر تولية الولاة والاستعانة بالاعوان مسؤولية جسيمة يجب الاتسليم إلا - لأربابها الذين يقدرّون عليها . وإنها من أعظم الأمانات ، ومن أخطر الأمور توسيدها لغير أهلها ، بل ذلك من علامات الساعة ، روى البخارى في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " اذا ضيّعت الأمانة ، انتظر الساعة . قيل يا رسول الله وما إضاعتها ؟ قال : اذا وسّدت الأمر الى غير أهلها فانتظر الساعة " (٥) .

-
- | | |
|-------|--|
| (١) | السياسة الشرعية ص ١٤ |
| (٢) | متفق عليه وسبق تخريجه في الشروط ص ٢٣٠ |
| (٣) | متفق عليه وسبق تخريجه في الشروط ص ٢٣٠ |
| (٤) | سورة الأنفال آية ٢٧ |
| (٥) | رواه البخارى في كتاب العلم باب (٢) انظر المتن على فتح البارى (١ / ١٤١) ، |

وقال صلى الله عليه وسلم : " كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته . . . الحديث) (١)
وروي عن عمران بن سليم عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : (من
استعمل فاجرا وهو يعلم أنه فاجر فهو مثله) (٢) .

محاسبتهم :
=====

هذا مع أن من واجب الامام حسن اختيار ولاته والتدقيق والتحري
في ذلك ، فإن عليه أيضا تتبع أخبارهم ، ومحاسبتهم على كل صغيرة وكبيرة ،
فقد روى البخاري رحمه الله في صحيحه عن أبي حميد الساعدي أن النبي
صلى الله عليه وسلم استعمل ابن اللثبية - وفي روايه الأتبيه - - على
صدقات بني سليم فلما جاء الى رسل الله صلى الله عليه وسلم وحاسبه قال :
هذا الذى لكم وهذه هدية أهديت لي ، فقال رسل الله صلى الله عليه
وسلم " فهلا جلست في بيت أبيك وميت أمك حتى تأتيك هديتك ، إن كنت
صادقا ؟ " ثم قام رسل الله صلى الله عليه وسلم فخطب الناس وحمد الله
وأثنى عليه ثم قال : أما بعد فاني أستعمل رجالا منكم على أمور مما ولاني
الله ، فيأتي أحدكم فيقول هذا لكم وهذه هدية أهديت لي ، فهلا جلوس
في بيت أبيه وميت أمه حتى تأتبه هديته إن كان صادقا ؟ فوالله لا يأخذ
أحدكم منها شيئا - قال هشام : بغير حقه - الا جاء الله يحمله يوم القيامة
الا فلا عرفن ما جاء الله رجل بيمير له رغاء وببقرة لها خوار ، أو شاة تيعر (٣)
ثم رفع يديه حتى رأيت بياض إبطيه - الا هل بلغت ؟ (٤) .

(١) سبق تخريجه ص ٦

(٢) مناقب عمر لابن الجوزى ص ٧٨

(٣) شاة تيعر : أى تصيح ، واليعار صوت الغنم وقيل صوت المعزى وقيل هو الشديد

من أصوات الشاء . لسان العرب مادة (يعر) ٣٠١ / ٥ .

(٤) رواه البخاري في ك : الاحكام ب : محاسبة الامام عما له (فتح الباري ١٣ / ١٨٩)

وعن الأخف بن قيس - وكان أحد ولاية عمر رضي الله عنه - قال قدمت على عمر بن الخطاب رضوان الله عليه فاحتبسني عنده حولا، فقال: يا أخف قد بلغتك وخبرتك، فرأيت أن علانيتك حسنة. وأنا أرجو أن تكون سريرتك مثل علانيتك وأنا كنا لنحسدك. "إنما يهلك هذه الأمة كل منافق عليم" (١).

ثالثا : الإشراف بنفسه على تدبير الأمور وتفقد أحوال الرعية :

كما قلنا إن الامام هو المسؤول الأول عن كل صغيرة وكبيرة في الدولة، وسع أنه يُشرع له اتخاذ الوزراء والأعوان على تدبير الأمور، إلا أنه يجب عليه أن يشرف بنفسه على هؤلاء الوزراء والأعوان، ولا يتكل عليهم. فعليه أيضا أن يقوم بالإشراف على أحوال الرعية وتفقد أحوالهم، ولا يحتجب عنهم حتى يعرف أوضاعهم فيعين محتاجهم وينصر مظلومهم، ويقمع ظالمهم. قال أبو يعلى في تعداد لواحيات الامام "العاشر أن يباشر بنفسه مشاركة الأمور، وتفحص الأحوال، ليهتم بسياسة الأمة وحراسة الملك، ولا يعطى على التفويض تشاغلا بلذة أو عبادة. فقد يخون الأمين ويخس الناصح وقد قال الله تعالى "ياد اود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى" (٢). فلم يقتصر سبحانه على التفويض من المباشرة وقد قال صلى الله عليه وسلم "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته" (٣).

والذي يدل على ما سبق ذكره من وجوب مباشرة الامام الامور بنفسه وعدم الاحتجاب عن رعيته والنصح لهم ما رواه أبو داود بإسناد إلى أبي مريم الأزدي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول "من ولاه الله عز وجل شيئا من أمر المسلمين

(١) مناقب عمر لابن الجوزي ص ١١٢

(٢) سورة ص آية ٢٦

(٣) الاحكام السلطانية لابي يعلى ص ٢٨ والحديث سبق تخريجه في التمرغص ٦

فاحتجب من حاجتهم وخطتهم . فقرهم احتجب الله من حاجته وخطته وفقره " (١) .

واختلف في مشروعية الحاجب للحكام " فقال الشافعي وجماعة : يلغى للحاكم الا يتخذ حاجبا ، وذهب آخرون الى جوازه . وحمل الأهل على زمن سكن الدها واجتماعهم على الخير ، وطواعيتهم للحاكم . وقال آخرون بل يستحب ذلك حينئذ ليرتب الخصم ومنع المستطيل ومدفع الشرير " (٢) .

ودخل أبو مسلم الخولاني على معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه فقال : السلام عليك أيها الأجير ، فقالوا : قل السلام عليك أيها الأمير . فقال : السلام عليك أيها الأجير ، فقالوا : قل السلام عليك أيها الأمير ، فقال : السلام عليك أيها الأجير ، فقالوا : قل الأمير ، فقال معاوية : دعوا أبا مسلم فإنه أعلم بما يقبل ، فقال : إنما أنت أجير ، استأجرك رب هذا الغنم لرعايتها ، فإن أنت هتأت جرباها وداومت مرضاها وحبت أولاها على أخراها وفأك سيدها أجرك وإن أنت لم تهتأ جرباها ولم تداوم مرضاها ولم تحبس أولاها على أخراها ، عاقبك سيدها " (٣) .

وكتب القاضي أبو يوسف الى أمير المؤمنين هرون الرشيد يحذره من مغبة إهماله للرعيه وتضييع حقوقها فقال : احذر أن تضيع رعيته فيستوفي ربه حقها منك ، وتضيعك - بما أضعت - أجرك ، وإنما يدعم البنيان قبل أن يتمدم وإنما لك من عملك ما عملت فيما ولاك الله أمره ، وعليك ما ضيعت منه ، فلا تنس القيام

(١) رواه أبو داود في الاماره باب ١٣ عن المعبر (١٦٥/٨) ورواه الترمذی

وأحمد بن حنبل في المسند ٢٣٩/٥ وقال ابن حجر اسناده جيد انظر

فتح الباری (١٣٣/١٣) .

(٢) فتح الباری ١٣٣/١٣

(٣) نقلا عن السياسة الشرعية ص ١٢

بما ولاك الله أمره فلست تُنسى، ولا تغفل عنهم فليس يغفل عنك " (١)

فمتى شعر الائمة بهذا الشعور، وقاموا بهذا الواجب حازوا رضي الله عز وجل ورضي الناس، واستقام لهم أمرهم، وحتى تنكبوا هذا الطريق خسرنا الدنيا والآخرة وذلك هو الخسران المبين .

ومن قام بهذا الواجب خير قيام خلفاء الرسل صلى الله عليه وسلم، فلناخذ نمودجا من ذلك فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه روى عنه الحسن رحمه الله قوله : " ولئن عشت إن شاء الله لأسيرن في الرعية حولا ، فاني أعلم أن للناس حوائج تقطع عني، أما هم فلا يصلون إلي، وأما عمالهم فلا يرفعونها إلي . فأسير الى الشام فأقيم بها شهرين، ثم أسير الى مصر فأقيم بها شهرين، ثم أسير الى البحرين فأقيم بها شهرين، ثم أسير الى الكوفة فأقيم بها شهرين، ثم أسير الى البصرة فأقيم بها شهرين " (٢) وعن طاوس أن عمر قال : أرأيتم إن استعملت عليكم خير من أعلم ثم أمرته بالعدل أقضيت ما علي ؟ قالوا : نعم، قال : لا حتى انظر في عمله أعمل بما أمرته أم لا (٣) .

رابعاً : الفرق بالرعية والنصح لهم وعدم تتبع عوراتهم :

كما أن من واجبه أيضا الفرق بهذه الرعية التي استرعاه الله أمرها، والنصح لهم، وعدم تتبع سوءاتهم وعوراتهم . وقد ورد في هذا الواجب أحاديث وآثار كثيرة منها :

(١) الخراج لأبي يوسف ص ٥

(٢) مناقب عمر لابن الجوزي ص ١٢١

(٣) رواه البيهقي في سننه وابن عساكر قاله صاحب كنز العمال ٧٦٨/٥ ح : ١٤٣٢٨

ما رواه مسلم في صحيحه بسنده عن عائشة رضي الله عنها قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في بيتي هذا : " اللهم من ولي من أمر أمّتي شيئاً فشقّ عليهم فاشقق عليه ومن ولي من أمر أمّتي شيئاً فرفق بهم فارفق به " (١) قال النووي : " هذا من أبلغ الزواجر عن المشقة على الناس وأعظم الحرص على الرفق بهم وقد تظاهرت الأحاديث بهذا المعنى " (٢) .

ومنها ما رواه البخاري بسنده إلى الحسن قال : إن عبيد الله بن زياد زار معقل بن يسار في مرضه الذي مات فيه ، فقال له معقل : إني محدّثك حديثاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : " ما من عبد يسترعيه الله رعية من المسلمين فيموت وهو غاشٍ لهم إلا حرّم الله عليه الجنة " (٣) وعند مسلم قال صلى الله عليه وسلم : (ما من عبد يلي أمر المسلمين ثم لا يجهد لهم وينصح لهم إلا لم يدخّل الجنة معهم " (٤) .

وعن الحسن أن عائذ بن عمرو وكان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على عبيد الله بن زياد فقال : أي بني : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " إن شرّ الرّعاء الخطّة " (٥) ، فأياك أن تكون منهم ، فقال له : اجلس إنما أنت من نخالة أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، فقال : وهل كانت لهم نخالة ؟ إنما كانت النخالة بعد هم وفي غيرهم (٦)

(١) مسلم كتاب الأماره باب فضيلة الإمام الحادل رقم الحديث ١٨٢٨ (٣/١٤٥٨) .

(٢) شرح النووي لصحيح مسلم ٢١٣/١٢ .

(٣) البخاري ك : الأحكام ، ب : من استرعي رعيته فلم ينصح لها (فتح الباري

١٢٦/١٣) .

(٤) مسلم ك : الايمان ب : استحقاق الوالي الفاشل لرعيته النارح : ١٤٢ (١/١٢٥)

(٥) الخطمه : العنيف المتعسف قليل الرحمة انظر لسان العرب مادة (حطم) (١٢/١٣٩)

(٦) مسلم ك : الايمان ب : استحقاق الوالي الفاشل لرعيته النارح : ١٤٢ (١/١٢٦)

ومنها ما رواه أبو داود بسنده عن أبي أمامة قل : إن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال : (إذا ابتغى الأمير الرِّبِّيَّة في الناس أفسد هم) (١) .

وعن معاوية رضي الله عنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : (إنك

ان تتبعت عورات الناس أفسدتهم ، أو كدت تفسد هم) (٢) .

خامسا : أن يكون قدوة حسنة لرعيته :

=====

من طبيعة النفس البشرية أنها دائما مولعة بتقليد الأقوى سواء

كان في الخير أو الشر ، وحيث أن الامام هو الذي في يده زمام السلطة

والتدبير ، فان نفوس الرعية تكون مولعة فيما يذهب اليه لذلك وجب عليه أن يكون

قدوة حسنة لأتباعه حتى يسيروا على نهجه ، وقدوة في سنته الحسنة لأن عيوضهم

معقودة به وأبصارهم شاخصة اليه ، فإن أي صغيرة تبد منه تتجسم لدى العامة ،

وتتخذون منها ثغرة ينفذون منها الى الانحراف ، وكل أن يرد هم بعد ذلك

نصح أو تخوف .

ولذلك لما دخل قائد جيش المسلمين سعد بن أبي وقاص رضي

الله عنه قصر كسرى وهو يتلو قوله تعالى (كم تركوا من جنات وعيون وزروع ومقام

كريم ونعمة كانوا فيها فاكهين كذلك وأورثناها قوما آخرين) (٣) .

(١) سنن أبي داود ك : الادب م : النهي عن التجسس (عون ٢٣٢ / ١٣)
وأحمد في المسند (٤ / ٦) وقال محقق جامع الاصل : هو حديث حسن (جامع
الاصلي ٤ / ٨٣) .

(٢) سنن أبي داود ك : الادب م : النهي عن التجسس (عون ٢٣٢ / ١٣) ورواه
ابن حبان في صحيحه ص ٣٥٩ . وعزاه صاحب كنز العمال لمبد الرزاق في
المصنف انظر الكنز (٧٩٧ / ٥) ح : ١٤٣٥٦ .

(٣) سورة الدخان آية ٢٧

أُرسل سعد كل ما في قصر كسرى الى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب
وأخذ عمر رضي الله عنه يقلب هذه النقائس ويقول : " إن قوما أدوا هذا
لأمانه " فقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه " لقد عفت فمعت وعمتك ولو تمت
لومت " ثم قسم عمر ذلك في المسلمين .

وقد روى البخاري رحمه الله عن أبي بكر رضي الله عنه في حديثه للأحسيه
لما سأله : ما بقاء هذا الأمر الصالح الذي جاء الله به بعد الجاهليه ؟ قال :
ما استقامت بكم أنفسكم " (١) .

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : " إن الناس لم يزالوا مستقيمين ما
استقامت لهم أنفسهم وهداتهم " (٢) وقال " الرعيه مؤدية الى الامام ما أدى الامام
الى الله فان رجع الامام رجعوا " (٣) .

لذلك كان من سيرته رضي الله عنه - كما ذكر ذلك سالم بن عبد الله عن
أبيه قال : (كان عمر اذا أراد أن ينهى الناس عن شيء تقدم لأهله فقال : لا أعلن
أحدًا وقع في شيء مما نهيت عنه لا أضعف له العقوبه " (٤) .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله : " ينبغي أن يُعرف أن أولى الأمر
كالسوق ما نفق فيه جلب اليه كهكذا قال عمر بن عبد العزيز فان نفق فيه الصدق والبر
والعدل والأمانه جلب اليه ذلك وإن نفق فيه الكذب والجور والخيانة جلب اليه ذلك " (٥)

(١) رواه البخاري في كتاب مناقب الأنصار باب أيام الجاهليه انظر فتح الباري

١٤٢/٢ ورواه الدارمي في مسنده في المقدمة ٢٣ باب في كراهية أخذ الرأي

(٢) طبقات ابن سعد ٢٩٢/٣ والبيهقي في سننه

(٣) طبقات ابن سعد ٢٩٢/٣ والبيهقي في السنن الكبرى وابن أبي شيبه والنسائي

قاله صاحب كنز العمال (٥/٧٦٥) ج : ١٤٣١٨

(٤) الطبقات الكبرى ٢٨٩/٣

(٥) السياسة الشرعية ص ٣٢

وتاريخ المسلمين ناطق بما للأسوة الطيبة في الحكم من أثر في الأمة ففسي
أيام عمر بن الخطاب شاع الزهد والتعشف اقتداء به ، وفي أيام الوليد بن
عبد الملك (١) تنافس الناس في انشاء المساجد واقامة الملاهي للمرضى والمجزة
مجاراة لميول الخليفة في ذلك ، وفي أيام عمر بن عبد العزيز شاعت روح المدالسة
في المجتمع وأقبل الناس على اقامة شعائر الدين أسوة بهذا الخليفة العادل .
هذا وقد قيل " الناس على دين ملوكهم " (٢) .

قال الطبرطوشي (٣) " لم أزل أسمع الناس يقولون : أعمالكم عالكم كما تكونوا
يولى عليكم (٤) الى أن ظفرت به في قوله تعالى (وكذلك نولي بعض الظالمين بعضا
بما كانوا يكسبون) (٥) (٦)

هذا وهناك أعمال أخرى - غير ما ذكر - مناعة بالائمة أو من يولونهم مكانهم ،
مثل ولاية من لا ولي له واقامة الجمع والأعياد وقيادة الجيوش وحول ذلك .

(١) انظر البدايه والنهايه ١٦٥/٩

(٢) قال السخاوي لا أعرفه حديثا انظر المقاصد الحسنه من ٤٤١ ح : ١٢٣٦ ط :
أولى ١٣٩٩ ن : دار الكتب العلميه بيروت

(٣) هو أبو بكر محمد بن الوليد من علماء المالكيه انظر النجوم الزاهره (٢٣١/٥)

(٤) رواه الديلمي في مسند الفردوس والبيهقي في شعب الايمان عن ابي اسحاق
السبيعي مرسل قاله صاحب كنز العمال (٨٩/٦) ح : ١٤٩٧٢ وقال المعطوني
رواه الحاكم ومن طريقه الديلمي عن ابي بكر مرفوعا وأخرجه البيهقي بلفظ يؤمر
عليكم بدون شك وحذف أئى بكرة فهو منقطع ، وأخرجه ابن جميع والقضاعي عن أبى
بكرة بلفظ (يولى عليكم) بدون شك وفي سند مجاهيل ، ورواه الطبراني بمعناه عن
الحسن (٥٥٥٥) كشف الخفا وزيل الالتباس ١٨٤/٢ .

(٥) سورة الانعام آيه ١٢٩

(٦) سراج الملوك للطبرطوشي ص ١٠١ ط . أولى ٣١٩ هـ ن . المطبعه الزهره
المصريه .

المبحث الثاني

=====

حقوق الامام

=====

إذا قام الخليفة بالواجبات السابقة ثبت له بإزائها كثير من الحقوق التي
تعينه على القيام بهذه الواجبات خير قيام ومن هذه الحقوق :

أولاً : حق الطاعة :

=====

الطاعة دعامه من دعائم الحكم في الاسلام وقاعدة من قواعد نظامه
السياسي، وهي من الأمور الضرورية لتمكين الامام من القيام بواجبه الملقي
على عاتقه، وضرورية أيضاً لتمكين الدولة من تنفيذ أهدافها وتحقيق أغراضها .
ورضي الله عن عمر بن الخطاب حيث يقول " لا اسلام بلا جماعة ولا جماعة
بلا أمير ولا أمير بلا طاعة " .

وان من أهم ما يميز نظام الاسلام عن غيره من النظم الأرضية التي
وضعها البشر هو ذلك الوازع الديني في ضمير المؤمن ، فهو يستشعر -
عند قيام الامام بواجبه - أن الله سبحانه وتعالى قد أوجب عليه الطاعة
لهذا الامام ، فيؤنبه ضميره وردعه وازعه الديني عن الاخلال بنظام الدولة
أو التمرد والعصيان على أي أمر من أمور الدولة التي وضعها لصالح الأمة ،
وان غلبت عنه عن الرقيب والحارس لهذا النظام ، لأنه يشعر بأن الرقيب حسي
قيوم لا تأخذ سنة ولا نوم وهو مطلع عليه عالم بأحواله في كل لحظة وأوان .
وهذا مالا وجود له في النظم الأرضية فكل منهم يراقب عين الرقيب وحارس
النظام وهو بشر مثلهم ومن طبيعة البشر الضعف والخفة والتقصير ، فان غاب
عنه فلا رقيب ولا حارس ولا وازع ديني أو خلقي يردعه من التمرد على هذا
النظام المراد حفظه .

كذلك المؤمن من يتخذ هذه الطاعة قرية لله سبحانه وتعالى وعباد .
 فله عليها الأجر الجزيل . لأنه يطيعهم امتثالاً لأمر الله ورسوله بذلك
 لا لأشخاصهم فيرجو من الله الثواب على ذلك ، أما النظم الأخرى فلا رجاء
 ولا أجر إلا ما يصيبه في هذه الحياة الدنيا من حطامها ومن النتائج
 المترتبة على حفظ هذا النظام وما الحياة الدنيا في الآخرة إلا متاع .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية " فطاعة الله ورسوله واجبة على كل أحد
 وطاعة ولاية الأمور واجبة لأمر الله بطاعتهم . فمن أطاع الله ورسوله بطاعة
 ولاية الأمر لله فأجره على الله ، ومن كان لا يطيعهم إلا لما يأخذ من الولاية
 والمال فإن أعطوه أطاعهم وإن منعوه عصاهم فماله في الآخرة من خلاق " (١)

وقد روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال : " ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم
 ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم ، رجل على فضل ماء بالفلاة يمنع من ابن
 السبيل ، ورجل بايع رجلاً بسلمة بعد العصر فحلف له بالله لأخذها بكذا
 وكذا فصدقه وهو غير ذلك ، ورجل بايع أماً لا يبائعها إلا لدنيا فإن أعطاه
 منها وفى وإن لم يعطه لم يف " (٢) .

لذلك فالسمع والطاعة لخلفاء المسلمين وأئمتهم من أجل الطاعات
 والقربات عند الله تعالى ومن الواجبات المطلقة على عاتق كل مسلم .

-
- (١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٦/٣٥ ، ١٧ .
 (٢) البخاري في الأحكام باب (٤٨) من بايع رجلاً لا يبائعها إلا لدنيا انظر
 فتح الباري ٢٠١/١٣ ومسلم في الإيمان باب غلظ تحريم أسبال الأزار والمَن
 بالمعطية رقم ١٠٨ / ١٠٣ ، والترمذي في السير باب ما جاء في نكح البيعة
 رقم ١٥٩٥ (٤/١٥٠) وابن ماجه في ك : باب كراهية الإيمان في الشراء والبيع
 رقم الحديث ٢٢٠٧ (٣/٧٤٤) .

قال ابن كثير : "وقال الصياح بن سواده الكندي : سمعت عمر بن عبد العزيز يخطب وهو يقول : "الذين ان مكاهم في الأرض الآية (١) ثم قال : "الا انها ليست على الوالي وحده ولكنها على الوالي والمولى عليه ، ألا انبئكم بما لكم على الوالي من ذلك ؟ وما للوالي عليكم منه ؟ ان لكم على الوالي من ذلك أن يؤاخذكم بحقوق الله عليكم ، وأن يهديكم الى التي هي أقوم ما استطاع وأن عليكم من ذلك الطاعة غير المبزوزة (٢) ولا المستكرهه ولا المخالف سرها علانيتها " (٣) .

أدلة وجهها

=====

السمع والطاعة للامام من أهم حقوقه الواجبه له ومن أعظم الواجبات على الرعيه له ، وقد دلَّ على ذلك الكتاب والسنة :

فمن الكتاب :

قوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسل وأطيعوا الأمير منكم ، فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسل ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً " (٤)

فلما أمر الله تعالى الرعاة والولاة بأداء الامانات الى أهلها والحكم بالعدل - في الآية السابقه لها " ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها ، وإذا حكمتهم بين الناس ان تحكموا بالعدل " أمر الرعيه من الجيوش وغيرهم بطاعة أولى الأمر

(١) سورة الحج آية ٤١

(٢) بزه يبيزه بزا : غلبه وخصمه ، ومن الشئ : انتزعه يقط (لا الزمكم الطاعة قسرا)

(٣) تفسير ابن كثير ٤٣٤/٥

(٤) سورة النساء آية ٥٩

الفساعين لذلك في قسمهم وحكمهم ومنازيتهم وغير ذلك الا أن يأمرؤا بمعصية الله فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق " (١) . وأولو الأمر في هذه الآية هم كما قال الشوكاني : " الأئمة والسلاطين والقضاة وكل من كانت له ولاية شرعية لا ولاية طاعوتيه والمراد طاعتهم فيما يأمرؤن به ولهم من عنه ما لم تكن معصية " (٢) .

وقال ابن حجر : " قال ابن عيينه : سألت زيد بن أسلم عنها - أي عن أولي الأمر في هذه الآية - ولم يكن بالمدينة أحد يفسر القرآن بعد محمد بن كعب مثله فقال : اقرأ ما قبلها تعرف . فقرأت " ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل " الآية فقال هذه في الولاية " (٣) وتشمل أيضا العلماء كما رواه الطبري بإسناده عن ابن عباس وابن أبي نجيح والحسن ومجاهد وعطاء وغيرهم " (٤) .

فالصواب إذا شمولها كما قال شيخ الاسلام ابن تيميه : " وأولو الأمر أصحابهم وذووه . وهم الذين يأمرؤن الناس وذلك يشترك فيه أهل اليد والقدره وأهل العلم والكلام فلهذا كان أولو الأمر صنفين : العلماء والأمرأ فاذا صلحوا صلح الناس وإذا فسدوا فسد الناس " (٥)

(١) محاسن التأويل للقاسمي ٢٥٣/٥

(٢) فتح القدير للشوكاني ٤٨١/١

(٣) فتح الباري ١١١/١٣

(٤) تفسير الطبري ٥٠٠/٧ تحقيق آل شاكر .

(٥) الحسبه لابن تيميه ص ١١٨

ثانيا : من السنينة :

=====

أما من السنة فالأحاديث كثيرة في وجوب السمع والطاعة للأئمة في غير معصية

نأخذ منها ما يلي :-

- (١) ما رواه البخارى ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أطاعني فقد أطاع الله ، ومن عصاني فقد عصى الله ، ومن أطاع أميري فقد أطاعني ومن عصى أميري فقد عصاني " (١)
- (٢) ومنها ما رواه البخارى بسنده عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اسمعوا وأطيعوا وإن أستمحل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبه ما أقام فيكم كتاب الله " وفي رواية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبي ذر : اسمع وأطع ولو لحبشي كأن رأسه زبيبه " (٢)
- (٣) ومنها ما رواه البخارى ومسلم والترمذى عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " انها ستكون بعدى أثره وأمور تنكرونها قالوا يا رسول الله كيف تأمر من أدرك ذلك منا ؟ قال : تؤدون الحق الذى عليكم وتساكنون الله الذى لكم " (٣) .

-
- (١) متفق عليه وسبق تخريجهم في فصل التصريف ص ٩
 - (٢) البخارى كتاب الأحكام باب (٤) السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية (فتح البارى ١٢١/١٣) ونحوه عند مسلم عن أم الحصين الأحمسية في الإماره باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية ج : ١٨٣٨ (٣/١٤٦٨) . والنسائسى ١٥٤/٧ فى البيعه باب الترغيب فى طاعة الامام .
 - (٣) البخارى فى الفتن باب (٢) قوله عليه السلام (ستكون بعدى أثره وأمور تنكرونها) (فتح البارى ١٣/٥) ومسلم فى الإماره باب وجوب الرضا بببيعة الخلفاء : ج ١٨٤٣ (٣/١٤٧٢) والترمذى فى الفتن رقم ٢١٩٥ باب ما جاء فى الأثره (٤/٤٨٢) .

(٤) ومنها ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما عن حماد بن الصامت رضي الله عنه قال :
 يأمينا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في العسر واليسر
 والمنشط والمكره وعلى أثرة علينا وعلى الا ننازع الأمر أهله وعلى أن نقل الحق
 أينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم) وفي رواية لمسلم (الا أن تروا كفرا بواحا
 عندكم من الله فيه برهان) (١) .

الى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة الموجبة لطاعة الأئمة في غير معصية
 وان جاروا ، روى أبو عبيد القاسم بن سلام بسنده الى مصعب بن سعد قال :
 قال علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) كلمات أصاب فيهن الحق ، قال :
 (يحق على الامام أن يحكم بما أنزل الله ، وأن يؤدي الأمانة ، فاذا فعل
 ذلك فحق على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا وجيبوه اذا دعا) (٢) .

طاعة الامام ليست مطلقة

=====

حينما ألوجب الله عز وجل على الرعية أن تطيع ولاية الأمور المسلمين لم يجعل
 هذه الطاعة مطلقة من كل قيد ، وذلك لأن الحاكم والمحكوم كلهم عبيد لله عز
 وجل واجب عليهم طاعته وامتنال أوامره لأنه هو الحاكم وحده فاذا قصرت الرعية

(١) متفق عليه ، رواه البخاري في ك : الفتن ، ب : قل النبي صلى الله عليه وسلم
 سترون بعدي أمورا تنكرونها (فتح الباري ١٣ / ٥) ، وسلم في ك : الاماره
 ب : وجوب طاعة الأمراء في غير معصية ح : ١٧٠٩ (٣ / ١٤٢٠) .

(٢) الأموال ص ١٢ ، ورواه الطبري في تفسيره ١٦٠ / ٨ تحقيق شاكروا والخلال في
 المسند من مسائل الامام أحمد ورقة (٥) ، ورواه زيد بن علي في مجموع الفقه الكبير
 انظر تنمة الروي النضير (١٥ / ٥) وقال الشارح : أخرجه الفريابي وسعيد بن
 منصور وابن أبي شيبة وابن زنجويه في الأموال وابن جرير وابن أبي حاتم . انظر
 تنمة الروي النضير ١٦ / ٥ .

في حق من حقوق الله تعالى فعلى الحاكم تقويمها بالترغيب والترهيب حتى تستقيم على الطريق ، وكذلك الحاكم اذا أمر بمصيبة فلا سمع ولا طاعة له وانما على الأمة نصحه وارشاده والسمي بكل وسيلة الى ارجاعه الى الحق شريطة الا يكون هناك مفسدة أعظم من مصلحة تقويمه والا فعلى الرعية الصبر حتى يقضي الله فيه بأمره ويريحهم منه .

يقول الاستاذ المودودي رحمه الله في شأن تقييد سلطة الحاكم والفرد في الحكم الاسلامي : " لقد أقيم بين الفرد والدولة في هذا النظام توازن لا هو يجمع له سلطة مطلقة اليد فتصبح السيد صاحب السطوة والسلطة والهيمنة على كل شي " فتجعل من الانسان عبدا مملوكا لها لا حول له ولا طول ، ولا هو يعطي الفرد حرية مطلقة ويترك له الحبل على الغارب فيصبح عدوا لنفسه ولمصلحة الجماعة ، وانما أعطى الأفراد حقوقهم الأساسية وألزم الحكومة باتباع القانون الأعلى والتزام الشورى ، وهيا الفرض التامة لتربية وتنشئة الشخصية الفردية وحفظها من تدخل السلطة دون وجه من ناحيه ، ثم من جانب آخر ربط الفرد بضوابط الأخلاق وفرض عليه طاعة الحكومة التي تسير وفق قانون الله وشرعه ، والتعاون معها في الخير والمعروف ، ومنعه من ايقاع الخلل في نظامها واث الفوضى في أرجائها والتعاضد عن التضحية بالسروح والمال والنفس في سبيل حمايتها والحفاظ عليها " (١)

أدلة تقييد سلطة الحاكم :

والأدلة على تقييد سلطة الحاكم وأنه لا طاعة له في مصيبة كثيرة جدا نأخذ

منها بعض النماذج :

(١) الخلافة والملك للمودودي ص ٣٥ ، ٣٦ تعريب أحمد ادريس .

أولا : من كتاب الله :

(١) يقول الله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا " (١) .

قال الحافظ ابن حجر قال الطيبي : " أعاد الفعل في قوله (وأطيعوا الرسول) إشارة الى استقلال الرسول بالطاعة ، ولم يعد في أولي الأمر إشارة الى أنه يوجد فيهم من لا تجب طاعته . ثم بين ذلك في قوله " فان تنازعتم في شئ " كأنه قيل فان لم يعملوا بالحسب فلا تطيعوهم ورد ما تخالفتم فيه الى حكم الله ورسوله " (٢)

ومن أبي حازم سلمه بن دينار أن مسلمة بن عبد الملك قال :
 أستم أمرتم بطاعتنا في قوله " وأولي الأمر منكم " قال : أليست قد
 نزلت عنكم اذا خالفتم الحق بقوله " فردوه الى الله والرسول " . (٣)

فالشاهد من الآية أن الامام المطاع يجب أن يكون من المسلمين كما سبق بيانه عند ذكر الشروط وأنه اذا وقع خلاف بينه وبين رعيته فالحكم في ذلك هو كتاب الله وسنة رسوله لا هواه ومطشه فدل ذلك على تقييد سلطته باتباع الكتاب والسنة .

(١) سورة النساء آية ٥٩

(٢) فتح الباري ١١٢/١٣

(٣) الكشاف للزمخشري ١/٣٥ والقصة ذكرها الحافظ ابن حجر بدون ذكر الأسماء في الفتح

وذكرها أيضا صاحب بدائع السلك ١/٢٨ .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله : (انهم - أي أهل السنة والجماعة - لا يجوزون طاعة الامام في كل ما يأمر به ، بل لا يوجبون طاعته الا فيما تسوغ طاعته فيه في الشريعة ، فلا يجوزون طاعته في معصية الله وان كان اما ما عادلا ، فاذا أمرهم بطاعة الله أطعاهوه ، مثل أن يأمرهم باقام الصلاة وايتاء الزكاة ، والصدق ، والعدل والحج والجهاد في سبيل الله ، فهم في الحقيقة انما أطاعوا الله ، والكافر والفاسق اذا أمر بما هو طاعة لله لم تحرم طاعة الله ، ولا يسقط وجوبها لأمر ذلك الفاسق بها ، كما أنه اذا تكلم بحق لم يجز تكذيبه ولا يسقط وجوب اتباع الحق لكونه قد قاله فاسق) (١) .

قال (فأهل السنة لا يطيعون ولاية الأمور مطلقا ، انما -

يطيعونهم في ضمن اطاعة الرسل صلى الله عليه وسلم كما قال تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسل وأطواي الأمر منكم) (٢) ، (٣)

(٢) ومنها قوله تعالى : " يا أيها النبي اذا جاءك المؤمنات يبايعنك على الا يشركن بالله شيئا ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهن ولا يأتين ببهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن ولا يعصينك في معروف فبايعهن واستغفر لهن الله ان الله غفور رحيم " (٤) .

والشاهد من الآية قوله تعالى " ولا يعصينك في معروف " روى

ابن جرير بسنده عن ابن زيد في قوله " ولا يعصينك في معروف " قال :

ان رسلى الله صلى الله عليه وسلم نبيه وخيرته من خلقه ، ثم لم

(١) منهاج السنة ٨٦/٢

(٢) سورة النساء آية ٥٩

(٣) منهاج السنة ٨٦/٢

(٤) سورة الممتحنة آية ١٢

يستحل له أمر الا بشرطه ، لم يقل " لا يعصيك " وترك حتى قال
 " في معروف " فكيف ينبغي لأحد أن يطاع في غير معروف وقد
 اشترط الله هذا على نبيه " (١) .

وقال الزمخشري مفسرا سبب تقييد طاعة الرسل صلى الله
 عليه وسلم بالمعروف مع أنه لا يأمر الا بالمعروف : " نبه بذلك على
 أن طاعة المخلوق في معصية الخالق جديرة بالتوقي^ك والاجتناب " (٢)
 وقال الكيا الهراسي : " يؤخذ من قوله " ولا يعصيك فسي
 معروف " أنه لا طاعة لأحد في غير معروف " . قال وأمر النبي
 صلى الله عليه وسلم لم يكن الا بمعروف وانما شرطه في الطاعة لئلا
 يترخص أحد في طاعة السلاطين " (٣) .

فيؤخذ من هذا أن طاعة المخلوقين جميعهم حكاهم
 وحكومتهم مقيدة بأن تكون بالمعروف ، والمعروف هو ما عرف من
 الشارع والعقل السليم حسنه أمرا كان أو نهيا . والحكم في ذلك
 هم العلماء الذين يستنبطون الحكم من الكتاب والسنة كما قال تعالى :
 " ولوردوه الى الرسل والى أولى الأمر منهم لعلمه الذي من
 يستنبطونه منهم " (٤) . اذا لم يكن الامام عالما - مع أنه من
 شروطه - وكما شملت الآمة السابقة " أطيعوا الله وأطيعوا الرسل
 وأولى الأمر منكم " العلماء أيضا . ولأننا أمرنا عند التنازع بالتحاكم
 الى كتاب الله وسنة رسوله وهذا ما يحمله علماء الشرع وتعلمونه

(١) تفسير الطبري ٨٠/٢٨ ونحوه في تفسير ابن كثير ١٢٧/٨

(٢) الكشاف ٩٥/٤ ونحوه في فتح القدير ٥٢١٦/٥ .

(٣) نقلا عن محاسن التأويل ١٣٧/١٦

(٤) سورة النساء آية ٨٣

معلمونه • لذلك كله تكون طاعة الحكام تبعاً لطاعة العلماء ، وفي هذا يقل ابن القيم رحمه الله : " والتحقيق أن الأمراء إنما يطاعون (إذا) (١) أمروا بمقتضى العلم • فطاعتهم تبع لطاعة العلماء • فإن الطاعة إنما تكون في المعروف وما أوجبه العلم ، فكما أن طاعة العلماء تبع لطاعة الرسل فطاعة الأمراء تبع لطاعة العلماء • ولما كان قيام الاسلام بطائفتي العلماء والأمراء وكان الناس كلهم تبعاً لهم كان صلاح العالم بصلاح هاتين الطائفتين وفساده بفسادهما كما قال عبد الله بن المبارك وغيره من السلف : " صنفان من الناس إذا صلحوا صلح الناس وإذا فسدوا فسد الناس قيل من هم ؟ قال الملوك والعلماء " (٢) وكما قال عبد الله بن المبارك :

رَأَيْتُ الذَّنْبَ تَمِيتُ الْقُلُوبَ ... وَوَرِثَ الذُّلَّ إِدْمَانُهَا
وَتَرَكَ الذَّنْبُ حَيَاةَ الْقُلُوبِ ... وَخَيْرَ لِنَفْسِكَ عَصْيَانُهَا
وَهَلْ يَدُلُّ الدِّينَ إِلَّا الْمُلُوكُ ... وَأُخْبَارُ سَوْءٍ وَهَيَانُهَا
وَمَاعَا النُّفُوسَ فَلَمْ يَرِحُوا ... وَلَمْ تَغْلُ فِي الْبَيْعِ أَثْمَانُهَا
لَقَدْ رَتَعَ الْقَوْمُ فِي جَفَاةٍ ... يَبِينُ لَدَى الْعَقْلِ إِنْتَانُهَا (٣)

(١) في الأصل (إذ) •

(٢) اعلام الموقعين ١٠ / ١

(٣) ذكرها ابن عبد البر بسنده إلى ابن المبارك في كتاب جامع بيان العلم وفضله

ص ١٦٥ ١٦٦ ط • ١٣٩٨ هـ ن : دار الباز للنشر والتوزيع بمكة

ثانياً : من السنن :

=====

أما الأدلة على تقييد سلطة الامام من السنة فكثيرة جداً نأخذ منها ما يلي :

(١) ما رواه الخمسة وأحمد عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال : (على المرء السمع والطاعة فيما أحب وأوكره الا أن

يؤمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة) (١) .

قال ابن القيم رحمه الله تعليقا على هذا الحديث : (وفي هذا

الحديث دليل على أن من أطاع ولاية الأمر في معصية الله كان عاصياً ، وأن

ذلك لا يمهّد له عذراً عند الله بل اثم المعصية لاحق له ، وإن كان لولا الأمر

لم يرتكبها وعلى هذا يدل هذا الحديث وهذا وجهه والله التوفيق) (٢) .

(٢) ومنها ما رواه البخاري - واللفظ له - وسلم وغيرهما عن علي بن أبي طالب

رضي الله عنه قال : بعث النبي صلى الله عليه وسلم سرية ، وأمر عليهم

رجلاً من الأنصار ، وأمرهم أن يطيعوه ، ففضب عليهم وقال : أليس قد

أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تطيعوني ؟ قالوا : بلى ، قال : عزمت عليكم

لما جمعتم حطباً وأوقدت نارا ثم دخلتم فيها ، فجمعوا حطباً وأوقدوا نارا ،

فلما هموا بالدخول فقام ينظر بعضهم الى بعض ، فقال بعضهم : انما تبعنا

النبي صلى الله عليه وسلم فراراً من النار أفند خطيها ؟ فبينما هم كذلك اذ خمدت

النار ، وسكن غضبه ، فنذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال :

(١) رواه البخاري في الأحكام ب : السمع والطاعة للامام ما لم تكن معصية (فتح الباري

١٢٢/١٣) وسلم في الامارة ب : وجوب طاعة الامام في غير معصية ح : ١٨٣٩

(٣/١٤٦٩) والترمذي في الجهاد ب : ما جاء لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق

ح : ١٧٠٧ (٤/٢٠٩) وأبو داود في الجهاد ب : الطاعة (عون المعبد ٧/٢٩٠)

والنسائي في البيعة (٧/١٦٠) وأحمد في المسند ح : ٤٦٦٨ (٦/١١١ تحقيق

احمد شاكر) .

(٢) انظر شرح ابن القيم لسنن أبي داود المطبوع مع عون المعبد (٧/٢٩٠) .

: (لود خلوها ما خرجوا منها ■ انما الطلعة في المعروف) (١) .

وروت هذه القصة أيضا وجاء فيها أن أميرها كان عبد الله بن حذافة

السهمي وكان امرا فيه دعابه ، ولم يكن من الأنصار بل كان مهاجريا .

فهذا قد أمرهم بدخول نار الدنيا ، وقد أوجب الرسل صلى الله

عليه وسلم عصيانه ■ فما بالك بالذين يأمرون بدخول نار الآخرة بارتكاب

المعاصي فكيف تكون طاعتهم !! .

(٣) ومنها ما رواه البخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسل الله صلى

الله عليه وسلم قال : (اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي

كأن رأسه زبيبه ■ ما أقام فيكم كتاب الله) (٢) .

فهذا الحديث قيد الطاعة للإمام الذي يقود رعيته بكتاب الله ، ومنافيا

على ذلك فلا تجوز طاعة حاكم يحكم بغير ما أنزل الله في حكمه هذا سواء

كان هذا الحكم مخرجا له من الملأ أولا - كما سبق بيانه - لأنه فسي

كلتا الحالتين عاصرا يأمر بالمعروف ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

(٤) ومنها ما رواه الامام أحمد بسنده الى عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه

قال : قال رسل الله صلى الله عليه وسلم : " انه سيلي أمركم من بعدى رجال

يطفئون السنن محدثون البدع ، ويؤخرون الصلاة عن مواقيتها " قال ابن

(١) متفق عليه رواه البخاري في ك : الأحكام ه ب : السمع والطاعة للإمام مالم تكن

معصية (فتح الباري ١٣ / ١٢٢) وسلم في الاماره ب : وجوب طاعة الامام في

غير معصية ح : ١٨٤٠ (٣ / ١٤٦٩) وسند أحمد رقم ٦٢٢ (٢ / ٤٧) تحقيق

أحمد شاكر) وأبو داود في الجهاد ب : الطاعة (عون المعبود ٢٨٩ / ٢) .

(٢) متفق عليه رواه البخاري في ك : الأحكام ه ب : السمع والطاعة للإمام مالم يأمر

بمعصية (فتح الباري ١٣ / ١١١) وسلم عن أم الحسين في ك : الاماره

ب : وجوب طاعة الامراء في غير معصية ح : ١٨٣٨ (٣ / ١٤٦٨) .

مسموع : كيف بي اذا اُذركم ؟ قال : ليس - يا ابن أم عبد - طاعة
لن عصي الله - قالها ثلاث مرات (١) .

ونحوه ما رواه عباد بن الصامت رضي الله عنه قال : (سيليكـ
أمرأ بعدى ، يعرفونكم ما تنكرون وينكرون عليكم ما تعرفون ، فمن أدرك ذلك
منكم فلا طاعة لمن عصى الله) (٢) .

(٥) بل ان الطاعة المطلقة من كل قيد تجر الى الشرك بالله وعبادة الرجال بعضهم
لبعض كما قال عز وجل : (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله
والمسيح ابن مريم وما أمروا الا ليعبدوا الها واحدا ، لا اله الا هو سبحانه
عما يشركون) (٣) .

وفي حديث عدى بن حاتم رضي الله عنه ، وكان قد قدم على النبي
صلى الله عليه وسلم وهو نصراني فسمعه يقرأ هذه الآية ، قال : فقلت له :
انا لسنا نعبدكم قال : (اليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه ، وحلـون
ما حرم الله فتحلونه ؟ قال فقلت : بلى ، قال : فذلك عبادتهم) (٤) قال
ابن تيمية : وكذلك قلل أبو البختري (٥) : أما انهم لم يصلوا ، ولو أمرهم
أن يعبدوهم من دون الله ما أطاعوهم ، ولكن أمرهم فجعلوا حلال الله
حرامه وحرامه حلاله فأطاعوهم ، فكانت تلك الرماية (٦) .

(١) مسند احمد ح : ٣٧٩٠ تحقيق احمد شاكر وقال : اسناده صحيح (٣٠١ / ٥) ورواه
ابن ماجه والطبراني قال الالباني : اسناده جيد على شرط مسلم (سلسلة -
الاحاديث الصحيحة ١٣٩ / ٢) .

(٢) رواه أحمد (٣٩٩ / ١) والحاكم وصححه ٣٥٦ / ٣ وصححه الالباني .
سلسلة الاحاديث الصحيحة ح : ٥٩٠ (١٣٨ / ٢) .

(٣) سورة التوبة آية ٢١

(٤) رواه احمد والترمذي وغيرهما وحسنه ابن تيمية والالباني وسبق تخريجه في المقاصد

ص ٧٣

(٥) ورد في بعض أسانيد الطبري عن أبي البختري عن حذيفة التفسير (١١٤ / ١٠)

(٦) الايمان لابن تيمية ص ٦٤ .

وقال الربيع بن أنس : قلت لأبي العالية ■ كيف كانت تلك الرهبانية
 في بني اسرائيل قال : كانت الرهبانية أنهم وجدوا في كتاب الله ما أمروا به
 ونهوا عنه ، فقالوا لن نسبق أخبارنا بشي ، فما أمرونا به اتقمنا وما نهونا
 عنه انتهينا لقولهم ، فاستنصحو الرجال ونبدوا كتاب الله وراء ظهرهم ، فقد
 بين النبي صلى الله عليه وسلم ان عبادتهم انما كانت في تحليل الحرام وتحريم
 الحلال ■ لا أنهم صلوا لهم وصاموا لهم ودعوههم من دون الله ■ فهذه
 عبادة للرجال وتلك عبادة للأموال (١) يقصد حديث ثمر بن عبد الدينار (٢)
 وروى الطبري بسنده الى ابن جريج عنده قوله تعالى (ولا يتخذ بعضنا
 بعضا أربابا من دون الله الآية) (٢) قال : لا يطعم بعضنا بعضا
 في معصية الله (٣) .

لذلك فمن أطاع العلماء والأمرأ فيما فيه معصية لله فقد اتخذهم
 أربابا من دون الله عز وجل وهذا شرك وعبادة لهم من دون الله ، وأى ذنب
 أكبر من أن يتخذ الانسان الآخر ربا مشرعا يطيعه في معصية الله وحرم
 عليه ما أحل الله له .

والطاعة في المعصية طاعة للطفوت وقد أمرنا بالكفر به قال ابن تيمية
 (والمطاع في معصية الله والمطاع في اتباع غير الهدى ودين الحق سواء كان
 مقبولا خيرا المخالف لكتاب الله أو مطاعا أمرا المخالف لأمر الله —
 طاغوت) (٤) .

من كل ما سبق يتبين أن طاعة الأئمة مفيدة بما ليس فيه معصية لله
 ورسوله أما ما كان كذلك فلا طاعة لهم فيه كما نصت الأدلة . ويتبين لنا كذلك

(١) الايمان لابن تيمية ص ٦٤

(٢) سورة آل عمران آية ٦٤

(٣) تفسير الطبري ٣ / ٣٠٤

(٤) مجموعة الفتاوى ٢٨ / ٢٠١

أن الطاعة للأئمة التي أمرنا الله بها وأوجبها على الرعية إنما هي طاعة مبصرة لا طاعة عمياء كما تنص عليها المصطلحات العسكرية في النظم الوضعية . وكما تنص عليها بعض الطرق الصوفية من إيجاب الطاعة العمياء على الشخص أمام مرئيه . أما الاسلام فلا (إنما الطاعة في المعروف) كما مر معنا في قصة أصحاب السريه وأميرهم وتوجيه النبي صلى الله عليه وسلم لهم .

ولو أجزت الطاعة في المعصية لكان هناك تناقض (إذ لا يعقل أن يحرم الشارع شيئاً ثم يوجب) (١) .

ومعلق الاستاذ أحمد شاكر على حديث (السمع والطاعة على المرء فيما أحب وكره الخ) بقوله : (. . . ثم قيد هذا الواجب - واجب الطاعة - بقيد صحيح دقيق يجعل للمكلف الحق في تقدير ما كلف به ، فإن أمره من له الأمر عليه بمعصية فلاسمع ولا طاعة ، لا يجوز له أن يعصي الله بطاعة المخلوق ، فإن فعل كان عليه من الأثم ما كان على من أمره ، لا يفسد عند الله بأنسانيته هذه المعصية بأمر غيره ، فإنه مكلف مسؤول عن عمله شأنه شأن أمره سواء .

ومن المفهومة أيضاً أن المعصية التي يجب على المأمور الا يطيع فيها الأمر هي المعصية الصحيحة التي يجعل المكلف والسنة على تحريمها . لا - المعصية التي يتأهل فيها المأمور وتحايل حتى يوهم نفسه أنه إنما امتنع لأنه أمر بمعصية مبالطة لنفسه ولغيره) (٢) .

(١) النظام السياسي في الاسلام د . عبد القادر أبو فارس ص ٧٣

(٢) انظر حاشية المسند (٦ / ٣٠١) لأحمد شاكر .

فهذا رد على الذين يرتكبون المعاصي بحجة أنهم قد أمروا بها ،
فيقولون الاثم على من أمرنا لا علينا ، والحق أن الاثم على الأمر وعلى
الفاعل ، وكل ما سبق من أحاديث وأقوال للعلماء رد على زعمهم ومخادعهم
أنفسهم .

هذا وقد خرجت طائفة من أهل الشام زمن الأميين يرون الطاعة
المطلقة للامام ، وأن الله يتقبل حسناته ، ويتجاوز عن سيئاته ، يقول شيخ الاسلام
ابن تيمية عن هذه الطائفة : (. . .) وأما غالبية الشام أتباع بني أمية فكانوا
يقولون ان الله اذا استخلف خليفة تقبل منه الحسنات وتجاوز له عن السيئات
وربما قالوا انه لا يحاسبه . ولهذا سأل الوليد بن عبد الملك عن ذلك العلماء
فقالوا : يا أمير المؤمنين أنت أكرم على الله أم داود وقد قال له : (يا داود
انا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك
عن سبيل الله ، ان الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا
يوم الحساب) (١) وكذلك سأل سليمان بن عبد الملك عن ذلك لأبي
حازم المدني في موعظته المشهورة فذكر له هذه الآية (٢) ثم بين رحمه
الله تعالى غلطهم فقال : (لكن غلط من غلط منهم من جهتين من جهة
أنهم كانوا يطيعون الولاة طاعة مطلقة ، ويقولون ان الله أمر بطاعتهم .
الثانية : قبل من قال منهم بل ان الله اذا استخلف خليفة تقبل منه الحسنات
وتجاوز له عن السيئات) (٣) .

(١) سورة ص آية ٢٦

(٢) منهاج السنه ١ / ٢٣٢ .

(٣) نفس المرجع ١ / ٢٣٣

طاعة الامام الجائر

=====

هذه الطاعة ليست مشروطة بكون الامام عادلاً ، بل حتى ولو كان فيه شئ من الجور والفسق على نفسه ، كأن يكون فيه تقصير في حق الله تعالى أو بعض حقوق الأدميين ، لأن العادل الخائف والمراقب لله عز وجل قل أن يأمر بمعصية وهو يعلم أنها معصية ، أما الذي قد يأمر بمعصية لله تعالى فهو الجائر والفاسق فهذا يطاع في طاعة الله ومعصية الله ما لم يصل به جوره وفسقه الى الحد الذي يوجب عزله - وسيأتي بيان ذلك وأقوال العلماء وأدلتهم في فصل قادم ان شاء الله .
والذي يدل على ذلك ما يلي :

- (١) ما رواه البخاري ومسلم والترمذي عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (انها ستكون بعدى أثره وأمره تنكرونها . قالوا : يا رسول الله " كيف تأمر من أدرك ذلك منا ؟ قال : تؤدون الحق الذي عليكم وتسالون الله الذي لكم) (١)
- (٢) وعن سعيد بن حضير أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، استعملت فلاناً ولم تستعملني قال : انكم سترون بعدى أثره فاصبروا حتى تلقوني على الحوض) (٢) .
- (٣) ومنها حديث سلمة بن يزيد انه قال : يا نبي الله أرأيت ان قامت علينا أمراء يسألونا عقهم ومنعونا حقنا فما تأمرنا ؟ فأعرض عنه ثم سأله فاعرض عنه . . . الى أن قال : " اسمعوا وأطيعوا فان عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم " (٣) .

(١) متفق عليه وسبق تخريجه ص
(٢) متفق عليه رواه البخاري في الفتن ٥١٣/٥ ومسلم في الزكاة ١٠٥٩/٢ (٧٢٣/٢) والترمذي في الفتن ٢١٨٩/٤ والنسائي في ادب القضاء ٤ (٢٢٤/٨)
(٣) رواه مسلم في ك : الامار ب : في طاعة الامراء وان منعوا الحقوق ح : ١٨٤٦
= (١٤٧٤/٣)

(٤) ومنها ما رواه مسلم عن حذيفة رضي الله عنه قال : قلت يا رسول الله انا كذا
بشر فجاه الله بخير ففحن فيه ، فهل من وراء هذا الخير من شر ؟ قال : نعم
قلت : وهل وراء هذا الشر خير ؟ قال : نعم . قلت : فهل وراء هذا الخير
شر ؟ قال : نعم ، قلت : كيف ؟ قال : يكون بعدى أئمة لا يهتدون -
بهدي ولا يستنون بسنتي ، وسيقوم فيكم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في
جثمان انس ، قال : قلت : كيف أصنع يا رسول الله ان أدركت ذلك ؟ قال :
(تسمع وتطيع وان ضربك ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع) (١) .

فهذه الأحاديث وما في معناها تدل في جملتها على أن الطاعة
في المعروف واجبة على المسلم للإمام وان منع بعض الحقوق واستأثر ببعض
الأموال ، بل ولو تعدى ذلك الى الضرر بالجسم كالضرب أو الى أخذ المال
وحوه من الأمور الشخصية (٢) . فعلى المؤمن القيام بما أوجبه الله عليه
من الطاعة في المعروف وان يحتسب حقه عند الله عز وجل ، فعند الله تجتمع
الخصوم . وذلك سدا لفتح باب الفتن والاختلاف المذموم .

كما تدل على أن المؤمن ينبغي ألا يغضب ولا ينتقم إلا لله عز وجل
لأنفسه أسوة بالرسول صلى الله عليه وسلم كما في الصحيح (ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم ما انتقم لنفسه قط إلا أن تنتهك حرمة الله) (٣) .
فاذا قصر الإمام في حق من حقوق الدنيا لأحد الرعية فعليه أن يطيعه
في طاعة الله ، ولا يعصيه بسبب منعه هذا الحق . وان كان يرتكب شيئاً من
معاصي في نفسه وتقصير في أداء بعض الواجبات ، ففي هذه الحال على المؤمن
نصحه وطاعته في طاعة الله . أما إن تطرق الأمر الى ما يمس الدين كأن يأمره

(١) رواه مسلم في ك : الاماره ب : وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن . ح (١٤٧٧/٣)

(٢) انظر الشريعة للأجرى ص ٤٠

(٣) متفق عليه رواه البخاري في ك : الادب ، ب : قل النبي صلى الله عليه وسلم
(يسروا ولا تعسروا) (فتح الباري ١٠/٥٢٤) ومسلم في ك : الفضائل
ب : مبادئه صلى الله عليه وسلم للآثام ح : ٢٣٢٧ (١٨١٣/٤) .

بمعصية لله عز وجل فهنا لا سماع ولا طاعة بل يجب عليه العصيان وان ترتب على ذلك ما ترتب ، ورضي الله عن الصديق حيث يقول في خطبته المشهورة :
 (أطيعوني ما أطعت الله ورسوله ، فاذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لسي
 عليكم) (١) ، وكما في حديث عبادة بن الصامت الأنف الذكر وفيه : (وأن
 نقول كلمة الحق ولا نخاف في الله لومة لائم) في نفس مبايعتهم على السمع
 والطاعة في العسر واليسر . الخ . ولا شك أن من قام بالحق ودعا إليه فسان
 أمراء الجور سيتصدون له فعلية حينئذ أن يصبر ويثبت ويستمر ويحسب ذلك
 عند الله تعالى قال تعالى : (وأمر بالمعروف وأنه عن المنكر واصبر على ما
 أصابك) (١) ان ذلك من عزم الامور (ولما سئل النبي صلى الله عليه وسلم أي
 الجهاد أفضل ؟ قال : كلمة حق عند سلطان جائر) (٣) وروى الحاكم
 عن عبد الرحمن بن بشير الأنصاري قال : أتني رجل فنادي ابن مسعود فأكسب
 عليه ، فقال : يا أبا عبد الرحمن متى أهل وأنا أعلم ؟ قال : اذا كانت
 عليك أمراء اذا أطعتهم أدخلوك النار ، واذا عصيتهم قتلوك) (٤) فمثل
 هؤلاء مخالفتهم اذا أمروا بمعصية واجبه وان حصل للانسان أدنى منهم *

-
- (١) سيرة ابن هشام ٦٦ / ٤
 (٢) سورة لقمان آية ١٧
 (٣) رواه أحمد (٢٥١ / ٥) وابن ماجه في ك : الفتن هـ : الامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر ج ١ : ٤٠١١ ، ٤٠١٢ (١٣٣٠ / ٢) قال في الزوائد : في اسناده
 أبو غالب وهو مختلف فيه . . . وافي رجال الاسناد ثقات ، ورواه الترمذي في الفتن
 ب : أفضل الجماد ح : ٢١٧٤ (٤٧١ / ٤) وقال : هذا حديث حسن غريب
 من هذا الوجه ، وروى عن طارق بن شهاب عند أحمد ٣١٤ / ٤ والنسائي ١٦١ / ٧
 قال الاناوط اسناده صحيح وصححه النووي والمنذري انظر تخريجه لشرح السننه
 (٦٦ / ١٠) والحديث حسنه البغوي (شرح السنه ٦٦ / ١٠) وصححه الالباني
 لحرقه وقد جمعها حفظه الله انظر السلسلة الصحيحة ج : ٤٩١ (٢٦٢ / ١) .
 (٤) المستدرک ٤٦٢ / ٤ وقال الذهبي صحيح .

ومع تقرير هذا يجب أن ننبه إلى أنه ليس متفقا على وجوب الصبر في
الأذى الشخصي ضد السلف ، فقد حالف في ذلك ناس منذ عصر الصحابة
رضي الله عنهم عملا بأدلة أخرى مثل :-

١ - قوله تعالى (والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون) (١) .

٢ - حديث (من قتل دونا ماله فهو شهيد) (٢) وما شابهها من تفريق

بين وقوع الظلم والبغي من حاكم أو غيره من ذلك ما روي عن معاوية
أرسل إلى عامل له أن يأخذ الوهط - وهي أرض لصيد الله بن عمرو
بالبطائف ، فبلغ ذلك عبد الله بن عمرو فليس سلاحه هو ومواليه وظلمته
وقال : اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " من قتل

دونا ماله مظلوما فهو شهيد " (٣) .

لكن هذه الأدلة عامة وتلك أخص فتخصص العموم ، قال ابن المنذر :

(الذي عليه أهل العلم أن للرجل أن يدفع عما ذكر إذا أريد ظلما بغير

تفصيل ، إلا أن كل من يحفظ عنه من علماء الحديث كالمجمعين على استثناء

السلطان للآثار الواردة بالأمر بالصبر على جوره وترك القيام عليه) (٤) .

وما تجدر الإشارة إليه أيضا أن الإمام ابن حزم له موقف مشدد في

هذه المسألة فهو يرى أن الصبر على الإمام إذا أخذ المال وضرب الظهر إنما

هو إذا تولى ذلك بحق ، وقال (أما إن كان ذلك بباطل فمصاد الله أن يأمر

رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصبر على ذلك) (٥) وقد انتهى به الأمر

إلى القول بأن هذه الأحاديث منسوخة وهذا بُعد منه رحمه الله .

وسأتي زيادة بيان لهذه المسائل ولموقف أهل السنة من أئمة الجور عند مناقشة العزل

إن شاء الله .

(١) سورة الشورى آية ٣٩

(٢) متفق عليه رواه البخاري في ك : الظالم والنصب ب : من قاتل دونا ماله فهو شهيد
(فتح الباري ١٢٣/٥) ومسلم في ك : الايمان ح : ١٤١ (١٢٤/١) وأبو داود في
ك : السنه ب : ٢٩ والنسائي في تحريم الدم ب : ٢٢ والترمذي في الديات ب : ٢١
واحمد في المسند ٧٩/١ .

(٣) أصل القصة في مسلم ك : الايمان ح : ١٤١ (١٢٤/١) وعامل معاوية هو أخوه عتبسه

بن أبي سفيان وانظر زيادة بيان للقصة فتح الباري ١٢٣/٥

(٤) فتح الباري ١٣٤/٥

(٥) الفصل في المصالح والمنكرات ١٧٣/٤

ثانياً : النصره والتقديم

=====

اتضح لنا عند ذكر واجبات الامام عظم للمسؤولية المطلقة على عاتقه ومنهم
محاربه للفساد والمفسدين ، وهذه تجعله في خطر منهم ، لذلك فعلى الأمة أن تقوم
بجانبه وتساعد على نواب الحق ، ولا تسلمه لأعدائه المفسدين سواء كانوا داخلين
الدولة الاسلاميه أو خارجها يدل على ذلك ما يلي :-

(١) قبل الله عز وجل " تعاوضوا على البر والتقوى ولا تعاوضوا على الائم والمدون
..... الآية) (١) ولا شك أن معاضدة الامام الحق ومناصرته من البر
الذي يترتب عليه نصره الاسلام والمسلمين .

(٢) يدل على ذلك أيضا ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال : من بايع اماما فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه
فليطمعه ما استطاع فان جاء آخر ينارعه فاضربوا رقبة الآخر . الحديث (٢)
قال أبو يعلى : " وإذا قام الامام بحقوق الامة وجب له عليهم حقان :
الطاعة والنصرة ما لم يوجد من جهته ما يخرج به عن الامامة (٣) .

وقال الاستاذ محمد أسد " ان على المسلمين أن يقفوا متحدين
وراء الحكومة الشرعيه يؤيدونها ومؤازرونها وضحون من أجل هذه الوحدة
بكل متصهم ولذاتهم وما يملكون من الدنيا وحياتهم أيضا (٤) (٥٠٠٠)
ولذلك شرع قتال أهل البغي اذا بدوا بقتل الامام العادل بدون

(١) المائدة آية ٢

(٢) رواه مسلم وأبو داود وغيرهما وسبق تخريجهم في ص ١٨٤

(٣) الاحكام السلطانية لابن يعلى ص ٢٨

(٤) منهاج الاسلام في الحكم ص ١٣٢

تأول سائح ، كما شرع حدّ الحراية في قوله تعالى " انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله وممن هم في الأرض فسادا ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض . . . الآية (المائدة ٣٣) .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله : " اذا طلبهم لأي المحاربين السلطان أو نوابه لاقامة الحد بلا عدوان فامتنعوا عليه ، فانه يجب على المسلمين قتالهم باتفاق العلماء حتى يقدر عليهم كلهم " (١) .

وللموضوع تفصيلات كثيرة مذكورة في كتب الفقه ليس هذا مقام تفصيلها .
أما قتال أهل البغي فسيأتي له زيادة بيان ان شاء الله تعالى .

كما أن على المسلمين احترام الامام العادل وتقديره والدعاء له وعدم اهانتة حتى يكون له مهابة عند ضعاف النفوس ، غير تدعون عما تطلبه عليهم عواطفهم وشهواتهم يدل على ذلك ما يلي :

١ - فقد روى عن زياد بن كسيب المدوني قال كنت مع أبي بكر - رضي الله عنه - تحت منبر ابن عمر وهو يخطب وعليه ثياب رقاق ، فقال أبو يلال : انظروا الى أميرنا يلبس ثياب الفساق فقال أبو بكر : اسكت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " من أهان سلطان الله في الأرض أهانه الله " (٢) .

٢ - وعن أبي موسى الاشعري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من اجلل الله تعالى اكرام ذي الشيعة المسلم وحامل القرآن غير الفالي فيه والجافي عنه واكرام ذي السلطان المقسط (٣) .

(١) السياسة الشرعية ص ٨٥

(٢) رواه الترمذي وقال حسن غريب ك : الفتن ٤ : ٤٧ (٥٠٢ / ٤) وروى الامام

أحمد نحوه عن أبي بكر (٤٢ / ٥) ورواه الطيالسي ١٦٢ / ٢ .

(٣) رواه أبو داود في الأدب ٥ : انزال الناس منازلهم (عون ١٩٢ / ١٣) قال

النووي : وهو حديث حسن انظر التبيان في آداب حملة القرآن ص ١٢

وقال حذيفة بن اليمان رضي الله عنه : (مامش قوم الى سلطان الله
في الأرض ليدلوهم الا أدلهم الله قبل أن يموتوا) (١) .

وقال الفضيل بن عياض : (لو أن لي دعوة مستجابة لجعلتها
للامام لأن به صلاح الرعية فاذا صلح أمنت العباد والبلاد) (٢) .

وقال سهل بن عبد الله رحمه الله : (لا يزال الناس بخير
ما عظموا السلطان والعلماء فان عظموا هذين أصلح الله دنياهم
وأخراهم ، وان استخفوا بهذين أفسدوا دنياهم وأخراهم) (٣) .

هذا بشرط أن يكون الامام من أئمة العدل ، أما أئمة الجور
والفسق فلا يمانون على فسقهم وظلمهم . وقد قال مالك رحمه الله
فيما رواه عنه ابن القاسم (٤) انه قال : " ان كان الامام مثل
عمر بن عبد العزيز وجب على الناس الذب عنه والقتال معه وأما غيره
فلا ، دعه وما يراد منه ينتقم الله من الظالم بظالمه ، ثم ينتقم من
كليهما) (٥)

-
- (١) شرح السنة للبغوي ٥٤ / ١٠ تحقيق الانباري .
(٢) البدايه والنهايه ١٩٩ / ١٠
(٣) تفسير القرطبي ٢٦٠ / ٥
(٤) هو أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد ولد سنة ١٣٣ هـ وتوفي ١٩١ هـ
صحابا لكا عشرين سنة وانتفع به أصحاب مالك بعد موته وهو صاحب المدونة
قال عنه النسائي لم يرو أحد الموطأ عن مالك أثبت من ابن القاسم " انظر ترجمته
في الجزء السادس من المدونه ص ٤٧٠ ن ٠ دار صادر .
(٥) شرح الخرشني على مختصر خليل ٦٠ / ٨ ن ٠ دار صادر بيروت وأحكام القرآن
لابن العربي ١٧٢١

بل اذا رأى المسلم انه لافائدة من الدخول عليهم وناصحتهم أو خاف
على نفسه فقتلهم فعليه اعتزالهم وترك الدخول عليهم ، والحذر من موافقتهم
على باطل يدل على ذلك ما يلي :

- ١ - حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : سيكون بعدى أمراء ، فمن دخل عليهم فصدّ قهراً بكذبهم ،
وأعانهم على ظلمهم فليس مني ولست منه وليس بوارد علي الحوض ،
ومن لم يدخل عليهم ولم يعنهم على ظلمهم ولم يصدّ قهراً بكذبهم ،
فهو مني وأنا منه وهو وارد علي الحوض " (١) .
- قال ابو سليمان الخطابي رحمه الله : " ليت شعري من الذي
يدخل اليهم اليوم (٢) ، فلا يصد قهراً على كذبهم ، ومن الذي
يتكلم بالعدل اذا شهد مجالسهم ، ومن الذي ينصح ومن الذي
ينتصح منهم ؟ ان أسلم لك يا أخي في هذا الزمان وأحوط لدينك
أن تُقلّ من مخالطتهم وغشيان أبوابهم ونسأل الله الفنى عنهم
والتوفيق لهم " (٣) .
- قلت هذا في القرن الرابع الهجرى فما بالك بالخامس عشر !!!

-
- (١) رواه الترمذى وقال صحيح غريب في الفتن باب ٢٢ (٥٢٥/٤) والنسائك :
البيعه ب : ٣٥ ، (١٦٠/٧) وابن حبان في صحيحه موارد الظمان
ص ٣٢٨ والطيالسي يدون ذكر الحوض ١٦٥/٢ ورواه أحمد عن ابن عمر
رقم (٥٢٠٢) وقال أحمد شاكر صحيح الاسناد (٦٢/٨) من المسند .
 - (٢) ولد الخطابي رحمه الله سنة ٣١٢ هـ وتوفي سنة ٣٨٨ هـ .
 - (٣) العزلة للخطابي ص ٩٢ .

- ٢ - ما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من بدأ جفا ومن اتبع للمصيد غفل " ومن أتى أبواب السلطان افتتن ، وما ازداد عبدا من السلطان قربا إلا ازداد من الله بعدا " (١) .
- ٣ - وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم (٢) قال : (.....) وأن من أبغض القراء إلى الله الذين يزورون الأمراء .
- ٤ - وروى عن حذيفة رضي الله عنه قال : (إياكم ومواطن الفتن ، قيل وما هي ؟ قال : أبواب الأمراء يدخل أحدكم على الأمير فيصدقه بالكذب ، ومقل ما ليس فيه) (٣) .

وقال خالد بن زيد : سمعت محمد بن علي - الباقر - يقول : قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه إذا رأيتم القاريء يحب الأغنياء فهو صاحب دنيا ، وإذا رأيتموه يلزم السلطان فهو لهي (٤) .

(١) المسند (٣٧١/٢) ، ورواه أيضا عن طريق أخرى عن أبي هريرة نفسه (٤٤٠/٢) لكن في اسناده رجل لم يسم ورواه أيضا عن ابن عباس (٣٥٧/١) وعزاه السيوطي إلى الطبراني في الكبير عن ابن عباس أنظر صحيح الجامع الصغير (٢٦٤/٥) رقم الحديث (٦٠٠٠) والحديث حسنه الألباني في ذكره في سلسلة الأحاديث الصحيحة رقم ١٢٧٢ (٢٦٧/٣) وعزاه أيضا ابن عدي .

والحديث رواه أيضا الترمذي عن ابن عباس بن زياد (وما ازداد عبدا) في الفتن باب ٦٩ رقم الحديث ٢٢٥٦ (٥٢٣/٤) وقال حسن صحيح غريب من حديث ابن عباس لا نعرفه إلا من حديث الثوري .

ورواه أبو داود في الاضاحي باب ٢٤ والنسائي في الصيد : ب (٢٤) أيضا .

(٢) رواه ابن ماجه في المقدمة ، ب : ٢٣ ، ح : ٢٥٦١ (٩٤/١) .

(٣) حلية الأولياء ٢٧٧/١

(٤) البداية والنهاية ٣١٠/٩

وقال أبو ذر لسلمة : يا سلمة لا تنفخ أبواب السلاطين ،

فإنك لا تصيب من دنياهم شيئا إلا أصابوا من دينك أفضل منه (١)

وقال سعيد بن المسيب : لا تملؤا أعينكم من أعوان الظلمة

إلا بالانكار بقلوبكم لكي لا تحبط أعمالكم الصالحة (٢) .

وروى الإمام أحمد عن معمر بن سليمان الرقي عن فرات بن

سليمان عن ميمون بن مهران قال : ثلاث لا تبُلُون نفسك بهن

لا تدخل على سلطان وإن قلت أمره بطاعة الله ، ولا تدخل على

امرأه وإن قلت أعلمها كتاب الله ، ولا تصفien بسمعك إلى ذي هو

فإنك لا تدري ما يعلق بقلبك من هواء (٣) .

والمراد من كل ما سبق هم سلاطين الجور والظلم ، والنهي

عن مخالطتهم وإتيانهم بقصد التقرب اليهم وحصل شيء من دنياهم .

وإعانتهم على ظلمهم قد تكون بمجالستهم وموازرتهم ، وقد

تكون بتبرير أخطائهم ، بل قد تكون بالسكوت عنهم وعدم انكار

المنكر عليهم ، وتكون بالدعاء لهم كما قيل : (من دعا لظالم

بالبقاء ، فقد أحب أن يحصى الله في أرضه) (٤) .

قال ابن تيمية : (وقد قال غير واحد من السلف : أعوان

الظلمة من أعوانهم ولو أنه لا قى لهم دواة ، وأوبرى لهم قلما ، ونههم

من كان يقبل ، بل من يفصل ثيابهم من أعوانهم ، وأعوانهم هم

أزواجهم المذكورون في الآية (٥) يقصد قوله تعالى : —————

(١) إحياء علوم الدين ١٤٢ / ٢

(٢) البداية والنهاية ١٠٠ / ٩

(٣) البداية والنهاية ٣١٥ / ٩

(٤) رفعه الغزالي في الإحياء (٨٧ / ٢) ولا يصح قال المراقبي : لم أجد مرفوعا وإنما رواه ابن أبي الدنيا في كتاب المصمت من قول الحسن ، وانظر حاشية الإحياء نفس الصفحة .

(٥) كتاب الإيمان لابن تيمية ص ٦١ .

(احشروا الذين ظلموا وأزواجهم الآية) (١) .

أما الدخول عليهم على سبيل النصيح لهم وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر فهذا باب آخر كما سيأتي في النصيح لهم ، كما أن خلفاء المسلمين للمدخل تجب مناصحتهم وموازنتهم ومشاركتهم في الرأي . وقد كان الغراء هم أصحاب مجلس عمر رضي الله عنه ومشاورته . (٢) .

وقد عقد الفزالي في أحياء علوم الدين بابا فيما يحل من مخالطة السلاطين الظلمة وما يحرم . وحكم غشيان مجالسهم والدخول عليهم والأكرام لهم فقال : اعلم أن لك مع الأمراء والعمال الظلمة ثلاثة أحوال (الحالة الأولى) وهي شرها أن تدخل عليهم (والثانية) وهي دونها أن يدخلك عليك (والثالثة) وهي الأسلم أن تعتزل عنهم فلا تراهم ولا يرونك (٣)

قال : " ولا يجوز الدخول إلا بعذرين :

أحدهما : أن يكون من جهتهم أمر الزام لا أمر إكرام . وعلم أنه لو امتنع أو دى أو (فسد) (٤) عليهم طاعة الرعية واضطرب عليهم أمر السياسة ، فيجب عليه الإجابة لا طاعة لهم بل مراعاة لمصلحة الخلق حتى لا تضطرب الولايات .

والثاني : أن يدخل عليهم في دفع ظلم عن مسلم سواء تأوعن نفسه أما بطريق الحسبة أو بطريق التظلم فذلك رخصه بشرط ألا يكذب ولا يفتني ولا يدع نصيحة يتوقع لها قهرا فهذا حكم الدخول " (٥)

(١) سورة الصافات آية ٢٢

(٢) رواه البخاري في ك : الاعتصام ب : ٢ (انظر فتح الباري ١٣ / ٢٥٠) .

(٣) أحياء علوم الدين ٢ / ١٤٢ .

(٤) كذا ولعلها " فسدت " .

(٥) أحياء علوم الدين ٢ / ١٤٥ .

قلت ومضاف الى ما سبق أمر آخر وهو :

الثالث : الدخول عليهم بقصد مناصحتهم وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر كما دل عليه الحديث : لأفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر (١) وغيره وسيأتي قريبا زيادة بيان لهذه النقطة ان شاء الله .

وقد كان من شدة روع بعض السلف رضوان الله عليهم أن نهوا عن الدخول عليهم ولو للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - وسبق ذكر بعض الآثار الدالة على ذلك - يقول الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله : (وقد كان كثير من السلف ينهون عن الدخول على الملوك لمن أراد أمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر أيضا . ومن نهى عن ذلك عمر بن عبد العزيز وابن المبارك والثوري وغيرهم من الأئمة . وقال ابن المبارك : ليس الأمر الناهي عندنا من دخل عليهم فأمرهم ونهاهم إنما الأمر الناهي من اعتزألهم . وسبب هذا ما يخشى من فتنة الدخول عليهم فإن النفس قد تحيّل للانسان اذا كان بعيدا عنهم أنه يأمرهم ونهاهم ويغلظ عليهم فاذا شاهدهم قريبا مالت النفس اليهم ، لأن محبة الشرف كامنة في النفس له ، ولذلك يداهنهم ولاطفهم وربما مال اليهم وأحبهم ولا سيما ان لاطفوه وأكرموه وقبل ذلك منهم) (٢) .

(١) سبق تخريجه ص ٣٥٦

(٢) من رسالة شرح حديث : ما ذئبان جائعان أرسلاني غم . . . الخ (لابن رجب

ص ١٣ ضمن مجموعة الرسائل المنبرية المجلد الثاني الجزء الثالث الرسالة

قل : (وقد جرى ذلك لعبد الله بن طلوس مع بعض الأمراء بحضرة أبيه
طلوس فهُكِّمَ عَلَى فعله ذلك • وكتب سفيان الثوري إلى عبد بن عباد وكان في
كتابه : (إياك والأمراء أن تدنوا منهم أو تخالطهم في شيء من الأشياء • وإياك
أن تخرج وقال لك لتشفع وتدرك عن مظلوم أو ترد مظلماً • فان ذلك خديعة
ابليس • وإنما اتخذها فجار القراء سُلماً • وما كُفيت عن المسألة والفتيا فاعتنم
ذلك ولا تنافسهم • وإياك أن تكون ممن يحب أن يعمل بقوله • أو ينشر قوله
أو يسمع قوله • فإذا ترك ذلك منه عرف فيه • وإياك وحب الرياسة • فان الرجل
يكون حب الرياسة أحب إليه من الذهب والفضة • وهو باب غامض لا يبصره
الا البصير من العلماء السماسرة • فتفقد بقلب وأعمال بنيهم • واعلم انه قد
دنا من الناس أمر يشتهي الرجل أن يموت والسلام) (١)

ثالثاً : المناصحة :

=====

سبق أن قلنا ان الامام بشر يعترى البشري من الضعف والخطأ -
والنسيان لذلك شرعت النصيحة له لتذكيره وتبيين ما قد يخفى عليه من الأمور ،
وهذه من حقوقه على رعيه ، فعلى الرعية القيام بأدائها اليه سواء طلبها
أم لا والأدلة على هذا كثيرة منها :

- (١) ما رواه مسلم في صحيحه عن تميم الداري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
الدين النصيحة وفي رواية قالها ثلاثاً - قلنا : لمن ؟ قال : لله ولكتابه
ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم (٢) •

(١) المرجع السابق ص ١٣

(٢) رواه مسلم في ك : الايمان ب : بيان أن الدين النصيحة ح : ٩٥ (١ / ٧٤)
ورواه البخاري تعليقا ورواه ابن حجر في الفتح (١ / ١٣٧) ورواه الترمذي في
البر ب : ١٧ (٤ / ٣٢٤) والنسائي في البيه ب : ٣١ والدارمي في
الرقائق ٤١ ، وأحمد في المسند (١ / ٣٥١) •

وهذا من الأحاديث العظيمة ومن جوامع كلمه صلى الله عليه وسلم قال النووي :
وأما قاله جماعة من العلماء أنه أحد أرباع الإسلام أي أحد الأحاديث الأربعة
التي تجمع أمور الإسلام فليس كما قالوا بل الممدار على هذا وحده " (١) .

ومعني النصيحة لله كما نقله النووي عن الخطابي وغيره من العلماء
أن معناها (منصرف إلى الإيمان به ونفي الشريك عنه وترك الاتحاد في صفاته
وصفه بصفات الكمال والجلال كلها وتنزيهه سبحانه وتعالى من جميع النقائص
والقيام بطاعته واجتناب معصيته والحب فيه والبغض فيه)

وأما النصيحة لكتابه سبحانه وتعالى فالإيمان بأنه كلام الله تعالى
وتنزيهه لا يشبهه شيء من كلام الخلق ، ولا يقدر على مثله أحد من الخلق
ثم تعظيمه وتلاوته حق تلاوته وتحسينها والخشوع عندها ..

وأما النصيحة لرسوله صلى الله عليه وسلم فتصديقه على الرسالة ،
والإيمان بجميع ما جاء به ، وطاعته في أمره ونهيه ونصرتة حيا وميتا ومعاداة من
عاداه وموالاة من وآله وأعظام حقه وتوقيره واحيا سنته ومث دعوته ونشر
شريعتة

وأما النصيحة لأئمة المسلمين فمما وثبتهم على الحق وطاعتهم فيه ، وأمرهم
به وتذكيرهم برفق ولطف وإعلامهم بما غفلوا عنه ولم يبلغهم من حقوق المسلمين ،
وترك الخروج عليهم وتآلف قلوب الناس لطاعتهم .

وأما النصيحة لعامة المسلمين وهم من عدا ولاية الأمر فإرشادهم إلى
مصلحتهم في آخرتهم ودنياهم وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر (٢)

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (٣٧/١) .

(٢) شرح النووي لصحيح مسلم ٣٨/١ و ٣٩ (مختصراً) .

والنصيحة كما قال الخطابي : " كلمة جامعة معناها حيازة الخط
للمنصوح له ، قال : وقال هو من وجيز الأسماء ، ومختصر الكلام ، وليس
في كلام العرب كلمة مفردة يستوفى بها المباراة عن هذه الكلمة " (١) .

وقال أبو عمرو بن الصلاح " النصيحة كلمة جامعة تتضمن قيام الناصح
للمنصوح له بوجوبه الخير ارادة وفعلًا " (٢) .

(٢) ومنها ما رواه جبير بن مطعم رضي الله عنه قال : قام رسول الله صلى الله
عليه وسلم بالحُفِّ من منى فقال : نُصِّرَ الله امرأ سمع مقالتي فبلغها ، قرب
حامل فقه غير فقيه ، ورب حامل فقه الى من هو أفقه منه ، ثلاث لا يغل عليهن
قلب مؤمن : اخلاص العمل لله ، والنصيحة لولاة المسلمين ، ولزوم جماعتهم
فان دعوتهم تحيط من ورائهم " (٣) .

(١) النصيحة السابق / ٣٧

(٢) جامع العلوم والحكم ص ٧٦

(٣) رواه ابن ماجه حديث رقم ٣٠٥٦ كتاب المناسك باب الخطبة يوم النحر
(١٠١٥/٢) قال في الزوائد : هذا اسناد فيه محمد ابن اسحاق وهو
مدلس وقد رواه بالنعنة والتمن على حاله صحيح ، قلت ورواه أحمد من طريق
ابن اسحاق نفسه أيضا (٨٠ / ٤) وابن اسحاق مختلف فيه فمنهم من يصحح
حديثه ومنهم من يحسنه ، وقد رواه ابن ماجه من طريق أخرى ليس فيها
ابن اسحاق حديث رقم (٢٣٠) في المقدمة باب ١٨ (٨٤ / ١) ورواه عبد الله
بن الامام أحمد في المسند عن أنس ٢٢٥ / ٣ وأيضا عن زيد بن ثابت
٠١٨٣/٥

ما سبق نستنتج أن النصيحة أصل عظيم من أصول الاسلام ولذلك

عدها ابن بطه من أصول السنة عند السلف رضوان الله عليهم (٢) .

وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم عندما يبايع أحداً يشترط عليه

النصح لكل مسلم قال جرير بن عبد الله رضي الله عنه " بايعت النبي

صلى الله عليه وسلم على النصح لكل مسلم " (٢) .

وقد دأب الصحابة رضوان الله عليهم على أداء هذا الحق لأئمتهم

فقد روى الامام أحمد بسنده الى محمد بن عبد الله أن عبد الله بن عمر لقي

ناساً خرجوا من عند مروان فقال من أين جاء هؤلاء ؟ قالوا خرجنا من عند

الأمير مروان قال : وكل حق رأيتموه تكلمتم به وأعنتم عليه ، وكل منكر رأيتموه

أنكرتموه عليه ؟ قالوا لا والله بل يقل ما ينكر فنقل قد أصبت أصلحك الله

فاذا خرجنا من عنده قلنا قاتله الله ما أظلمه وأفجره ! قال عبد الله :

كما يسهل رسول الله صلى الله عليه وسلم نعد هذا نفاقاً لمن كان هكذا (٣)

وقد رغب النبي صلى الله عليه وسلم في أن يؤدي المؤمن هذه

النصيحة الى أئمة الجور وأن خاف منهم الهلاك "وعد ذلك من أفضل الجهاد

يدل عليه الأحاديث التالية :-

(١) انظر الشرح والابانه عن أصول السنة والديانة ص ١٧٩ رسالة ماجستير مقدمه

من الطالب رضي معطي نعيان بجامعة أم القرى .

(٢) رواه مسلم كتاب الايمان باب بيان أن الدين النصيحة حديث رقم ٩٨ (١/٧٥)

والنسائي بيحه ٠٦

(٣) رواه أحمد في مسنده رقم (٥٣٧٣) بتحقيق أحمد شاکر وقال عنه اسناده صحيح

(١٩٨/٧) وروى البخارى قريبا منه عن عبد الله بن عمر عن أبيه في كتاب الاحكام

باب ما يكره من ثناء السلطان واذا خرج قال غير ذلك (فتح الباری ١٣/١٧٠)

وروى نحوه البيهقي في سننه (١٦٥/٨ ١٦٦) نحوه .

١ - عن أبي أمامة رضي الله عنه أن رجلاً قال يا رسول الله أي الجهاد أفضل ؟ ورسول الله يرمي الجمرة الأولى فأعرض عنه . ثم قال له عند الجمرة الوسطى فأعرض عنه ، فلما رمى جمرة العقبة ووضع رجله في الخمر قال أين السائل ؟ قال أنا ذا يا رسول الله قال " أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر " (١) .

قال الخطابي : " إنما كان هذا أفضل الجهاد لأن من جاهد العدو كان على أمل الظفر بعدوه ولا يتيقن المجز عنه لأنه لا يعلم يقيناً أنه مغلوب ، وهذا يعلم أن يد سلطانه أقوى من يده فصارت المشورة فيه على قدر عظيم المؤونة " (٢) .

٢ - وعن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " خير الشهداء حمزة بن عبد المطلب ورجل قام إلى رجل فأمره ونهاه فبي ذات الله فقتله على ذلك " (٣) .

(١) رواه أحمد ٢٥١/٥ ورواه ابن ماجه في الفتن باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر حديث رقم (٤٠١١ و٤٠١٢) (١٣٣٠/٢) قال في الزوائد : في اسناده أبو غالب وهو مختلف فيه ضعفه ابن سعد وأبو حاتم والنسائي وثقه الدارقطني وقال ابن عدي لا بأس به . وراشد بن سعيد قال فيه أبو حاتم : صدوق واتي رجال الاسناد ثقات ، ورواه الترمذي عن أبي سعيد الخدري في كتاب الفتن باب أفضل الجهاد رقم الحديث (٢١٧٤) (٤٧١/٤) وقال : هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه ، وروى عن طارق بن شهاب عند أحمد ٣١٤/٤ والنسائي ١٦١/٧ قال الارناؤوط واسناده صحيح وصححه النووي والمندري انظر تخريجه لشرح السنه (٦٦/١٠) والحديث حسنه البغوي (شرح السنه (٦٦/١٠) . وصححه الالباني لطرقه وقد جمعها حفظه الله انظر السلسله الصحيحه ٦٢/١ حديث رقم ٤٩١

(٢) المزله ص ٩٢

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه قال الذهبي قلت الصفار لا يدرى من هو (١٩٥/٣) وقد ذكر الالباني هذا الحديث في السلسله الصحيحه ج : ٣٧٤ المجلد الاول .

٣ - وروى أحمد بسنده إلى عبد الله بن عمرو قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا رأيتم أمتي نهاب الظالم أن تقول له انت أنت ظالم فقد تودع منها " (١) .

وقد كان الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم يحثون أقوامهم على نصحتهم وتقومهم إذا أخطوا فهذا أبو بكر رضي الله عنه يقول في خطبته المشهورة : " أيها الناس إنما أنا متبع ولست بمبتدع فان أحسنت فأعينوني ، وان زغت فقوموني " (٢) .

وقال رضي الله عنه : (اني قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فان أحسنت فأعينوني وان أسأت فقوموني) (٣) .

وهذا عمر رضي الله عنه يقول فيما رواه سفيان بن عيينه عنه :
" أحب الناس إلي من رفع الي عيبي " (٤) وكذلك بقية الخلفاء .

كما أنه ينبغي للناصح للسلطان أن يراعي مكانته بحيث لا يخرق هيئته ، يدل على ذلك حديث عياض بن غنم الأشعري رضي الله عنه قال : قال صلى الله عليه وسلم : من كان عنده نصيحة لذي سلطان فلا يكلّم بها علانية ولها أخذ بيده فليخل به ، فان قبلها قبلها والا كان قد أدى الذي عليه والذي له " (٥)

(١) رواه أحمد في مسنده رقم (٦٥٢٠) وقال أحمد شاكر : صحيح الاسناد (٣٠/١٠) وعزاه السيوطي إلى الطبراني في الكبير والحاكم في المستدرک والبيهقي في الشعب وضعفه الألباني . انظر ضعيف الجامع الصغير زيادته حديث رقم (٦٠٠) — (١٨٢/١)

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد ١٨٣/٣

(٣) البدايه والنهايه ٢٤٨/٥ قال ابن كثير : رواه ابن اسحاق باسناد صحيح .

(٤) الطبقات الكبرى ٢٩٣/٣

(٥) قال العراقي في تخريجه لأحاديث احياء علوم الدين : أخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح الاسناد انظر الحاشيه ٣١٨/٢

كما أنه يجب على الناصح أن يحذر للتأنيب والتعيير (١) والخشية
والسلبية حتى تكون خالصة لله تعالى .

وقد كان علماء السلف رضوان الله عليهم يصدعون بقل الحق والنصح
لأئمة الجور في وجوههم وأن توقموا أو تيقنوا الايذاء بسبب ذلك لا يخشون
في الله لومة لائم ، لأنهم يعلمون أن من قُتل بسبب ذلك فهو شهيد ، والشهادة
أعلى أمانتي المؤمن المصدق بوعده الله ، لذلك قدموا على ذلك موطنين
أنفسهم على الهلاك ، وخطمين الوان العذاب ، وضاهرين عليه في ذات الله
تعالى ، وحسبين لما يبدلونه من مَهْجِهِمْ عند الله .
والأمثلة على ذلك كثيرة نأخذ منها على سبيل المثال :-

١ - قدم هشام بن عبد الملك حاجا الى مكة فلما دخلها قال : اتنوضي
برجل من الصحابة فقبل يا أمير المؤمنين قد تفانوا فقال : من التابعين
فأتي بطاوس اليماني فلما دخل عليه خلع نعليه بحاشية بساطه ولم
يسلم عليه بأمر المؤمنين ولكن قال السلام عليك يا هشام ، ولم يُكسِّه
وجلس بازائه وقال : كيف أنت يا هشام ؟ فغضب هشام غضبا شديدا
حتى همَّ بقتله ، فقبل له : أنت في حرم الله وحرم رسوله ولا يمكن
ذلك . فقال ياطاوس ما الذي حملك على ما صنعت ؟ قال : وما
الذي صنعت ؟ فازداد غضبا وغيظا وقال : خلعت نعليك بحاشية
بساطي ، ولم تقبل يدي ، ولم تسلم علي بأمر المؤمنين ، ولم تكنسي ،
وجلست بازائي بخير ادني . فقلت كيف أنت يا هشام ؟ قال : أما ما
فعلت من خلع نعلي بحاشية بساطك فاني أظنهما بين يدي رب
العزة كل يوم خمس مرات ، ولا يعاتبني ولا يغضب علي . وأما قولك
لم تقبل يدي فاني سمعت أمير المؤمنين علي بن أبي طالب
رضي الله عنه يقول : " لا يحل لرجل أن يقبل يد أحد الا امرأته

(١) الف ابن رجب الحنبلي رسالة قيمة في الفرق بين النصيحة والتعيير حققها نجم
عبد الرحمن خلف ونشرتها المكتبة القيمية .

من شهوة غلو ولده من رحمة • ولما قولك لم تسلم علي بامرة المؤمنين فلمس كل للناس راضين بلمرتك فكرهت أن الكذب • وأما قولك لم تكني فان الله تعالى سمى أنبياءه وأولياءه فقال يا يحيى يا عيسى • وكفى أعداءه فقال : " تبت يدا أبي لهب وتب " وأما قولك جلست بازائي فاني سمعت أمير المؤمنين عليا رضي الله عنه يقول : " اذا أردت أن تنظر الى رجل من أهل النار فانظر الى رجل جالس وحوله قوم قيام " (١) فانظر الى عزة المؤمن كيف تفعل امام السلاطين •

ب- هروي أبو سليمان الخطابي بسند • الى عبد الله بن بكر السهمي قال سمعت بعض أصحابنا قالوا : أرسل عمر بن هبيرة - وهو على العراق • الى فقهاء من فقهاء البصرة وفقهاء من فقهاء الكوفة وكان ممن أتاه من فقهاء البصرة الحسن ومن أهل الكوفة الشعبي • قد خلوا عليه فظل لهم • ان أمير المؤمنين يزيد يكتب الى في أمور تعمل بها غل تريان ؟ قل : فقل الشعبي : أصلح الله الأمير أنت مأمور والتبعة على من أمرك • فاقبل على الحسن فقال : ما تقبل ؟ قل : قال هذا قل أنكنت • قال : اتق الله يا عمر فكانك بملك قد أتاك فاستزلك عن سريرك هذا • وأخرجك من سعة قصرك الى ضيق قبرك • ان الله تعالى ينجيك من يزيد وان يزيد لا ينجيك من الله سبحانه فإياك أن تعرض لله تعالى بالمعاصي فانه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق • ثم قام فقبه الآذن فقال أيها الشيخ ما حملك على ما استقبلت به الأمير ؟ قال حملني عليه ما أخذ الله تعالى على العلماء في علمهم ثم تلا " وإذا أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتموه فنبذوه وراء ظهورهم • • • • • الآية " (٢) • (٣) •

(١) أحياء علوم الدين للغزالي ١٤٦/٢

(٢) (٣) • المزملة للخطابي ص ٩٦

الى غير ذلك من الأمثلة التي لا حصر لها .

فهذه كانت سيرة العلماء وعاداتهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والنصح لأئمة المسلمين وعامتهم ، وقلة ميالاتهم بسطوة السلاطين ، لكسبهم تكلموا على الله وقاموا بأداء ما أوجبه الله عليهم وسعوا في الطريق الموصل الى الشهادة فلما أخلصوا لله النية أثر كلامهم في كثير من القلوب القاسية فلينها وأزال قسوتها أما الآن فقد قيدت الأظفار السنة العلماء فسكتوا ، وان تكلموا لم تساعد أقوالهم أعمالهم فلم ينجحوا ، ولو صدقوا وقصدوا رضا اللهي ذلك كـ وأخلصوا له النية لأفلحوا ، ففساد الرعايا بفساد الملوك وفساد الملوك بفساد العلماء — كما مر — وفساد العلماء باستيلاء حبالمال والجاه والمنصب . ومن استولى عليه ذلك لم يقدر على الإنكار أو النصح لأراذل الناس فكيف على الملوك والأكابر ، ولو تكلم لم يسمع له لأنه لم ينصح نفسه فيصلحها فكيف يصلح غيره .

لذلك ركز أعداء الاسلام على هذه النقطة وهي اغراق العلماء بالدنيا وفتحها عليهم بدون حساب حتى ينشغلوا بها عن واجبهم الزا الحقيقي ، وهو ميراث الأنبياء الذي هو العلم المستلزم للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وهذه أخطر وسيلة لافساد العلماء لأن مجاهبتهم ومواجهتهم وهانتهم تؤدي الى ازدياد قوة ايمانهم وثباتهم على الحق . كما تؤدي الى انتصار العامة لهم وخفضها لمن أهانهم ولذلك قال سفيان الثوري رحمه الله " ما أخاف من اهانتهم لي ، وإنما أخاف من اكرامهم فيميل قلبي اليهم " (١) .

والفعل - وللأسف عند تطبيقهم لهذه الوسيلة حصل لهم -
مطلوبهم - الا ما شاء ربك - وهو الانشغال بالدنيا والسكوت عنهم

وعما يرتكبونه من معاص في حقوق الله وحقوق العباد .

بل وصل الأمر الى أن وجدوا لهم من يعينهم على ظلمهم
ويسرر لهم أعمالهم وهو محسوب على العلماء، وتكلم باسمهم واسم
الاسلام . وهذا من أسباب تماديهم في غيهم واعجابهم بأنهم
مهما كان بعد ها عن الحق، وهو كثرة ثناء الناس عليهم خاصة العلماء،
فقد وجدوا من علماء الدنيا من يسرر لهم أعمالهم مهما كان خطوؤ ها،
وقصد من ذلك حصل رضاهم والتقرب اليهم، ولوغ شي من حطام
هذه الدنيا الفانية التي بأيديهم .

ولو أن العلماء قاموا بتبيين ما أوجه الله عليهم . وأخلصوا
ذلك لله وترفعوا وتنزهوا عن الدنيا وحطامها، ووقفوا في وجه كل
ظالم فدّلوه على الحق ونصحوه، وحذروه مغبة ما أقدم عليه من معصية
الله لا تردعت السلاطين الظلمة عن كثير من غيها ولا بصروا الحق
ولم يخف عليهم شي من أمرهم .

ولكن من لهم اليوم بأمثال الحسن وطاوس وسفيان الثوري وسعيد
ابن المسيب وسعيد بن جبير وأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد
والبخاري والعز بن عبد السلام (١) وابن تيمية وأمثالهم من العلماء
الأعلام المجاهدين المخلصين الذين يققون في وجه الظالم فيقولون
له " أنت ظالم " مهما كان منصب هذا الظالم، ومهما كان اغراؤه لهم
بالدنيا، ومهما ترتب على مواقفهم هذه من أذى يصيب أجسادهم، ولكنه
يبقي للاسلام هيمنته وللامة كرامتها وردع الظالمين عن غيهم . . .

والله المستعان .

(١) انظر مواقفهم من الحكام في كتاب " الاسلام بين العلماء والحكام " لعبد العزيز
البدري .

رابعاً : حق المال :

واجبات الامام كثيرة كما سبق تستدعي التفرغ التام لتدبير شؤون الرعيّة وهو كفايره من الناس في حاجة الى المال لما كلفه مشربه وخدمه وعياله ونحو ذلك ولذلك فقد جعل الاسلام له حقاً في مال المسلمين يأخذ منه ما يكفيه ومن يعل ، وقد أخذ أبو بكر وعمر رضي الله عنهما ما يكفيهما من بيت المال . فقد روى ابن سعد في الطبقات بسنده عن عطاء بن السائب قال : لما استخلف أبو بكر رضي الله عنه أصبح غادياً إلى السوق وعلى رقبته أثواب يتجرب بها فلقيه عمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح فقالا له أين تريد يا خليفة رسول الله ؟ قال السوق قالا : تصنع ماذا وقد وليت أمر المسلمين ؟ قال : فمن أين أطعم عيالي ؟ قالا له انطلق حتى نفرض لك شيئاً فانطلق معهما ففرضوا له كل يوم شطر شاة وطلا كسوه في الرأس والبطن " (١) .

وروى البخاري وابن سعد بسنديهما عن عائشة رضي الله عنها قالت : لما استخلف أبو بكر الصديق قال : لقد علم قومي أن حرفتي لم تكن تعجز عن مؤنة أهلي وشغلت بأمر المسلمين فسيأكل آل أبي بكر من هذا المال وأحترف للمسلمين فيه " (٢) ولما ولي عمر بن الخطاب أمر المسلمين بعد أبي بكر مكث زماناً لا يأكل من المال شيئاً حتى دخلت عليه في ذلك خصاصة ، وأرسل إلى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستشارهم في ذلك فقال : قد شغلت نفسي في هذا الأمر فما يصلح لي فيه ؟ فقال عثمان بن عفان : كل وأطعم قال : وقال ذلك سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ، وقال عمر لملي : ما تقبل أنت في ذلك قال : غداء وعشاء فأخذ عمر بذلك (٣)

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ١٨٤/٣

(٢) البخاري كتاب البيوع باب (١٥) كسب الرجل وعمله بيده (الفتح ٣٠٣/٤) وابن

سعد في الطبقات ١٨٥/٣

(٣) طبقات ابن سعد ٣٠٧/٣

وروى أحمد بسنده إلى عبد الله بن زهير عن علي بن أبي طالب قل : يا ابن زهير اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لا يحل للخليفة من مال الله الا قصعتان ، قصعة يأكلها هو وأهله وقصعة يضعها بين الناس " (١) .

وروى أيضا ابن سعد وابن أبي شيبة عن حارث بن مضرب قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه " اني أنزلت نفسي من مال الله منزلة مال اليتيم إن استغنيت استعفت وإن افتقرت أكلت بالمعروف " (٢) قلت أشار بذلك الى قوله تعالى " ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف " (٣) .

وتسأل بعض المسلمين عما يحلّ لأئمة المؤمنين من المال فقال عمر : أنا أخبركم بما أستحل منه ، يحل لي حلتان حلة في الشتاء وحلة في القيظ وما أحج عليه وأعتمر من الظهر ، وقوتي وقوت أهلي كقوت رجل من قريش وليس بأغناهم ولا بأفقرهم ، ثم أنا بعد رجل من المسلمين يصيبني ما يصيبهم " (٤) .

وما سبق يتضح أن للإمام أن يأخذ من مال المسلمين راتبا معينا يسد به حاجته ومن يعمل من غير اسراف ولا تقتير ، وقد أثبت النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحق لمن ولي ولاية من أمانة أو غيرها وإن كان موسرا فقد روى البخاري بسنده الى حمطب بن عبد المعز أخبره " أن عبد الله بن السعدى أخبره أنه قدم على عمر في خلافته فقال له عمر : ألم أحدث أنك تلي من أعمال الناس أعمالا فإذا أعطيت

(١) المسند حديث رقم ٧٨٠ وقد صححه أحمد شاكر (٢٦/٢) ولن كان في اسناده ابن لهيعة ولا كثرون على تضعيفه ، وعزاء صاحب كنز العمال الى ابن عساكر انظر الكنز ٧٧٤/٥ ح : ١٤٣٤٩ .

(٢) ابن سعد في الطبقات ٢٧٦/٣ قال الحافظ ابن حجر (سند صحيح) انظر فتح الباري . (١٥١/١٣) .

(٣) سورة النساء آية ٦

(٤) طبقات ابن سعد ٢٧٦/٣ وقال ابن حجر وأخرجه الكرابيسي بسند صحيح عن الاحنف قال كما بباب عمر فذكر قصة وفيها ما سبق فتح الباري ١٥١/١٣

العماله (١) كرهتها ؟ فقلت بلى فقلل عمر ما تريد الى ذلك ؟ قلت : اني لي
أفراسا وأعبدا وأنا بخير وأريد أن تكون عمالتي صدقة على المسلمين ، قال عمر :
لا تفعل فاني كنت أردت الذي أردت فكان رسل الله صلى الله عليه وسلم يمحطيني
المطاء فأقبل أعطه أفقر اليه شي . حتى أعطاني مرة مالا فقلت أعطه أفقر اليه مني ، فقال
النبي صلى الله عليه وسلم : خذ فتموله ، وصدق به فما جاءك من هذا المال — وأنت
غير مشرف ولا سائل فخذ ولا فلاتتبعه نفسك " (٢) قال الحافظ ابن حجر : قال
الطبري في حديث عمر الدليل الواضح على أن لمن شغل بشي من أعمال المسلمين
أخذ الرزق على عمله ذلك " (٣) ، لكن عليه أن يتقى الله فيه فإنه أمانة في يده —
فعلية أن يأخذ ما يكفيه بلا اسراف ولا تقتير ولا يعبت بأموال المسلمين التي أئتمنه الله
عليها ،

خامسا : الحكم مدة صلاحيته للامامة :

ومن حقوق الامام أنه يبقى حاكما ما دام صالحا للامامة وليس له وقت محدد
ينتهي اليه حتى ينتهي أجله أو تنتهي قدرته وطاقته في القيام بها ، يقول الدكتور
محمد الصادق عفيفي " وللخليفة الحق في أن يحكم مدى الحياة ، حتى يأمن المطلق
والنفاق وحتى لا يستكين لأحد طمعا في تجديد انتخابه مرة ثانية والحاكم

(١) قال ابن حجر : العمال بهضم المهملة وتخفيف الميم أي أجره العمل ، وأما العمال به
بفتح العين فهي نفس العمل (فتح الباري ١٣/١٥٢) .

(٢) رواه البخاري في الاحكام باب رزق الحاكم والعاقلين عليها (الفتح ١٣/١٥٠)
ورواه مسلم في الزكاة حديث ١٠٤٥ (٢/٧٢٣) والنسائي في الزكاة ٩٤ وأبو
داود في الامارة باب ارزاق العمال (عن المعبد ٨/١٦١) وأحمد ١/١٢٠ .

(٣) فتح الباري ١٣/١٥٤

عندما ينظر يجب أن تكون نظركه شاملة أي ينظر إلى الشعب في مجموعة دون تفرقة بين طائفة وأخرى، وأن يعمل على أساس أنه باق مدى الحياة طال الزمن أو قصر، حتى يكون عمله خالصا من الشبهات * (١) .

وفي هذا يخالف الاسلام النظم الديمقراطية التي تحدد فترة معينة للرئيس، ثم بعدها ينتخب انتخابا ثانيا، وفي هذه الحالة يكون همه جمع أكبر عدد ممكن من الاصوات المرشحة له فيخص أعضاء حزبه ومرشحيه بالمصلحة دون غيرهم من الناس لكسب رضاهم... والله أعلم .

المبحث الثالث

=====

الشورى

=====

بعد الحديث عن واجبات الامام وحقوقه يحسن أن أفرد مبحثاً للحديث عن الشورى مكانتها في الاسلام ، ولم أجعله داخلاً في مبحث واجبات الامام ولا في حقوقه ، لأن المسألة خلافية فهناك من يعتبرها من واجبات الامام ومعدّها عند عرضه للواجبات ، أما الذين يرونها من المندوبات فهم لا يجعلونها من واجبات الامام وهذا هو مفهوم عامة السلف من الفقهاء .

وفي هذا المبحث سأحدث عن تعريف الشورى والاصطلاحى ثم الحديث عن مشروعيتها وأدلة ذلك ثم عن حكمها وهل هي واجبة أو مستحبة ومعرض أدلة الرايين ثم رأى الراجح وأخيراً الحديث عن مدى إلزاميتها للامام وآراء كل فريق ثم نذيل ذلك بالرأى الراجح في المسألة .

والحقيقة اني سأستعرض كل ما سبق بشي من الإيجاز لان هذه المسألة من المسائل الشائكة والكلام فيها طویل وقد كفانا مؤنة هذا البحث بعض العلماء الأفاضل وألفوا فيها كتباً مستقلة (١) ورسائل علمية .

تعريف الشورى

=====

(١) في اللفظ :

=====

الشورى والمشاورة والمشورة مصادر للفعل شاور قال في اللسان :

يقال شاور العسل يشوره شورا وشارة وشارا وشارة استخراج منه الوهبنة

(١) انظر على سبيل المثال الشورى وأثرها في الديمقراطية للدكتور عبد الحميد اسماعيل الانصارى في ٤٧ صفحة ، وبتأليف الشورى في الاسلام د . يعقوب الطيحي في ٣٠٤ صفحات وغيرهم كثير .

واجتهاد ، وقال أبو عبيد شرت المسل واشترته اجتمعت وأخذته مسن
موضعه وقال أشرفني على المسل أي أعني وشرت الدابسة
شورا عرضتها على البيع أقبلت بها وأدبرت الخ " (١)

فأصل الشورى اذن الاستخراج والظهار والاعانة على ذلك
والمصدر مشورة (بفتح الميم وضم المعجمة) وسكون المعجمة وفتح الواو
" مشورة " لفتان ، قال ابن حجر الأولى أرجح (٢) .

(٢) في الاصطلاح :

=====

أما في الاصطلاح فهي : " استطلاع الرأي من ذوي الخبرة فيه للتوصل
الى أقرب الأمور للحق " (٣) .

هذا وقد ذهب بعض المحدثين الى التفريق بين الشورى والمشورة
فجعل الشورى هي أخذ الرأي مطلقا ، والمشورة أخذ الرأي على سبيل
الانزاع (٤) . تم حاق الاستدلال على رأيه هذا . ولكن الذى يظهر
أنه لا فرق بينهما ، والأدلة التي أوردتها غير مقنعة .

مشروعيتها

=====

مشروعية الشورى ثابتة بالكتاب والسنة وسيرة الخلفاء الراشدين رضي الله
تعالى عنهم ، فقد رغب الاسلام فيها في أكثر من موضع ، وجعلها من الأمور
التي لا غنى لطالب الحق عنها . سواء كانت في الأمور الهامة كتدبير شؤون الأمة

(١) لسان العرب ماد : (شور) ٤ / ٤٣٤ - ٤٣٦ .

(٢) فتح الباري ١٣ / ٣٤١ .

(٣) الشورى في ظل نظام الحكم الاسلامي للاستاذ عبد الرحمن عبد الخالق ص ١٤

ط . ١٩٧٥ م ن . الدار للسلفية ودار القلم .

(٤) قواعد نظام الحكم في الاسلام ص ١٧٣ د . مصد عبد المجيد الخالدي .

أوفي الأمور الخاصة بالأفراد والشؤون الشخصية . وقد حملت هذا الاسم إحدى
سور كتاب الله المنزل .

والأدلة على مشروعيتها كثيرة منها :
=====

(١) من الكتاب :
=====

١ - قل الله عز وجل : " فيما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا
غليظ القلب لا نفضوا من حولك ، فاعف عنهم واستغفر
لهم وشاورهم في الأمر ، فإذا عزمت فتوكل على الله ، إن الله
يحب المتوكلين (١) " .

قال ابن جرير الطبري بعد سرده لعدة آثار عن السلف
في تفسير هذه الآية : " وأولى الأقوال بالصواب في ذلك أن يقال
إن الله عز وجل أمر نبيه صلى الله عليه وسلم بمشاورة أصحابه
فيما حزنه من أمر عده ومكيد حربه تألفاً منه بذلك من لم تكن
بصيرته بالاسلام البصيرة التي يؤمن عليه معها فتنة الشيطان .
ومعريفاً منه أمته ما أتت الأمور التي تحزنهم من بعده ، ومطلبها
ليقتدوا به في ذلك عند النوازل التي تنزل بهم ، فيتشاوروا فيما
بينهم كما كانوا يرونه في حياته صلى الله عليه وسلم يفعل ، فأما
النبي صلى الله عليه وسلم فإن الله كان يعرفه ^{مطلب} مطالب وجوه ما
حزنه من الأمور بوجه أو الهامة أياها صواب ذلك ، وأما أمته
فانهم إذا تشاوروا مستعينين بفعله في ذلك على تصادق ما ^ن حاج للحق
وارادة جميعهم للصواب من غير ميل إلى هوى ولا حيد عن هدى

فَاللَّهُ سَدَدَهُمْ وَوَرَقَهُمْ " (١) .

وقد أخرج ابن أبي حاتم عن الحسن بن الحسن قال : قد علم الله أنه ما به اليهم حاجة ولكن أراد أن يستن به من بعده " (٢) وعن الضحاك بن مزاحم قال : ما أمر الله نبيه صلى الله عليه وسلم بالشورى إلا لما علم فيها من الفضل " (٣) .

ب - قوله تعالى في سورة الشورى : " فما أوتيتم من شيء فمتاع الحياة الدنيا وما عند الله خير وأبقى للذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون والذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش وإذا ما غضبوا هم يغفرون " والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون " (٤) .

فقد بين الله سبحانه وتعالى في هذه الآيات الصفات الأساسية التي تميز المؤمنين ومدحهم بها وذكر من ضمن هذه الصفات أن " أمرهم شورى بينهم " قال القرطبي " فمدح الله المشاوره في الأمور بمدح القوم الذين كانوا يمثلون ذلك " (٥) قيل أنها نزلت في الأنصار قال النقاش " كانت الأنصار قبل قدوم النبي صلى الله عليه وسلم إذا أرادوا أمراً تشاوروا فيه ثم عملوا عليه فمدحهم الله به " (٦) لكن هذا بعيد لأنها ذكرت في تنايا أوصاف المؤمنين التي لم تكن قبل الاسلام مثل اقام الصلاة والانفاق ، وهذه

-
- (١) تفسير الطبري ٣٤٥/٧ تحقيق أحمد شاكر وأخيه .
 - (٢) فتح الباري ٣٤٠/١٣ قال ابن حجر اسناده حسن .
 - (٣) تفسير الطبري ٣٤٥/٧ .
 - (٤) سورة الشورى الايات ٣٦ - ٣٨ .
 - (٥) تفسير القرطبي ٣٧/١٦ .
 - (٦) نفس المرجع ٣٧/١٦ .

لم تشرع إلا بعد مجيء الاسلام ولم يكونوا يعرفون الصلاة قبل أن
يسلموا •

قال الاستاذ سيد قطب رحمه الله " وهنا في هذه الآيات يصور
خصائص هذه الأمة التي تطبعها وتميزها • ومع أن هذه الآيات
مكية نزلت قبل قيام الدولة المسلمة في المدينة ، فاننا نجد فيها أن
من صفة هذه الجماعة المسلمة (وأمرهم شورى بينهم) ••• مما يوحي
بأن وضع الشورى أعمق في حياة المسلمين من مجرد أن يكون نظاما
سياسيا للدولة فهو طابع أساسي للجماعة كلها يقوم عليه أمرها
كجماعة ثم يتسرب من الجماعة الى الدولة " (١) •

ثانيا : السنه :

=====

سنة النبي صلى الله عليه وسلم العملية حافلة بالترغيب في الشورى
والحرص عليها وكانت سمة بارزة في سيرته صلى الله عليه وسلم وفي سيرة
الخلفاء الراشدين من بعده ، لذلك فقد دل على مشروعيتها جانب السنة
العملية أكثر من القولية •

١ - السنه القوليه :

عند التتبع والتقصي للاستدلال على مشروعية الشورى بالسنة
القوليه لم أفر على نص صريح سليم من مقال ، نعم قد روى عدة أحاديث
ولكن عند تمحيصها ووضعها تحت مجهر النقد لم أجد فيها شيئا ليس

فيه مقال في اسناده فضريت عن اكثرها صفحا (١) ، ولعل من -
أحسنها ما يلي :-

١ - ما روى عن عبد الرحمن بن غنم أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا يُبى بكر وعمر، لو أنكما تتفقا على أمر واحد ما عصيتكما
في مشورة أبدا " (٢) .

(١) انظر الاحاديث الواردة في هذه المسألة في كتاب الشورى وأثرها فى
الديمقراطية ص ٦٥ فما بعدها .

(٢) ذكر ابن حجر أن هذا الحديث في فضائل الصحابة لأسد بن موسى
والمصرفه ليعقوب بن سفيان بسند - لا بأس به - عن عبد الرحمن بن
غنم وهو مختلف في صحته (فتح الباري ٣ / ٣٤٠) قلت وقد
رواه أحمد في المسند عن عبد الرحمن بن غنم أيضا في ٢٢٧/٤ .
وفيه عبد الحميد بن مهران عن شهر بن حوشب ، فعبد الحميد هـ
وثقه يحيى بن معين وأبو داود الطيالسي وقال أبو حاتم أحاديثه عن شهر
صحيح وقال أحمد أحاديثه عن شهر مقاربه وهناك من طعن فيه
انظر ميزان الاعتدال ٢ / ٥٣٨ .

وشهر بن حوشب قال ابن معين ثقة وقال أبو حاتم ليس هو بدون أبي
الزبير ولا يحتج به ، وقال أبو زرعة لا بأس به وقال النسائي وابن عدي
ليس بالقوى .

ميزان الاعتدال ٢ / ٢٨٣ . وقد طعن فيه بعضهم أيضا .

- ٢ - أما حديث "المستشار مؤتمن" (١) فهذا وإن لم يكن فيه ترغيب صريح في الشورى ، إلا أنه اخبار بمعنى الطلب لمن استشير أن يكون أميناً في أداء مشورته وقد روى من عدة طرق عن أبي هريرة وابن مسعود وعائشة وابن عمر وأم سلمة .
- ٣ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : إنما رأيت أحداً أكثر مشورة لأصحابه من النبي صلى الله عليه وسلم (٢) .

ب - أما السنة الفعلية :

فما يؤكد ترغيب الاسلام في الشورى بالاضافة الى ما سبق هو فعل النبي صلى الله عليه وسلم فهو مع جلالته قدره وعظيم منزلته وتأيدته بالوحي الالهي ، مع ذلك فقد كان كثير المشاورة لأصحابه كما مر في حديث أبي هريرة ، والسيرة حافلة بالامثلة الكثيرة المثبتة لمشورته صلى الله عليه وسلم لأصحابه :

- (١) رواه ابن ماجه عن أبي هريرة وعن ابن مسعود في الادب رقم ٣٧٤٥ .
- ٣٧٤٦ في باب المستشار مؤتمن قال في الزوائد : اسناد حديث ابن مسعود صحيح رجاله ثقات (السنن ١٢٣٣/٢) ورواه الطبراني عن عبد الله بن الزبير يرفعه قال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح مجمع الزوائد ٩٧/٨ .
- ورواه الترمذي عن أبي هريرة وقال هذا حديث حسن حديث رقم ٢٨٢٢ كتاب الادب باب ان المستشار مؤتمن ، قال وفي الباب عن ابن مسعود وأبي هريرة وابن عمر وروى بنحوه عن أم سلمة وقال هذا غريب من حديث أم سلمة (١٢٦/٥) تحقيق احمد شاكر وآخرون . ورواه ابوداود في سننه في الادب باب في الشورى (عون المعبود ٣٦/١٤) عن أبي هريرة ورواه الدارمي في السير ١٣ وأحمد في المسند ٢٧٤/٥ .
- (٢) قال فيه ابن حجر " رجاله ثقات لا انه منقطع " فتح الباري (٣٤٠/١٣) وقد اشار اليه الترمذي فقال (وروى عن أبي هريرة فذكره - يعني بدون اسناد - في الجهاد باب ٣٤ (٢١٤/٤) ورواه الشافعي في الام (٩٥/٢) ورواه البيهقي في سننه (١٠٩/١٠) والسيوطي في الدر المنثور (٩٠/٢) .

- فقد شاورهم يوم بدر في التوجه الى قتال المشركين (١) .
- وشاورهم قبل معركة أحد ابقى في المدينة أم يخرج السبي
العدو (٢) .
- وشاورهم في أسرى بدر (٣) .
- وشاور السعديين سعد بن معاذ وسعد بن عباد - يوم
الخدق فأشارا عليه بشرك مصلحة العدو وعلى بعض ثمار المدينة
مقابل انصافهم عنها فأخذ برأيهما (٤) .
- وشاورهم عام الحديبية (٥) .
- وشاورهم في حصار الطائف (٦) .
- واستشار صلى الله عليه وسلم عليا وأسامه رضي الله عنهما في أمر
عائشة في قصة الافك (٧) .
- واستشار في عقوبة المنافقين الذين آذوه في أهلهم فقال " ماتشيرون
علي في قوم يسبون أهلي " (٨) .
- الى غير ذلك من الصور الكثيرة من استشارته صلى الله عليه وسلم
لأصحابه .

-
- (١) مسلم كتاب الجهاد والسير باب في غزوة بدر حديث رقم ١٧١٧ (٣/١٤٠٣) وسيرة ابن هشام ٦١٤/٢ .
 - (٢) سيرة ابن هشام ٦٣/٣ .
 - (٣) مسلم كتاب الجهاد حديث رقم ١٧٦٣ (٣/١٣٨٤) والمسند ٢٤٣/٣ .
 - (٤) المصنف لعبد الرزاق ٣٦٨/٥ ط . المكتب الاسلامي تحقيق عبد الرحمن الاعظمي والبداهة والنهاية ١٠٤/٤ .
 - (٥) المصنف ٣٣٠/٥ وسنن البيهقي ١٠٩/١٠ والبداهة والنهاية ١٦٤/٤ .
 - (٦) مسلم كتاب الجهاد والسير باب غزوة الطائف حديث ١٧٧٨ (٣/١٤٠٢) والمسند حديث رقم ٤٥٨٨ تحقيق احمد شاكر ٦٦٨/٦ وطبقات ابن سعد ١٥٩/٢ .
 - (٧) البخاري كتاب الاعتصام باب ٢٨ (وامرهم شورى بينهم) (فتح الباري ١٣/٣٣٩) وزاد المعاد ١٢٦/٢ .
 - (٨) البخاري كتاب الاعتصام باب ٢٨ (وامرهم شورى بينهم) (٣٤٠/١٣) من الفتح ومسلم كتاب التوبة حديث رقم ٥٨ - ٢٧٧٠ (٤/٢١٣٧) .

٣ - سيرة الخلفاء الراشدين وآثار السلف =

لقد ظلت الشورى سمة واضحة في عهد الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم ولا يكاد يخلو لهم موقف من المواقف الحاسمة الا وتشاوروا فيه . والأمثله على ذلك لاتحصى أهمها : قصة السقيفة وعهد عمر الى الستة للتشاور بينهم - كما مر - وجمع المصحف وتوحيد المسلمين على مصحف واحد ونحو ذلك . بل قد كانوا يأمرون ولا تنهم بأن لا يبرموا أمرا الا بعد التشاور فيه ، فهذا أبو بكر رضي الله عنه يكتب الى خالد بن الوليد حين وجهه الى حرب المرتدين : " واستشر من معك من أكابر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فان الله تعالى موفقك بمشورتهم " (١) .

وعن ميمون بن مهران قال : كان أبو بكر الصديق اذا ورد عليه أمر نظر في كتاب الله فخلن وجد فيهما يقضي به قضى بينهم . وان علمه من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى به وان لم يعلم خرج فسأل المسلمين عن السنة ، فان أعياه ذلك عاروه من المسلمين وعلماءهم واستشارهم " (٢) .

وعلى هذا سار عمر رضي الله تعالى عنه فقد " كان القراء أصحاب مشورة عمر كهولا كانوا أو شبابا ، وكان وثاقا عند كتاب الله عز وجل " (٣) . وقد سبق كلام عمر في الشورى في الخلافة وعلى هذا سار الأئمة

-
- (١) مجموعة الوثائق السياسية ص ٢٦٨ . في الفتح
 - (٢) أخرجه البيهقي بسند صحيح قاله الحافظ ابن حجر ٣٤٢/١٣
 - (٣) ذكره البخاري في كتاب الاعتصام باب (٢٨) قل الله تعالى (وأمرهم شورى بينهم) الفتح ٣٣٩/١٣

من بعدهم قال البخاري " وكانت الأئمة بعد النبي صلى الله عليه وسلم يستشيرون الأئمة من أهل العلم في الأمور المباحة ليأخذوا بأسهلها فاذ لضع الكتاب والسنة لم يتعدوه إلى غيره اقتداءً بالنبي صلى الله عليه وسلم " (١) .

أما آثار السلف الدالة على الترغيب =====

في الشورى فكثيرة منها :
=====

- (١) ما روى عن الحسن رحمه الله تعالى قال : " ما تشاور قوم قط بينهم إلا هداهم الله لأفضل ما يحضرهم " وفي لفظ " الا عزم الله لهم بالرشد أو بالذي ينفع " (٢) .
- (٢) قال قتادة : " ما تشاور قوم يبتغون وجهه الله الا هدا ولا رشده أمرهم " (٣) .
- وأُسند الطبري عنه قوله " وان القوم اذا شاور بعضهم بعضا وأرادوا بذلك وجه الله عزم لهم على رشده " (٤) .

(١) البخاري في صحيحه كتاب الاعتصام باب (٢٨) وأمرهم شورى بينهم
(٣٣٩/١٣ من الفتح) .

(٢) قال الحافظ في الفتح : أخرجه البخاري في الادب المفرد وابن أبي حاتم بسند قوي عن الحسن قلت وقد رواه الطبري عنه أيضا (٣٤٤/٧) .

تحقيق احمد شاكر وروى مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم ولكنه لا يصح .

(٣) الكلم الطيب لابن تيمية تحقيق الالباني ص ٧١ والوابل الصيب لابن القيم

ص ٢٣٥ .

(٤) تفسير الطبري ٣٤٤/٧ .

الحكمة من مشروعية الشورى وشي* من فوائد ها :
=====

تختلف الحكمة من مشروعية الشورى بالنسبة للنبي صلى الله عليه وسلم عنها
بالنسبة لساير الأئمة :

١ - أما بالنسبة للرسول صلى الله عليه وسلم : فقد قيل عن الحكمة من مشروعتها
ما يلي :

١ - أَلَمَّْا ذَلِك لِيَسْتَنِّ بِهٖ مِنْ بَعْدِهِ ، وَقَدْ سَبَقَ كَلَامُ الْحَسَنِ رَحِمَهُ
اللَّهُ " قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ مَا بِهِ الْيَهُمُ حَاجَةٌ وَلَكِنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَنِّ بِهِ
مِنْ بَعْدِهِ " (١) .

وروى الطبري عن سفيان بن عيينه قوله " وشاورهم في الأمر " قال :
هي للمؤمنين أن يتشاوروا فيما لم يأتهم عن النبي صلى الله
عليه وسلم فيه أثر " (٢) .

قال أبو بكر ابن الصري " وكانت هذه فائدة لمن بعد : ليستن
بالنبي صلى الله عليه وسلم في مشاوره " (٣)

٢ - وقيل بل هو لتطبيب نفوس أصحابه رضوان الله عليهم ولتأليف
قلوبهم وليرى أنه يسمع منهم ويستعين بهم ، يدل على ذلك
أهل الآيه " ولو كنت فظا غليظ القلب لا نفصوا من حولك " فقد
روى الطبري عن الربيع أنه قال : أمر الله نبيه أن يشاور أصحابه
في الأمور ، وهو يأتيه الوحي من السماء لأنه أطيب لأنفسهم (٤)

(١) أخرجه ابن أبي حاتم بسند حسن فتح الباري ١٣ / ٣٤٠

(٢) تفسير الطبري ٧ / ٣٤٥ تحقيق أحمد شاكر

(٣) احكام القرآن ١ / ٢٩٨

(٤) تفسير الطبري ٧ / ٣٤٤ .

ومن قتادة قوله : " أمر الله عز وجل نبيه صلى الله عليه وسلم
أن يشاور أصحابه في الأمور وهو يأتيه وحى السماء لأنه أطيب
لأنفس القوم " (١) قيل كانت سادات العرب إذا لم
يُشاوروا في الأمر شقَّ عليهم فأمر الله رسوله صلى الله عليه وسلم
بمشاورة أصحابه لئلا يتقلَّ عليهم استبدادهم بالرأى ومنهم (٢) -
أما القول الثالث : فليبين له الرأى وأصوب الأمور في التدبير
فقد روى عن الضحاك بن مزاحم قوله (وشاورهم في الأمر) قال :
ما أمر الله عز وجل نبيه صلى الله عليه وسلم بالمشورة إلا لما علم
فيها من الفضل " (٣) .

قلت هذا لا يكون إلا في الأمور الحربية والأمور الدينية التي
قال فيها : " أنتم أعلم بأمر دنياكم " (٤) وقوله (ان كان
شيئا من أمر دنياكم فشأنكم به) وان كان شيئا من أمر دينكم
فالإتي " (٥) . ولا استجابته لرأى الحباب بن المنذر يوم بدر
وسلمان الفارسي يوم الخندق وحو ذلك ، أما أمور التشريع
فهو وان كان يجتهد إذا لم ينزل عليه وحى ولكن الله عز
وجل يقره على ذلك الاجتهاد ان أصاب الحق ويرشده ، ويرده الى
الصواب ان جانبه كما ورد في قصة أسرى بدر حينما أخذ الفدية
من الأسرى فنزل العتاب من السماء " ما كان لنبي أن يكون له
أسرى حتى يتخن في الأرض " (الأنفال ٢٧) .

-
- (١) نفس المرجع .
 - (٢) الكشف للزمخشري ١/ ٤٧٥ .
 - (٣) تفسير الطبري ٣٤٤/٧ .
 - (٤) رواه مسلم عن انس في الفضائل باب وجوب امثال ما قاله شرعا دون ما ذكره من
مما يشد الدنيا على سبيل الرأى حديث رقم ٢٣٦٣ (٤/ ١٨٣٦) وسبق تخريجه
في مقاصد الامامه ص ٦٧ .
 - (٥) رواه ابن ماجه في كتاب الرهون باب (١٥) تلقيح النخل حديث رقم ٢٤٧١ .
والمسند ١٢٣/٦ عن عائشه ايضا .

٤ - وهناك قبل رابع وهو أن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر بالمشاورة لأنه في غزوة أحد كان معظم الصحابة قد أشاروا عليه بالخروج خاصة الذين لم يقاتلوا يوم بدر - وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يرى عدم الخروج والتحصن بالمدينة ، فلما خرج بنساءً على رأيهم وقع ما وقع من انهزام المسلمين ، فلو أن الرسول صلى الله عليه وسلم ترك مشاورتهم بعد ذلك لاعتقدوا أن في قلبه منهم بسبب مشاورتهم بقية أثر فأمره الله سبحانه بالمشاورة ، بعد غزوة أحد حتى يدل ذلك على أنه صلى الله عليه وسلم لم يبق في قلبه أثر من تلك الواقعة " (١) .

والواقع أنه لا منافاة بين هذه الحكم جميعاً فقد تكون جميعها من حكم أمر الله سبحانه وتعالى رسوله بمشورة أصحابه ، والله أعلم .

ب - الحكمة من مشورتها بالنسبة للخلفاء ولسائر الأمة :

أما بالنسبة للأئمة والأمراء وسائر البشر فالوضع يختلف - وقد سبق الحديث عن ضعف النفس البشرية غير المعصومة وأنها معرضة للهوى والخطأ والنسيان لذلك فهي في حاجة ماسة إلى استشارة غيرها والاستعانة بهم في الوصول إلى الصواب .

ومن الفوائد والحكم التي من أجلها شرعت المشورة ما يلي :

(١) احراز الصواب غالباً :

لأنه إذا طرح الأمر للمشورة فإنه سيجتهد كل من المستشارين

(١) في ظلال القرآن ٥٠١/١ والتفسير الكبير للرازي ٦٢/٩ .

في استخراج الوجه الاًمثل في تلك الواقعة التي يستشار بشأنها
فتصير الاًرواح بذلك متطابقة متوافقة على تحصيل أصلح الوجوه
وأًمثلها ، وتطابق الأرواح الطاهرة على الشيء الواحد من أعظم
أسباب حصوله كولا شك أن الرأي الصادق من مجموعة مخصصة يكون
أقرب الى الصواب من رأى الفرد غالباً وقد يختص بعضهم بمعرفة
المصلحة والصواب فيكون في الاستشارة كشفاً لهذا المستور
فتعم الفائدة ، قال ابن الأزرق : " كان يقال من أُعْطِيَ
أربعاً لم يمنح أربعاً ، من أُعْطِيَ الشكر لم يمنح المزيد ، ومن أُعْطِيَ
الثمة لم يمنح القبل ، ومن أُعْطِيَ الاستشارة لم يمنح الخيرة ، ومن
أُعْطِيَ المشورة لم يمنح الصواب " (١)

ولكن هذا ليس على الإطلاق فربما ينفرد الفرد أو الأقلية
برأى هو عين الصواب ، ورأى الجماعة هو الخطأ ، كما سيأتي
تقريره عند الحديث عن مدى الزامية الشورى للامام .

(٢) الأمن من ندم الاستبداد بالرأى الظاهر خطأ :

والذى قد يولد في النفوس ما لاتحمد عقباه ، وقد رأينا ذلك
في الحكمة من مشروعية الشورى بالنسبة للنبي صلى الله عليه
وسلم فبالنسبة الى غيره أولى ، وقد قيل : " ما خاب من استخار
ولاندم من استشار " (٢) وروى مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه

(١) بدائع السلك ٣٠٤/١

(٢) روى مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم رواه الطبراني في الأوسط والقضاعي
عن أنس وحسنه السيوطي (انظر تفسير القرطبي (الحاشية) (٢٥٠/٤) وقال
المجلوني في سنده ضعيف جداً انظر كشف الخفاء ومزيل الالتباس (٢/٢٦٠)

وسلم أيضا " استرشدوا العاقل ترشدوا ولا تعصوه فتندموا " (١)

(٣) ازدياد العقل بها واستحكامه :

قال الطرطوشي " المستشار وان كان أفضل رأيا من المستشار
فانه يزدد برأيه رأيا كما تزدد النار بالسليط ضوا " (٢) وقال
ابن الأزرقي : " وقد قيل المشاورة لقاء العقل ورائد الصواب
ومن شاور عاقلا أخذ نصف عقله " (٣) وقال بعض الحكماء
" حق على العاقل الحازم أن يضيف إلى رأيه آراء العقلاء فاذا
فعل أمن من عثاره " ووصل إلى اختياره " (٤) .

(٤) الأمن من عتب الأمة عند الخطأ وقامة الحجة على المعترض :

لأنه اذا نوقشت المسألة الاجتهادية من جانب أهل
الشورى " فلو حصل خطأ بعد ذلك فان اللوم لا يكون على الامام
وحده " ولا يكون هناك حجة لمعترض بعد ذلك " وقد قيل :
(٥)
من أكثر المشورة لم يعدم عند الصواب قادحا وعند الخطأ
عاذرا " (٦) .

(٥) التجرد بها عن الهوى والبعد عن الوقوع في شبهاته :

لان النفس البشرية معرضة دائما الى ذلك الا من عصمة الله
لذلك قال بعض الحكماء : " انما يحتاج اللبيب ذو التجربة السلي

(١) أخرجه الخطيب من رواية مالك عن أبي هريرة مرفوعا الدر المنثور ١٠ / ٦

(٢) سراج الملوك للطرطوشي ص ٦٨

(٣) (٤) بدائع السلك ٣٠٤ / ١

(٥) كذا ولعلها مادحا

(٦) بدائع السلك ٣٠٤ / ١

المشاورة ليتجرد له رأيه من هواه • وسئل أحد هم • لم كان
رأى المستشار أفضل من رأى المستشار ؟ فقال : لأن رأى -
المستشار معروى من الهوى " (١) • وما أحسن ما قاله
بشار بن برد :

إذا بلغ الرأى النصيحة فاستمع • • برأى نصيح أو حزامه حازم
ولا تجعل الشورى عليك غضاظة • • مكان الخوافي قوة للقوادم
وخل الهونا للضعيف ولا تكن • • نوما فان الحزم ليس بنائم (٢)
قال الأصمعي : قلت لبشار : يا أبا معاذ ان الناس يتمجبون
من أبياتك في المشورة - يعني هذه الأبيات - فقال يا أبا
سعد ان المشاور بين صواب يفوز بثمرته أو خطأ يشارك في
مكروهه ، فقلت له : أنت في قولك هذا أشمر منك في شمرك (٣)
(٦) استمنح الرحمة والبركة كما قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله :

" المشورة والمناظرة بابا رحمة ومفتاحا بركة لا يضل معهما
رأى ولا يفقد معهما حزم " (٤) كما يدل العمل بها علي
الهداية والسداد قل علي رضي الله عنه : " المشورة عين الهداية
وقد خاطر من استغنى برأيه " (٥) • وروى عن سهل بن سعد
الساعدي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ما شقي قط عبد
بمشورة وما سعد باستغناء رأى " (٦) •

-
- (١) بدائع السالك ٣٠٤/١ - ٣٠٥
(٢) ديوان بشار بن برد ١٧٢/٤ ، ١٧٣ ، ط ١٣٧٦ • شرح وتعليق : محمد
الطاهر بن عاشور • [لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة] •
(٣) بدائع السالك ٣١٠/١
(٤) نفس المرجع ٣٠٥/١ وانظر ادب الدنيا والدين للماوردي ص ٢٨٩ ط ٠ ثالثة
(٥) نفس المرجع
(٦) تفسير القرطبي والحديث ضعيف قال ابن حزم مرسل وقال أحمد شاك فيه عيسى
الواسطي غير معترف انظر الاحكام في أصل الاحكام تحقيق أحمد شاك ص ٧٧١ ط
١٩٢٠ م نقلا عن المشورة وثرها في الديمقراطية ص ٦٩

(٧) كما أن من فوائد الشورى أنها خير وسيلة للكشف عن الكفاءات -
والقدرات وسها يظهر الأكفاء وتستفيد الأمة من كفاءاتهم . قال
صاحب العقد الفريد من فضل الشورى أنها تكشف لك طباع
الرجال فتعي طلبت اختيار رجل فشاورة في أمر من الأمور
يظهر لك رأيه وفكره وعدله وجوره وخيره وشره " (١) .

موضوعات الشورى (فيم تكون ؟)

=====

من المعلوم بداهة والمتفق عليه بين العلماء أن الشورى لا تكون فيما نزل
فيه وحي ، كما اتفقوا على تخصيص عموم قوله تعالى (وشاورهم في الأمر) (وأنهم
شورى بينهم) بما لم ينزل فيه وحي ، إلا أنهم اختلفوا في مدى هذه الخصوصية
على أقوال ثلاثة :

(١) فمنهم من قال أنه خاص في أمور الحرب مما ليس فيه حكم . وقد نسب
هذا القول ابن حجر إلى الداودي (٢) ، وقال أبو بكر ابن العربي
" قال علماءنا المراد به الاستشارة في الحرب . ولا شك في ذلك . لأن
الأحكام لم يكن لهم فيها رأى بقل ، وإنما هي بوحى مطلق من عند الله
عز وجل ، أو باجتهاد من النبي صلى الله عليه وسلم على من يجوز له
الاجتهاد " (٣) .

(٢) ومنهم من قال بأنه خاص في الأمور الدينية (٤) فقط الحربية وغير الحربية
قال الزمخشري " في أمر الحرب ونحوه مما لم ينزل . . فيه وحي " (٥)

-
- (١) العقد الفريد لابي سالم محمد بن طلحة القرشي النصيبي ص ٤٣ ط . مطبعة
الوطن سنة ١٣٠٦ هـ القاهرة .
(٢) فتح الباري ١٣ / ٣٤٠
(٣) أحكام القرآن ١ / ٢٩٧
(٤) انظر فتح الباري ١٣ / ٣٤٠
(٥) الكشاف ١ / ٤٧٤

(٣) انه في كل أمر ليس فيه نص : قال سفيان بن عيينه في قوله تعالى (وشاورهم في الأمر) هو للمؤمنين أن يتشاوروا فيما لم يأتهم عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه أثر ((١) . ويؤيده ما روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله : الأمر ينزل بنا بعدك لم ينزل فيه قرآن ولم يسمع منك فيه بشيء ، قال اجمعوا له العابد من أمتي واجعلوه بينكم شورى . ولا تنقضوه برأى واحد " (٢) قال شيخ الاسلام ابن تيمية في ذكره لفوائد الشورى : " وليستخرج منهم الرأي فيما لم ينزل فيه وحشي من أمر الحروب والأمور الجزئية وغير ذلك " . (٣) . وقال الجصاص " ولما لم يخص الله تعالى أمر الدين من أمور الدنيا في أمره صلى الله عليه وسلم وجب أن يكون ذلك فيهما جميعا " (٤) . وبناءً على هذا فلا تكون الشورى الا في الأمر الذي لانص فيه فهي في الأمور التي فيها مخرج للعقل لاستخلاص الرأي الذي يؤدي الى رعاية شؤون المسلمين على جهة الخير والسلاح والسداد .

الرأي المختار :

=====

بعد النظر واستعراض المجالات التي شاور النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه نجد ها ليست محصورة في الأمور المتعلقة بشؤون الحرب . صحيح أن أكثر حالات الشورى التي تمت في عهده صلى الله عليه وسلم كانت في أمور الحرب ولكنها لم تقتصر على ذلك بل شملت أيضا كثيرا من الأمور الدينية الأخرى والأمور الشرعية

(١) تفسير الطبري ٢٤٥/٧

(٢) أخرجه الخطيب من رواية مالك انظر الدر المنثور ١٠/٦ ، والدارمي عن ابي سلمة .

(٣) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ١٥٨

(٤) أحكام القرآن ٣٣٠/٢

الاجتهادية التي لم يرد فيها نص - أو في التي ورد فيها نص بعد الاجتهاد يقرر هذا الاجتهاد أو يقره وصلاح اعوجاجه : ومن الأمثلة على ذلك ما يلي :

(١) ما رواه الترمذى وحسنه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : لما نزلت (يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول ١٠٠ الآية) (١) قال لى النبي صلى الله عليه وسلم ما ترى ؟ دينار ؟ قلت لا يطبقونه ، قال فنصف دينار ؟ قلت لا يطبقونه قال فكم ؟ قلت شعيرة ، قال انك لزهيد فنزلت (أشفقتم ١٠٠ الآية) في خفف الله عن هذه الآية (٢) . قال ابن حجر (في هذا الحديث المشاورة في بعض الأحكام) (٣) ، قلت وذلك في تحديد ما أوكل الى اجتهاده صلى الله عليه وسلم مثل مقدار الصدقة هنا .

(٢) وكذلك ما ورد في قصة أسرى بدر وهي من الأمور الشرعية الاجتهادية - ~~فهل~~ نزل النص ، فنزل النص ~~يقوم~~ خطأ اجتهاد ، صلى الله عليه وسلم وبين الحق في هذه المسألة والنماذج في مثل هذا كثيرة .

وكذلك الصحابة رضوان الله عليهم قد تشاوروا في بعض الأحكام مثل ميراث البطة كوحده شرب الخمر وعدده وفي املاص المرأة قتال مانعي الزكاة وغيرها من الأمور الشرعية ، وهذا يتبين رجحان الرأي الثالث .

لكن مما ينبغي التنبيه له أن مشاورتهم في الأمور الشرعية هو البحث عن النص واستطلاع الرأي لأنه ربما يكون في المسألة نص خفي على بعضهم ومن بعض ، أو تكون مشاورتهم بقصد الوصول الى فهم صحيح لنص معين اختلفت الأنظار في فهمه ، فاذا وضح النص وضح فلا مجال للتشاور بعد ذلك بل التسليم المطلق والانقياد لأمر الله ورسوله . ولذلك كان من

(١) سورة المجادلة آية ١٢

(٢) رواه الترمذى في سننه في كتاب التفسير باب تفسير سورة المجادلة (٥٩) (٤٠٦/٥) وقال حديث حسن غريب لا تعرفه الا من هذا الوجه وقال الحافظ

ابن حجر رواه ابن حبان وصححه الفتح ٣٤٠ / ١٣ .

(٣) فتح الباري ٣٤٠ / ١٣

سنة الصحابة رضوان الله عليهم سؤال النبي صلى الله عليه وسلم عند
ارادة طرح وجهات نظرهم في مسألة ما هل هو أمر منزل لا مجال فيه
للرأى أم لا ؟ نحو قول الحباب بن المنذر (هل هو منزل أنزلكه الله ؟
أم هو الرأى والحرب والمكيدة ؟) • ونحو كلام السعديين يوم الخندق
وغيرهما •

لا كما يدار اليوم في برلمانات الطواغيت التي هل تطبق شرع
الله أم شرع فرنسا وإيطاليا ؟ وهل تطبق هذا الحد الثابت في الكتاب
والسنة أم لا ؟

فهذه ليست شورى بل كفر وردة عن دين الله وعن الاسلام والعياذ بالله •
لأن الاسلام هو الاستسلام لله باتباع أمره ووجهه والانقياد لذلك (فلا
ورك لا يؤمن حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم
حرجا مما قضيت مسلموا تسليما) (١) والله المستعان •

حكم الشورى

=====

لقد اختلف العلماء قديما وحديثا في حكم الشورى هل هو للوجوب
أو للندب ، وذلك بالنسبة للنبي صلى الله عليه وسلم ثم لمن بعده فاذا وجبت
عليه صلى الله عليه وسلم فمن باب أولى ولاية الأمر من بعده ، وإذا لم تكن واجبة
عليه لم تكن واجبة على الولاية من بعده •

وعند استعراض أقوال العلماء قديما وحديثا نجد أن عامة علماء السلف
على أنها للندب لا للوجوب وهناك منهم من قال بأنها للوجوب كما سيأتي •

اما الكتاب المحدثون فاكثروهم على ايجابية الشورى ، ونحن لا نريد الخوض
في اعماق المسألة لانها مسألة بحثت قديما واشبهت بحثا في المصراع الحديث
وانما سنستعرض اهم الادلة التي يستند اليها هؤلاء ، واولئك ثم نبين ما
يترجم في اخر البحث .

القائلون بالوجوب : =====

قلنا ان عامة الفقهاء المحدثين يرون وجوب الشورى بالنسبة للامام
والى ذلك ذهب بعض الفقهاء ، الا قدميين منهم :

(١) ابو بكر الجصاص في كتابه احكام القرآن حيث يقول : " وغير جائز
ان يكون الامر بالمشارة على جهة تطيب نفوسهم ورفع أقدارهم ولتقتدى الامه
به في مثله ، لانه لو كان معلوما عندهم انهم اذا استفرغوا مجهودهم فسي
استنباط ما شاوروا فيه وصواب الرأي فيما سئلوا عنه . ثم لم يكن ذلك كذلك
معمولا عليه (كذا) ولا متلقى منهم بالقبول بوجهه ، لم يكن في ذلك تطيب
نفوسهم ولا رفع لأقدارهم بل فيه ايحاشهم واعلامهم بأن آراءهم غير مقبولة
ولا معمول عليها (١) فهذا تأويل ساقط لا معنى له " (١) يقصد
سرف الامر من الوجوب الى الندب .

(٢) ابن خوزمندان (٢) : حيث نقل القرطبي عنه قوله " واجب على الولاة مشاوره
العلماء " (٣)

(٣) ابن عطية المالكي (٤) : فقد نقل عنه القرطبي أيضا قوله " ان الشورى من قواعد
الشريعة وعزائم الأحكام ومن لا يستشير أهل العلم والدين فعزله واجب (٥) .

(١) احكام القرآن للجصاص ٢/٣٣٠ تحقيق محمد الصادق قمحاوي ن . دار المصنف .

(٢) ابو عبد الله الفقيه الاصولي المالكي توفي سنة ٤٠٠ هـ . انبيا ج (الذهب ٤/٢٥٧

(٣) تفسير القرطبي ٤/٢٤٩

(٤) عبد الحق المفسر والقاضي المالكي توفي سنة ٤١٠ هـ . طبقات المفسرين ٨/٢٦٠

(٥) نفس المرجع ٤/٢٤٩ .

(٤) فخر الدين الرازي حيث يقول : " والتحقيق في القبل انه تعالى أمر أولي الأبصار بالاعتبار فقال (فاعتبروا يا أولي الأبصار) وكان عليه السلام سيد أولي الأبصار ودح المستنبطين فقال (لعلهم الذين يستنبطونه منهم) وكان أكثر الناس عقلاً وذكاءً وهذا يدل على أنه كان مأموراً بالاجتهاد اذا لم ينزل عليه وحى ، والاجتهاد يتقوى بالمناظرة والمباحثه فلهذا كان مأموراً بالمشاورة (٥٠) ثم قال : " ظاهر الأمر للوجوب فقوله (شاورهم) يقتضي الوجوب " (١) .

هذا وقد نسب هذا القول الشوكاني للهادية فقال : " وقد ذهب إلى الهادية الى وجوب استشارة الامام لأهل الفضل " (٢) .
أما المحدثون فغالبيتهم كما قلنا ومن أشهرهم :

محمد عبده ورشيد رضا (٣) ، والاستاذ عبد القادر عوده (٤) وأبو زهرة (٥) وحسود شلتوت (٦) ود . عبد الكريم زيدان (٧) ود . عبد الحميد اسماعيل الانصارى (٨) وضياء الدين الرئيس (٩) ود . يعقوب المليجي (١٠) وغيرهم .

-
- (١) التفسير الكبير المسمى مفاتيح الغيب ٦٧/٩ ط ٢٠٠ .
 - (٢) نيل الاوطار ٢٥٦/٧
 - (٣) تفسير المنار ٤٥/٤ ط ٣ .
 - (٤) الاسلام وأوضاعنا السياسية ص ١٩٤ حيث قال : هي صفة لازمة للمسلم لا يكمل ايمانه الا بتوفرها .
 - (٥) ابن حزم ص ٢٥٢
 - (٦) الاسلام عقيدة وشريعة ص ٤٣٨ فما بعدها ط ٠ ثامنه .
 - (٧) أصل الدعوة ص ٢٠٧
 - (٨) الشورى واثرها في الديمقراطية ص ١٠٨
 - (٩) النظريات السياسية في الاسلام ص ٣٣٣
 - (١٠) مبدأ الشورى في الاسلام ص ١٠٠

أدلتهم :

=====

استدل القائلون بالوجوب على ما ذهبوا اليه بالتالى :-

(١) أهم وأقوى دليل على ايجاب الشورى عند من قال بايجابها هو قوله تعالى :

" فيما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لا نفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله ان الله يحب المتوكلين " (١) .

قالوا فهذا أمر ظاهره الوجوب ولا قرينة تصرفه عن ذلك فسدل على أنه واجب في حق النبي صلى الله عليه وسلم . فهو في حق من هو دونه أولى . (٢) .

(٢) ومنها قوله تعالى : (فما أوتيتم من شيء فمتاع الحياة الدنيا . . الى قوله

(والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم وما رزقناهم ينفقون) (٣)

فقد بين الله سبحانه وتعالى صفات المؤمنين الاساسيه والمميزه لهم وحد حهم على ذلك ومن هذه الصفات الشورى وقد ذكرها الله بعد صفة الصلاة التى هى عماد الدين وقبل صفة الزكاة ، فوضع الشورى بين اقام الصلاة وأداء الزكاة من اكبر الأدلة على وجوبها ، ودل هذا على أنه اذا كانت الصلاة فريضة عبادية والزكاة فريضة اجتماعية فان الشورى فريضة سياسية (٤) .

(١) سورة آل عمران آية ١٥٩

(٢) انظر الاسلام وأوضاعنا السياسية ص ١٩٤ والشورى في ظل نظام الحكم الاسلامي

ص ٣٦ . والشورى وأثرها في الديمقراطية ص ٥٧ .

(٣) سورة الشورى الايات ٣٦ - ٣٨

(٤) انظر الشورى وأثرها في الديمقراطية ص ٥٣ نقلا عن المشروع الاسلامي العملي

د . على جريشه ص ٢٥٤ وانظر الشورى في ظل نظام الحكم الاسلامي ص ٣٨

- (٣) كما استدلو على ذلك بأن الرسل صلى الله عليه وسلم على جلالة قدرة وعظيم منزلته كان كثير المشاورة لأصحابه - وسردوا كثيرا من الأمثلة على ذلك وسبق ذكر أهمها .
- (٤) واستدلو ببعض الأحاديث المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم (١) وسبق ذكر أهمها علما بأنني لم أجد فيها ما ينهض لدرجة الحسن حتى يكون صالحا للاحتجاج فأثرت الصفح عنها .
- (٥) واستدلو كذلك بنماذج من سنن الخلفاء الراشدين وسيرتهم كقولية الامام وما يتعلق بالحروب وقولية الامراء على الاقاليم وغيرها من المشاكل الطارئة والتي تتطلب حلا غير مقرر في القرآن والسنة كجفع القرآن وجع الأمة على مصحف واحد وغير ذلك (٢) .

القائلون بالنسب :

أما من ذهب إلى القول بأنها للنسب وأنها من السنن المؤكدة التي دل الكتاب والسنة على مشروعيتها وإن كانت لا تصل إلى حد الوجوب هم كما سبق معظم السلف ومعهن الخلف . وقد سبق معنا تعليل الأمر بالمشورة وأقوال الحسن وقتاده والربيع وسفيان بن عيينه والضحاك (٣) .

ومن ذهب إلى أن الأمر الوارد للنسب لا للوجوب الامام الشافعي (٤) رحمه الله ، والامام أحمد حيث يقول " ما أحسن هذا - أي المشاورة - لو كان الحكم

(١) انظر الشورى وأثرها في الديمقراطية ص ٦٥ وبدا الشورى في الاسلام للمليجي

ص ٩٥

(٢) انظر بالتفصيل الشورى وأثرها في الديمقراطية ص ٧٧

(٣) انظر ص ٣٩ بهامش هذا البحث .

(٤) الأم ١٨/٥ ط ٠ ثانيه ١٣٩٣ هـ .

يفعلونه يشاورون ويتشاورون " (١) لكن يلاحظ أنه يريد القضاة قال ابن قدامه " و لا مخالف في استحباب ذلك " (٢) أي المشورة بالنسبة للقضاة (٣) .

وقد أشار الى الاستحباب شيخ الاسلام ابن تيمية حيث قال : لاغنى لولي الأمر عن المشاورة فان الله تعالى أمر بها نبيه صلى الله عليه وسلم " (٤) وهذه المباره لا يفهم منها الوجوب كما فهمه بعض الكتاب (٥) وما يعنف هذا الفهم - أي أنها ليست للوجوب قوله عند تفسير قوله الله تعالى (وأمرهم شورى بينهم) قال : (والمقصود هنا أن الله لما حدهم على هذه الصفات من الايمان والتوكل وجانبه الكبائر والاستجابة لرسهم وأقام الصلاة والاشتوار في أمرهم . . . كان هذا دليلا على أن هذه الصفات ليس محمودا بل مذموما وعدم المحمود لا يكون محمودا الا أن يخلفه ما هو محمود . . . ولأن حدها والثناء عليها طلب لها وأمر بها ولو أنه أمر استحباب . . . " (٦) والملاحظ أن الصفات التي ذكرها كلها مجمع على أن الأمر بها للوجوب وهي الايمان والتوكل وجانبه الكبائر والاستجابة لله وأقام الصلاة وليس فيها ما يحتمل الاستحباب الا صفة المشاورة فدل على أنه يقصد بأمر الاستحباب الامر بالاشتوار والله أعلم .

(١) هـ (٢) المفتي والشرح الكبير ٣٩٦/١١

(٣) ممن قال باستحبابها للقاضي من الفقهاء النووي في روضة الطالبين

١٤٢/١١ والسرخسي في المبسوط

٧/١٦ قال : ان القاضي وان كان عالما فينبغي له الايعة مشاورة العلماء

والشربيني في مفتي المحتاج ٣٩١/٤ ط ١٣٧٧ هـ ن . مصطفى البابي

وانظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٢٥/٤ وغيرهم .

(٤) السياسة الشرعية ص ١٥٧ وانظر مجموعة الفتاوى ٣٨٦/٢٨

(٥) كما ذهب الى ذلك الاستاذ عبدالرحمن عبدالخالق فقال ان ممن قال بالوجوب

شيخ الاسلام ابن تيمية ثم ذكر هذا النص وانظر الشورى في ظل نظام الحكم

الاسلامي ص ١٣٠ .

(٦) مجموعة الفتاوى ٣٧/١٦ .

وقد صرح بالاستحباب تلميذه ابن القيم رحمه الله فقال في ممره تعداده
للفوائد الفقهية المستنبطه من قصة الحديثية قال : " ومنها استحباب مشاوره الامام
رعيته وجيشه استخراجا لوجه الرأي واستطابة لنفوسهم وأمنا لعقبهم وتعرفا لمصلحة
يختص بعلمها بعضهم دون بعض وامتنالا لامر الرب في قوله " وشاورهم في الأمر " (١)

ومن قال بالاستحباب أيها الحافظ ابن حجر ونسب ذلك الى البيهقي
وأبي نصر القشيري أيضا فقال : " اختلفوا في وجوبها فنقل البيهقي في المعرفة
الاستحباب وهو جزم أبو نصر القشيري في تفسيره وهو المرجح " (٢) .

ويظهر أن هذا هو ما ذهب اليه الماوردي وأبو يعلى لأنهما لما عدا وأجبات
الأئمة لم يذكروا منها الشورى ، وإنما ذكروا من وظائف أمير الحرب اللازمه له (٣) .
كما أن الفقهاء عند مناقشتهم لها لم يناقشوها على أساس أنها من وظائف الامام
بل ناقشوها بالنسبة للقاضي كما مر .

وقد حكى النووي الاجماع على استحبابها بالنسبة للأمة فقال عند شرحه
لحديث بدأ الاذان في مسلم : " وفيه التشام في الأمور لا سيما المهمة ، وذلك مستحب
في حق الأمة باجماع العلماء " (٤) .

لكن من المجيب حقا أن نجد من يجعلها واجبة في حق النبي صلى
الله عليه وسلم المؤيد بالوحي ، وجعلها مستحبة في حق غيره من الأمة فهذا
النووي رحمه الله يقول : " واختلف أصحابنا هل كانت المشاورة واجبة على رسل الله
صلى الله عليه وسلم أم كانت سنة في حقه صلى الله عليه وسلم كما في حقنا) ، قال :
(والصحيح عند هم وجوبها وهو المختار قال الله تعالى (وشاورهم في الأمر) والمختار
الذي عليه جمهور الفقهاء وحققوا الأصل أن الأمر للوجوب " (٥) .

(١) زاد المعاد ١٤١/٢ وانظر اعلام الموقعين ٢٥٦/٤

(٢) فتح الباري ٣٤١/١٣ .

(٣) الاحكام السلطانية للماوردي ص ٤٣ ولأبي يعلى ص ٤٥

(٤) شرح النووي لصحيح مسلم ٧٦/٤

(٥) نفس المرجع ٧٦/٤

وفي البجيرمي على الخطيب قوله " قال في الخصائص وشرحها للنووي :
واختص صلى الله عليه وسلم بوجوب المشاورة عليه لذوى الاحلام والعقلاء في الامر ، قال
وجوب المشاورة - أى بالنسبة للنبي صلى الله عليه وسلم - هو ما صححه الرافعي
والنووي " (١) .

والواقع أنه لو ثبت وجوبها بالنسبة للنبي صلى الله عليه وسلم فوجوبها
على غيره من باب أولى لكن يظهر أن الذي جعلهم يقصرون الوجوب على النبي صلى
الله عليه وسلم دون غيره هو تخصيصهم الخطاب في قوله تعالى (وشاورهم في الامر)
على النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره من سائر الأمة ، والواقع أن الخطاب للنبي
صلى الله عليه وسلم أولاً ثم لسائر الأمة بطريق التبع ما لم يرد قرينة تخصه . ويستأنس
بقولهم (والمبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب) ! والأمثلة على ذلك ففي
القرآن الكريم كثيرة مثل قوله تعالى : " يا أيها النبي اتق الله " (١٠٠) ، (يا أيها
النبي جاهد الكفار والمنافقين ١٠٠ الآية) و (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء ١٠٠)
فحواها فقد يكون الخطاب خاصاً بالنبي صلى الله عليه وسلم والحكم عام له ولأئمة .

الأدلة :

=====

يستدل القائلون بأن الشورى للندب لا للوجوب بما يلي :-

(١) ليس هناك دليل يدل على الوجوب الا الأمر في قوله تعالى (وشاورهم

في الامر) ولكن هذا الامر للندب لا للوجوب يدل على ذلك ما يلي :

١ - أن النبي صلى الله عليه وسلم ليس بحاجة للشورى فقد أغناه الله

بتوقيفه للصواب والوحي عن الشورى ، ولذلك روى عن بعض كبار

التابعين في المعنى المقصود والحكمة من هذا الأمر عدة روايات (٢)

(١) البجيرمي على الخطيب ٣٢٧/٤ ط ١٠ أخيرة ٣٧٠ هـ . مصطفى البابي الحلبي

(٢) سبق ذكر هذه الروايات في ٣٩ من هذا المبحث .

وكلمها هالة على النذب لا على الوجوب *

ب - ومع التسليم بأن هذا الأمر يقتضي الوجوب فهو خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم قال الشوكاني " والاستدلال بالآية على الوجوب إنما يتم بعد تسليم أنها غير خاصة برسول الله صلى الله عليه وسلم أو بعد تسليم أن الخطاب الخاص به يعم الأمة أو الأمة وذلك مختلف فيه عند أهل الأصل " (١) وقد سبق كلام الرافعي والنووي من الشافعية في أن الأمر خاص به صلى الله عليه وسلم * فالمقصود : أن كان هناك وجوب فهو خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم وقياس الأئمة على النبي قياس مع الفارق *

(٢) أما الآية الثانية وهي قوله تعالى " والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون " (الشورى ٣٨) فلا دلالة فيها البتة على وجوب الشورى ، وإنما هي مدح من الله سبحانه وتعالى لمن اتصف بهذه الصفة - كما مر تقرير ذلك عند الحديث على مشروعيتها - وقلنا أنها أمر مطلوب ومرغب فيه لكن ليس هناك ما يدل على الوجوب .
أما كونها وقعت بين الهالة والنفقة وهما فرضان ولذلك تأخذ حكمها وهذا مبني على القفل بأن كل معطوف يأخذ حكم المعطوف عليه من ناحية الإيجاب أو التحريم وهذا ليس بصحيح ، وهذا على فرض أن النفقة المذكورة هي الزكاة المفروضة أما أن تكون عامة شاملة للمفروضة والتطوع فهذا أقرب لان السورة مكية والزكاة لم تحدد أنصبتها وفي أي شيء تكون ؟ إلا في السنة الثالثة من الهجرة - وهذا مما يؤكد ما ذهبنا إليه . بل ومما يدل

على أن المعطوف لا يأخذ حكم المعطوف عليه - الشرعي لا اللغوي - هو أنه قد ذكر في هذه الفقرات ما ليس بواجب بل هو من محاسن الأخلاق المندوبة وهي قوله تعالى (وإذا ما غضبوا هم يغفرون) فلا أحد يقبل أنه يجب على المسلم المغفرة عند الغضب لمن أغضب به بل قال تعالى (ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور) لا من واجباتها وقال (ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) (١) .

فالمقصود أن هذه الآية ليس فيها دلالة على وجوب الشورى بل مدح لمن اتصف بهذه الصفة وهذا يقتضي مدح الفعل وهذا ما نقل به .
(٣) أما الأحاديث والآثار الواردة في ذلك فالأحاديث ضعيفة - كما مر تقريره والآثار جملة ليس فيها دلالة على الوجوب بل على الترغيب والحث وهذا مما لا خلاف فيه .

(٤) أما كون النبي صلى الله عليه وسلم كان يشار أصحابه وقد شارهم في مواقف كثيرة كما مر فهذا - كما يظهر - لا يدل على وجوبها بل على مشروعيتها وإنها من فضائل الأعمال ومستحباتها منبهي للعاقل أن يأخذ بها أسوة بالنبي صلى الله عليه وسلم (١) .

هذا وقد رجح الدكتور محمود عبد المجيد الخالدي قبل من قال بأنها للندب لا للوجوب واستدل على ذلك بقوله : " إن الأمر الوارد في القرآن قد اقترن بقرينة تدل على عدم الجزم اللازم لتعيين الحكم في الوجوب ، وذلك ظاهر في كون الشورى لا تكون في قوه ولا مندوب ولا مكروه ولا حرام

(١) هذا وقد رد أصحاب القول الأول على هذه الاعتراضات ردوا طويلاً ولا نريد أن نتوسع في هذه القضية الشائكة فهي تحتاج إلى رسائل خاصة وقد كفينا عنا ذلك ولله الحمد انظر بالتفصيل الشورى وأثرها في الديمقراطية ص ٥٢ فما بعدها .

لأن الحكم قد عيّن في كل منها فالشرع يلزم للأمة بأخذه كما عيّن
 الى أن قال : " وكون الشورى لا تكون الا في المباحات يدل على أنها
 ليست فرضاً الا أن الذي رجح كونها مندوبة وليست مباحة ثناء الله تبارك
 وتعالى على المسلمين الذين يجعلون ابرام أمورهم شورى بينهم بقوله تعالى
 (والذين استجابوا لربهم الآية) فالمدح هنا قرينة على أن فعلها
 مرجح على عدم فعلها فكان كذلك قرينة على تعيين حكم الندب في
 الشورى " (١) .

الرأى الراجح : =====

الذى يترجح لي بعد النظر والتدقيق في الأدلة والاعتراضات عليها أنه
 ليس هناك دليل صريح على الوجوب الا قوله تعالى (وشاورهم في الأمر) وقد مر معنا
 ذكر ما يصرف هذا الأمر الى الندب والاستحباب - خاصة في حق الأمة - أما غيره
 من الأدلة فلا تصل الى حد الالتزام والایجاب وإنما فيها الحث على فعلها والترغيب
 في ذلك وأنها من عزائم الأمور ومستحباتها .
 وليس معنا قولنا أنها من الأمور المشروعة والمستحبة التي حث عليها الاسلام انه من
 السهل تركها والتهاون بها ، خصوصاً وقد علمنا مبلغ حرص النبي صلى الله عليه وسلم
 وصحابته على التمسك بمثل هذه الأمور وإن كانت ليست من الفروض والواجبات فقد
 كانوا لا يدعون الأمور المستحبة كقيام الليل والسنن المرواتب بعد الصلاة والمتروركمتي
 الفجر فلم يكن يدعها النبي صلى الله عليه وسلم لا في سفر ولا حضر - وهذا على
 قول من قال بأنها من السنن المؤكدة لا من الواجبات وكذلك الأئمة الذين نتحدث
 عنهم فهم كما عرفت من ذكر الشروط الواجب توفرها فيهم من العلم والعدل والورع -
 والأمانة الخ فمن كانت فيه هذه الشروط فمن المؤكد انه لن يتأخر عنها ساعة خاصة

في مهمات الأمور ، بل هو الذي سيطلب الاستشارة من تلقاء نفسه دون أن تفرض عليه
لما لها من الفضل وسداد الرأي وأنها أقرب طريق للوصول الى الحق .

أما اذا كانوا من جبابرة السلاطين المتغلبه فهو لا عادة يكونون —
أجهل الناس لانشغالهم بالمذات وشهوات أنفسهم وهو لا يجب عليهم السؤال —
والمشاورة لذوى الخبرة والعلم عما يجهلون لاكمال ما نقص فيهم من شروط الامامة
قال تعالى (فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون) (النحل ٤٣) وكذلك من يجهل
النص في قضية من القضايا وهو يظن وجوده في هذه الحال عليه أن يسأل ويستشير
العلماء وان كان مجتهدا .

والذي يلفت الانتباه حقا في هذا المقام هو تعدد أكثر الكتاب المحدثين
في هذا الموضوع مع أنه من المعروف عنهم في الغالب التساهل وتبعية الرخص وفي
الطرف عن كثير من المسائل الالزامية الواجبة بالنصوص الصريحة .

فالذى حدا بهم الى ذلك — كما يبدوا لي والله أعلم — ليس هو بسبب
قوة الدليل وثبوته عندهم ، فالسلف أكثر فهما لها — أى الادلة — منهم وأحرص على
العمل بها ولتمسك بها — وقد يكون هذا سببا عند بعضهم لكنهم قلوا — فالسبب
الذى دعا الى ذلك في نظري هو أحد الامور الثلاثة التالية :-

(١) هو بسبب ما ابتلوا به من حكام جهلة ظلمه لا علم سديد عندهم يدلهم
على الخير والصواب ، ولا خوف من الله وورع يجعلهم يحرسون على اصابة
الحق والاهتمام بشؤون رعاياهم ، ويجعلهم يرفضون الكلام والاستبداد ،
والتعسف عن تحت أيديهم ، فلهذا يحاولون الحد من ذلك عن طريق ايجاب
المشورى ومن ثم انشاء مجالس للمشورى تدافع عن حقوقهم المضمومة .

(٢) كما أن من دافع بعض الكتاب الى التشدد في مثل هذا الموضوع —
التأثر والانهار بديمقراطيات الغرب الوثنيه — فهم يحاولون أن يثبتوا مثل
هذا الموضوع حتى يقال ان ما عندكم في الديمقراطية هو عندنا في الاسلام

لأن في الديمقراطية الاسلام (كما يحلو لبعضهم أن يسميها) !
ومن ثم فلا فرق بيننا وبين الغرب إلا وشتان بين الشورى في الاسلام والديمقراطية
عند الغرب .

(٣)
نما أن من أسباب الاهتمام عند بعض الباحثين في هذا الموضوع والتشدد
فيه هو الرد على اتهام المستشرقين للاسلام بأنه دين الاستبداد والتعسف
فحي يردوا مثل هذا الاتهام يوجبون مثل هذا الموضوع حتى يقال ليس
صحيحاً أن الاسلام دين الاستبداد والتعسف بدليل أنه يوجب الشورى ولزم
بها الحكم .

هذه هي الأسباب في نظري ففنها ما يدل على حسن نية كالذين
دفنهم الى ذلك السبب الأول والثالث ولكي أخالفهم في العلاج فالحلاج
ليس هو أن نؤي النصص ونوجب شيئاً لم يوجبه الله ورسوله حتى نسلم
من هذه البلوى أو ندفع هذه التهمة . وإنما نرجع أولاً الى سبب نشوء
هذه البلبا وتعديدها فالحق للعقل بهذه التهمة . وهو غياب الاسلام عن
التطبيق في الواقع ، فالعلاج الصحيح اذا هو السعى الى قيام الخلافة
الاسلامية الصحيحة النظيفة التي تمثل الاسلام تمثيلاً صادقاً . ومن ثم
فانها مترفع مشكلة الاستبداد والظلم وتستد كل باب للاتهام والافتراء
على الاسلام وتلق المعاند الحجر وتقع طالب الحق بالواقع لا بالكلام .
أما ما دام الاسلام في طيات الكتب على الرفوف فالظلم والاستبداد سيبقى
وان انشئ هناك مجالس صورية للشورى تنتظر الاشارة من رؤسائها فقط
فتقر الذي يهرون كما هو واقع اليوم . كما أن الشبه والاتهامات ستبقى
لانه لا يدفع مثل هذا الاتهام العبر الذي على الورق . ولن يردع لظلمه عن
ظلمهم القول بأن الشورى واجبه فعليكم العمل بها ، لأنهم قد استحلوا ما
هو من اعظم الكبائر وأشد الذنوب التي لا شك في حرمتها . بل ما هو كثر والمياد
بالله كتحكيم غير شرع الله . فكيف ينصاعون الى قول القائل : ان الشورى واجبة
عليكم ، فعليكم العمل بها . .

وقد يستغرب كثير من الناس هذا الحل وهذا العلاج ويقولون انه من طلب المستحيل وأنه مطلب صحيح ولكنه بعيد المنال . ونحن نقول لهم ليس الامر كما تفهمون بل هو وارد وواقع ان شاء الله فلو اُصلح كل منا نفسه ومن تحت يده لصلحت بذلك الشعوب وإذا صلحت واستقامت على منهج الله فلن يبقى للظالم أو متمسك مكان بين هذه الشعوب وإنما سيتولى القيادات من هالحي هذه الشعوب (وكما تكونوا يمل عليكم) وهذا هو المطلوب وشأن الاحاديث النبوية تدل على ذلك ان شاء الله مثل فتح روسيه وفتح يهود على جانبي النهر وغير ذلك كثير وهو قريب ان شاء الله .

أما دعاة الديمقراطية وحاكاة الغرب في كل شيء ومحاولات التقريب بين الاسلام والكفر المتمثل في وثنيات الغرب المعاصرة فهذا هو طلب المستحيل . حقا لأنه لن يجمع الحق مع الباطل أبداً وان التقيا في بعض الجوانب وتلك سنة الله في خلقه ، فالاسلام شرع الله ومنهجه وضمونه عبادة الله وحده لا شريك له أما الديمقراطية فشرع الكفار ومنهجهم وضمونها عبادة البشر بعضهم لبعض ووسائلها الأولى فصل الدين عن واقع الحياة العملي . وشتان بين الكفر والايمان ولهذا نقل صححو ايمانكم وعرفتكم بالله وشرعه أولاً ثم بعد ذلك تعالوا لتعالجوا مثل هذه القضايا . فان في شريعتنا - ولله الحمد الفناء كل الفناء والاكتفاء كل الاكتفاء (ومن احسن من الله حكما لقوم يوقنون) (١)

مدى الزامية الشورى للامام =====

كما سبق أن بينا أن العلماء على ضربين في حكم الشورى فهم كذلك هنا فمنهم من يرى أن الشورى ملزمة للامام وعليه الانقياد للغالبية منهم • ومنهم من يرى أنها فقط معلمة يستخرج بها الصواب فعندما يشارو الامام أهل الرأي ينظر الى آرائهم ثم يختار منها ما يظنه أقرب للصواب سواء كان رأى الاغلبية أم رأى الأقلية أم رأيه هو وحده •

والآن نستعرض أدلة كل من الفريقين بإيجاز ثم نرى الرأى الراجح :

أدلة القائلين بأن الشورى ملزمة : =====

- (١) استدلو بقوله تعالى (وشاروهم في الأمر فاذا عزم فتوكل على الله) . قالوا : فالعزم هو الاخذ برأى الاكثرية أو هو دال على الأخذ برأى - الاكثرية (١) ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذى رواه أمير المؤمنين علي رضي الله عنه قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العزم فقال : مشاورة أهل الرأى ثم اتباعهم " (٢) . وما روى عن خالد بن معدان وعبد الرحمن بن أبى حسين أن رجلا قال يارسى الله ما العزم ؟ قال : أن تشاور ذا رأى ^{ثم تطيعه} ~~تطيعه~~ " (٣) قال الجصاص : " وفي ذكر العزيمة عقب المشاورة دلالة على أنها صدرت عن المشورة " (٤)

-
- (١) الشورى (وأثرها في الديمقراطية ص ١٩٣)
 - (٢) عزابن كثير في تفسيره لابن مردويه (١٢٩/٢) وكذلك السيوطي في الدر المنثور (٩٠/٢) ولم يذكر له سندا ولم يحكما عليه •
 - (٣) سنن البيهقي كتاب آداب القاضي (١١٢/١٠) ورواه السيوطي في الدر المنثور (٩٠/٢) وهو مرسل •
 - (٤) أحكام القرآن ٣٣١/٢

(٢) كما استدلو بقوله (وأمرهم شورى بينهم) فقالوا الآية تفيد للوجوب ولو كان أخذ الشورى بمجرد الرأي فقط دون التقيد برأى الأكثرية لما كان الأمر شورى حقا " (١) ولما كان للمشورة فائدة .

(٣) كما استدلو بقوله صلى الله عليه وسلم : " لو أنكما تتفقان - يعني ابنوهك وعمر - على أمر واحد ما عصيتكما في مشورة أبدا " (٢) . قالوا فالحديث دال على رجحان رأى الاثنين على الواحد ومن ثم رجحان رأى الأكثرية على الأقلية (٣) .

(٤) كما استدلو بالسنة الفعلية حيث قالوا انه لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم شاور أصحابه ثم أعرض عن رأى الغالبية قال الاستاذ عبد الرحمن عبد الخالق أنه لم ترد " حادثة واحدة تدل على أن الرسول صلى الله عليه وسلم تمسك برأيه في أمر شورى " (٤) .

كما استدلو بأراء وحجج عقلية وأحادية علمية في الأمر يلزم الجماعة والسواد الأعظم فحذ ذلك (٥) .

أدلة القائلين بعدم الزامية الشورى للامام وإنما هي معلمه :-

استدلو على ذلك بالتالى :

(١) قوله تعالى (. . وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله) فالأية خطاب موجه الى النبي صلى الله عليه وسلم بدأت بالمفرد والاحتشاف للأصحاب

-
- (١) الشورى وأثرها في الديمقراطية ص ١٩٣
 - (٢) سبق تخرجه ص ٣٨٥
 - (٣) الشورى وأثرها في الديمقراطية ص ١٩٦
 - (٤) الشورى في ظل نظام الحكم الاسلامي ص ١٠٦
 - (٥) راجع ان شئت الشورى وأثرها في الديمقراطية ص ٢٠٦ وما بعدها . والشورى في ظل نظام الحكم الاسلامي ص ١٠٧ فما بعدها .

الذين أشاروا عليه بالخروج يوم أحد لملاقاة العدو وأصابهم ما أصابهم
في ذلك اليوم (فكيف يلزم الرسل صلى الله عليه وسلم بآراء من يفتقرون
الى عفوه واستغفاره فهو في المحل الأعلى وهم في المحل الأدنى) (١)
قال الطبري : " فاذا صح عزمك بتثبيتنا اياك وتسديدنا لك فيما نأبىك
وحزبك من أمر دينك ودينك فامض لما أمرناك على ما أمرناك به وافق ذلك
آراء أصحابك وما أشاروا به عليك أو خالفها ، (وتوكل) فيما تأتي من
أمورك أو تدع وتحاول أو تزال ، على الله ، فتق به في كل ذلك وارض بقضائه
في جميعه دون آراء سائر خلقه ومعونتهم و (ان الله يحب المتوكلين)
وهم الراضون بقضائه والمستسلمون لحكمه فيهم وافق ذلك منهم هــوى
أو خالفه) (٢)

وقد سرد الدكتور عبد الحميد اسماعيل الانصارى أقوال خمسة

عشر مفسرا كلها تدور حول هذا المعنى (٣)

(٢) كما استدلو أيضا بقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا
الرسل وأطوا الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسل ...
الآية) (٤) .

فالآية تدل على أنه اذا حصل خلاف بين أطوا الأمر والرعية فانه يجب
الرد الى كتاب الله وسنة نبيه ، فاذا وجد الحكم وجب اتباعه ولا طاعة
لأحد في مخالفته وان لم يكن الحكم صريحا وقد تنازع المسلمون فيـهـ

-
- | | |
|-------|--|
| (١) | الشورى في الاسلام د . حسن همدى ص ٨ |
| (٢) | تفسير الطبري ٣٤٦/٧ تحقيق أحمد شاکر وأخيه . |
| (٣) | الشورى وأثرها في الديمقراطية ص ١١٥ - ١١٦ |
| (٤) | سورة النساء آية ٥٩ |

"فينبغي أن يستخرج من كل منهم رأيه ،فأى للأربعة أشهر بكتاب الله وسنة رسوله عمل به" (١) • لا يقل الاكثرية ولا بالأقلية • أما في السائل المباحة الاجتهادية فنحن ملزمون بطاعتهم بنص الآية (فكيف يأمرنا الله بطاعة الخليفة وتضي الشورى بمخالفته ؟) (٢)

(٣) كما استدلوا بحوادث من السيرة لم يلتزم الرسل صلى الله عليه وسلم برأى الأغلبية مثل بعض المواقف في صلح الحديبية (٣) وكذلك الخلفاء الراشدين من بعده مثل موقف أبي بكر من حروب الرداء واصرار أبي بكر رضي الله عنه على رأيه ، وفي تنفيذ لجيش أسامة وقد كان الصحابة يشيرون عليه بعدم انفاذه لخطورة الموقف ، وقاسم عمر رضي الله عنه ولاته نصف أموالهم وهم كبار الصحابة كأبي هريرة وعمر بن العاص وابن عباس وسعد ابن أبي وقاص بنمير شورى (٤) •

ولم يأخذ عثمان رضي الله عنه بمشورة الصحابة الذين أشاروا عليه باستعمل الشدة مع أصحاب الاشاعات ، وكذلك علي رضي الله عنه فقد سارع بعد تولية الخلافة الى عزل ولاية الأمصار ولم يسمح لمشورة الصحابة بالامتثال بنزعهم حتى يتم له أمره ويستقر حكمه (٥) •

(٤) ومن الأدلة أيضا أن الخليفة مكتمل الشروط يكون في الغالب مجتهدا • - والمجتهد يحرم عليه التقليد ، فان رأى رأيا صوابا وخالفه فيه الاكثرية من أهل الشورى فهل يجوز له شرعا أن يرجع عن رأيه المصوب فيقلدهم في رأيهم الذي يراه خطأ ؟ (٦) كما أن الامام مسؤول مسؤولية كاملة

(١) السياسة الشرعية ص ١٥٨

(٢) الشورى في الاسلام • حسن همدى ص ١٩

(٣) نفس المرجع ص ٩

(٤) " " " " ١٨

(٥) مبدأ الشورى في الاسلام للطيجي ص ١٢٥ - ١٢٦

(٦) الشورى في الاسلام ص ٢٢

عن أعماله فلا يجوز الزامه بتنفيذ رأى غيره ان لم يقتنع بصوابه لأن كون الانسان مسؤولا عن عمله يعني أنه يعمل به باختياره ورأيه لأن يعمل وينفذ رأى غيره على وجه الالتزام وهو كاره له غير مقتنع به ثم يسأل هو عن هذا الرأى - ونتائجه قال شارح الطحاوية : وقد دلت نصوص الكتاب والسنة واجماع سلف الأمة أن ولي الأمر وإمام الصلاة والحاكم وأمير الحرب وعامل الصدقة يطاع في مواضع الاجتهاد وليس عليه ان يطيع أتباعه في موارد الاجتهاد بل عليهم طاعته في ذلك وترك رأيهم لرأيه (١) .

(٦) ان الكثرة ليست مناطا للصواب - ولا دليلا قاطعا أو واجبا عليه ان صواب

الرأى أو خطؤه يستمدان من ذات الرأى لا من كثرة أو قلة القائلين " (٢)

فالا سلام لا يجعل كثرة العدد ميزانا للحق والباطل كما تفعله الديمقراطيات

الحديثة ، (وبدأ الأكثرية هذا مبدأ غير اسلامي) (٣) قال الاستاذ

المودى " فان من الممكن في نظر الاسلام أن يكون الرجل الفرد أصوب

رأيا وأحد بصرا في مسألة من المسائل من سائر أعضاء المجلس) (٤)

وقد ورد في القرآن كثير من الآيات تدل على أن الكثرة غالبها

على خلاف الحق نحو قوله تعالى (ولكن أكثر الناس لا يؤمنون) (٥) وقوله

(وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين) (٦) وقوله عز وجل (وما يتبع

أكثرهم الا ظنا) (٧) وقوله تعالى (وان تطع أكثر من في الارض يضلوك عن

سبيل الله) (٨) وغيرها كثير والله أعلم .

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٦٢ ط . ثالثه

(٢) أصل الدعوة . عبد الكريم زيدان ص ٢١٣

(٣) الشورى وأثرها في الديمقراطية ص ١٠٢٢

(٤) نظرية الاسلام وهدى للمودى ص ٥٩

(٥) سورة غافر آية ٥٩

(٦) سورة يوسف آية ١٠٣

(٧) سورة يونس آية ٣٦

(٨) سورة الانعام آية ١١٦

المؤلف المراجع

=====

بعد النظر في الأدلة والتحقيق نجد أن من الخطأ لصدار حكم عام على مسائل مختلفة مثل هذه ، ونقول ان الشورى ملزمة للامام أو غير ملزمة على الإطلاق ولكن الأمر يحتاج الى تفصيل نذكره باختصار لأن منها ما هو ملزم ومنها ما هو غير ملزم وهي كالتالي :

(١) اذا كان في الأمر المطروح للمشاورة حكم شرعي ولم يعرف الامام حكمه فحينئذ يجب عليه المشاورة فيه وسؤال أهل العلم حتى يتبين له الدليل فيحكم به . واذا اتضح له الدليل وجب عليه الالتزام به كما قال تعالى (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم) الاحزاب (٣٦) .

أما اذا لم يكن في المسألة دليل صريح فاتفق هذه الحال يأخذ من كل رأي ثم يعرضها على الكتاب والسنة فما كان أشبه بهما أخذ به ووجب على الناس طاعته كما كان الخلفاء رضي الله عنهم يفعلونه مثل ما حصل في ميراث الجدة واملأ المرأة . وهو في هذه الحال غير ملزم برأي معين من هذه الآراء سواء كان عليه الأكثر أم الأقل .

(٢) أما الأحكام والقضايا الاجتهادية التي لم يرد فيها دليل ولا شبهة دليل وانما هي من مسائل الاجتهاد المفوض ففي هذه المسألة على الامام أن يعمل رأي ثم يعزم على ما يؤديه اليه اجتهاده ، وينبغي له في مثل هذا الحال أن يستشير بآراء العلماء وذوي الخبرة ويستشيرهم ، وفي مثل هذه الحال لا يلزم برأي معين من آراء المستشارين قلوباً أو كثرة بل يكون اجتهاده الذي عزم عليه واجب الطاعة لقوله تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسل وأولى الأمر منكم) (١) وهذا لا يكون الا في الأمور التي لانعز فيها .

(٣) أما القضايا الفنية التي يختص بمعرفة ذوي الخبرات والاختصاصات فهذه ينبغي للامام الا يشار فيها الا ذوي الاختصاص وأن يتبع الصواب ولو من واحد اذا اتضح له أو ترجح عنده أن هذا هو الصواب ولا يصرح على الكثرة أو القلة) وذلك كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر عندما أراد النزول فأخبره صاحب الخبرة والاستراتيجية العسكرية - بلقة المصر الحباب بن المنذر رضي الله عنه بالمكان المناسب للنزول فوافقه النبي صلى الله عليه وسلم على رأيه • ونحوه قصة سلمان الفارسي وحفر الخندق •

(٤) أما ما سوى ذلك من الأمور العامة فإنه ينبغي للامام أن يستشير فيها ويكثر من ذلك كما دل على ذلك النصوص السابقة • ولا بأس أن يجمع المرجح هو رأي الأغلبية كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد حينما ألح عليه بالخروج الصحابة الذين لم يشاركوا في بدر طلباً للشهادة وقد كان يرى عدم الخروج هو بعض كبار الصحابة • وكما حصل عند حصاره للطائف لما هم بالرجوع والانسحاب فرأى الفقه يكرهونه فتركهم حتى اتضح له منهم الرغبة في الانسحاب فصحك منهم النبي صلى الله عليه وسلم وأمر بالرحيل (١) •

أما اذا أصر على رأيه فعلى الرعية الطاعة والانقياد له في غير معصية وقد يقال فما الفائدة اذا من الشورى والجواب أن فائدة الشورى تظهر في ظهور الرأي الصواب • والمظنون في الخليفة مكمل الشروط أن يأخذ بالصواب وما فيه مصلحة لا بهواه وشهوته • وليس معنى وجود كثير من الحوادث في السيرة وفيها يرجع الامام عن رأيه وتأخذ برأي المستشارين • يدل على الزاميتها له فهذا لا حجة فيه بل المفروض في الخليفة وغيره من أهل النصيحة أن يتبع الحق حيثما ظهر وذلك كثير في تاريخنا وهو من ثمرات

الشورى الطيبه فقد يرجع عن رأيه الى رأيهم وقد يرجعون عن رأيهم الى رأيه والا فلا فائدة للشورى أصلا ويكون تشريعها عبثا لذلك فتلک الحوادث لا تدل على الزامية الشورى للامام والله أعلم .

تتبع

=====

الحديث عن الشورى في هذا المبحث المقصود بها الشورى بين الامام ورعيته أى في حالة وجود الامام ، وهذه الأحكام خاصة بالشورى في مثل هذه الحال . أما الشورى بين أهل الحل والعقد لا اختيار الامام فهي تختلف عن وتفاير ما هنا . وقد سبق أن بينا أنها هي الطريق الشرعي الأول لتعيين الامام وهي المسماة (الانتخاب) وتلك لها أحكامها الخاصة المفايده للشورى المذكورة في هذا المبحث ، فهي واجبه اذا لم يكن هناك عهد من الخليفة السابق كما قال عمر رضي الله عنه " من بايع اماما من غير مشورة المسلمين فلا يبايع (وفي رواية يتابع) هو ولا الذي بايعه تغرة أن يقتلا (١) كما أن تلك الشورى ملزمة للناس اذا اختاره أهل الحل والعقد وبايعوه كما سبق . والله أعلم .

(١) البخارى كتاب الحدود باب رجم الحبلى رقم (٣١) فتح البارى ١٢ / ١٤٤

وانظر تخريجه ص ١١٤ من فصل طرق الانشقاق

الفصل الثالث

==

عزل الامام والخروج على الأئمة

الفصل الثالث

=====

عزل الامام والخروج على الأئمة

=====

ذكرنا في الفصل السابق الواجبات المنوطة بالأئمة والحقوق المترتبة على تلك الواجبات ، ومن قبله ذكرنا الشروط التي تشترط في الامام حتى يكون أهلاً لهذا المنصب ، لكن لو نقص شرط من هذه الشروط أو قصر الامام في واجب من هذه الواجبات فما الحكم ؟

لهذا جاء الاسلام بمعالج شاف يعالج به هذه المشكلة الخطيرة ، وهذا العلاج يختلف باختلاف الداء ، فقد يكون هذا العلاج هو النصح والتذكير والتقويم ، وقد يكون الهجر والخذلان والمقاطعة وقد يكون العزل بالوسائل السلمية وقد يكون في بعض الحالات بالخروج عليه وسل السيوف .

ونظراً لأهمية هذا الموضوع وخطورته ولقلة التفصيل الوارد فيه من علماءنا المتقدمين ، واختلاف وجهات النظر فيه قديماً وحديثاً ولكل وجهة وأدلتها الشرعية الخاصة بها ، لذلك كله رأيت من الواجب علي تجزئة الموضوع وتفصيله قدر المستطاع حتى يتكون عندنا صورة واضحة لهذه القضية ، لذلك كان لابد من تبيان المسببات الموجبة للعزل وآراء العلماء فيها ثم الحديث عن وسائل العزل وآراء العلماء في كل وسيلة ثم الحديث عن أحوال الأئمة المخروج عليهم من عدالة وفسق وكفر ، ثم أحوال الخارجين على أولئك من خوارج وصالحين ومغاة وأهل حق وذلك لكي تتضح الصورة ويظهر اللبس عن هذه القضية فأقول :

المبحث الأول

=====

مسببات العزل

=====

من المتفق عليه بين العلماء أن الامام ما دام قائماً بواجباته الملقاة على عاتقه ، مالكا القدرة على الاستمرار في تدبير شؤون رعيته ، عادلا بينهم فانهم لا يجوز عزله ولا الخروج عليه ، بل ذلك مما حذر منه الاسلام وتوعد الفادر بعذاب اليم يوم القيامة ، كما أن الأخطاء اليسيرة ، لا تجيز عزل الامام لأن الكمال لله وحده ، والمعصوم من عصمه الله وكل ابن آدم خطأ وخير الخطائين التوابون لكن هنالك أمور عظيمة لها تأثير على حياة المسلمين الدينية والدنيوية منها ما يؤدي الى ضرورة عزل الامام المرتكب لها ، وهذه الأمور منها ما هو متفق عليه بين العلماء ومنها ما هو مختلف فيه . والآن نستعرض هذه الأسباب لنرى آراء العلماء فيها :

الأول : الكفر والردة بعد الاسلام :

أول الأمور وأعظم الأسباب الموجبة لعزل الوالي وخلعه عن تدبير أمور المسلمين هو الردة والكفر بعد الايمان . فاذا ما ارتكب الامام جرما عظيما يؤدي الى الكفر والارتداد عن الدين فانه ينزل بذلك عن تدبير أمور المسلمين ولا يكون له ولاية على مسلم بحال قال تعالى " ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا " (١) وأي سبيل أعظم من سبيل الامامة ؟ وفي الحديث الذي رواه عبادة بن الصامت رضى الله تعالى عنه قال : بايعنا - أي رسل الله صلى الله عليه وسلم - على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا ولا ننزع الأمر أهله الا أن نمرأ كـ... رأ

بواحاً عندكم من الله فيه برهان " (١) .

قال الخطابي : " معنى (بواحاً) يريد ظاهراً بليداً من قلوبهم بالبح
بالشيء يبيح بواحاً إذا أذاعه وأظهره " (٢) . و " عندكم من الله
فيه برهان " قال الحافظ ابن حجر : " أى نص آية أو خبر صحيح لا يحتفل
التأويل " (٣) . وقال النووي : " المراد بالكفر هنا المعصية " ومعنى
الحديث لا تنازعوا ولاية الأمور في ولاياتهم . ولا تعترضوا عليهم إلا أن تروا
منهم منكراً محققاً تعلمونه من قواعد الاسلام " (٤) .

ومن مفهوم هذا الحديث أنه لا يشترط أن يعلن هذا الحاكم
الردة عن الاسلام أو الكفر بل يكفي اظهاره لبعض المظاهر الموجبة للكفر
قال الكشميري : " يدل - أى هذا الحديث - أيضاً على أن أهل القبلة
يجوز تكفيرهم وإن لم يخرجوا عن القبلة ، وأنه قد يلزم الكفر بلا التزام ومدون
أن يريد تبديل الملة والا لم يحتج الراي الى برهان " (٥) .
فظاهر الحديث أن من طرأ عليه للكفر غانم يجب عزله . وهذا أهون
ما يجب على الأمة نحوه إذ الواجب أن يقاتل ويحاج دمه بسبب ردمته
امثالاً لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه ابن عباس " من
بدل دينه فاقتلوه " (٦) .

-
- (١) متفق عليه رواه البخارى في ك : الفتن ب : قبل النبى صلى الله عليه وسلم
" سترون بعدى أمروا تنكرونها " فتح البارى ٥ / ١٣ ، ورواه مسلم في ك :
الامارة ب : وجوب طاعة الامراء في غير معصية (٣ / ١٤٧٠) ج : ١٧٠٩
- (٢) فتح البارى ٨ / ١٣
- (٣) نفس المصدر ٥ / ١٣
- (٤) صحيح مسلم بشرح النووي ٢٢٩ / ١٢
- (٥) اكفار الملحدين ص ٢٢ للكشميري ط ١٣٨٨٠ ن . المجلس العلمى فى كراتشي
(٦) رواه البخارى في ك : الجهاد ب : لا يعذب بعذاب الله ٦ / ٩٩ (١) ورواه
ابوداود في ك : الحدود ب : ٣٥ انظر عون المعبود (٣ / ١٢) وابن ماجه
في ك : الحدود ب : (٣) (٢ / ٨٤٨) والنسائى وأحمد .

صلى الله عليه وسلم : العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر" (١) . وغيره من الأحاديث وليس هذا محل بحث لهذه المسألة .
فعلى أي الحالين يجب عزل الامام الذي يترك الصلاة عملاً بالا حاديث الواردة في ذلك والتي نهت عن منابذة الأئمة الجوراء وقض بيعتهم وعن مقاتلتهم بشرط اقامتهم الصلاة ومن هذه الأحاديث :

١ - ما رواه مسلم عن عوف بن مالك رضي الله تعالى عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ، وتصلون عليهم ويصلون عليكم . وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم . قال : قلنا يا رسول الله : أفلا ننايذهم عند ذلك ؟

قال : لا ما أقاموا فيكم الصلاة ، لا ما أقاموا فيكم الصلاة . الحديث" (٢)
ومن مفهوم الحديث أنه متى تركوا إقامة الصلاة فانهم ينايذون والمنايذة هي المدافعة والمخاصمة والمقاتلة .

٢ - كما يدل على ذلك أيضاً الحديث الذي رواه مسلم وغيره عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : انه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون فمن كره فقد برى . ومن أنكر فقد سلم ولكن من رضي وتابع ، قالوا : أفلا نقاتلهم ؟ قال : لا ما صلوا" (٣) .

-
- (١) رواه الترمذى في ك : الايمان ب : (٩) ترك الصلاة وقال حسن صحيح غريب (١٤/٥) ح : ٢٦١٨ ورواه النسائى في ك : الصلاة ب : (٨) الحكم فسي تارك الصلاة ٢٣١/١ ورواه ابن ماجه في ب : الاقامه باب : (٧٧) فيمن ترك الصلاة (٣٤١) وأحمد في مسند ٣٤٦/٥ .
- (٢) رواه مسلم في ك : الامار ب : خيار الأئمة وشرارهم (١٤٨٢/٣) ح : ١٨٥٥ .
- (٣) رواه مسلم في ك : الامار ب : وجوب الانكار على الامراء فيما يخالف الشرع (١٤٨٣/٣) ح : ١٨٥٤ ورواه الترمذى في ك : الفتن ب : ٧٨ وقال حسن صحيح (٥٢٩/٤) ح : ٢٢٦٥ ورواه ابوداود في ك : السنه ب : في قتل الخوارج (عن المعبود ١٠٦/١٣) ورواه احمد في مسند ٢٩٥/٦ .

وهذا الحضيض فيه التصريح بمقاتلة الأعداء الذين لا يصلون ومعلوم
أن المقاتلة هي آخر وسيلة من وسائل العزل كما سيأتي .
وقد سبق ذكر كلام القاضي عياض وادعاءه إجماع العلماء على عزل
الامام (لو ترك إقامة الصلاة والدعوة إليها) (١) .

الثالث: ترك الحكم بما أنزل الله :-

وهذا السبب أيضا كالذي قبله تستوفي فيه الصور من الحكم بغير
ما أنزل الله المخرجة لفاعلها من الاسلام وكذلك الصور التي لا تخرجه من
الملك . وقد سبق بحث هذه الصور وتفنيدها .

والذي يدل على أن هذا السبب موجب لعزل الامام بجميع صورته -
المكفرة والمنسقة هو ورودها مطلقة في الأحاديث النبوية الصحيحة الآتية :-
١ - عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال : اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كان
رأسه زبيبه ما أقام فيكم كتاب الله " (٢) .

٢ - وعن ثم للخصين الأحسية رضي الله تعالى عنها قالت : حججت مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع . . . الى أن قالت :
ثم سمعته يقول : ان أمر عليكم عبد مجذع - حسبته قالت أسود -
يقودكم بكتاب الله فاسمعوا له وأطيعوا (وفي رواية الترمذي والنسائي
سمعته يقول : يا أيها الناس اتقوا الله وإن أمر عليكم عبد حبشي

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ٢٢٩ / ١٢

(٢) رواه البخاري (في الأحكام باب السمع والطاعة للامام ما لم تكن معصية) وغيره

وسبق تخرجه في الشروط ص ٩٠ - ٩١

مجدوع فاسمعوا له وأطيعوا ما أقام فيكم كتاب الله " (١) .
فهذه الأحاديث واضحة الدلالة على أنه يشترط للمسمع والطاعة
أن يقود الامام رعيته بكتاب الله ■ أما إذا لم يُحكم فيهم شرع الله
فهذا لا سمح له ولا طاعة وهذا يقتضي عزله ■ وهذا في صور الحكم
بغير ما أنزل الله المفسقة أما المكفرة فهي توجب عزله ولو بالمقاتلة
كما سبق بيانه في السبب الأول والله أعلم .

الرابع : الفسق والظلم والبدعة :

سبق الحديث على أن من المتفق عليه بين العلماء أن الامامة لا تعقد
لفاسق ابتداء قال القرطبي " لا خلاف بين الأمة أنه لا يجوز أن تعقد
الامامة لفاسق " (٢) . وسبق تفصيل الأدلة الواردة في ذلك عند
الحديث عن شرط العدالة .

لكن لو انعقدت الامامة لمادل ثم طرأ عليه الفسق فما الحكم : ؟
هنا حصل الخلاف بين العلماء فمنهم من قال يستحق المنزل وتنقض
بيعته ومنهم من قال باستدامة العقد ما لم يصل به الفسق الى ترك الصلاة
أو الكفر ، وفصل آخرون القول في ذلك على ما سيأتي :-

(١) القائلون بالمنزل مطلقا :

وهؤلاء يرون أن طرؤ الفسق كأصالة في إبطال العقد وذلك لانتفاء

(١) رواه مسلم في ك : الاماره ب : وجوب طاعة الأمراء في غير معصية ح : ١٨٣٨
(٢/١٤٦٨) والترمذي في ك : الجهاد ب : ما جاء في : طاعة الامام ح :
١٧٠٦ (٤/٢٠٩) والنسائي ك : في البيعة ب : الحض على طاعة الامام
١٥٤/٧

(٢) الجامع لاحكام القرآن ٢٧٠/١

للفرض المقصود أصلاً من الإمامة • ونسب القرطبي هذا القيل للجمهور فقال " قال الجمهور : انه تنفسخ امامته ويخلع بالفسق الظاهر المعلوم ، لأنه قد ثبت أن الامام انما يقام لاقامة الحدود واستيفاء الحقوق • وحفظ أموال الأيتام والمجانين والنظر في أمورهم وما فيه من الفسق يقعد ، عن القيام بهذه الأمور والنهوض بها " (١) قال : (فلو جوزنا أن يكون فاسقاً أدى الى ابطال ما أقيم له وكذلك هذا مثله) (١) •

ونسب الزبيدي هذا القيل الى الشافعي في القديم (٢) ، واليه ذهب بعض أصحابه (٣) وهو المشهور عن أبي خنيفة وهو مذهب المعتزلة والخوارج ، أما المعتزلة فقد قال عنهم القاضي عبد الجبار : " فأما الأحداث التي يخرج بها من كونه اماماً فظهر الفسق سواء بلغ حد الكفر أو لم يبلغ لأن ذلك يقدر في عدالة قال : (٠٠٠ لا فرق بين الفسق بالتأويل وبين الفسق بأفعال الجوارح في هذا الباب عند مشايخنا ٠٠٠ وهذا مما لا خلاف فيه لأنهم أجمعوا أنه يهتك بالفجور وغيره (كذا) أنه لا يبطل على امامته (٤) • وأما الخوارج فانهم لما كانوا يقولون بأن الفسق يخرج مرتكبه من الايمان قالوا بانعزال الامام اذا فسق لانفسه حينئذ ليس مؤمناً — على مذهبيهم — وغير المؤمن لا يصلح أن يكون اماماً ، وما أجمعت عليه الخوارج هو " الخروج على الاثمة " (٥)

(١) الجامع لاحكام القرآن ٢٧١ / ١

(٢) اتحاف السادة المتقين بشرح آحوا علوم الدين ٢٤٣ / ٢

(٣) مآثر الانام ٧٢ / ١

(٤) المغني في ابواب التوحيد والمعدل ١٢٠ / ٢ ق ٢

(٥) الفرق بين الفرق ص ٧٣

٢ - القائلون بعدم المنزل بالفسق مطلقاً

وهم جمهور أهل السنة قال القاضي عياض : (وقال جمهور أهل السنة من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين لا ينعزل بالفسق والظلم وتعطيل الحقوق ولا يخلع ولا يجوز الخروج عليه بذلك بل يجب وعظه وتخفيفه) (١) .

وقال النووي (ان الامام لا ينعزل بالفسق على الصحيح) (٢) وقال أبو يعلى في المعتقد : (ذكر شيخنا أبو عبد الله في كتابه عن أصحابنا أنه لا ينخلع بذلك أى بفسق الأفعال كأخذ الأموال وضرب الأبدان - ولا يجب الخروج عليه بل يجب وعظه وتخفيفه وترك طاعته في شيء مما يدعو إليه من معاصي الله تعالى) (٣) .

وذهب في كتابه (الأحكام السلطانية) الى أن الفسق (لا يمنع من استدامة الإمامة سواء كان متعلقاً بأفعال الجوارح وهو ارتكاب المحظورات وإقدامه على المنكرات اتباعاً لشهوة ، أو كان متعلقاً بالاعتقاده وهو المتأول لشبهة تعرض يذهب فيها الى خلاف الحق) (٤) .

ثم استدل على ما ذهب إليه بكلام الامام أحمد في المنع من الخروج على لأئمتنا في ذلك من أحوال الفتنة ، وبالأحاديث الآمرة بالصبر على جور الأئمة ، وسيأتي ذلك موضحاً فيما بعد .

(١) شرح النووي لصحيح مسلم ٢٢٩/١٢

(٢) روضة الطالبين ٤٨/١٠

(٣) المعتقد في أصل الدين ص ٢٤٣

(٤) ص ٢٠

لكن ما ينبغي التنبيه اليه في هذا المقام هو أن المراد هنا هو هل
الفسق يجعله مستحقاً للعزل أم لا ؟ أما عن الخروج والمقاتلة
بالسيف فهذه سياأتي الكلام عليها علماً بأن هناك طرقاً للعزل
غير السيف سياأتي أيضاً قريباً وليس كل من استحق العزل يعزل
وانما ينظر الى ما سترتب على هذا العزل ، فان ترتب عليه
فتنة أكبر لم يجز العزل والخروج عليه كما لا يجوز انكار المنكر
بمنكر أعظم منه ، أما اذا أمنت الفتنة وقد رُغِزَ به بوسيلة
لا تؤهله الى فتنة ففي هذه الحال يقوم أهل الحل والعقد
بعزله لأنهم الذين أبرموا معه عقد الإمامة فهم الذين يملكون نقضه .

٣ - ومنهم من فصل في ذلك :

وهذا التفصيل من جهتين : عن جهة ماهية الفسق وعن جهة زمان
العزل .

١ - فأما ما يتعلق بماهية الفسق : فقد ذكر الماوردي الشافعي

أن الفسق المانع لعقد الإمامة ولا استدانتها على ضربين :
أحدهما : ما تابع فيه الشهوة ، وهو فسق الجوارح وهو ارتكابه -
المحظورات وإقدامه على المنكرات تحكيماً للشهوة وانقياداً للهوى
قال : " فهذا فسق يمنع من انعقاد الإمامة ومن استدانتها فاذا
طراً على من انعقدت إمامته خرج منها " (١)

الثاني : من اعتلّق بالاعتقاد والمتأهل لشبهة تعترض في تأهل لها
خلاف الحق فقد اختلف العلماء فيها ، (فذهب فريق منهم الى أنها
تضع من انعقاد الإمامة ومن استدانتها وخرج بحدوثها منها)

وقل كثير من علماء البصرة - انه لا يمنع من انعقاد الامامة ولا يخرج
به منها كما لا يمنع ولاية القضاء وجواز الشهادة (١) .

ب - أما ما يتعلق بزمان العزل ففيها ثلاثة أوجه وهي كالتالي :-

أحدها : ينخلع بنفسه الفسق . . . كما لو مات .

والثاني : لا ينخلع حتى يحكم بخلعه كما اذا فك عنه الحجر ثم صار

مذرا فانه لا يصح أن يصير محجورا عليه الا بالحكم .

والثالث : ان أمكن استتابته وتقوم اعمو جاجه لم ينخلع وان لم

يمكن ذلك خلع (٢) .

وهذا الوجه هو الذي رجحه الجويني (٣) وذهب اليه ابن حزم

الظاهرى فقل : (والواجب ان وقع شيء من الجور وان قل أن يكلم

الامام في ذلك ومنع منه فان امتنع وراجع الحق وأدعن للقول من

البشرة أو من الأعضاء ولاقامة حد الزنا والقذف والخمر عليه فلا سبيل

للى خلعه وهو لو لم كان لا يحل خلعه فان امتنع من انفساد

شيء من هذه الواجبات عليه ولم يراجع وجب خلعه واقامة غيره .

ومن يقوم بالحق (٤) .

وقد استدل القائلون بالعزل بالأدلة الدالة على اشتراطه في عقد

الامامة ابتداء - وسبق ذكرها - قالوا فكذلك هنا . ولأن الفرض

من التمسب هو حماية جناب الدين ورفع الظلم وتحقيق العدل

فاذا انتفت هذه الخصال انتفى مقصود الامامة والامامة واجبة شرعا

كما مرفدل على أنه لا بد أن يكون الامام عادلا .

(١) الأحكام السلطانية ص ١٧

(٢) انظر تكملة المجموع للمطيعي ١٧ / ٥٢٠

(٣) غياث الاسم ص ٩٢ ، وانظر ص ٧٦ و ص ٨٨

(٤) الفصل ١٧٦ / ٤

واستدل المانعون بالأحاديث الصحيحة الكثيرة في الأمر بالصبر
على جور الأئمة وعدم نزع اليد من الطاعة وما يترتب على العزل من
فتن واراقة الدماء وقد يجلب دفع هذا المنكر منكرا أكبر منه وهذا لا
يجوز وسيأتى زيادة بيان وتفصيل لهذه الأدلة قريبا ان شاء الله .

الخامسة: نقص التصرف :

ومن مسببات العزل أيضا نقص التصرف وذلك بأن يطراً على الامام ما يقيد
تصرفاته أو يهبطها . وقد قسمه العلماء الى حجر وقهر :
١ - فالهجر : (هو أن يستولي عليه من أعوانه من يستبد بتنفيذ الأمور
من غير تظاهر بمعية ولا مجاهرة بمشاقة) (١) .

فهذا لا يقتضي عزله وخروجه من أحكام الإمامة وإنما ينظر الى أفعال
من استولى على أموره وهي لا تخرج عن صورتين :

١ - أما أن تكون جارية على أحكام الدين ومقتضى المدل ففي
هذه الحالة يجوز (اقراره عليها تنفيذاً لها وإمضاء
لأحكامها) لا يقف من الأمور الدينية ما يعود بفساد على
الامة (٢) .

٢ - وأما أن تكون أفعاله خارجة عن حكم الدين ومقتضى المدل ففي
هذه الحال (لم يجوز اقراره عليها ولزمه أن يستنصر من يقبض
يده وينزل تخليه) (٣) .

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٩ ولا يبي يعلى ص ٢٢

(٢) نفس المرجع للماوردي ص ٢٠ ولا يبي يعلى ص ٢٣

(٣) الأحكام السلطانية لابي يعلى ص ٢٣ ولماوردي ص ٢٠

ب - ١ ما القهر فله صورتان :

الأولي : الأسير :

=====

وهو أن يصير مأسوراً في يد عدو قاهر لا يقدر على الخلاص منه سواء كان هذا العدو مشركاً أو مسلماً باغياً وهذه المسألة تحتاج إلى تفصيل كما سيأتي :

- ١ - أن يكون مرجو الخلاص من هذا الأسير فهو في هذه الحال باق على إمامته قال الماوردي (وهو على إمامته ما كان مرجو الخلاص ما مل الفكاك أما يقتل أو ينفذ) (١) وعلى كافة الأمة استنفاذه لما أوجبه الإمامة من نصرته .
- ٢ - أن يكون ميسر من خلاصه وفي هذه الحال ينظر إلى الأسير :
أ - فإن كانوا المشركين : فعلى أهل الحل والعقد استئناف بيعة غيره على الإمامة .

ب - وإن كانوا بفاة : فلن يخلو حالهم من أمرين :

- ١ - أما أن يكونوا قد نصبوا لأنفسهم إماماً دخلوا في بيعة وانقادوا لطاعته ففي هذه الحال يكون (الإمام المأسور في أيديهم خارجاً من الإمامة بالامتناع خلاصاً لأنفسهم قد انحازوا بدار تفرد حكمها عن الجماعة وخرجوا بها عن الطاعة فلم يبق لأهل العدل بهم نصرة وللمأسور معهم قدرة وعلى أهل الاختيار في دار العدل أن يعقدوا الإمامة لمن ارتضوا لها فإن خلاص المأسور لم يعد إلى الإمامة لخروجه منها) (٢) .

(١) المصدر السابق ونفس النصحات .

(٢) الأحكام السلطانية لابي يعلى ص ٢٣ وللماوردي ص ٢٠

٢ — ولما أن يكونوا لم ينصبوا لهم اماما بل كلنوا فرضي لا امام لهم
ففي هذه الحالة يكون (الامام المأسور في أيديهم على امامته لأن
بيعتهم لهم لازمة وطاعته عليهم واجبة فصار معهم كمصيره مع أهل العدل
إذا صار تحت الحجر وعلى أهل الاختيار أن يستنيبوا عنه ناظرا
يخلفه ان لم يقدر على الاستنابه • فان قدر عليها كان أحق
باختيار من يستنيبه منهم) (١) •

الصورة الثانية : أن يخرج عليه من يستولى على الامامة بالقوة :

=====

وهذا أحد طرق انعقاد الامامة كما سبق ذكره • وهو ما يسمى بالقهر
والفلبة • وفي هذه الحال اذا تمكن هذا القاهر وطلب على الامام الأول • واستولى
على تدبير الامور • فان الامام السابق في هذه الحال — يكون معزولا • وتنفقد
الامامة لهذا المستولي الجديد للضرورة • وحتى لا يقع الناس في الفوضى والفتنة •
وهم الفساد • وقد صلى ابن عمر رضي الله عنهما بأهل المدينة يوم الحرة (٢)
وقال (نحن مع من غلب) (٣) وقال : (لا أقاتل في الفتنة وأصلي وراء من غلب) (٤)

-
- (١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٠ ولأبي يعلى ص ٢٣
(٢) الحرة موضع قريب من المدينة • ووقعة الحرة هذه هي الوقعة التي حصلت
بين يزيد بن معاوية وبين أهل المدينة لما ظفروا له أخذوا عليه من فسق
فبعث اليهم من يردهم الى الطاعة وأنظرهم ثلاثة أيام • فلما رجعوا قاتلهم
واستباح المدينة ثلاثة أيام • • • انظر البداية والنهاية (٢٣٢ / ٨) •
(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد (١١٠ / ٤) •
(٤) الطبقات أيضا (١٤٩ / ٤) وأسناد صحيح الى سيف المازني • أما هو
فأورد ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا • وانظر ارواء الغليل
(٣٠٤ / ٤) •

وذهب الامام أحمد رحمه الله الى بطلان امامة السابق كما في رواية أبي
الحارث (في الامام يخرج عليه من يطلب الملك ، فيفتن الناس فيكون مع هذا قوم ،
ومع هذا قوم ، مع من تكون الجمعة ؟ قال : (مع من غلب) (١) .
وقد سبق الحديث عن هذه الطريقة ، وأدلة ثبوتها ، وأقوال العلماء فيها
وأنها ليست من الطرق المشروعة وإنما للضرورة ولأن مصلحة المسلمين تقتضي
ذلك . والله أعلم .

السادس : نقص الكفاية :

وذلك بعجز عقلي أو جسدي له تأثير على الرأي أو العمل : وهذا
منها ما يمنع عقد الامامة ابتداءً ومنع استدانتها ومنها ما يمنع عقدها ابتداءً
فقط كما سبق بيانه عند الحديث على الشروط - ومنها ما لا يمنع العقد
لا ابتداءً ولا يمنع من استدانتها . ونحن في هذا المقام نتناول على ما
يمنع من عقد الامامة ابتداءً ومن استدانتها لأن ذلك هو الموجب للعزل
فقط .

أ - زوال العقل : بجنون وضوء وهذا مما لا خلاف فيه (٢) اذا كان دائماً
لا ينفك لأثر الجنون يمتد عادة " فلو لم ينحصر إماماً آخر لأدى ذلك
الى اختلال الأمور ولأن المجنون يجب ثبوت الولاية عليه فكيف يكون
ولياً لكافة الامة ؟ (٣) ولذا لأن ذلك (يمنع المقصود السني
هو اقامة الحد و واستيفاء الحقوق وحماية المسلمين) (٤) .

(١) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٣

(٢) حكى الجويني الاجماع على ذلك انظر غيث الامم ص ٩٣

(٣) مآثر الانانية ٦٢/١

(٤) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢١

هنا اذا كان مطبقا لا يتخلله افاقة ، لما اذا كان يتخلله افاقة يصود فيها الى حال للسلامة ففي هذا الناحية يحتاج الأمر الى تفصيل (فان كان أكثر زمانه الخبل فهو كما لو كان مطبقا - أي يمنع ابتداء العقد واستدامته - وان كان أكثر زمانه الافاقة فقد قيل يمنع من عقدها ، وهل يمنع من استدامتها ؟ فقيل يمنع من استدامتها كما يمنع من ابتدائها لأن في ذلك اخلافاً بالنظر المستحق فيه ، وقد قيل لا يمنع من استدامتها وان منع من عقدها لأنه يراعى في ابتداء عقدها سلامة كامله وفي الخروج منها نقص كامل) (١) أما ان كان عارضا يرجى زواله كالاغما وضوحه فهذا لا يمنع العقد ابتداءً ومن ثم لا يمنع استدامتها من باب أولى .

ب - فقد بعض الحواس المؤثرة في الرأي أو العمل مثل :

١ - المصمى : فهذا يمنع من عقدها ومن استدامتها لأنه يبطّل

القضاء ومنع من جواز الشهادة - على رأى الجمهور -

فأولى أن يمنع من صحة الامامة . (٢) .

اما عشى العين وضعف البصر فلا يمنع من الاستداه +

٢ - الصمم والخرس :

ففى انعزال مبطلينهما عليه ثلاثة مذاهب حكاه الماوردى وهى :

الاول : ينعزل بذلك كما ينعزل بالمصمى لتأثيرهما في التدبير

والعمل ، ورجح هذا القول (٣) ، وعليه اقتصر

الرافعى والنووى (٤) .

(١) الأحكام السلطانية لا يبي يعلى ص ٢١ وللماوردى ص ١٨

(٢) نفس المصدر والصفحة .

(٣) الأحكام السلطانية للماوردى ص ١٨

(٤) مآثر الانافسة ٦٨ / ١

الثاني : لا ينمزل لقيام للاشارة مقام المسمع ، والخروج من الماطمة

لا يكون الا بنقص كامل .

الثالث : ان كان يحسن الكتابة لم يعزل ، وان كان لا يحسنها انمزل

لان الكتابة فهمية ولا اشارة موهومة (١) .

أما ما لا يؤثر في هابه في الرأي والعمل كالخشم في الأنف
الذي يمنع ادراك الروائح وفقد الذوق الذي يعرف به الطعموم
فانهما لا يوجبان العزل بلا خلاف وكذلك لا ينمزل بتمتعة اللسان
ضحوها لأن نبي الله موسى عليه السلام لم تمنعه عقدة لسانه من
النبوته فأولى الا يمنع الامامة (٢) .

هذا وقد سبقت الاشارة الى أن من الفقهاء من لا يشترط...
هذه الأمور في الامامة عند ابتداء العقد ومن باب أولى بعد العقد
كابن حزم وغيره لكنه رأي مرجوح كما سبق تبيان ذلك .
ج - فقد بعض الأعضاء المخل فقد ها بالعمل أو النهوض :

وذلك كذهاب اليدين أو الرجلين فاذا طرأ على الامام شيء من ذلك
انمزل لمجزئه عن كمال للقيام بحقوق الأمة . أما ما يؤثر في بعض
العمل دون بعض كذهاب احدى اليدين أو احدى الرجلين
ففيه وجهان :-

الأول : أنه لا يؤثر وان كان ذلك يمنع عقد الامامة ابتداءً لأن -
المعتبر في عقد ها كمال السلامة فيعتبر في الخروج منها
كمال النقص وهذا هو الراجح .

(١) الأحكام السلطانية ص ١٨

(٢) الأحكام السلطانية لا يبي يعلى ص ١١ وانظر مآثر الانافه ٦٩/١ .

والثاني : يؤثر لنقص الحركة فلو كان ذلك لا يؤثر فقد في عمل
ولا نهو كقطع الذكر أو الاثنين فهذا لا يمنع من الإمامة
ولا من استدامتها لأن ذلك مؤثر في التنازل فقط • وقد
استدلوا على ذلك بوصف الله لمحي بن زكريا عليهما السلام
وشاء عليه فقال تعالى (وسيدا وحصورا ونبيا من الصالحين)
(١)
وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما (انه لم يكن له ذكر
يفشى به النساء) (٢) قالوا : (فلما لم يمنع
ذلك من النبوة فأولى أن لا يمنع من الإمامة) (٣) •
وهو ذلك سئل احدى الميئين وجدع الأنف والأذن
لان ذلك لا تأثير له على الحقوق والله أعلم •

(١) سورة آل عمران آية ٣٩

(٢) روي عن ابن عباس وغيره هذا القيل ورواه ابن أبي حاتم مرفوعا بسنده إلى ابن
العاص - لا يدري عبد الله أو عمرو - عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه
موقوفاً على سعيد بن المسيب قال ابن كثير وهو أقوى اسناداً من المرفوع
بل وفي صحة المرفوع نظر ووصفه بأنه غريب جداً انظر تفسير ابن كثير
٣١/٢ وكذلك رواه الطبري في التفسير (٣٧٨/٦) تحقيق أحمد شاكر
والسيوطي في الدر المنثور ج ٢/٢٢ المرفوع والموقوف وقال (وهو أقوى -
اسناداً من المرفوع) ولعل الراجح في تفسير (حصورا) أي معصوماً من
الذنب كما رجح ذلك القاضي عياض في الشفاء وابن كثير في التفسير وليس
كما ورد • انظر التفسير ٣١/٢ •

(٣) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢١ •

المبحث الثاني

=====

وسيلة العزل

=====

بعد الحديث عن الأسباب المسببة لعزل أئمة الجور بقي النظر في
الوسيلة التي يمكن أن يعزل بها الامام المستحق لذلك وهنا ثلاث وسائل هي :-

(١) أن يعزل الامام نفسه :-

=====

وقد اتفق العلماء على أن الامام اذا أحس من نفسه عدم القدرة
والقيام بأعباء الامامة فان له عزل نفسه ، قال القرطبي : (يجب عليه
أن يخلع نفسه اذا وجد في نفسه نقصا يؤثر في الامامة) (١) وكذلك
اذا كان في عزله اخلاء لفتنة قد تزداد وتستمر اذا أصر على منصبه
بل هو محدود في مثل هذه الحالة اذا عزل نفسه ، ولذلك فقد أشى جميع
المسلمين على سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم الحسن بن علي رضي
الله عنهما حينما عزل نفسه وتنازل عن الامامة لمعاوية رضي الله عنه
بعد أن بايعه أهل العراق حقاً لدماء المسلمين بل قد أشى عليه
قبل وقوعه جدده صلى الله عليه وسلم حينما قال (ان ابني هذا سيد ولعل
الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين) (٢) .

أما اذا لم يكن هناك عذر شرعي للعزل بل طلبا للتخفيف فسي
الدنيا والآخرة فللفقهاء في هذه المسألة رأيان :-

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٧٢ / ١

(٢) رواه البخاري من حديث أبي بكر في ك : الفتن ب : (٢٠) انظر فتح الباري

الأول : ينمزل : لأن الزامه بالاستمرار قد يلحق الضرر به في آخرته
 ودنياه (١) ولأنه كما لم تلزمه الاجابة الى المبايعه لا يلزمه
 الثبات (٢) ، ولأنه وكيل للمسلمين وللوكيل عزل نفسه (٣) .
 الثاني : لا ينمزل : واستدلوا على ذلك بما روى أن أبا بكر رضي الله تعالى
 عنه طلب من المسلمين أن يقلوه من منصب الخلافة حينما قال :
 (أقبلوني أقبلوني قالوا لا والله لا نريك ولا نستريك رضيك رسول
 الله لدينا أفلا نرضاك لدنيا) (٤) .
 فلو كان عزل نفسه مؤثرا لما طلب منهم الاقالة . (٥) .
 والحق أن ذلك راجع الى مصلحة المسلمين العامة فان كان في بقاءه
 مصلحة كاخاد فتنة ونحوها فعليه البقاء ، وان كان في بقاءه مفسدة اكبر
 من المصلحة المترتبة على بقاءه فعليه الاستقالة كما فعل الحسن رضي الله
 عنه وان كان الأمران متساويين فهو بالخيار والله أعلم .

-
- (١) مآثر الانافه ٦٦/١
 (٢) نفس المرجع ٦٥/١
 (٣) المعتمد في أصل الدين ص ٢٤٠
 (٤) ضعيف قال ابن حجر : (روى الطالقاني في السنة من طريق شاذ بن سوار
 عن شعيب بن ميمون . قال : هو منكر متنا منقطع سنداً انظر
 تلخيص الحبير ٥٢/٤ .
 (٥) مآثر الانافه ٦٥/١ .

(٢) السيف (القتال والثورة المسلحة) :-

=====

وهذا هو أخطر الطرق وسبب انتشار الفتن عادة وهو الذي يراه جميع فرق الزيدية (١) وجميع الخوارج (٢) - ومن أجله سمو خوارج وجميع المعتزلة - لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أحد أصولهم الخمسة - وكثير من المرجئة وبعض الأشاعرة وبعض أهل السنة كما تقدم وإن كان فيمن سبق أن ذكرنا أنه مع القائلين باستحقاق أئمة الجور والفسق العزل إلا أنهم ليسوا مجمعين على هذه الطريقة في كل وقت وهي سل السيف ، لما يترتب عليها من مفسد أعظم من المصلحة المرجوة من عزله فالمقصود أنه لا يلزم من قتل القاتل أن الإمام الجائر الظالم يستحق العزل يرى الخروج عليه أنه يرى الخروج دائما ، لأن هناك طرق للعزل غير هذه الطريقة ولا يترتب عليها ما يترتب على هذه .

كما أن كثيرا ممن ذكرنا أنه لا يرى الخروج على الأئمة ومنع من ذلك وهم الغالبية من أهل السنة ، أنهم يقصدون هذه الطريقة بدون غيرها يدل على ذلك مقاطعتهم وتعزلهم عن أئمة الجور وتبيين فسادهم وتحذير الناس منه ، وهذا هو الذي تدل عليه الأدلة الطائفة من الخروج .

هذا وقد اختلف القائلون بالسيف والثورة في تحديد العدد الذي ينبغي الخروج عنه إذا اجتمع (فقال بعض الزيدية إذا اجتمع عدد مثل أهل بدر . وقالت المعتزلة إذا كثرت جماعة وكان الغالب فينا أنا نكفي مخالفينا ، وقال آخرون أي عدد اجتمع وقال قائلون إذا كان مقدار أهل الحق نصف مقدار أهل البغي) (٣) .

(١) مقالات الإسلاميين ١/ ١٥٠

(٢) نفس المرجع ١/ ٢٠٤

(٣) انظر المقالات ١٥٢/٢ - ١٥٨

(٣) الطرق السلمية الأخرى :

=====

وهناك طرق غير ما تقدم منها أن يتقدم إلى الامام الجائر أهل الحل والمقد الذين عقدوا له البيعة وينصحوه وينذروه مغيبة انحرافه ومهلكته ويصبرون عليه فترة من الزمن لعله يرجع أو يرعوي عما هو عليه من ظلم وطفيان . فان أصر على ذلك فعليهم أن يعملوا لعزله بكل الوسائل الممكنة بشرط ألا يترتب على ذلك مفسدة أكبر من المفسدة المرجو إزالتها لأن عزله من النهي عن المنكر والمنكر لا يرفع بما هو أنكر منه .

ومن هذه الوسائل ما يسمى في العصر الحديث بالعصيان المدني (١) وهذه الطريقة تكون على النحو التالي : (اذا شعرت الأمة بأن هذا الامام فاسق مستهتر وجائر لا يصلح للامامة وتقدمت اليه بالنصيحة ولكنه أبى واستكبر فما عليها الا أن تقاطعه وتقاطع من له به أية علاقة . وحينئذ يجد نفسه منبوذاً من أمته فاما اعتدل واما اعتزل (٢) .

قلت : وهذه لها مستند من الشرع وهو ما جاء في الطبراني عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يكون في آخر الزمان أمراء ظلمه ووزراء فسقة وقضاة خونة وفقهاء كذبة فمن أشرك منكم ذلك فلا يكون لهم جائباً ولا عريفاً ولا شرطياً (٣) . والله أعلم .

(١) النظام السياسي في الاسلام لابي فارس ص ٢٧٣

(٢) نفس المرجع .

(٣) رواه الطبراني في المعجم الصغير ٢٠٤ / ١ وقال : لم يروه عن قتادة الا

ابن أبي عروجه ولا حماد بن الميمون تفرد به داود بن سليمان وهو شيخ لا بأس به . ونحوه عند أبي يعلى ورجاله رجال الصحيح خلا عبد الرحمن

ابن مسعود وهو ثقة (انظر مجمع الزوائد ٥ / ٢٤٠) .

المبحث الثالث

=====

الخروج على الأئمة

=====

الخروج في العرف الشرعي كلمة تطلق على أحوال متفاوتة وتسري عليها أحكام مختلفة ، فقد يكون المراد بالخروج هو عدم الإقرار بامامة الامام وقد يكون بالتحذير منه ومن طاعته وساعدته والدخول عليه ، وقد يراد به المقاتلة والمنازعة بالسيف وهذا الأخير هو المراد في أكثر عبارات السلف حينما ينصون على تحريم الخروج والنهي عنه عند ذكر عقائدهم .

ومما على تفاوت هذه الأحوال فانه يأخذ أحكاما مختلفة تختلف باختلاف الأسباب والملابسات ، فقد يكون محرما وكبيرة من الكبائر ، وقد يكون مكروها وقد يكون مباحا وقد يكون مندوبا وقد يكون واجبا ، لذلك فمن الخطأ إطلاق القول فيه بحكم خاص ومن مراعاة للأسباب والملابسات الداعية الى ذلك ولهذا فانه عند ارادة إطلاق الحكم الشرعي على هذه القضية فانه يجب أن ينظر الى جميع أطرافها بالمنظار الشرعي ومن ثم يتبين الحكم .

والذي يظهر لي أن أطراف هذه القضية التي لها تأثير مباشر على الحكم

ثلاثة هي :

أ - الخارجيون .

ب - المخرج عليهم .

ج - وسيلة الخروج .

وقد سبق الحديث عن وسيلة العزل بما فيه الكفاية فبقي الطرفان الآخران ولذلك كان لزاما علينا في هذا المبحث أن نخصصهما بشيء من التفصيل حتى تكون الرواية أمامنا واضحة غفلة :-

(١) الخارجيون :

=====

قسم العلماء الخارجين على الأئمة إلى أربعة أقسام وهم :

١ - الخوارج :

وهم أصحاب المذهب المعروف ، وهم الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه يوم التحكيم ثم صار لهم آراء ومعتقدات خاصة بهم منها اكفار عثمان وعلي والحكمين وأصحاب الجبل ومن رضي بتحكيم الحكمين رضي الله عنهم أجمعين ، ومنها الاكفار بارتكاب الذنوب ووجوب الخروج على الامام الجائر (١) ، ويسمون بالحروية والشرأة والمارقة والمحكمة وهم يصلون إلى عشرين فرقة (٢) .

وهو لا قد ورد نص صريح من النبي صلى الله عليه وسلم في الاطراف بمقاتلتهم ، فمن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : سيخرج قوم في آخر الزمان حداك الأسنان ، سفهاً الأحلام يقتلون من قبل خير البرية لا يجاوز إيمانهم حناجرهم يمرقون من الدين كما يمرق المسهم من الرمية فأنما لقتلهم فاقتلوهم فان في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة (٣) .

(١) الفرق بين الفرق ص ٧٣

(٢) انظر لزيادة تفصيل عنهم الفرق الاسلاميه للخرايبي ص ٢٦٤ وغيره من كتب الفرق والمطل .

(٣) متفق عليه رواه البخاري في ك : استتابة المرتدين ب : (٦) قتل الخوارج ... (فتح الباري ١٢/٢٨٣) وسلم في ك : الزكاة ب : التحريض على قتال الخوارج ح : ١٠٦٦ (٢/٧٤٦) وابوداود في ك : السنه ب : ٨ والترمسذي ك : الفتن ب : ٢٤ والنسائي وابن ماجه والدارمي وأحمد وغيرهم .

٢ - المحاربون :

وهم قطاع الطرق المفسدون في الأرض إذا كان لهم منعة وسلاح واستعرضوا الناس فان على الامام - اذا تمكن منهم - أن يقيم فيهم حكم الله في قوله تعالى : (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض . . . آية) (١) وكما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بالعربيين ، أما اذا لم يتمكن الامام منهم فان على الرعية أن تقاتل معه حتى يقيم الحد عليهم اذا استوجبوا ذلك .

٣ - البغاة :

وهم الذين يخرجون على الامام العادل طلبا للملك بتأويل سائغ ، أو غير سائغ (٢) ، وفي حكمهم من خرج على الامام الحق انتقاما أو عصبية أو قبلية ، أو لفرض ديني ، وهو ذلك ، فهو لا يقاتلون

(١) سورة المائدة آية (٣٣) .

(٢) انظر فتح الباري (٢٨٦ / ١٢) وقد اختلف أصحاب المذاهب الفقهية في تحديد البغي ، ولكن الذي يستخلص من جميع آرائهم هو اتفاق الخفية والمالكية والظاهرية على أن البغي هو الخروج على الامام العادل مع اشتراط المنعة والتأويل ، كما يتبين أن الشافعية والحنابلة يعتبرون البغي هو الخروج بالتأويل والمنعة على الامام العادل والجائر . انظر تفصيل المسألة في كتاب أحكام البغاة والمحاربين للدكتور خالد رشيد الجبيلي ٤٠ / ١ فما بعدها . رسالة دكتوراه من جامعة القاهرة ط . ١٩٧٢ م . دار الحرية للطباعة والنشر ، بغداد . وقد ساعدت جامعة بغداد على نشره .

ابتداء • وإنما يسعى في الإصلاح بينهم وبين الامام • فان كان لهم مظلمة رفعت عنهم وان كان لهم شبهة بين لهم وجه الحق فيها • وان كان لهم حق أعطوا اياه • فان لم ينصاعوا بعد ذلك الى الإصلاح وداؤا في القتال ففي هذه الحالة يقاتلون عملا بقوله تعالى : (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما • فان بغت احدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي • الى أمر الله • فان فأت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا • ان الله يحب المقسطين) (١) ولقوله صلى الله عليه وسلم : (من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه) (٢) •

وهذه الأقسام الثلاثة أوجزنا الحديث عنها لأن محل استكمال الحديث عنها كتب الفقه لمن شاء التفصيل والزيادة على خلاف بين الفقهاء ففي أحكامهم • أما الذي يلزم بيانه في هذا الفصل فهم أهل القسم الرابع التالي :-

٤ - أهل الحق :

وهم أهل عدل خرجوا على امام جائر • أو هم كما قال الحافظ ابن حجر : (قسم خرجوا غضبا للدين من أجل جور الولاة وترك عليهم بالسنة النبوية فهو لاء هم أهل حق ومنهم الحسين بن علي وأهل المدينة في الحرة والقراء الذين خرجوا على الحجاج) (٣)

(١) سورة الحجرات آية ٩

(٢) رواه مسلم في ك : الاماره • ب : حكم من فرق أمر المسلمين ح : ١٨ = ٢

(٣) (١٤٨٠ / ٣)

(٣) فتح الباري ٢٨٦ / ١٢

فهو لا يجوز مقاتلتهم على الصحيح قال الحافظ (وأما من خرج
عن طاعة امام جائر أراد الغلبة على ماله أو نفسه أو أهله فهو
معدور ولا يحل قتاله وله أن يدفع عن نفسه وماله وأهله بقدر
طاقته) • وقد أورد على هذا القول ما يدل عليه فقال (قد
أخرج الطبري بسند صحيح عن عبد الله بن الحارث عن رجل من
بني نصر (١) عن علي وذكر الخوارج فقال : (ان خالفوا اماما
عادلا فقاتلوهم • وان خالفوا اماما جائرا فلا تقاتلوهم • فان لهم
مقالا) (٢) • وقال ابن حزم (وأما الجور من غير قريب
فلا يحل أن يقاتل مع أحد منهم لأنهم كلهم أهل منكر الا أن يكون
أحد هم أقل جورا فيقاتل معه من هو أجور منه) (٣) •

وعلى هذا فانه اذا كان الامام جائرا وخرج عليه عادل فلا تجوز مقاتلة
العادل • أما اذا كان الامام عادلا وخرج عليه عادل مثله (٤) أو
كان جائرا وخرج عليه جائر مثله ففي مثل هذه الحالة يكون القتال
قال فتنة ولا أولى ترك القتال فيها للنصوص الواردة - وستأتي
قريبا ان شاء الله كما لا تجب طاعة الامام وان كان عادلا اذا أمر
بمقاتلتهم (ان طاعته انما تجب فيما لم يعلم المأمور أنها معصية
بالنص • فمن علم أن هذا هو قتال الفتنة الذي تركه خير من فعله
لم يجب عليه أن يعدل عن نص معين خاص - أي الا حاديت الناهية

(١) لاحظ أن في السند جهالة وقد حكم بصحته فكيف يكون ذلك ؟

(٢) فتح الباري ٣٠١ / ١٢

(٣) المحلى ٥٠٨ / ١٠

(٤) العادل لا يخرج على العادل عادة • وخروجه على العادل يشهد بأنه ليس

بعادل لأن الخروج على الامام العادل ظلم وفسق وكبيرة من الكبائر كما

سبق بيانه •

عن القتال في الفتنة - الى نصر عام مطلق في طاعة أولى الأمر
ولا سيما وقد أمر الله تعالى عند التنازع بالرد الى الله والرسول (١)
قال الطبري : (والصواب أن يقال : ان الفتنة أصلها
الابتلاء ، وانكار المنكر واجب على كل من قدر عليه فمن أعان
المحق أصاب ومن أعان المخطي ، أخطأ وان أشكل الأمر فهم في
الحالة التي ورد النهي عن القتال فيها) (٢) .

هذا فيما يخص مقاتلة أهل الحق أما مقاتلة الكفار والمرتدين
فهذا واجب مع جميع الأئمة سواء كانوا عدولا أم فجارا كما تجب
الصلاة خلفهم في الجمعة والجماعات لأن هذه الأمور كلها أمور -
تعبديه طاعة لله تعالى تجب اقامتها سواء كان هناك امام أم لا
وسواء كان هذا الامام صالحا أم فاجرا لأن صلاحه وفجوره في هذا
المقام على نفسه ، وهذا محل اتفاق بين أهل السنة والجماعة
ولم يشذ عنهم الا بعض أهل البدع ، وكانوا ينصون عليه عادة عند
ذكر عقائدهم قال الامام أحمد " الجهاد ماض قائم مع الأئمة بسروا
أو فجروا لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل ، والجمعة والميدان
والحج مع السلطان وان لم يكونوا برة عدولا أنقياء " (٣)

هذه هي اقسام الذين يخرجون على الأئمة ولكل قسم من هذه
الأقسام أحكامه الخاصة به في القتال وكل واحد منها يخالف الآخر
ولذلك فقد عاب شيخ الاسلام ابن تيمية على كثير من الفقهاء

-
- (١) مجموعة فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ٤٤٣/٤
(٢) فتح الباري ٣١/١٣
(٣) طبقات الحنابلة ٢٦/١ ونحوه انظر عقيدة السلف وأصحاب الحديث لابن
عثمان الصابوني ضمن مجموعة الرسائل النصيرية ١٢٩/١ وغيرها .

(من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم من المصنفين
 في (قتال أهل البغي) فانهم قد يجعلون قتال أبي بكر لماتمي
 الزكاة وقاتل علي الخوارج وقتاله لأهل الجبل وصفين الى غير ذلك
 من قتال المنتسبين الى الاسلام من باب قتال أهل البغي) (١)
 قال : (أما جمهور أهل العلم فيفرون بين (الخوارج المارقين)
 وبين أهل الجبل وصفين وغير أهل الجبل وصفين ممن يعد من البغاة
 المتأولين ، وهذا هو المعروف عن الصحابة وعليه عامة أهل الحديث
 والفقهاء والمتكلمين) وقال في موضع آخر (والمصنفون في الاحكام
 يذكرون قتال البغاة والخوارج جميعا وليس عن النبي صلى الله عليه
 وسلم في قتال البغاة حديث^(٢) ألا حديث كوش بن حكيم عن نافع وهو
 موضوع (٣) ، وأما كتب الحديث المصنفه مثل صحيح البخاري والسنن
 فليس فيها الا قتال أهل الردة والخوارج وهم أهل الأهواء وكذلك
 كتب السنة المنصوص عليها عن الامام أحمد ونحوه وكذلك فيما أظن -
 والكلام لابن تيميه - كتب مالك وأصحابه ليس فيها باب قتال البغاة
 وانما ذكروا أهل الردة والأهواء قال (وهذا هو الأصل الثابت
 بكتاب الله وسنة رسوله وهو الفرق بين القتال لمن خرج عن الشريعة
 والسنة فهذا الذي أمر به النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما القتال
 لمن لم يخرج الا عن طاعة امام معين فليس في النصوص أمر بذلك) (٣)
 ثم بين ما نتج عن هذا الخلط فقال :

-
- (١) مجموعة الفتاوى ٥٣/٣٥
 (٢) قال الامام أحمد (وهو - أي على بن أبي طالب رضي الله عنه - الذي سن
 قتالهم - أي البغاة وأحكامهم ، ليس عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الخلفاء
 غيره فيه سنة) مناقب الشافعي للبيهقي ٤٥١/١ ط
 (٣) مجموعة الفتاوى ٤٥١/٤

(فارتكب الأولون ثلاثة محاذير :-

الاول : قتال من خرج عن طاعة ملك معين وان كان قريبا منه او مثله في السنة والشريعة تلزم وجود الافتراق ، والافتراق هو الفتنة .

ثانيا : التسمية بين هؤلاء وبين المرتدين عن بعض شرائع الاسلام .

والثالث : التسمية بين هؤلاء وبين قتال الخوارج المارقين من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية . ولهذا تجد تلك الطائفة يدخلون في كثير من أهواء الملوك وولاة الأمور ويأمرون بالقتال معهم لأعدائهم بناء على أنهم أهل العدل وأولئك البغاة وهم في ذلك بمنزلة المتعصبين لبعض أئمة العلم أو أئمة الكلام أو أئمة المشيخة على نظرائهم مدعين أن الحق معهم أو أنهم أرجح بهوى قد يكون فيه تأويل بتقصير لا بالاجتهاد وهذا كثير في علماء الأمة وعبادها وأمرائها وأجنادها وهو من البأس الذي لم يرفع من بينها فساد الله العدل فانه لا حول ولا قوة الا به (١) (٢) ١٠ هـ .

هذه أسام الخارجين وأحكام مقاتلتهم أما عن أحكام خروجهم وقتالهم :-

فالقسم الاول : من فعل فعلهم واعتقد عقائدهم فهو مشكور في اسلامه خصوصا وقد قال صلى الله عليه وسلم : (يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية) (٢) . وقد اختلف أهل السنة في

(١) مجموعة الفتاوى ٤٥٢/٤

(٢) سبق تخريجه قريبا ص ٥٠

• تكفير الخوارج •

أما القسم الثاني : فمن فعل فعلهم فهو عاص لله تعالى مستحق
لاقامة الحد المذكور - حد الحرابة -

لأما القسم الثالث : فلا يجوز فعلهم لما سبق أن ذكرنا من تحريم
الخروج على أئمة العدل والوعيد الوارد في ذلك ، وهذا
محل اتفاق بين أهل السنة والجماعة •

أما القسم الرابع : فهو محل نظر وهو مجال البحث في هذا الفصل
وستبين لنا النتيجة آخر الفصل ان شاء الله •

ثانياً : المخرج عليهم :

=====

أما المخرج عليهم (الأئمة) فأحوالهم متباينة من شخص لآخر ، وواحد هم لا يخرج عن أحد ثلاثة : إما أن يكون عادلاً مقسطاً وإما أن يكون كافراً مجرمًا وإما أن يكون حاله متردداً بين هذين وهو الفاسق أو الظالم وهذا قد يكون فسقه وظلمه على نفسه وفي أعماله الخاصة وقد يتمددى ذلك الى الرعية إما في أموالهم وأنفسهم أو في دينهم وأعراضهم . ولكل واحد من هؤلاء حكم خاص .

١ - الامام العادل المقسط :

فهذا يحرم الخروج عليه مطلقاً باتفاق العلماء يدل على ذلك الآيه والأحاديث الآمرة بالطاعة لولي الأمر من المسلمين - وقد سبق تفصيلها عند الحديث على الحقوق بما يخفى عن الاعادة - ويدل على ذلك أيضاً الآيات والأحاديث الواردة في وجوب الوفاء بالبيعة وما ورد من النهي والتحذير من نكثها في ذلك - وسبق تفصيلها أيضاً (١) - حتى ولو وجد بعد إبرام العقد والبايعة من هو أفضل وأكمل شروطاً - كما سبق بيانه عند الحديث عن اشتراط الأفضلية (٢) - بل تجب مناصرته ومقاتلته من نأواً ونفى عليه إذا لم يفيء الى أمر الله (٣) .

(١) انظر فصل طرق الانعقاد ص ١٨١ فما بعدها .

(٢) انظر فصل شروط الامام ص ٧٢ فما قبلها .

(٣) للاستزادة انظر فصل واجبات الامام وحقوقه ص ٣٥٨ فما بعدها .

هذا وقد سبق أن بينا أن العدالة المطلقة التي باتصاف الامام بها يحرم الخروج عليه كائنا من كان هذا الخارج لا تقتضي أن يكون مقتصوماً في أقواله وأفعاله ، بل كل بشر عرضة للوقوع في الخطأ وفي بعض الذنوب . لكن إذا كان حريصاً على التحرز من ذلك ويرجع عن خطئه إذا تبين له ذلك ويستغفر ويتوب الى الله عما بدر منه ، ويرجع حقوق الادميين الى أصحابها إذا ظهر له الخطأ في تصرفه فيها إذا أمكن ذلك . فهو بهذه الصفات من أئمة العدل الواجب طاعتهم والمحرم الخروج عليهم بكل صور الخروج المختلفة . ولهم ولا الأئمة نرجو من الله المغفرة لهم فيما يقعون فيه من خطأ - عن غير قصد - ولهم ثواب الاجتهاد الذي بذلوه في سبيل الوصول الى الحق سواء أصابوه أم خالفوه ، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له .

٢ - الخروج على الحاكم الكافر والمرتد :-

وهذا - أيضاً - متفق على وجوب الخروج عليه وسابذته بالسيف إذا قدر على ذلك ، أما إذا لم يكن لهم قدرة عليه فعليهم السعي الى سلوك أقرب طريق للاطاعة به وتخليص المسلمين من تسلطه عليهم مهما كلف ذلك من جهد ، يدل على ذلك حديث عباد الآنف الذكر (. . .) ولا ننازع الأمر أهله الا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان (١) .

قال الحافظ بن حجر : (إذا وقع من السلطان الكفر الصريح فلا تجوز طاعته في ذلك بل تجب مجاهدته لمن قدر عليها كما نفسى الحديث . . . يعني حديث عباد الآنف الذكر) (٢) .

(١) متفق عليه وسبق تخريجه ص ٢٢٤ من هذا الفصل .

(٢) فتح الباري ٧/١٣

وقال في موضع آخر : (انه - أى الحاكم - ينمزل بالكفر اجماعاً
فيجب على كل مسلم القيام في ذلك فمن قوى على ذلك فله الثواب
ومن داهن فعله الاثم ومن عجز وجبت عليه الهجرة من تلك
الأرض) (١) .

وقد سبق الكلام على أنه لا ولاية لكافر على مسلم بحال عند الحديث
عن شرط الاسلام (٢) ، وعلى وجوب العزل لمن ارتد عن الاسلام
عند الحديث عن أسباب العزل (٣) بما يفني عن الاعاد ، والله أعلم .

٣ - الخروج على الامام الفاسق :

سبق الحديث عن اختلاف العلماء في الفسق هل هو من
مسببات العزل أولا ؟ . وبناءً على ذلك الاختلاف اختلفوا أيضاً
في الخروج على أئمة الجور وسلاطين الظلم ، والذي يظهر لسي
أن سبب اختلافهم هو اختلاف أفهامهم للنصوص الشرعية الناهية
عن الخروج والأخرى المؤيدة له ، كما أن أحوال أولئك السلاطين
غير مضبوطة وغير ثابتة ، فمنهم القريب الى العدل ومنهم القريب
الى الكفر ومنهم الغامض ومنهم من يكون في عصر يند فيه الأخير
ومنهم من يكون بخلاف ذلك ، ثم ان من العلماء من ينظر
الى الحسنات ويقتصر على نصوص الطاعة ومنهم من يحرص نظره على

(١) فتح البارى ١٣ / ١٢٣

(٢) انظر فصل شروط الامام الشرط الاول ص ٢ - ٢٠ فما بعده .

(٣) انظر ص ٩٣ من هذا الفصل

السيئات ويستشهد بأحاديث الخروج ، ومن ناحية ثالثة ينظر
بعض الفقهاء الى كون الخارج مساوياً للمخرج عليه أو أظلم منه
بينما يرى الآخرون أنه أعدل وأحق .

لذلك فمن الصعب أن يكون هناك قاعدة منضبطة ثابتة لهذا
الصنف المتذبذب في حقيقته وفي نظرة الناس اليه . ولكن قد
يجمعهم مذهبان مذهب لا يرى الخروج على أئمة الظلم ولا يجيزه
ومذهب آخر يرى ذلك موجبه ، والآن نستعرض هذين المذهبين
بإدلة كل منهما حتى يتضح لنا وجه الحق إن شاء الله :-

المذهب الاول

=====

القائلون بعدم جواز الخروج على الائمة الظلمة
ذهب غالبية اهل السنة والجماعة الى انه لا يجوز الخروج على ائمة
الظلم والجور بالسيف ما لم يصل بهم ظلمهم وجورهم الى الكفر البواح او ترك
الصلاة والدعوة اليها او قيادة الامة بغير كتاب الله تعالى كضاعت عليهما
الاحاديث السابقة في اسباب العزل (١) .

وهذا المذهب منسوب الى الصحابة الذين اعتزلوا الفتنة التي وقعت
بين علي ومعاوية رضي الله عنهما وهم سعد بن ابي وقاص واسامة بن زيد
وابن عمر ومحمد بن مسلمة (٢) وابسو بكرة رضي الله تعالى عنهم اجمعين ،
وهو مذهب الحسن البصري (٣) والمشهور عن الامام احمد بن حنبل وعامة
اهل الحديث . قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله (. . . ولهذا كان
الخروج بالقتال على الملوك البغاة والصبر على

مر ، او يستراح من فاجر (. . .) (٤) .

اجماع على ذلك بعض العلماء كالنوري في شرحه
جاهد البصري الطائي (٦) فيما حكاه

هذا الفصل .

لاهواء والنحل لابن حزم ١٧١/٤ .

كثير ١٣٥/٩ .

٤٤ .

د بن احمد بن مجاهد البصري الطائي المتكلم من

بنح الباقلاني . . .

(٥٠٤)
٨٧٠

عنه ابن حزم^(١) ولكن دعوى الاجماع فيها نظر لان هناك من اهل السنة من خالف في ذلك كما سيأتي .

الادلة : -
=====

استدلوا على مذهبهم وهو ترك الخروج على ائمة الظلم بالسيف بالادلة

التالية :-

اولا : الاحاديث الواردة في الامر بالطاعة وعدم نكث البيعة والامر بالصبر على جورهم وان رأى الانسان ما يكره . وهي احاديث كثيرة بلفت حد التواتر المعنوي كما ذكر ذلك الشوكاني (٢) رحمه الله .
اهمها :

١ - حديث عباده بن الصامت رضي الله تعالى عنه قال :
يا ايها رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في السر والسر واليسر والمنشط والمكره . وعلى اثرة علينا وعلى الا ننازع الامر اهله الا ان تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان . وفي رواية " وعلى الا ننازع الامر اهله وعلى ان نقول الحق اينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم " (٣) . قال ابن تيمية بعد ذكره لهذا الحديث : " فهذا امر بالطاعة مع استثنائين والى الامر وذلك ظلم منه ونهي عن منازعة الامر اهله وذلك لمهي عن الخروج عليه " (٤)

(١) مراتب الاجماع لابن حزم ص ١٩٩ .

(٢) نيل الاوطار ١٩٩/٧ .

(٣) متفق عليه وسبق تخريجه قريبا ص ٤٤٤ من هذا الفصل .

(٤) منهاج السنة ٨٨/٢ .

٢ - حديث ام سلمه رضي الله تعالى عنها قالت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : انه يستعمل عليكم امراء ، فتعرفون وتكفرون فمن كره فقد برى ومن انكر فقد سلم ولكن من رضي وتابع ، قالوا : افلا نقاتلهم قال : لا ما صلوا " (١) .

٣ - حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " من رأى من اميره شيئا يكرهه فليصبر فانه من فارق الجماعة شبرا فمات ٠٠ مات ميتة جاهلية " (٢) .

٤ - حديث عوف بن مالك الاشجعي رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " خيار ائمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم ، وشرار ائمتكم الذين يفضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم " قال : قلنا يا رسول الله افلا ننايذهم ؟ قال : لا ، ما اقاموا فيكم الصلاة ، الا من ولي عليه وال فراه ياتى شيئا من معصية الله فليكره ما ياتي من معصية الله ولا ينزع يدا من طاعة " (٣) .

(١) رواه مسلم والترمذى وابو داود وغيرهم وسبق تخريجه ص ٤٦٦ من هذا الفصل .

(٢) متفق عليه رواه البخارى في الفتن ب . سترون بعدى امورا شكرونها (فتح البارى ٥/١٣) .

ومسلم في ك الاماره ب . ملازمة جماعة المسلمين ٠٠٠ ح : ١٨٤٩ (٣/١٤٧٧) واحمد في المسند ٢٧٥/١ .

(٣) رواه مسلم وسبق تخريجه ص ٤٦٦

٥ - حديث عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من خلع يدا سن طاعة لقي الله يوم القيامة ولا حجة له ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية " (١) .

٦ - حديث حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " يكون بعدى ائمة لا يهتدون بهديي ولا يستقيمون بهديي . وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان انس . قال : قلت كيف اصنع يا رسول الله ان ادركت ذلك ؟ قال : تسمع وتطيع وان ضرب ظهرك واخذ مالك فاسع واطع " وفي روايه " تلزم جماعة المسلمين وامامهم . قال فان لم يكن لهم جماعة ولا امام ؟ قال فاعتزل تلك الفرق كلها ولو ان تعض على اصل شجرة حتى يدركك الموت وانت على ذلك " (٢) .

الى غير ذلك من الاحاديث الكثيرة في هذا المعنى وهي جميعها صريحة في النهي عن الخروج على الائمة وان راي الانسان ما يكره . وصريحة كذلك في الامر بالصبر على جورهم وعدم نوع اليأس من الطاعة .

-
- رواه مسلم
(١) متفق عليه وسبق تخريجه ص ١٨٤٦ عند البيهقي .
(٢) متفق عليه رواه البخاري في الفتن باب كيف الامر اذا لم تكن جماعة
(الفتح ٣٥/١٣)
ومسلم في الاماره ح ١٨٤٧ (٣/١٤٧٥) .

ثانياً : الاحاديث الدالة على تحريم اقتتال للمسلمين فيما بينهم على معنى
النهي عن القتال في الفتنة : -

ومن الادله على عدم جواز الخروج على الائمة الفساق
الاحاديث الدالة على تحريم الاقتتال بين المسلمين ، وهذا
يقع عادة عندما تخرج طائفة عن طاعة امامها لانه يستتجد بجنده
من المسلمين فيحصل الاقتتال بينهم وهناك ما يدل على غلظ
تحريم قتل المسلم اخاه المسلم وعلى النهي عن الاقتتال بين
المسلمين ومن هذه الادله : -

١ - ما رواه البخارى (١) بسنده الى طريف ابى تميمية
: شهدت صفوان (٢) وجندبا (٣) واصحابه
وهو يوصيهم فقالوا : هل سمعت من رسول الله صلى الله
عليه وسلم شيئا ؟ قال : سمعته يقول : من سمع مع
الله به يوم القيامة ، قال : ومن شاق شق الله عليه
يوم القيامة ، فقالوا : اوصنا ، فقال : ان اول ما يفتن
من الانسان بطنه فمن استطاع الا ياكل الا طيبا فليفعل ،
ومن استطاع الا يحال بينه وبين الجنة بمل * كف من دم
هراقه (٤) فليفعل * قال الحافظ ابن حجر : وهذا

(١) رواه في كتاب الاحكام باب (٩) من شاق شق الله عليه حديث رقم

٧١٥٢ (الفتح ١٣ / ١٢٨) .

(٢) هو ابن محرز ابن زياد التابعي الثقة المشهور من اهل البصرة

(عن الفتح ١٣ / ١٢٩) .

(٣) هو ابن عبد الله البجلي الصحابي المشهور .

(٤) هراقه اي . جهه

وان لم يرد مصرحا برفعه لكان في حكم المرفوع ، لانه
لا يقال بالرأى " (١) .

٢ - وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال : (سباب المسلم فسوق وقتاله كفر) (٢) .

٣ - وعن الأضف بن قيس رضي الله تعالى عنه قال : ذهبت
لأنصر هذا الرجل - يعني علي بن أبي طالب رضي الله
تعالى عنه - فلقبني أبو بكر فقال أين تريد ؟ فقلت
أنصر هذا الرجل ، فقال أرجع فاني سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول : اذا التقى المسلمان بسيفيهما
فالقائل والمقتول في النار ، فقلت : يا رسول الله هذا
القاتل فما بال المقتول ؟ قال : انه كان حريصا على
قتل صاحبه " (٣) .

٤ - وعن جرير ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له في حجة
الوداع : استنصت الناس فقال : لا ترجعوا بعدي

(١) فتح الباري ١٣/١٣٠ .

(٢) متفق عليه رواه البخاري في ك : الايمان ب : (٣٦) خوف المؤمن
ان يحبط عمله ويغفل عما يحسن (الفتح ١٠٨/١)
ومسلم في ك : الايمان ب : قول النبي سباب المسلم فسوق ح : ١١٦
٨١/١) .

(٣) متفق عليه رواه البخاري في ك : الايمان ب : (٢٢) (وان طاعتان من
المؤمنين اقتتلوا) (الفتح ٨٥/١) .

ورواه مسلم في ك : الفتن ح : ٢٨٨٨ (٢٢١٣/٤) ورواه أبو داود والنسائي
واحمد ورواه ابن ماجه عن أبي موسى بنحوه في الفتن رقم ٣٩٦٤ (٢/٢)
١٣١١) .

كفارا يضرب بعضهم رقاب بعض" (١) .

فهذه الاحاديث وما في معناها تدل على تحريم لقتال المسلمين فيما بينهم وهذا ولا شك يكون عند الخروج على الائمة بالسيف . فدل على تحريم ذلك الخروج .

كما ان ما يدل على ذلك الاحاديث الواردة في النهى عن القتال في الفتنة وهي احاديث كثيرة منها : -

١ - عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : ستكون فتن القاعد فيها خير من القائم والقائم خير من الماشي . والماشي فيها خير من الساعي من تعرف لها تستشرفه ومن وجد فيها ملجأ فليعذبه " (٢) والمعنى : اى من وجد عاصما وموضعا يلتجى اليه ومعتزل فيه فليعتزل " (٣) .

(١) متفق عليه رواه البخارى في ك العلم ب (٤٤) الانصت للعلماء (الفتح ٢١٧/١) .

ومسلم في ك الايمان ح ١١٨ (٨٢/١) باب : بيان معنى قول النبى لا ترجعوا بعدى كفارا . .

ورواه الترمذى في الفتن باب لا ترجعوا بعدى كفارا ح ٢١٩٣ (٤٨٦/٤)

(٢) متفق عليه رواه البخارى في ك الفتن ب (٩) (الفتح ٣٠/١٣) ومسلم

في ك : الفتن ب : نزول الفتن كمواقع القطر ح : ٢٨٨٦ وروى نحوه

الترمذى عن سعيد بن ابي وقاص في ك الفتن ح ٢١٩٤ (٤٨٦/٤) .

واحمد في المسند ١٦٩/١ .

(٣) انظر فتح البارى (٣٠/١٣) بتصريف يسير .

٢ - وعن ابي سعيد رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يوشك ان يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر يفر بدينه من الفتن " (١) .

وهذا يدل على فضل اعتزال الفتن عند وقوعها وانها مفسدة للدين الذي هو اول ما يجب على المسلم صيانته وحفظه .

٣ - وعن ابي بكر رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " انها ستكون فتن الاثم تكون فتنة القاعد فيها خير من الماشي فيها . والماشي فيها خير من الساعي اليها الا فاذا نزلت او وقعت فمن كان له ابل فليلق بابل ومن كانت له غنم فليلق بغنمه ومن كانت له ارض فليلق بارضه " قال فقال رجل : يا رسول الله ارايت من لم يكن له ابل ولا غنم ولا ارض ؟ قال : " يعمد الى سيفه فيدق على حده بججر ثم لينج ان استطاع النجاء . اللهم هل بلغت - ثلاثا - قال فقال رجل يا رسول الله ارايت ان اكرهت حتى ينطلق بي الى احد الصفيين او احدى الفئتين فضرني رجل بسيفه او يجي سهم فيقتلني ؟ قال : يوء باثمه

(١) رواه البخارى في الفتن ب . التقرب في الفتن (الفتح ٤٠/١٣) وابو داود في الفتن ب : (٤) (عون ٣٤٩/١١) والنسائي في الايمان ب : (٣٠) وابن ماجه في الفتن باب (١٣) ح ٣٩٨٠ (٢/١٣١٧) .

واشمك تكون من اصحاب النار * (١) .

٥ - وعن عديسه بنت اهبان بن صيفي الفخاري قالت : جاء علي بن ابي طالب الى ابي فدعاه للخروج معه فقال له ابي : ان خليلي وابن عمك عهد الي اذا اختلف الناس ان اتخذ سيفا من خشب فقد اتخذته فان شئت خرجت به معك . . . قالت فتكره * (٢) .

٥ - وعن ابي موسى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فسي الفتن : " كسروا فيها سيوفكم وقطعوا اوتاركم واضربوا بسيوفكم الحجارة فان دخل على احدكم فليكن خيرا بمنسسى ادم * (٣) .

فهذه النصوص جميعها تدل على النهي عن القتال في الفتنة ولا شك ان الخروج على الائمة ما يؤدي الى الفتنة . فدل ذلك على النهي عن الخروج على الائمة الظلمة . قال الحافظ ابن حجر : " والمراد بالفتنة في هذا الباب : هو ما ينشأ عن الاختلاف في طلب الملك حيث لا يعلم الحق من المبطل * (٤) .

-
- (١) رواه مسلم في الامارة ب نزول الفتن كمواقع القطر ح ٢٨٨٧ (٢٢١٢/٣)
 (٢) رواه الترمذي واللفظ له في الفتن ب (٣٣) ح ٢٣٠٣ وقال : حسن غريب لا نعرفه الا من حديث عبد الله بن عبيد (٤٩٠/٤) ورواه ابن ماجه في الفتن ب : ١١ ح (٣٩٦٠) (١٣٠٩/٢) وانظر مسند الامام احمد ٦٩/٥ بنحوه .
 (٣) رواه ابن ماجه (مختصرا) في ك : الفتن ب : (١١) ح (٣٩٦١) (١٣١٠/٢) والترمذي في الفتن ب : (٣٣) ح (٢٢٠٤) .
 وقال : هذا حديث حسن غريب صحيح (٤٩١ / ٤) وابو داود في الفتن ب : (٢) (عون المعبود ٣٣٧/١٢) .
 (٤) فتح الباري ٣١/١٣ .

ثالثيا : الاحاديث الدالة على ان الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر

فقد قال صلى الله عليه وسلم : " ان الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر " (١) وفي روايه " . . . باقوام لا خلاق لهم " (٢) .
فاذا كان الدين قد يؤيد وينصر بسبب رجل فاجر ولا يضر الدين فجوره فلا يجوز الخروج على الائمة الفجرة لمجرد فجورهم لان فجور الفاجر منهم لا يضر هذا الدين وانما ضرره على نفسه ، وقد يجر هذا الخروج الى فتن وويلات لا تحمد عقباها .

رابعيا : ومن الادلة الدالة على عدم الخروج ايضا موقف الصحابة الذين توقفوا عن القتال في الفتنة . وموقف علماء السلف ايام حكم بني امية وبني العباس وكان في بعضهم فسوق وظلم . ومنهم الحجاج ابن يوسف الثقفي الذي كفره بعضهم . وكان الحسن البصري يقول : " ان الحجاج عذاب الله فلا تدافعوا عذاب الله بايديكم ولكن عليكم الاستكانة والتضرع فان الله تعالى يقول : " ولقد اخذناهم بالمذاب فمما استكانوا لهم وما يتضرعون (٣) " (٤) .

(١) سنن الدارمي ٢/٢٤١ .

(٢) متفق عليه رواه البخاري في ك الجهاد ب : (١٨٢) ان الله ليؤيد هذا الدين . . . فتح الباري ٦/١٧٩ ومسلم في الايمان ب : غلظ تحريم قتل الانسان نفسه ح ١٧٨ (١/١٠٥) وذلك في قصة الرجل الذي قاتل مع النبي صلى الله عليه وسلم وقال انه من اهل النار وظهر بعد ذلك انه قتل نفسه .

(٣) سورة المؤمنون آية ٧٦ .

(٤) منهاج السنة ١/٢٤١ .

وقيل للشعبي في فتنة ابن الاشعث (١) : أين كنت يا عامس ؟

قال : كنت حيث يقول الشاعر :

عوى الذئب فاستأنست بالذئب اذ عوى

وصوت انسان فكسدت أطبيرا (٢)

أصابتنا فتنة لم تكن فيها بورة اتقيا ، ولا فجرة اقوا . * (٣) .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله : * ولهذا استقر رأي أهل

السنة على ترك القتال في الفتنة ، للاحاديث الصحيحة الثابتة عن

النبي صلى الله عليه وسلم . وصاروا يذكررون هذا في عقائدهم

ويأمرون بالصبر على جور الائمة وترك قتالهم * (٤) .

(١) كانت سنة احدى وثمانين حينما بعث الحجاج ابن الاشعث قائدا

على الجيش لمحاربة رتبيل ملك الترك . وكان كل منهما يكره الاخر ،

فمضى ابن الاشعث ، وفتح كثيرا من البلاد . وراى التوقف في فصل

الشتاء حتى يذهب البرد ، ويتقوى المسلمون . فعاتبه الحجاج . وكتب

اليه بكلام بذي . فلم يحتمله ابن الاشعث فشاور اصحابه في خلعه ،

فوافقوه ، وجعل الناس يلتفون حوله ، فسير اليه الخليفة عبد الملك

ابن مروان جيشا بقيادة الحجاج . فهزمهم ابن الاشعث ودخل البصرة .

ثم راى ان يخلع الخليفة ايضا . فوافقه جميع من في البصرة من الفقهاء

والقراء والشيخ والشباب ، ثم اخذت تدور بينهم المعارك . منها

معركة (دير الجماجم) المشهورة ، وراح ضحية لهذه الفتنة خلق كثير

من الصالحين .

انظر بتوسع البداية والنهاية ٣٥/٩ فما بعدها .

(٢) هذا البيت في غريب الحديث للحري ص ٧٣٢ تحقيق سليمان العايد

رسالة دكتوراه من جامعة ام القرى ١٤٠٢ هـ . ورواه ابن قتبية في الشعر

والشعر (٧٨٧) وعزاه للاخيمر السعدي . وانظر كتاب المنزلة للخطابي

ص ٥٦ فقد رواه بسنده الى الشافعي وعزاه الى تأبط شرا .

(٣) منهاج السنة ٢/٢٤١ .

(٤) منهاج السنة ٢/٢٤١ .

قلت : ولا يكاد احد من علماء السلف يذكر عقيدته الا وينص على هذه المسألة ذاتها ومن الامثلة على ذلك ما ذكره الامام احمد في عقيدته في اكثر من رواية حيث قال " ولا يحل قتال السلطان ولا الخروج عليه لاحد من الناس فمن فعل ذلك فهو مبتدع على غير السنة والطريق " (١) وسياقي تقرير مذهب الامام احمد قريباً ان شاء الله . وشحو كلام الامام احمد هذا نص على ذلك ابو زرعة وابن ابي حاتم الرازيان (٢) وعلي بن المديني (٣) وغيرهم كثير كالطحاوي (٤) وابي عثمان الصابوني (٥) وغيرهم .

-
- (١) شرح اصول اعتقاد اهل السنة والجماعة للالكائي تحقيق احمد سعد حمدان رساله دكتوراه عام ١٤٠١ جامعة ام القرى ص ١٥٨ .
- (٢) نفس المرجع ص ١٦٢ وص ١٢٩ .
- (٣) نفس المرجع ص ١٦٤ .
- (٤) شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٦٦ ط ٣٠ .
- (٥) رسالة عقيدة السلف واصحاب الحديث لابي عثمان ضمن مجموعه الرسائل المنيرية ١/١٢٩ .

خامساً: ===== ومن الأدلة على النهي عن الخروج على الأئمة صلاة الصحابة رضوان الله عليهم خلف أئمة الجور والبتدعة ، وهذا يقتضي الإقرار بامامتهم .

يقول شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله : " اذا ظهر من المصلي بدعة او فجورا وامكن الصلاة خلف من يعلم انه مبتدع او فاسق مع امكان الصلاة خلف غيره ، فاكتر اهل العلم يصححون صلاة المأموم ، وهذا مذهب الشافعي وابي حنيفة وهو احد القولين في مذهب مالك واحمد ، واما اذا لم يمكن الصلاة الا خلف المبتدع او الفاجر كالجمعة التي امامها مبتدع او فاجر وليس هناك جمعة اخرى فهذه تصلى خلف المبتدع والفاجر عند عامة اهل السنة والجماعة ، وهذا مذهب الشافعي وابي حنيفة واحمد بن حنبل وغيرهم من ائمة السنة بلا خلاف عندهم " (١) والذى يدل على ذلك الجواز فعل الصحابة رضوان الله عليهم حيث كانوا يصلون خلف من يعرفون فجورة كما صلى عبد الله ابن مسعود وغيره من الصحابة خلف الوليد بن عقبة بن ابي ميميت وقد كان يشرب الخمر ، وصلى مرة الصبح اربعا ، وجلده عثمان رضي الله عنه على ذلك ، وكان عبد الله بن عمر وغيره من الصحابة يصلون خلف الحجاج بن يوسف (٢) ، وكان الصحابة والتابعون

(١) مجموعة الرسائل والمسائل الرسالة الاخيرة ١٩٨/٥ تعليق محمد رشيد رضا ن : لجنة التراث العربي .

(٢) حديث كان ابن عمر يصلى خلف الحجاج ذكره ابن ابي شيبة في المصنف وقال عنه الالباني سنده صحيح على شرط الستة انظر ارواء الغليل ٢/٣٠٣ .

يصلون خلف ابن أبي عبيد وكان متهماً بالاحاد (١)، وأخرج
ابن سعد عن زيد بن اسلم أن ابن عمر كان في زمان الفتنة
لا يأتي أمير إلا صلى خلفه وأدى إليه زكاة ماله " (٢) .

سادساً : ومن الأدلة على عدم جواز الخروج على الأئمة الفسقة مراعاة
مقاصد الشريعة إذ أن من أهداف الشريعة الإسلامية تحقيق
أكمل المصلحتين بتفويت أدناهما • ودفع أعظم الضررين باحتمال
أخفهما • ولا شك أن الضرر في الصبر على جور الحكام أقل منه
في الخروج عليهم لما يؤدي إليه من الهرج والمرج • فقد يرتكب
في هوى ساعه من المظالم ما لا يرتكب في جور سلطان قال ابن
تيمية " وكل من خرج على إمام ذي سلطان إلا كان ما تولد على
فعله من الشر أعظم مما تولد من الخير " (٣) ولذلك (فـ) لا
يهدم أصل المصلحة شقفاً بمزايها كالذي يـبـني قصراً ويهدم
مصر " (٤) .

وذكر ابن الأزرقي في معرض استدلاله على أن جور الإمام لا يسقط
وجوب الطاعة قال (الثاني : دلالة وجوب درء أعظم المفسد
عليه • إذ لا خفاء أن مفسدة عصيانه تروى على مفسدة اعانتة
بالطاعة له • كما قالوا في الجهاد معه • ومن ثم قيل : عصيان
الأئمة هدم أركان الملة " (٥) كما أن في الصبر على جورهم

(١) انظر مجموعة الرسائل والمسائل (١١٩ / ٥) .

(٢) قال الألباني سنده صحيح انظر إرواء الغليل ٢٠٤ / ٢ .

(٣) منهاج السنة ٢٤١ / ٢ .

(٤) أحياء علوم الدين على هامشه تحاف السادة المتقين للزبيدي ٢٣٣ / ٢ .

(٥) بدائع السلك ٧٨ / ١ .

واحتساب ذلك عند الله تكفير السيئات ومضاعفة الاجور (فان الله تعالى ما سلطهم علينا الالفساد اعمالنا والجزاء من جنس العمل ، فعلينا الاجتهاد في الاستغفار والثوبة والصلاح العمل " (١) .

وذكر شيخ الاسلام ابن تيمية ان الحكمة التي راعاها الشارع في النهي عن الخروج على الامراء ، وتدب الى ترك القتال في الفتنة لما في المقاتلة من قتل للنفوس بلا حصول للمصلحة المطلوبة فقال " وان كان الفاعلون لذلك يرون ان مقصودهم الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كالفارين خرجوا بالحرية ودير الجحاش على يزيد والحجاج وغيرهما . . " (٢) قال (لكن اذا لم يزل المنكر الا بما هو اكر منه صارت ازالته على هذا الوجه منكرا ، واذا لم يحصل المعروف الا بمنكر ، فسدت اعظم من مصلحة ذلك المعروف . كان تحصيل ذلك المعروف على هذا الوجه منكرا . وهذا الوجه صارت الخوارج يستحلون السيف على اهل القبلة حتى قاتلت عليا - رضى الله تعالى عنه - وغيره من المسلمين ، وكذلك من وافقهم في الخروج على الائمة بالسيف في الجملة من المعتزلة والزيدية والفقهاء وغيرهم " (٣) .

ويقرر تلميذه ابن القيم رحمهما الله هذه المسألة فيقول :
 " ان النبي صلى الله عليه وسلم شرع لامتة ايجاب انكار المنكر ليحصل بانكاره من المعروف ما يحبه الله ورسوله فاذا كان انكار

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٦٨ .

(٢) منهاج السنة ٢/٢٤٣ .

(٣) نفس المرجع .

المنكر يستلزم ما هو انكر منه وابهض الى الله ورسوله فانه لا يسوغ
انكاره وان كان الله يهضه ويمقت اهله • وهذا كالانكار على
الملوك والولاة بالخروج عليهم فانه اساس كل شر وفتنة الى اخر
الدهر • وقد استاذن الصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم فسي
قتال الامراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها وقالوا افلا نقاتلهم ؟
فقال لا • ما اقاموا الصلاة • وقال ومن راي من اميره ما يكرهه •
فليصبر ولا ينزعن يدا من طاعة • ومن تأمل ما جرى على الاسلام
في الفتن الكبار والصغار • رآها من اضاعه هذا الاصل • وسند
الصبر على منكر فطلب ازالته فتولد منه ما هو اكبر منه • فقد
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرى بمكة اكبر المنكرات ولا يستطيع
تغييرها • بل لما فتح الله مكة وصارت دار اسلام عزم على تغيير البيت
ورده على قواعد ابراهيم ومنعه من ذلك مع قدرته عليه • خشية
وقوع ما هو اعظم منه من عدم احتمال قريش لذلك لقرب عهدهم
بالاسلام وكونهم حديثي عهد بكفر • ولهذا لم ياذن لي الانكار
على الامراء باليد لما يترتب عليه من وقوع ما هو اعظم منه • (١)

الى ان قال (فانكار المنكر اربع درجات :

الاولى • ان يزول ويخلفه ضده •

الثانية : ان يقل وان لم يزول بجملته •

الثالثة : ان يتسامى • للرابعة (٢) : ان يخلفه ما هو شر منه •

(١) اعلام الموقعين ٤/٣ •

(٢) ما بين القوسين ليس في المطبوعة لكن السياق يقتضيه ولعله سقط عند

قال (فالدرجتان الاوليان مشروعتان • والثالثة موضع اجتهاد والرابعة محرمه) (١) ثم ضرب الامثلة على كل درجة ومنها قوله في التمثيل على الرابعة (سمعت شيخ الاسلام ابن تيمية قدس الله سره ونور ضريحه يقول : مررت انا وبعض اصحابي في زمن التتار بقوم منهم يشبهون الخمر • فانكر عليهم من كان معي • فانكرت عليه وقلت له : انما حرم الله الخمر لانها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة • وهؤلاء تصدهم الخمر عن قتل النفوس وسبي الذراري واخذ الاموال فدعهم " (٢) •

سابعاً : ومن الادلة على عدم جواز الخروج على الائمة اننا عند استعراضنا للفتن التي قامت في التاريخ الاسلامي الاول نجد انها لم تؤت الثمار المرجوة من قيامها بل بالعكس قد ادت الى فتن وفرقة بين المسلمين لا يعلم عظم فسادها الا الله يقول المعلي : " وقد جرب المسلمون الخروج فلم يروا منه الا الشر : ١ - خرج الناس على عثمان يرون انهم انما يريدون الحق • ٢ - ثم خرج اهل الجمل يرى رؤسائهم ومعظمهم انهم انما يطلبون الحق فكانت ثمرة ذلك بعد اللقيا والتي ان انقطعت خلافة النبوة وتاسست دولة بني امية • ٣ - ثم اضطر الحسين بن علي الى ما اضطر اليه فكانت تلك البأساء •

(١) اعلام الموقعين ٤/٣ •

(٢) نفس المصدر ٥/٣ •

- ٤ - ثم خرج اهل المدينة فكانت وقعة الحرة .
٥ - ثم خرج السقراء مع ابن الاشعث فماذا كان ؟ .
٦ - ثم كانت قضية زيد بن علي ، وعرض عليه الروافض ان ينصروه
على ان يتبرأ من ابي بكر وعمر ، فخذلوه ، فكان ما
كان (١) .

قلت : وقد عد ابو الحسن الاشعري خمسة وعشرين
خارجا كلهم من ال البيت (٢) ولم يكتب لاحد منهم
نصيب في الخروج ، وقال شيخ الاسلام ابن تيمية : (وقل
من خرج على امام ذى سلطان الا كان ما تولد على فعله
من الشر ، اعظم مما تولد من الخير) (٣) .
فاذا كان هذا مال الخارج ، وان كان قصده حسنا ،
ولا يريد الا الخير واصلاح الاوضاع ، فكيف يجوز الخروج ؟

-
- (١) التنكيل بما في تانيب الكثرى من الباطيل لمبد الرحمن بن يحيى
المعلمى ٩٤/١ ط . اولى ١٤٠١ هـ باكستان . لاهور .
(٢) انظر مقالات الاسلاميين (١٥١/١ - ١٦٦) .
(٢) منهاج السنة ٢/٢٤١ .

المذهب الثاني

=====

القاتلون بالخروج على ائمة الجور الظلم

=====

نهبت طوائف من اهل السنة وبغض الاشاعة والمعتزلة والخوارج (١) والنهديه (٢) وكثير من المرجئه الى الخروج على ائمة الجور وسل السيوف واستخدام القوة في تغيير المنكر اذا لم يمكن دفع المنكر الا بذلك ولو لئلا يصلوا الى درجة الكفر. قال ابن حزم " ان سل السيوف في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب اذا لم يمكن دفع المنكر الا بذلك " (٣) ونسب هذا القول الى بعض الصحابة وغيرهم من التابعين وتابعيهم ومن بعدهم فقال " وهذا قول علي بن ابي طالب رضي الله عنه وكل من معه من الصحابة وقول ام المؤمنين عائشة رضي الله عنها وطلحة والزبير وكل من كان معهم من الصحابة " وقول معاوية وعمر والنعمان بن بشير وغيرهم من معهم من الصحابة رضي الله عنهم اجمعين " وهو قول عبد الله بن الزبير ومحمد بن الحسن بن علي وبقية الصحابة من المهاجرين والانصار القائمين يوم الحرة رضي الله عن جميعهم اجمعين " وقول كل من قام على الفاسق الحجاج ومن والاه من الصحابة رضي الله عن جميعهم كانس بن مالك " وكل من كان ممن ذكرنا من افاضل التابعين ... ثم من بعد هؤلاء من تابعي التابعين

(١) انظر مقالات الاسلاميين ٢٠٤/١

(٢) نفس المرجع ١٥٠/١

(٣) الفصل في الملل والاهواء والنحل ١٢١/٤

ومن بعدهم كعب بن عبد العزيز بن عبد الله بن عمر وكعب بن عبد الله بن عمر ومحمد بن عجلان ومن خرج مع محمد بن عبد الله بن الحسن وهاشم ابن بشر ومطر الوراق ومن خرج مع ابراهيم بن عبد الله وهو الذي استدل عليه اقوال الفقهاء كابي والحسن بن حسي وشريك ومالك والشافعي وداود واصحابهم فان كل من ذكرنا من قديم وحديث اما ناطق بذلك في فتواه واما فاعسل لذلك بسلسل سيفه في انكار ما راوه منكرا • • ا ه • (١)

الادلة : —

=====

استدل القائلون بالخروج على ائمة الجور وان لم يصلوا الى حد الكفر

بالادلة التالية : —

اولا : من القرآن الكريم :

=====

١ — قال الله تعالى (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلاهما بينهما • فان بغت احداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله • • الاية " (٢) •

ففي هذه الاية امر الله عزوجل بقتال الفئة الباغية سواء كان الامام معها ام مع العادله — ان ليس من شرطه ان يكون مع العادله دائما — هذا مع ان هذه الفئة الباغية التي يجب ان تقاتل لم توصف بالكفر البواح بل وصفت بالايمان •

(١) الفصل ١٧١/٤ • ١٧٢ •

(٢) سورة الحجرات اية ١٩ •

وبناءً على هذا فلو خرجت طائفة محقة على امام جائر
وجب على المسلمين نصرتها وقتاله وان لم يكن كفر كفراً بواحاً
وعليه جرى العمل زمن الصحابة رضي الله عنهم والتابعين حيث
ان معظمهم أيدى عبد الله بن الزبير رضي الله عنه في خروجه
على بني أمية وقتالهم (١).

٢ - كما استدلووا لمذهبهم بقوله تعالى " قال اني جاعلك للناس اماماً
قال ومن ذريستي قال لا ينال عهدى الظالمين " (٢) . والامامة
عهد الله فلا يجوز ان ينال هذا العهد ظالم وان غلبه
وجب الخروج عليه وارجاعه عن ظلمه او طرده عن منصب الامامة .

٣ - واستدلووا ايضاً بقوله تعالى " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا
على الاثم والعدوان " (٣) قالوا فمدم الخروج على الامام الظالم
والسكوت عنه من التعاون على الاثم والعدوان المنهي عنه وانكار
المنكر ومجاهدة الظلمة والفسقة من البر الذي امر الله تعالى
بالتعاون عليه .

ثانياً : كما استدلووا بالايات والاحاديث الدالة على وجوب الامر بالمعروف
====
والنهي عن المنكر فمنها :

-
- (١) انظر البداية والنهاية لابن كثير (٢٣٨) وقد اختلف الناس في هذه
المسألة فمن قائل : فتنة ابن الزبير . ومن قائل : خلافة ابن الزبير .
والله اعلم بالصواب .
(٢) سورة البقرة اية (١٢٤) .
(٣) سورة المائدة اية (٢) .

١ - قول الله عز وجل " ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون " (١) وقوله عز وجل : " لمن الذين كفروا من بني اسرائيل علي لسان داود وعيسى ابن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون ، كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون " (٢) .

٢ - ومنها ما ورد عن ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه عند قوله تعالى " يا ايها الذين امنوا عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم " (٣) حينما قام خطيبا لحمد الله واثني عليه ثم قال : " ايها الناس انكم تقرؤن هذه الآية - وتلاها - وانكم تضمنونها على غير موضعها واني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ان الناس اذا راوا المنكر ولا يغيرونه اوشك الله عز وجل ان يجمعهم بعقابه " وفي رواية : " ان الناس اذا راوا الظالم فلم يأخذوا على يديه اوشك ان يجمعهم الله بعقاب منه " (٤) .

(١) سورة ال عمران اية ١٠٤ .

(٢) سورة المائدة اية ٧٨ .

(٣) سورة المائدة اية (١٠٥) .

(٤) رواه احمد في المسند ١٥٣/١ حديث رقم ١ وقل احمد شاكر اسناده صحيح . ورواه الترمذي في ك الفتن ب : ما جاء في نزول المذاب اذا لم يغير المنكر ح : ٢١٦٨ وقال : حديث صحيح (٤٦٧/٤) ورواه ابو داود في الملاحم ب الامر والنهي (عون ٤٨٩/١١) وابن ماجه في الفتن ب : الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ح : ٤٠٠٥ (١٣٢٧/٢) ورواه النسائي وابن حبان في صحيحه وغيرهم .

٣ - ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : " من رأى منكراً فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الايمان " (١) .

٤ - ومنها ما روى عن عهد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ان اول ما دخل النقص على بني اسرائيل انه كان الرجل يلقي الرجل فيقول يا هذا اتق الله ودع ما تصنع فانه لا يخل لك ثم يلقاه من الفساد وهو على حاله فلا يضره ان يكون اكله وشربه وقعيده " فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض ونزل فيهم القرآن فقال : " لعن الذين كفروا على لسان داود وعيسى بن مريم .. الى قوله فاسقون " - وكان صلى الله عليه وسلم متكئاً ثم جلس - ثم قال " كلا والله لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ثم لتأخذن على يد الظالم ولتأطرنه على الحق اطراً ولتقصرنه على الحق قصراً اوليضرين الله قلوب بعضكم ببعض ثم يلعنكم كما لعنهم " (٢) .

-
- (١) رواه مسلم في ك : الايمان ب : كون النهي عن المنكر من الايمان ح : ٤٩ (١ / ٦٩) ورواه الترمذى في الفتن ب : ما جاء في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ح ٢١٧٢ (٤ / ٤٧٠) . ورواه ابو داود في ك : الملاحم ب : الامر والنهي عن ابي سعيد (انظر عون ١ / ٤٩١) .
- (٢) رواه ابو داود في ك : الملاحم ب : الامر والنهي (عون ١ / ٤٨٧) ورواه الترمذى وحسنه في كتاب التفسير ح : ٣٠٤٧ و ٣٠٤٨ (٥ / ٢٥٢) وابن ماجه في الفتن باب الامر بالمعروف .. ٤ / ٤٠٠٦ (٢ / ١٣٢٣) بالفاظ متقاربة ورواه ايضا مراسلا - اى الترمذى وابن ماجه - قال ابن مفلح الحنبلي : واسناد هذا الخبر ثقات وابو عبيد لم يسمع من ابيه عندهم انظر الاداب الشرعية ١ / ١٩٣ .

قالوا : فانكار المنكر واجب على كل مسلم سواء صدر هذا المنكر من امير او حقيير او عريف او وضيع ولم يرد في الايات والاحاديث الآمرة بذلك استثناء للامراء فدل على وجوب انكار المنكر عليهم وازالته ولو بالقوة عند الاستطاعة

ثالثا : الاحاديث الدالة على عزل الظالم والخراج عليه وكفه عن ظلمه
 كما ان هناك احاديث دالة على وجوب مجاهدة الظلمه وكفهم
 عن ظلمهم منها : -

١ - حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما من نبي بعثه الله قبلي الا كان له من امته حواريون واصحاب ياخذون بسنته ويقتدون بامره ، ثم انها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون ، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن وليس وراء ذلك من الايمان حبة خردل " (١) قال ابن رجب الحنبلي " وهذا يدل على جهاد الامراء باليد " (٢) وهو نص صريح في المسألة .

٢ - ومنها حديث عبد الله بن عمرو قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : اذا رايتم امتي تهاب ان تقول له انك انت ظالم فقد تودع منهم " (٣)

(١) رواه مسلم في ك الايمان ب : النهي عن المنكر من الايمان ح : ٥٠ (٧٠/١)

(٢) جامع العلوم والحكم ص ٣٠٤

(٣) مسند الامام احمد (١٦٣/٢) وقد صحح الاستاذ احمد شاكراً هذا الحديث انظر تخريجه للمسندين حديث رقم ٦٥٢١ (٣٠/١٠)

٣ - وعن حذيفه رضي الله تعالى عنه قال - في حديث طويل -
قلت يا رسول الله ارايت هذا الخير الذي اعطانا الله ايكسون
بعده شر كما كان قبله ؟ قال نعم قلت : فما العصمة من ذلك ؟
قال : السيف ، قلت : يا رسول الله ثم ماذا يكون ؟ قال : ان كان
لله خليفة في الارض فضرب ظهرك واخذ مالك فاطعمه والا فمست
وانت عاض بجذل شجرة . قلت : ثم ماذا ؟ قال : الدجال ،
وفي روايه " قلت : فما العصمة يا رسول الله قال السيف ، قال
قلت : وهل بعد هذا السيف بقيه ؟ قال : نعم تكون اماره على
اقداء وهدنه على دخن . قال : قلت ثم ماذا ؟ قال : تتشأ
دعاة الضلالة " (١) .

٤ - وعن عقبه بن مالك رضي الله تعالى عنه من رهنه قال : بعث
رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فسلمت رجلا منهم سيفا
فلما رجع قال : لو رايت مالا منا رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟
قال : اعجزتم اذا بعثت رجلا فلم يض لامرى ان تجعلوا مكانه

(١) رواه ابو داود في الفتن ب : ذكر الفتن ودلائلها (عون المبرود

٠ (٣١٢/١١)

ورواه الامام احمد بعده اسانيد في المسند (٤٠٣/٥ - ٤٠٤) وصحة

الالباني في تعليقه على مشكاة المصابيح ١٠ الجامع الصغير ٢٨ ٢٩٩٢

(٢٠٥٤/٢)

من يمضي لاهرى " (١) .

وهذا الحديث يدل على امر النبي صلى الله عليه وسلم بان الامام اذا لم يض على سنة النبي صلى الله عليه وسلم وحاد عنها فانه يعزل ويجعل مكانه من يتبع السنة ويسير على منهاجها .

٥ - وعن ابن عمر رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سيكون عليكم امراء يأمرونكم بما لا يفعلون فمن صدقهم يكذبهم واغاثهم على ظلمهم فليس مني ولست منه ولم يرد علي الحوض وفي الترمذى بزيادة " ومن لم يدخل عليهم ولم يعنهم على ظلمهم ولم يصدقهم بكذبهم فهو مني وانما فيه وهو وارد على الحوض " (٢) .

٦ - هذا وقد قال ابو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه فى خطبته المشهورة لما انعقدت له الخلافة " ايها الناس اني قد وليت

(١) رواه ابو داود فى ك الجهاد ب : فى الطاعة (عـون ٢٩١/٧) وقال الشيخ عبد القادر الارناؤظ : اسنده حسن قال المنذرى : ذكر ابو عمر النمرى وغيره ان عقبه هذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا واحدا .

انظر جامع الاصول لابن الاثير ٧١/٤ وكلام المنذرى فى عون المعبود ٢٩١/٧ وهواه صاحب كنز العمال الى الخطيب البغدادى فى المتفق (٢٩٨/٥) ح : ١٤٤١٥ .

(٢) رواه احمد فى المسند وصححه احمد شاكر حديث رقم (٥٧٠٢) (٦٢/٨) وقال فى مجمع الزوائد : رواه احمد والبخارى . . . وفيه ابراهيم بن قيس ضعفه ابوحاتم وثقه ابن حبان ومثقة رجاله رجال الصحيح (٢٤٧/٥) وفى المسند ايضا عن جابر وهو فى الترفيب والترهيب ١٥٠/٣ ورواه الترمذى عن كعب بن عجرة فى الفتن باب ٧٢ رقم ٢٢٥٩ وقال حديث صحيح غريب لا نعرفه من حديث مسهر الا من هذا الوجه ٥٢٥/٤ .

عليكم ولست بخيركم فان احسنت فاعينوني وان اسأت فقوموني * (١)
فهذا امر منه رضى الله عنه للصحابة بالتقوم عند حصول الانحراف
في رعايته لهم وهو ابو بكر الصديق فاولى بالتقوم من ياتي من
بعد * ويحييد عن الطريق * (٢)

رابعاً : الاحاديث الدالة على خطر الائمة المضلين : - =====

وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم عدة احاديث
تحذر من الائمة المضلين وانهم خطر كبير على الامة وعلى دينها
لذلك يجب الصمي الى ابعاد خطرهم عن هذه الامة التي
تجب حمايتها على كل مسلم اذا غزت ارضها او نهبت اموالها
فكيف اذا غزى دينها ؟

ومن هذه الاحاديث ما يلي :-

١ - عن ثوبان رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : انما اخاف على امتي الائمة
المضلين * (٣)

٢ - وعن ثوبان رضى الله عنه في الحديث الطويل عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : زومت لي الارض حتى رأيت

(١) انظر سيرة ابن هشام ١٦١/٤ والبداية والنهاية ٣٠١/٦ قال ابن
كثير اسناده صحيح *
(٢) وهناك احاديث اخرى كثيرة في هذا الباب منها (* فضعوا سيوفكم
على عواتقكم فابيدوا خضراءهم * ونحوها * ولكني اثرت الصغ عنها لانها
لا تسلم من مقال *
(٣) رواه الترمذى في الفتن ب : ما جاء في الائمة المضلين ح : ٩٢٢ وقال : حسن
صحيح (٥٠٤/٤)

مشارقتها ومغاربتها ... الى ان قال : وانما اتخوف على
امتي ائمة مضلين ... (١) .

٣ - وفي رواية عند الطيالسي * اخوف ما اخاف على امتي الائمة
المضلين * (٢) .

٤ - وروى احمد بسنده الى عبد الله بن مسعود قال ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال : اشد الناس عذاباً يوم
القيامة : رجل قتل نبي او قتل نبياً وامام ضلالة ومثّل
من المثلين * (٣) ولذلك فقد قال عمر لكعب اني اسالك
عن امر فلا تكتمني قال : والله لا اكتمك شيئاً اعلمه
قال : اخوف شيء تخوفه على امة محمد صلى الله عليه وسلم ؟
قال : ائمة مضلين ، قال عمر : صدقت ، قد اسر ذلك
الي واعلمني رسول الله صلى الله عليه وسلم * (٤) .

- (١) رواه ابو داود في الفتن ب (١) (عون ٣٢٢/١١ ، ٣٢٣) وابن
ماجه في الفتن ب (٩) ح : ٣٩٥٢ (٢/١٣٠٤) ورواه الامام احمد في
المسند (٤/١٢٣) عن شداد بن اوس واصل الحديث بدون زيادة
(وانما اتخوف ...) في مسلم في ك الفتن ح : ٢٨٨٩ (٤/٢٢١٥) .
- (٢) مسند الطيالسي ١٦٥/٢ ونحوه في المسند عن شداد بن اوس قال في مجمع
الزوائد رجاله رجال الصحيح (٥/٢٣٩) .
- (٣) رواه الامام احمد في المسند رقم ٣٨٦٨ وقال احمد شاکر : اسناده صحيح
(٥/٣٣٢) قال الهيثمي رواه البزار ... ورجاله ثقات وكذلك رواه الامام
احمد (مجمع الزوائد ٥/٢٣٦) .
- (٤) مسند الامام احمد حديث رقم ٩٣ قال في مجمع الزوائد : رواه احمد ورجاله
ثقات ٥/٢٣٨ وحسن الاستاذ احمد شاکر اسناده ١/٢٨٢ .

وروى ابن أبي شامة بسنده الى زياد بن حدير قال :
 قال لي عمر هل تعرف ما يهدم الاسلام قلت لا . قال :
 يهدمه زلة عالم وجدال منافق بالكتاب وحكم الائمة المضلين (١) .
 فاذا كانت هذه خطورتهم فمجاهدتهم واجبة عليه المصلحة
 الشرعية ..

خامسا : ومن الادلة على الخروج على ائمة الضلالة : — =====

هو اجماع العلماء على قتال اى طائفة امتنعت عن شريعة
 من شرائع الاسلام فهذه يجب جهادها وقتالها باتفاق المسلمين
 قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله : " وايماء طائفة انتسبت
 الى الاسلام وامتنعت عن بعض شرائعه الظاهرة المتواترة فانسه
 يجب جهادها باتفاق المسلمين .. " قال (ثبت بالكتاب والسنة
 واجماع الامة انه يقاتل من خرج عن شريعة الاسلام وان تكلم
 بالشهادتين وقد اختلف الفقهاء في الطائفة الممتعة لو تركت
 السنة الراتبة كركعتي الفجر هل يجوز قتالهما ؟ على قولين ،
 فاما الواجبات والمحرمات الظاهرة والمستفيضة فيقاتل عليها بالاتفاق (٢) .
 فهذه الطائفة يجب جهادها سواء كان الامام معها ام لا . فدل
 على وجوب الخروج على ائمة الجور اذا امتنعوا عن شريعة —
 شرائع الاسلام او تركوا شيئا من الواجبات او فعلوا المحرمات الظاهرة .

(١) الباعث على انكار البدع والحوادث لابن تيمية شامة ص ١٥٠ .

(٢) مجموعة الفتاوى ٣٥٢/٢٨ — ٣٥٨ .

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تزال طائفة من امتي ظاهرين حتى ياتيهم امر الله وهم ظاهرون " (١) وفي روايه (لا تزال طائفة من امتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من يخذلهم حتى ياتي امر الله " (٢) .

هذا وقد جاء تفسير هذا الظهور بانه النصر في القتال كما في الروايات التالية : -

- ١ - حديث جابر بن سمره " لن يبرح هذا الدين قائما يقاتل عليه عصابه من المسلمين حتى تقوم الساعة " (٣) .
- ٢ - رواية جابر بن عبد الله " لا تزال طائفة من امتي يقاتلون على الحق ظاهرين الى يوم القيامة " (٤) . وفي رواية عمران بن الحصين : " .. يقاتلون على الحق ظاهرين على من ناولهم حتى يقاتل اخرهم المسيح الدجال " (٥)

(١) متفق عليه رواه البخارى في ك : الاعتصام ب : (١٠) الفتح ١٣ / ٢٩٣ ، ورواه مسلم في ك : الامارة ح : ١٩٢ (١٥٢٣ / ٣) كلاهما عن المفيرة ابن شعبة .

(٢) رواه مسلم عن ثوبان في الاماره ح : ١٩٢ (١٥٢٣ / ٣) . والترمذى في الفتن ب : ما جاء في الائمة المضلين ح : ٢٢٢٩ وقال حسن صحيح (٥٠٤ / ٤) وابو داود في الفتن باب (١) (عون المعبود ٣٢٤ / ١١) .

(٣) مسلم في الاماره حديث رقم ١٩٢٢ (١٥٢٤ / ٣) وقريب من هذا اللفظ في المسند ٩٢ / ٥ عن جابر نفسه .

(٤) مسلم في الامارة رقم ١٥٦ (١٣٧ / ١) وفي الامارة رقم ١٩٢٣ (١٩٤ / ٣) واحمد ٣٤٥ / ٣ .

(٥) ابو داود في الجهاد باب (٤) في دوام الجهاد (عون المعبود ١٦٢ / ٧) .

٣ - رواية عقبة بن عامر (لا تزال عصابة من امتي يقاتلون على امر الله قاهرين لمدوهم لا يضرهم من خالفهم حتى تأتيهم الساعة وهم على ذلك) (١) .

فهذه الطائفة المنصورة تقاتل قطعاً وليس قتالها خاصاً بالكفار الصرحاء فحسب بل تقاتل كل من يخذلها ويخالفها واعظمهم الائمة المضلون كما في الاحاديث السابقة لا سيما اذا كانوا اخطروا على الدين من الكفار الصرحاء . فدل على ان الله قد وعد الخارج لنصرة دينه بالنصر والتمكين وهذا يدل على مشروعية مثل هذا الخروج .

سادساً : ومن الادله ايضاً فعل الصحابة والسلف رضوان الله عليهم اجمعين :
=====

فالصحابه الذين عاصروا الفتنة التي وقعت بين علي واصحاب الجمل رضي الله عنهم اجمعين لم يكونوا يرون ان المبرر الوحيد للخروج هو الكفر يدل على ذلك ان الصحابة كانوا في زمن علي ثلاثة اقسام .

الاول : من كان مع علي .

الثاني : من كان مع معاوية (٢) .

الثالث : الذين توقعوا وهم القلة رضي الله عنهم اجمعين .

(١) مسلم في الامارة حديث رقم ١٩٢٤ (٣/١٥٢٥) .

(٢) اهل الشام هم الفئة الباغية لقول الرسول صلى الله عليه وسلم (عمار تقتله الفئة الباغية) . وعلي اقرب الى الحق لقوله صلى الله عليه وسلم عن الخوارج تقتلهم ادنى الطائفتين الى الحق . والله اعلم .

فاما علي ومن معه فلو انهم يعلمون انه لا يصح الخروج
الا في حالة الكفر لكان هذا وحده كافيا في الاحتجاج على
من خالفهم • ولا شتهر ذلك عنهم • وانحموا به خصومهم • لا سيما
اصحاب الجمل • فان من الثابت ان اصحاب الجمل (طلحة والزبير
وعائشة) بايعوا علياً ثم خرجوا عليه • ومع ذلك لم ينقل عن
علي واصحابه انهم احتجوا عليهم بان عليا لم يكفر فلا يجوز لكم
الخروج • بل كل ما احتجوا به انهم خرجوا عن الطاعة دون
سبب وجيه • يدل على ذلك ما رواه البخارى (١) عن عبد الله
ابن زياد الاسدى قال : " لما سار طلحة والزبير وعائشة الى
البصرة بعث علي عمار بن ياسر وحسن بن علي فقدا الكوفة
فصعدا المنبر فكان الحسن بن علي فوق المنبر في اعلاه وقام
عمار اسفل من الحسن فاجتمعنا اليه • فسمعت عمارا يقول : ان
عائشة قد سارت الى البصرة • والله انها لزوجة نبيكم في الدنيا
والاخرة ولكن الله ابتلاكم ليعلم اياه تطيعون ام هي • اما
علي نفسه فما زاد ان قال في حق طلحة والزبير (بايعاني
بالمدينة وخالفاني بالبصرة ولو ان رجلاً من بايع ابا بكر خالفه
لقاتلناه وكذلك عمر " (٢) وكل الروايات الحديثية والتاريخية التي
روت المحاورات والحجج التي حصلت بين الطرفين لم تذكر احد
منهم احتج بانه لا يجوز الخروج على الامام الا ان يكفر فدل على

(١) الجامع الصحيح ك الفتن ب : ١٨ (فتح البارى ٥٣/١٣) •

(٢) اخرجه اسحاق بن راهويه من طريق سالم المرادى انظر فتح البارى

انهم لا يرون ذلك .

اما طلحة والزبير واهل الشام وفيهم معاوية والنعمان بن بشير والمغيرة بن شعبه رضي الله عنهم اجمعين فلو انهم يعلمون ان سب الخروج هو الكفر وحده ثم خرجوا وقاتلوا المسلمين لكان معنى هذا انهم مستعمدون استحلال مقاتلة الامام وارقة دماء المسلمين وليسوا مجتهدين مخطئين وهذا لا يجوز في حقهم قطعا . ولو انهم يعلمون ذلك ولم يخرجوا حتى كفر علي - حاشا لله ان يكفر - لا احتجوا به واظهروه ولم يعملوا خروجهم بالمطالبة بدم عثمان - فدل على انهم يرون الخروج على الامام وليسوا بكافرين .

اما الذين توقفوا واشهرهم عبد الله بن عمر وسعد بن ابي وقاص واسامة بن زيد ومحمد بن مسلمة وابوموسي . فهؤلاء لم ينقل عنهم ان سب توقفهم هو ان احدا من الفئتين لم يكفر فلا يجوز الخروج عليه بل الثابت ان توقفهم كان عن اجتهاد ووجهة نظر اذ راوا انها فتنة لم يتبين لهم الامر فيها وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن القتال في الفتنة . والذي يدل على ان هذا هو سبب توقفهم ما يلي :-

١ - اما اسامة بن زيد فقد روى البخارى (١) ان حرمة قال : " ارسلني اسامة الى علي وقال انه سيسالك الان فيقول : ما خلف صاحبك ؟ (اى الذى اخره عنا) تقبل له : يقول

(١) صحيح البخارى فسر الفتن ب : (٢٠) (فتح البارى ١٣/٦١) .

لك : لو كنت في شدة الأسد لأحببت ان أكون معك فيه ولكن هذا الأمر لم أره " .

٢ - أما عبد الله بن عمر فقد كان يرى الكف عملاً باحاديث النهي عن القتال في الفتنة ومثله سعد ومحمد بن مسلمة إلا ان ابن عمر وسعد نقل عنهما لأهل^{المنهج} أنهما لم يقاتلا الفئة الباغية التي قتلت عماراً . فقد روى عن عبد الله ابن عمر انه قال : " من هي الفئة الباغية ؟ ولو علمنا ما سبقتني أنت ولا غيرك على قتالها " (١) وروى عنه انه قال : (ما أجد في نفسي شيئاً إلا اني لم أقاتل الفئة الباغية مع علي بن أبي طالب " (٢) أما سعد فقد روى انه قال : " ندمت على تركي قتال الفئة الباغية " (٣) .

٣ - أما أبو موسى وأبو مسعود فقد دخلا على عمار حين بعثه علي إلى أهل الكوفة يستنصرهم فقالا : ما رأيك أتيت أمراً أكره عندنا من أسراعك في هذا الأمر منذ أسلمت . فقال عمار : ما رأيتم منكما منذ أسلمتما أمراً أكره عندي من إبطائكما عن هذا الأمر . . . (٤) فالملحوظ ان كلا من الطرفين قد عاب الآخر بالنسبة لما يعتقدونه ولم يذكر

(١) الفصل ١٧١/٤ .

(٢) سير اعلام النبلاء ٢٣٢/٣ وروى عنه أن الفئة الباغية يعني بها الحجاج

واسناده صحيح انظر سير اعلام النبلاء ٢٣٢/٣ .

(٣) الجامع لاحكام القرآن للقرطبي ٣١٩/١٦ .

(٤) رواه البخاري في صحيحه في ك : الفتن ب : (١٨) انظر فتح الباري

٥٣/١٣ .

واحد من الثلاثة الكفر او عدمه • وهذا حذيفة رضي الله عنه - الذى اشتهر بروايته لاحاديث الفتن • لانه كان يسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الشر ليجتنبه - يقول : (يا ايها الناس الا تسالوني ؟ فان الناس كانوا يسالون النبي صلى الله عليه وسلم عن الخير • وكنت اسأله عن الشر • أفلا تسالون عن ميت الاحياء ؟ • فقال : ان الله تعالى بعث محمدا صلى الله عليه وسلم فدعا الناس من الضلالة الى الهدى • ومن الكفر الى الايمان • فاستجاب من استجاب • فحي بالحق من كان ميتا • ومات بالباطل من كان حيا • ثم ذهبت النبوة فكانت الخلافة على منهاج النبوة • ثم يكون ملكا عضوا • فمن الناس من ينكر بقلبه يده ولسانه • والحق استكمل • ومنهم من ينكر بقلبه ولسانه • كافا يده وشعبة من الحق ترك • ومنهم من ينكر بقلبه كافا يده ولسانه • وشعبتين من الحق ترك • ومنهم من لا ينكر بقلبه ولسانه فذلك ميت الاحياء " (١) •

من كل ما سبق نستطيع ان نقول ان اكثر الصحابة رضوان الله عليهم يرون جواز الخروج والمقاتلة فيما دون الكفر • وهو ما يسمى بالخروج لتصحيح الاوضاع - اى بلامر بالمعروف والنهي عن المنكر - ومستندهم آية الحجرات : " فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله " (٢) حيث امر الشايع بقتال الفئة الباغية

(١) حلية الاولياء لابي نعيم (مسندا) (١/٢٧٤ • ٤٧٥) •

(٢) سورة الحجرات اية ٩ •

مع وصفها بالايمان . وقد تكون طائفة الامام هي الباغية وذلك
اذا تجاوزت حدود الشرع ، ولذلك قال العلماء : " ان حكمة
الله تعالى في حرب الصحابة التعريف منهم لاحكام قتال اهل
التأويل ، اذ كان احكام قتال اهل الشرك قد عرفت على لسان
الرسول صلى الله عليه وسلم وفعله " (١) .

موقف السلف من غير الصحابة : -
=====

اما من جاء بعد الصحابة رضوان الله عليهم من اهل القرون المفضلة
وغيرهم من السلف فقد كان يرى الكثير منهم الخروج على الائمة الفسقة الظلمة ،
وقد قام بعضهم فعلا على بعض الامراء الظلمة ، فمن الصحابة الحسين بن
علي وعبد الله بن الزبير ومن معهم رضي الله عن جميعهم ، وقام جمع
عظيم من التابعين والهدر الاول على الحجاج بن يوسف الثقفي مع ابن
الاشعث قال ابن كثير : ووافقه - اى ابن الاشعث - على خلصهم -
اى الحجاج وعبد الملك بن مروان - جميع من في البصرة من الفقهاء والقراء
والشيخ والشباب ، حتى قيل انه خرج معه ثلاثة وثلاثون الف فارس ومائة
وعشرون الف راجل " (٣) ووقعت بينهم وقعة دبر الجماجم سنة ٨٢ هـ . ومن
هؤلاء ايضا كبير التابعين سعيد بن جبير (٤) وطلق بن حبيب (٥)

(١) الجامع لاحكام القرآن للقرطبي ٣١٩/١٦ .

(٢) البداية والنهاية ٣٦/٩ .

(٣) نفس المرجع ٩٦/٩ .

(٤) نفس المرجع ٤٩/٩ .

(٥) نفس المرجع ١٠١/٩ .

وقتيه بن مسلم (١) . (كما خرج الناس على الوليد بن يزيد بن عبد الملك لما راوا فسقه وحاصروه ثم قتلوه " (٢) قال الذهبي (لم يصح عن الوليد كفر ولا زندقة بل اشتهر بشرب الخمر والتلوط فخرجوا عليه لذلك) (٣) . اما عمر بن عبد العزيز : فقد روى عنه انه امر بضرب من سعى يزيد بن معاوية امير المؤمنين عشرين سوطا " (٤) وهذا يدل على انه لا يقر له بامامة .

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة الحسن بن صالح في الرد على التهم التي وجهت اليه قال : قولهم كان يرى السيف يعني كان يرى الخروج بالسيف على ائمة الجور . . . قال : وهذا مذهب للسلف قديم لكن استقر الامر على ترك ذلك لما راوه قد افضى الى ما هو اشد منه . . . (٥)

اراء ائمة المذاهب الاربعة : —

=====

سبق ان عد ابن حزم الائمة الثلاثة — ابا حنيفة ومالكا والشافعي — بانهم ممن يرى سل السيف في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وانكار منكرات الائمة الظلمة .

اما ابو حنيفة رحمه الله تعالى فقد كان يرى الخروج على ائمة الجور وهو ظاهر مذهبه على قول ابي بكر الجصاص فقد قال : " ومن الناس

(١) البداية والنهاية ١٦٧/٩ .

(٢) انظر القاضي ابويعلي وكتابه الاحكام السلطانية ، د . محمد عبد القادر

لهو فارس ص ٤٥٠ .

(٣) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٥١ .

(٤) الصواعق المحرقة ص ٢٢٤ وانظر الرض الباسم ١٩٠/٢ .

(٥) تهذيب التهذيب ٢٨٨/٢ .

من يظهر ان مذهب ابي حنيفة تجوز امامة الفاسق وخلافته وانه يفرق بينه وبين الحاكم فلا يجيز حكمه وذكر ذلك عن بعض المتكلمين . . . " قال " ولا فرق عند ابي حنيفة بين القاضي والخليفة في ان شرط كل منهما العدالة . وان الفاسق لا يكون خليفة ولا يكون حاكما كسما لا تقبل شهادته . . . " قال " وكان مذهبه رحمه الله مشهورا في قتال الظلمة وائمة الجور ولذلك قال الاوزاعي : " احسنلنا ابا حنيفة على كل شي " حتى جاءنا بالسيف - يعني قتال الظلمة - فلم نحمله . . . قال (وقضيته في امر زيد بن علي مشهورة وفي حملته المال اليه وفتياه الناس سرا في وجوب نصرته والقتال معه . وكذلك امره مع محمد وابراهيم ابني عبد الله بن حسن " (١) .

وقال ابو اسحاق الفزاري لابي حنيفة (ما اتقيت الله حيث حثت اخي على الخروج مع ابراهيم فقال : انه كما لو قتل يوم بدر ، وقال شعبة : والله لهي عندي بدر الصغرى " (٢) وكان يقول في المنصور واشياعه : " لو ارادوا بناء مسجد وارادوني على عد اجره لما فعلت " (٣) .

اما الامام مالك فقد روى ابن جرير عنه انه افتي الناس بمبايعة محمد ابن عبد الله بن حسن - خرج سنة ٤٥ هـ - فقيل له (فان نسي اعناقنا بيعة للمنصور فقال انما كنتم مكرهين ، وليس لمكره بيعة فبايعة الناس عند ذلك عن قول مالك ولزم مالك بيته " (٤) وقال ابن العربي من المالكية :

(١) احكام القرآن للجصاص ٢٠/١ ط . ١٣٣٥ هـ . دار الكتاب العربي

وانظر الملل والنحل للشهرستاني ١٥٨/١ .

(٢) شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٢١٤/١ ونحوه في تاريخ بغداد

٣٨٤/١٣ .

(٣) الكشف للزمخشري ٣٠٩/١ .

(٤) البداية والنهاية ٨٤/١٠ .

" قال علماءنا في رواية سخيون : انما يقاتل مع الامام العدل سواء كان الاول او الخارج عليه ، فان لم يكونا عدلين فامسك عنهما الا ان تراء بنفسك او مالك او ظلم المسلمين فادفع ذلك . . . قال " وقد روى ابن القاسم عن مالك : اذا خرج على الامام العدل خارج وجب الدفع عنه مثل عمر بن عبد العزيز فاما غيره فدهه ينتقم الله من ظالم بمثله ثم ينتقم من كليهما قال الله تعالى (فاذا جاء وعد اولاهما بعثنا عليكم عبادا لنا اولي باس شديد فجاسوا خلال الديار وكان وعدا مفعولا " (١) قال مالك اذا بوجع للامام فقام عليه اخوانه قتلوا اذا كان الاول عدلا فاما هؤلاء فلابيعة لهم اذا كان بوجع لهم على الخوف " (٢) .

ومشهور في التاريخ ان سبب جلد الامام هو قوله بعدم انعقاد ايمان البيعة لان البيعة عنده ولاه قلبي وليست موثيق تؤخذ على الاستكراه فقد روى ابن ابي حاتم بسنده الى حرمة قال : سمعت الشافعي قال : كان على اهل المدينة الهاشمي (٣) فارسل الى مالك وقال انت الذي تفتي في الاكراه وابطال البيعة ؟ فضربه مجردا مائة حتى اصاب كتفه خلع وكان لا يسزرا ربه بيده " (٤) .

اما الامام الشافعي رحمه الله فقد نسبته الى هذا القول الثغثاراني في شرحه للعقائد النسفيه (٥) . ونسبه الى ذلك الزبيدي من اصحابه

(١) سورة الاسراء اية ٥٥ .

(٢) احكام القرآن لابن العربي ١٧٢١/٤ ومعه في الخوشي على مختصر خليل ٦٠/٨ .

(٣) هو جعفر بن سليمان ابن عم المنصور انظر الانتقاء لابن عبد البر ص ١٤ .

(٤) اداب الشافعي ومناقبة للرازي ص ٢٠٣ .

(٥) ص ١٤٥ نقلا عن النظريات السياسية الاسلامية ص ٣٣٩ .

وقال انه راية في القديس من مذهبه (١) . .

اما الامام احمد رحمه الله فالروايات عنه في هذه القضية مختلفة - كما هو الغالب على مذهبه رحمه الله وهو تعدد الروايات - والمشهور عنه هو القول بعدم جواز الخروج على الائمة الفسقة فقد نقل عنه ابن ابي عمير في طبقات الحنابلة من رواية الاصطخرى (٢) قوله : " والانقياد الى من ولاه الله امرم لا تنزع يدا من طاعته ولا تخرج عليه بسيفك حتى يجعل الله فرجا ومخرجا ولا تخرج على السلطان " وتسمع وتطيع ولا تثك بيعة فمن فعل ذلك فهو مبتدع مخالف للجماعة (٣) وقال في رواية عبدوس بن مالك القطان : " ومن غلبهم بالسيف حتى صار خليفة وسعي امير المؤمنين لا يحل لاحد يؤمن بالله واليوم الاخر ان يبيت ولا يراه اماما برا كان او فاجرا فهو امير المؤمنين " (٤) .

وقال الخلال : " اخبرني محمد بن ابي هارون ومحمد بن جعفران ابا الحارث حدثهم قال سالت ابا عبد الله في امير كان حدثهم ببغداد وهم يوم بالخروج معه فقلت يا ابا عبد الله ما تقول في الخروج مع هؤلاء القوم ؟

(١) اتحاف السادة المتقين شرح احياء علوم الدين ٢/٢٣٣ .

(٢) احمد بن جعفر بن يعقوب بن عبد الله ابو العباس الاصطخرى احد

تلاميذ الامام احمد ومن روى عنه .

انظر طبقات الحنابلة (١/٢٤) .

(٣) طبقات الحنابلة ١/٢٦ هـ ونحوه في مناقب الامام احمد لابن الجوزي

ص ١٢٦ وانظر شرح اصول اعتقاد اهل السنة والجماعة للالكائي ص ١٥٨ .

رساله دكتوراه اعداد احمد سعد حمدان جامعة ام القرى ١٤٠١ هـ .

(٤) الاحكام السلطانية لابي عمير ص ٢٠ .

فانكر ذلك عليهم وجعل يقول: سبحان الله الدماء الدماء لا ارى ذلك ولا امرته الصبر على ما نحن فيه خير من الفتنة تسفك فيها الدماء وتستباح فيها الاموال وتنتهك فيها (الحرمة) (١) اما علمت ما كان الناس فيه ؟ يعني ايسام الفتنة . قلت : والناس اليوم في فتنة يا ابا عبد الله . قال وان كان فانما هي فتنة خاصة فاذا وقع السيف عمت الفتنة وانقطعت السبل . الصبر على هذا ويسلم لك دينك خير لك " (٢) .

وقال حنبل في ولاية الواثق : " اجتمع فقهاء بغداد الي ابي عبد الله وقالوا : هذا امر قد تفاقم وفشأ - يعنون اظهار خلق القران - نشأوا في انا لسنا نرضى بامرته ولا سلطانه فقال : " عليكم النكره بقلوبكم ولا تخلصوا يدا من طاعة ولا تشقوا عصا المسلمين " (٣) .

وقال في رواية المروزي وذكر الحسن بن صالح فقال : كان يرى السيف ولا نرضى بمذهبه (٤) .

كل ما سبق يدل على ان الامام احمد رحمه الله كان لا يرى الخروج على الائمة وان ظلموا وجاروا . وارثكها بعض البدع . لكن نجد هناك روايات معارضة لما سبق منها :-

ما ورد في رواية حنبل قال عن المأمون " وای بلاء كان اكبر من الذي احدث عدو الله وعدو الاسلام من امائة السنة ؟ " (٥) .

(١) الاصل مطموس والسياق يقتضيه .

(٢) المسند من مسائل الامام احمد (مخطوط) ورقه ٩ .

(٣) الاحكام السلطانية ص ٢١ .

(٤) نفس المرجع والصفحة .

(٥) نفس المرجع ص ٢٠ ونحوه في المسند من مسائل الامام أحمد ورقه ١

وقال ابويعلي : (قال الامام احمد فيما رايته على ظهر جزء من كتب اخي رحمه الله ، حدثنا ابو الفتح بن منيع قال سمعت جدي يقول : كان احمد اذا ذكر المامون قال : كان لا مامون " (١) وقال في رواية الأثرم في امراء لا ولى لها " السلطان " فقيل له تقول السلطان ونحن على ما ترى اليوم ؟ وذلك وقت يمتحن فيه القضاة فقال (انا لا اقول على ما نرى انما قلت السلطان " (٢) .

بل قد صرح بالخلق للمبتدع عند الاستطاعة فذكر ابن ابي يعلي في ذيل كتابه - طبقات الحنابلة - كتابا ذكر فيه بالسند المتصل اعتقاد الامام احمد قال فيه : وكان يقول : " من دعا منهم الى بدعة فلا تجيبوه ولا كرامة وان قدرتم على خلعهم فافعلوا " (٣) فهذا تصريح منه رحمه الله بان صاحب البدعة ان قدر على خلعهم فللمسلمين ذلك .

وهذا ولا شك معارض للروايات السابقة ذكرها ، ويصعب الجمع بينها ^{مختلفة} الا اذا قلنا ان الفسق والجور والبدع فمنها ما لا يجوز معه الخروج وتحمل عليه تلك الروايات القائلة بالمنع . ومنها ما هو اعظم فيجوز الخروج بشرط الاستطاعة وتحمل عليه هذه الروايات . او انه منع من الخروج لانه يشك في نوايا الخارجيين او يعلم ضعفهم وانهم سيحدثون فتن وملاحم بين المسلمين واجاز لمن سوى ذلك . والله اعلم .

اما مذهب الحنابلة فهو عدم جواز الخروج على الامام الجائر (٤)

وخالف في ذلك ابن رزين وابن عقيل وابن الجوزي (٥) فهم يرون الخروج .

(١) الاحكام السلطانية ص ٢٠ .

(٢) نفس المرجع والصفحة .

(٣) طبقات الحنابلة ٣٠٥ / ٢ .

(٤) انظر المفنى والشرح الكبير ٥٢ / ١٠ .

(٥) الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف ٣١١ / ١٠ .

قصة احمد بن نصر الخزاعي :-

=====

ومن طبق الخرج فعلا على السلطان المبتدع الواقع بالله القائل
بخلق القران احمد بن نصر الخزاعي الذى وصفه ابن كثير بانه " من اهل
العلم والديانة والعمل الصالح والاجتهاد في الخير " وكان من ائمة السنة
الامرين بالمعروف والناهين عن المنكر " (١) والذى قال عنه الامام احمد
" رحمه الله ما اسخاه لقد جاد بنفسه له " (٢) .

وقصته : انه قد ساء ما رآه من انحراف الخلافة واطهار البدعة فقام
بدعوة سرية الى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ونشط هو واصحابه فسي
جمع الالف من اهل بغداد ، فلما كان شهر شعبان من سنة احدى
وثلاثين ومائتين انتظمت البيعة له في السر على القيام بالامر بالمعروف
والنهي عن المنكر والخرج على السلطان لبدعته ودعوته الى القول بخلق
القران ولما هو عليه هو وامراؤه وحاشيته من المعاصي والفواحش وغيرها ،
ولكن الخطة اكتشفت في نهايتها بسبب خلل في الميعاد المتفق عليه
وذهب احمد بن نصر شهيدا وحزن عليه اهل بغداد سنين طويلة لا سيما
الامام احمد رحمه الله " (٣) .

واخيرا فهذه اراء العلماء في هذه المسالة وهذه اقوال كل طائفة
وهذه ادلتهم والان نناقش هذه الراء ونرى الراى الراجح منها .

(١) البداية والنهاية ٣٠٣/١٠ .

(٢) نفس المرجع ٣٠٤/١٠ .

(٣) القصة مختصرة من البداية والنهاية ٣٠٣/١٠ - ٣٠٦ .

مناقشة ادلة الطرفين

=====

اولا : مناقشة ادلة المذهب الاول : وهو عدم الخروج :

=====

عند النظر في الادلة الدالة على تحريم الخروج على الائمة
الظلمة نلاحظ ما يلي :-

١ - اما الاحاديث الامره بالطاعة فهي مقيدة بالمعروف وما لم يكن
فيه لله معصية اما الاحاديث الناهية عن الخروج والامر بالصبر
وان راي الانسان ما يكرهه فهي مقيدة بما لم تتروا كفرا بواحا ..
وما اقاموا الصلاة ... وما قادوكم بكتاب الله . وهي بحسب
احاديث صريحة في المسألة يجب العمل بها .

٢ - اما الاستدلال بالاحاديث الناهية عن الاقتتال بين المسلمين
وعن القتال في الفتنة فهذا وارد فيما اذا لم يتبين للانسان
وجه الحق في القتال ففي هذه الحالة عليه ان يعتزل ، اما
اذا تبين له وجه الحق فعليه ان ينصر الحق كما فعل الصحابة
ايام الفتنة فمنهم من راي ان الحق مع علي فقاتل معه ومنهم
من راي ان الحق مع معاوية فقاتل معه ومنهم من لم
يتبين له وجه الحق فتوقف .

٣ - اما الاستدلال بالاحاديث الدالة على ان الله يؤيد هذا الدين
بالرجل الفاجر ، فليس كل فاجر مؤيدا للدين بل الغالبية منهم
حرب على الدين والا لم يكونوا فجرة وانما معنى الحديث اهم
في بعض المواقف قد يكون لهم مواقف حسنة تؤيد الدين وتنهضه

كما يدل على ذلك سبب الحديث وهو الرجل الذي كان
يقاتل مع الرسول صلى الله عليه وسلم فلما اصابه جرح قُتل
نفسه . .

٤ - اما الاستدلال بفعل الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين
فالذي يتضح من سياق ادلة الفريقين - المانعين والمجيزين
لان كلا منهم يستدل بفعل بعض الصحابة - ان هناك من
تبين له وجه الحق مع علي فقاتل معه . ومنهم من تبين له
وجه الحق مع معاوية والمطالبة بدم عثمان فقاتل معه ومنهم
من لم يتبين له وجه الحق مع احد منهما فتوقف واعتزل وكلهم
مجتهدون ، فالمصيب منهم ماجور والخطيئ معذور وله اجر
اجتهاده ان شاء الله ، وليس لنا اتباع احد منهم -
اختلافهم الا اذا تبين لنا وجه الحق من ذلك بدليل من
كتاب او سنة صحيحة فقلنا اتباع الدليل .

والاولى الامساك عما جرى بينهم ، وعدم الاحتجاج بفعلهم وقت
الخلاف ، ونتبع ما ورد عن السلف وموقفهم من ذلك فقد سئل
الحسن البصري رحمه الله عن قتالهم فقال : " قتال شهد
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وغنا ، وعلما وجهلنا ،
واجتمعوا فاتبعنا ، واختلفوا فوقفنا " (١) قال المحاسبى :
(فنحن نقول كما قال الحسن ، ونعلم ان القوم كانوا اعلم
بما دخلوا فيه منا ، ونتبع ما اجتمعوا عليه ، ونقف عندما اختلفوا
فيه ، ولا نبتدع رأيا منا ، ونعلم انهم اجتهدوا وارادوا الله

عز وجل • اذ كانوا غير متهمين في الدين • ونسأل الله للتوفيق^(١)

قلت • ونحن نقول كما قالوا رحمهم الله تعالى ورضي عنهم •

هذا وقد قال ابو سليمان الخطابي : (اما ما شجر بين
الصحابة من الامور • وحدث في زمانهم من اختلاف الاراء • فانه
باب كلما قل التسرع فيه والبحث عنه كان اولى بنا واسلم • ومما
يجب علينا ان نعتقده في امرهم انهم كانوا ائمة علماء • قد
اجتهدوا في طلب الحق • وتحروا جهته • وتوخوا قصده •
فالمصيب منهم ما جور • والمخطئ معذور • وقد تعلق كل منهم
بوجه • وفزع الى عذر • والمقايضة عليهم • والمباحثة عنهم •
اقتناع فيما لا يعنينا ••••• (٢) •

وروى رحمه الله بسنده الى الشافعي قوله : قيل لمصر
بن عبد العزيز : ما تقول في اهل صفين ؟ قاله : تلك دماء
طهر الله يدي منها • فلا احب ان اخضب لساني بها • (٣) •
ونقول كما قال تعالى : • تلك امة قد خلت • لها ما كسبت •
ولكم ما كسبتم • ولا تسالون عما كانوا يعملون • (٤) •

اما الاستدلال بصلاة الصحابة خلف المبتدعة • فهذا
لا تقتضي الاقرار باماتهم • ولان الصلاة لا يلحق ضرر امامها
المأموم • بل هو عليه وحده • وهذا لا منازع فيه عند اهل السنة (٥)
وليست في محل الاشكال • والله اعلم •

(١) المصدر السابق •

(٢) العزلة للخطابي ص ٢٣ •

(٣) نفس المرجع ص ٤٤ • ورواه ابو حاتم الرازي في اداب الشافعي ومناقبة
ص ٣١٤ • وكذلك البيهقي في مناقب الشافعي ٤٤٩/١ • ورواه ابو نعيم

في الحلية ١١٤/٩ •

(٤) سورة البقرة اية ١٣٤ •

(٥) انظر الفصل ١٧٦/٤ قال : وخلاف هذا القول بدعة محدثة •

هـ - اما الاستدلال بان المصلحة في ترك القتال فهذه متوقفة على
قالب الظن ، وقوة الخارج والمخرج عليه ، وما يحيط بالمسألة
من احوال ، فاذا كان القالب على الظن حصول منكر اكبر
ما يسمى الى دفعه ، فالواجب المنع وان كان القالب على
الظن ان المصلحة في الخروج ، وانه قد يترتب على تركه
مفسدة اعظم من ذلك ، فالواجب الخروج ، فالراجح المصلحة
العامة على كل حال .

هذا وان كان فيما سبق ان غالبية من خرج لم يتم على
ايديهم خير ، ولم يؤمر بسببهم بمعرف او ينه عن منكر ، وما
حصل من الشر والفتنة كان اعظم ، ولم يحرزوا النصر فهذه
لا تصلح دليلا قاطعا وانما ترد للاستثناس فقط وترجع كفة
ان المنع من الخروج فيه من المصلحة اكثر مما في الخروج ، والله
اعلم .

ثانياً ■ مناقشة ادلة القائلين بالخروج :-

=====

إذا سرنا ادلة القائلين بالخروج وسل السيوف على ائمة الجور

وازالة منكرااتهم نلاحظ ما يلي :-

١ - اما الاستدلال بالايات السابق ذكرها في هذا المقام فمبني

مسلم ان هي ضعيفة الدلالة على هذه المسألة ، وذلك لان

الاية الاولى (وان طامعتان من المؤمنين اقتتلوا) تبين

الحكم عند حصول القتال ومعرفة الفئة الباغية من العادله ، ولم

تأمر الاية بالخروج والقتال ابتداء بل امرت بالاصلاح ، اما

الايتان الثانية والثالثة فهي من العموميات المخصصة بالاحاديث

الناهية عن الخروج على الائمة الظلمة ، كما انها ليستا صريحتي

الدلالة على هذه المسألة ، فالاولى قد يستفاد منها النهي

عن تولية الظالم ابتداء لا على الخروج عليه بعد توليته والثانية

يستفاد منها التعاون على البر والتقوى عموماً وليس كل خروج

على الائمة الظلمة يعتبر من البر المأمور بالتعاون عليه بل قد

يكون من الاثم والمدوان المنهي عنه في نفس الاية وهذا راجع

الى المصلحة والمضرة المترتبة على الخروج .

٢ - اما الاستدلال بالايات والاحاديث الامرة بالمعروف والناهي

عن المنكر على الخروج فهذا وارد اذا توافرت شروط الامر

بالمعروف والنهي عن المنكر ومن هذه الشروط الا يترتب على انكار

المنكر اعظم منه كما ان من شروطها الاستطاعة وقد نهى النبي

صلى الله عليه وسلم عن ان يذل المؤمن نفسه فمن حذيفة

رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا ينبغي

للمؤمن ان يذل نفسه قالوا وكيف يذل نفسه ؟ قال : يتعرض
من الهلاك لما لا يطيق * (١) .

وعلى كل حال فالامر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب
على كل حال بشروط ودرجاته المعروفة . وهي عامة اما الاحاديث
الناهية عن الخروج على الائمة فهي اخص فيقدم الخاص على
العام .

٣ - اما الاستدلال بالاحاديث الدالة على عزل الظلمة ومجاهدتهم
فهذه قد ترد على وسائل العزل غير السيف وليس فيها ما يدل
على السيف الا الحديث الاول " فمن جاهدكم بيده فهو
مؤمن ... " كما انها عامة في كل ظالم والسابقة خاصة بائمة
الجور فيستثنون من العموم .

٤ - اما الاستدلال بالدالة الدالة على خطر الائمة المضلين على
الخروج ، فهو استدلال ضعيف ، فالاحاديث تبين ما لهم من
خطوره ، ولذلك ينهني الا يولوا امور المسلمين ابتداءً ، أما
اذا تولوا فلا يعاونون ولا يقربون ، وقد تدل على العزل بالوسائل
السليمة ، اما السيف فليس في تلك الاحاديث أي دلالة عليه .

٥ - اما الاستدلال بجمع العلماء على قتال الطائفة المستنعة عن
بعض الشرائع الاسلامية ، فهذا استدلال وارد بشرط الاستطاعة ،
والافلا ، لان جهاد الكفار يشترط فيه غالبية الظن على النصر .

(١) رواه الترمذی فی الفتن ب : ٦٧ ح : ٢٢٥٤ وقال حسن غريب
(٥٢٣/٤) ورواه احمد في المسند ٤٠٥/٥ .

فكذلك هنا • اما التهور وتعريض الامة للفتن مع عدم حصول النتيجة
المرجوة فهذا لا يجوز •

٦ - اما استدلالهم بفعل الصحابة والسلف • فهذا يرد عليه ما ورد على
استدلال اصحاب المذهب الاول على الدليل نفسه •

الراى الراجح والفتحية

=====

ما سبق يتضح لنا قوة ادلة اصحاب المذهب الاول وانها صريحة فى المسألة وان كان فى ادلة اصحاب المذهب الثانى ما لم يره عليه اعتراض وهو قوى الدلالة فى بابه لذلك فمكننا الجمع بين الادلة السالمة من الاعتراض (١) عند الطرفين وهو الذى يترجح عندنا ونستنتجه من هذا الفصل وذلك كما لتالى : -

- ١ - ان الامر بالمعروف والنهى عن المنكر واجب باليد واللسان وبالقلب بشرط القدرة والاستطاعة وانه لا يجوز انكار المنكر بمنكر اكبر منه .
- ٢ - وجوب اقامة الحج والجهاد والجمعة والعيدى مع الائمة وان كانوا نسقه لانه حق لله لا يمنعه جور جائر ولا عدل عادل .
- ٣ - تحريم الخروج على الامام المادل سواء كان الخارج عادلا ام جائرا وان ذلك ما نهى عنه الاسلام اشد النهى وامر بطاعتهم ومن خرج عليهم فهو باغ عليه تحمل الاحاديث المطلقة فى السمع والطاعة .

(١) ذهب ابن حزم الى دعوى ان الاحاديث الامره بالصبر على جور الائمة وعلى الكف عن قتالهم منسوخة بايات واحاديث الامر بالمعروف والنهى عن المنكر (انظر الفصل ١٧٣/٤) .

وقد ابعد النجعة فى هذه الدعوى لانه لا يصار الى النسخ الا اذا وقع التعارض التام ولم يمكن الجمع بين الادلة وعلم المتقدم من المتأخر . ولكن كل هذا غير وارد فى هذه المسألة لانه لا تعارض فيما بينها ولكل دلالة فى بابه وممكن العمل بها جميعا .

٤ - اما الامام المقصر وهو الذى يصدر منه مخالفات عملية او تساهل نفسى
الالتزام باحكام الشرع فهذا تجب طاعته ونصحه وعليه تحمل احاديث :
" ... فليكره ما ياتي من معصية الله ولا ينزعن يدا من طاعه "
وما في معناها وان الخروج عليه حرام واذا كان باجتهاد فهو خطأ .

٥ - اما الفاسق والظالم والمبتدع : وهو المرتكب للمحظورات والكبائر دون
ترك الصلاة لا سيما ظلم الحقوق او دعوة الى بدعة فهذا يطاع نفسى
طاعة الله ويحصى مع الانكار عليه في المعصية ، ويجوز عزله ان امكن
باحدى الطرق السليمة السابقة - عدا السيف - بشرط الا يترتب على
ذلك مفسدة اكبر ، فان لم يكن ذلك وجب المبالغة في الانكار عليه
والتحذير من ظلمه وبدعته حتى لو ادى الامر الى الاعتزال عن العمل
والتعرض لاذاه بشرط الا يكون سبب ذلك حقا شخصا وعلى
هذا تحمل احاديث (من جاهدكم بيده فهو مؤمن ٠٠) وحديث
(من دخل عليهم واغانهم على ظلمهم ٠٠) وما في معناها مع حديث
(فاصبر وان جلد ظهرك واخذ مالك ٠٠) وعلى هذا تحمل ايضا
اقوال الائمة الاربعة ونحوهم وافعالهم وما اصابهم بسبب ذلك من
محن .

٦ - الحاكم الكافر والمرد وفي حكمه تارك الصلاة ونحوه فهو لا يجب
الخروج عليهم ولو بالسيف اذا كان غالب الظن القدره عليهم عملا
بالاحاديث " ... لا الا ان تروا كفرا بواحا ٠٠ " و " لا ما اقاموا
فيكم الصلاة ٠٠ " و " ... ما قادوكم بكتاب الله " ونحوها مع الايات
والاحاديث الامر بمجاهدة الكفار والمنافقين لتكون كلمة الله هي
العليا . اما اذا لم يكن هناك قدرة على الخروج عليه فعلى الاممة
ان تسمى لاعداد القدرة والتخلص من شره .

٧ - ومنا على ما سبق فانه يمكننا ان نستنبط ضوابط لمشروعية العزل فسي
النقاط التالية :

- ١ - قيام السبب المقتضي للعزل .
- ب - رجحان المصلحة العامة على الضرر .
- ج - ان يصدر العزل ^{عن} اهل الحل والعقد في الامة لانهم هم الذين
ابرموا العقد معه فلهم وحدهم حق حله اذا استوجب ذلك
شرعا .

- ٨ - يلاحظ تشديد السلف ^{رضوان الله عليهم} في النهي عن الخروج على
ائمة الجور بالسيف والامر بالصبر عليهم وذلك لما يلي : -
- ١ - عملا بالاحاديث الواردة في ذلك كما سبق .
- ب - حرصا على تجنب الفتن وتعريض الامة لها واراقة الدماء في غير
محلها .

- ج - ومحافظة على هذا المنصب الجليل في الامة الذي متى ضعف
استهانوا بهم اعداؤهم ومتى قوى خافتهم وهابتهم .

ولا ينبغي ان يفهم من ذلك انه الاجلال لاولئك العصاة واحترامهم
ولا الخوف منهم ولا الطمع بما في ايديهم وكسب رضاهم يدل على ذلك
سيرتهم معهم وما يلقونه بسببهم من المحن وهي مشهورة منشورة
ومدونة فسي بطون الكتب - والله اعلم .

الفصل الرابع

—————

موقفهم من تعدد الأئمة

موقف أهل السنة من تعدد الأئمة

=====

سبق الحديث في الفصل السابق عن شروط الأئمة وحقوقهم وواجباتهم ومنى يستحقون العزل وما إلى ذلك من الأحكام .

ومقي هناك موضوع في غاية الأهمية وجدير بالبحث والمعالجة وهو : هل يوجب الاسلام على الأمة الاسلاميه أن تكون دولة واحدة بامام واحد ؟ أو يجز للأمة الاسلامية أن تكون دويلات عديدة كل واحد مستقله عن الأخرى لها امامها ولها سياستها المستقلة التي قد تتعارض مع أختها المجاوره كما كان قائما في فترة من الفترات الماضيه . وكما هو حاصل الآن في الحاضر من انقسام الأمة الاسلاميه الى دويلات طائفية صغيرة تتناحر وتتنازع فيما بينها ؟ .

الواقع أن الاسلام قد جاء بالدواء الشافي لهذا الداء العضال ، ولذلك فمن الواجب علينا الكشف عن هذا الدواء وإظهاره للمسلمين لعلمهم يرجعون الى الحق ويرجعون الى رشد هم بجمع كلمتهم وتوحيد صفهم ووقفهم أمام أعدائهم صفا واحدا ، بدلا من هذه الفرقة والضعف والهوان وهو ما اراده لهم أعداؤهم فنقلنا :
درس علمائنا هذه المسألة وناقشوها وبينوا وجه الحق فيها ، ومن خلال هذه الدراسة اتضح أن في المسألة مذهبين :-

المذهب الأول

=====

وهو مذهب جماهير المسلمين من أهل السنة والجماعة وغيرهم قديما وحديثا وهم : . لا يجوز تعدد الأئمة في زمن واحد وفي مكان واحد ، قال الماوردي (إذا عقدت الامامه لامامين في بلدين لم تتعقد امامتهما لأنه لا يجوز أن يكون للأمة امامان في وقت واحد ، ولن شذ قوم فجزوه) (١) .

وقال النووي (اتفق العلماء على أنه لا يجوز أن يعقد لخليفتين في عصر

واحد (٠٠٠٠) (١) .

وهو لا القائلون بالمنع على مذهبيين :-

أ - قوم قالوا بالمنع مطلقا سواء اتسمت رقعة الدولة الإسلامية أم لا ، وإلى هذا القول ذهب أكثر أهل السنن والجماعة ، وبعض المعتزلة حتى زعم النووي اتفاق العلماء عليه (٢) .

ب - وهناك من قال بالمنع إلا أن يكون هناك سبب مانع من الاتحاد على إمام واحد ، ومقتضى هذا السبب التعدد ، ففي هذه الحالة يجوز التعدد . وذكر إمام الحرمين الجوهني أهم هذه الأسباب في قوله (منها اتساع الخطه ، وانسحاب الاسلام على أقطار متباينه ، وجزائر في لجج متقاذفه ، وقد يقع قوم من الناس نبذة من الدنيا لا ينتهي اليهم نظر الامام ، وقد يتولج خط من ديار الكفر بين خطه الاسلام وينقطع بسبب ذلك نظر الامام عن الذين وراءه من المسلمين (٠٠٠٠) قال (فاذا اتفق ما ذكرناه فقد صار صائرون عند ذلك الى تجهيز نصب امام في القطر الذي لا يبلغه أثر نظر الامام) (٣) .

وعزا الجوهني هذا القول الى شيخه أبي الحسن الأشعري والأستاذ أبي اسحاق الأسفراييني (٤) وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي (٥) . ورجحه أبو منصور البغدادي (٦) ، وإلى ذلك ذهب القرطبي في تفسيره فقال : . .

(١) شرح النووي لصحيح مسلم ٢٣٣/١٢

(٢) نفس المرجع .

(٣) غياث الأمم ص ١٢٨ .

(٤) هو ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن مهران فقيه جليل وعالم أصولي توفي سنة

٤١٨ هـ وفيات الاعيان ٢٨/١ وطبقات الشافعية ٢٥٦/٤ والاعلام ٥٩/١

(٥) مآثر الانافه للقلقشندي ٤٦/١

(٦) أصل الدين ص ٢٧٤ .

(لكن إذا تباعدت الأقطار، وتباينت كالاتس وخراسان، جاز ذلك) (١) (٠)

لكن يلاحظ من أقوال المجيزين عند اتساع الرقعة، إنما ذلك بسبب
الضرورة، ولا فإن وحدة الإمامة هي الأصل، وإن التعدد إنما أبيح على
سبيل الاستثناء المحض، والضرورات تجزئها، والضرورة تقدر بقدرها، وإذا زالت
الضرورة زال حكمها وفي الأصل .

المذهب الثاني

=====

القاتلون بجواز التعدد مطلقاً

=====

والى ذلك ذهب بعض المعتزلة كالجاحظ وبعض الكرامية (٢) وعلى رأسهم
محمد بن كرام السجستاني (٣) الذى ينتسبون اليه وكذلك أبو الصباح السمرقندى (٤)
وغرض الكرامية من ذلك هو اثبات امامة كل من علي ومعاوية رضي الله عنهما أيام
الفتنة (٥) .

وهو مذهب الحمزيه من الخوارج . (٦) . والزيديه من الشيعة حيث
جوزوا ل (كل فاطمي عالم شجاع سخي خرج بالامامة أن يكون اماماً واجب الطاعة

(١) الجامع لأحكام القرآن ٢٧٣/١

(٢) أصل الدين ص ٢٧٤

(٣) الفصل ٨٨/٤ والفرق بين الفرق ص ٢٢٣

(٤) الفصل ٨٨/٤

(٥) انظر منهاج السنه ١٤٤/١

(٦) الملل والنحل ١٣٠/١ وهم أتباع حمزه بن أدرك ، وفي الفرق بين الفرق

ص ٩٨ (أرك) .

وجوزوا خرون إمامين في قطرين يستجيمان هذه الخصال، يكون كل واحد منهما واجب الطاعة (١) .

وقالت الرافضة : (يجوز أن يكون إمامان في وقت واحد، أحدهما صامت والآخسر ناطق . وزعموا أن الحسين بن علي كان صامتا في وقت الحسن) (٢) رضي الله عنهما ثم نطق بعد موته .

الأدلة

=====

والآن نورد أدلة كل مذهب لنرى وجه الحق فيهما، وناقش منها ما يستحق للنقاش فنقول :

أولا أدلة أصحاب المذهب الأول : وهم القائلون بمنع التعدد :

استدلوا على ما ذهبوا إليه بأدلة من الكتب والسنة والاجماع

وللمعقل :

١ - من الكتاب :

فقد ورد في القرآن الكريم العديد من الآيات التي تدعو المسلمين وأمرهم بالاجتماع والتألف وتنهى عن التفرق والاختلاف الموديين السي التنارع والفشل، فمن هذه الآيات قوله تعالى (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ، واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا الآية) (٣) .

(١) الملل والنحل ١ / ١٥٥

(٢) مقالات الاسلاميين ٢ / ١٥٠ وأصل الدين ص ٢٢٤ .

(٣) سورة آل عمران آية (١٠٣) .

ومنها قوله تعالى (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم) (١) .

ومنها قوله عز من قائل (وأطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وقد هب ربحكم واصبروا ان الله مع الصابرين) (٢) . الى غير ذلك من الآيات الكثيرة في هذا المسمى .

ووجه الدلالة من هذه الآيات أنها جميعا جاءت متفقة على الأمر بالوحد • والتضامن • والنهي عن التشتت والافتراق والاختلاف ، لما ينبجس عن ذلك عادة من التنازع والفشل المفقوت ، وكلها تدل على وجوب وحدة الأمة الاسلاميه وتضامنها ، وذلك لا يتأتى الا اذا كان امامها واحدا لا ينارعه أحد ، ان وجود امامين فأكثريه دي الى غيرة أحدهما من الآخر منافسته له ومحاولة التعالي عليه • ومن ثم الى الشقاق والتناحر لا محالة ، وهذا مما نهى الاسلام عنه ، فدل على وجوب أن يكون امام المسلمين واحدا ، لأن ما لا يتم الواجب الا به فلهو واجب .

٢ - من السنن :

أما من السنة فقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث صحيحة صريحة في هذه تدل على وجوب منع تعدد الأئمة في الزمن الواحد من هذه الأحاديث :

(١) سورة آل عمران آية (١٠٥) .

(٢) سورة الأنفال آية (٤٦) .

١ - ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه عن النبي

صلى الله عليه وسلم قال : " اذا بوجح لخيفتين فاقتلوا
الاخر منهما) (١) فالأمر بقتل الآخر يدل على تحريم
نصب امامين في آن واحد ، لأن القتل لا يكون الا عن كبيرة
يتفادى خطوها . لذلك فلا يجوز عقد البيعة لخيفتين في
زمان واحد .

وأول بعض العلماء القتل هنا بالخطع والاعتراض عليه لا بالقتل
الخفي (٢) .

ولكن هذا التأويل لا محل له ورد بالحديث التالي :
ب - ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهما
أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : (من بايع اماما
فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعمه ما استطاع ، فان جاء
آخر ينازعه فاضربوا رقبته الآخر . . . الحديث) (٣) .

ج - ما رواه أبو حازم قال قاعدت أبا هريرة خمس سنون فسمعتنه
يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (كانت بنو
اسرائيل تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي خلفه نبي ، وأنه لا نبي
بعدى ، وستكون خلفاء فتكثر ، قالوا : فما تأمرنا ؟ قال : " فوا
ببيعة الأول فالأول ، وأعطوهم حقهم فان الله سائلهم عما
استرعاهم " (٤) .

-
- (١) رواه مسلم في كتاب الاماره باب اذا بوجح لخيفتين حديث رقم ١٨٥٣ (٣ / ١٤٨٠)
(٢) انظر فتح الباري (١٥٦ / ١٢) .
(٣) رواه مسلم وغيره وسوق تخريجه في فصل واجبات الامام وحقوقه ص ١٨٤
(٤) رواه الشيخان وسبق تخريجه ص ١٤٠ .

٤ - ومنها ما رواه عرفة بن شريح قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد ، يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه » (١) .

٣ - الإجماع :

فإن الصحابة رضي الله عنهم قد اتفقوا على أنه لا يجوز أن يلي إمامة الأمة أكثر من واحد ، ودليل ذلك أن المهاجرين لم يوافقوا الأنصار في طلبهم أن يكون منهم أمير ومن المهاجرين أمير حينما طلبوا ذلك في شقفة بني ساعدة ، وكان مما روي في ذلك الموقف قول أبي بكر رضي الله عنه (هيهات أن يجتمع سيفان في غدة) (٢) عندئذ رضي الأنصار بذلك ، فصار ذلك منهم إجماعاً على عدم جواز تعدد الأئمة ، بل روي البيهقي في الخطبة نفسها عبارة أكثر تصريحاً من السابقة وهي قوله (إنه لا يحل أن يكون للمسلمين أميران) فإنه مهما يكن ذلك يختلف أمرهم وأحكامهم وتتفرق جماعتهم ويتنازعون فيما بينهم هنالك تترك السنة ، وتظهر البدعة ، وتعمم الفتنه وليس لأحد على ذلك صلاح) (٣) .

أما من بعدهم فقد نقل الإجماع على ذلك النووي (٤) وإمام الحرمين الجوهني (٥) والقرطبي (٦) والقاضي عبد الجبار (٧)

-
- (١) رواه مسلم في الإيماء باب حكم من فرق أمر المسلمين حديث رقم ١٨٥٢ (٣ / ٤٨٠)
 (٢) انظر فتح الباري ١٢ / ١٥٣ وقيل إنه من قول عمر وهو عند البزار وغيره .
 (٣) السنن الكبرى للبيهقي ٨ / ١٤٥ عن ابن إسحاق .
 (٤) شرحه لصحيح مسلم ١٢ / ٢٣٢
 (٥) نفس المرجع ١٢ / ٢٣٢ علماً بأنه من القائلين بجواز التعدد وجود السبب المؤدى الى ذلك كما مر .
 (٦) الجامع لأحكام القرآن ١ / ٢٧٣
 (٧) المغني في أبواب التوحيد والعدل ٢٠ / ٢٤٣ ق ١

(من المعتزلة) وابن حزم حيث قال (واتفقوا أنه لا يجوز أن يكون على المسلمين في وقت واحد في جميع الدنيا إمامان ، لا متفقان ولا مفترقان ، ولا في مكانين ولا في مكان واحد) (١) وخالفه في ذلك شيخ الاسلام ابن تيمية فقال : (النزاع في ذلك معروف بين المتكلمين في هذه المسألة كأهل الكلام والنظر ، فذهب الكرامية وغيرهم جواز ذلك ، وإن عليا كان إماما وصاحبه كان إماما ، وأما الأئمة الفقهاء فذهبهم أن كلاً منهم يُنفذ حكمه في أهل ولايته كما يُنفذ حكم الإمام الواحد ، وأما جواز العقد لهما فهذا لا يفعل مع اتفاق الأمة (٠٠٠٠٠) (٢) لكن نفاذ حكم الثاني كنفاذ حكم الإمام المتفلب على حدٍّ سواء فلا ينافي هذا الحكم المجمع عليه ، وليس الكلام إلا حكم الشرع أما الأمور النازلة فلها مجال آخر وتأخذ أحكام الضرورة .

والمراد بالاجماع المذكور هنا هو إجماع الصحابة وسلف هذه الأمة ، ولا فقد سبق أن ذكرنا من خالف في هذه المسألة من الكرامية وغيرهم من أهل الأهواء ، ولكن مخالفتهم لا تؤثر في اجماع أهل السنة والجماعة على ذلك لأن اجماع المقصود اجماعهم لا اجماع جميع الناس . . . والله أعلم .

٤ - المقطع :

أما الدليل بالمعقل . فإن تعدد الأئمة للأئمة الاسلامية الواحد . يؤدي الى الاختلاف والشقاق والخصومات وحصل الفتن والاضطرابات والقلق ، واختلاف أمر الدين والدنيا ، وهذا لا يجوز

(١) مراتب الاجماع لابن حزم ص ١٤٤

(٢) نقد مراتب الاجماع لابن تيمية ص ٢١٦ بذيل كتاب مراتب الاجماع لابن حزم .

هنا آ على ذلك فلا تجوز الامامة لأكثر من واحد في زمن واحد .
وكذلك لو جاز في العالم إمامان لجاز أن يكون ثلاثة وأربعة
وأكثر فإن منع من ذلك مانع كان متحكماً بلا برهان وهدعياً بلا دليل ،
وهذا الباطل الذي لا يمجز عنه أحد ، وإن جاز ذلك الأمر
حتى يكون في كل عام إمام أو في كل مدينة إمام أو في كل قرية إمام ،
أو يكون كل واحد إماماً وخليفة في منزله وهذا الفساد المحض وهلاك
الدين والدنيا . (١) .

ثانياً : أدلة القائلين بالجواز :

استدلّ القائلون بجواز تعدد الأئمة بما يلي :-

- (١) ان المقصود من نصب الإمام إنما هو تحقيق مصالح للرعية وهذا إنما
يتحقق بانضباط ودقة أكثر إذا كان هناك أكثر من إمام فكلما كان
في كل قطر إمام كان كل واحد منهم أقدر على القيام بأعباء منصبه
وتلبية رعيته وما يحتاجونه للمراقبة من ^ويمينهم من الولاية والقضاة
والعمال وغيرهم ، وذلك بسبب قلة المشاكل والحوادث الناشئة من
ضييق المساحة التي تحت يده . (٢) .
- (٢) انه لما جاز أن يوجد أكثر من نبي في زمن واحد ، ولم يفض ذلك
للى إبطال النبوة ، التي هي الأصل ، جاز ذلك في الامامة من
باب أولى ، لأنها فرع النبوة (٣) .

-
- (١) انظر الفصل ٨٨ / ٤ والملل والنحل ١ / ١١٣ وأصل الدين ص ٢٢٥
 - (٢) منهاج اليقين شرح ادب الدنيا والدين لأبيس وفا بن محمد ص ٢٢٣ نقلاً
عن رئاسة الدولة ص ٢٤٩ .
 - (٣) الجامع لأحكام القرآن ١ / ٢٢٣ وانظر المرجع السابق .

الجواب على هذه الأدلة

=====

أول ما يلاحظ على استدلالهم على هذه المسألة • أنها أدلة عقلية • ليس فيها أدلة من كتاب الله ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم تقابل تلك الأدلة السابقة • وهي مع ذلك ضعيفة الدلالة • مردودة وجاب عليها بما يلي :

(١) أما الدليل الأول • فالجواب عنه يتلخص في : أن منصب الرعايا لم يجعَل لتحقيق المصالح الدنيوية فحسب كما زعمتم • بل جُعِلَ أيضًا لحراسة الدين • والمحافظة على المصالح الدينية • إلى جانب المصالح الدنيوية التي أشرتم إليها • وهذا لا يتأتى مع تعدد الأئمة • بل بالعكس إذا كان الإمام واحداً أمكن السيطرة على جميع أقطار المسلمين وأصبحوا يداً واحدة متحدين في أمورهم الدينية والدنيوية • وأمكنهم التكامل الاقتصادي والبشري • وأصبحوا قوة عظيمة على من نأواهم •

كما أنه إذا تباعدت الأقطار قليلكن التغلب على ذلك عن طريق الولاة والنواب الذين يعيّنهم الامم كوقومون هم بدورهم بتنفيذ أوامره الصادرة اليهم •

يضاف الى ذلك ما ينجم عن التمدد من مفسدات ومن فتن وحروب وقطيعة بين المسلمين • ربما كانت أكثر ضرراً من المصالح المشار اليها • فلهذا لا قد نظروا الى بعض وجوه المصلحة وأغفلوا النظر عن وجود المفسدة التي تتضال أمامها هذه المصلحة •

(٢) وجواباً على الدليل الثاني : أن قياس الإمامة على النبوة قياس مع الفارق فهو قياس باطل • لأن الأنبياء معصومون من عداوة بعضهم لبعض بعكس حال الأئمة ففي حال التعدد سيكون هناك اختلاف وشقاق لا محالة لما جُبلت

عليه النفس البشرية من حُبِّ الملوك والاعتداء والسيطرة على الآخرين، إنما ملأها الكرامة إلى القبول بجواز التعدد، وذلك لإثبات إمامة كلٍّ من علي ومعاوية رضي الله عنهما. فلا شكَّ عند أهل السنة أن الإمام في ذلك الوقت هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه الخليفة الراشد الرابع، ومعاوية رضي الله عنه لم يخرج عليه طلباً للإمامة، وإنما طلباً للنار من قتل عثمان الذين دخلوا في صف علي - وعلي معذور في تأخير إقامة الحدِّ عليهم لما لهم من شوكة ومنعهم لأن الأمور مضطربة ولم تستقر له بعد - وقد كان معاوية والياً لعمر ابن الخطاب رضي الله عنه على الشام، ثم لعثمان بن عفان رضي الله عنه فأراد البقاء على ولايته تلك ولذلك فأهل الشام أهل ما بايعوا معاوية (بايعوه على الطلب بدم عثمان أميراً ولا يطمع في الخلافة) (١). ولم يدع معاوية الخلافة إلا بعد تنازل الحسن وببايعته وبايعه المسلمون له بالخلافة. والأولى عدم اللجوء فيما شجر بينهم رضي الله عنهم جميعاً وأرضاهم.

الترجيح :

=====

يتبين لنا مما سبق أن الحق مع أصحاب المذهب الأول، لما ورد في ههنا المسألة من نصوص شرعية يحرم على المسلم تخطئها ولا معارض لها عند الطرف المنازع.

ومع ذلك ما سبق الأمور التالية ٢

(١) أن التعدد يؤدي إلى الاختلاف والتحاسد والتناحر كما هو طبيعة النفس البشرية، وحالة الحكومات اليوم خير شاهد على ذلك. وهذا التشتيت المخطط له من قبل أعداء المسلمين هو من أكبر الأسباب التي أدت إلى ضعف المسلمين وإذلالهم وتسلط أعدائهم عليهم.

(١) وقعة صفين لنصر بن مزاحم ص ٨٢ تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الثالثة

١٤٠١ هـ وانظر ههنا المسألة في المواضع من القواصم (الحاشية) ص ١٢٧ -

والصواعق المحرقة للمبتهني ص ٢١٦ وسير أعلام النبلاء للذهبي ١٤٠/٣ وتاريخ

(٢) ان الادعاء بأن تعدد الرؤساء يسهل مهمة الاشراف وتحقيق المصالح للبيعة غير سليم، لا سيما في عصرنا الحاضر، بسبب ما أُحرز من تقدم هائل يسهل العقل في جميع أجهزة المواصلات والاتصالات، وهذا مما لا يدع مجالاً للشك في تحقيق المتابعة والاشراف بكل يسر وسهولة، واذن فمن الممكن اسناد الاعمال وتصريف شؤن الامة في كل قطر الى ولاية أكفأ يقومون بها تحت اشراف الامام ومتابعته.

(٣) انه مادامت وحدة الامة الاسلامية قد تحققت فعلاً في العصور الاولى، على الرغم من اتساع رقعة الدولة الاسلامية وصعوبة المواصلات والاتصالات بالنسبة لذلك الوقت، ومع ذلك رسمت أنصع صفحات التاريخ لهذه الامة من القوة وحسن الادارة، فمن الممكن اليوم تحقيقها من باب أولى بكل يسر وسهولة، ولذلك فلا يبقى للمحتجين بالضرورة حجة بعد اليوم.

" الحكم لواقع بهمتان في زمن واحد "

=====

هذا هو الحكم الشرعي في منح تعدد الأئمة، وأن ذلك لا يجوز، ولكن لو حصلت بهمتان لامين في زمن واحد، ففي هذه الحالة الملما فيها ثلاث طوائف هي :

(١) ذهبت طائفة الى أن الامامة الصحيحة تسلم للامام الذي عقدت إمامته في

البلد الذي مات فيه الامام السابق .

(٢) وذهبت طائفة ثانية الى أنه يجب على كل واحد من الامين أن يتخلى عن

الامامة لصاحبه، وعندئذ يختار أهل الحل والعقد منهما من تتوفر فيه الشروط -

المطلوبه .

(٣) وذهبت طائفة ثالثة الى أن الامامة تنعقد لا سبقتها بيعة (١) وهذا

(١) انظر الاحكام السلطانية للماوردي ص ٩

هو للصلوب المؤيد بالدليل السابق (كوليبيمة الاول فالاول) (١)
 قلل الماوردى (والصحيح في ذلك وما عليه الفقهاء المحققون لأن الامامة
 لا سبقهما بيمة وعقدا) (٢) .

هذا إذا علم السابق أما إذا جهل أو بوجع لهما في لحظة واحدة
 فللعلماء فيها ثلاثة أقوال هي :

- (١) القرعة بينهما .
- (٢) إبطال المعقدين كواستثناف عقد جديد لأحدهما أو لغيرهما .
- (٣) وحكي عن الفزالي أنه قال بالأكثرية (فالأمام من اعتقدت له البيمة
 من أكثر الخلق كالمخلف للأكثر باع يجب رده إلى الانقياد إلى
 الحق) (٣) .

والذي يظهر - والله أعلم - هو إبطال المعقدين واستثناف
 الخيار من جديد وذلك لأن أحدهما باطل ولا يمكن تمييز الباطل
 منهما فيبطلان المعقد لمن يختاره أهل الحل والعقد من جديد
 والله أعلم .

(١) رواه مسلم وسبق تخريجه ص ١٤

(٢) الأحكام السلطانية ص ٩ وانظر المحلى ٥٠٤/١٠

(٣) للمسلم شرح المسلي ص ١٧٠ ط . ثلثيه

الختام

==

نتيجة البحث

==

بعد هذا الاستعراض الطويل ، والد راسه المستفيض لتلك الموضوعات الكثيرة

يمكننا أن نحدد بعض النقاط المستنتجة مما سبق وهي :-

- (١) أن الاسلام جاء بنظام كامل للحكم ، وهذا يدلنا على شمولية الاسلام ، صلاحه لكل زمان ومكان ، فهذه الرسالة هي الرسالة الخالدة ، والهاقية صالحة للتطبيق الى قيام الساعة ، وأنه لن يصلح آخر هذه الامم الا بما صلح به اولها .
- (٢) أن الامامة ثابتة الوجوب بالكتاب ، والسنة ، والاجماع ، والقواعد الشرعية ، وهو وجوب كفاي ، متوجه الى اهل الحل والعقد باعتبارهم الممثلون للامة ، النائبون عنها في هذه المهمة الخطيرة ، واذا تقاعس اهل الحل والعقد فان الائم يلحق كل من له قدره واستطاعه حتى يسمى لاقامة هذا الواجب بقدر ما اوتي من قوة واستطاعه .
- (٣) بطلان دعوى من قال بأن الاسلام لم يأت بنظام للحكم ، وأنه لم يوجب على المسلمين إقامة دولة اسلامية متميزة .
- (٤) - ان الامامة في حد ذاتها وسيلة لا غاية ، وسيلة الى اقامة امة تقف نفسها على الخير والمدل تحقق الحق وتبطل الباطل ، امة تأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر وتؤمن بالله ، امة تقوم بأداء رسالتها المساوية على منهج الاسلام الذي رسمه الله لها .
- (٥) ان من أهم أهداف الامامة هو حفظ الدين ، وسياسة الدنيا به ، وأن ذلك -

أهم الواجبات المطلقة على عاتق الامام ، وكفر من فرق بين الدين والسياسة
وساس الدنيا بغير هذا الدين .

(٦) انه لا عزَّ ، ولا رفعة ، ولا قيام للأمة الاسلاميالا بالرجوع الى التحاكم الى
كتاب الله وسنة رسوله ، والسعي الى اقامة الخلافة الاسلاميه التي تحفظ
الدين وتعيد للمسلمين عزتهم وكرامتهم .

(٧) ان خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه ثبتت باختيار المسلمين له ، وبإيعتهم
له مع وجود الكثير من النصوص التي تدلُّ على أن المسلمين لن يختاروا غيره .
وعلى رضا الله ورسوله بذلك ، وأنه أفضل الامة بعد نبيها صلى الله عليه
وسلم .

(٨) ان خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ثبتت باختيار
المسلمين ، وبإيعتهم له . وأنه ليس هناك نص من النبي صلى الله عليه
وسلم عليه بالخلافة ولم يدع هو شيئا من ذلك وأنهم من كل ما تنسبهم
الرافضة اليه .

(٩) ثبتت شرعية الطرق التي تمت بها مبايعة وتولية الخلفاء الراشدين ، وأننا
مأمورون باتباعهم في ذلك .

(١٠) ان الذي يقوم باختيار الامام هم عقلاء الامة ، وعلماءها ، أهل الحسب
والعقد ، ولا دخل للعلماء ، ولأهلها ، في الاختيار . ولذلك فلا يختار العقلاء
عادة الا الا لعقل ، والأصلح لهذا المنصب الخطير ، ولذلك فلا مجال للدعاية
والتلميح وذلك في الاموال المباحة لكسب الاصوات الرخيصة كما في الديمقراطيات
الحدیثه .

(١١) مشروعية الاستخلاف ، مع ضرورة مواظبة أهل الحل والمقد ، وبإيعتهم للمستخلف .

(١٢) يجمع طريق الاختيار مع طريق الاستخلاف في أن كلا منهما يشترط فيه رضا أهل الحل والعقد وبإيتمهم .

(١٣) أن الإمامة لا تورث .

(١٤) تحريم نكح البيعة ، وإنها واجبة في غنق المسلم متى وجب الإمام المستحق لها .

(١٥) طريقة القهر والغلبة ليست من الطرق الشرعية ، وإنما تتعقد الإمامة بها نظرا لمصلحة المسلمين لما قد يجز ذلك عادة من الفتن .

(١٦) للإمام شروط لا بد من توفرها ، حتى يكون أهلا لهذا المنصب العظيم ، أما عدم القهر والغلبة فلا تشترط جميع تلك الشروط .

(١٧) ثبت اشتراط القرشية ، وأن الإمامة فيهم لا يجوز صرفها إلى غيرهم ، وأن ذلك ليس من العصبية المنموسة في شيء ، لأن الإمامة في نظر الإسلام تكليف لا تشريف .

(١٨) عدم اشتراط أن يكون الإمام أفضل أهل زمانه ، وإنما الأولى اختيار الأصلح ولا نفع للمسلمين .

(١٩) الخلفاء الراشدون الأربعة مرتبون في الخلافة على ترتيبهم في الأفضلية ، وأنه ليس من السلف أحد يقدم على أبي بكر ثم عمر غيرهم ، أما المفاضلة بين عثمان وعلي رضي الله عنهما فهي من تلك ، وقد اختلفوا في تبديع من قدم عليا على عثمان في الفضل ، وأن من السنة التفضيل بينهم على ما جاءت به الآثار .

(٢٠) على الإمام واجبات كثيرة ، يجب عليه القيام بها ، كما أن له حقوقا أخرى تعينها على القيام بتلك الواجبات .

(٢١) طاعة الامام واجبة فيما وافق الشرع • وصحرة فيما خالف الشرع • وأن سلطات الأئمة مقيدة بكرنها موافقة للكتاب والسنة • فيطاعون فيما هو لله طاعة • ويعصون فيما هو لله معصية • ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق • ومن أطاعهم في معصية فالإثم على الأمر والمأمور •

(٢٢) مشروعية الشورى • وأنها واجبة عند اختيار الامام • أما في تدبير شؤون الرعية فهي مستحبة • ينبغي للامام أن يشار • وليست واجبة عليه • كما أنه لو استشار فأنطوى ملزمًا اتباع مستشاريه • لأنه المسؤول الألى عن تصرف الأمور فيتحمل وحده تبعات خطئه •

(٢٣) تحريم الخروج على أئمة العدل • وإثارة الفتن وأن ذلك من أكبر الذنوب
(٢٤) ان بقاء الحاكم في منصبه منوط بصلاحيته لتولي قيادة المسلمين • أما اذا فقد هذه الصلاحيه • وارتكب شيئًا من مسببات العزل فلأئمة مثله في أهل الحل والعقد أن تطلب منه أن يعزل نفسه • فان أبى فلها أن تعلن عزله عن منصبه اذا أمنت وقوع الفتنة • كما لا يجوز لها إقصاء • عن الحكم بقوة السلاح الا في أضيق نطاق عند ظهور الكفر البواح • والخطر المتيقن على المسلمين في دينهم فاذا كان ذلك فليقدم المسلم دمه ودينه •

(٢٥) وجوب اتحاد المسلمين فيما بينهم • وأن يكون امامهم واحدًا • اتسعت رقعة ديار الاسلام • وتحريم البيعة لأكثر من امام في زمن واحد •

(٢٦) تميز نظام الحكم في الاسلام عن جميع أنظمة الحكم الوضعية القديمة منها والحديثة • وان الخلاف بينه وبينها في الغاية والوسيلة والاهداف • فهو نظام متميز لا ينطبق عليه أى وصف من الاوصاف المعهودة • لنظم الحكم الوضعية • •

أنتهى والله الحمد والمنة وآخر دعوانى

أن الحمد لله رب العالمين

الفهارس العلمية

=====

أولا	:	فهرست الآتيك
ثانيا	:	فهرست الاحاديث والآثار
ثالثا	:	فهرست الاعلام المترجم. لهم
رابعا	:	قائمة المراجع والمصادر
خامسا	:	فهرست الموضوعات العامة

=====

أولا
==

فهرست الآيات القرآنية

فهرست الآيات القرآنية

=====

حرف الألف (ا)

=====

- * ولمر بالمعروف وأنه عن المنكر واصبر على ما أصابك ٣٦
- * فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي ٢٦
- * وآتوا اليتامى أموالهم ٢١٠
- * واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان ١٤
- * اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله ٣٥٠ ٥٧٢
- * واجعلنا للمتقين إماما ٥
- * اجعلني على خزائن الأرض اني حفيظ عليم ٢٣١
- * واجعل لي وزيرا من أهلي هرون أخى ٣٢٥
- * أحشروا الذين ظلموا وأزواجهم ٣٦٤
- * فاحكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق ٢٩
- * وادع الى ربك ولا تكون من المشركين ٤٨
- * واذ ابتلى ابراهيم ربه بكلمات ١٦٨
- * واذ اقلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى ٧٨
- * فاذا جاء وعد أولاهما بعثنا عليكم عبادا لنا أولي بأس شديد ٤٩٥
- * واذ قال ربك للملائكة اني جاعل في الأرض خليفة ٢
- * واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فآلف بين قلوبكم ٨٣
- * فاسألوا أهل الذكوان كنتم لا تعلمون ٤١٠
- * واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالفداء والمشى ٣٢٥
- * وأطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا ٥١٥
- * واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ٨٣ ٥١٤
- * فاعتبروا يا أولى الأبصار ٤٠١

* واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى والميتات منى
والمساكين *

* إلا تنفروا يعذبكم عذابا أليما — ٥١

* إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون — ٤٧

* إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور — ٤٧

* وإن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق — ١٩

* إن أكرمكم عند الله أتقاكم — ٢٤٣ ٢٤٩

* إن الحكم إلا لله — ٥٩

* إن الذين أرتدوا على أديارهم من بعد ما تبين لهم الهدى — ٧٣

* إن الذين يباعدونك إنا بيبعدونك إنا بيبعدون الله — ١٧٣ ١٨٩

* إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى — ٧٧

* إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها — ٢٨ / ٣٤٠

* إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم — ١٧٢

* إن الله أصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم — ٢٢٨

* فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول — ٦٣ ٦٤

* أن تظل أحداهما فتذكر أحداهما الآخرى — ١٣٣ ٢١٢

* وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله — ٤١٧

* إن خير ما استأجرت القوي الأمين — ٣٢٧

* وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما — ٤٤٧ ٤٤٦ ٤٩١

* انفروا خفافا وثقالا — ٥١

* إنك اليوم لدينا مكين أمين — ٣٢٧

* إنك ميت وأنهم ميتون — ٢٧

* إنما كان قول المؤمنين والمؤمنات إذا دعا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم — ٧٣

* إنما المؤمنون أخوة — ٨٣

- * انما أموالكم وأولادكم فتنة — ١٦٦
- * انما الصدقات للفقراء والمساكين — ٣٠١ و ٣١٦
- * انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا — ٤٤٦ و ٣٥٩
- * انما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر — ٢٥٨
- * ان نظن الا ظنا وما نحن بمستيقنين — ٢٦٨
- * وانهما لبامام مبين — ٢
- * وان هذه امتكم امة واحدة — ٨٢
- * انه لقول رسول كريم — ٣٢٧
- * وأوفوا بالعهد ان العهد كان مسؤولا — ١٨١
- * وأوفوا بعهد الله اذا عاهدتم — ١٨١

حرف التا (ت)

=====

- * وتعاونوا على البر والتقوى — ٣٥٨ و ٤٧٧
- * تلك امة قد خلت لهما ما كسبت ولكم ما كسبتم — ٥٠٢

حرف الجيم (ج)

=====

- * وجعلناهم ائمة يهدون بأمرنا — ٥
- * وجعلناهم ائمة يهدون الى النار ويوم القيامة لا ينصرون — ٥
- * أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله — ٢٥٨

حرف الحاء (ح) والظا (خ)

=====

- * أفحكم الجاهلية يبغون ؟ ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون — ٧٤
- * خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها — ٣٠٢

حرف الذال (ذ)

=====

- * والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا — ١٨٢
- * الذين ان مكاهم في الارض اقاموا الصلاة — ٤٦ = ٣٣٩
- * والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون — ٣٥٧

حرف الراء (ر)

=====

- * الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض — ١٣٣ ٢١١٥
- * رب اغفر لي وهب لي ملكا لا ينبغي لأحد من بعدي — ٢٣١

حرف السين (س)

=====

- * وسيدا وحصورا ونبيا من الصالحين — ٤٣٩

حرف الشين (ش)

=====

- * وشددنا ملكه وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب — ٢٥١

حرف الالف (ف)

=====

- * فيما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك
- ٨٢ = ٣٩٠٥ = ٤٠٢ = ٤١٣٥ = ٤١٤
- * فما أوتيتهم من شيء فستاع الحياة الدنيا — ٣٨٣ = ٤٠٢ = ٤٠٢٥ = ٤١٤

حرف القاف (ق)

=====

- * فقاتلوا أئمة الكفر انهم لا ايمان لهم —
- * قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر — ٢٠٣ = ٣١٣٥
- * وقتلوه حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله — ٤٩
- * وقتل داود جالوت وآتاه الله الملك وعلمه مما يشاء — ١٤

- * وقال لجمعني على خزائن الأرض — ٢١٥
- * قال أني جاعلك للناس إماما ■ قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدى الظالمين
— ٥ ■ ١٦٨ • ٤٧٧
- * وقال لهم نبيهم ان الله قد بعث لكم طالوت ملكا — ٢٢٥
- * وقرن في بيوتكم — ٢١٢ •
- * قل ان كان للرحمن ولد فانا اهل العبادين
- * قل هذه سبيلي أدعوا لى الله على بصيرة أنا ومن اتبعنى — ٤٨
- * قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون — ٢١٥ •

حرف الكاف (ك)

=====

- * كتب ربكم على نفسه الرحمة — ٣٨
- * كتب عليكم القتال وهو كره لكم — ٥١
- * وكذلك أخذ ربك اذا أخذ القرى وهى ظالمة — ٨٠
- * وكذلك نولي بعض الظالمين بعضا بما كانوا يكسبون — ٣٣٦
- * كم تركوا من جنات وعيون وزروع ومقام كريم — ٣٣٤
- * كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم — ٣٢٣

حرف اللام (ل)

=====

- * ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير — ٤٧٨
- * لمن الذين كفروا من بنى اسرائيل — ٥٨ ■ ٤٧٨ • ٤٧٩
- * ولقد أخذناهم بالعذاب فما استكانوا لربهم وما يتضرعون — ٤٦٦
- * لقد ارسلنا رسلنا بالبينات — ٢٠
- * لقد رضي الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة — ١٧٣ • ٣٧٩
- * ولكن اكثر الناس لا يؤمنون — ٤١٧

- * فلما قضى زيد منها وطرا — ٢٦
- * ألم تر الى اللذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل اليك — ٦٨
- * ولمن صبر وعقر ان ذلك لمن غرم الأمور — ٤٠٨
- * ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا — ١٥ ١٣٢٥ ١٩٧ ٣٥ ٢٠٣٥
- * ٤٢٣
- * ولو ردوه الى الرسول وإلى أُولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم
- * ٤٠١ / ٣٤٦

حرف الميم (م)

=====

- * وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه الى الله — ١٠٤
- * وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا — ٢٦
- * وما آفأ الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب — ٣١٥
- * وما آفأ الله على رسوله من أهل القرى — ٣١٨
- * وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين — ٤١٧
- * والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعضهم — ٢٩٦
- * وما خلقت الجن والإنس الا ليعبدون — ٦٧ ٢٩٦
- * ما فرطنا في الكتاب من شيء — ٦٠
- * وما قدروا الله حق قدره — ٣٨
- * وما كان المؤمنون لينفروا كافة — ٥١
- * وما كان لمؤمن من ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة
- * من أمرهم — ٤١٨
- * ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض — ٣٩١
- * وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل — ٢٧
- * وما يتبع أكثرهم الا ظنا — ٤١٧
- * ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون — ٤١٢
- * ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم — ٤٠٨

- * ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون — ٦٩
- * ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون — ٦٩
- * ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون — ٦٩ — ١٢٩
- * ومن يتولهم فانه منهم — ١٨٧ — ٢٠٢
- * فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله — ٦٨

حرف النون (ن)

=====

- * ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين — ٥
- * ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء — ٦٠

حرف الهاء (هـ)

=====

- * هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها — ٨٨

حرف (لا)

=====

- * ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً — ٢٠٥
- * ولا تطيعوا أمر المسرفين الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون — ٢٢١
- * ولا تكون كالذين تفرقوا واختلفوا — ٨٣ — ٥١٥
- * ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة — ٣٥
- * ولا تنازعوا فتفشلوا — ٨٣
- * فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم — ٦٣ — ٦٩ — ٣٩٩
- * لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء — ٢٠٢
- * ولا يتخذ بعضنا أرباباً من دون الله — ٣٥
- * ولا يجر منكم شأن قوم على ألا تعدلوا اعدلو — ٢٨
- * لا يسأل عما يفعل وهم يسألون — ٣٨

حرف اليا (ي)

=====

- * يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم — ٤٨٧
- * يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا — ٥٤
- * يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم —
- ١٨ ٢٠٣ ٣٣٩ ٣٤٤ ٣٤٥ ٤١٥ ٤١٨
- * يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقات — ٣٩٨
- * يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا — ٢٢١
- * يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود — ١٨١
- * يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الكافرين أولياء من دون المؤمنين — ٢٠٢
- * " " " " " " اليهود والنصارى أولياء — ٢٠٢
- * " " " " " " يطاعة من سواكم — ٣٢٥
- * " " " " " " لا تخونوا الله والرسول — ٣٤٨
- * يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى — ٨٤
- * يا أيها النبي اتق الله — ٤٦
- * يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك — ١٧٠ ١٧١ ٣٤٥
- * يا أيها النبي إذا طلقتم النساء — ٤٠٦
- * يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين — ٤٠٦
- * يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ٧٨ ٣٥٣ ٣٣٠
- * يسألك عن الانفال قل الانفال لله والرسول — ٣١٧
- * يفضل من يشاء ويهدي من يشاء — ٣٨
- * اليوم اكملت لكم دينكم — ٦٠ ٦٢

ثانیاً

فہرست الاحادیث والاتیقار

فهرست الأحاديث النبوية والآثار (١)

=====

حرف الألف

=====

- اتخذن له وبشره بالجنة — ٢٨٧
- أباه على سنة الله وسنة رسوله والخليفين من بعده (قول عبد الرحمن
- ابن عوف) — ١٧٨
- أبغض الناس إلى الله ثلاثة — ٧٤
- أبو بكر وعمر سيدا كهول أهل الجنة — ٢٨١
- أتجعلونه إلى والله علي إلا ألوه عن أفضلكم ؟ قالوا : نعم — (من قول
- عبد الرحمن بن عوف) — ١٢١
- أجمعوا له العابد من أمي ثم أجعلوه بينكم شوري — ٣٩٧
- أحب الناس إلي من رفع إلي عيوني (من قول عمر) — ٣٧١
- أحلف لهم وأكذبهم ولا تعظمهم شيئا (من قول الثوري) — ٣١١
- أخوف ما أخاف على أمي الأئمة المضلين — ٤٨٤
- ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب كتابا — ١٥٥/٩٦
- ادفعوا صدقاتكم إلى من ولاه الله أمركم (من قول ابن عمر) — ٣٠٩
- ادفعها إليهم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم آمننا ان ندفعها إليهم
- (من قول الصفي بن شعبه) — ٣٠٩
- اذا أراد الله بالأمير خيرا جعل له وزير صدق — ٢٢٦
- اذا ابتغى الأمير الريبة في الناس أفسدهم — ٢٣٤
- اذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار — ٤٦٢
- اذا بويح لخليفين فأقتلوا الآخر منهما — ١٧٧ ، ٥١٦

(١) لم استقصي جميع الآثار لكثرةها وكل اثر جعلت بعده بين قوسين اسم قائله
اما المطلق فهو حديث نبوي .

- اذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم — ٢١
- اذا رأيتم القارى يحب الأغنياء فهو صاحب دنيا • واذا رأيتموه يلزم السلطان
- فهو لص (من قول عمر) — ٣٦٢
- اذا رأيتم أمتي تهاب الظالم أن تقول له انك أنت ظالم فقد تودع منها —
- ٧١ — ٤٨٠
- اذا ضيقت الامانة فما تنظر الساعة — ٢٢٨
- فاذا مت فتشاورا ثلاثة أيام • ولا يأتين اليوم الرابع الا وعليكم أمير منكم
- (من قول عمر) — ٤٤
- أرايتم ان استعبلت عليكم خير ما أعلم ثم أمرته بالعدل أفضيت ما علي ؟ (من
- قول عمر) — ٢٣٢
- أرجع من أمتي من أمر الجاهلية لا يتركوهن — ٢٤٤
- أرجع فقد بايعتك — ١٩٠
- أرضوا مصدقيكم — ٣٠٨
- استرشدوا الحافل ترشدوا ولا تعصوه فتندموا — ٣٩٤
- استقيموا لقريش ما استقاموا لكم — ٢٥٢
- اسمعوا وأطيعوا وان استعمل عليكم عبد حبشي — ٢٠٩ • ٢٤٢ • ٣٤١ •
- • ٤٢٧ • ٣٤٩
- أسرعوا بالجنازة — ٢٨
- أسمع وأطع ولو لحبشي كأن رأسه زبيبه — ٣٤١
- أسكن أحد فليس عليك الا نبي وصدّيق وشهيدان — ٢٨٧
- أشد الناس عذابا يوم القيامة رجل قتل نبي أو قتل نبيا — ٤٨٤
- أطيعوني ما أطعت الله ورسوله (من قول أبي بكر) — ١١٥ • ١٧٨ • ٣٥٦
- اعلمهم أن الله أفترض عليهم في أموالهم صدقه — ٣٠٢
- أفعن معادن العرب تسألوني ؟ خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام
- اذا فقهوا — ٢٤٨

- اقتدوا باللذين من بعدي — ٩٢
- أَفَرَأَنَا أُبَيٍّ (من قول عمر) — ٩٥
- أَوَمَوْاحِدٍ وَدِ اللَّهِ فِي الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ — ٥٦
- أَقِيلُونِي أَقِيلُونِي قَالُوا لَا وَاللَّهِ لَا نَقِيلُكَ وَلَا نَسْقِيكَ — ٤٤١
- الْأُثْمَةُ مِنْ قَرِيشٍ — ٦
- الْأُثْمَةُ مِنْ قَرِيشٍ ٥٠ فَاِنْ أَمَرْتُ قَرِيشَ فَبِكُمْ عِدَا حَبَشِيَا مَجْدَعَا فَاسْمَعُوا لِي —
- وَأَطِيعُوا — ٢١١
- الْأُثْمَةُ مِنْ قَرِيشٍ إِنْ لَكُمْ عَلَيْهِمْ حَقٌّ فَمَا إِنْ أُسْتَرْحِمُوا رَحِمُوا
- ٢٣٨ ٥ ٢٥١
- الْأَمَامُ الْأَعْظَمُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ — ٢٢٩ ٥ ٢٩٨ ٥ ٣٢٩
- ٣٣٠
- النَّاسُ سَوَاسِيهِ كَأَسْنَانِ الْمَشْطِ — ٨٤
- الْمَسَا يَحْرَمُونَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فَتَحْرِمُونَهُ وَيَطُونُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَتُحِلُّونَهُ قُلْتُ :
- بَلَى قَالَ : فَتِلْكَ عِبَادَتُهُمْ — ٧٣ ٥ ٣٥٠
- أَدَدُ يَدِكَ أَبَايَعُكَ فَيَقُولُ النَّاسُ عَمَّ رَسُولُ اللَّهِ بَايَعَ ابْنَ أَخِيهِ (من قول
- الْمُبَاسِ) — ١٥٠
- أَمْرُؤِي جَمِيعًا أَنْ أَدْفَعَهَا إِلَى السُّلْطَانِ مَا اخْتَلَفَ عَلَيَّ مِنْهُمْ أَحَدٌ (مَنْ
- قَوْلِ أَبِي صَالِحٍ) — ٣٠٩
- أَصْهَلُوا فَإِنْ حَدَّثَنِي حَدَّثَ غُلَيْصِلُ بِالنَّاسِ صَهْبٍ (من قول عمر) — ١٧٧
- إِنْ أَدْرَكَنِي أَجْلِي وَأَبُو عُبَيْدَةَ حَيٌّ اسْتَخْلَفْتَهُ (من قول عمر) — ٢٤٣
- إِنْ اسْتَخْلَفَ فَقَدْ اسْتَخْلَفَ مِنْهُ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي (من قول عمر) — ١٢٠ ٥ ١٢٠ ٥ ١٢٠
- ١٢٩ ٥ ١٥٦
- إِنْ اللَّهُ لَيُعْلِي لِلظَّالِمِ حَتَّى إِذَا أَخَذَهُ لَمْ يَفْلِتْهُ — ٨٠
- إِنْ اللَّهُ أَذْهَبَ عَنْكُمْ رَجِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ وَفَخَرَهَا بِالْآبَاءِ — ٨٤ ٥ ٢٤٤
- إِنْ النَّاسُ تَشَاطَرُوا فِي الْأَذَانِ يَوْمَ الْقَادِسِيَّةِ فَاقْرَعْ بَيْنَهُمْ سَعْدٌ (من قول أبي
- شَيْبَةَ) — ١٤٠

- انا لا نستعين بمشرك — ٢٠٣
- ان القلم رفع عن ثلاثة — ٢٠٦
- ان الله اصطفى كنانة من ولد اسماعيل — ٢٣٤ ٢٤٩٥ ٢٥٩٥
- انا لا نولي هذا من سألناه ولا من حرص عليه — ٢٣٠ ٣٢٨
- ان الله بعثني اليكم فقلتم كذبت وقال أبو بكر صدق — ٢٧٨
- ان أهل الدرجات العلى ليأمرهم من تحتهم كما ترون النجم الطالع فى
- افق السماء — ٢٨٠
- ان الصدقة لا تنفى لآل محمد انما هى أوساخ الناس — ٣١٦
- انا وبنو المطلب لا تغترق فى جاهلية ولا اسلام انما نحن وهم شي واحد — ٣١٦
- انا أولى بكل مؤمن من نفسه وأيما رجل مات وترك ديناً خالني ومن ترك ما لا
- فلورثته — ٣٢٤
- ان الله لم يبعث نبيا الا وله بطانتان — ٣٢٦
- ان القوم اذا شاور بعضهم بعضا وأرادوا بذلك وجه الله غرم لهم على
- وشدهم (من قول قتادة) — ٣٨٩
- ان أمر عليكم عبد فاسمعوا له وأطيعوا ما قادكم بكتاب الله — ٤٢٢
- ان ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به فقتين متقاتلتين من المسلمين — ٤٤٠
- ان الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر أو بأقوام لا خلاق لهم — ٤٦٦
- ان الناس اذا رأوا المنكر ولا يغيرونه أوشك الله عز وجل أن يعصمهم بعقاب — ٤٧٨
- ان الناس اذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه — ٤٧٨
- ان أول ما دخل النقص على بني اسرائيل أنه كان الرجل يلقي الرجل — ٤٧٩
- ان بني اسرائيل لما وقع فيهم النقص كان الرجل يرى أخاه على الذنب — ٥٨
- أنتم أعلم بأمور دنياكم — ٦٢ ٣٩١
- أن تؤمروا أبابكر تجده أمينا زاهدا فى الدنيا راغبا فى الآخرة — ١٢٩٥ ١٠١
- ان خليلي وأمين عهدي الي اذا اختلف الناس أن اتخذ سيفا من خشب — ٤٦٥

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ما انتقم قط الا أن تنتهك حرمة الله
- ٣٥٥ -

ان شر الرعاء الحطمة - ٣٣٣

ان عائشة قد سارت الى البصرة ولله انهما لزوجتانبيكم في الدنيا والآخرة ..
(من قول عمار) - ٤٨٨

ان عمر بن الخطاب سأل عن الفرق بين الخلافة والملك .. (قول سلمان) - ١٣
ان عليا بايع أبا بكر بعد وفاة فاطمة - ١١٠

انكم سترون بعدى أثره وأمورا تتكرونها - ٢٢٣ ، ٣٤١ ، ٣٥٤

انكم سترون بعدى أثره فأصبروا حتى تلقوا على الحوض - ٣٥٤

ان كان شيئا من أمور دنياكم فشأنكم به وان كان شيئا من أمر دينكم فإلي - ٣٩١

انك ان تتبععت عورات الناس أفسدتهم او كدت تفسدهم - ٣٣٤

ان لم تجبني فأني أبا بكر - ٩٦

ان للقرشي مثلي قوة الرجل من غير قرشي - ٢٦

انما أخاف على أمتي الأئمة المضلين - ٤٨٣

انما يهلك هذه الأمة كل منافق عليم - ٣٣٠

انما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا اذا سرق الشريف تركوه - ٨١

ان من اجلل الله تعالى اكرام ذي الشبهة المسلم وحامل القرآن غير الفالي

فيه والجاني - ٣٥٩

ان من أبغض القراء الى الله الذين يزورون الأمراء - ٣٦٢

انها كانت أول الفتن - اي حادثة استشهاد عثمان - وآخرها فتنة المسيح

(من قول حذيفة) - ١٢٣

انها ستكون فتن أأثم تكون فتنة القاعد فيها خير من الماشي - ٤٦٤

ان هذا الامر في قرشي لا يعاديهم أحداً الا كيه الله في النار - ٢٣٦

انه سيلي أمركم من بعدى رجال يطفون السنة ويحدثون البدع - ٣٤٩

أنه من يمش منكم فسيرى اختلافا كثيرا فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين

من بعدى - ٩٤٤ ٢٣

انه قد نزل بي ما ترون ، ولا اظننى الا لما تبي وقد اطلق الله ايمانكم من

بيعتى (من قول ابي بكر) — ١١٦

انه يستعمل عليكم امراء فتمرقون وتكرون ممن كره فقد برى ومن انكر فقد

سلم — ٤٢٦ • ٤٥٩ •

انه يستعمل عليكم امراء فتمرقون وتكرون — ٧٧ • ٢٢٣ • ٤٢٦ •

اني اقر بالسمع والطاعة لعبد الله عبد الملك بن مروان (من قول ابن عمر)

— ١٧٨ • ١٩٠ • ١٩٥ •

انى انزلت نفسي من مال الله منزلة اليتيم (من قول عمر) — ٣٧٧

اني انما فعلت ذلك لتالفهم — لما اعطى الاقرع بن حابس وصحبه — ٣٢٢

انى لا ارى طلحة قد حدث فيه الموت فاذ نؤي به وعطوا — ٢٨

اني لم ابعث عمالي ليضربوا ابشاركم (من قول عمر) — ٨٢

انى لا اصفح النساء — ١٨٩

اني لا اخرج ان استعمل الرجل وأنا اجد من هو اقوى منه (من قول عمر) ٢٦٤

انى قد وليت عليكم ولست بخيركم فان احسنت فاعينوني وان اسأت فقومونسى

— ٣٧١ (من قول ابي بكر) •

اوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وان عبد حبش — ٢٠٩

الا أن تروا كفرا بواحا — ١٩٧

الا من ولي عليه وال فرآه ياتي شيئا من معصية الله فليكره ما ياتي من معصية

الله — ١٩٧

الا استحي من رجل تستحي منه الملائكة — ٢٨٦

الا ترضى ان تكون نبي بمنزلة هرون من موسى — ٢٨٨

اي الناس احب اليك ؟ قال صلى الله عليه وسلم : عائشه • قلت ومن الرجال قال

أبوها — ٢٧٨

أى الجهاد أفضل ؟ قال كلمة حق عند سلطان جائر — ٣٥٦ • ٣٦٥ • ٣٧٠ •

اياكم ومواطن الفتن قيل وما هي ؟ قال : أبواب الامراء (من قول حذيفة) — ٣٦٢

أيها الناس إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعهد في هذه الأماور شيئا
(من قول علي) — ١٠٦

أيها الناس إني قد وليتم عليكم ولست بخيركم ٠٠ (من قول أبي بكر) — ١١٥
٤٨٢ ٥

أيها الناس إنما أنا متبع ولست بمبتدع فإن أحسنت فاعينوني وإن أسأت فقوموني
(من قول أبي بكر) ٣٧١

حرف الباء

=====

بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على شهادة لا إله إلا الله (عن جرير
ابن عبد الله) — ١٧٠

بايعهن وأستغفر لهن الله — ١٨٨

بايعنا رسول الله على السمع والطاعة في السر واليسر ١٧٥ ٣٤٢٥ ٤٢٤٥
٤٥٤

بايعت النبي صلى الله عليه وسلم على النصح لكل مسلم (جرير بن عبد الله)
— ٣٦٩

أبايعكم على أن تمنعوني ما تمنعون منه نساءكم وأبنائكم — ١٧١

بايعاني بالمدينة وخالفاني بالبصرة (من قول علي) ٤٨٨

بعثني بنو المصطلق إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن سله إلا من ندفع
صدقاتنا — ٩٧

حرف التاء

=====

تأخذون بما تصفون وتدعون ما تتكرون — ١٨٦

تسمع وتطيع وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع — ٣٥٥ ٤٦٠

تعوذوا بالله من رأس السبعين ومن أماراة الصبيان — ٢٠٦

تكون النبوة ما شاء الله فيكم أن تكون ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها — ١١

تقتلهم — أي الخوارج — أدنى الطائفتين إلى الحق — ٤٨٧

حرفِ الثاء

ثلاثه لا يكلمهم الله يوم القيامه ولا ينظر اليهم ولا يزكّيهم ولهم عذاب اليم

— ٣٣٨ —

حرف الجيم

=====

جاء عهد يبايع النبي صلى الله عليه وسلم على الهجره • فبأيحه — فجاء

سيده يريد • فقال: يعنيه — ١٣٥

حرف الحاء

=====

حد يعمل به في الارض خير من أن يمتطروا أربعين صباحا — ٥٥٢

حرف الخاء

=====

خذ فتموله وتصدق به فما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف له ولا سائل

فخذ • والا فلا تتبعه نفسك — ٢٧٨

— خلافة النبوة ثلاثون سنة — ١٢ • ١٤ • ٢٩٠

— خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم — ٤٢٦ • ٤٥٩

حرف الدال

=====

— دعا أبوبكر بالزبير فقال : قلت ابن عمه رسول الله — ٠٠ فقال : لا تشرب

يا خليفة رسول الله — ١٠٨

— الدين النصيحة قلنا لمن ؟ قال لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم ٣٦٦

حرف الذال

=====

— ذهب أهل الهجرة بما فيها — ١٢٥

حرف الراء ===

- رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها - ٥٥
- رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه - ٥٥
- رحمك الله ان كنت لا رجوا أن يجعلك الله مع صاحبك (من قول علي) ٢٧٧
- رضينا لدنيانا من رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم لدنيا (من قول علي)
- ١٠٧
- الرعية موء دية الى الامام ما أدى الامام الى الله فان رتب الامام رتبوا (من قول عمر) ٣٣٥

حرف الزاء =====

- زويت لي الارض حتى رأيت مشارقها ومغاربها - ١٨٣

حرف السين =====

- سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العزم فقال: مشاوره أهل للرأي ثم اتبعهم - ٤١٣
- سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العزم فقال ان تشاور ذا رأي ثم تطيعه - ٤١٣
- سباب المسلم فسوق وقتاله كفر - ٤٦٢
- سبعة يظلهم الله يوم لا ظل الا ظله - ٧٨ • ٢٩٧ • ٣٠٧
- ستكون الخلافة من بعدي ثلاثون ثم يكون الملك - ١٢
- ستكون فتن القاعد فيها خير من القائم - ٤٦٣
- حديث السقيفة (فيه أحاديث كثيرة) - ٢٧ • ١١٢
- سيخرج قوم في آخر الزمان حداث الأسنان سفهاء الأحلام يقولون من قول خير البرية - ٤٤٥

- سيكون بعدي أمراء فمن دخل عليهم فصد قههم بكذبهم — ٣٦١
- سيكون عليكم أمراء يأمرؤنكم بما لا يفعلون فمن صد قههم — ٤٨٢
- سيليكم أمراء بعدي يُعَرِّفونكم ما تتكرون وينكرون عليكم ما تعرفون — ٣٥٠

حرف الضاد (ض)

=====

- ضعوها في مواضعها — أي الصدقه — (من قول عمر) •

حرف العين (ع)

=====

- اعجزتم اذا بعثت رجلا فلم يعض لأمري أن تجعلوا مكانه من يعض لأمري — ٤٨١
- على المرء السمع والطاعة فيما أحب أو كره الا أن يؤمر بمعصية — ٣٤٨
- على أي شيء " يايعتزم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبيه قال " على الموت (من قول سلمة بن الأكوع) ١٧٤
- عمار تقتله الفئة الباغية — ٤٨٧
- لعمل الامام العادل في رعيته يوما أفضل من عبادة العابد في أهله مائة
- عام او خمسين عام — ٧٩
- عهد أبي بكر لعمر — ١١٨
- العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر — ٤٢٦
- عهد عمر بالأمر الى الستة — ١٢٠

حرف الفخ (ف)

=====

- الفخيمه لمن شهد الوقعه ٠٠ (من قول عمر) — ٣١٧

حرف الفاء (ف)

=====

- فوا بيبيعه الا أول فالأول — ١٥ ، ١٧٨ ، ١٨٤ ، ٥١٦

حرف القاف (ق)

=====

— قد اخترت لكم هذين الرجلين فبايعوا أيهما شئتم (من قول أبي بكر) — ١٠٠

— وقد بايعتك وبايعت ابن عمك وأصحابه ٠٠ (من كلام النجاشي) — ١٩٠

— وقد عثقت يا كيسان ؟ قال : نعم قال : بها أنت فأقسمها (من قول عمر) ٣٠٧

— قدموا قريشا ولا تقدموها — ٢٤٧

— قريش ولاه الناس في الخير والشر إلى يوم القيامة — ٢٥٤^{إلى}

— قريش ولاه هذا الأمر ٠٠ فقال سعد : صدقت نحن الزرء وأنتم الأمراء — ١١٣ ٢٣٧

— قيل لعلي : استخلف قال : ما استخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم

فأستخلف (من قول علي) — ١٠٧

حرف الكاف (ك)

=====

— كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء — ١٤ ١٨٤ ٥١٦

— كسروا فيها سيوفكم وقطعوا أوتاركم — ٤٦٥

— كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون — ٢٢٥

— كما تكونوا يولى عليكم — ٣٣٦ ٤١٢

— كما بعهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نعهد هذا نقا لمن كان هكذا

(من قول عبد الله بن عمر) — ٣٦٩

— كنا نبأ رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة يقول لنا فيما

استطعت (من قول عبد الله بن عمر) ١٧٥

— كنا نخير بين الناس في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فخير أبا بكر ثم عمر ثم

عثمان (من قول ابن عمر) ٢٧٦ ٢٨٢

— كنت أرجو أن يعيشر رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يدبرنا (من قول عمر) ١١٤

حرف اللام (ل)

لا تُعطين الراية رجلاً يفتح الله على يديه يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله

— ٢٨٩ —

لَبَّسُوا عَلَيْنَا لِبَسَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ (من قول ابن عمر) — ٣١١ —

لست خليفة الله ، ولكنى خليفة رسول الله (قول ابن بكر) — ٨ —

لعن الله من ذبح لغير الله — ١٠٦ —

لقد عففت عففت رعيته ولو رمت لرتعوا (من قول علي) — ٣٣٥ —

لقد كان فيمن قبلكم محدثون — ٢٧٩ —

لكي اكره ان ابايع اميرين قبل ان يجتمع الناس على امير واحد (من قول

ابن عمر) — ١٨٦ —

للرجل سهم وللفرس سهمان — ٣١٨ —

والله تلو منصى عقالا كانوا يوم دونه لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم

عليه (من قول ابن بكر) — ٣٠١ —

اللهم انت الصاحب في السفر — ٨ —

والله لا أحد أحق بهذا المال من أحد (من قول عمر) — ٣١٩ —

والله ما مست يد رسول الله صلى الله عليه وسلم يد امرأة قط — ١٩٠ —

اللهم من ولي من أمرائتي شيئا فشق عليهم فاشقق عليه — ٣٣٣ —

والله ما عهد الي رسول الله صلى الله عليه وسلم الا شيئا عهد به الى الناس

(من قول علي) — ١٠٢ —

لما قضى الله الخلق كتب في كتابه ١٠٠ ان رحمتي تغلب غضبي — ٣٩ —

لم نبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الموت ، وإنما بايعناه على الأنف

(عن جابر) — ١٧٤ —

لما نزلت (يا أيها الذين آمنوا اذا ناجيتم الرسول) قال لي النبي صلى

الله عليه وسلم ، ما ترى ؟ دينار — ٢٩٨ —

لن يبرح هذا الدين قائما يقاتل عليه عصاة من المسلمين — ٤٨٦ —

- لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأه — ٢١١ ٤ ١ ٣٣
- لو أدركني أحد هذين الرجلين ثم جعلت هذا الأمر اليه لو شئت به (من قول عمر) — ٢٤٣
- لو استعمل عليكم عبد يقودكم بكتاب الله فأسعوا وأطيعوا — ١٤٧
- لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مدَّ أحدكم ولا نصيفه — ٢٩١
- لو أنكما تتفقان على أمر واحد ما خالفكما — ٣٨٥
- لو دخلوها ما خرجوا منها إنما الطاعة في المعروف — ٣٤٩
- لو سلك الناس وادي لسلكت وادي الأنصار وشعبها — ٢٣٧
- لو علمت أحداً من الناس أقوى عليه مني لكت أقدم فتضرب عني أحب إلي من أن أليه (من قول عمر) — ٢٦٤
- لو كان بعدي نبي لكان عمر — ٢٨٠
- لو كنت في شدق الأسد لأحببت أن أكون معك فيه ، ولكن هذا الأمر لم أره (من قول أسامة لعلي) — ٤٩٠
- لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر — ٢٧٨
- ليس من وال أمة قلبت أو كثرت لا يعدل فيها إلا كبه الله في النار — ٧٩
- لينقض عرى الإسلام عروة عروة — ٢٢
- اليسو يحلون لكم ما حرم الله فتحطونه ؟ — ٧٣

حرف الميم (م)

=====

- ما أجد في نفسي شيئاً إلا أنني لم أقاتل الفئة الباغية مع علي (من قول ابن عمر) — ٤٩٠
- ما أستخلف خليفة إلا له بطانتان — ٣٢٠
- ما أنا إلا رجل من المسلمين (من قول علي) — ٢٧٦
- ما بقاء هذا الأمر الصالح الذي جاء الله به بعد الجاهلية قال (ما استقامت بكم أممتكم) (من قول أبي بكر) — ٣٣٥

- مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يوص (من قول بن عباس) ١٠١
- ما تشاور قوم قط الا هداهم الله لا فضل ما يرضونكم (من قول الحسن) ٣٨٩
- ما تشاور قوم قط يبتغون وجه الله الا هداهم الله لا يرشد أمرهم (من قول قتادة)
- ٣٨٩
- ما تقلّ الغبراء ولا تظلّ الخضراء على ذي لهجة أصدق وأوفى من أبي ذر — ٢٧١
- ما خاب من استغاثه ولا ندم من استشاره — ٣٩٣
- ما خصنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء لم يعم به الناس (من قول
- على) — ١٠٦
- ما رأيت أحدا أكثر مشورة لأصحابه من النبي صلى الله عليه وسلم (من قول
- أبي هريرة) — ٣٨٦
- ما رأيته أتيت أمرا أكره غدا من أسراعه في هذا الأمر (من قول أبي موسى
- وأبي مسعود)
- ما شقي قط عبد بمشورة وما سعد بأستغناء رأى — ٣٩٥
- ما مشى قوم الى سلطان الله ليدلوه الا اذلهم الله قبل أن يموتوا (من قول
- حذيفة) — ٣٦٠
- ما من أمير عشرة الا يوتى به يوم القيامة مفلولا لا يفكه الا المدل أو يوقه
- الجور — ٧٩
- ما من عبد يسترعيه الله رعية من المسلمين ثم يموت وهو غشاش لهم الا لم يدخل
- الجنة معهم — ٣٣٣
- ما من عبد يلي أمر المسلمين ثم لا يجهد لهم وينصح لهم الا لم يدخل الجنة
- معهم — ٣٣٣
- ما من نبي بعثه الله قبلي الا كان له من أمته حواريون — ٤٨٠
- المدينة كالكير تنفي خبثها وتصح طيبها — ١٧٠
- مروا أبا بكر فليصل بالناس — ٩٤

- المستشار مؤتمن — ٣٨٦
- المسلم أخو المسلم — ٨٤
- المسلمون على شروطهم — ١٧٩
- المشورة عين الهداية وقد خاطر من استغنى برأيه (من قول علي) ٣٩٥
- المقسطون على منابر من نور — ٧٩
- من أتاكم وأمركم جميع على رجل منكم يريد أن يشق عصاكم فاقتلوه — ٤٤٧ • ٥١٢
- من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله — ٩
- من أراد بجهنمة الجنة فليلزم الجماعة فإن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد — ١٥١
- من استخلف ؟ لو كان أبو عبيدة ابن الجراح — (من قول عمر) — ١٦٥
- من استعمل رجلا على عصابة وفيهم أرضى الله منه فقد خان الله ورسوله —
- والمؤمنين — ٢٦٤
- من أهان سلطان الله في الأرض أهانه الله — ٣٥٩
- من بايع أمانا فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعمه ما استطاع فان جاء آخر ينارعه فأضربوا عنقه الآخر — ١٨٤ • ٥١٦
- من بايع رجلا من غير مشورة المسلمين فلا يتابع هو والذي بايعه تنفرد أن يقتل^{لا} —
- (من قول عمر) — ١١٤ • ١٤٩
- من بدأ جفا ومن اتبع الصيد غفل — ٣٦٢
- من بدل دينه فاقتلوه — ٤٠٢
- من حالت شفاعتهم دون حد من حدود الله فقد ضار الله في أمره — ٥٦
- من حكم بنخير ما أنزل الله فحكم الجاهلية (من كلام الحسن البصري) — ٧٤
- من دعا لظالم بالحق فقد أحب أن يعصى الله في أرضه — ٣٦٣
- من رابط في شيء من سواحل المسلمين ثلاثة أيام أجزأت عنه رباط سنة — ٥٥
- من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر — ١٨٣ • ٤٥٩
- من رأى منكم منكرا فليغيره بيده — ٤٧٩

من زعم أن علياً أحق بالولاية فقد خطأ أباً بكر وعمر والمهاجرين والانصار

(من قول صفوان الثوري) ٢٧٧

من سمع سَمَّعَ الله به يوم القيامة ومن شاق شقق الله عليه يوم القيامة - ٤٦١

من قتل تحت راية عمية يدعو الى عصبية - ٨٥

من قتل دون ماله فهو شهيد - ٣٥٧

من كان رسول الله مستخلفاً لو استخلف ؟ قالت : أبو بكر (من قول عائشة)

- ١٠١

من كان غده نصيحة لذي سلطان فلا يكلمه بها علانية - ٣٧١

من كان لنا عاملاً فليكتسب زوجه - ٣٢٤

من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالفرزومات ميتة جاهلية - ٥١

من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية - ٢١ ، ١٨٤ ، ٤٦٠

من ولاه الله شيئاً من أمور المسلمين فاحجب دون حاجتهم وخطتهم - ٣٣١

من هي الفئة الباغية ؟ لو علمنا ما سبقتن أنت ولا غيرك على قتالها (من

قول النضر) ٤٩٠

من يحفر بئر رومة فله الجنة - ٢٨٢

حرف النون (ن)

==

ناسبوا بهذا النسب العباس بن عبد المطلب وريعه بن الحارث - ٢٣٢

الناس تبع لقريش في هذا الشأن مسلمهم تبع لمسلمهم وكافرهم تبع لكافرهم ٢٣٧

الناس على دين ملوكهم - ٣٣٦

نحن المؤمنون وعمر أميرنا (قول بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

- ٩

نحن مع من غلب (من قول ابن عمر) ١٩٤ ، ٤٣٥

ندمت على تركي قتال الفئة الباغية (من قول ابن عمر) ٤٩٠

نضر الله لمرء سمع مقالتي فليدفعها فرب حامل فقه غير فقيه ٣٦٨

نعم اذا أدبته الى رسولي فقد برئت منها — ٣٠٨

حرف الهاء (ه)

=====

هات يدك أبايعك على الاسلام فيهايعه فقال الرسول صلى الله عليه وسلم

وعلى قومك قال وعلى قومي (عن ضامه)

فهلا جلست في بيت أبيك أو بيت أمك حتى تأتيك هديتك — ٣٢٩

هل تنصرون وترزقون الا بضعفائكم — ٣١٨

حرف اللام (ل)

=====

لا آمركم ولا انهاكم أنتم أبصر (من قول علي) ١٦٥

لا أبايع اثنين ما اختلف الليل والنهار (من قول سعيد بن المسيب)

لا أقاتل في الفتنة وأصلي وراء من غلب (من قول ابن عمر) ١٩٤ ٤٣٥

لا أوتي بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر الا جلدته حد المفتري (من قول علي)

— ٢٢٦

لا بل عبدا رسولا — ١٣

لا تدفعها اليهم فقد اضاعوا للصلاه (من قول ابن عمر) — ٣١٠

لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض .

لا تريدوني • إني لكم خير مني لكم أمير (من قول علي) ١٢٤

لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين حتى يأتهم امر الله — ٤٨٦

لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق — ٤٨٦

لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان يسوق الناس بعصاه — ٢٣٦

لا حتى تطرؤهم على الحق أطرا — ٥٨

لا ضرر ولا ضرار — ٣٦

- لا ما أقاموا فيكم الصلاة — ١٩٧
- لا تبرح حتى تنجز القوم — ١٧٣
- لا ولكي اترككم كما ترككم رسول الله صلى الله عليه وسلم (من قول علي) ٦٦٦
- لا ييقين باب الأسد الا باب أبي بكر — ٩٥
- لا يحل لثلاثة يكونون بفلاة من الارض الا أمروا أحدهم — ٢١
- لا يحل للخليفة من هذا المال الا قصعتان — ٣٧٧
- لا يزال هذا الامر في قريش ما بقي منهم إثنان — ٢٣٧ ٢٥٣٥
- لا ينبغي المؤمن أن يذل نفسه — ٥٠٥

حرف اليا (ي)

=====

- يا أبا ذر إنك ضعيف وإنها أمانة — ٢٢٦ ٢٧٠ ٢٩٧
- يا أبا عبد الرحمن متى أظل وأنا اعلم ؟ قال : اذا كانت عليك أمراء اذا
- أطعتهم أو خلوك النار واذا عصيتهم قتلوك (من قول ابن مسعود) ٣٥٦
- يا أيها الناس ألا تسألوني ؟ فان الناس كانوا سألون النبي صلى الله
- عليه وسلم عن الخير وكنت أسأله عن الشر (من قول حذيفة) ٤٩١
- يا أيها الناس إن ريك واحد — ٨٤
- يا أيها الناس عن ملاء واذن ، ان هذا أمركم ليس لأحد فيه حق (من قول علي)
- ١٢٥
- يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله — ٢١٦
- يا عبادي اني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما — ٣٩
- يا عبد الرحمن بن سمره لا تسأل الا ماره — ٢٣٠ ٣٢٨
- يا رسول الله أرأيت هذا الخير أعطانا الله ^{الذي} أيكون بعده شركا كان قبله ؟
- قال نعم قلت ما العصمة قال السيف ٤٨٢
- يا رسول الله ان قوما من أصحاب الصدقه يعتدون علينا أفنكتم من أموالنا بقدر
- ما يعتدون علينا ؟ قال : لا — ٣١٢

- يارسول الله يايعه فقال صلى الله عليه وسلم هو صغير فمسح رأسه ودعا له
(عن زينب بنت جحش) ١٧٦
- يا معشر قريش انكم اهل هذا الامر ما لم تعصوا الله فانذا عصيتوه بعثت
عليكم من يلحاكم ٢٥١
- يا معشر النساء تصدقن ————— ٢١٢
- يحبس لأهل قوت سنتهم ويجعل ما بقي في الكراع — ٣١٩
- يحق على الامام أن يحكما أنزل الله وأن يؤدي الامانه — ٣٤٢
- يكون اثني عشر خليفة كلهم من قريش — ١٥
- يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهديي ولا يستنون بسنتي — ٣٥٥ / ٤٦٠
- يكون دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها — ١٨٦
- يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم — ٤٦٤
- يهدمه أي الاسلام - زلّة عالم وجدان ضائق بالكتاب وحكم الائمة المضلين
- (من قول عمر) ٤٨٥

فهرست الأعمال المترجم لهم

ملحوظہ

اقتصرت على ذكر الصفحة التي وردت فيها الترجمة فقط . .

رابعاً

قائمة المراجع والمصادر

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - الأبانة عن أصول الدين لابي الحسن الأشعري ، (ن = ٣٢٤ هـ) تحقيق
د . فؤيد حسين محمود ، ط . أولي ١٣٩٧ هـ من . دار الأنصار - القاهرة .
- ٣ - ابن حزم - حياته وعصره وآراؤه الفقهية ، لمحمد أبي زهرة ، ط . ١٣٧٣ هـ
ن . دار الفكر العربي .
- ٤ - اتحاد السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين ، لمحمد بن محمد
الحسيني الزبيدي الشهير بمرتضى ، ط . بدون من : دار إحياء التراث
العربي ، بيروت - لبنان .
- ٥ - الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ، د . محمد محمد حسين ، ط ١
(ث ١٩٢١ هـ)
ثالثه . ١٣٩٢ هـ ، ن : دار النهضة المصرية .
- ٦ - أحكام أهل الذمة لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن القيم (٦٩١ - ٧٥١ هـ)
تحقيق : د . صبحي الصالح ، ط . الثانية ١٤٠١ هـ ، ن . دار العلم
للملايين بيروت - لبنان .
- ٧ - أحكام البهانة والمحاربين ، د . خالد رشيد الجميلي رسالة دكتوراه من جامعة
القاهرة ط . ١٩٧٢ م ، ن . دار الحرية للطباعة والنشر وقد ساعدت
جامعة بغداد على نشره .
- ٨ - الأحكام السلطانية والولايات الدينية لعلي بن محمد الماوردي (ت ٤٥٠ هـ)
ط . الثالث ١٣٩٣ هـ ، ن . شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي
القاهرة .
- ٩ - الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الخبلي
(ت ٤٥٨ هـ) تحقيق : محمد حامد الفقي ، ط : ثانية ١٣٨٦ هـ ، ن :
شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، مصر .
- ١٠ - أحكام القرآن - لابي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي (٤٦٨ -
٥٤٣ هـ) تحقيق : علي محمد البجاوي ، ط : ثالثه ١٣٩٢ هـ ، ن : مطبعة
عيسى البابي الحلبي وشركاه .

- ١١- أحكام القرآن - لأحمد بن علي أبي بكر الرازي المعروف بلجصاص (٣٠٥ هـ - ٣٧٠ هـ) ط الأولى ١٣٣٥ هـ . طبع بمطبعة الأوقاف الإسلامية في دار الخلافة عليه من : دار الكتاب العربي بيروت - لبنان .
- نسخة أخرى تحقيق : محمد الصادق قضاوي ط : الثانية من : دار المصنف - القاهرة .
- ١٢- أحياء علوم الدين لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت : ٥٠٥ هـ) ط : بدون من : دار المصنف للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .
- ١٣- الآداب الشرعية . لأبراهيم بن محمد بن مفلح الضبلي (ت : ٨٨٤ هـ) ط ١٩٧٢ م ن : دار العلم للجميع .
- ١٤- آداب الشافعي ومناقبه لأبي محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي (٢٤٠ هـ - ٣٢٧ هـ) تحقيق وتعليق : عبد الرحمن عبد الخالق . ط . ١٣٧٣ هـ
- ١٥- أدب الدنيا والدين لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (ت : ٤٥٠ هـ) ط . ثالثه .
- ١٦- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد لأبي المعالي الجويني (ت : ٤١٩ هـ) تحقيق : محمد يوسف موسى وعلى عهد المنعم عبد الحميد ط : ١٣٦٩ هـ ن . مكتبة الخانجي بمصر .
- ١٧- إرشاد الساري شرح صحيح البخاري لشهاب الدين أحمد بن محمد بن الخطيب القسطلاني وسهامه متن صحيح مسلم وشرح النووي عليه (٨٥١ - ٩٢٣ هـ) ط . سابعه سنة ١٣٢٣ هـ بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق . مصر
- ١٨- إرواء الغليل تخريج أحاديث منار السبيل للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ط ، أولى ١٣٩٩ هـ ن : المكتب الإسلامي .
- ١٩- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر على هامش كتاب الأصابع لابن حجر . ط . أولى ١٣٩٠ هـ ن . مكتبة الكليات الأزهرية . القاهرة .

- ٢٠- الاسلام . أحمد شلبي . ط . سادس ١٩٢٩ م ن : مكتبة النهضة المصرية . القاهرة ، مصر .
- ٢١- الاسلام بين العلماء والحكام لعبد العزيز البدرى . ط . ١٩٦٦ م ن : المكتبة العلمية بالمدينة المنورة
- ٢٢- الاسلام عقيدة وشريعة لمحمود شلتوت . ط . ثامن ١٣٩٥ هـ ن : دار الشروق
- ٢٣- الاسلام (أصول الحكم لعلي عبد الرازق ط . ١٩٢٨ م . تعليق : محمود حقي ، ن . دار مكتبة الحياة ، بيروت)
- ٢٤- الاسلام وأوضاعها السياسية للاستاذ عبد القادر عودة ط . بدون عن : مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- ٢٥- الاسلام والخلافه فى العصر الحديث نقد كتاب الاسلام وأصول الحكم د . ضياء الدين الريسى ط . اولى ١٣٩٣ هـ . ن . منشورات العصر الحديث بيروت لبنان .
- ٢٦- الاسلام والخلافة د . على حسني الخربوطلى ط : ١٩٦٩ م عن : دار بيروت والطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .
- ٢٧- الاسلام وفلسفة الحكم د . محمد عماره ط . ثانيه ١٩٢٩ م . ن : المؤسسة العربية للدراسات والنشر .
- ٢٨- الاصابه فى تمييز الصحابه للحافظ أحمد بن على العسقلانى المعروف بابن حجر (٧٢٣ - ٨٥٢ هـ) ، تحقيق : طه محمد الزينى ، ط : الأولى ١٣٩٠ هـ ن : مكتبة الكليات الازهرية وسهامشه الاستيعاب لابن عبد البر
- ٢٩- أصول الدعوة لعبد الكريم زيدان ط . ثالثه ١٣٩٦ هـ ن : مكتبة المنار الاسلاميه .
- ٣٠- أصول الدين لابي منصور عبد القادر بن طاهر التميمي البغدادي (ت : ٤٢٩ هـ) ط . ثانيه ١٤٠٠ هـ - دار الكتب العلميه ، بيروت - لبنان .
- ٣١- أصول الكافي لابي جعفر محمد بن يعقوب بن اسحاق الكليني (ت : ٣٢٨ هـ) ط . ثالثه عن : دار الكتب الاسلاميه . طهران .

- ٣٢- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، لمحمد الأمين بن محمد المختار الجكي الشنقيطي - طبع على نفقة محمد بن عوض بن لادن رحمه الله ط : الثانيه ١٤٠٠هـ ن : مكتبة التراث الاسلامي ، حلب .
- ٣٣- الاعتصام لابي اسحاق ابراهيم بن موسى الشاطبي (ت : ٧٩٠هـ) ط : ١٣٢٣هـ المكتبة التجارية الكبرى - بمصر ؟
- ٣٤- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ، لفخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي (٥٤٤ - ٦٠٦ هـ) ط : ١٣٩٨هـ ن : مكتبة الكليات الأزهرية .
- ٣٥- الاعلام قاموس تراجم ، الخير الدين الزركلي ، ط : الرابعه ١٩٧٩م ن : دار العلم للملايين بيروت - لبنان .
- ٣٦- اعلام الموقعين عن رب العالمين لشمس الدين ابي عبد الله محمد بن ابي بكر المعروف بابن القيم (ت : ٧٥١هـ) راجعه وعلق عليه : طه عبد الرؤوف سعد ط : ١٩٧٣م ن : دار الجيل للنشر والتوزيع بيروت - لبنان .
- ٣٧- الاقتصاد في الاعتقاد ، لابي حامد الغزالي (ب : ٥٠٥هـ) تحقيق : محمد مصطفى ابوالعلا ، ط : ١٣٩٣هـ ن : مكتبة الجدي بالقاهرة .
- ٣٨- اكتاب الملحد في ضروريات الدين لمحمد نور شاه الكشميري (ت : ١٣٥٢هـ) ط : ١٣٨٨هـ ن : المجلس العلمي بكراتشي - باكستان .
- ٣٩- الأم ، لمحمد بن ادريس الشافعي ، ط : اولي ١٣٨١هـ ن : مكتبة الكليات الأزهرية عن نسخه ثانيه ، ط : ثانيه ١٣٩٣هـ ن : دار المعرفه ؟
- ٤٠- الامامه لمحمد حسين ، الياسين ، ط : ثانيه ن : المكتب العالي بيروت .
- ٤١- الامامه لدى الشيعة الاثنى عشرية ، د : احمد محمود صبحي ، ط : بدون ن : دار المعارف - مصر .
- ٤٢- الامامه وقائم القيامه د : مصطفى غالب ، ط : ١٩٨١م ، مكتبة الهلال .
- ٤٣- الأموال ، لابي عبيد القاسم بن سلام (ن : ٢٢٤هـ) تحقيق : محمد خليل هراس من : مكتبة الكليات الأزهرية ، مدار الفكر القاهرة .

- ٤٤- الانتقاء في فضائل الثلاثة أئمة للفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة هـ لا بي يوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت: ٤٦٣ هـ) .
- ٤٥- الانصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به للقاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني (ت: ٤٠٣ هـ) تحقيق : محمد زاهد الكوثري ط : ثانيه ١٣٨٢ هـ ن : مؤسسه الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة .
- ٤٦- الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام المجلد احمد بن حنبل (٨١٧ - ٨٨٥ هـ) صححه وحققه : محمد حامد الفقي ط : الاولى ١٣٧٤ هـ ن : بدون .
- ٤٧- الأيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان هـ لا بي المباسم لجم الدين ابن الرفعه الانصاري (ت: ٧١٠) تحقيق : د محمد احمد اسماعيل الخاروف ط : ١٤٠٠ هـ ن : مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .
- ٤٨- الايمان لشيوخ الاسلام لمن تيممه (٦٦١ - ٧٢٨ هـ) ط : الثالثه ١٣٩٩ هـ المكتب الاسلامي .

حرف الباء (ب)

=====

- ٤٩- الباعث على انكار البدع والحوادث لا بي محمد عبد الرحمن بن اسماعيل المعروف بأبي شامه (٥٩٩ - ٦٦٥ هـ) ط : تحقيق : عثمان احمد غنبر ط : اولى ١٣٩٨ هـ ن : دار الهدى للنشر والتوزيع .
- ٥٠- البجيرمي على الخطب للشيخ سليمان البجيرمي السماء تحفه الحبيب على شرح الخطيب والخطيب هو محمد الشريفي الخطيب ط : أخيره ١٣٧٠ هـ ن : مصطفى البابي الحلبي مصر .
- ٥١- بدائع السلك في طبائع الملك لا بي عبد الله ابن الازرق (ت: ٨٩٦ هـ) تحقيق وتعليق : د علي سامي النشار من : وزارة الاعلام للجمهورية العراقيه .
- ٥٢- البدايه والنهايه للحافظ عماد الدين ابن كثير (ت: ٧٧٤ هـ) ط : ثالثه ٩٧٩ م ن : مكتبة المعارف - بيروت - لبنان .

حرف التا (ت)

=====

- ٥٣- تاج المروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي ، ط ١ بدون من :
دار مكتبة الحياة ، بيروت - لبنان .
- ٥٤- تاج اللغة وصحاح العربية ، لاسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : احمد
عبد الخفور عطار ، ط ١ ، الثانيه ١٣٩٩ هـ ، دار العلم للملايين ، بيروت
- ٥٥- تاريخ الاسلام وطبقات المشاهير والاعلام للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان
الذهبي (ت : ٧٤٨ هـ) تحقيق : حسام الدين القدسي ن : مطبعة القدس
- ٥٦- تاريخ الاماميه وأسلافهم من الشيعة ، لعبد الله فياض ط ١ ، بغداد ١٩٧٠ م
- ٥٧- تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، للحافظ أبي بكر احمد بن علي الخطيب
البغدادى (ت : ٤٦٣) ن : دار الكتاب العربى - بيروت لبنان .
- ٥٨- تاريخ الخلفاء لجلال الدين عبد الرحمن ابن ابى بكر السيوطى (ت : ٩١١ هـ)
تحقيق : محمد محى الدين عبد الحميد ، ط ١ : اولى ١٣٧١ هـ من : المكتبة
التجارية الكبرى بمصر .
- ٥٩- تاريخ الطبرى المسمى (تاريخ الرسل والملوك) لابی جعفر محمد بن جرير
الطبرى (٢٢٤ - ٣١٠ هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ط ١ : الرابعه
ن : دار المعارف ، القاهرة .
- ٦٠- تاريخ المذاهب الاسلاميه الجزء الاول فى السياسة والمقائد ، لمحمد أبوزهره
ط ١ بدون من : دار الفكر العربى .
- ٦١- البتر المسبوك فى نصيحة الملوك لابی حامد محمد بن محمد بن محمد الفزالى
(ت : ٥٠٥ هـ) تحقيق : محمد مصطفى ابو العلا ، ط ١ . شركة الطباعة الفنيه
المتحدة ن : مكتبة الجدى القاهرة .
- ٦٢- التبيان فى آداب حملة القرآن ، لىحى بن شرف الدين النووى ط ١ : بدون
توزيع مكتبة المعارف بالرياض .

- ٦٣ - تحكيم القوانين للشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ (ت: ١٣٨٩هـ) ط :
- ١٣٨٠هـ من : مطابع الثقافة بمكة المكرمة .
- ٦٤ - تحفه الا حوزي شرح جامع الترمذى لابي العلى محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم
المبار كفوري (١٢٨٣-١٣٥٣هـ) مراجعة : عبد الرحمن محمد عثمان
ط . ثلثه ١٣٩٩هـ ن : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت لبنان
- ٦٥ - تدريب الراوى شرح تقريب النواوى ، لجلال الدين عبد الرحمن بن ابي
بكر السيوطى (٨٤٩-٩١١هـ) ط . الثانيه ١٣٨٥هـ من : المكتبه
السلفيه .
- ٦٦ - التطور التشريعى فى المملكة العربيه السعوديه ، محمد عبد الجواد
محمد ، ط ١٣٩٧هـ ن : منشأ المعارف الاسكندريه .
- ٦٧ - تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار لمحمد رشيد رضا ط . الثالثه .
- ٦٨ - تفسير القرآن العظيم لعماد الدين بن كثير (٧٠٠-٧٧٤هـ) تحقيق :
د . محمد ابراهيم البنا ، محمد احمد عاشور ، عبد العزيز غنيم ط :
ن : دار الفكر العربى .
- ٦٩ - تلبس ابليس لجمال الدين ابي الفرج عبد الرحمن بن الجوزى (ت: ٥٩٧هـ)
ط . ثانيه ١٣٦٨هـ ن : دار الكتب العلميه - بيروت - لبنان .
- ٧٠ - تلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير للحافظ ابي الفضل شهاب
الدين أحمد بن على بن محمد بن حجر المسقلانى (ت: ٨٥٢هـ) تحقيق
وتعليق : شعبان محمد اسماعيل ، ط : ١٣٩٩هـ ن : مكتبه الكليات
الازهرية .
- ٧١ - تنزيه الشريعه المرفوعه عن الاخبار الشنيعه الموضوعه ، لابي الحسن على بن
محمد بن عراق الكنانى (٩٠٧-٩٦٣هـ) تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف
وعبد الله محمد الصديق ، ط : اولى ١٣٩٩هـ ن : دار الكتب العلميه ببيروت
لبنان .

٢٢ - التتكيل بما فى تأنيب الكوثري من الابطيل ، لعبد الرحمن بن يحيى الملقى
ط . اولى ١٤٠١ هـ لاهور باكستان .

٢٣ - تهذيب التهذيب للحافظ شهاب الدين أبى الفضل أحمد بن على بن حجر
المسقلانى (ت : ٨٥٢ هـ) ط . اولى ١٣٢٥ هـ ، مطبعه دارالمعارف
النظاميه فى حيدرآباد - الدكن - الهند .

حرف الجيم (ج) =====

٢٤ - جامع الأصول فى أحاديث الرسول للامام مجد الدين أبى السعادات المبارك
بن محمد بن الاثير الجزرى . (ت : ٦٠٦ هـ) تحقيق : عبد القادر الاناوط
ن : مكتبه الحلوانى ومطبعه الملاح ومكتبه دارالبيان .

٢٥ - جامع البيان عن تأويل أى القرآن (تفسير الطبرى) لابى جعفر محمد بن جرير
الطبرى (٢٢٤ - ٣١٠ هـ) ط . الثالثه ١٣٨٨ هـ ن : مكتبه ومطبعه مصطفى
البابى الحلبي ، القاهره . - نسخة أخرى تحقيق احمد شاکر ومحمود شاکر
ط . الثانيه . ن : دارالمعارف بمصر .

٢٦ - جامع العلم وفضله وما ينبغى فى روايته وحمله . لابی عمر يوسف بن عبد البر
النمرى القرطبي (ت : ٤٦٣ هـ) ط : ١٣٩٨ هـ ن : دار الباز للنشر والتوزيع
بمكة .

٢٧ - جامع العلوم والحكم فى شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم ، تأليف زين الدين
أبى الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين بن أحمد بن رجب الخبلى (من علماء
القرن الثامن الهجرى) ط : بدون . ن : دار المعرفه للطباعة والنشر - بيروت
لبنان .

٢٨ - الجامع لاحكام القرآن لابی عبد الله محمد بن احمد الانصارى القرطبي ، ط : ثالثه
١٣٨٧ هـ ن : دار الكتاب العربى للطباعة والنشر بالقاهره .

٢٩ - جمهرة أنساب العرب لابی محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم الاندلسى
(٣٨٤ هـ - ٤٥٦ هـ) تحقيق عبد السلام هارون ط : الرابعه ن : دارالمعارف بمصر .

حرف الحاء (ح)

=====

- ٨٠ - حاشية الدسوقي علي الشرح الكبير ، الحاشية للعلامة شمس الدين محمد بن
عرفه الدسوقي والشرح الكبير لابی البركات سيدي أحمد الدردير . ط : المكتبة
التجارية الكبرى ، ن : دار الفكر .
- ٨١ - حجة الله البالغة ، لشاه ولي الله الدهلوي ، تحقيق السيد سابق : دار
الكتب الحديث بالقاهرة .
- ٨٢ - الحسبه لشيخ الاسلام ابن تيميه ، تحقيق : صلاح غزام ط : اولي ١٩٧٦ م
ن : دار الشعب .
- ٨٣ - حق اليقين في معرفه أصول الدين . لعبد الله شهر (١١١٨ - ١٢٤٣ هـ)
ن : دار الكتاب الاسلامي .
- ٨٤ - حلية الاولياء وطبقات الاصفياء لابی نعيم احمد بن عبد الله الاصبهاني (ت :
٤٣٠ هـ) ط : ٣٩٤ هـ ن : مطبعة السعادة القاهرة .

حرف الخاء (خ)

=====

- ٨٥ - الخراج - للقاضي أبي يوسف يعقوب بن ابراهيم (١١٣ - ١٨٢ هـ) ط : الرابعه
١٣٩٢ هـ المطبعة السلفيه ومكتبتها - القاهرة .
- ٨٦ - الخطط ، لتقى الدين أحمد بن علي بن عبد القادر المعروف بالمقرئ ط :
بولاقي ١٢٧٠ هـ ن : دار التحرير للطبع والنشر - القاهرة .
- ٨٧ - الخطوط العريضة للاسس التي قام عليها دين الشيعة الاماميه الاثنى عشرية
لمحب الدين الخطيب ط : التاسع ن : المطبعة السلفيه ومكتبتها - القاهرة .
- ٨٨ - الخوارج (تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية وموقف الاسلام منها) للطلاب غالب
ابن علي عواجي . اشرف د . عثمان عبد المنعم عيش . لنيل الماجستير في
العقيدة . جامعة الملك عبد العزيز بمكة عام ١٣٩٩ / ٩٨ هـ .
- ٨٩ - الخلافة أو الامامه المظني لمحمد رشيد رضا . مطبعة المنار سنة ١٣٤١ هـ .

- ٩٠ - الخلافة والملك لابي الاطى المودودى ، تحرير احمد امريس ، ط : أولى
١٣٩٨ هـ : من : دار العلم - الكويت .
- ٩١ - الخلافة وسلطة الامة لجماعة من الاتراك ، تحرير عبد الغنى سنى ط : ١٣٤٢ هـ
مطبعة الهلال .
- ٩٢ - الخليفة توليته وعزله . . صلاح الدين ديبس ط : بدون ن : مؤسسه
الثقافه الجامعيه .

حرف الدال (د)

=====

- ٩٣ - الدرر السنيه فى الاجوبه النجديه . جمع عبد الرحمن بن قاسم العصامى
القحطاني ط : ثانيه ١٣٨٥ هـ .
- ٩٤ - الدر المنثور فى التفسير بالمأثور لجلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطى
(٨٤٩ - ٩١١ هـ) ط : بدون ن : محمد أمين دمج - بيروت - لبنان .
- ٩٥ - الدوله فى الاسلام لخالد محمد خالد ، ط : أولى ١٤٠١ هـ : دار ثابت
القاهره .
- ٩٦ - الديمقراطية فى الاسلام لعباس محمود العقاد . ط . رابعه ن : دار المعارف
بمصر .
- ٩٧ - ديوان الاقوه الاودى ضمن مجموعه الطرائف الادبيه للميشى ن : دار الكتب
العلميه .
- ٩٨ - ديوان پشارن يرد ، ط : ١٣٧٦ هـ شرح وتعليق محمد الطاهر بن عاشور
ن : لجنة التأليف والترجمه والنشر القاهره .

حرف الراء (ر)

===

- ٩٩ - رئاسة الدوله فى الفقه الاسلامى . . محمد رأفت عثمان ط / بمطبعة السعاده
بمصر ن : دار الكتاب الجامعى .
- ١٠٠ - الرساله للإمام محمد بن أدريس الشافعى تحقيق أحمد شاكر ط : ثانيه ١٣٩٩ هـ
ن : مكتبة دار التراث .

- ١٠١ - رساله شرح حديث " ما يؤمنان جائعان ارسلنا في غم " الخ (للحافظ عبد الرحمن بن شهاب الدين بن أحمد بن رجب الخليلي (ت : ٧٩٥ هـ)
ضمن مجموعه الرسائل المنيره المجلد الثاني الرساله الاولى ط : ١٣٤٦ هـ
بإداره الطباعه المنيره .
- ١٠٢ - رساله في العقل والروح لشيخ الاسلام ابن تيميه ضمن مجموعه الرسائل المنيره الرساله الثانيه من الجزء الثاني من المجلد الاول ط : ١٣٤٣ هـ
إداره الطباعه المنيره من : محمد أمين دمج - بيروت - لبنان .
- ١٠٣ - الروض الباسم في الذب عن سنه ابي القاسم هلاقي عبدالله السيد محمد ابن ابراهيم الوزير (٧٢٥ - ٨٤٠ هـ) ط : ١٣٨٥ هـ ن : المطبعه السلفيه ومكتبتها - القاهره .
- ١٠٤ - روضه الطالبين لمحي بن شرف الدين النووي (٦٣١ - ٦٧٦ هـ) ن : المكتب الاسلامي .
- ١٠٥ - روضه الناظر وجه المناظر في أصول الفقه علموفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامه المقدسي (٥٤١ - ٦٢٠ هـ) ط : الرابعه ١٣٩٧ هـ ن : المطبعه السلفيه ومكتبتها - القاهره .
- ١٠٦ - الروض النخير للقاضي شرف الدين الحسين بن أحمد السباني (١١٨٠ - ١٢٢١ هـ) مع التمه للسيد العباس بن أحمد الحسن ط : الثانيه ١٣٨٨ هـ من : مكتبه المؤيد بالطائف .

حرف الزاء (ز)

=====

- ١٠٧ - زاد المعاد في هدى خير العباد - لشمس الدين ابي عبدالله محمد بن ابي بكر المعروف بابن القيم (٦٩١ - ٧٥١ هـ) راجعه وقدم له : طه عبد الرؤوف طه ط : ١٣٩٠ هـ شركه مكتبه ومطبعه مصطفى البابي الحلبي القاهره .

حرف السين (س)

=====

- ١٠٨- سبل السلام شرح بلوغ المرام لمحمد بن اسماعيل الامير للمصنف الصنعائى
(١٠٥٩ - ١١٨٢ هـ) ن : دار الفكر .
- ١٠٩- سراج الملوك هلايبى بكر محمد بن محمد بن الوليد الفهرى الطرطوشى
(ن : ٥٢٠ هـ) ط : اولى ١٣١٩ هـ ن : دار الانصار - القاهرة .
- ١١٠- سلسلة الاحاديث الصحيحة وهى * من فقهها وقوائدها للاستاذ محمد ناصر
الدين الالبانى ط : الثانية ١٣٩٩ هـ ن : المكتب الاسلامى .
- ١١١- سلسلة الاحاديث الضعيفة والموضوعة واثرها السي * فى الامة للاستاذ
محمد ناصر الدين الالبانى ط : الرابعه ١٣٩٨ هـ ن : المكتب الاسلامى .
- ١١٢- سنن أبى داود لسليمان بن الأشعث بن اسحق (٢٠٢ - ٢٢٥ هـ) المطبوع
على متن عون المعبود بشرح سنن أبى داود هلايبى الطيب محمد شمس الحق
المعظم ابادى هـ ط : الثالثه ١٣٩٩ هـ ن : المكتبة السلفية .
- ١١٣- سنن ابن ماجه للحافظ أبى عبد الله محمد بن يزيد القزوينى ابن ماجه
(٢٠٧ - ٢٢٥ هـ) حقق نصوصه ورقمه : محمد فؤاد عبد الباقي ط : بدون
ن : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- ١١٤- سنن الترمذى المسمى (الجامع الصحيح) لابی عيسى محمد بن عيسى بن
سوره (٢٠٩ - ٢٢٩ هـ) تحقيق وشرح : احمد محمد شاكر وغيره ط : الثانية
١٣٩٨ هـ ن : شركه مكتبه ومطبعه مصطفى البابى الحلبي - القاهرة .
- ١١٥- سنن الداريمى لابی محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الداريمى
(ت : ٢٢٥ هـ) ن : دار احياء السنن النهديه .
- ١١٦- السنن الكبرى لابی بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى (ت : ٤٥٨ هـ) وفى
ذيله الجوهر النقيس لعلاء الدين بن على بن عثمان الماردينى الشهير بابن
التركمانى (ت : ٧٤٥ هـ) ط : بدون هـ ن : دار الفكر بيروت - لبنان .
- ١١٧- السنه هلايبى بكر عمر بن ابى عاصم الضحاك من مخطوطات الشيبانى (ت : ٢٨٧ هـ)
ومعه ظلال الجفء فى تخريج السنه للاستاذ محمد ناصر الدين الالبانى ط :
الاولى ١٤٠٠ هـ ن : المكتب الاسلامى .

- ١١٨- السياسة الشرعية للشيخ الاسلام ابن تيمية - ط: رابعة ١٦٦١م / دار
الكتاب العربي - بيروت *
- ١١٩- السياسة الشرعية أو نظام الدولة الاسلامية في الشؤون الدستورية والخارجية
والمالية للشيخ عبد الوهاب خلاف ط: ١٣٧٠هـ ن: دار الانصار بالقاهرة *
- ١٢٠- سير أعلام النبلاء لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)
تحقيق: شعيب الأرنؤوط ط: ثانية ١٤٠٢هـ ن: مؤسسة الرسالة *
- ١٢١- سيرة ابن هشام لأبي محمد عبد الملك بن هشام المعافري * تحقيق: مصطفى
السقا * إبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي * ط: الثانية ١٣٧٥هـ ن: *
مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر *

حرف الشين (ش)

=====

- ١٢٢- مفردات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبد الحى بن العماد الخبلي
(ت: ١٠٨٩هـ) ط: بدون ن: دار الافاق الجديدة - بيروت - لبنان
- ١٢٣- شرح ابن القيم لسنن أبي داود المطبوع على هامش عون المعبود * تحقيق
عبد الرحمن محمد عثمان ط: الثالث ١٣٩٩هـ ن: المكتبة السلفية *
- ١٢٤- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة لأبي القاسم هبة الله بن الحسين
بن منصور الطبري ^{رحمته} ن: لكائي * تحقيق: أحمد بن سعد حمدان * رسالة
دكتوراه من جامعة أم القرى * إشراف د: عثمان عبد المنعم عيسى عام ١٤٠١هـ
طبع استنسل *
- ١٢٥- شرح الاصل الخمسة للقاضي عبد الجبار بن أحمد: تعليق * أحمد بن
الحسين بن أبي هاشم تحقيق: دكتور عبد الكريم عثمان ط: أولى ١٣٨٤هـ
ن: مكتبة وهبه القاهرة *
- ١٢٦- شرح ثلاثيات المسند للشيخ محمد النعماني الخبلي * تحقيق: زهير الشاويش
ط: أولى ن: المكتب الاسلامي *

- ١٢٧- شرح الخرشي على مختصر خليل لمحمد الخرشي ، وسهامه حاشية الشيخ
على المدوي ط : بدون ، ن : دار صادر ، بيروت - لبنان .
- ١٢٨- شرح المقيد ، الطحاوية لابن أبي العز الحنفي تخرىج : محمد ناصرالدين
الالباني ، ط . ثالثه من : المكتب الاسلامي .
- ١٢٩- شرح السعد على العقائد النسفيه لنجم الدين عمر النسفي ، والشارح سعد
الدين سعود بن عمر (ت : ٧٩٢هـ) ط : ١٣٢٦هـ ، ن : شركة الصحافه
العثمانيه .
- ١٣٠- شرح السنه لابي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي ، تحقيق وتخرىج
شميب الاناؤوط ط . أولى ١٣٩٤هـ ن : المكتب الاسلامي .
- ١٣١- شرح السير الكبير لمحمد بن الحسين الشيباني املاء محمد بن أحمد السرخسي
(من علماء القرن الخامس الهجري) تحقيق : صلاح الدين الضجد ، ط
١٩٧١ م ، ن : مطبعه شركه الاعلانات الشرفيه بالتعاقد مع معهد
المخطوطات العربيه / القاهره .
- ١٣٢- شرح فتح القدير ، للكمال بن الهمام ، ط : بولاق سنة ١٣١٥هـ - نسخه
ثانيه ، ط : الحلبي ١٣٩٨هـ .
- ١٣٣- شرح الكوكب النير ، تأليف محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحى
الحنبلى المعروف بابن النجار (ت : ٩٧٢هـ) تحقيق د : محمد الزحيلى
ود . نزيه حماد ، ط . أولى ١٤٠٠هـ من منشورات مركز البحث العلمى
واحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى .
- ١٣٤- شرح منتهى الارادات لابن النجار الحنبلى (ت : ٩٧٢هـ) ط : بدون .
دار الفكر .
- ١٣٥- شرح المواقف للسيد على بن محمد الجرجاني (ت : ٨١٦هـ) ط : أولى
١٣٢٥هـ ، ن : مطبوعات السعاده - مصر .
- ١٣٦- شرح المواهب اللدنيه للقسطلاني ، تأليف محمد بن عبد الباقي الزرقانى
ط . أولى ١٣٢٥هـ من : المطبعه الازهرية المصريه .

- ١٣٧- شرح النووي على صحيح مسلم • ليحيى بن شرف الدين للنووي (٦٣١ هـ) -
 (٦٧٦ هـ) ن : المطبعة المصرية ومكتبتها •
- ١٣٨- شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم
 ط • أولى ١٣٧٨ هـ ن : دار احياء الكتب العربيه • عيسى البابي الحلبي
 وشركاه • مصر •
- ١٣٩- الشرح والابانه عن أصول أهل السنه والديانه لابن بطه العبري رسالة
 ماجستير في العقيدة ، مقدمه من الطالب رضی معطي نسمان بجامعة أم
 القرى •
- ١٤٠- الشريعة ، لابی بكر محمد بن الحسين الآجری (ت : ٣٦٠ هـ) تحقيق
 محمد حامد الفقى ، ط • أولى ١٣٦٩ هـ ن : مطبعة السنه المحدثه •
- ١٤١- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمه والتعليم • لابی عبدالله
 محمد ابن ابی بكر بن القيم (ت : ٧٥١ هـ) تحرير : الحسنی حسن
 عبدالله ، ط : الثانيه من : دار التراث • القايره •
- ١٤٢- الشورى في الاسلام • حسن هويدى ، ط : ١٣٩٥ هـ ، ن : مكتبة
 المنار الاسلاميه • الكويت •
- ١٤٣- الشورى في ظل نظام الحكم الاسلامى • عبد الرحمن عبد الخالق ، ط : ١٣٧٥ لم
 ن : الدار السلفيه ودار القلم - الكويت •
- ١٤٤- الشورى وأثرها في الديمقراطيه • عبد الحميد اسماعيل الانصارى •
 ط • الأولى ١٤٠٠ هـ ن : المطبعة السلفيه ومكتبتها - القايره •

حرف الصاد (ص)

=====

- ١٤٥- صحح الأعشى في صياغة الانشا لابی المبراس احمد بن على القلقشنسى
 (ت : ٨٢١ هـ) مصوره عن الطبعة الأميريه •

- ١٤٦- صحيح البخارى المسمى (الجامع الصحيح) ، لابی عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى (١٩٤ - ٢٥٦ هـ) المطبوع على متن فتح البارى بشرح صحيح البخارى لابن حجر المسقلانى ترقيم : محمد فؤاد عبد الباقي ط ، ن : المكتبة السلفية .
- ١٤٧- صحيح الجامع الصغير وزياداته للحافظ جلال الدين السيوطي : تحقيق : محمد ناصر الدين الألبانى ، ط : أولى ١٣٧٤ هـ ، ن : دار احياء الكتب العربيه - القاهرة .
- ١٤٨- صحيح مسلم ، لابی الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦ - ٢٦١ هـ) ترقيم وتحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، ط : أولى ١٣٧٤ هـ ، ن : دار احياء الكتب العربيه - القاهرة .
- ١٤٩- الصواعق المحرقة فى الرد على أهل البدع والزندقة ، لاحمد بن حجر الهيتمي المكي (٨٩٩ - ٩٧٤ هـ) ط : الثانية ١٣٨٥ هـ ، ن : مكتبة القاهرة مصر .

حرف الضاد (ض)

=====

- ١٥٠- ضعيف الجامع الصغير وزياداته للسيوطي : تحقيق وترتيب وتخريج الشيخ ناصر الدين الالبانى ، ط : ثانية ١٣٩٩ هـ ، ن : المكتب الاسلامي

حرف الطاء (ط)

=====

- ١٥١- طبقات الخابلة للقاضي أبى الحسين محمد بن أبى يعلى وذيله لابی الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين بن رجب الخبلى (٣٧٦ - ٧٩٥ هـ) ط : بدون ، ن : دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت - لبنان .
- ١٥٢- طبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين ابى نصر عبد الوهاب بن على بن عبد الكافي السبكي (٧٢٧ - ٧٧١ هـ) تحقيق : عبد الفتاح محمد الطوسى ، محمود الطناحى ، ط : أولى ١٣٨٣ هـ ، ن : عيسى البابى الحلبي القاهرة .

- ١٥٣ - الطبقات الكبرى لابي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري (١٦٨) -
 (٢٣٠هـ) ط : ١٣٩٨هـ ن : دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان
 ١٥٤ - الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لشمس الدین محمد ابن أبي بكر
 ابن القيم (ت : ٧٥١هـ) ن : دار الباز للنشر والتوزيع • مكة المكرمة •

حرف العين (ع)

=====

- ١٥٥ - المثنائيه ، لابی عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (١٥٠ - ٢٥٥هـ) تحقيق :
 عبد السلام هارون ، ط : ١٣٧٤هـ ن : دار الكتاب العربي - بيروت •
 ١٥٦ - المنزله لابی سليمان حمد بن محمد بن ابراهيم الخطابي البستي
 (٣١٧ - ٣٨٨هـ) ط • ثانيه ١٣٩٩هـ ن : المطبعة السلفيه ومكتبتها
 القاهرة •
 ١٥٧ - عقائد الاماميه الاثنى عشرية ، لابراهيم الموسوي الزنجاني ، ط : ثانيه
 ١٣٩٣هـ ن : مؤسسه الاعلى للمطبوعات - بيروت - لبنان •
 ١٥٨ - العقد الفريد لاحمد بن محمد بن عبد ربه الاندلسي ، (ت : ٣٢٨هـ)
 تحقيق : محمد سعيد الصريان ط : ثانيه ١٣٧٢هـ ن : المكتب التجاري
 الكبرى بمصر •
 ١٥٩ - عقيد السلف وأصحاب الحديث ، لابی عثمان الصابوني ضمن مجموعه -
 الرسائل المنيره ، المجلد الاول - الجزء الاول - الرسالة السادسه
 ط : ١٣٤٣هـ ، ادارة الطباعة المنيره من : محمد أمين دمج - بيروت
 لبنان •
 ١٦٠ - علم أصول الفقه ، لعبد الوهاب خلاف ، ط : الثانيه عشره ١٣٩٨هـ ن :
 دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع - الكويت •
 ١٦١ - العلمانيه نشأتها وتطورها وآثارها في الحياة الاسلاميه المعاصره للاستاذ
 سفر بن عبد الرحمن الحوالي ط : أولى ١٤٠٢هـ منشورات مركز البحث
 العلمي واهياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى •

١٦٢- للمواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم وتأليف القاضي أبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي (٤٦٨ - ٥٤٣ هـ) تحقيق وتعليق : محب الدين الخطيب ، راجع أحاديثه : محمود مهدي استانبولي ، ط : بدون ن : دار المعارف - بيروت - لبنان .

١٦٣- عون المعبود شرح سنن أبي داود لأبي داود لابي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي ، ط : الثالثة ١٣٩٩ هـ ن : المكتبة السلفية .

١٦٤- عيون الاخبار لابن قتيبة الدينوري نسخة مصورة عن طبعه دار الكتاب ، ن : المؤسسة المصرية العامة للتأليف (١٣٨٣ هـ) .

حرف الفين (ع)

١٦٥- غاية المرام في تخریج أحاديث الحلال والحرام للشيخ محمد ناصر الدين الالباني ، ط أولى ١٤٠٠ هـ ن : المكتب الاسلامي .

١٦٦- غريب الحديث ، لابي اسحاق ابراهيم بن اسحاق العربي (ت : ٢٨٥ هـ) المجلد الخامس ، تحقيق ودراسة : سليمان ابراهيم العايد - اشراف الدكتور : محمود محمد الطناحي ، رسالة دكتوراه مقدمه لجامعة أم القرى عام ١٤٠٢ هـ .

١٦٧- غريب الحديث لأبي سليمان حمد بن محمد بن ابراهيم الخطابي البستي (٣١٢ - ٣٨٨ هـ) تحقيق : عبد الكريم ابراهيم العزباوي ، ط : ١٤٠٢ هـ من منشورات مركز البحث العلمي و احياء التراث الاسلامي : بجامعة أم القرى .

١٦٨- غياث الأئم في التياك الظالم ، لابي المعالي امام الحرمين عبد الملك الجويني ، تحقيق : د : مصطفى حلمي ، د : فؤاد عبد المنعم ، ط : أولى ١٤٠٠ هـ ن : دار الدعوة - الاسكندرية .

حرف الفاء (ف)

- ١٦٩- فتح الباري بشرح صحيح الامام البخاري للحافظ احمد بن علي بن حجر
المسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ) تصحيح وتعليق: عبد العزيز بن عبد الله بن
باز - أشرف على طبعه: محب الدين الخطيب رقم أبوابه وأحاديثه
محمد فواد عبد الباقي هـ ن : المكتبة السلفية .
- ١٧٠- الفتح الرباني لترتيب مسند الامام أحمد بن حنبل الشيباني ومعه كتاب
بلوغ الاماني من أسرار الفتح الرباني : كلاهما تأليف أحمد بن عبد الرحمن
البننا الشهير بالساعاتي هـ ط : ثانية ن : دار أحياء التراث العربي .
- ١٧١- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير هـ تأليف محمد
ابن علي بن محمد الشوكاني (ت : ١٢٥٠ هـ) ط : ثانية ١٣٨٣ هـ ن :
مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .
- ١٧٢- الفرق الاسلاميه هـ للاستاذ علي مصطفى الفراهي هـ ط : الثانية هـ ن :
مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح - مصر .
- ١٧٣- الفرق بين الفرق لعبد القادر بن طاهر بن محمد البغدادي (ت : ٤٢٩ هـ)
تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ط : بدون ن : دار المعرفة
للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .
- ١٧٤- فرق وطبقات المعتملة تأليف القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني
(ت : ٤١٥ هـ) تحقيق وتعليق : هـ : علي سامي النشار والاستاذ عصام
الدين محمد علي ط : ١٩٧٢ م هـ ن : دار المطبوعات الجامعية .
- ١٧٥- فصل الخطاب في اثبات تحريف كتاب رب الأرباب هـ تأليف ميزرا حسن محمد
النوري الطبري هـ مصور عن طبعه ايران ١٢٩٨ هـ .
- ١٧٦- الفصل في الملل والأهواء والنحل لابي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري
وسهامه الملل والنحل للشهرستاني ط : ثانية ١٣٩٥ هـ ن : دار المعرفة
للطباعة والنشر - بيروت .

- ١٧٧ - فضائح الباطنية ، لأبي حامد الغزالي ، تحقيق : عبد الرحمن بسدوي
ط : أولى ، ن : مؤسسه دار الكتب الثقافية - الكويت .
- ١٧٨ - الفقه الأكبر لأبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي مع شرحه للملا علي
القاري الحنفي ، ط : ١٣٩٩ هـ ، ن : دار الكتب العلمية - بيروت لبنان .
- ١٧٩ - فقه الزكاة ليويسف القرضاوي - ط : أولى ١٣٨٩ هـ ، ن : دار الارشاد
للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان .
- ١٨٠ - الفكر الاسلامي وصلته بالاستعمار العربي ، د . محمد الهبي ، ط :
الثامن ١٣٩٥ هـ ، ن : مكتبه وهبه - القاهرة - مصر .
- ١٨١ - في ظلال القرآن للاستاذ سيد قطب ، ط : ١٣٩٦ هـ ، ن : دار الشروق .

حرف القاف (ق)

- ١٨٢ - القاموس المحيط ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، تحقيق
محمد مصطفى أبو العلا ، ط : بدون ، ن : دار الجيل بيروت - لبنان .
- ١٨٣ - القاضي أبو يعلى وكتابه الأحكام السلطانية ، د . محمد عبد القادر
أبو فارس ، رساله دكتوراه في السياسة الشرعية من الأزهر ، ط : ١٤٠١ هـ
ن : وزارة الاوقاف والشئون الاسلاميه والمقدسات في المملكة الاردنيه
الهاشميه - عمان - الاردن .
- ١٨٤ - قبسات من الرسول للاستاذ / محمد قطب ، ط : سابعه ١٤٠٠ هـ ، ن : دار
الشروق
- ١٨٥ - قطر الولي على حديث الولي أو (ولاية الله والطريق اليها) لمحمد بن
علي الشوكاني (ت : ١٢٥٠ هـ) تقديم وتحقيق : د . ابراهيم هلال ، ط :
١٣٧٠ هـ ، ن : دار الكتب الحديثه - مصر .
- ١٨٦ - القواعد في الفقه الاسلامي للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي
(٧٣٦ - ٧٩٥ هـ) راجعه وقدم له وعلق عليه : طه عبد الرؤوف سعد
ط : أولى ١٣٩٢ هـ ، ن : مكتبه الكليات الازهرية - القاهرة - مصر .

- ١٨٧ — قواعد نظام الحكم في الاسلام ، د . محمود عبد المجيد الخالدي ، ط :
أولى ١٤٠٠ هـ : دار البحوث العلمية .

حرف الكاف (ك)

- ١٨٨ .. كتاب حكم هيئة كبار العلماء في كتاب الاسلام وأصول الحكم ط : ثانيه ١٣٤٤ هـ
ن : المطبعة السلفية ومكتبتها القاهرة .

- ١٨٩ .. الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل متأليف أبي
القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧ — ٥٣٨ هـ) ومعه حاشية
الجرجاني . وكتاب الانصاف لابن النير الاسكندري . تحقيق محمد الصادق
قمحاوي ، ط : اخيره ١٣٩٢ هـ : ن : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي
الخطي واولاده — مصر .

- ١٩٠ — كشف القناع عن متن الاقتناع لمنصور بن يونس بن أدريس البهوتي (١٠٠٠ —
١٠٥١ هـ) ط : ١٣٩٤ هـ ، ن : مطبعة الحكومة بمكة المكرمة .

- ١٩١ — كشف الخفا ومزيل الالباس عما اشتهر من الاحاديث على السنه الناس للشيخ
اسماعيل بن محمد المجلوني (ت : ١١٦٢ هـ) أشرف على طبعه : أحمد

- الغلاش ط : بدون من : مكتبة التراث الاسلامي بطب ودار التراث بالقاهرة .

- ١٩٢ — كشف البراد شرح تجريد الاعتقاد د . نصير الدين الطوسي (ت : ٦٧٢ هـ)
والشرح للحسين بن يوسف المطهر الحلي (٧٢٦ هـ) ط : أولى ١٣٩٩ هـ
ن : مؤسسة الاعلى للمطبوعات — بيروت — لبنان .

- ١٩٣ — كنز العمال في سنن الأقوال والافعال لعلاء الدين علي المتقي بن حسام
الدين الهندي البرهان فوري (ت : ٩٧٥ هـ) ضبطه وفسر غريبه : الشيخ
حسن رزوقي ، صححه ووضع فهرسه صفوت السقا ، ط : أولى ١٣٨٩ هـ
ن : مكتبة التراث الاسلامي بطسب .

- ١٩٤ — الكلم الطيب لشيخ الاسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيميه الحراني (٦٦١ —
٧٢٨ هـ) تحقيق وتخرىج محمد ناصر الدين الألباني ط : الثالث ١٣٩٧ هـ
ن : المكتب الاسلامي .

حرف اللام (ل) =====

- ١٩٥- لسان العرب لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (٦٣٠ - ٧١١ هـ)
ط ١٣٨٨ هـ ن : دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر - بيروت -
لبنان .

حرف الميم (م) =====

- ١٩٦- مآثر الانافه في معالم الخلافه لأحمد بن علي القلقشندي (٧٥٦ - ٨٢٠ هـ)
تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، ط : ثانيه ١٩٨٠ هـ ، ن : عالم الكتب
بيروت - لبنان .
- ١٩٧- مبادئ نظام الحكم في الاسلام ، لعبد الحميد متولي ، ط : ثانيه ١٩٧٤ هـ
ن : منشأ المعارف بالاسكندريه .
- ١٩٨- مبدأ الشورى في الاسلام د . يعقوب محمد الطيجي ، ط : بدون من
مؤسسه الثقافه للجمعيه الاسكندريه .
- ١٩٩- المبسوط لشمس الدين محمد بن أبي سهل الرضوي ، ط : ثانيه . ن : دار
المعرفه للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان .
- ٢٠٠- المجتمع الاسلامي لأحمد أمين المصري ، ط أولى ١٤٠٠ هـ ن : دار الارقم
الكويت .
- ٢٠١- المجتمع الاسلامي وأصول الحكم ، د . محمد الصادق عفيفي ، ط : أولى
١٤٠٠ هـ ن : دار الاهصام - القاهره .
- ٢٠٢- مجمع الزوائد وفتح القوائد للحافظ نور الدين علي بن ابي بكر الهيثمي
(ت : ٨٠٧ هـ) ط : ثانيه ١٤٠٢ هـ ن : دار الكتاب العربي - بيروت
لبنان .
- ٢٠٣- المجموع شرح المذهب ، لابي زكريا محي الدين يحيى بن شرف الدين
النوري (ت ٦٧٦ هـ) مع التكملة لمحمد بخيت المطيعي ، ن : زكريا علي يوسف
مطبعه الامام ، مصر .
- نسخه أخرى نشر مكتبه دار الارشاد بجد ، التكملة ط : أولى من : المكتبه
العلميه بالفجالة .

- ٢٠٤ - مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيميه ، جمع عبدالرحمن بن قاسم وأبنسده
ط ٠ أولى ١٣٨٦هـ - الرياض .
- ٢٠٥ - مجموعة الرسائل والمسائل لشيخ الاسلام ابن تيميه ، تعليق محمد رشيد
رضا ن : لجة التراث العربى .
- ٢٠٦ - مجموعه الوثائق السياسيه للعهد النبوى والخلافه الراشده د . محمد حميد
الله آبادى ط ٠ ثالثه ١٣٨٩هـ .
- ٢٠٧ - محاسن التأويل " تفسير القاسمى " لمحمد جمال الدين القاسمى (١٢٨٣ -
١٣٣٢هـ) وقف على طبعه ورقمه : محمد فؤاد عبد الباقي ط ٠ ثانيه ١٣٩٨هـ
ن : دار الفكر - بيروت - لبنان .
- ٢٠٨ - المحلى لابي محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت : ٤٥٦هـ) تصحيح :
حسن زيدان طلبه ، ط : ١٣٤٠هـ ن : مكتبة الجمهوريه بمصر .
- ٢٠٩ - مختصر الصواعق المرسله على الجهميه والمطله تأليف محمد ابن ابي بكر
بن القيم فأختصره الشيخ محمد بن الموصلى ط - بدون ، ن : مكتبة
الرياض الحديثه .
- ٢١٠ - المدخل الى مذهب الامام أحمد للشيخ عبدالقادر بن أحمد بن مصطفى
المعروف بابن بدران الدمشقى ط . ادارة الطباعة المنيره وأعاد طبعه
ونشره دار احياء التراث العربى .
- ٢١١ - المدونه للكبرى للامام مالك بن أنس ط - بمطبعه السعاده بمصر ن : دار صادر
بيروت - لبنان .
- ٢١٢ - مراتب الاجماع لابن حزم وبذيله نقد مراتب الاجماع لابن تيميه ط ٠ أولى
١٩٢٨هـ ن : دار الافاق - بيروت - لبنان .
- ٢١٣ - مسائل الامام أحمد برواية ابنه عبد الله : تحقيق : زهير الشاويش ، ط :
أولى ١٤٠١هـ ن : المكتب الاسلامى .
- ٢١٤ - المسامره للكمال ابن ابي شريف فى شرح المسايير للكمال بن الهمام فى علم الكلام
ط ٠ ثانيه ١٣٤٧هـ ن : مطبعه السعاده - مصر .

- ٢١٥- المستدرك على الصحيحين للحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت :
٤٥٥ هـ) ن : دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان .
- ٢١٦- مسند الامام أحمد بن محمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ) وسهامه منتخب
كنز العمال في سنن الاقوال والافعال عن : المكتب الاسلامي ودار صادر
بيروت - لبنان .
- ٢١٧- المسند من مسائل الامام أحمد ، رواه أبي بكر أحمد بن محمد بن هرون
ابن يزيد الخلال (مخطوط) صورته منه في مكتبة الجامعة الاسلاميه
ولاصل في المتحف البريطاني تحت رقم : *Order: SCH 4849*
Catalogue: Oriental 2675.
- ٢١٨- مصنف ابن أبي شيبة المسمى (الكتاب للمصنف في الاحاديث والاثار للمصنف
الله بن محمد ابن أبي شيبة (ت : ٢٣٥ هـ) طبع ونشر الدار السلفيه
بومباي الهند .
- ٢١٩- المصنف لابي بكر عبد الزاق بن همام الصنعاني (١٢٦ - ٢١١ هـ) تحقيق
حبيب الرحمن الاعظمي ط . ٠ أولى ١٣٩١ هـ ن : المجلس العلمي بكراتشي .
- ٢٢٠- معارج القبول بشرح سلم الوصول الى علم الاصول في التوحيد للشيخ حافظ
بن أحمد حكيم ط . ٠ بدون عن جماعة احياء التراث مصر .
- ٢٢١- المعارف لابي محمد عبد الله بن مسلم بن عتيبة الدمشقي (٢١٣ - ٢٢٦ هـ)
ط . ٠ الثانيه .
- ٢٢٢- المعتمد في أصول الدين لابي يعلى محمد بن الحسين الفراء (ت : ٤٥٨ هـ)
تحقيق : د . ٠ وديع زيدان حداد ، ط : دار الشرق عن المكتبة الشرقيه
بيوت لبنان .
- ٢٢٣- المعجم المفهرس لالفاظ الحديث النبوي - رتبه ونظمه لفيف من المستشرقين
ونشره د . ٠ أ . ٠ ي . ٠ ونستك ، ط . ٠ ١٩٣٦ م ، مكتبة بريل في مدينه ليدن .
- ٢٢٤- المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم . وضعه محمد فؤاد عبد الباقي ن : دار
احياء التراث العربي - بيروت - لبنان .

- ٢٢٥- المبنى لابي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة (ت: ٦٢٥هـ) (ومعه الشرح الكبير لابي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت: ٦٨٢هـ) ط • بدون ن : المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ومكتبة المؤيد بالطائف •
- ٢٢٦- مبنى المحتاج الى معرفته معاني القاط المنهاج للشيخ محمد الشربيني الخطيب (من أعيان علماء الشافعيين في القرن العاشر الهجري) على متن المنهاج للنووي ط : بدون ن : المكتبة الاسلاميه لصاحبها الحاج رياض الشيخ •
- نسخة أخرى ط : ١٣٧٧هـ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده القاهره - مصر •
- ٢٢٧- المبنى في أبواب التوحيد والعدل ، للقاضي ابي الحسن عبد الجبار الاسدي آبادي () (ت: ٤١٥هـ) تحقيق : د • عبد الحليم محمود • ود • سليمان دنيا • مراجعه • ابراهيم مذكور • أشرف د • طه حسين ط ١٩٦٠م من : المطبعه المصريه للتأليف والترجمه •
- ٢٢٨- مكاتيب الغيب المشهور ب (التفسير الكبير) لابي عبدالله محمد بن عمر بن حسين القرشي الملقب بفخر الدين الرازي (٥٤٤ - ٦٠٦هـ) ط : ن : مؤسسه المطبعه الاسلاميه بالقاهره •
- نسخه أخرى ط : ثانيه من : دار الكتب العلميه طهران •
- ٢٢٩- مقالات الاسلاميين لابي الحسن علي بن اسماعيل الاشعري (ت: ٣٣٠هـ) تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط • ثانيه ، ١٣٨٩هـ ن : مكتبة النهضة المصريه •
- ٢٣٠- المقدمة ، لابن خلدون ط : الرايمه ١٣٩٨هـ ن : دار البلاز للنشر والتوزيع مكه المكرمه •
- ٢٣١- الملل والنحل ، لابي الفتح محمد بن عبد الكريم بن ابي بكر احمد الشهرستاني (٤٧٩ - ٥٤٨هـ) تحقيق : محمد سيد كيلاني ط • ثانيه ١٣٩٥هـ ن : دار المعرفه - بيروت - لبنان •

- ٢٣٢- مناقب الشافعي لابي بكر احمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤ - ٤٥٨)
تحقيق: السيد احمد صقر ط . ٠ اولى ١٣٩١ هـ ن : مكتبة دار التراث .
- ٢٣٣- مناقب عمر بن الخطاب لابي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي
(٥٠٨ - ٥٩٢) تحقيق: د . زينب ابراهيم القاروط ط . ٠ اولى ١٤٠٠ هـ
ن : دار الباز للنشر والتوزيع بمكة .
- ٢٣٤- المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال لشيخ
الاسلام ابن تيميه مختصره الحافظ أبو عبد الله محمد بن عثمان الذهبي
(٦٢٣ - ٧٤٨ هـ) تحقيق: محب الدين الخطيب ط . ٠ بدون ن : بدون .
- ٢٣٥- منهج المعبود في ترتيب مسند الطيالسي ابي داود لاحمد عبد الرحمن
البننا الشهير بالساعاتي والمسند لابي داود سليمان بن داود بن الجارود
المعروف بالطيالسي (ت : ٢٠٤ هـ) ط . ٠ ثانيه ن : المكتبة الاسلاميه .
- ٢٣٦- منهاج الاسلام في الحكم لمحمد أسد . نقله الى العربية منصور محمد ماضي
ط . ٠ خامسه ١٩٧٨ م ن : دار العلم للملايين - بيروت لبنان .
- ٢٣٧- منهاج السنه النبويه في نقض كلام الشيعة القدرية وسهامه كتاب بيان موافقة
صريح المعقول لصحيح المنقول كلاهما لشيخ الاسلام ابن تيميه (ت : ٧٢٨ هـ)
ن : دار الكتب العلميه ، بيروت - لبنان .
- ٢٣٨- موارد الظمان الى زوائد ابن حبان للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر
الهيثمي (ت : ٨٠٧ هـ) تحقيق محمد عبد الرزاق حمزه ط . ٠ بدون .
ن : المطبعه السلفيه ومكتبتها - القاهره .
- ٢٣٩- المواقف في علم الكلام ، للقاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الابجي
ن : عالم الكتب - بيروت - لبنان - ومكتبة المتنبى - القاهره - ومكتبة سعد
الدين - دمشق .
- ٢٤٠- موسوعه ابراهيم النخعي الفقهيه ، د . محمد رواي قلمه جى الكتاب الثانى
ط . ٠ اولى ١٣٩٩ هـ ن : مركز البحث العلمى واحياء التراث الاسلامى جامعة
الملك عبد العزيز .

٢٤١- الموطأ ، للإمام مالك بن أنس ، صححه ورقمه وخرج أحاديثه : محمد فؤاد
عبد الباقي ط : بدون ، ن : دار احياء الكتب العربيه ، عيسى البابسى
الجلي وشركاه .

٢٤٢- موقف العقل والعلم والدين من رب العالمين وعباده المرسلين لمصطفى
صبرى (شيخ الاسلام للدولة العثمانية سابقا) ط : ١٣٦٩هـ . ن ١
المكتبه الاسلاميه لصاحبها الحاج رياض الشيخ .
٢٤٣- ميزان الاعتدال فى نقد الرجال لايى عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان
الذهبي (ت : ٧٤٨هـ) تحقيق : على محمد البجاوى ط . ١٠ اولى ١٣٨٢هـ
ن : دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .

حرف النون (ن)

=====

- ٢٤٤- نسب قريش لايى عبدالله المصعب بن عبدالله بن المصعب المزيمى (١٥٦ -
٢٣٦هـ) تحقيق ١ . ليقى بروفنال ، ط . ١٠ ثانيه ، ن : دار المعارف
مصر .
٢٤٥- نشأة السلافة فى معرفة الخلافة لعبد القادر أحمد الطبرى " مخطوط " فى
المكتبه المركزيه بجامعة أم القرى تحت رقم تسلسل ١٢٢٥ رقم تسجيل
١٨١٨ .
٢٤٦- نظام الاسلام (الحكم والدوله) للاستاذ / محمد المبارك ، ط ثالثه ١٤٠٠هـ
ن : دار الفكر = بيروت - لبنان .
٢٤٧- نظام الحكم فى الاسلام د . محمد يوسف موسى ط . ثانيه ١٩٦٤م ،
ن : دار المعرفة بالقاهره .
٢٤٨- نظام الحكم فى الاسلام د . محمد فاروق التهان ، ط ١٣٩٤هـ مطبوعات
جامعه الكويت ن : دار السياسه .
٢٤٩- نظام الحكم فى الشريعه والتاريخ الاسلامى د . ظافر القاسمى ، ط . ثانيه
١٣٩٧هـ ن : دار النفائس بيروت - لبنان .

- ٢٥٠ - نظام الخلافة في الفكر الاسلامي • مصطفى حلي • ط • بدون • ن :
دار الانصار - القاهرة - مصر •
- ٢٥١ - النظريات السياسية الاسلاميه للدكتور ضياء الدين الرئيس ط • سابغسه
٩٧٩ م ن : دار التراث القاهرة •
- ٢٥٢ - نظرية الاسلام وهدية في السياسة والقانون والدستور لابي الاعلى محمود ودي
ط ١٣٨٩ هـ ن : مؤسسه الرساله - بيروت - لبنان •
- ٢٥٣ - نقد مراتب الاجماع لشيخ الاسلام بن تيميه بذييل مراتب الاجماع لابن حزم
ط • اولي ٩٧٨ م ن : دار الآفاق الجديد • بيروت - لبنان •
- ٢٥٤ - نهاية الاقدام في علم الكلام لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني (٤٧٩ - ٥٤٨)
ط • بدون • ن مكتبة المتنبي ببغداد •
- ٢٥٥ - النهاية في غريب الحديث والاثر • لابي السعادت المبارك بن محمد بن
الاثير الجزري (ت: ٦٠٦ هـ) تحقيق محمود محمد الطناحي وظاهر احمد
الزاوي ط • ثانيه ١٣٩٩ هـ ن : دار الفكر •
- ٢٥٦ - نهاية المحتاج الى شرح المنهاج لابي العباس احمد بن حنبل ابن شهاب
الدين الرملي (ت: ١٠٠٤ هـ) ط • ١٣٥٧ هـ ن : شركة مكتبة ومطبعه
مصطفى البابي الحلبي • القاهرة - مصر •
- نسخة أخرى ط • أخيره ١٣٨٦ هـ ن : مصطفى البابي الحلبي - مصر •
- ٢٥٧ - نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار من أحاديث سيد الاخبار • تأليف محمد
آبن علي بن محمد الشوكاني (ت: ١٢٥٠ هـ) ط • الاخيره • ن : مكتبة
ومطبعه مصطفى البابي الحلبي واولاده - بمصر •

حرف الواو (و)

=====

- ٢٥٨ - الوايل الصيب ورافع الكلم الطيب لابي عبد الله محمد بن القيم (٦٩١ - ٧٥١ هـ)
تحقيق وتعليق : اسماعيل الانصاري ط : بدون • ن : رئاسه ادارات البحوث
المملكه العربيه السعوديه •

٢٥٩- وفيات الاعيان وأنباء أبناء الزمان لابي العباس شمس الدين احمد بن محمد

بن ابي بكر بن خلكان (٦٠٨- ٦٨١هـ) حققه: احسان عباس ط ١ بدون

ن : دار الثقافة - بيروت - لبنان .

٢٦٠.. وقعه صفين لنصر بن مزاحم المنقري (ت: ٢١٢هـ) تحقيق: عبدالسلام

هرون : ط ١، ثلثه ١٤٠١هـ ن : مكتبة الحانجي بمصر .

خامسا

فهرست الموضوعات العامية

فهرست الموضوعات المعلمه

=====

الموضوع	الصفحة
---------	--------

الباب الأول

الفصل الأول

تعريف الامام

=====

٢	التعريف اللغوي
٣	التعريف الاصطلاحي
٤	التعريف المختار وسبب الاختيار
٥	لفظ (الامام) في الكتب والسنة
٦	الترادف بين الفاظ: الامام ، الخليفة ، أمير المؤمنين
١٠	استعمالات لفظي الامامة والخلافه
١١	الفرق بين الخلافه والملك
١٤	جواز اطلاق لفظ خليفه على غير الراشدین

الفصل الثاني

=====

وجوب الامام

=====

١٧	وجوب الامامه ثابت بالكتاب والسنة والاجماع والقواعد الشرعيه
١٨	الادلة
١٨	أولا : الادلة من القرآن الكريم
٢١	ثانيا : من السنه
٢١	أ - السنه القوليّه
٢٤	ب - السنه الفعلية
٢٦	ثالثا : الاجماع
٣٠	رابعا : القاعدة الشرعيه (ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب)

=====

الصفحة	الموضوع
٣١	خامسا : دفع أضرار الفوضى
٣٣	سادسا : كونها مما تقتضيه الفطرة وعادات الناس
٣٥	مناقشة الآراء المخالفة :
٣٥	١ - القائلون بوجودها عقلا لا شرعا والرد عليهم
	٢ - القائلون بوجودها عقلا على الله تعالى والرد عليهم
٣٧	(الرافضة)
٤٠	٣ - القائلون بعدم وجودها مطلقا
٤٠	٤ - القائلون بأن الاسلام لم يأت بنظام للحكم والمأهول دين دعوة فعلا
٤٣	المكلف بإقامة هذا الواجب

الفصل الثالث

====

٤٥	مقاصد هـ
	====
٤٧	<u>المقصد الأول</u> : اقامة الدين ويتمثل في :
٤٧	أولا : حفظه : وذلك يكون بالامور التالية :
٤٨	١ - نشره والدعوة اليه بالقلم واللسان والسنان
٥٢	٢ - دفع الشبه والبدع والاباطيل ومعارضتها
٥٤	٣ - حماية البيضة وتحصين الثغور
٥٥	ثانيا : تنفيذ ذلك بالامور التالية :
٥٥	١ - اقامة الشرائع والحدود وتنفيذ الاحكام
٥٧	٢ - حمل الناس عليه بالترغيب والترهيب
٥٩	<u>المقصد الثاني</u> : سياسة الدنيا به
٦٢	عموم الرسائل المحمدية وشمولها لجميع متطلبات الحياة
٦٤	جوانب الحياة البشرية
٦٧	حكم سياسة الدنيا بغير الدين
٧٠	كلام الشيخ محمد بن ابراهيم رحمه الله

=====

الصفحة

الموضوع

- ٧٤ المراد بالجاهلية
- ٧٤ كلام الاستاذ احمد شاکر
- المقاصد الفرعية الناتجة عن هذا المقصد :
- ٧٧ ١ - العدل ورفع الظلم
- ٨٢ ٢ - جمع الكلمة وعدم الفرقة
- ٨٨ ٣ - القيام بعمارة الارض واستخراج خيراتها .

الفصل الرابع

=====

طرق الانعقاد

=====

- ٩١ شرعية الطرق التي انعقدت بها الخلافة للخلفاء الاربعة الراشدين
- ٩٤ الكلام في النصية على ابي بكر
- ٩٤ المذهب الاول
- ٩٦ المذهب الثاني
- ٩٨ رأى شيخ الاسلام ابن تيمية
- ٩٩ الرأى الراجع وأدلتسه
- ١٠٢ دعوى النصية على علي
- ١٠٦ الآثار المروية عن علي والدلاله على عدم النصية لاعليه ولا على غيره
- ١٠٨ ثبوت مبايعه على والزبير لابي بكر رضى الله عنهم قبل دفن الرسول صلى الله عليه وسلم .
- ١١١ استمرار تاريخى لطرق تولية الخلفاء الراشدين
- ١١١ تولية ابي بكر الخلافة رضى الله عنه
- ١١٥ النتائج المستخلصة
- ١١٦ تولية عمر رضى الله عنه
- ١١٩ النتائج المستخلصة
- ١١٩ تولية عثمان رضى الله عنه
- ١٢٢ النتائج المستخلصة
- ١٢٢ تولية علي رضى الله عنه
- ١٢٦ الطرق الشرعية لتولية الامام المستبطنه مما سبق

=====

الصفحة	الموضوع
١٢٧	<u>الطريقه الاولى : للاختيار</u>
١٢٧	أهمية الاختيار
١٢٩	أدله مشروعيته
١٣١	أهل الحل والعقد
١٣١	شروطهم
١٣٧	هل لاهل العصمة مزيد على غيرهم ؟
١٣٨	وظائفهم
١٣٩	عدد هم وفيه عدة مذاهب :
١٤٢	الاول
١٤٤	الثاني
١٥١	الثالث
١٥٢	الرأى الراجع وأدله الترجيح
١٥٣	<u>الطريقه الثانيه : الاستخلاف " الممهد "</u>
١٥٤	تعريفه
١٥٥	أدلة جوازه
١٥٩	البيعة للممهد له
١٦١	شروطه
١٦٣	الممهد للاباء والابناء وفيه ثلاثة مذاهب
١٦٣	المذهب الاول
١٦٣	المذهب الثاني
١٦٤	المذهب الثالث
١٦٤	الرأى الراجع وأدلة الترجيح
١٦٨	<u>البيعة :</u>
١٦٨	تعريفها
١٦٩	انواعها
١٧٦	شروط صحتها
١٨١	حكم نكحتها

=====

الموضوع الصفحة

=====

١٨٨	من يأخذها ؟
١٨٨	صورها
١٩١	أقسامها :
١٩١	أ - بيعة الانعقاد
١٩١	ب - البيعة العامة
١٩٢	أسبابها
١٩٣	- طريق القهر والظلم وآراء العلماء فيه

١٩٩ الباب الثاني

=====

الفصل الأول

=====

٢٠٠ شروط الاسلام

=====

٢٠١	شروط الامام :
٢٠٢	الشرط الاول : الاسلام
٢٠٥	الشرط الثاني : البلوغ
٢٠٧	الشرط الثالث : العقل
٢٠٨	الشرط الرابع : الحرية
٢١١	الشرط الخامس : الذكورية
٢١٤	الشرط السادس : العلم
٢١٥	هل يشترط الاجتهاد ؟ على قولين
٢١٥	الاول : قالوا باشتراط بلوغ درجة الاجتهاد
٢١٦	الادلة على ذلك
٢١٧	الثاني : قالوا بعدم اشتراطه
٢١٨	الادلة
٢١٨	القول الرابع
٢١٩	الشرط السابع : العدالة
٢٢٦	الشرط الثامن : الكفاءة النفسية

=====

الصفحة	الموضوع
٢١٨	الشرط التاسع: الكفاءة الجسمية
٢٣٠	الشرط العاشر: عدم الحرص على الامامة
٢٣٢	الشرط الحادي عشر: القرشية
٢٣٠	من هم قريش ؟
٢٣٤	ادلة اشتراط هذه الشرط
٢٤٠	القائلون بعدم اشتراط القرشية
٢٤٢	ادلته
٢٤٤	مناقشة هذه الادلة
٢٥١	تقرير سلطة قريش والتوسع بخروج الامر عنهم
٢٥٣	هل يجوز خلو قريش من هو صالح للامامة ؟
٢٥٤	الحكمة من اشتراط القرشية
٢٥٥	رأى ابن خلدون
٢٥٦	مناقشة هذا الرأي
٢٥٦	رأى بلى الله الدهلوى
٢٥٧	رأى محمد رشيد رضا
٢٥٨	مناقشة هذين الرأيين
٢٥٩	الرأى الراجح
٢٦١	الكلام فى اشتراط الافضلية
٢٦٢	القائلون باشتراط الافضلية
٢٦٤	ادلته
٢٦٥	القائلون بجواز امامة المفضل
٢٦٦	ادلته
٢٦٩	مناقشة الادلة
٢٧٠	الرأى الراجح
٢٧٢	اسباب المدول عن الافضل الى المفضل
٢٧٤	مبحث فى المفاضلة بين الخلفاء الراشدين
٢٧٥	مذهب اهل السنة والجماعة فى المفاضلة بينهم
٢٧٦	ادلته
٢٧٧	من فضائل أبى بكر الصديق رضى الله عنه

الموضوع	الصفحة
---------	--------

٢٧٩	من فضائل الفاروق رضي الله عنه
٢٨١	المفاضلة بين عثمان وعلي رضي الله عنهما
٢٨٢	ادلة تفضيل عثمان على علي
٢٨٦	من فضائل ذي النورين رضي الله عنه
٢٨٧	من فضائله التي شارك فيها ابا بكر وعمر
٢٨٧	من فضائل علي رضي الله عنه
٢٩١	هل من السنة المفاضلة بينهم كما سبق أم لا ولي أن تحبهم جميعا ولا تفاضل بينهم ؟
٢٩٢	موقف بعض الفرق الاسلاميه من التفضيل
٢٩٢	الاشاعره
٢٩٢	المعتزله
٢٩٣	الخوارج
٢٩٣	الروافض

الفصل الثاني

==

٢٩٥	واجبات الامام وحقوقه
-----	----------------------

=====

٢٩٦	تمهيد
	المبحث الاول :
٢٩٧	واجبات الامام
٢٩٨	أولا واجبات أساسيه وتتمثل في
٢٩٨	مقاصد الامامه وسبق الكلام عليها
٢٩٩	ثانيا واجبات فرعيه وتتمثل في
	أولا : استيفاء الحقوق الماليه وصرفها في مصارفها
٣٠٠	الشرعيه
٣٠٠	موارد بيت المال
٣٠٠	١ - الزكاه

=====

الصفحة	الموضوع
٣٠١	أدلة كونها من واجبات الامام وأنه المختص بصرفها
٣٠٣	الحكمة في دفعها للامام
٣٠٤	اضرب الاموال المزكاة
٣٠٤	١ - الاموال الظاهرة
٣٠٦	ب - الاموال الباطنة
٣٠٨	دفعها الى ائمة الجور
٣٠٨	الادلة على ذلك
٣١٠	القائلون بعدم جواز دفعها الى ائمة الجور وأدلتهم
٣١٣	٢ - الجزية
٣١٣	٣ - الخراج
٣١٤	٤ - العشور
٣١٥	٥ - الفنائم
٣١٥	٦ - الفى
٣١٥	٧ - الموارد الاخرى
٣١٦	مصاريف المال :
٣١٦	١ - الزكاة
٣١٧	٢ - الجزية والخراج والعشور ونحوها
٣١٧	٣ - الفنائم
٣١٨	٤ - الفى
٣٢٠	٥ - المصارف الاخرى
٣٢١	وجوه صرف الاموال
٣٢٥	ثانيا : اختيار الكفيا للنائب القيادية
٣٢٩	محاسبتهم
٣٣٠	ثالثا : الاشراف بنفسه على تدبير الامور وتفقد اموال الرعية
٣٣٢	رابعا : الفرق بالرعية والنصح لهم وعدم تتبع عوراتهم
٣٣٤	خامسا : ان يكون قدوة حسنة لرعيته

الموضوع	الصفحة
---------	--------

المبحث الثاني : حقوق الامام	٣٣٧
أولا : حق الطاعة	٣٣٧
ادلة وجوبها	٣٣٩
طاعة الائمة ليست مطلقة	٣٤٢
ادلة تقييد سلطة الحاكم	٣٤٣
طاعة الامام الجائر	٣٥٤
ثانيا : اللصرة والتقدير	٣٥٨
ثالثا : المناصحة	٣٦٦
رابعا : حق المال	٣٧٦
خامسا : الحكم مدة صلاحيته للامامة	٣٧٨

المبحث الثالث : الشورى	٣٨٠
------------------------	-----

محتويات المبحث :	
تعريف الشورى :	
١ - فى اللغة	٣٨٠
٢ - فى الاصطلاح	٣٨١
ادلة مشروعيتها	٣٨١
١ - من الكتاب	٣٨٢
٢ - من السنة	٣٨٤
أ - السنة القولية	٣٨٤
ب - السنة الفعلية	٣٨٦
٣ - سيرة الخلفاء الراشدين	٣٨٨
أ تار السلف الداله على الترغيب فيها	٣٨٩
الحكمه من مشروعيتها وشى من فوائد ها	٣٩٠
أ - بالنسبة للرسول صلى الله عليه وسلم	٣٩٠
ب - بالنسبة للخلفاء ولسائر الامة	٣٩٢
موضوعات الشورى (فيم تكون ؟)	٣٩٦
الرأى المختار	٣٩٧

الصفحة	الموضوع
٣٩٩	حكم الشورى
٤٠٠	القائلون بالوجوب
٤٠٢	أدلتهم
٤٠٣	القائلون بالنسب
٤٠٦	أدلتهم
٤٠٩	الرأى الراجح
٤١٠	اسباب اهتمام اقلية المحدثين بالقول بوجوبها
٤١٣	مدى الزامية الشورى للامام
٤١٣	أدلة القائلين بأن الشورى ملزمة
٤١٤	“ “ “ “ غير ملزمة للامام وانما هى “ معلية ”
٤١٨	الرأى الراجح
٤٢٠	تبيينه

الفصل الثالث

=====

العزل والخروج على الأئمة

=====

فيه ثلاثة مباحث :

المبحث الاول : مسببات العزل

٤٢٣	الاول : الكفر والردة بعد الاسلام
٤٢٣	الثانى : ترك الصلاة والدعوة اليها
٤٢٧	الثالث : ترك الحكم بما أنزل الله
٤٢٨	الرابع : الفسق والظلم والبدع وهذا فيه ثلاثة مذاهب
٤٢٨	١ - القائلون بالعزل مطلقا
٤٣٠	٢ - “ بعدم العزل مطلقا
٤٣١	٣ - ومنهم من فصل فى ذلك :
٤٣١	أ - من جهة ماهية الفسق
٤٣٢	ب - من جهة زمان العزل

=====

الموضوع	الصفحة
---------	--------

٤٣٣ الخامس: نقص التصرف: وهو على ضربين:

٤٣٣ أ - الحجر

٤٣٤ ب - القهر وهو على صورتين

٤٣٤ الأولى: الأسر

٤٣٥ الثانية: أن يخرج عليه من يستولى على الإمام بالقوة

٤٣٦ السادس: نقص الكفاءة وذلك ب:

٤٣٦ أ - زوال العقل

٤٣٧ ب - فقد بعض الحواس الثوثة في الرأي والعمل

٤٣٨ ج - فقد بعض الأعضاء المخل فقدتها بالعمل أو النهوض

٤٤٠ المبحث الثاني: وسائل العزل:

للعزل ثلاث وسائل:

٤٤٠ ١ - أن يعزل الإمام نفسه

٤٤٢ ٢ - السيف (القتال والثورة المسلحة)

٤٤٣ ٣ - الطرق السلمية الأخرى

٤٤٤ المبحث الثالث: الخروج على الأئمة:

٤٤٥ أولا: الخارجون: وهم أربعة أقسام

٤٤٥ ١ - الخوارج

٤٤٦ ٢ - المحاربون

٤٤٦ ٣ - الهفأة

٤٤٧ ٤ - أهل الحق

٤٥٣ ثانيا: المخرج عليهم وهم ثلاثة أقسام

٤٥٣ ١ - الإمام العادل

٤٥٤ ٢ - الحاكم الكافر المرتد

٤٥٥ ٣ - الإمام الفاسق وفيه مذهبان:

الصفحة	الموضوع
٤٥٧	المذهب الاول : القائلون بعدم جواز الخروج على الائمة الظلمه .
٤٥٨	الادلة : وهى :
٤٥٨	أولا : الاحاديث الامريالطاعه وعدم نكث البيعه والامر بالصبر على جورهم .
٤٦١	ثانيا : الاحاديث الداله على تحريم اقتال المسلمين فيما بينهم وعن القتال فى الفتنه .
٤٦٦	ثالثا : الاحاديث الداله على أن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر .
٤٦٦	رابعا : موقف الصحابه الذين وقفوا عن القتال فى الفتنه
٤٦٩	خامسا : صلاة الصحابه خلف أئمة الجور والمبتدعه
٤٧٠	سادسا : تحقيق أكمل المصلحتين بتفويت أدناهما
٤٧٣	سابعا : تجارب السابقين تدل على أن الفتن لاتأت بخير .
٤٧٥	المذهب الثانى :
٤٧٥	القائلون بالخروج على ائمة الجور والظلم
٤٧٦	الادله
٤٧٦	أولا : من القرآن الكريم
٤٧٧	ثانيا : الاحاديث الداله على وجوب الامرابالمعروف والنهي عن المنكر .
٤٨٠	ثالثا : الاحاديث الداله على غل الظالم والخروج عليه وكفه عن الظلم .
٤٨٣	رابعا : الاحاديث الداله على خطر الائمة المضلين
٤٨٥	خامسا : اجماع العلماء على قتال أى طائفه امتنعت عن شريعه من شرائع الاسلام .
٤٨٧	سادسا : فعل الصحابه والسلف رضوان الله عليهم أجمعين
٤٩٢	موقف السلف من غيرهم
٤٩٣	آراء ائمة المذاهب الاربعه :

الصفحة	الموضوع
٤٩٣	الإمام أبو حنيفة
٤٩٤	الإمام مالك
٤٩٥	الإمام الشافعي
٤٩٦	الإمام أحمد بن حنبل
٤٩٩	قصة أحمد بن نصر الخزازي
٥٠٠	مناقشة أدلة الطرفين
٥٠١	أولا : مناقشة أدلة المذهب الأول وهو عدم الخروج
٥٠٤	ثانيا : مناقشة أدلة المذهب الثاني وهم القائلون بالخروج
٥٠٧	الرأي الراجح والنتيجة

الباب الثاني

==*

الفصل الرابع

==*

٥١٠	موقفهم من تعدد الأئمة
-----	-----------------------

==**

المذاهب في هذه المسألة مذهبان

٥١١	الأول : المنع من تعدد الأئمة وهم على مذهبين :
٥١٢	أ - قوم قالوا بالمنع مطلقا وهو مذهب أكثر أهل المسنة والجماعة .
٥١٢	ب - قوم قالوا بالمنع إلا أن يكون هنالك مانع كلتساع الرقم ٥١٢
٥١٣	الثاني : القائلون بجواز التعدد مطلقا
٥١٤	الأدلة
٥١٤	أولا : أدلة القائلين بمنع التعدد
٥١٤	١ - من الكتاب
٥١٥	٢ - من السنة
٥١٧	٣ - الإجماع
٥١٨	٤ - المحقول

الصفحة	الموضوع
٥١٩	ثانيا : ادلة القائلين بالجواز
٥٢٠	الجواب على هذه الادلة
٥٢١	الترجيح
٥٢٢	الحكم لو وقع بيعتين في زمن واحد
٥٢٤	الخاتمة ونتيجة البحث :
٥٢٨	الفهارس العامة
٥٣٠	أولا : فهرست الآيات القرآنية
٥٣٩	ثانيا : فهرست الاحاديث النبوية والآثار
٥٥٨	ثالثا : فهرست الاعلام المترجم لهم
٥٦٠	رابعا : قائمة المراجع والمصادر
٥٩٠	خامسا : فهرست الموضوعات العامة